

الشيخ محمد
حسن المظفر

فضائل
أئمة
المؤمنين
وأمامته

٣

دار
احياء
التراث
العربي

فضائل
أئمة المؤمنين وأمامته

من

دلائل الصديق

نأليف الحجة

الشيخ محمد عيسى المظفر

مؤسسة التراث العربي
قلا لامية التراث وادبي

دلائل الصدق

لمؤلفه

آية الله الشيخ محمد حسن المظفر دام ظله

المجلد الثالث



دار

أهباء التراث العربي

بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا النبيين واله سادة الوصيين

قصيدة ابي بكر بخليفة رسول الله

قال المصنف اعلى الله درجته

(المطلب الاول) في المطاعن التي رواها السنة في ابي بكر قالوا انه سمي نفسه خليفة رسول الله ص وكتب الى الاطراف بذلك وهذا كذب صريح لان رسول الله ص اختلف الناس فيه فالامامية قالوا انه مات عن وصية وانه استخلف امير المؤمنين ع اماماً بعده وقالت السنة كافة انه مات بغير وصية وام استخلف احداً وان امامة ابي بكر ام تثبت بالنص اجماعاً بل بيعة عمر بن الخطاب ورضي اربعة لا غير، وقال عمر ان لم استخلف فان رسول الله ص لم يستخلف وان استخلف فان ابا بكر استخلف ، وهذا تصريح منه بعدم استخلاف النبي احداً، وقد كان الاولى ان يقال انه خليفة عمر لانه هو الذي استخلفه

وقال الفضل

ما جهل هذا الرجل باللغة فان الخليفة فميلة بمعنى الخالف وخليفة الرجل من يأتي خلفه، ولا يتوقف اطلاق الخليفة المضافة الى شخص باستخلافه اياه، فمضى خليفة رسول الله ص الذي تولى الخلافة بعده سواء استخلفه ام لم يستخلفه، فلو سلمنا ان ابا بكر هو سمي نفسه بهذا الاسم فانه لا يكون كذباً لما ذكرنا ، ثم لاشك ان علياً خاطبه في ايام خلافته بخليفة رسول الله ص ولو كان كذباً لما تكلم به ولا خاطبه به ، ولكن الشيعة في امثال هذه المضايق سعة من التقية ، والظاهر ان القوم خاطبوه بذلك ولو انه سمي نفسه بهذا صح كما ذكرنا، فاطمعن

الخلافة هي الامامة والولاية العامة على الامة وبالضرورة ان الولاية العامة انما تكون بالاصالة لله تعالى وبالتبع والجدل للنبي ثم للامام فلا تثبت الخلافة لاحد بدون النصب من الله ورسوله، وان شئت قلت الخلافة نيابة عن الله ورسوله في الامة فلا تكون بدون اناة من له الحكم والامر واعترف بذلك صاحب المواقف وشارحها قالا في المتمد الثالث من مقاصد الامامة: «وتثبت بيعة اهل انحل والمقد خلافاً للشيعة احتجاجاً بوجوه الاول الامامة نيابة الله والرسول فلا تثبت بقول الغير اذ لو ثبت بقوله لكان الامام خليفة عنه لاعتن الله ورسوله، قلنا اختيار اهل البيعة للامام دليل لنيابة الله ورسوله، وتلخيصه ان البيعة عندنا ليست مثبتة للامامة حتى يتم ما ذكرتم بل هي علامة مظهرة لها كالاقيسة والاجماع الدالة على الاحكام انتهى ملخصاً فانك ترى انها لم ينكرا ان الامام والخليفة لا يكون الا بالاستخلاف والنصب من الله ورسوله، ولكنهما ادعيا حصول الاستخلاف من الله ورسوله بسبب البيعة من حيث كشفها عن الاستخلاف والاستنابة. لكن عرفت في اوائل مبحث الامامة بطلان الرجوع الى الاختيار والبيعة في ثبوت الامامة، ولا سيما بيعة الواحد والاثنين ويظهر ايضاً من ابن ابي الحديد الاعتراف بما قلنا الا انه اجاب عن الاشكال (١) بما حاصله انه سمي خليفة لاستخلاف النبي اياه على الصلاة، وفيه مع منعه استخلاف النبي ص له على الصلاة انه لو سام لا يقتضى استخلاف النبي ص له على الامة كعامة، ويظهر ذلك ايضاً من الرازي كما روى الآية الرابعة والثمانين، ولكنه اجاب عنه بحصول الاستخلاف بالامر بالاختيار وقد عرفت انه لا امر بالاختيار، وقد يستدل للمدعى بما رواه في كنز العمال (٢) عن ابن الاعرابي، قال روى ان اعرابياً جاء الى ابي بكر فقال انت خليفة رسول الله ص قال لا قال فما انت قال انا الخالفة بعده اى القاعدة بعده (اقول) لم يذكر في القاموس من معاني الخالفة القاعدة بل ذكر له معاني اخر احدها كثير الخلاف ثانيها غير النجيب ومن لا خير فيه ثالثها الاحمق فتدبر. ويدل على المدعى ايضاً ما رواه ابن قتيبة في كتاب السياسة والامامة قال قال ابو بكر لئن نفذ

زعموا لى له اذهب فادع لى عليا فذهب الى علي فقال ما حاجتك فقال يدعوك خائفة رسول الله ص فقال على لسريع ما كذبتم على رسول الله ص الحديث، ومنه يظهر بطلان ما زعمه الخصم من مخاطبة امير المؤمنين له بخليفة رسول الله، ولـ سام فلان تجوز باب واسع يخرج منه عن الكذب تدعوا اليه الضرورة كما ان التقية من دين الله ورسوله كما صرح بها الكتاب والسنة واما مخاطبة الناس له فلا ترفع الكذب عنه بتسمية نفسه وكتابته الى الاطراف بقوله من خليفة رسول الله ص، وقوله في عهده امير هذا ما عهد به ابو بكر خليفة محمد رسول الله ص

ابو بكر في جيش اسامة .

قال المصنف طاب مرقدہ

و(منها) انه تخلف عن جيش اسامة وقد انفذه رسول الله ص معه وام يزل النبي ص يكرر الامر بالخروج ويقول جهزوا جيش اسامة لعن الله المتخلف عنه

و قال الفضل

كان رسول الله ص يبعث جيش اسامة طلباً لقصاص زيد وايبلغ خبر قوة الاسلام الى ملوك الشام فلا يتصدوا المدينة بعد وفاته، ولهذا كان يبالغ في بعث جيش اسامة، واما قوله لعن الله من تخلف عن جيش اسامة فهذا من ما حقت الروافض، فلما بلغ امر الخلافة الى ابي بكر لم يكن ملائماً لامر الاسلام ان يذهب الخليفة بنفسه سيما وقد ارتد جميع العرب، فانفذ ابو بكر جيش اسامة امثالاً لامر النبي ص وهو بنفسه قام لتجهيز باقي الجيوش وقتال اهل الردة وحفظ الحوزة، ومع ذلك استاذن من اسامة وهو الامير في التخلف فاذن له، فيما معشر المسلمين من كان يعلم هذه الاحوال هل يجمل تخلف الخليفة القائم بتعبئة الجيوش وجر العساكر واقامة وظائف الدين طنائفه، هذا وقد صح ان ابا بكر لم يكن في جيش اسامة، وقد قال الجزري من ادعى ان ابا بكر كان في جيش اسامة فقد اخطأ لان النبي بعدما نفذ جيش اسامة قال مروا ابا بكر فليصل بالناس، ولو كان مأموراً بالروح مع اسامة لم يكن رسول الله ص يامر بالصلاة بالامة

واقول

لأريب ان ابابكر كان من جيش اسامة كما صرح به في طبقات ابن سعد (١) و تهذيب تاريخ الشام لابن عساكر (٢) وفي كنز العمال (٣) عن ابن ابي شيبه عن عروة وفي كامل ابن الاثير (٤) وكلهم صرحوا بان من جملة جيش اسامة ابابكر وعمر، وقال الطبري في تاريخه (٥) اوعب مع اسامة المهاجرون الاولون وهو شامل بعمومه لابي بكر بل هو اظهر من يراد بهذا اللفظ عندهم، بل الظاهر ان في العبارة سقطا وهو (و منهم ابو بكر وعمر) كما في كامل ابن الاثير لانه مأخوذ من تاريخ الطبري، ونقل ابن ابي الحديد (٦) عن ابي بكر احمد بن عبدالعزيز الجوهري في كتاب السقيفة عن عبد الله بن عبد الرحمن «ان رسول الله ص في مرض موته امر اسامة على جيش فيه جملة المهاجرين والانصار منهم ابو بكر وعمر وابو عبيدة بن الجراح» الى ان قال «وقام اسامة وتجهز للخروج فلما افاق رسول الله ص سأل عن اسامة والبعث فاخبرانهم يتجهزون فجعل يقول انفذوا بعث اسامة لعن الله من تخلف عنه وكررداك الى ان قال فما كان ابو بكر وعمر يخاطبان اسامة الى ان ماتا بالالامير» وبهذا علم ان لعن المتخلف ثابت باخبارهم كما ذكره ايضا الشهرستاني في اوائل الملل والنحل عند بيان الاختلافات الواقعة في مرض النبي ص وبعد وفاته قال «الخلاف الثاني في مرضه ص قال جهزوا جيش اسامة لعن الله من تخلف عنه فقال قوم يجب علينا امثال امره» الى اخره وحكى شارح المواقف في اول تذييل المراقب عن الاهدى انه ذكر الاختلافات الواقعة من المسلمين وعد منها الاختلاف في التخلف عن جيش اسامة قال «قال قوم ب جرب الاتباع لقوله جهزوا جيش اسامة لعن الله من تخلف عنه وقال قوم بالتخلف عنه انتظارا لما يكون من رسول الله ص في مرضه» ومثل هذا الكلام وكلام الشهرستاني دالان على ان لعن التخلف من الامور المسلمة عندهم، ونوسلم ان النبي ص لم يلعن المتخلف بالله سبحانه قد لعنه لان في التخلف ايذاء للنبي ص وقد لعن سبحانه من آذاه واعدله عذابا اليما، قال تعالى في سورة الاحزاب (ان الذين

(١) في القسم الثاني من ج ٢ ص ٤١ (٢) ٣٩١ ج ٢ (٣) ص ٢١٢ ج ٥ (٤) ص ١٢٠ ج ٢

(٥) ص ١٨٨ ج ٣ (٦) ص ٤١٦ ج ٢

يُؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الآخرة واعد لهم عذاباً مهيناً) وقال سبحانه في سورة التوبة (والذين يؤذون رسول الله لهم عذاب اليم) الى غيرهما من الايات

واعلم ان رسول الله ص اعظم الناس سياسة وافضاهم حكمة و اسدهم رأياً واصوبهم عملاً واطهرهم عصمة ، وقد اقدم على بعث اسامة وهو ابن سبع عشرة سنة رئيساً على كبار الصحابة وشجعانهم ومن مضت لهم التجربة في الحروب والرياسة ولهم السن والسمعة ، مع عظم الوجه الذى وجهه فيه واهميته وبعد الشقة حتى انه لما قدمه عليهم قالوا وتكلموا فلم يمنعهم في امرته وعزم على خلاف رغباتهم وهما قصدهم ، كما امره الله تعالى بقوله (فاذا عزم فتوكل على الله) فلا بد ان يكون عمله وهو سيد الحكماء عن حكمة تامة وغرض اعظم من رياسة ذلك الجيش وهو التنبيه على عدم اهليتهم للإمامة والخلافة وانهم اتباع لاجتبعوعون حتى لعن المتخلف كشماعن نفاقهم وانهم يتقلبون على اعقابهم كما ذكره سبحانه في كتابه المجيد و صرحت به اخبار الحوض والافلو خضع اولئك القوم لسلطان الله وامره بطاعة رسوله ونهيه عن مخالفته لما تخلفوا عن جيش اسامة واحتملوا لعنة سيد الانبياء وقيل ان النبى اراد تبديدهم عن المدينة لتخلي لاهير المؤمنين وتصفوا له الامور واقول هذا ما اعتقده اولئك الصحابة فلذا اصرروا على الخلاف واحتملوا اللعنة ونسبوه الى الهجر ، ولكن رسول الله ص يعلم ان غاية امرهم غضب خلافة وصيه وان خرجوا عن المدينة فاراد بيان حقائقهم لامته وكشف حالهم للمسلمين على ممر الدهور . ولكن اين من يقر له بالرسالة حقاً ويعرف ان امره وحكمه من امر الله وحكمه

واما ما استدل به الجزرى فقد عرفت بطلانه لان الامر بصلاة ابي بكر انما هو من ابنته صبح الانين وان صلاته اول فتنة ونار سعرت على الحق ، فاللازم ان يعكس الامر ويقال ان كون ابي بكر من الجيش الذى لعن النبى ص من تخلف عنه دليل على ان صلاته لم تكن عن امر رسول الله ص وكانت بدون علمه

قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ أَنَّ لِي شَيْطَانًا

قال المصنف نور الله ضريحه

و (منها) انه قال ان لي شيطاناً يعتريني فان استعمت فاعينوني وان زنت فقوموني وكيف يجوز نصب من يرشد العالم وهو يطلب الرشاد منهم .

و قال الفضل

هذا ليس من روايات اهل السنة بل من روايات الروافض وان سلمنا صحته فان لكل انسان شيطاناً كما قال رسول الله ص فسئل عنه وانت ايضا يا رسول الله؟ فقال و انا ايضا الا انه اعانني الله عليه فاسلم ، وهذا من باب انصاف الصديق و اما طلب الرشاد فهو من طلب المشورة وقدام رسول الله ص بهذا في قوله تعالى (و شاورهم في الامر) ولم يكن هذا استرشاداً بل استئانة في الراى و تأييداً لقلوب التابعين ، و كلام الصديق ان صح الرواية من هذا الباب .

واقول

روى هذا الكلام جماعة منهم ابن قتيبة في كتاب السياسة والامامة ، و منهم الطبرى في تاريخه (١) وابن سعد على ما حكاه عنه ابن حجر في الصواعق (٢) وابن راهويه و ابو ذر الهروى فى الجامع على ما حكاه عنها فى كنز العمال (٣) ، و لفظهما هكذا (ان ابابكر خطب فقال اما والله ما انا بخيركم) الى ان قال (افطنون انى اعمل فيكم بسنة رسول الله ص اذن لا قوم بها ان رسول الله ص كان يعصم بالوحي وكان معه ملك وان لى شيطاناً يعترينى فاذا غضبت فاجتنبونى ان لا أثر فى اشراركم و اباشاركم) و منهم الطبرانى فى الاوسط كما نقله عنه فى الكنز ايضا (٤) الا انه قال فى حديثه (ان لى شيطاناً يعترضنى) و منهم الزبير بن بكار كما حكاه عنه ابن ابى الحديد (٥) ، و يظهر من قاضى القضاة ان صدور هذا القول من ابى بكر مفروغ عنه لكنه اجاب عنه كما فى شرح النهج (٦) بان هذا القول لو كان قصصاً فيه لكان قول الله فى آدم و حواء (فوسوس لهما

(١) ص ٢٢١ ج ٣ (٢) فى الفصل الاول من الباب الاول (٣) فى كتاب الخلافة ص ١٢٦ ج ٣

(٤) ص ١٣٥ ج ٣ (٥) ص ٨ ج ٢ (٦) ص ١٦٦ ج ٤

الشیطان) وقوله (فازلها الشیطان) وقوله (وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبی الا اذاتمنى
القی الشیطان فی امنيته) یرجب النقص فی الانبیاء واذالم یوجب ذلك فكذلك اوصف به ابوبکر
نفسه، وانما اراد انه عند الغضب يشفق من المعصية ويحذر منها ويخاف ان يكرن الشیطان به يتريه
فی تلك الحال فیوسوس الیه ، وذلك منه على طریق الزجر لنفسه عن المعاصی. واورد عايه
السید المرتضى طاب نراه بما حاصله * ان قول ابی بكر لا يشبه ما تلاه من الايات
لان ابابكر اخبر عن نفسه بطاعة الشیطان وان عاداته بها جارية وليس هذا بمنزلة من
يلقى الشیطان فی امنيته اى فكرته على سبیل الخاطر ولا يطعمه وقوله فازلها الشیطان
معناه انها فعلا مكروها لان الانبیاء لا يفعلون محرما للمعصية، على ان القاضی یقول ان
هذه المعصية من آدم كانت صغيرة لاستحق عليها عقابا ولا ذما وهى تجرى من بعض الوجوه
مجری المباح لانها لا تؤثر فی احوال فاعاها وحط رتبته، فاین هى مما اخبر به ابوبكر
عن نفسه من ان الشیطان يعتبر به حتى يؤثر فی الاشعار والابشار على وجه الاعتیاد
وانه یاتى ما يستحق به التقويم ودعوى ان ذلك على وجه الاشفاق والخشية من المعصية
لا تلائم قوله ان اى شیطانا یمترى الى اخره، فانه قول من عرف عاداته وابان عن صفة
طائش لا يملك نفسه * انتهى ومما ذكرنا یعلم بطلان ما اجاب به الخصم من ان لكل
انسان شیطانا فان الاشكال ليس من حیث ان له شیطانا فقط بل من حیث طاعته له على
سبیل العادة كما یقتضيه كلامه. واما ما فی اخبارهم من ان للنسب شیطانا فكذب بل له
ملك یسده كما دل علیه حدیث ابن راهویه والهروى ولا یثبتانه محل اخر ، وبالجملة
قول ابی بكر طعن به وبامامته من وجوه (الاول) ما دل علیه من ان له شیطانا قریناله
وهو فرع العشوة عن ذكر-الله تعالى لقوله تعالى (و من یعش عن ذكر الرحمن
نقیض له شیطانا فهو له قرین) وبالضرورة ان من هو كذلك ولا سيما اذالم
یؤمن على الاشعار والابشار كما صرحت به الاخبار التى ذكرناها لا یصلح للامامة
والولاية على رقاب الناس واموالهم وما زعمه الخصم من انه من باب الانصاف خطأ لانه
صدق قوله بفعله فانه فی اول امارته فعل ذلك بعمر وهو اخص الناس به واعظمهم یدا
ومنزلة عنده فقدروا انه اخذ بلحیة عمر وقال له نكلك امك لما طلب منه استبدال اسماء
بغيره (الثانى) انه دال على انه حادثائش وذو الجدة والطیش لا یصلح للامامة وقد اقر ابن ابی

ابن ابي الحديد بحدته بعد قول المرتضى انها صفة طائش لا يملك نفسه قال لمرى ان ابا بكر كان حديداً ، وقد ذكره عمر بذلك وذكره غيره من الصحابة ، واقول روى في الاستيعاب بترجمة علي (ع) عن طاوس عن ابن عباس سئل عن اصحاب النبي ص فوصف ابا بكر بالحدة قال: مع حدة كانت فيه . (الثالث) انه طاب التقويم من رعيته في هذه الخطبة و هو مناف للامامة لحاجته الى امام اخر يقهره او يرشده وحماه على طاب المشورة تاويل من غير دليل علي انه ايضاً مناف للامامة فان الامام اجل من ان يحتاج الى مشورة احد والاستعانة به والا لكان شريكاً له في الامامة واما امر الله سبحانه نبيه ص بالمشارة فليس لتقصان فيه بل للتايلف كما سبق ، وجاءت به اخبارهم ودل عليه ظاهراً لاية وأقر به الرازي والخصم نفسه و غيرهما . وليس ابو بكر كذلك اظهور حاجته الى غيره و عليها اتفقت الكلمة والآثار والاخبار .

بيعة ابي بكر فليقة

قال المصنف اعلى الله مقامه

و (منها) قول عمر كانت بيعة ابي بكر فليقة وقي الله المسلمين شرها فمن عاد الى مثلها فاقترابه . يلزم منه خطأ احد الرجلين لارتكاب احدهما ما يوجب القتل .

وقال الفضل

لم يصح عندنا رواية هذا الخبر وان صح كان تحفيزاً من ان ينفرد الناس بهـ لا حضور العامة بالبيعة ولهذا سماه بالفليقة ، وكان ذلك لضرورة داعية اليه ، وذلك ان النبي ص توفي من غير استخلاف وانما لم يستخلف النبي ص ليعلم ان نصب الامام ليس من اصول الشرايع بل هي من الواجبات على الامة ، فالواجب عليهم ان ينصبوا بعده ، ولهذا وكل امرها اليهم فلما توفي رسول الله ص اراد الانصار في سقيفة بني ساعدة ان ينصبوا بينهم اميراً منهم ، وكان هذا سبب الاختلاف الذي كان وقوعه سبباً لذهاب الاسلام اضعف القلوب وزيفها عن الاسلام بسبب وفاة رسول الله وارتداد العرب ، فسارع ابو بكر وعمر الى السقيفة لرفع الاختلاف ووقع البيعة ، ولو كانا يؤخران البيعة الى حضور جميع الناس و اتفاق كل الاراء لكان يخاف منه وقوع الفتنة والاختلاف ، فسارعوا الى عقد البيعة و اكتفوا

باجتماع اهل الحل والعقد ، وهم كانوا ذلك اليوم الانصار ، لانهم كانوا العسكر و اهل
الحل والعقد في الخلافة هم العساكر وامراءها ، فهذه الضرورة دعت الى استئجال
اليعة فلماتم هذا الامر اراد عمران يبين للناس ان بيعة ابي بكر كانت فلتة ، دعت اليها
الضرورة فلا تبادوا الى مثلها ولا تجعلوه دايلا ، فلا يتصور في هذا الكلام طعن لا
في ابي بكر ولا في عمر ، واما قوله يازم خطا احدا الرجلين لارتكاب احدهما ما يوجب
القتل فهذا كلام باطل لان الارتكاب حال الضرورة لا ينافي تركه في غيرها لها

واقول

نقل ابن حجر هذا الكلام عن عمر في الصواعق (١) وارسله ارسال المسلمات ،
وكذلك الشهرستاني في اوائل المال والنحل (٢) ورواه البخاري في باب رجم الحيلي (٣)
ولكن انظره هكذا () بلني ان قاتلا منكم يقول والله لو مات عمر بايعة فلانا فلا يغرن
امراء ان يقول انما كانت بيعة ابي بكر فلتة وتمت ألا وانها قد كانت كذلك ولكن اوقى
شرها وليس منكم من تتطع الاعناق اليه مثل ابي بكر من بايع رجلا من غير مشورة
من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بايعه تنرة ان يقتلا ثم قال في آخر خطبته مثل قوله الاخير
الا انه قال فلا يتابع باثناء المشاة ، وروى احمد في مسنده (٤) هذه الخطبة ، وقال في آخرها
(من بايع امير اعر غير مشورة من المسلمين فلا يبيعة له ولا يبيعة للذي بايعه تنرة ان يقتلا)

ونقله بعينه في كنز العمال (٥) عن احمد والبخاري وابي عبيد في الغرائب واليهيقي ، ثم نقل
عن ابن ابي شيبه انه خطب فقال في آخر خطبته (كانت لعمرى فلتة كما اعطى الله خيرها
من وقى شرها فمن عاد الى مثلها فهو الذي لا يبيعة له والامن بايعه) وذكر ايضا خطبته ابن
ابي الحديد (٦) نقلا عن الطبري ، ثم قال « هذا حديث متفق عليه من اهل السير » الى ان
قال « فاما حديث الفلتة فقد كان سبق من عمر ان قال ان بيعة ابي بكر فلتة وقى الله شرها
فمن عاد الى مثلها فاقتلوه ، وهذا الحديث الذي ذكرناه فيه حديث الفلتة ولكنه منسوق
على ما قاله الاثره يقول فلا يغرن امراء ان يقول ان بيعة ابي بكر كانت فلتة فلقد كانت
كذلك ، فهذا يشعر بانه قد كان قال من قبل ان بيعة ابي بكر كانت فلتة انتهى

(١) في الشبهة ٦ من الفصل ٥ من الباب الاول (٢) في الخلافة ٥ الرقع في مرض النبي ص

وبنده (٣) من كتاب المعارين (٤) من ٥٠ ج ١٤ (٥) من ١٣٩ ج ٣٤ (٦) من ١٧٢ ج ١

والمراد بالفتنة اما الفتنة كما يظهر من الخصم ونظمت بهار واية ابن الانبى في كتابه (١) اماروى حديث السقيفة فانه رواها بلفظ الفتنة وهذا الاشك فيه فان بيعة ابي بكر فتنة وأى فتنة كانت اساس الفتنة ورأسها، واما ان يراد بها الزلة والخطيئة كما هو ظاهر اللفظ وهى لعمري زلة وخطيئة لا تقال، واما ان يراد بها الفجأة والفتنة كما زعمه بعض القوم اصلاحا لهذه الفتنة وهو اوسلم لا ينفذ بود ما حكم عمر بقتل من عاد لمثلها وانه لا بيعة له و ان الشأن فيها ان يترتب عليها الشر. واما اعتذار عمر بقوله وليس فيكم من تقطع الاعناق اليه مثل ابي بكر، فان اراد به ان ابا بكر كان مسام الفضيلة بحيث يؤمن على بيعته الشرف فهو منان لقوله وقى الله شرها فانه صريح في انها غير مأمونة الشر، و ان اراد به مجرد انه مسام الفضيلة فهو لوسلم لا فائدة فيه بعدما كانت مخطورة الشر الذى هو المناط في فساد البيعة واستحقاق القتل عليها فقد اوضح ان عمر قد طعن بخلافة ابي بكر بما لا يمكن معه الاصلاح، ودعوى ان المعلوم من حاله اعظام ابي بكر والقول باعتماده فلا يتصور منه القدرح فيها ولا سيما ان خلافته فرع من خلافته فلا بد من تأويل كلامه، باطلا، فانه لوسلم اعظامه له واقعا فطعنه في بيعته ليس باعظم من طعنه بصلح رسول الله ص يوم الحديبية ولا من نسبة الهجر اليه او نحو ذلك مما كان يفعله مع النبي ص، فاذا صدرت منه هذه الامور في حق سيد المرسلين في حياته مواجهة فكيف يستبعد منه نحوه في حق ابي بكر بعد موته حتى يلزم تأويل كلامه بما لا يتحمل اللفظ، و مجرد تفرع خلافته عن خلافته لا يمنع من طعنه بها بعدما صار سلطاناً يخشى ويرجى ويمتنع عزاه عادة، ولا سيما ان مقالته معلوم للسامعين ووجههم شركاؤه في هذه الفتنة فلا يستبعد منه ان يطعن بخلافة ابي بكر حذرا من ان تقع البيعة بعده لمن يكره بيعته وهو على ع كما طعن برسول الله ص بالهجر لهذه العلة، نقل ابن ابي الحديد بعد ذكر الخطبة المذكورة عن الجاحظ انه قال « ان الرجل الذى قال لو قد مات عمر لبايوت فلانا عمار بن ياسر، قال لو قد مات عمر بايعت عليا، وهذا القول هو الذى هاج عمر أن خطب بما خطب »

و اما ما زعمه الخصم من الضرورة على النحو الذى قرره فقيه منع كون الامامة ليست من اصول الشرايع وان النبي ص لم ينصب اماما و لوسلم فلم كانت بيعة سعد موجهة

للاختلاف والفتنة لو فقد الشيخان وجهه له ونصر الاسلام وقد كان يمكنهما متابعة الانصار فلا يقع اختلاف ولا فتنة ولا سيما ان الانصار يقول الخصم هم العساكر واهل الجدل والعقد وليست القرشية شرطاً عند عمر ولذا تمنى ان يكون معاذ وسالم مولى حذيفة حياً فيؤليه الامر بعده ، وكذا ليست شرطاً عند الانصار ولذا ارادوا الامر لسعد وهم عدول عند السنة ، ولو سالم لزوم مخالفة الانصار بدعوى ان المخالفة لتريش من حيث انها قريش فلا معنى لتعين بيعة ابي بكر دون علي ولا سيما ان البيعة على دافعة للشبهة عنهما واقرب الى منع الاختلاف ولو لقربه من النبي ص وزيادة اختصاصه بولوا عرضنا عن ذلك فقد كان يمكنهم منع بيعة الانصار والاختلاف الناشئ منها بان يقول عمر لا تجوز البيعة من دون مشورة المسلمين لانها فائتة يخاف شرفها تنتظر واريث ما نزع من جهاز النبي ص ويجتمع المسلمون فان لهم حقاً في الراي اترى ان ذلك لا يرضى الانصار ولم يكن اقر لعيونهم من بيعة ابي بكر رغماً على سعد وقومه بل تاخيرها الى الاجتماع هو المتيقن لان مسارعته الى بيعة ابي بكر في حال طلب الانصار بيعة سعد ادلى بخوف الفتنة وذهاب الاسلام

ثم ان ما ذكره الخصم من زيغ القلوب عن الاسلام لا وجه له لان من حضر المدينة عدول كلهم عند السنة ومن لم يحضرها لم تعام حالهم عند وفاة النبي ص والقسم الوافر منهم من الصحابة وهم عدول ، فمن اين علم الشيخان زيغ القلوب حتى ينشأ من الاختلاف حيثئذ ذهاب الاسلام ، ولو تنزلنا عن ذلك كله وقلنا بصحة مسارعة عمر لبيعة ابي بكر فنهيه عن البيعة بعد موته من دون مشورة المسلمين خطأ لان الحاجة حينئذ الى المسارعة اشيد لكثرة المسلمين وعدم تيسر اتفاق آرائهم او رؤسائهم فاذا وقعت البيعة لواحد وجب اتمامها على مذهب السنة لقولهم بان عقاد البيعة وثبوت الامامة ولو بالواحد والاثني ، ومنه تعلم ان ايجاب عمر لضرب عنق من يبايع فلانة اخرى وحكمه بعدم انعقاد بيعته ظلم له ومناف لقولهم بان عقادها ووجوب ضرب عنق من نازعه لزوم الوفاء ببيعة الاول فالاول ولعمري ان من تأمل الحقيقة ونظر بعين الانصاف الى تلك المسارعة في حال الاختلاف والنزاع الشديد بينهم وبين الانصار عرف منهم عدم المبالاة بذهاب الاسلام في سبيل احتمال تحصيل الامرة ، ثم ان الوجه في قول المصنف لارتكاب احدهما ما يوجب القتل ، ظاهر لان حكم عمر بوجوب القتل وبطلان البيعة ان طابق الواقع كان ابو بكر مستوجب

القتل غير صحيح الامامة والا كان عمر هو المستوجب للقتل لقوله تعالى (ومن ام يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون) وحكمه ليس عن خطأ بل تبع لهواه ولانه بايع ابا بكر على النحو الذى حكم هو وبوجوب قتل المبايع

قول أبي بكر أقيلوني

قال المصنف اعلى الله مقامه

و (منها) قول ابي بكر أقيلوني فلست بخيركم وعلى فيكم فان كان صادقا لم يصلح للامامة والالم يصلح لها ايضا
وفال الفضل

ان صح هذا فهو من باب التواضع وتأليف قلوب التابعين وحق الامام ان لا يفضل نفسه على الرعية ولا يتكبر عليهم وقد قيل انه قال هذا بعد ماشكا بعض اصحاب رسول الله ص استشاره للخلافة من غير انتظار لحضورهم فقال أقيلوني فاني لا اريد الخلافة وليس هي عندي شيء لا اقدر على طرحها، وهذا من باب الاستظهار بترك الإيالة والحكومة كما روى ان امير المؤمنين كان يقول لا تسوى الخلافة عندي نعلا مخصوفا، ومن حمل من امثال هذا الكلام على خلاف ما ذكرناه وجعلها من المطاعن فهو جاهل بعرف الكلام

و اقول

تشكيكه في صحة الرواية مناف لما سياتي منه من ثبوت القول المذكور في الصحاح فقد حكاه عنها عند جوابه عن قول المصنف (ومنها انه طاب هو وعمرا حراق بيت امير المؤمنين ع) وقد روى نصير الدين ره في التجريد استقالة ابي بكر باللفظ الذى ذكره المصنف ره، ولم يناقش القوشجى في الشرح بصحتها، ورواها ابو عبد الله القاسم مصنف كتاب الاموال كما نقله السيد السعيد عنه، وروى ايضا استقالته جماعة منهم ابن قتيبة في كتاب السياسة والامامة لكن لم يذكر الاقواله اقلتككم بيعتى او أقيلوني بيعتى، ومنهم ابو نعيم كما حكاه عنه في كتاب الخلافة من كنز العمال (١) ولفظه هكذا هي لكم

رد ولابيعة لكم عندي، ومنهم الطبراني في الاوسط كما حكا عنه في الكنز ايضا (١) ولفظه قد اقاتكم راياكم اني لست بخيركم ، ومنهم العشاري كما نقله عنه في الكنز ايضا (٢) ولفظه قد اقاتكم يعتكم، وقال ابن ابي الحديد (٣) في شرح قول امير المؤمنين ع من الخطبة الشقشقية فينا عجا بينما هو يستقيها في حياته ادفعها لآخر بعد وفاته، قال اختلف الرواة في هذه اللفظة فكثير من الناس رواها اقبلوني فلست بخيركم، وذكرها ابن ابي الحديد ايضا (٤) في مدارين السيد المرتضى وقاضي القضاة . والاشكال فيها من وجهين (الاول) في اصل استأثته (الثاني) في قواه لست بخيركم : اما (الاول) فقد ذكره المصنف في منهاج الكرامة ، قال : لو كان اماماً لم يجز له طلب الاقالة ، وحكا قاضي القضاة عن الشيعة كما ذكره ابن ابي الحديد في المقام الاخير، واجاب عنه انقاضي وغيره من اصحابه بما حاصله انه لبيان الزهد في الامارة ، واجاب ايضا ان ابي الحديد عنه بمنع عدم جواز الاستقالة بناء على ان الامامة بالاختيار ويرد على الاول انه خلاف الظاهر فلا يصار اليه بغير دليل ، كيف وقد علل استأثته بما يقتضي بعدم امامته وهو قوله لست بخيركم فلا يتجه حماه على الزهد فيها، وحينئذ فلا يقاس على كلام امير المؤمنين ع الصريح بالزهد فيها. ويرد على الثاني ان البناء على الاختيار انما هو في اصل انعقادها فالجاق الحل به مما لا دليل عليه بل يخالف لقوله تعالى : (اوفوا بالعقود) ونحوه

واما (الاشكال الثاني) فهو الذي ذكره المصنف هنا، وحاصله ان ابابكر ان كان صادقا في انه ليس خيراً لم يصلح للامامة لاشتراطها بالافضلية كما يقتضيه تعميل ابي بكر لاستأثته بنفي خيرته ، وان كان كاذباً لم يصلح لها ايضا اذ لا اقل من منافاة الكذب للعدالة التي شرط الامامة عندهم لان الكذب من الكبائر واجاب ابن ابي الحديد باختيار الشق الاول وانه يجوز تقديم المفضول على الفاضل ، وفيه مع ما حققناه فيما سبق من اشتراط الافضلية انه مناف لتعميل ابي بكر لاستأثته بنفي خيرته. واجاب بعضهم باختيار الشق الثاني على ان يكون كذبا في الظاهر مقصوداً به التراضع وهو لا ينافي العدالة لعدم حرمة هذا القصد ، وفيه مع عدم الدليل عليه انه مناف للحلف على عدم خيرته في رواية الهروي وابن راهويه عن الحسن كما حكي عنه عن الكنز قريباً قال

الحسن : ان ابابكر خطب فقال (اما والله ما انا بخيركم) الحديث. وكيف يحمل على التواضع وقد قال فى بعض الاخبار وعلى فيكم، فان عليا ع ان لم يكن معلوم الفضل عليه فلا اقل من كونه محل الشك فكيف يصرف الى التواضع؟ والظاهر انه انما نص على علي ع عند استقالته ونفى خيريته لانه يريد تهيج رأى العام على امير المؤمنين ع وتحريض اعوانه عليه ليلبغ احد الامرين اما افراد على ع أو قتله فيأمن بذلك على مستقبله

ثم ان اقراره بانه ليس بخيرهم لا يخص بمقام الاستقالة، بل اقربه فى مقام آخر، فانه خطب بأول ولايته فقال (وليت اياكم ولست بخيركم) كما رواه الطبرى فى تاريخه (١) وابن الاثير فى كامله (٢) وحكاه فى كنز العمال (٣) عن البيهقى عن الحسن و (٤) عن ابن اسحق فى السيرة عن انس، وقال قال ابن كثير انما صدق صحيح و (٥) عن ابن سعد والخطيب والمجمل فى أماليه عن عروة و (٦) عن الهروى عن قيس بن ابى حازم ونقله فى المصاوق (٧) عن الخطيب وابن سعد ايضا

تشكيك ابى بكر فى حق الانصار بالخلافة

قال المصنف طاب ثراه

و (منها) قوله عند موته ليتنى كنت سألت رسول الله هل للانصار فى هذا الامر حق وهذا شك فى صحة ما كان عليه وبطلانه، وهو الذى دفع الانصار لما قالوا منا امير بقوله الائمة فى قريش، فان كان الذى رواه حتما فكيف حصل له الشك والافتد دفع بالباطل

وقال الفضل

ان صح هذا فمن باب الاحتياط وزيادة الايقان وانه لما دفع الانصار عن الخلافة كان تقواه تدعو الى طلب النص، فاما حديث الائمة فى قريش فلم يروه ابوسكر، بل رواه غيره من الصحابة وكان هو لا يعتمد على خبر الواحد وكان تمنى ان يسمع هو بنفسه عن رسول الله ص عدم حقية الانصار فى الخلافة وهذا من غاية تقواه وحرصه على زيادة العلم والايقان

و اقول

روى الطبري من طريقين (١) ان ابا بكر قال في مرض موته لا آسى على شيء من الدنيا الاعلى ثلاث فعلتهن ووددت اني تركتهن وثلاث تركتهن ووددت اني فعلتهن وثلاث وددت اني سألت عنهن رسول الله ص، فاما الثلاث التي وددت اني تركتهن فوددت اني لم اكشف بيت فاطمة عن شيء، وان كانوا قد اغلقوه على الحرب، ووددت اني يوم السقيفة كنت قذفت الامر في عنق احد الرجلين يريد عمر و ابا عبيدة فكان احدهما اميرا وكنت وزيرا، الى ان قال ووددت اني سألت رسول الله لمن هذا الامر فلا ينزعه احد ووددت اني سألته هل للانصار في هذا الامر نصيب ووددت اني كنت سألته عن ميراث ابنة الاخ والعمة فان في نفسي منها شيئا. ونحوه في كتاب السياسة والامامة والعقد الفريد (٢) وكذا في كنز العمال (٣) عن ابي عبيد في كتاب الاموال والعقيلي وخيمشة بن سليمان الطرابلسي والطبراني وابن عساكر وسعيد بن منصور، قال وقال انه حديث حسن، فانت تراه صريحا في الشك والشبهة لتمنيه السؤال وقوله ان في نفسي منها شيئا وحمله على زيادة الايمان يحتاج الى صارف قوى وهو مفقود (فان قلت) لا يصح حمل كلامه على الشك في خلافته اذ لا قائل بان الخلافة مقصورة على الانصار وانما الكلام في انها مخصصة بقريش او هي فوضى فتكون خلافته على كلا الامرين صحيحة ولا يتصور الشك فيها هذا محصل كلام ابن ابي الحديد (قلت) اصل الشك متعلق بجهة دفعه للانصار وهو يحصل على تقدير القول بانها فوضى ولا يتوقف على القول باختصاصها بالانصار فاذا شك في صحة دفعه لهم كان شاكا في صحة خلافته لانها فرع عن صحة دفع الانصار، ومن السخف قول الخصم ولما دفع الانصار عن الخلافة كان تقواه تدعو الى طلب النص فان من تدعوه تقواه الى طلب النص ويتشوق الى معرفته كيف لا تدعوه الى التوقف عن الخلافة حدونا واستمرارا وعن تعيين عمر بعده

واما ما ذكره من ان حديث الائمة من قريش لم يروه ابو بكر فصحيح اذ لم يروه هو ولا غيره يوم السقيفة وانما قالوا ان قريشا عشيرة النبي ص والعرب لا تطيع سواهم ولا يصلح هذا الامر الا لقريش او نحو ذلك من دون ان يروه عن رسول الله ص

كماسبق بيانه في المبحث الثالث من مباحث الامامة لكن لاريب ان ابابكر و اعوانه دفعوا الانصار بشيء فان كان حتماً فكيف حصل الشك وان كان باطلا فقد دفع بالباطل كما ذكره المصنف ره ودعوى عروض الشك له اخيراً فيما كان يراحقاً تستدعي ان لا يستمر على الخلافة وان لا يعقدها لعمر بعده. واما قوله وكن هو لا يعتمد على خبر الواحد فهو اولى بتقريره ابي بكر فانه اعتمد على ما ليس حجة ودفع الانصار عن دعواهم بلا برهان

تمنيات أبي بكر

قال المصنف طيب الله ربه

و (منها) قوله في مرضه ليتنى كنت تركت بيت فاطمة لم اكشفه ولبتنى في ظلة بنى ساعدة كنت ضربت يدى على يد احد الرجاين فكان هو الامير وكنت الوزير

وقال الفضل

ان صح هذا فهو من باب التبرى عن الايالة والخلافة كما هو داب العارفين بالله ويكون تحذيراً لمن يأتي بعده ليعلموا ان امر الخلافة صعب ولا يطمع فيه كل مهوس وهذا من باب الشفقة على الامة سيئ الخلفاء وارباب الرايات ولا يتصور فيه طعن و اما ما ذكره من كشف بيت فاطمة فلم يصح بهذا رواية قطعاً

و اقول

كونه من باب التبرى عن الايالة غير صحيح والاماتمنى منصبا آخر ولا سيما ما هو قريب من الامامة وهو الوزارة بل يدل على صعوبة امر الخلافة عليه فتمنى انه لم يتولها كما فقهه قاضى القضاة ولكن قال لاذم على ابي بكر فيه فان من اشتد عليه التكليف فهو يمتنى خلافة، واعترض عليه السيد المرتضى ره بان ولاية ابي بكر اذا كانت هي التي اقتضاها الدين والنظر للمسلمين في تلك الحال وماعداها كان مفسدة ومؤدياً الى الفتنة فالتمنى لخلافها لا يكون الاقيحاً، واجاب عنه ابن ابي الحديد (١) بان ابابكر ماتمنى ان يكون الامام غيره مع استئازام ذلك للمفسدة بل تمنى ان يلى الامر غيره و تكون المصلحة بحالها، واقول يرد عليه ان التتيد بان تكون المصلحة بحالها غير مفهوم من

كلام ابي بكر وانما تدنى ان يقذف الامر بعنق احد الرجلين على الحال نفسها يوم السقيفة
فitem اعتراض المرتضى ره ، واما قول الخصم وهذا من باب الشفقة على الامة سيما الخلفاء
وارباب الرايات ، فباطل لان من يريد تحذير هؤلاء ويشفق عليهم لا يختار الوزارة التي
هى اقرب المناصب الى الخلافة بل يختار العزلة ، واما كشف بيت فاطمة ع فقد عرفت
فى المطالب السابق رواية الجماعة له وسيأتى تفصيله قريبا ان شاء الله تعالى

ابوبكر لم يزل ضيقاً من الاعمال

قال المصنف اعلى الله مقامه

و (منها) ان النبى ص لم يوله شيئاً من الاعمال وولى غيره وانفذه لاداء سورة براءة
ثم رده فمن لم يستصلح لاداء آيات كيف يستصلح للرياسة العامة المتضمنة لاداء جميع
الاحكام الى عموم الرعايا فى سائر البلاد

وقل الفضل

دعوى عدم توليته دعوى زور باطل مخالف للمتواتر فانه لا نزاع بين احد فى ان
ابابكر كان وزيراً لرسول الله ص لا يصدر فى شىء ولا يقدم على امر الاعن رايه ومشاورته
وكان امير المؤمنين على يقول كثيراً ماسمعت رسول الله ص يقول ذهبت انا و ابوبكر
وعمر وجئت انا و ابوبكر وعمر وقلت انا و ابوبكر وعمر ، فلا امر فى الاسلام ولا تولية
ولا عزل الا برأيهما ومشاورتهما ، ثم انه فى معظم الغزوات كان ابوبكر صاحب راية
المهاجرين وكان فى غزوة تبوك آخر غزوة غزاها رسول الله ص وماجتمع له من العساكر
فى غزوة مثل ماجتمع فى هذه الغزوة وكان صاحب الراية الكبرى ابابكر الصديق ،
ثم انه تولى الحج فى سنة تسع من الهجرة ، واما بعث على براءة سورة براءة وبذل العهود
فقد ذكرنا سببه ، ثم نقول لهذا الرجل العامى الجاهل بالاخبار والآثار كان ابوبكر
يستصلح لامامة الدين من اول نشو الاسلام الى آخره واطهار آثار النبوة ، أنزعم انه
لم يقدر على قراءة عشر من القرآن على العرب وهو امير الحج و نائب رسول الله ص فى الحج ،
ومن غاية جهلك بالاخبار انك تدعى انه لما لحقه على رجوع قبل الحج فيا ايها الجاهل
من حج تلك السنة ان رجع ابوبكر اندعى ان عليا كان امير الحاج تلك السنة وتخالف المتواتر

امتدعى انه لم يحج في سنة تسع احد ، وكل هذا من جهلك وبفضك اما تستحي من ناظر في كتابك ياسفيه البطاط ، ثم من تولى الامامة والصلاة با لمسلمين ايام مرض رسول الله ص اندعى انه لم يصل بالناس اولم يامرهم رسول الله ص بالصلاة في ايام المرض ، وكل هذا مما يدعيه باطل ومخالف لصحاح الاخبار الجارية مجرى المتواترات و اى ولاية اتم من ولاية الصلاة وقد قال ابن عباس ان رسول الله ص لم يصل خلف احد من امته ما خلا عبد الرحمن بن عوف في ركعة من السفر الا ابوبكر الصديق ثم انك لاتستطيعه لولاية امر من الامورأف وويل لك يا عرايى الجاف الجاهل

واقول

من الواضح انه لا يصح الاستدلال على خصم الابما هو حجة عليه ، ولذا ترى المصنف ره يستدل على القوم باخبارهم ونحوها مما هو حجة عليهم ولا يذكر شيئاً من اخبارنا ، مع انها اصرح في مطلوبه واصح عنده ، وحينئذ فما رواه الخصم من اعمال ابى بكر حقيق بالاعراض عنه ، على ان كل ما ذكره باطل في نفسه اما دعوى عدم النزاع لاحد في ان ابابكر كان وزير الرسول الله ص فمهرأة عند الشيعة وممنوعة عند كثير من السنة واكثر علمائهم وارباب صحاحهم ، فانهم لم يرووا حديث الوزارة ولو كان له نوع صحة عندهم لاهتموا بذكره وصيروه اصح الاخبار ، ثم رواه الترمذى واستغربه بلفظ ظاهر الكذب وهوان النبي ص قال ما من نبي الا وله وزيران من اهل السماء ووزيران من اهل الارض فاما وزيراي من اهل السماء فجعبرئيل وميكائيل واما وزيراي من اهل الارض فابوبكر وعمر . ولا شك بكذبه لامرئين (الاول) انه لم يسمع ان تكون الملائكة وزراء للانبياء ولا سيما على وجه الكلية ولو كان الامر كذلك لاستفاض نقله وما خفى حاله لكونه من العجائب (الثاني) ان صحاحهم جاءت بقول النبي ص لعلى ع انت منى بمنزلة هرون من موسى ، فيكون وزير الرسول الله ص فاذا خصت رواية الترمذى الوزارة بالشيخين كانت كاذبة جزماً لمارضتها بالقطعى

واما قوله لا يصدر في شيء ولا يقدم على امر الاعان رايه ومشورته ، فمن الكذب الطاهر ايضا ، بل الموجب للكفر لافادته النص في سيد النبيين ، فإى نقص فيه اعظم

من نسبته الى الحاجة الى ابي بكر حتى يلقنه في كل شيء ويوقفه على كل امر، على ان المنشأ في هذا الزعم ان كان هو دعوى الوزارة فقد عرفت منجمها مع انها لا تقتضيه وان كان ملرووه في نزول قوله تعالى (وشاورهم في الامر) بابي بكر وعمر فمع انه لا يدل على مطلوبه قد مر مراراً انه للتأليف وانه على ذمهما اذل وكل مشورة تقع من النبي ص انما تكون للتأليف والاستصلاح وللتعليم والتأديب والاستعلام ما في نفس المستشار او نحو ذلك.

واما ما نقله عن امير المؤمنين ع ، فهو اكذب من سوابقه ولا سيما قوله (وقلت انا وابوبكر وعمر) فانه من اضافات هذا الخصم على رواياتهم فهو كذب على كذب اذ لا وجود له في اصل الرواية التي رواها البخاري ومسلم في مناقب عمر، وكيف يمكن ان يقول رسول الله ص ذلك على سبيل العادة الا ان يكونا شريكين له في النبوة اوقيده نقصان رايه بهما حاشا عظيم مقامه. ثم ما المراد بذهاب النبي ص ومجيئه معهما فان كان هو التردد في البلد الذي يصحبه فيه كل احد فلا فضل لهما به ، وان كان هو الكون معه في المقامات المهمة كعمادة الشجعان ومنازلة الاقران فهو ليس لهما بل كانا بفارقانه فيها ويفران بانفسهما عنه .

واما قوله ثم ان في معظم النزوات كان ابو بكر صاحب راية المهاجرين ، فكذب ايضا وانما ذلك امير المؤمنين ع كما بيناه في المطلب المتقدم بجهاده في الجزء الثاني وكيف يكون صاحب رايته في معظم النزوات ولم يحك انه اصاب او اصاب وارق دما اواريق منه دم، ولا ادري من اين اخذ الخصم كونه صاحب الراية في معظم النزوات وفي غروة تبوك ولم تذكره كتب التاريخ والخبار، نعم اعطاه النبي ص الراية يوم خيبر فرجع منهزما ينجس اصحابه ويجنبونه كصاحبه عمر كما سبق.

واما ما ذكره بالنسبة الى حج ابي بكر وعزله بعلي ع ، فقد تقدم بيان الحق فيه في الحديث السادس من الاحاديث التي استدلل بها المصنف ره على امامة امير المؤمنين ع وذكرنا هناك جملة من اخبارهم المصروفة برجوع ابي بكر عند لحاق امير المؤمنين له .
واما قوله كان ابو بكر يستصلح لاقامة الدين الى آخره فدعوى بلاينة و حكم بلا برهان .

واما قوله انزعهم اذ لم يتدبر على قراءة عشر من القرآن، ففيه ان المصنف لم يزعم هذا وانما يقول ان النبي ص خاف على رسوله الوهن لجنه او الجهل بكثير مما يسأل عنه او الخيانة ومعاذمة الكفار، وانما ارسله اولاً مع هذه الاحوال ليظهر الناس اخيراً حاله ويعلمهم من عدم استصلاحه لذلك انه لا يصلح للرياسة العامة بالاولوية ويبين لهم فضل امير المؤمنين عليه ومجده منه ويعرفهم ان مثل هذا الامر اذا لم يصلح الاله او لمن هو منه كما نطقت به الاخبار فكيف بالامامة .

واما قوله ادعى ان علياً كان امير الحاج في تلك السنة، ففيه انه لا مانع من هذه الدعوى بعد نضبه للمطلب الاسنى وقيامه بالامر بعد رجوع ابي بكر لاسيما وهو من النبي ص بمنزلة هرون من موسى فانه دغن عن النص عليه بامرة الحاج لوسلمنا انه غير منصوص عليه، وليست دعواهم كون ابي بكر امير الحاج في تلك السنة الاستلزام ترك النبي لنصب الامير مخالفة عادته وعادة الرؤساء ومخالفة العقل في مثل هذه المواطن المحتاجة الى امير، فليت شعري لم اجازوا ان يترك امته بعد موته بلا امام مع انتشارهم في الارض وتشتت اهوائهم وقرب عهدهم بالكفر والفوضوية، ومجرد قصد التشريع لا يتوقف على الفعل بل يكفي فيه القول ولاسيما انه لم يتفق ان احداً من ملوك الاسلام ترك رعيته بلا نصب من يقوم بعده حتى يهتم النبي ص لبيان جزاء عمله، بل لا معنى للتشريع بعمل لم يتبعه عمل مثله اصلاً وام يقتد به احد من الامة او غيرها .

واما قوله وتخالف المتواتر فمناف لما سبق منه من انحصار المتواتر في خبر او خبرين. وما ما ذكره فيما يتعلق بالصلاة فقد سبق تحقيق الحق فيه قريباً وان ابا بكر لم يتقدم للصلاة الاصبح الاثني يوم وفاة النبي ص بامر عائشة ولما علم رسول الله ص عرف انهم انتهزوا الفرصة فتكلف للخروج اشد التكلف، ودعى ابا بكر وابتدأ في الصلاة دفعاً للتليس الذي صدوه، على ان الامامة في الصلاة ليست من الاعمال التي تحتاج الى تولية حتى يذكرها الخصم في المقام فانها جائزة عندهم لكل من يعرف القراءة وان كان جاهلاً فاسقاً، فلوفرز ان النبي ص امره بالصلاة في الناس لم تثبت له ولاية في الصلاة ولا غيرها .

واما مارواه عن ابن عباس فهو من الكذبات الواضحة حتى منعه بعضهم قال في السيرة الجلية (١): «ومن خصائصه اى النبي ص فيما حكى القاضي عياض انه لا يجوز لاحد ان يؤمه لانه لا يصح التقدم بين يديه في الصلاة ولا في غيرها لا اعذر ولا غيره وقد نهى الله المؤمنين عن ذلك ولا يكون احد شافعا له وقد قال ائمتكم شفعائكم »

منع فاطمة ارثها

قال المصنف رفع الله درجته

(ومنها) انه منع فاطمة ارثها فقالت يا ابن ابي تحافة اتريث اباك ولا ارث ابي، واحتج عليها برواية تفرد هوبها عن جميع المسلمين، مع قلة رواياته وقلة علمه وكونه الغريم لان الصدقة تحل عليه، فقال لها ان النبي قال نحن معاشر الانبياء لانورث ماتركناه صدقة، والقران مخالف لذلك فان صريحه يقتضى دخول النبي ص فيه بقوله تعالى (يوصيكم الله في اولادكم) وقد نص على ان الانبياء يورثون فقال تعالى (وورث سليمان داود) وقال عن زكريا (انى خفت الموالي من ورائي وكانت امراتي عاقرا فهب لى من لدنك وليا يرثنى ويرث من آل يعقوب) وناقض فعله ايضا هذه الرواية لان امير المؤمنين والعباس اختلفا في بغلة رسول الله ص وسيقة وعمامته وحكم بها ميراثا لامير المؤمنين ، ولو كانت صدقة لما حلت على علي ع وكان يجب على ابي بكر انزاعها منه ولكان اهل البيت الذين حكى الله تعالى عنهم بانه طهرهم تطهيرا تركين عالا يجوز، نعوذ بالله من هذه المقالات الردية والاعتقادات الفاسدة واخذ فداك من فاطمة وقد وهبها اياها رسول الله ص فلم يصدقها، مع ان الله قد طهرها وزكاها واستعان بها النبي ص في الدعاء على الكفار على ما حكى الله تعالى وامره بذلك، فقال تعالى (قل تعالوا ندع ابناءنا وابناءكم ونساءنا ونساءكم وانفسنا وانفسكم) فكيف يامر الله تعالى بالاستعانة وهو سيد المرسلين بابنته وهي كاذبة في دعواها غاصبة لمال غيرها نعوذ بالله من ذلك، فجاءت بامير المؤمنين ع فشهد لها فلم يقبل شهادته قال انه يجرالى نفسه، وهذا من قلة معرفته بالاحكام، ومع ان الله تعالى قد نص في آية المباهلة انه نفس رسول الله ص فكيف يليق

بمن هو بهذه المنزلة واستعان به رسول الله ص بامر الله في الدعاء يوم المباهلة ان يشهد بالباطل ويكذب ويغضب المسلمين اموالهم نعوذ بالله من هذه المقالة ، وشهد لها الحسنان ع فرد شهادتهما وقال هذان ابناك لا قبل شهادتهما لانهما يجبران نفعاً بشهادتهما ، وهذا من قلة معرفته بالاحكام ايضا ، مع ان الله قد امر النبي ص بالاستعانة بدعائهما يوم المباهلة فقال (ابناءنا وابناءكم) وحكم رسول الله ص بانهم ماسيداً شباب اهل الجنة فكيف يجامع هذا شهادتهما بالزور والكذب وغضب المسلمين حقهم نعوذ بالله من ذلك ، ثم جاءت بام ايمن فقال امراة لا يقبل قولها ، مع ان النبي ص قال ام ايمن من اهل الجنة ، فعند ذلك غضبت عليه وعلى صاحبه وحلفت ان لا تكلمه ولا صاحبه حتى تلقى اباهما وتشكوا ليه ، فلما حضرتها الوفاة اوصت ان تدفن ليالا ولا يدع احدا منهم يصلي عليها ، وقدرروا جميعاً ان النبي ص قال ان الله يغضب لغضبك ويرضى لرضاك

وقال الفضل

لأبد في هذا المقام من تحقيق امر فذك لبتين حقيقة الامر فنقول كانت فذك قرية من قرى خيبر ولما فتح الله خيبر على رسول الله (ص) جلا اهل فذك ففتحت فكان مما افاء الله عليه من غير ايجان خيل ولا ركاب فصار من اقسام الفى ، وكان تحت يد رسول الله (ص) كما يكون اموال الفى ، تحت ايدى الائمة وكان رسول الله (ص) ينفق منها على عياله واهل بيته ثم يصرف ما يفضل عن نفقة عياله في السلاح والكراع ، فلماتوفى رسول الله (ص) وترك ازواجاً واهل بيت ولم يكن يحل لازواج النبي (ص) الترويج بعده لانهن كن امهات المؤمنين ولم يكن سعة في اموال الفى ، حتى ينفق الخليفة على ازواجه من سائر جهات الفى ، ويترك فذك لفاطمة واولادها فعمل ابو بكر في فذك مثل عمل النبي (ص) فكان ينفق منها على ازواج النبي (ص) وفاطمة واولادها وما كان يفضل عن نفقتين يدرفها في السلاح والكراع كما كان يفعل رسول الله (ص) ، فلما انتهى امر الخلافة الى عمر بن الخطاب حصل في الفى ، سعة وكثرت خمس الغنائم واموال الفى ، والخراج فجعل عمر لكل واحد من ازواج النبي عطاء من بيت المال ورد سهم بنى النظر الى على وعباس وجعلها فيهم ليعملوا بها كيف شاؤا ، وقد ذكر في صحيح البخارى ان علياً وعباساً تنازعا في سهم بنى النظر ورفعا امرها الى عمر بن الخطاب فذكر

ان امركم كان هكذا ثم ذكر انه تركها لهم ليعملوا كيف شاؤا هذا ما كان من امر حقيقة فذلك .

واما دعوى فاطمة ارث فذلك وانها محولة لها من رسول الله (ص) فلم يشب في الصحاح ، وان صح فكل ما ذكر من المطاعن في ابي بكر بحكمه في فذلك فليس بطن ، اما ما ذكر انه احتج برواية الحديث وعارض به النص فان الحديث اذا صح بشرائطه فهو يخص حكم الكتاب ، واما ما ذكر ان ابا بكر تفرد برواية هذا الحديث من بين سائر المسلمين فهذا كذب صراح فان عمر قال بمحضر علي وعباس وجمع من الصحابة انشدكم بالله هل سمعتم رسول الله (ص) يقول نحن معشر الانبياء لانورث ماترگناه صدقة فقالوا جميعا اللهم نعم كما رواه البخاري في صحيحه وروى ايضا في الصحيح فقال حدثنا عبدالله بن يوسف قال حدثنا مالك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله (ص) قال لا تقسم ورتي دينارا وما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عاملي فهو صدقة انتهى ، فكيف يقول هذا الفاجر الكاذب ان ابا بكر تفرد برواية حديث عدم توريث رسول الله (ص) (فان قيل) لا بد لكم من بيان حجية هذا الحديث ومن بيان ترجيحه على الاية (قلنا) حجية خبر الواحد والترجيح مما لا حاجة بنا اليه ههنا لان ابا بكر كان حاكما بما سمعه من رسول الله (ص) فلا اشتباه عنده في سنده وعلم ايضا دلالة على ما حملة عليه من المعنى لا تنفاه الاحتمالات التي يمكن تطرقها اليه بقرينة الحال فصار عنده دليلا قطعيا مخصصا للمعومات الواردة في بيان الارث ، واما ما ذكر ان ابا بكر لا يسمع عنه هذا الخبر لانه كان غريبا لان الصدقة تحل له ، فما اجهله بالفرق بين الشهادة والرواية فان الشهادة لا تسمع من الغريم الذي يجر النفع والرواية ليست كذلك وهذا معلوم عند العامة ومجهول عنده ، واما ما ذكر من النصوص على ان الانبياء يورثون لقوله تعالى (وورث سليمان داود) فالمراد ميراث العلم والنبوة والحكمة ، واما دعاء ذكريا فانفق العلماء ان المراد النبوة والحيورة والالام يستجب دعاؤه لان الاجماع على ان يحيى قتل قبل ذكريا فكيف يصح حملة على الميراث وهو لم يرث منه ، واما ما ذكره انه ناقض فعله في توريث علي في السيف والعمامة فالجواب انه اعطاهما عليا لانه كان المصالح والصدقة في هذا الحديث لا يراد بها الزكاة المعرمة على اهل البيت ، بل المراد انها

من جملة بيت مال المسلمين وقد يطلق الصدقة بالمعنى الاعم وهو كل مال يرصد لمصالح المسلمين والجنود ، وهذا المعنى يشمل خمس الغنائم والفيء والخراج ومال من لا وارث له من المسلمين والزكوات ، وقد يطلق ويراد به الزكوات المفروضة والصدقة المسنونة المتبرع بها وهاتان الاخيرتان كانتا محرمتين على اهل بيت رسول الله (ص) ، فاعطى ابوبكر سيف رسول الله وعماضته عليا لانه كان من جملة مال من لا وارث له من المسلمين ولو كان ميراثا لكن العباس وارثا ايضا لانه كان اعم ، وأما قوله لكان اهل البيت الذين حكى الله عنهم بانه طهرهم مرتكبين مالا يجوز فتقول اهل البيت على هذا التقدير كانوا مدعين لحقهم والامام يفرض عليه ان يعامل الناس بالاحكام الشرعية ولو ان ملكا من الملائكة يدعى حقاله مع وجوب عصمته وتيقن صدقه فليس للامام ان يقول هو صادق ولا يحتاج الى البينة لعصمته من الكذب بل الواجب عليه ان يطلب الحجة في قوله اما سمعت ان امير المؤمنين (ع) ادعى على يهودى عند شريح القباضى فطلب منه الحجة فاتى بالحسن بن علي فما قبل شهادته وقال انه فرع فقال امير المؤمنين لست اهلا للقضاء الاتعلم ان هذا الدعوى لحق بيت المال وههنا تسمع شهادة الفرع ، والغرض ان الامام والقاضى يجب عليهما مراعاة ظاهر الشرع وهوان لا يسمع قول المدعى الا بالحجة وان تحقق عصمته عن الكذب فلو تم حجة حكم والاتوقف ولو صح قصة مرافة فابوبكر عمل فيه ما كان يجب عليه من طلب الحجة من المدعى وان اعتقد عصمته من الكذب ، واما ما ذكر ان الحسين شهداه ولم يسمع ابوبكر فان صح فرما كان لصغيرهما ولعدم سماع شهادة الفرع كما فعل شريح وهذا لا طعن فيه كما ذكرنا لانه مراعاة لقواعد الشرع وشريح حكم بطلب العجبة واتمامها على وجه يرتضيه الشرع فلا طعن ، واما عدم سماع شهادة ام ايمن ان صح فلانها قاصرة عن نصاب الشهادة فانها شهدت مع علي وهو من باب شهادة رجل وامرأة وكان لابد من التكميل ولا طعن على الحاكم اذا راعى ظاهر الشرع في الاحكام وابوبكر ليس اقل قدراً من شريح وقد عمل مع امير المؤمنين في ايام خلافته مثل هذا وهو كان قاضيا لامير المؤمنين فكيف يتصور الطعن ، فاما غضب فاطمة فهو من العوارض البشرية والبشر لا يخلو من الغضب والغضب على الغير قد يغضب لغرض ديني لتصور المغضوب عليه في اداء حق الله وهذا الغضب من باب العداوة الدينية وما ذكر من

الحديث ان الله يغضب لغضب فاطمة فالظاهر ان المراد هذا الغضب .

واقول

ما زعمه من ان فدك قرية من قرى خيبر مخالفة للضرورة ومناف ايضاً لاخبارهم روى الطبري في تاريخه بحوادث سنة سبع من الهجرة (١) من حديث قال فيه : « حاصر رسول الله (ص) اهل خيبر في حصنهم الوطيس والساالم حتى اذا ايقنوا بالهلكة سألوه ان يسيرهم ويحقن دماءهم ففعل وكان رسول الله (ص) قد حاز الاموال كلها الشق ونطاه والكتيبة وجميع حصونهم الا ما كان من ذينك الحصين فلما سمع بهم اهل فدك قد صنعوا ما صنعوا بعثوا الى رسول الله (ص) يسألونه ان يسيرهم ويحقن دماءهم ويخلوا الاموال ففعل » الى ان قال « فلما نزل اهل خيبر على ذلك سألوا رسول الله ان يعاملهم بالاموال على النصف فصالحهم رسول الله (ص) على النصف وصالحه اهل فدك على مثل ذلك فكانت خيبر فيئا للمسلمين وكانت فدك خالصة لرسول الله (ص) لانهم لم يجلبوا عليها بخيل ولا ركاب » الحديث وروى الطبري ايضاً (٢) قال « كانت المقاسم على اموال خيبر على الشق ونطاه والكتيبة فكانت الشق ونطاه في سهمين للمسلمين وكانت الكتيبة خمس الله وخمس النبي (ص) وسهم ذى القربى » الى ان قال « ولما فرغ رسول الله (ص) من خيبر قذف الله الرعب في قلوب اهل فدك حين بلغهم ما اوقع الله باهل خيبر فبعثوا الى رسول الله يصلحونه على النصف من فدك فقبل ذلك منهم فكانت فدك لرسول الله (ص) خاصة لانه لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب » وروى ابن الاثير في الكامل نحوه ذين الخبرين (٣) ثم قال (٤) « لما انصرف رسول الله (ص) من خيبر بعث الى اهل فدك يدعوهم الى الاسلام فصالحوا رسول الله (ص) على نصف الارض فقبل منهم ذلك وكان نصف فدك خالصاً لرسول الله (ص) لانه لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب » وروى البخاري (٥) ومسلم (٦) « ان فاطمة بنت رسول الله (ص) ارسلت الى ابي بكر تسأله ميراثها من رسول الله (ص) مما افاء الله عليه بالمدينة وفدك وما بقي من خمس خيبر فقال ابو بكر ان رسول الله ص قال لانورث ما تركناه صدقة انما يأكل آل محمد في هذا المال واني والله لا اغير شيئاً من

(١) ص ٩٥ ج ٣ (٢) ص ٩٧ ج ٣ (٣) ص ١٠٦ و ١٠٧ ج ٢ (٤) ص ١٠٨

(٥) في غزوة خيبر (٦) في باب قول النبي (ص) لانورث ما تركناه صدقة من كتاب الجهاد

صدقة رسول الله عن حالها التي كانت عليها في عهد رسول الله ولا عملن فيها بما عمل به رسول الله (ص) فابى ابوبكر ان يدفع الى فاطمة شيئا ، الحديث ، وروى مسلم ايضا (١) « ان فاطمة سألت ابابكر بعد وفاة رسول الله (ص) ان يقسم لها ميراثها مما ترك رسول الله (ص) مما افاء الله عليه فقال لها ابوبكر ان رسول الله (ص) قال لا نورث ما تركناه صدقة وكانت فاطمة تسأل ابابكر نصيبها مما ترك رسول الله (ص) من خير وفدك وصدقته بالمدينة فابى ابوبكر عليها ذلك وقال لست تاركا شيئا كان رسول الله (ص) يعمل به الا عملت به انى اخشى ان تركت شيئا من امره ان ازيغ فاما صدقته بالمدينة فدفعتها عمر الى على وعباس فغلبه عليهما على واما خير وفدك فامسكهما عمر وقال هما صدقة رسول الله (ص) كانتا لحقوقه التي تعروه ونوائبه وامرهما الى من ولي الامر قال فهما على ذلك الى اليوم » ونحوه في صحيح البخارى (٢) ومسنند احمد (٣) . وذكر البخارى في هذا الحديث انها غنبت فهجرت ابابكر ولم تزل مهاجرة حتى توفيت ، وذكر هو ومسلم في الحديث الاول انها وجدت على ابي بكر في ذلك فهجرت فلهم تكلمه حتى توفيت وعاشت بعد النبي (ص) ستة اشهر فلما توفيت دفنها على ليلا ولم يؤذن بها ابابكر وصلى عليها . فانت ترى ان هذه الاخبار صريحة الدلالة على ان فدك غير خير ، ومثلها في اخبارهم كثير ، فكيف زعم الخصم انها من قراها .

و بهذه الاخبار التي ذكرناها يعلم ان فدك وكل مال يوجف عليه بخيل او ركاب ملك لرسول الله (ص) خاصة ، فقول الخصم ، وكان تحت يد رسول الله (ص) كما يكون اموال الفىء تحت ايدى الائمة باطل ، فان ظاهره انه للمصالح العامة للنبي (ص) خاصة ، وهو مخالف للاخبار السابقة وضرورة الاسلام ، ولعله اخذ هذه الدعوى من قول ابي بكر في الحديث الاول انى والله لا اغير شيئا من صدقة رسول الله (ص) عن حالها التي كانت عليها ولا عما فيها بما عمل ، وقوله في الحديث الثانى لست تاركا شيئا كان رسول الله (ص) يعمل به ، فان هذين القولين دالان على ان متروكات النبي (ص) كانت صدقة فى ايامه ، وفيه ان كلام ابي بكر متناقض فلا ينبغي ان يعتمد عليه لان متروكات

(١) فى الباب المذكور آنفاً . (٢) فى باب نرض الخمس من كتاب الجهاد . (٣) ص ٦ و ٩ ج ١

النبي (ص) ان كانت من الصدقات في ايامه لم يكن مجل لروايته ان الانبياء لا يورثون اذ لاميراث حتى يحتاج لرواية هذا الحديث ، وان كانت ملكا لرسول الله كان خوف ابي بكر من مخالفة عمل النبي (ص) تقشفا كاذبا لان عمل النبي (ص) حيث وقع كان بنحو الملك فلا يلزم ابا بكر ان يعمل كعمله وقد صارت بزعمهم صدقة من سائر صدقات المسلمين التي يجوز تخصيص بعضهم فيها كما خص هو عليا بسلاح النبي (ص) وبغلته بمنوان الصدقة كما ادعاه الخصم وخص عمر عليا والعباس بصدقة المدينة .

واما ما زعمه من ان النبي (ص) كان ينفق على عياله من فذك ، فيكذبه ما رواه البخارى (١) ومسلم (٢) ان النبي (ص) كان ينفق على اهله نفقة سنة من أموال بني النضير وما بقي يجعله في الكراع والسلاح ، ويكذبه ايضا الحديث الذي اشار اليه الخصم المشتمل على قصة منازعة علي والعباس في مال بني النضير ، فان عمر قال فيه كان رسول ينفق على اهله نفقة سنتهم من هذا المال ، وما رواه البغوي في المصاييح في باب الفئء من الخسان عن عمر قال : « كان لرسول الله (ص) ثلاث صفايا بنو النضير وخبير وفذك فاما بنو النضير فكانت حبسا لنوابه واما فذك فكانت حبسا لابناء السبيل واما خبير فجزأها رسول الله (ص) ثلاثة اجزاء جزء بين المسلمين وجزء نفقة لاهله فما فضل عن نفقة اهله جعله بين فقراء المهاجرين » فان هذه الاخبار مكذبة لما ادعاه الخصم من ان نفقة عيال النبي (ص) من فذك ، كما انها متكاذبة فيما بينها لدلالة الخبرين الاولين على انها من بني النضير ودلالة خبر البغوي على انها من خبير ، على انه لو كانت فذك مجل نفقة عيال النبي (ص) في سنين لما خفي ذلك على عياله والمسلمين ولا سيما ان الفاضل عن نفقتهم بزعم الخصم يصرف في الكراع والسلاح ، فكيف يمكن لفاطمة (ع) دعوى ان النبي (ص) نحلها فذك من يوم ملكها ثم يشهد لها بذلك امير المؤمنين (ع) ، وكيف لاتنعى عليها عائشة هذه الدعوى نصرة لانيها .

واما قوله ولم يكن سعة في اموال الفئء حتى ينفق الخليفة على أزواجه من سائر جهات الفئء و يترك فذك لفاطمة ، فعذر باردلان الحقوق الشرعية لم تكن تضيق عن نفقة ازواج النبي (ص) التي تعودن عليها في ايامه ، ولا ظن انها كانت في ذلك الوقت

تبلغ ما اعطاه جابر بن عبد الله في ايام وفاة النبي (ص) لما جاءه مال البحرين فانه اعطاه ألفاً وخمسمائة درهم ، كما رواه البخاري (١) ومسلم (٢) واحمد في مسنده (٣) وكذا اعطى غيره نحو ذلك ، ففي كنز العمال (٤) عن ابن سعد سمعت هنادى ابى بكر ينادى بالمدينة حين قدم عليه مال البحرين من كانت له عدة عند رسول الله (ص) فليات فيأتيه رجال فيعطيه فجاءه ابو بصر المازني فقال ان رسول الله (ص) قال لي اذا جاءنا شيء فالتنا فاعطاه ابو بكر حفنتين او ثلاثا فوجدناها الف واربعمائة ، بل لم تكن نفقة ازواج النبي (ص) الا القليل ما وهبه ابو بكر لمأذنين جبل ، روى في الاستيعاب بترجمة معاذ انه مكث باليمن اميراً وكان اول من اتجر بمال الله فمكث حتى اصاب وحتى قبض رسول الله (ص) فلما قدم قال عمر لابي بكر ارسل الى هذا الرجل فدع له ما يعيشه وخذ سائرته منه ، الى ان قال : فقال ابو بكر لا آخذ منك شيئاً قد وهبته لك ، و نحوه في الكنز (٥) عن عبد الرزاق وابن راهويه ، كما ان نفقتهن لاتبلغ الا اليسير مما اعطاه لابي سفيان ، ففي شرح النهج (٦) عن الجوهرى في كتاب السقيفة ان النبي (ص) بعث ابا سفيان ساعياً فرجع من سعائته وقدمت رسول الله (ص) فقال من ولى بعده قيل ابو بكر قال ابو فضيل قالوا نعم الى ان قال فكلهم عمر ابا بكر فقال ان ابا سفيان قد قدم وانا لانا من شره فدفع له ما في يده فتركه فرضى ، وانت تعلم ان مال السعاية التي يوجه بها ابو سفيان ويرش به في امر الخلافة ويرضيه ممن ازدراه واستصغره لهومن اكثر الاموال فاذا وسع مال الله هذه العطايات ونحوها فكيف يضيق عن نفقة ازواج النبي (ص)

ولو فرض انه يضيق عنها فقد كان من شرع الاحسان وحفظ الذمام لسيد المرسلين ان يضيقوا على انفسهم وينفقوا على الازواج من مال الله اويضم ابو بكر وعمر ابنتيهما الى عيالهما ويطيّبوا نفس بضعة النبي ص باعطائها فدك التي افاء الله بها عليه ولا يلجؤنها الى النزاع في تلك المقامات ويغضبوها حتى الممات

(١) في باب ما اقطع النبي (ص) من مال البحرين في اواخر كتاب الجهاد ورواه ايضا قبله يسير من طرق عديدة في باب ومن الدليل على ان العسس انواب المسلمين (٢) في كتاب الفضائل في باب ما مثل رسول الله (ص) شيئاً قط فقال لا (٣) من ٣١٠ ج ٣ (٤) ١٣٤ ج ٣ (٥) ١٢٦ ج ٣ (٦) ١٣٠ ج ١

اترى ان من بنى لقومه بيت شرف ومجد وجعل لهم مملكة يزاحمون بها الممالك العظمى ثم مات وخلف بينهم بنتا واحدة ومالا يقوم بكفايتها فهل يحسن منهم ان ينتزعوا منها ذلك المال قهرا بحجة انه يعود الى المملكة ، وهل ترى من يفعل ذلك معدودا من حافظى حق الاب وذمامه او معدودا من المضيعين لحقه واعداؤه فكيف بسيد النبيين الذى بنى لهم شرف الدنيا والدين وأخرجهم من الظلمات الى النور وهداهم لو آمنوا الى الصراط المستقيم وما خلف بينهم الابنتا وصفها بانها بضعته وانها سيدة نساء العالمين . وأنها يفضيه ما يفضيها

واما قوله ، فعمل ابوبكر فى ذلك مثل عمل النبي ص فكان ينفق على ازواج النبي ص وفاطمة واولادها فكذب ظاهر اذ مع ان نفقة الازواج بحسب اخبارهم السابقة كانت من مال بنى النضير او خير ان سيدة النساء لم تقم بين أظهرهم الامدة بسيرة ساخطة عليهم ، فمتى اخذت من ايديهم ، مضافا الى ما رواه البخارى (١) و مسلم (٢) عن ابي هريرة ان رسول الله ص قال لا يتقسم ورثتى دينار اماركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عاملى فهو صدقة ، فانه لم يستثن الا نفقة نساء النبي ومؤنة عامليه فلا تكون نفقة فاطمة ع واولادها منها ، والظاهر ان فذلك صارت من مختصات ابي بكر وعمر كما عن السيوطى فى تاريخ الخلفاء ، ويدل عليه ما رواه ابو داود فى سننه فى باب صفايا رسول الله من كتاب الخراج عن ابي الطفيل قال جاءت فاطمة الى ابي بكر تطلب ميراثها من النبي فقال ابوبكر سمعت رسول الله يقول ان الله عز وجل اذا اطعم نبياطمة ففى الذى يقوم بعده ، و نحوه فى كنز العمال (٣) عن احمد وابى داود وابن جرير والبيهقى ، بل الظاهر ان خير ايضا مختصة بهما وصارت طعمة لهما لما سبق عن البخارى ومسلم واحمد ان عمر أمسك خير وفدك ، وقال هما صدقة رسول الله كانتا لحقوقه التى تعرفه وامرهما الى من ولى الامر ، فانه دال على ان عمر وابا بكر قد اتخذا فذلك وخير لحقوقها ونوائيهما طعمة لهما ، وهو مما يزيد فى اللوم والتقرع لهما فى منع فاطمة ع فدك وسهمها من خير

(١) فى باب نفقة ازواج النبي ص من كتاب الجهاد (٢) فى باب قول النبي ص لا تورث ما

تركناه صدقة من كتاب الجهاد (٣) ص ١٣٠ ج ٣

واما قوله فلما انتهى امر الخلافة الى عمر الى قوله رد سهم بنى النظر الى علي وعباس ، فمن الجهل الواضح لانه يدل على زعمه اتحاد سهم بنى النظر وفدك ، لان كلامه في فدك وتحقيق امرها ، وهما بالضرورة مختلفان ، والنبي ص فتح بنى النظر في سنة اربع وفدك في سنة سبع ، على ان عمر لم يرد شيئا من فدك و سهم بنى النظر ، وانما زعموا انه رد صدقته بالمدينة كما سبق في حديث البخارى ومسلم واحمد . لكن الظاهر ان الخصم اخذ دعوى رد عمر لسهم بنى النظر من الخبر المشتمل على منازعة امير المؤمنين والعباس ، فانه دال على ذلك ، فيتناقض مع ما دل على انه انما رد صدقته بالمدينة فقد ظهر مما ذكرنا ان ما يبيذه الخصم في تاريخ فدك جهل في كذب ، و هل هو اعلم بحقيقتها من الطاهرة العالمة

واما ما يظهر منه من التشكيك في دعوى فاطمة ع ، فمن الغرائب ، ليت شعري اذا لم تدع احدهما فلهذا الذى وقع بينها وبين ابي بكر مما ملا العالم ذكره وشوه وجه التاريخ امره ، ولنتكلم فى الدعويين

اما دعوى الارث فقد اشتملت عليها اصحاب اخبارهم وقد سمعت بعضها ، ولشهرتها ووضوحها لا تحتاج الى تطويل الكلام بانباتها ، ولما ادعت الميراث ردها ابو بكر بالحديث الذى رواه فكذبته وقالت من خطبة طويلة (يا ابن ابي قحافة ارث اباك ولا ارث ابي لقد جئت شيئا فريا) كما ذكره ابن ابي الحديد (١) واستدل ع بالآيات التى ذكرها المصنف ره كما استدل امير المؤمنين ع ايضا بآيتي سليمان و يحيى كما فى الكنز (٢) عن ابن سعد

واما قوله الحديث اذا صح بشرائطه يخص حكم الكتاب فصحيح لكن الكلام فى حصول الشرائط كما ستعرف على ان آيتي ارث سليمان ويحيى خاصتان فلا يعارضها الحديث و ان صح

واما تكذيبه للمصنف فى دعوى تفرد ابي بكر ، فباطل لان المصنف لم يستبد بهذه الدعوى بل سبقته اليها عائشة وكانت اعلم بتفرد ابيها ، فقد نقل فى الكنز (٣) فى فضائل

ابى بكر عن البغوى وابى بكر فى الغيلانيات وابن عساكر عن عائشة قالت: «لما توفى رسول الله ص اشرأب النفاق وارتدت العرب واتحازت الانصار فلونزل بالجهال الراسيات مانزل بابى لهاضها فماختلفوا بنبطة الاطاري ابى بنائها وفصلها قالوا اين يدفن رسول الله ص فما وجدنا عند احد من ذلك علما فقال ابوبكر سمعت رسول الله ص يقول ما من نبي يقبض الا دفن تحت مضجعه الذى مات فيه، واختلفوا فى ميراثه فما وجدوا عند احد من ذلك علما فقال ابوبكر سمعت رسول الله ص يقول انا معاشر الانبياء لانورث ما تركناه صدقة» ونقله ابن حجر فى الصواعق (١) عن هؤلاء الجماعة، ويدل ايضا على تفرد ابى بكر ما رواه احمد فى مسنده (٢) عن عمر قال فى جملة كلامه: «حدثنى ابوبكر وحلف بانه لصادق انه سمع النبي يقول ان النبي لا يورث وانا ميراثه فى قراء المسلمين والمساكين» وقال ابن ابى الحديد (٣): «اكثر الروايات انه لم يرو هذا الخبر الا ابوبكر وحده ذكر ذلك معظم المحدثين حتى ان الفقهاء اطبقوا على ذلك فى احتجاجهم فى الخبر برواية الصحابى الواحد وقال شيخنا ابو على لا يقبل فى الرواية الارواية اثنين فخالفه المتكلمون والفقهاء كلهم واحتجوا بقبول الصحابة رواية ابى بكر وحده نحن معاشر الانبياء لانورث، حتى ان بعض اصحاب ابى على تكلف لذلك جوابا فقال قدروى ان ابابكر يوم حاج فاطمة قال انشد الله امرأ سمع من رسول الله ص فى هذا شيئا فروى مالك بن اوس بن الحدنان انه سمعه من رسول الله ص»

واما استدلال الخصم لعدم تفرد ابى بكر بقول عمر بمحض على والعباس وغيرهما فهو مما رواه البخارى (٤) من طرق و مسلم (٥) والالفاظ متقاربة، وهو من الكذب الصريح لامور (الاول) انه يصرح بان عمر ناشد القوم ومن جملتهم عثمان فشهدوا بان رسول الله (ص) قال لانورث وهو مناف لما رواه البخارى (٦) عن عائشة انها قالت ارسل ازواج النبي عثمان الى ابى بكر يسألنه تمنهن مما افاء الله على رسوله فكنت انا ردهن الحديث، فانه يقتضى ان يكون عثمان جاهلا بذلك والا لامتنع ان يكون رسولا لهن

(١) فى الشبهة ٤ من الفصل ٥ من الباب ١ (٢) س ١٣ ج ١ (٣) س ٨٥ ج ٤

(٤) فى اوائل كتاب النفقات وفى باب فرض الغمس من كتاب الجهاد وفى باب حديث بنى النضير من كتاب المغازى (٥) فى باب حكم الفىء من كتاب الجهاد (٦) فى اثر حديث بنى النضير.

الا ان يظن القوم فيه سوء (الثاني) انه لو كان القوم الذين ناشدهم عمر عالمين بما رواه ابوبكر لما تفرد ابوبكر بروايته عند منازعة فاطمة (ع) له فهل تراهم ذخروا شهادتهم لعمر واخفوها عن ابى بكر وهو اليها احوج (الثالث) ان احاديث البخارى صريحة فى ان امير المؤمنين (ع) والعباس طلبا من عمر الميراث حيث يقول فى احدها: «جئتماني و كلمتكما واحدة : جئتنى يا عباس تسألنى نصيبك من ابن اخيك وجاء نى هذا يريد نصيب امرأته من ابىها فقلت لكما ان رسول الله (ص) قال لانورث ما تركناه صدقة » و قريب منه ما فى حديثه الاخرين ، فكيف يتصور ان يطلبوا من عمر الميراث وهما يعلمان ان النبى لا يورث وهو من الكذب الفضيع لمنافاته لدينهما و شأنهما و كونه من طلب المستحيل عادة ، لان ابابكر قد حسم امره و كان اكبر اعوانه عليه عمر فكيف يطلبان منه الميراث ومع ذلك فكيف دفع لهما عمر مال بنى النظر ليعملابه عمله وعمل رسول الله ص و ابى بكر ، وهما قد جاءاه يطلبان الميراث مخالفين لعلمهما غير مباييين بحكم الله ورسوله حاشاهما فيكون قدحا فى عمر (الرابع) ان امير المؤمنين والعباس لو سمعا من النبى ما رواه ابوبكر حتى اقرباه لعمر فكيف يقول لهما عمر كما فى حديث مسلم رايتما ابابكر كاذبا آتما غادراً خائناً ورايتمانى كاذبا آتما غادراً خائناً (الخامس) ان امير المؤمنين (ع) لو سمع ذلك فلم ترك بضعة الرسول ان تطالب بما لاحق لها فيه أخفى ذلك عنها راضيا بان تغضب مال المسلمين او اعلمها فلم تبال و عدت على ما ليس لها فيه حق فيكون الكتاب كاذبا او غالطا بشهادته لهما بالطهارة فلا مندوحة لمن صدق الله و كتابه و رسوله (ص) ان يقول بكذب هذه الاحاديث (السادس) انه ذكر فى حديث مسلم و يعز على نقله وان كان ناقل الكفر ليس بكافر - ان العباس قال لعمر (اقض بينى وبين هذا الكاذب الآثم النادر الخائن) وهذا مما لا يتصور صدوره من العباس اذ كيف ينسب لعلى الكذب والغدر والخيانة وهو يعلم انه نفس النبى الامين ، وان الله سبحانه شهد له بالطهارة ، وكيف يسبه وقد علم ان من سبه سب الله ورسوله ، اللهم الا ان يكون كافراً مخالفا لماعلم وثبت بالضرورة ، والعباس اجل قدراً واعلى شاناً من ذلك فلا بد ان يكون هذا القول مكذوباً على العباس من المناقطين الذين يريدون

سب الامام الحق و وضعوا هذا الحديث لاصلاح حال ابى بكر و ع ر من دون فهم و روية

واما حديث ابى هريرة الذى استدل به الخصم لعدم تفرد ابى بكر فهو من الكذب المجمع عليه لمخالفته لمذهبا كما هو ظاهر ولمذهبهم لانهم يزعمون ان ماتر كه النبى (ص) صدقة كله فلا وجه لاستثناء نفقة نسائه وليس هذا الكذب الا من ابى هريرة تزلفاً لاهل الخلاف بلا معرفة .

فإذا عرفت ان ابابكر متفرد بهذه الرواية عرفت انه لا يصح التحويل عليها . اذ لا يمكن ان يخفى نبى الرحمة والهدى هذا الحكم عن مؤمل الابتلاء به و هم وورثته و يعرف به اجنيا واحدا حتى يصير سباً للفتنة والخلاف بين ابنته الطاهرة ومن يلى امر الامة الى ان مات غضبى عليه ، وهو قد قال فى حتمها ان الله ينضب لغضبها ويرضى لرضاها و يؤذنى ما يؤذيها ، فكان هذا البيان لفضلها مع ذلك الاخفاء عنها سبباً لاختلاف امته والمداوة بينهم الى الابد لانهم بين ناصر لها وقاطع بصوابها وبين ناصر لابي بكر و راض بعمله ، وكيف يتصور ان يخفى هذا الحكم عن اخيه ونفسه وباب مدينة علمه ومن عنده علم الكتاب ويظهره لغيره ليت شعري الم تكن لرسول الله (ص) رافة على بضعة فيعلمها حكمها ويحونها عن الخروج الى المحافل مطالبة بما لا تستحق و تعود بالفشل راغمة مضومة ما اظن مؤمناً برسول الله (ص) عارفاً بشانه يلتزم بصحة هذا الخبر مع هذه المفساد

واما ما اجاب به عن السؤال بقوله: فان قيل لا بد لكم من بيان حجية هذا الحديث ومن بيان ترجيحه على الاية ، ففيه ان دعوى الحكومة لابي بكر فى المقام خطأ فانه خصم بحت لاستحقاقه لهذه الصدقة و ان فرض غناه لانها من الصدقات بالمعنى الاتم الذى ادعاه الخصم ، بل ابوبكر اظهر الناس خصومة لانه يزعم ان امر صدقات النبى (ص) راجع الى ولي الامر بعده وانه وليه ، وليت شعري لم صار امير المؤمنين ع خصماً لليهودى فى الرواية التى ذكرها الفضل و رجع الى شريح وصار ابوبكر هو الحكم فيما ادعاه على الزكية الطاهرة ، ولو سلم ان له الحكومة وان كان خصماً فالحديث

الذى استند اليه في الحكم عليها ليس قطعى الدلالة لاحتمال ان يريد به النبى (ع) اننا لترك شيئا من المال يبقى بعدنا لورثتنا بل نصرفه في وجوه البراذ ليس من شأننا جمع المال كالمملوك وما تتركه بعدنا انما هو من مال الصدقات التى انما الولاية عليها، وحيثذ لو اتفق بقاء مال يملكه النبى لسبب يرجح بقاءه لا يمنع ان يكون ارنا لورثته، وقول الخصم لانتفاء الاحتمالات التى يمكن تطرقها اليه بقرينة الحال الى آخره رجم باليب، ادلا دليل على وجود قرينة الحال لولا حمل ابى بكر على الصحة، وهو ليس اولى بالحمل على الصحة من اهل البيت المبلغين لحديثه، نعم لا ينكر ظهور حديثه فى مطلوبه لكنه لو صح لاصح لمعارضة ظهور الايات فى تورث الانبياء لاسيما ما تعرض منها لارث الانبياء بخصوصهم

واما ما زعمه من الفرق بين الشهادة والرواية فممنوع اذا كانت الرواية لاثبات الحاكم مدعاة بروايته اذ تلحقه التهمة بارادة جرح النفع الى نفسه كالشاهد واما ما اجاب به عن آية ارث سليمان فمخالف للظاهر بل غير صحيح، لان سليمان كان نبياً فى حياة ابيه فكيف يرث منه النبوة، وكذا العلم لقوله تعالى (ولقد آتينا داود وسليمن علما و قالوا الحمد لله الذى فضلنا على كثير من عباده المؤمنين وورث سليمان داود) الآية، فانه دال على ان كلا منهما قد اوتى علما بالاصالة، ولذا قال سبحانه (ففهمناها سليمان) فيدل قوله (وورث) على انه ورث منه أمراً آخر غير العلم، وينصرف الى المال، وانما بين سبحانه ارثه المال للدلالة على انه بقى بعده وان الانبياء تورث المال وترث منه

واما ما ذكره بالنسبة الى دعاء زكريا (ع) فيرد عليه (اولا) منع اتفاق العلماء على ارادة النبوة والجبيرة لمخالفة اهل البيت وشيئتهم جميعاً واكثر علماء التفسير من العامة قال الرازى فى تفسير الآية «اختلفوا فى المراد بالميراث على وجوه (احدها) ان المراد بالميراث فى الموضوعين هو وراثة المال وهذا قول ابن عباس والحسن والضحاك (و ثانيها) ان المراد فى الموضوعين وراثة النبوة وهو قول ابى صالح (ثالثها) يرثنى المال و من آل يعقوب النبوة وهو قول السدى ومجاهد والشبى وروى ايضا عن ابن عباس

والحسن والضحاك و(رابعا) يرثني العلم ويرث من آل يعقوب النبوة وهو مروي عن مجاهد ، وحكى السيوطي في الدر المنثور عن الفرياني انه اخرج عن ابن عباس قال : « كان زكريا لا يولد له فسأل ربه فقال (رب هب لي من لدنك وليا) يرثني و يرث من آل يعقوب » قال يرثني مالي ويرث من آل يعقوب النبوة

ويرد عليه (ثانياً) ان دعواه الاجماع على ان يحيى قتل قبل ابيه باطلة لانها من قبيل دعوى الاجماع على خلاف ما انزل الله تعالى قال سبحانه : (اني خفت الموالي من ورائي فهب لي من لدنك وليا) يرثني ، فانه يستلزم بمقتضى استجابة دعا ، زكريا ان يكون يحيى قد بقى بعد ابيه لان الورثة تستدعي بقاء الوارث بعد الموروث

(وثالثاً) انه لا بد من حمل الآية على ميراث المال لا النبوة لأمور (الاول) ان يحيى ع كان نبياً في حياة ابيه وهو صبي فلا معنى لان يكون وارثاً للنبوة من ابيه مع ان النبوة لا تحصل بالميراث الا بالتجوز وهو خلاف الظاهر (الثاني) ان الموالي كانوا شرار بني اسرائيل كما في الكشاف وغيره فلا يجوز ان يرثوا النبوة حتى يخافهم من ورائه ، و يدعوا ان يهب الله له وارثاً غيرهم ، ولو فرض امكان نبوتهم فلا وجه لخوفه من انهم للنبوة الا لاخل بنعمة الله على الغير وهو كما ترى ، بل ينبغي سروره بذلك لخروجهم من الضلال الى الهدى ودعوى انه ما خاف ان يرثوا النبوة بل خاف ان يضيعوا الدين ويؤثروه فدعا ربه ان يهب له ولداً حافظاً للدين مانعاً لهم عن الفساد ممنوعة لبعدها عن سوق الايات وخصوصيات الكلام التي منها انه طلب ولياً وهو لخصوصية له في تحصيل هذا الغرض وطلب ان يكون رضيعاً من دون قيد التمكّن من دفعهم عن الفساد (الثالث) انه لو كان المراد ولداً وارثاً للنبوة لكان دعاؤه ان يجعله رضيعاً فضولاً ادلا تكون النبوة الا لرضى ، والحال ان ظاهره التقييد كما يشهد له ما حكاه السيوطي في الدر المنثور عن ابن ابي حاتم انه اخرج عن محمد بن كعب قال : « قال داود يارب هب لي ابناً فولد له ابن خرج عليه فبعث له داود جيشاً الى ان قال رب اني سألت ان تهب لي ابناً فخرج علي ، قال انك لم تستثن ، قال محمد بن كعب لم يقل كما قال زكريا واجعله رب رضيعاً »

هذا ولا يستبعد من زكريا ان يطلب وارثاً لما له وان لم يدخل المال تحت نظر

الانبياء لانه خاف ان يرث الموالى ماله فيستعينون به على معاصي الله تعالى ، ولا يشكّل بانه اذا خاف ذلك امكثته ان يتصدق بماله فيحصل له ثواب الصدقة ويتم غرضه ، وذلك لانه لا يرجح ان يفقر الانسان نفسه باختياره ابتداء منه وكلما نال مالا اخرجه في آانه قال تعالى (ولا تبسطهاكل البسط فتقعد ملوما محسورا) على ان اطلب الولد الصالح الذى يتماجد آباه بماله وتنتأجه وعمله اولى من الصدقة

و اما ما جاب به عن مناقضة فعل ابى بكر لروايته فى توريث السيف والعمامة فيبتنى رده على الاحاطة باخبارهم الجاكية لكيفية وصول السيد والعمامة لامير المؤمنين ولم يتيسر لى الان ذلك ، ولكن لابى بكر مناقضة اخرى اطاعت عليها فى مسند احمد (١) فقد اخرج عن ابن عباس انه قال : « لما قبض رسول الله (ص) واستخلف ابو بكر خاصم العباس عليا فى اشياء تركها رسول الله (ص) فقال ابو بكر شىء تركه رسول الله (ص) فلم يحركه فلاحركه » الحديث ، ومثله فى كنز العمال فى اول كتاب الخلافة (٢) عن احمد واليزار وقال حسن الاسناد ، فان هذا الحديث صريح فى انها اختصا باشياء من متروكات النبى (ص) ، ومقتضى رواية ابى بكر ان تكون هذه المتروكات من الصدقات فكيف كان على ابى بكر ان لا يحركها واى تحريك اكبر من حكم النبى بانها صدقة

و اما قوله و لو كان ميراثا لكان العباس وارثا ايضا لانه العم ، فمردود بان العم لا يرث مع البنت لبطلان التعصيب على الا حق ، ولو سلم فقد زعم بنو العباس انهم وروثوا البردة والغضب ، و اعلمهم يرون انها كانا سهم العباس من الميراث. هذا كله فى دعوى الارث

واما دعوى النحلة فلاريب بصدورها من سيدة النساء ع ، وهى مسلمة من الصدر الاول الى الان ، قال قاضى القضاة فيما حكاه عنه ابن ابى الحديد (٣) : « اكثر ما يروون فى هذا الباب غير صحيح ولسانتك صحة ما روى من ادعائها فذلك فاما انها كانت فى يدها فغير مسلم » فانت ترى انها لم ينازع الا فى كون فذلك بيدها الذى هو محل الكلام فى الصدر الاول ولم ينكر صحة ما روى من ادعائها النحلة ، وحكى ابن ابى الحديد عن كتاب

السقيفة وفدك لاحمد بن عبدالعزيز الجوهري اخباراً كثيرة في ادعائها نحلة فدك ، وذكر في المواقف وشرحها في المقصد الرابع من مقاصد الامامة انها ادعت النحلة وشهد لها على والحسنان ، و اضاف في المواقف ام كلثوم ، وقال في شرحها : الصحيح ام ايمن ، ولم يناقش احدهما في وقوع دعوى النحلة و صدور شهادة الشهود بها ، وانما اجاباً بتصويب ابي بكر في رد شهادتهم ، وقال ابن حجر في الصواعق (١) : « ودعواها انه ص نحلها فدكا لم تات عليها الا بعلي وام ايمن فلم يكمل نصاب البيعة ، على ان في قبول شهادة الزوج لزوجته خلافاً بين العلماء وعدم حكمه بشاهد وريين اما لعلة لكونه ممن لا يراه ككثير من العلماء او انها لم تطلب الحلف مع من شهد بها ، وزعمهم ان الحسن والحسين وام كلثوم شهدوا لها باطل ، على ان شهادة الفرع والصغير غير مقبولة » انتهى فانه لم ينكر صدور الدعوى منها وشهادة امير المؤمنين ع وام ايمن لها وانما انكر شهادة الحسين وام كلثوم ، وقال الشهرستاني في اوائل الملل والنحل « الخلاف السادس في امر فدك والتوارث عن النبي ص ودعوى فاطمة ورائة تارة وتمليكها اخرى ، حتى دفعت عن ذلك بالرواية المشهورة عن النبي ص نحن معاشر الانبياء لانورث ما تركناه صدقة »

فاذا عرفت هذا فنقول لارب عندنا ان النبي ص نحلها فدك وان اليد لها عليها من يوم افاء الله تعالى بها عليه وكان بامر الله سبحانه حيث قال له (وآت ذا القربى حقه) وان ابا بكر قبضها قهراً وطلب منها البيعة على خلاف حكم الله تعالى لانه هو المدعى ، وقد حاجه امير المؤمنين ع في ذلك فما كان جوابهم الا ان قال عمر لا تقوى على حجتك ولا تقبل الا أن تقيم فاطمة البيعة كما صرحت به اخبارنا وشهدت به اخبارهم ، قال السيوطي في الدر المنثور في تفسير قوله تعالى (وآت ذا القربى حقه) من سورة بنى اسرائيل : « أخرج البزار وابو يعلى وابن ابي حاتم وابن مردويه عن ابي سعيد الخدري قال لما نزلت هذه الآية وآت ذا القربى حقه دعا رسول الله ص فاطمة فآطأها فدك » قال « وأخرج ابن مردويه عن ابن عباس قال لما نزلت وآت ذا القربى حقه اقطع رسول الله ص فاطمة فدكا » ونقل السيوطي أيضاً الجديثين في لباب النقول ، وذكر ان الطبراني اخرج أيضاً الحديث الاول عن ابي سعيد لكن قال : « هذا مشكل فانه يشعر

بأن الآية مدنية والمشهر خلافه ، وفيه مع انه يكفينا موافقة البعض أن الشهرة لو سلمت انما هي على كون السورة مكية وهو باعتبار اغلبها فلا ينافي نزول آية منها بالمدينة ، وحكي في كنز المال (١) عن ابن النجار والحاكم في تاريخه عن ابي سعيد قال : «لما نزلت وآت ذا القربى حقه قال النبي ص يا فاطمة لك فذك»

وحينئذ فتكون مطالبة ابي بكر للزهراء بالبينة خلاف الحق وظلما مضافا لانها صاحبة اليد وهو المدعى ، ويدل على ان اليد لها لفظ اليتام في الآية والاقطاع والاعطاء في الاخبار المذكورة ، فانها ظاهرة في التسليم والمناولة ، كما يشهد لكون اليد لها دعواها النحلة وهي سيدة النساء وأكملهن وشهادة أقصى الامة بها ، لان الهبة لا تتم بلا اقباض ، فلو لم تكن صاحبة اليد لما ادعت النحلة ولرد القوم دعواها بالاكلفة ولم يحتاجوا الى طلب البينة ، ولو سلم عدم معلومية ان اليد لها فطلب ابي بكر منها البينة جورا ايضا ، لان ادلة الارث تقضي بملكيتها لذك و دعواها النحلة لا تجعلها مدعية لامتلك ، بل من زعم الصدقة هو المدعى وعليه البينة ، ولا تكفي روايته في اثبات ما يدعى لانه الخصم كما عرفت ، كما لا يقبل ايضا حكم الخصم على خصمه ، على ان البينة طريق ظني معجول لاثبات ما يحتمل نبوته وعدمه فلا مورد لها مع القطع واليقين المستفاد في المقام من قول سيدة النساء التي طهرها الله تعالى وجعلها بضعة من سيد انبيائه ، لان القطع طريق ذاتي الى الواقع لا يجعل جاعل فلا يمكن رفع طريقته او جعل طريق ظاهري على خلافه ، ولد كان الامر في قصة شهادة خزيمة للنبي (ص) هو ثبوت ما ادعاه النبي (ص) بالبينة مع مخاصمة الاعرابي له ، فان شهادة خزيمة فرع عن قول النبي (ص) وتصديق له فلا تفيد اكثر من دعوى النبي ص ، بل كان اللازم على ابي بكر والمسلمين ان يشهدوا للزهراء بتصديقها كما فعل خزيمة مع النبي ص وامضى النبي ص قعله ، ولكن بالاسف من اطلع على ان النبي (ص) نحلها فذك اخفى شهادته رعاية لابي بكر كما في الاكثر او خوفا منه و من اعوانه لما رأوه من شدتهم على اهل البيت ع ، او علما بان شهادتهم ترد لما رأوه من رد شهادة أمير المؤمنين ع واجتهاد الشيخين في غضب الزهراء ، ولذا لم

يشهد ابو سعيد وابن عباس مع انهم علموا ورووا ان النبي (ص) اعطى فاطمة فذلك ؛ ولا يبعد ان سيدة النساء لم تطلب شهادة ابن عباس و ابي سعيد وامثالهما لانها لم ترد واقعا بمنازعة ابي بكر الا اظهار حاله وحال اصحابه للناس الى آخر الدهر ليهلك من هلك عن بينة و يحيى من حي عن بينة والافبضة رسول الله (ص) اجل قدراً واعلى شأناً من ان تحرص على الدنيا ، ولا سيما ان النبي (ص) اخبرها بقرب موتها وسرعة لحاقها به ، ولو سلم ان قول الزهراء وحده لا يفيد القطع فهل يبقى مجال للشك بعد شهادة امير المؤمنين ع ، ولو سلم حصول الشك فقد كان اللازم على ابي بكر ان يعرض عليها اليمين حيثن ولا يتصرف بفذلك قبله لوجوب الحكم بالشاهد واليمين ، كما رواه مسلم في اول كتاب الاقضية عن ابن عباس قال قضى رسول الله (ص) بيمين وشاهد ، ونقل في كنز العمال (١) عن ابن راهويه عن علي ع قال : نزل جبرئيل على النبي (ص) باليمين مع الشاهد ، ونقل في الكنز ايضاً (٢) عن الدار قطنى عن ابن عمر قال قضى الله في الحق بشاهدين فان جاء بشاهدين اخذ حقه وان جاء بشاهد واحد حلف مع شاهده ، و نقل ايضاً (٣) عن البيهقى عن علي ع قال : «اليمين مع الشاهد فان لم تكن له بينة فاليمين على المدعى عليه» الحديث ، مع انهم قدرروا ان ابا بكر و عمر وعثمان يقضون باليمين مع الشاهد ، كما نقله في الكنز ايضاً (٤) عن الدار قطنى والبيهقى عن عبدالله بن عامر بن ربيعة ، و نقله ايضاً (٥) عن البيهقى عن علي عليه السلام ، فاذا كان الامر كذلك فلم اسقط حقها من فذلك و تصرف فيها بمجرد سكوتها عن طلب يمينها مالم تسقط حتمها في اليمين كسائر الحقوق ، ولو فرض ان ابا بكر لا يرى الحكم بشاهد و يمين فقد كان اللازم عليه ان لا يمسك فذلك الا بيمينه او تغفو عنه لانه الخصم المنكر ، و دعوى انها صدقة لخصم بها ظاهرة البطالان لان مستحق هذه الصدقة و مدعيها خصم فيها و ابو بكر من مستحقيها وصاحب الولاية عليها بزعامة و متظاهر في الخصومة بها .

(١) في كتاب الخلافة ص ١٧٨ ج ٣ (٢) في كتاب الشهادات ص ٤ ج ٤

(٣) ج ٦ ص ٤ (٤) ص ١٧٨ ج ٣ (٥) ص ٦ ج ٤

ولو تنزلنا عن ذلك كله فقد زعم أبو بكر أن له الأمر على فذك وغيرها من
متروكات النبي ص حيث روى أن أمرها إلى من ولي الأمر، حتى زعموا أنه أعطى
أمير المؤمنين ع عمامة رسول الله ص وسيفه و بقلته ، وإن عمر أعطاه والعباس سهم
بنى النضير أو صدقته بالمدينة فقد كان من شرع الاحسان أن يترك فذك لبضعة نبيه ص
التي لم يخلف بينهم غيرها تطيبها لخاطرها وحنظلاً رسول الله ص فيها، أترادى يعتقد أن
أبا سفيان و معاذاً و قد أعطاهما ما أعطاهما أولى بالرعاية من سيدة النساء و بضعة
المصطفى، أو أنه يحل له أعطاهما من مال الفتي، دون الزهراء من مال أبيها، أو أنه
يعتقد صدق جابر وغيره ممن ادعوا عدة رسول الله ص فأعطاهم، ولا يتعد صدق الطاهرة
البتول فمنعها، أو أنه قد تمكنه الدهر من عدوه فاجتهد بأداءه ووجد سبيلاً إلى اضعاف
أمر سيده و مولاه ، و المنصف يعرف حقيقة الحال و يبنى على ما لله تعالى سائله
يوم تنشر الأعمال .

فقد ظهر مما بينا أن أبا بكر لم يعامل سيدة النساء بشرع الاسلام ولا شرع الاحسان
والوفاء، كما ظهر بطلان ما فعله شريح مع أمير المؤمنين ع فإن الواجب عليه أن
لا يطلب من أمير المؤمنين البيئة بل عليه و على المسلمين أن يفعلوا فعل خزيمة
لعلمهم بأن علام الغيوب شهد بطهارته وعصمته ، ولكن لا عجب من شريح لانه ليس
أهلاً للقضاء كما قاله أمير المؤمنين ع و قد أراد عزله فقال كثير من أهل الكوفة قاض
نصبه عمر لا يزل ، وإنما حضر أمير المؤمنين ع عنده لرفع التهمة عن نفسه

وما تله الخصم من أن أمير المؤمنين ع قال لا تعلم أن هذه الدعوى لحق
بيت المال وههنا تسمع شهادة الفرع فكذب ظاهر ، لدلالته على أن أمير المؤمنين ع
لا يقول بسماع شهادة الفرع لحق الأصل و هو خلاف مذهبه ، ولذا رضى بشهادة
الحسينين لأهماع ، نعم لا يرى أمير المؤمنين ع سماع شهادة الفرع على الأصل كما دلت
الأخبار عنه وعن أبنائه الطاهرين .

و أما قوله فلو تم حجة حكم والا توقف ، ففيه أنالم نر أبا بكر توقف بل قبض
فذك و تصرف بها ساكن الجأش مطعون النفس كأنه ورث مال أبيه ، ولعل الخصم

يزعم ان الحجة تمت ظاهراً لا بى بكر فلا يبقى مجال لتوقعه و هو خطأ اذ لا اقل من الحاجة الى يمين ابي بكر او امتناع الزهراء عن اليمين، لولم تتم لها الحجة الابه
واما ما اجاب به عن شهادة الحسين فيرجح صحيح اذ لا يمكن ان يخفى ذلك
على باب مدينة علم النبي ص ومن عنده علم الكتاب ويدور معه الحق حيث دار،
ويظهر لهذا الخصم واشباهه، فلا ريب بجواز شهادة الفرع للاصل لرضا امير المؤمنين ع
بها مع طلب سيدة النساء ع لها كما ان صفرهما غير مانع لان الله تعالى عرف الامة
كمالهما وفضاهما على جميع الامة حيث امر سيد انبيائه بان يجعلهما عوناً له
فى المباهلة و امرهما بالتأمين على دعائه، ولولا مضى شهادتهما مع صفرهما لما رضى
امير المؤمنين بها.

وايث شعري اين منهم هذه المناقشات والتشغفات عن عائشة لما رأت ان الحجر لها
حتى استأذنها عمر فى دفنه، كما رووا، وكذا بقية ازواج النبي ص فى حجرهن وانا هن
فانا لم نسمع انهن سألوهن البيعة على الملكية فأقمنها و سيأتى لهذا تنمة فى أواخر
هذه المباحث.

واما ما زعمه من ان غضب الزهراء على ابي بكر كان من العوارض البشرية، فحاصل
مقصوده منه انه غضب باطل خارج عن الغضب المقصود بقوله ص ان الله يغضب لغضبك
ويرضى لرضاك، وفيه انه عليه يكون المراد بالحديث ان الله يغضب لغضبك فاطمة اذا
كان غضباً بحق ومن باب العداوة الدينية، فلا يدل على فضلها اذ كل مؤمن كذاك
وهو مما لا يقوله ذو معرفة، فلا بد ان يكون المراد انها لا تغضب الا بحق كما يقتضيه
اطلاق غضبها فى الحديث، وسيأتى له زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى، وهذا الحديث
قدروه الحاكم فى المستدرک وصححه (١) وحكاه فى كنز العمال (٢) عن ابي يعلى والطبرانى
وابى نعيم وابن عساكر وحكاه ايضا عن الديلمى بلفظ ان الله عز وجل يغضب لغضبك فاطمة
ويرضى لرضاها.

تنبيهان

(الاول) قد يتساءل في ان المتقدم هو دعوى النحلة او دعوى الميراث، ولا اشكال عندهم على تقدير تقدم دعوى النحلة، وانما الاشكال في العكس لانها اذا ادعت الميراث او لا فقد اقرت لزوماً بان المال ليس لها بل لرسول الله ص الى حين وفاته فكيف تدعى بهذا الاقرار النحلة والملك في حياته، ويمكن الجواب عنه بانها انما ادعت استحقاق مترك النبي ص مطلقاً بالارث او ما عدا فذلك فلا ينافي دعواها به وذلك استحقاق خصوص فذلك بالنحلة، ولو سلم انها سمت فذلك في دعوى الميراث فلا بأس به لان الشخص لا يلزم بالاقرار اللزومي ما لم يكن محل القصد في الاقرار، والا فلا اشكال واراد أيضاً على تقدير تقدم دعوى النحلة لان دعوى النحلة تستلزم اقرارها بان فذلك ليست من موارث رسول الله ص واما لانه فكيف تدعى به ذلك الميراث لها وهذا مما لا يقوله احد، فلا بد من القول بان الاقرار اللزومي غير معتبر، وبالجمله لم تقصد سيده النساء في الدعويين الا ان المال لها بلا خصوصية للاسباب، ادلا غرض لها يتعلق بذوات الاسباب وانما ذكرتها آلة للتوصل الى ملكها، فلا يضر ذكرها وان استلزم كل سبب منها عدم مسبب الاخر كما في كل سببين متضادين على انها لما كانت اليد لها على فذلك بوجه الملك بعد ما كانت لرسول الله ص لزم ان يكون انتقالها اليها بنحلة او نحوها فتضمن يدها دعوى النحلة او غيرها، فاذا ادعت الميراث كانت دعواها له متأخرة عن دعوى النحلة ذاتاً، وبالجمله ان فذلك كانت بيد الزهراء ولما توفي النبي ص قبضها ابو بكر بدعوى انها لرسول الله ص كما قبض ببقية موارثه، فقالت اذن ما هو له يكون لي ارنأ اترث اباك ولا ارث ابي، فردها بان الانبياء لا يورثون فالتجأت الى بيان وجه يدها على فذلك، وهو النحلة واستشهدت لها بالشهود وذلك اقرب الى ظواهر الاخبار. وكيف كان فقد ظهر مما بينا ان الزهراء في دعوى الارث قد طالبت بجميع متركات النبي ص التي قبضها ابو بكر بالافرق بين فذلك ومال بنى النضير و سهمه من خمس خبير وغيرها، نعم في دعوى النحلة انما طالبت بخصوص فذلك لانها هي التي نحلها رسول الله ص وبها طال النزاع وكانت هي المظهر ادعواها لتعلق الدعويين بها وظهور اغتصابه لها لسبق يدها عليها.

(الثاني) ان لسيدة النساء دعوى ثالثة تتعلق بحقها من خمس خبير الذي ملكته في

حياة النبي ص وهو سهماء من الخمس الذي قسمه الله سبحانه بقوله: (واعلموا أن ما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى) الآية وهو الذي عينه رسول الله ص له ولذويه ومنيزه عن سهام الهجاريين وهو حصن الكتبية كما سبق في رواية الطبري فملكوه باشخاصهم، فللزهراء في خمس خبير حثان حق من حيث انها شريكة رسول الله ص وحق من جهة ميراثها لحقه، وقد استولى ابوبكر على خمس خبير كله فمضها الحقيقين، ونحن ان اصححنا له روايته ان الانبياء لا تورث وسوغنا له الاستيلاء على حق رسول الله ص فما المسوغ له الاستيلاء على حق غيره وقدملكوه في حياة النبي ص وعينه لهم، وليس للحاكم ان يتولاه كالصدقات اذا قبضها الفقراء، ولكن ابوبكر روى في ذلك رواية أخرى جعلها حجة لاستيلائه عليه فقد نقل في الكنز (١) عن احمد و ابن جرير والبيهقي وغيرهم عن ابي الطفيل قال: «جاءت فاطمة الى ابي بكر فقالت انت ورثت رسول الله ص ام اهلكه قال بل اهلكه قالت فما بال الخمس فقال اني سمعت رسول الله ص يقول اذا اطعم الله نبيا طعمة ثم قبضه كانت للذي بعده فلما وليت رأيت ان اردته على المسامين» الحديث ونقل أيضاً (٢) عن ابن سعد عن ام هاني: «ان فاطمة قالت يا ابوبكر من يرنك اذا امت قال ولدي قالت فما شأنك ورثت رسول الله ص دوننا قال يا ابنة رسول الله ص ما ورثته ذهباً ولا فضة ولا شاة ولا بعيراً ولا داراً ولا عقاراً ولا غلاماً ولا مالا قالت فسهم الله الذي جعله لنا وصافيتنا التي بيدك فقال اني سمعت رسول الله ص يقول انما هي طعمة اطعمنيها الله فاذا امت كانت بين المسلمين» ونحو الحديثين في شرح النهج (٣) عن كتاب السقيفة للنجاشي، وهما ظاهران في ان الخمس المعين في زمن النبي ص كخمس خبير قد زعم ابوبكر انه بعد النبي للمسلمين او انه له وورده على المسامين وهو خطأ فان هذا الخمس ليس طعمة لرسول الله ص خاصة حتى يشمل ما رواه هنا

هذا وللزهراء عدو رابعة تتعلق بخمس الزنائم الحادثة بعد النبي ص فان ابوبكر كما قبض الخمس الذي كان لاهل البيت في حياة النبي ص كخمس خبير منهم خمس الزنائم الحادثة بعده، فنازعته الزهراء في ذلك أيضاً، والخبار به كثيرة وذكر ابن

ابن الحديد (١) عدة اخبار في ذلك ، وقد اشتهر النزاع بين الشيعة والسنة في امر هذا الخمس و مستحقه ، وللقوم فيه اقوال ليس هذا محل ذكرها ، كما اشتهر ان ابا بكر ومن احقته منعوا بني هاشم خسمهم وانهم عملوا بخلاف ما عمله رسول الله ص ، حتى روى احمد في مسنده (٢) : « ان نجدة الحرورى سأل ابن عباس عن سهم ذى القربى ، فقال هو لنا لقربى رسول الله قسمه رسول الله ص لهم ، وكان عمر عرض علينا منه شيئا ، دون حقنا فردناه عليه » الحديث وروى احمد (٣) ان النبى لم يقسم لعبد شمس ولا لبني رفل من الخمس شيئا كما كان يقسم لبني هاشم و بني المطلب ، وان ابا بكر لم يكن يعطى قربي رسول الله ص كما كان رسول الله يعطيهم وكان عمر يعطيهم وعثمان من بعده منه والاخبار في هذا الباب كثيرة ، وقد طال بنا المقام فلنمسك عنان القلم خوف الملال

طاب احراق بيت على

قال المصنف اعلى الله مقامه

و (منها) انه طلب هو وعمر احراق بيت امير المؤمنين ع وفيه امير المؤمنين ع وفاطمة و ابناهما وجماعة من بني هاشم لاجل ترك مبايعة ابي بكر ، ذكر الطبرى فى تاريخه قال اتى عمر بن الخطاب منزل على فقال والله لاحرقن عليكم اولتخرجن للبيعة ، وذكر الواقدي ان عمر جاء الى على فى عمابة فيهم اسيد ابوالحسين وسلمة بن اسلم فقال اخرجوا اولتخرقنها عليكم ، و نقل ابن خيزرانة فى غرره قال زيد بن اسلم كنت ممن حمل الحطب مع عمر الى باب فاطمة حين امتنع على واصحابه عن البيعة ان يبايعوا فقال عمر لفاطمة اخرجى من فى البيت والاحرقته ومن فيه ، قال وفى البيت على وفاطمة والحسن والحسين وجماعة من اصحاب النبى ص ، فقالت فاطمة تحرق على ولدى فقال اى والله اوليخرجن وليبايعن ، وقال ابن عبد ربه وهو من اعيان السنة فاما على والعباس فقعدا فى بيت فاطمة ، وقال له ابو بكر ان ايا قاتلتهما فاقبل بقبس من نار على ان يضرهم عليهما الدار فلقيته فاطمة فقالت يا ابن الخطاب اجئت لتحرق دارنا قال نعم ، ونحوه روى مصنف كتاب المحاسن وانفاس الجواهر . فلينظر العاقل من

نفسه هل يجوز له تقليد مثل هؤلاء ان كان هذا نقاهم صحيحا ، وانهم قصدوا بيت النبي ص لاحراق اولاده على شئ ، لا يجوز فيه الانتقام ولا لجل بسببه هذه العقوبة مع مشاهدتهم تعظيم النبي ص لهم ، وكان ذات يوم يخطب فعبّر الحسن وهو طفل صغير فنزل من منبره وقطع الخطابة وحمله على كتفه واصعد منبره اكمل الخطبة ، وبالالحسين يوماً في حجره وهو صغير فزعتوا به فقال لا ترزموا على ولدي بوله ، مع ان جماعة لم يبايروا فها لامر بقتلهم ، وبأى اعتبار وجب الانتقاد الى هذه البيعة والنص غير دال عليها ولا العقل ، فهذا بعض ما نقله السنة من الطعن على ابي بكر والذنب فيه على الرواة من السنة .

و قال الفضل

من اسمع ما افتراه الروافض هذا الخبر ، وهو احراق عمر بيت فاطمة ، وما ذكر ان الطبرى ذكره في التاريخ فالطبرى من الروافض مشهور بالتشيع ، مع ان علماء بغداد هجروه لغلوه في الرفض والتعصب وهجروا كتبه ورواياته واخباره وكل عن نقل هذا الخبر فلا يشك انه رافضى متعصب يريد ابداء القدح والطعن على الاصحاب ، لان المعامل المؤمن بالخبر باخبار السلف ظاهر عليه ان هذا الخبر كذب صراح وافتراء بين لا يكون اقبح منه ولا ابعد من اطوار السلف وذلك لوجوه سبعة (الاول) ان بيت فاطمة كان متصلا ببيوت ازواج النبي ومتصلا بالمسجد وقبر النبي وهل كان عمر يحرق بيوت النبي والمسجد والقبر المكرم ، نعوذ بالله من هذا الاعتقاد الفاسد ، لان بيوتهم كانت متصلة معمولة من الطين والسعف اليابس ، فاذا اخذ الحريق في بيت كان يحترق جميع البيوت والمسجد والقبر المكرم ، أكان عمر يقدم على احراق جميع هذا ولا يخاف لومة لائم ولا اعتراض معترض ، من تأمل هذا عام انه من المفتريات الصحيحة .

(الثانى) ان عيون بنى هاشم و اشراف بنى عبد مناف و صناديد قريش كانوا مع على وهم كانوا فى البيت وعندهم السيوف اليمانية واذا بلغ امرهم الى ان يحرقوا فى البيت أنراهم طرحوا الفيرة و تركوا الحمية راسا ولم يخرجوا بالسيوف المسلحة فيقتلوا من قصد احراقهم بالنار (الثالث) دفع الصائل على النفس واجب و ترك الدفع اثم واى

صولة على النفس اشد من صولة الاحراق فكان يجب على ابي ان يدفعه و الا قدح في عصمته (الرابع) لو صح هذا دل على عجز على حاشاه عن ذلك ؛ فان غاية عجز الرجل ان يحرق هو و اهل بيته و امرأته في داره و هو لا يقدر على الدفع و مثل هذا العجز يتقدح في صحة الامامة (الخامس) ان امراء الانصار و اكابر الصحابة كانوا مسلمين متقادين محبين لرسول الله اتراهم سكتوا ولم يكلموا ابابكر في هذا و ان احراق اهل بيت النبي لا يجوز ولا يحسن (السادس) لو كان هذا امرا واقعا لكان اقبح و اشنع من قتل عثمان و قتل الحسين و لكان ينبغي ان يكون منقولا في جميع الاخبار لتوفر العزائم و الرغبات على نقل امثال هذا ، و ما رأينا احدا روى هذا الا ان الروافض ينسبونه الى الطبرى و نحن ما رأينا هذا في تاريخه و ان كان في تاريخه فلا اعتداد به لانه من الواقات العظيمة المشهورة ، و في امثال هذا لا يكتب في برواية واحد لم يوافقه أحد ، و اهل الحديث يحكمون بان هذا منكر شاذ لان الوقائع العظيمة يتوفر الدواعي الى نقلها و حكايتها ؛ فاذا نقل مثل هذه الواقعة احد من الناس او جماعة من المجولين المتعصين فهي غير مقبولة عند اهل الحديث (السابع) انه بنا في هذا رواية الصحاح فان ارباب الصحاح ذكروا في بيعة على لابي بكر ان بنى هاشم لم يبايعوا ابابكر الا بعد وفاة فاطمة و لم يتعرض ابو بكر لهم و تركهم على حالهم و كانوا يترددون عند ابي بكر و يدخلون في المشاورات و المصالح و المهمات و تدبير الجيوش ، فلما توفيت فاطمة بعث امير المؤمنين على ابي بكر و قال ائتني وحدك فجاءه ابو بكر في بيته فجلسا و تحدثا ثم قال على لابي بكر انك استأثرت هذا الامر دوننا ما كنا نمنعك عن هذا الامر و لانحن نراك غير اهل لهذا و لكن كان ينبغي ان تؤخره الى حضورنا ، فقال ابو بكر يا ابا الحسن كان الانصار يدعون هذا الامر لانفسهم و كانوا يريدون ان ينصبوا اميرا منهم و كان يخاف منهم الفتنة فتسارعت الى اطفاء الفتنة و اخذت بيعة الانصار ، و ان كان لك في هذا الامر رغبة فاننا اخطب الناس و اقبل بيعتهم و ابابكع و الناس ، فقال امير المؤمنين الموعد بيني و بينك بعد صلاة الظهر فلما صلوا الظهر رقى ابو بكر

المنبر وقال اقبلوني فلست بخيركم و على فيكم ققام على و خطب و قال ان بينى و بين ابى بكر شىء فانه استأثر هذا الامر دوننا ، و لم يتوقف بحضورنا وهو اولى للخلافة ثم قال ابسط يدك لا بايعك فبايعه فى محضر الناس و بايع بنو هاشم و تم الامر ، هذا رواية الصحاح فى بيعه على لابی بكر وهذا كان اطوار الصحابة وهم لم يكونوا للملك طالين ولا فى الحكوم و قرايين و كان اميرهم كفقيرهم فان ابابكر لم ينصب نفسه اماما ليأكل اموال الناس ويتنعم بالذائد فان اصحاب الصحاح من الروايات اتفقوا على انه لما ولى الخلافة اصبح يمشى فى السوق و على رقبته اثواب يبيعها فجاءه اصحاب رسول الله ص وقالوا يا خليفة رسول الله اتدع الناس فوضى و تعمل فى السوق فقال ان لى عيالا ولولم اعمل فى السوق لضاعوا و انى مصل بكم و اقيم بامر الخلافة و اعمل فى السوق لثقت عيالى ، فجلس امير المؤمنين على و اكابر الصحابة كعمر بن الخطاب و عباس و عثمان فى المسجد قالوا عينوا شىئا لابی بكر من بيت مال المسلمين يبيذه فى عياله و يترك عمل السوق لثلا يضيع امر المسلمين فعينوا له كل سنة ألفى درهم فاخذ فى السنتين من ايام خلافته اربعة آلاف درهم من بيت المال ، فلما قرب وفاته قال لعائشة بيعوا جميع ما فى تحت يدى و ادوا ما أخذت من بيت المال الى عمر ليصرفه فى مصالح المسلمين فانى لا اريد ان آخذ بهذا العمل شىئا فلما ادى ما اخذه من بيت المال بعث الى عمر اجانة و حلصا و اثوابا عتيقة كانت عنده فلما رآها عمر بكى و قال لقد اتعب من بعده و اوصى ابوبكر ان يكفن فى اثوابه التى لبسها ايام حياته و قال ان الحى بالجديد اجدر ، هكذا كان سيرتهم فى الخلافة ، ثم ان ابن المطهر الاعرابى اخذ يكتب لهم المطاعن فلعن من مشوم طاعن ، هذا ما ذكره من مطاعن الصديق و شيخ المهاجرين و الحمد لله الذى وفقنا لابطال مطاعنه على وجه يرتضيه المؤمن الموافق و يتسلمه المخالف المشاقق اظهر حرجته و بهور برهانه ، ثم بعد هذا يذكر مطاعن الفاروق و نحن على ما وعدنا قبل هذا نذكر اولا شىئا يسيرا من فضائل امير المؤمنين حيث مائت فى الصحاح ، فنقول و بالله التوفيق :

امير المؤمنين (عمر بن الخطاب) بن عدى بن كعب بن لوى و نسبه يتصل برسول الله فى كعب بن لوى ، وهو كان قبل البعثة من اكابر قريش و صناديدها و امه كانت مخزومية

اخت وليدين المفيرة ، وكان عمر في الجاهلية مهيباً معظماً مقبول القول ورياسة شبان قريش والاستيلاء والقوة انتهت الى عمر وابي جهل وابي الحكم بن هشام ، ولما بعث رسول الله ص واستولى الكفار على المسلمين وضعف أمر الاسلام واختفى رسول الله في بيت الارقم مخافة سطوة الكفار ولم يقدر احد أن يظهر الاسلام دعا رسول الله اللهم اعز الاسلام بابي الحكم بن هشام او بعمر بن الخطاب فوقع الدعاء له فاسلم عمر صبيحة ليلة دعا فيها رسول الله ودخل على رسول الله وهو كمل الاربعين لان باسلامه تكمل عدد المسلمين باربعين ، وقال لرسول الله يا رسول الله اللات والعزى يعبدان علانية ويعبد الله سراً فخرج هو والنبي وسائر اصحاب ويقدمهم حمزة وعمر حتى دخلوا المسجد وصلوا في الحرم وطافوا وخرجوا الى بيتهم وقال اصحاب رسول الله ما زلنا في عز منذ اسلم عمر ثم كان وزيراً لرسول الله طول حياته لا يصدر عن امر الا براهيه ومشاورته وكان ينطق السكينة على لسانه كما روى في الصحاح عن ابن عمر قال قال رسول الله وضع الحق على لسان عمر وقلبه وفي الصحاح عن عتبة بن عامر قال قال النبي لو كان بعدي نبي لكان عمر بن الخطاب ، وكان مهيباً يخافه المنافقون والكفار وارباب الفساد روى في الصحاح عن سعد بن ابى وقاص قال استأذن عمر بن الخطاب على رسول الله وعنده نسوة من قريش تكلمه عالياً اصواتهن فلما استأذن عمر قمن فتبادرن الحجاب فدخل عمر ورسول الله يضحك فقال اضحك الله سنك يا رسول الله ثم تضحك فقال النبي عجبت من هؤلاء اللواتي كن عندي فلما سمعن صوتك ابتدرن الحجاب قال عمر يا عدوات انفسهن اتهننني ولا تهنن رسول الله ص فقلن نعم انت افظوا غلظ فقال رسول الله يا ابن الخطاب والذى نفسي بيده مالميك الشيطان سالكافجاً اسلك غير فجك ، وهذا حديث نقله جمهور ارباب الصحاح ولا شك في صحته لاحد وهذا حجة على الروافض حيث يقولون ان بيعة ابي بكر كان باختيار عمر بن الخطاب فانه لو صح ما ذكرناه انه باختياره فهو حق لاشك فيه بدليل هذا الحديث لانه سلك فجاً يسلك الشيطان فجاً غيره وكل فج يكون مقابلاً ومناقضاً لفج الشيطان فهو فج الحق لاشك ، وهذا من الالتزامات العجيبة التي ليس لهم جواب عن هذا ألينة ، وفضائله لاتعد ولا تحصى وقد كان راسخاً في العلم متصلياً في الدين من الاشداء على الكفار كما هو مشهور معلوم لا ينكره الا الروافض الجهلة ، روى في الصحاح انه قال بينا انا نائم رايت الناس

يمرضون على وعليهم قمص منها ما يبلغ الثدي ومنها مادون ذلك و عرض على عمر بن الخطاب وعياه قميص يجره، قالوا فما اولته يا رسول الله قال الدين، ثم انه اقدم بصحبة رسول الله و حضر معه في جميع غزواته و كان صاحب المشاورة وكثيرا ما كان يقول لرسول الله ص ائعمل ولا تتعمل و كان رسول الله يعمل برأيه وينزل القرآن على تصديقه، روى في الصحيح عن رسول الله ص انه قال لقد كان فيما قبلكم من الامم محدثون فان يك في امتي احد فانه عمر، وفي قصة أسارى بدر أنه لما شاور رسول الله ص ابابكر فاختار الفداء، وشاور عمر فاختار قتلهم فقال رسول الله ص الى قول ابى بكر و اختار الفداء و انزل الله (ما كان لنبي ان يكون له اسرى حتى يشخن في الارض تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة والله عزيز حكيم) فصار في المشاورة قول عمر مختاراً عند الله. ثم ان الاعرابي ابن المطهر لم يصوب رأيه في اختيار خلافة ابى بكر، ثم لما توفي رسول الله ص كان يوافق ابى بكر (كذا) في تهية الجيوش واقامة مراسم الدين والجهاد فلما انتهت اليه الخلافة قام باعبائها عشرين وفتح جميع اقطار البلاد واخذ الملك من قيصر وكسرى وعمل ما هو أغنى من ان يذكر، ولولا عمر لم تكن قواعد الاسلام والسنة قائمة، وسيرته في الخلافة غنية عن الذكر والتعريف، حتى ان بعض العلماء قال سير عمر في الخلافة كثيرة واجلها انه لبث في الخلافة مدة عشرين ولم يمر عليه يوم واحد الا وقد فتح الله للمسلمين مدينة او عسكرا فلم يمتز يوم واحد جديد الا عن فتح جديد وغنيمة جديدة، ومع هذا لم يغير عمر سيرته وطريقته ولبس الخشن واكل الخشن، وكان كاحد من المسلمين في تواضعه وتردده في الاسواق ولبسه الالبسة الخلقة وكان يحمل الطعام على رقبتة لأبى الفرةا واولاد الشهداء، وبالجملة الاخبار في هذا اكثر من ان تحصى ثم جاء في آخر الزمان اعرابي سكوند النجس ابن المطهر فوضع عليه المطاعن وها نحن نجري على عادتنا في نقل كلامه والرد عليه فنقول وبالله التوفيق ومنه الاعانة وعليه التكلان

واقول

من الصلح نسبة افتراء هذا الخبر الى الشيعة مع رواية الكثير من علمائهم وفتاتهم له كالذين نقله المصنف ره عنهم وغيرهم، ولكن لم يرووا الا حراق وانما روى ارادة الاحراق، ولذا قال المصنف (ره) طلب هو و عمر احرقه، ولكن الخصم اراد بنسبة

الاحراق تفضيع الخبر لتقرب الى الاذهان استبعاداته التي ذكرها، وممن روى هذا الخبر غير من حكاة المصنف عنهم ابن ابي شيبه كما نقله عنه في كنز العمال (١) قال : « اخرج عن اسلم انه حين يبيع ابو بكر بن رسول الله (ص) كان على والزبر يدخلون على فاطمة ويشاورونها ويرجعون في امرهم فلما بلغ ذلك عمر خرج حتى دخل على فاطمة فقال ما من الخلق احدا حب الي من ابيك وما من احد احب الينا بعد ابيك منك وايم الله ما ذاك بما نهي ان اجتمع هؤلاء الذم عندك ان امر بهم ان يحرق عليهم الباب فلما خرج عمر جاءها قالت تعلمون ان عمر قد جاءني وقد حلف بالله لان عدتم لي يحرقن عليكم الباب وايم الله ليهضين لما حلف عايه فانصرفوا راشدين » الحديث (ومنه) ابن قتيبة في كتاب السياسة ، الامامة قال في اوائل كتابه في كينية بيعة علي « ان ابا بكر تفقد قوما تخلفوا عن بيعته عند علي فبعث اليهم عمر فجاه فناداهم وهم في دار علي فأبوا ان يخرجوا فدعا بالحطب وقال والذي نفس عمر بيده لتخرجوا او لاحرقها علي من فيها فقيل له يا ابا حفص ان فيها فاطمة قال وان » الحديث (ومنه) النظام كما حكاها عنه الشهرستاني في الملل والنحل في الفرقة النظامية قال النظام ان عمر ضرب بطن فاطمة يوم البيعة حتى ألقت المحسن من بطنها وكان يصيح احرقوها بمن فيها وما كان في الدار الاعلى و فاطمة والحسن والحسين (ومنه) احمد بن عبد العزيز الجوهري في كتاب السقيفة كما نقله عنه ابن ابي الجدد (٢) قال جاء عمر الى بيت فاطمة في رجال من الانصار ونفر قليل من المهاجرين فقال والذي نفسي بيده لتخرجن الى البيعة او لاحرقن البيت عليكم .

واما ما زعمه من ان الطبري مشهور بالتشيع مهجور الكتب والرواية ، فمناقض لما سيذكره قريبا في اخراج عثمان اباذرالي الربذة من انه وابن الجوزي من ارباب صحة الخبر، وكيف يعد الطبري من الشيعة وهو من اعلام علماء السنة حتى عده النووي في تهذيب الاسماء بطابقة الترمذي والنسائي واتى عليه كما نقله الـميد السـميد عنه ، وقال ابن خلكان بترجمته من وفيات الاعيان « كان اما ما في فنون كثيرة وكان من المجتهدين لم يتلد احداً وكان ثقة في نقله وتاريخه اصح التواريخ وانبتها » انتهى ملخصا ، وقال

الذهبي في ترجمته من ميزان الاعتدال: ثقة صادق من كبار ائمة الاسلام المعتمدين ، لكن قال الذهبي فيه تشيع وموالة لاتضر، ولعل سببه جمعه لطرق حديث الغدير في كتاب سماه الولاية والافلا اعرف للرجل علقة بالتشيع واسمه محمد بن جرير بن يزيد وهو صاحب التاريخ والتفسير المشهورين وتاريخه مطبوع بمصر و ذكر فيه الحديث الذي نقله المصنف عنه ص ١٩٨ ج ٣ قال حدثنا ابن حميد قال حدثنا جرير عن منيرة عن زياد بن كليب قال اتى عمر بن الخطاب منزل على وفيه طلحة والزبير ورجال من المهاجرين فقال والله لاحرقن عليكم او لتخرجن الى البيعة فخرج عليه الزبير مصلنا بالسيف فغثر فستط السيف من يده فوثبوا عليه فاخذوه ، كما ان ما نقله المصنف ره عن ابن عبد ربّه موجود في كتابه العقد الفريد ص ٦٣ من الجزء الثالث (١)

واما ما ذكره من الوجوه فغير تامة ، اما الستة الاول فلانها مبنية على وقوع الاحراق وقد ذكرنا ان المروى هو قصد الاحراق ، ولعل عمرا اذا بلغ الامر الى الاحراق لم يفعل لجواز ان يكون قاصداً للتهديد فقط ، على أن احراق بيت فاطمة (ع) لا يستلزم احراق غيره لوجود التآجر والطين فيمكن الاطفاء قبل السراية ، ومن عرف سيرة عمر و غاظته مع رسول الله (ص) قولاً وفعلاً لا يستبعد منه وقوع الاحراق فضلاً عن مقدماته ، وقوله في الوجه الثاني اترام طرخوا الحمية الى آخره يرد عليه مع ما عرفت من ابتناؤه على وقوع الاحراق ان الزبير قد اراد قتالهم لكن لم يبلغ مراده و امير المؤمنين (ع) مأمور بالصبر والسلم ، اخرج احمد في مسنده (٢) عن علي (ع) قال سيكون بعدى اختلاف اوامر فان استطعت ان تكون السلم فافعل ، واما بقية الهاشمين فامرهم تبع لامير المؤمنين ، وكذا مثل المتداد و سلمان و ابى ذر و عمار ، ولا ادري من يعنى بأشراف بنى عبد مناف وصناديد قريش الذين زعمهم مع علي (ع) .

واما ما ذكره في الوجه الثالث من وجوب دفع الصائل وفي الترجه الرابع انه يدل على العجز القادح في صحة الامامة فانما يردان على عثمان حيث ألقى يده ولم يدافع عن نفسه ، واما امير المؤمنين (ع) فلم يبلغ الامرعه الى ذلك ولو بلغ لعلموا من العاجز فانه انما امر بالسلم حيث يستطيعه .

واما ما ذكره في الخامس من ان امراء الانصار و اكابر الصحابة كانوا مسلمين متقادين محيين الى آخره ، فهو اوسام غير وارد اذ لم يعلم حضور اكثرهم ومن حضر كان على رأى الشيخين او مضطرب الحال ، على ان الاحراق لو وقع ليس باعظم من غصب الخلافة ومخالفة نص الفدير وغيره ، ولوسلم فقد تدرج الامر من غصب الخلافة الى غصب ميراث بضعة الرسول و نزلتها الى احراق البيت فهان ، وبالجمله اذ رأى الناس مقاومة اولى الامر لاهل البيت وشدتهم عليهم وعلى اوليائهم لم يستبعد سكوت الرعية ولا سيما ان جل الامراء والاكابر اعوان لهم في الاعتداء على امير المؤمنين (ع) ومن يتعلق به والتجاهر في عداوتهم .

واما ما ذكره في الوجه السادس فلو فرض وقوع الاحراق لم يستغرب ترك مؤرخي السنة لذكره اذ من المعلوم محافظتهم على شأن الشيخين بل وشؤون انفسهم فان رواية ما يشعر بالظعن بها فضلا عن مثل هذا العمل الوحشي مما يوجب وهن الرجل و كتابه بانظار قومه بل يوجب التفرير بنفسه وعرضه ، كما فعل هو نفسه بالطبرى كما رأيت وهو ذو الفضيلة عندهم لمجرد سماعه انه روى قصد الاحراق ، و كما فعل الشهرستاني بالنظام وهو من اكابر معتزلة السنة اذ نسب الى الميل الى الرفض لتلك الرواية التي سمعها ولو قال القائل انهم احرقوا الباب لم يبعد عن الصواب ، لان كثير الاطلاع منهم الذي يريد رواية جميع الوقائع لم يسمع ان يهمل هذه الواقعة بالكلية فيروى بعض مقدماتها لئلا يخل بهامن جميع الوجوه وليحصل منه تهوين القضية كما فعلوا في قصة بيعة الفدير وغيرها . وبالجمله يكفي في ثبوت قصد الاحراق رواية جملة من علمائهم له بل رواية الواحد منهم له لاسيما مع تواتره عند الشيعة ، ولا يحتاج الى رواية البخارى ومسلم وامثالهما ممن اجهده العدا لآل محمد ص والولاء لاعدايهم و رام التزلف الى ملوكهم وامرائهم وحسن السمعة عند عوامهم ، هذا كله في الوجوه الستة

واما في السابع فلان ما زعمه من المنانة لرواية الصحاح كذب اذ ليس فيها ما ينافي قصد الاحراق او وقوعه فانها لم تشتمل على انه لم يمرض لهم وتركهم على حالهم كما ادعاه الخصم ولا على انهم يترددون عند ابي بكر و يدخلون في المشاورات وتدير الجيوش ولا على عذرا بى بكر بخوف الفتنة من الانصار و نحو ذلك راجع مارواه البخارى

في غروة خيبر اشتهل على كيفية البيعة، ومارواه مسلم في باب قول النبي ص لانورث مائركناه صدقة، وظنى ان غيرهما من صحاحهم لم يشتمل على ما ذكره اذ لم ينقله عنها ناقل بحسب التتبع، بل اشتمل حديث البخارى ومسلم على ان عمر خاف على ابي بكر من دخوله وحده على الى و هذا مما يقرب وقوع الاساءة منهم اليه كقصد الاحراق ونحوه، ومن الجفاء الى امير المؤمنين ع ما اشتمل عليه هذان الحديثان من ان المسلمين كانوا الى على قريباً حين راجع الأمر بالمعروف، فانه دال على انه كان فاعلاً للمنكر مخالفاً للشرع لمالم يبايع ابا بكر، وهذا تكذيب لله سبحانه بشهادته له بالطهارة وتكذيب للنبي ص بشهادته له بانه مع الحق والحق معه يدور حيث دار، فتباً لأولئك المسلمين الذين بعدوا عن سيدهم وعبدالله حقاً واخى نبيهم ع ووصيه وما زال اولئك المسلمون بعداء عن ذلك الامام الاعظم الى زماننا هذا، حتى جاء شاعرهم المصرى في وقتنا فافتخر بمقاله عمر من التهديد باحراق بيت النبوة وباب مدينة عام النبي وحكمته وقال :

و قوله لعلى قالها عمر
احرق بابك لا بقى عليك بها
اكرم باسمها اكرم بملقبها
ان لم تباع وبنت المصطفى فيها
من كان مثلاً ابي حفص يفوه بها
امام فارس عدنان و حاميا

وقد ظن هذا الشاعر ان هذان شجاعة عمر وهو خطأ أولم يعلم انه لم تثبت لعمر قدم في المقامات المشهورة ولم تمتدله يد في حروب النبي الكثيرة فما ذاك الا لامانه من على ع بوصية النبي ص له بالصبر ولوهم به لهما على وجهه واختطفه باضعف ريشة. واما قول الخصم فان اصحاب الصحاح اتفقوا على انه لما ولي الخلافة الى آخره فالظاهر كذبه اذ لم اجده فيما اطلعت عليه من صحاحهم ولا نقله عنها ناقل، بل المقول عنها خلافه، فان ابن حجر في الصواعق في آخر كلامه بخلافه ابي بكر نقل عن البخارى عن عائشة قالت لما استخلف ابو بكر قال لقد علم قومي ان حرقتي لم تكن تعجز عن مؤنة اهلى وشغلت بامر المسلمين فسيأكل آل ابي بكر من هذا المال ويحترف للمسلمين فيه، ونقله ايضا عنه وعن جماعة آخرين في كنز العمال (١) فانه دال على ان ابا بكر هو المرید للاكل من مال المسلمين لا ان الصحابة ارادوا ذلك، واصرح منه في المدعى مارواه الطبرى في تاريخه (٢) من حديث طويل قال فيه ابو بكر لا الله ما تصلح امور

الناس التجارة وما يصلحهم الا التفرغ لهم والنظر في شأنهم و لابد لعالي مما يصلحهم ،
 فترك التجارة واستنقى من مال المسلمين ما يصلحه و يصلح عياله يوم ما يوم ويحج و بتمتر ،
 وكان الذى فرضوا له فى كل سنة ستة آلاف درهم ، الحديث ، و مثله فى كنز العمال (١)
 عن ابن سعد وفى كامل ابن الاثير (٢) ، ثم فى بعض اخبارهم ان عمر هو الذى منه من
 التجارة و اراد الفرض له ففرض له ابو عبيدة ، كالذى حكاه ابن حجر فى المقام السابق
 عن ابن سعد ، و ما حكاه فى كنز العمال (٣) عن البيهقى ، الا ان عمر قال فيه نفرض بالمعروف
 ولم يمين من فرض له ، ثم قال الراوى فانفق ستمين و بعض اخرى ثمانية الآف درهم ،
 ولم اجد فى شىء من اخبارهم ان امير المؤمنين و اكابر الصحابة عينوا لابي بكر ما ينقده
 فى عياله و ابن امير المؤمنين عنه حتى يهتم لنفقته : هو مشغول بجهاز النبى و وقته و باتفاق
 المقوم على غصبه ، ليت شعرى ما لابي بكر اصبح مهتماً لامر الدنيا و النبى لم يقبر و هو
 عندهم موسير حتى اوصى برد جميع ما اخذه من بيت المال و هو ثمانية الآف او نحوها
 او ما يزيد على اثني عشر الفا ، ولم اجد فى اخبارهم ان فرض ابي بكر كان ألفى درهم فقط
 بل فى بعض اخبارهم انهم جعلوا له الفين قتال زيدونى فان لى ما لا و قد شغلته و نى بن
 التجارة فزادته خمسمائة كما نقله فى الصواعق فى المقام المذكور و فى كنز العمال (٤)
 كلاهما عن ابن سعد عن ميمون بن مهران

و اما قوله و اوصى ان يكفن فى انوابه التى لبسها فى ايام حياته و قال ان الحى
 بالجديد اجدد ، فهو لوصح دل على جهل ابي بكر بسنة رسول الله (ص) ، روى مسلم (٥)
 عن جابر أن النبى خطب يوماً فذكر رجلاً من اصحابه قبض فكفن بكفن غير طائل و قبر
 ليلاً فزجر النبى (ص) ان يقبر الرجل بالليل حتى يصلى عليه الا ان يضطر انسان الى ذلك
 و قال النبى اذا كفن احدكم اخاه فليحسن كفته ، بل تدل وصية ابي بكر بتكفينه
 بالعتيق على طلب مخالفة رسول الله (ص) اذ كفن بالجديد و لم يوص بالتكفين بالعتيق ،
 ففي كنز العمال (٦) عند ذكر وفاة ابي بكر عن ابي يعلى و ابي نعيم و الدغوبلى و البيهقى
 باسانيدهم عن عائشة قالت فى حديثها عن موت ابيها قال كم كفن رسول الله (ص) قلت كفناه

(١) ص ١٣ ج ٣ (٢) ص ٢٠٧ ج ٢ (٣) ص ١٢٨ ج ٣ (٤) ص ١٢٩ ج ٣

(٥) فى باب تعيين كفن الميت من كتاب الجنائز (٦) ص ٣٢٤ ج ٦

في ثلاثة اثواب سحولية بيض جدد : فقال اغسلوا ثوبي وبه ردغ من زعفران واجعلوا معه ثوبين جديدين فقلت انه خلق فقال الحي احوج الى الجديد من الميت انما هو للمهلة ، واقول لو اوصى أن يدفن عاريا لكان اولى بمراعاة الاحياء مع ان الكفن للمهلة والصديد .

واما ما ذكره من ان عمر كان من اكابر قريش وصناديدها فمجل نظر، قال عمرو بن العاص كما في اوائل العقد الفريد (١) قبح الله زماناً عمرو بن العاص لعمر بن الخطاب عامل والله اني لاعرف الخطاب يحمل فوق رأسه حزمة حطب و على ابنه مثلها وما منهما الا في نمرة لا تبلغ رصغيه، وقريب منه في الكنز (٢) وقال ابن الاثير في كامله (٣) قال ابن المسيب حج عمر فلما كان بضجان قال كنت ارعى ابل الخطاب في هذا الوادي في مدرعة صوف وكان فظايتعبنى اذا عملت و يضربني اذا قصرت ، ونحوه في تاريخ الطبري (٤) وفي الاستيعاب بترجمة عمر ونقل ابن ابي الحديد، (٥) عن ابي عبيدة في غريب الحديث ان عمر قال «لقد رأيتني واختاً لي نرعى على ابونا ناضحاً لنا قد البستنا أمانا نقتها وزودتنا يمينتها هيذا فنخرج بنا ضحنا فاذا طلعت أقيمت النقرة الى اختي وخرجت اسمعي عرباناً فترجع الى أمانا وقد جعلت للنافقة من ذلك الهيد فاحصيناه » فمن هذا حاله وحال ابيه و يحمل حزمة الحطب على رأسه كيف كان صنديدا كبيرا وكيف كان في الجاهلية مهيبا معظما مقبول القول وله ولاي جهل رياسة شبان قريش والاستيلاء والقوة و اما قوله و امه مخزومية اخت وليد بن المفيرة فخلاف قول اصحابه فانها على هذا بنت المفيرة واصحابه اختلفوا في انها بنت هشام بن المفيرة او هاشم بن المفيرة كما في الاستيعاب وصوب انها بنت هاشم ، وحكى السيد السعيد عن ابن شهر اشوب وغيره ن هاشما وجد حنتمة مرمية في الطريق فاخذها ورباها ثم زوجها الخطاب وهو الاقرب فان الخطاب اقل نفسا وبيتا من ان يتزوج بنت هاشم الصلبية ، ولا سيما ان ام الخطاب اوجدته لايه نفيلا أمة زنجية والعرب تأنف من الزوج و انما نسبت الى هاشم بالتبني والتربية كما هو عادة العرب .

(١) تحت عنوان ما يأخذه من الحزم والعزم (٢) في كتاب الغلاة في مقاسمة المال

س ١٨٤ ج ٣ (٣) س ٣٠ ج ٣ (٤) س ٢٩٠ ج ٥ (٥) س ٩٧ ج ٣

واماما زعمه من اختفاء النبي (ص) في بيت الأرقم فكذب ظاهر لان عمه اباطالب ع اقوى على حفظه و يواسيه بنفسه و اولاده ومن يقدر على قتله وعمه في الحياة ، روى الحاكم في المستدرک (١) وصححه على شرط الشيخين عن عائشة عن النبي (ص) قال ما زالت قریش كاعة حتى توفي ابو طالب .

وأما ما زعموه من دعاء النبي (ص) بان يعز الاسلام بممر او ابى جهل ، فمن الغرائب فان الاسلام اذالم يعز بابى طالب وبنيه وحمزة وذويه فكيف يعز بممر وهو خطاب ذليل وای نسبة في الشرف و التزبيته و بين ابى جهل حتى يعادل النبي (ص) بينهما ، و اعجب من هذا جعله من اقران حمزة اسد الله ورسوله حتى يتقدم معه المسلمون و يصلوا في الحرم ويطوفوا بحمايته ، و اين منه هذه الشجاعة يوم الخندق وخيبر واحد و حنين ، وكيف تجتمع هذه الدعاوى مع ما رواه البخارى (٢) عن ابن عمر قال بينما هو في الدار خائفا اذ جاءه العاص فقال له ما بالك قال زعم قومك انهم سيقتلوني ان اسلمت قال لاسيل اليك بمدان قال أمت فخرج العاص فلقى الناس فقال اين تريدون فقالوا نريد ابن الخطاب الذى صبا فقال لاسيل اليه فكر الناس ، وروى ايضا عن ابن عمر قال لما اسلم عمر اجتمع الناس عند داره وقالوا صبا عمروانا غلام فوق ظهريتي فجاء رجل عليه قباء من ديباج قال قد صبا فمذاك فأنا له جار ، قال فرأيت الناس تصدعوا عنه فقلت من هذا الرجل قالوا العاص بن وائل .

واما قوله كان وزيراً لرسول الله (ص) لا يصدر عن امر الابرأيه ومشاورته فقد سبق مثله في حق ابى بكر وعرفت الكلام فيه .

واما قوله كان ينطق السكينة على لسانه كما روى في الصحاح الى آخره ففيه ان هذا وسائر ما يذكره من اخبارهم ان اراد به البيان لاصحابه فهم في غنى عنه فلمهم بها وان اراد به الاستدلال علينا فهو خطأ لانا نعتقد كذبها اذهى مع ما عرفت من حال روايتها قد قامت الضرورة والادلة الواضحة على كذبها ، اذ كيف تصح دعوى نطق السكينة ووضع الحق على لسان عمرو قبله وقد شك يوم الحديبية وانكر على النبي (ص) بما انكر ونسب اليه الهجر فسبب كل ضلال وقع ويقع الى يوم القيامة ، وكيف تحتمل الصحة

فيما رويوه لو كان بعدى نبي لكان عمر فان الايمان مطلقا او بعد البلوغ شرط النبوة وعمر قضي اكثر عمره في الكفر، وكيف تقبل دعوى فرار الشيطان منه ولم يفر بزعمهم من النبي (ص) حتى ألقى على لسانه كلمة الكفر ولا عن آدم وغيره من الانبياء، وهو ايضا قد استزله الشيطان واشباهه يوم احد ففروا عن النبي (ص) كما قال تعالى (ان الذين تولوا منكم يوم النجى الجمع انما استزلهم الشيطان)، وقد قال ابو بكر ان لي شيطانا يعتريني وهو عندهم خير من عمر، ورووا ان لكل انسان شيطانا، وليت شعري ما الذى يخافه الشيطان من عمر حتى يفر منه ولا يسلك فيه ولا سلطان له عليه، ومن المضحك ان يجعل هذا الخبر من الازاميات الحجيبة لنا منع ما عرفت من حاله وانه من اخبارهم، وأظرف منه استشهاده به لكون المنافقين واهل الفساد يخافون من عمر فانه لم يظهر من النسوة شيء من النفاق والفساد، والافكيف سكنت عنهن النبي (ص)، اللهم الا على روايتهم ان النبي يحب الباطل دون عمر، وأظرف من الجميع جعل ذلك دليلا على هيبة عمر والحال ان النسوة قلن له بوجهه انك افظ واغلظ ولوقال انه دليل على فظاظته لكان اولي .

واما ما رواه من تأويل النبي (ص) لقميصه المجرور بالدين، فغريب لان جر القميص يدل على التبخر والبطر . فكيف يؤول بالدين وما زعمه من حضوره في جميع الغزوات فغير بعيد ولكن لافائدة به مع عدم القتال والهزيمة عند مصادمة الرجال .

واما ما ذكره من ان القرآن ينزل على تصديقه فقد سبقه اليه ابن حجر في صواعقه وعدم موافقة القرآن له تكلمه بجملة من الآيات قبل نزولها، وحينئذ فلا معجزة في القرآن او هو سارق من عمر، وعد ايضا من موافقاته له ما نقله عن مسند احمد وروايته انا فيه ص ٢٤٧ من الجزء الخامس ان عمر جامع زوجته بعد الانتباه ليلة الصيام وقد كان حراماً في اول الاسلام فنزل (احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم) الآية، وروى ايضا احمد ما يدل على ذلك ص ٤٦٠ من الجزء الثالث وانت تعلم ان عد هذا بالمواقفات غريب فانه بالمخالفات اشبه لانه من فعل الحرام والمخالفة لله ورسوله، غاية الامر انه سبب نسخ الحكم وهو ليس من الموافقة في شيء الا ان يكون عمر اراد بفعله الحرام نسخ حكم الله فنسخ تبعاله، فتأمل، الى غير ذلك من الموافقات التي لا ربط لجملة منها

بالموافقة وينبغي عد كثير منها في الهزليات ، فراجع .

ثم ان ما ذكره في كيفية الموافقة في قصة اسرى بدر دال على ان الله سبحانه انزل في النبي (ص) وابى بكر (تريدون عرض الدنيا) وقوله تعالى (لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم) ويكون النبي (ص) طالبا لمرض الدنيا ومستحقا لان يمسه عذاب عظيم وهو جواز اخذ الفداء من عند نفسه لامن الله تعالى، وهذا هو الكفر والتكذيب لقوله تعالى (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى) ، كما انه يوجب التناقض بين اقوال الله سبحانه فانه يقول (ما آتاكم الرسول فخذوه) ثم يؤنبهم على اخذ الفداء وهو عن اذن النبي (ص) وايتائه ، ويشهد لكون تجويز اخذ الفداء من الله تعالى مارواه في الدر المنثور عن عبد الرزاق وابن ابي شيبة انهما اخرجا عن ابي عبيدة قال « نزل جبرئيل على النبي (ص) يوم بدر فقال ان ربك يخيرك ان شئت ان تقتل هؤلاء الاسرى وان شئت ان تفادي بهم و يقتل من اصحابك مثلهم فاستشار اصحابه فقالوا نفادهم فتوى بهم ويكرم الله بالشهادة من يشاء » ومن هذا يعلم ان المراد بما اخذه في قوله تعالى (وما كان لنبي ان يكون له اسرى حتى يشخن في الارض) الى قوله (لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم) ليس هو اخذ الفداء على الاسرى فانه برخصة الله واذن نبيه ، على أن الاسر واخذ الفداء على الاسرى لم يكونا قبل الانخاف في الارض اذ اى اخاف اعظم من قتل اعيان المشركين وغلبتهم الذى سماه تعالى ذات الشوكة وقطعا لادابر الكافرين بقوله سبحانه (واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم وتودون ان غير ذات الشوكة تكون لكم ويريد الله ان يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين) فلا بد ان يراد بما اخذوه ما جنوه من مخالفة رغبة رسول الله (ص) في حرب النفي وطلبهم غنيمة العير واسرهم فيها روى في الكشف وغيره « ان النبي (ص) استشار اصحابه فقال العير احب اليكم ام النفي فقالوا العير احب الينامن لقاء العدو وتخير وجه رسول الله (ص) ثم ردد عليهم فقال العير قد مضت الى ساحل البحر وهذا ابو جهل قد اقبل فقالوا يا رسول الله عليك بالخير ودع العدو) ونقل السيوطي في الدر المنثور في تفسير قوله تعالى من سورة الانفال ايضا كما اخرجك ربك من بيتك بالحق (الآية عن ابن جرير وابن ابى حاتم وابن مردويه والبيهقي عن ابي ايوب الانصارى من حديث قال فيه « ان النبي قال ماترو في القوم فانهم

قد اخبروا بمخرجكم فقلنا يا رسول الله لا والله ما لنا طاقة بقتال القوم انما خرجنا للغير
ثم قال ماترون في قتال القوم فقلنا مثل ذلك فقال المقداد لا تقولوا كما قال اصحاب موسى
لموسى اذهب انت وربك فقاتلا انا ههنا قاعدون » الحديث ، وروى مسلم (١) : « ان
رسول الله (ص) شاور حيين بلغه اقبال ابي سفيان فتكلم ابو بكر فاعرض عنه ثم تكلم فاعرض
عنه » ومثله في مسند احمد (٢) من طريقين ، وروى السيوطي في الدر المنثور انهما قالوا
(انها قریش وخیالؤها ما آمنت منذ كفرت ولا ذلت عند عزت فتأهب لهم يا رسول الله)
ونقل السيوطي ايضا عن ابن ابي شيبه وابن مردويه : « انه خرج رسول الله (ص) الى
بدر حتى اذا كان بالروحاء خطب الناس فقال كيف ترون فقال ابو بكر يا رسول الله بلغنا
انهم كذا وكذا ثم خطب الناس فقال كيف ترون فقال عمر مثل قول ابي بكر » الحديث
وبهذين الحديثين ونحوهما يعلم ان اعراض النبي (ص) عن الشيخين المذكور في حديث
مسلم انما هو لتخذي لهما عن حرب النفيير ، لان النبي (ص) يريد جواب الانصار كما
يشهد له سروره بكلام المقداد ، وهو ليس من الانصار ، حتى اشرق وجه النبي (ص)
من قوله وقال ابن مسعود : لأن اكون صاحبه احب الى مما عدل به ، كما رواه
البخاري (٣) .

فقد ظهر ان قوله تعالى (وما كان لنبي ان يكون له اسرى) الآية انما هو تقرير
لعمر وكل من اراد العير واسر من فيها ومجانبة النفيير ، فالآية قريبة من الآية التي سبقت
عليها بآول السورة ، وهي قوله تعالى (واذ يمدكم الله احدى الطائفتين انها لكم وتودون
ان غير ذات الشوكة تكون لكم) الآية

ولو سلم ان قوله تعالى (وما كان لنبي) الآية توسيع على الاسرى في حرب النفيير
بناء على انه قبل الانخاف في الارض ، فلا ريب انه لا بأس على النبي فيه لانه ليس باذنه بل فعله
المسلمون من تلقاء انفسهم طلبا لارض الدنيا ، وانما اجاز لهم الله ورسوله اخذ الفداء
تاليما لهم حيث رغبوا فيه ورعاية للمصلحة الوقتية ، وحينئذ فالمراد بما اخذوه في قوله
تعالى (لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم) هو اتخاذهم للاسرى بدون اذن النبي ص طلبا

(١) في باب غزوة بدر من كتاب الجهاد (٢) ص ٢١٩ ج ٣ (٣) في اول الجزء الثالث

في باب قول الله تعالى (اذ تسفيئون ربكم) الآية

لعرض الدنيا، وبالجملة لأبأس على رسول الله في اصل الاسرلانه من دون اذنه ولا في اخذ الفداء لانه برخصة الله تعالى فمأزعه الفضل من نزول الآية توييخاً للنبي ص ظلم له وكذب على الله عز وجل، ولعل سببه ما قاله لهم عمر من موافقة الله له ومخالفته للنبي ص في امر الاسرى، ويكذبه بعد امتناع ان يستييح النبي ص امر أويقول من غير وحي ما رواه الطبري في تاريخه (١) عن محمد بن اسحق قال: «نما نزلت هذه الآية (ما كان للنبي ان يكون له اسرى) قال رسول الله ص لو نزل عذاب من السماء لم ينج الاسعد بن معاذ لقوله يانبي الله كان الاخوان في القتل احب الي من استبقاء الرجال» وهو قد قال ذلك كما في رواية الطبري (٢) لما رأى المسلمين يأسرون المشركين وهو على باب العريش وانما جعلناه مكذباً لدعوى عمر لانه لو كان ممن يريد قتلهم كما زعمه لاستثنى مع سعد في رواية ابن اسحق

واما ما ذكره من موافقة عمر لابي بكر في الجهاد وانه فتح الفتوح بعده، فمسلم لكن تلك الفتوح ناشئة مما وعدهم عليه النبي ص من الجهاد والفتوح والفنائم، ومتفرعة عن بشارته يوم الخندق بفتح بلاد كسرى وقيصر، وكل احد لو ولي بعد النبي ص وعلم تلك البشارة لقام بمقاموا به، ولو سلم انهم فتحوا تلك الفتوح بتدبيرهم وحزمهم فانما يكون مدحاً اذا كان الله تعالى لا الامرة والسلطان وهو محل نظر، وقد فتح الامويون والعباسيون وغيرهم الفتوح ومصروا الامصار طلباً للملك والعز، أخرج احمد في مسنده (٣) عن ابي بكره عن النبي ص قال ان الله تبارك وتعالى سيؤيد هذا الدين باقوام لا خلاق لهم، وروى البخاري (٤) ان النبي ص قال ان الله يؤيد الدين بالرجل الفاجر

ودعوى انه أقام قواعد السنة ممنوعة لما رأيناه من تبديله اياها وتشريعه خلاف ما جاء به الرسول ص على حسب ما تهواه نفسه وتقضيه سياسته كما ستعرف، وانما اقام قواعد ملكه وحاط الدين مادرت مجاله. وقوله وسيرته في الخلافة غنية عن الذكر لعله يريد به ما كان يصنعه مع الناس من الاهانة والتحقير والجفاء والضرب بلا موجب ومثل نسيير نصرين حجاج بلا استحقاق وعمله مع عماله بلا ميزان شرعي، فانهم ان كانوا

(١) ص ٢٩٦ ج ٢ (٢) ص ٢٨١ ج ٢ (٣) ص ٤٥ ج ٤ (٤) في باب غزوة خيبر من كتاب

الغزاة وفي باب ان الله يؤيد الدين بالرجل الفاجر من كتاب الجهاد.

من الامانة فكيف غرهم والافكيف ردهم الى اعمالهم ، ولو كانت ، يرتفعى الخلافة على النهج الشرعى ومرضية لله سبحانه لقبل امير المؤمنين بيعة ابن عوف بشرط ان يسير بسيرة الشيخين

وامالبسه الخشن فلو كان للآخرة لتناسقت جميع افعاله واتبع وصية النبى فى بضعته وآله وكم زاهد فى الدنيا للدنيا ومتواضع فى الناس للرفعة

المطلب الثانى . قصة الدواة والكف

قال المصنف قدس الله روحه

(المطلب الثانى) فى المطاعن التى نقلها السنة عن عمر بن الخطاب نقل الجمهور عن عمر مطاعن كثيرة منها قوله عن النبى ص لما طلب فى حال مرضه دواة وكتفا ليكتب فيه كتابا لا يختلفون بعده واراد ان ينص حال موته على ابن عمه على ع فمنعهم عمر وقال ان نبيكم ليهجر فوقعت الغوغاء وضجر النبى ص فقال اهله لا ينبغي عند النبى هذه الغوغاء ، فاختلفوا فقال بعضهم احضروا ما طلب و منع آخرون ، فقال النبى ص ابعدوا ، هذا الكلام فى صحيح مسلم ، و هل يجوز مواجهة العامى بهذا السفه فكيف بسيد المرسلين ص

و قال الفضل

هذا الحديث مذكور فى الصحاح ولكنه ألحق شيئا وغيره ، و الصحيح انه لما طلب رسول الله ص الدواة والكف قال عمران رسول الله قد غلبه الوجع وعندنا كتاب الله ، فقال بعضهم احضروا ما طلب وقال بعضهم لا تحضروا ووقع الاختلاف ، فقال رسول الله ص قوموا عني فلا ينبغي عندى التنازع ، واما قوله ان نبيكم ليهجر فليس فى البخارى ، وان سلمنا صحة الرواية فالهجر هو الكلام الذى يقوله المريض فيكون الممنى موافقا لما هو فى بعض الصحاح ، والمراد انه يتكلم بكلام المرضى وهو متوجع فلا اساءة ادب فى هذا واما منع عمر عن كتابة الكتاب فقال العلماء ان عمر خاف ان يكتب رسول الله ص شيئا لا يفهمه المناقون لغلبة وجعه ويقع الاختلاف بين المسلمين ، وقال بعضهم ان رسول الله ص تكلم بكلام المرضى لانه يريد الكتابة كما يقول المريض ناولوني فلانا وفلانا وهو

لا يريد، والاول اظهر لان عمر في ايام صحة رسول الله ص كثيرا ما يقول له افعل فلانا ولا تفعل فلانا وكان رسول الله يوافق في رأيه، فكان له هذا المنصب والمقام عند رسول الله ص ايام الصحة، فجرى على عادته لان الكتابة لم تكن من رأيه كما ذكرنا، ومن علم احوال عمر مع رسول الله طول صحبته لم يتعجب من هذا، ثم ما ذكرناه ان ينص حال موته على خلافة علي فهذا من باب الاخبار بالنيب ولم لا يريد ان ينص بخلافة ابي بكر وقد وافق هذا ملوينا عن عائشة انه قال ادعى لي ابا بكر اباك حتى اكتب له كتابا ثم هذا مناقض لما ادعاه من النص في غدير خم فانه يدعى النص في ذلك المشهد ثم يقول انه اراد ان ينص، وهذا نعم اعتراف منه بعدم النص

و اقول

قدجا، في بعض اخبارهم نسبة الهجر الى رسول الله ص بنحو العزم والاخبار، كما في صحيح مسلم (١) عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: «يوم الخميس وما يوم الخميس» ثم جعل تسيل دموعه حتى رأيت على خديه كأنها نظام اللؤلؤ، قال قال رسول الله ص اتروني بالكف والدواة اكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده ابدأ فقالوا ان رسول الله يهجر، وهذا هو الذي اراده المصنف ره ومثله في مسند احمد (٢)، بل روى البخاري الحديث بلفظ الاخبار بالهجر في باب جوائز الوفد (٣) عن ابن جبير عن ابن عباس «قال يوم الخميس وما يوم الخميس ثم بكى حتى خضب دمه الحصباء فقال اشتد برسول الله وجهه يوم الخميس فقال اتروني بكتاب اكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده ابدأ فتنازعوا ولا ينبغي عند نبي تنازع فقالوا هجر رسول الله قال دعوني فالذي انا فيه خير مما تدعوني اليه، واوصى عند موته بثلاث اخرجوا المشركين من جزيرة العرب واجيزوا الوفد بنحو ما كنت اجيزهم ونسيت الثالثة»

ومن اوضح الامور ان نسبة الهجر الى رسول الله ص اساءة ادب معه بل كفر بمقامه فانه مخالف للعقل والشرع، اما (العقل) فلان الهجر هو الهذيان يقال هجر النائم اذا هذى كما في القاموس، وهذا متنع عقلا على النبي في صحته ومرضه لان من جاز عليه الهجر

(١) في آخر كتاب الوصية (٢) ص ٣٥٥ ج ١ (٣) على ثلثي كتاب الجهاد ص ١١١ ج ٢

طبع المطبعة البغية بمصر في سنة ١٢٢٠ هجرية

ولم يؤمن عليه الهذيان والخطأ أمكن التشكيك في كثير من أقواله وأفعاله فلا يكون قوله وفعله حجة وهو مناف لمنزلة النبوة وناف لفائدة البعثة (أما (الشرع) فلقوله تعالى (اطيعوا الله واطيعوا الرسول. وما آتاكم الرسول فخذوه. وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم) فإن هذه الآيات اطلقت وجوب طاعته والاختذ منه ومنعت من مخالفة مطلق ما قضى به، ومن الواضح أن صدور الهجر يستدعي خلاف ذلك الوجوب والمنع وينافي ذلك الإطلاق، ولقوله تعالى (أن هو الأوتى يوحى) فإنه دال على أن كل ما ينطق به من أمر أو منع إنما هو عن وحى الله تعالى وهو لا يجامع الهجر، ولقوله تعالى (إنه لقول رسول كريم) إلى قوله (ثم آمين وما صاحبكم بمجنون) فإنه ناف للهجرة لأن من جازع عليه الهجر لم يكن آميناً ومن وقع منه الهجر كان مجنوناً لأن الجنون حالة في الإنسان يسترف فيها عقله، غاية الأمر أن من يهجر في حالة خاصة ليس جنونه مستحكما، ولو سلم أن الهجر هو الهذيان الحاصل من غير الجنون كما هو الأقرب، فهو بحكمه لأن المقصود بالاية ليس هو نفى الجنون من حيث هو بل لما يترتب عليه من الهذيان فينتفى عن النبي كل هذيان.

ومما ذكرنا يعلم أنه لفائدة فيما قصدوا به إصلاح هذه الفرقة اذ بدلوا في بعض اخبارهم لفظ الهجر بقولهم (غلبه الوجع) فإن النتيجة بهما واحدة وهي اثبات الهذيان للنبي ص، حاشاه .

و أما ما نسبته إلى بعض علمائهم من أن عمر خاف أن يكتب النبي ص ما لا يفهمه المنافقون فيقع الاختلاف بين المسلمين فهو أشبه باللفو، اذ كيف يقع بسبب عدم فهم المنافقين لمراد النبي ص الاختلاف بين المسلمين الذين يفهمون مراده ويعتقدون أن ما يكتبه رافع للضلال أبداً، مع أن عمر على هذا قد دفع التبيح بالأقبح لأنه خاف الاختلاف فواقعه بالمخالفة للنبي ص على أوحش وجه واكذبه وهو نسبة الهذيان إلى النبي، ولت شعري ما عسى أن يفعل المنافقون وهم الأقلون أكثر من ذلك لمجرد كتابة النبي ص ما لا يفهمونه، على أنه كيف يتصور أن يصف النبي كتابه بأنهم لا يضلون بعده أبداً ثم يكتب ما لا يفهم فيسبب به الاختلاف والضلال على خلاف ماضنه كتابه فهل تجوز هذه الكتابة الانجوز للهجر بوجه آخر

مضافا الى ان عمر لو كان قاصدا لذلك لكان الواجب عليه ان ينه النبي بعبارة جميلة طالبا فيها توضيح مقصوده لانه يمنعه عن اصل الكتاب الرفع للضلال الى آخر الابد، وما درى اذا كان الامر على ما قاله ذلك البعض فما الذى ابكى ابن عباس حتى بليت دموعه الحسب، وعده الرزية كل الرزية ألم يكن له علم بمقصد عمر كما علمه هذا البعض بعد حين فيستر لهذه المقاصد الشريفة، واما ما زعمه الخصم من ان عمر كان يقول للنبي افعل ولا تفعل فهو كذب وازراء بحق سيد المرسلين وشأن الرسالة كما سبق، ولو سلم فانما يجوز ذلك فى مقام الاستشارة لافى مقام يقضى به النبي ص ويعزم كما فى المورد فانه ليس لاحد فيه الخيرة كما صرحت به الآية السابقة

واما قوله ومن علم احوال عمر مع رسول الله (ص) وطول صحبته لم يتعجب من هذا فصحيح لما نعهده من سوء أدبه مع النبي (ص) ومخالفته له فى كثير من المقامات التى يقضى فيها وتدخله فى ما ليس له كما فى الصلاة على ابن ابي والصلح يوم الحديبية وغيرهما، فيعرض النبي (ص) عنه او يجيبه بما يقتضيه حسن خلقه وعظيم تأليفه، والا فالنبي (ص) أعلى شأنًا وارفع مكانا واطهر عصمة واكبر تأييدا من ان يحتاج الى الآراء الناقصة ويتبع من لا طريق له الا الظن والظن لا يغنى عن الحق شيئا.

ثم ان بعض الرواة قد تصرف فى الحديث فصوره بصورة الاستفهام تقليلا للاستهجان فروى انهم قالوا ما شأنه اهجر استفهموه، كما رواه البخارى (١) و مسلم (٢)، وفى لفظ آخر ما باله اهجر استفهموه، كما رواه البخارى ايضا (٣)، وليست شعري كيف يستفهم عن الهجر من احتمل فى حقه الهجر، وكيف يكون عمر مستفهما وهو يقول حسبنا كتاب الله الذى هو كلام معارض لاستفهم حتى لو حمل استفهامه على الانكار كما زعمه بعضهم، وهل يجامع الانكار قوله اهجر استفهموه، فانه لو اريد به الانكار على قائل لتعلق به الاستفهام الانكارى لا بالنبي (ص) ولما كان مورد لقوله حسبنا كتاب الله، على انه لم يسبق احد عمر الى نسبة الهجر الى النبي (ص) حتى ينكر عمر عليه بدليل ما رواه البخارى (٤)

(١) فى باب مرض النبي (ص) فى او اخر كتاب المغازى (٢) فى آخر كتاب الوصية (٣) فى او اخر كتاب الجهاد فى باب اخراج اليهود من جزيرة العرب (٤) فى باب كراهية الغلاف من كتاب الاختصاص بالكتاب والسنة وفى باب قول العريض قوموا هنى من كتاب المرضى

ومسلم (١) عن ابن عباس قال : « لما حضر النبي وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب قال هلم اكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده قال عمران النبي غلبه الوجع وعندكم القرآن فحسبنا كتاب الله واختلف اهل البيت و اختصموا فمنهم من يقول قـربوا يكتب لكم رسول الله كتابا لن تضلوا بعده ومنهم من يقول ما قال عمر فلما اكثروا اللظ والاختلاف عند النبي (ص) قال قوموا عني » وروى احمد في مسنده (٢) عن جابر ان النبي (ص) دعا عند موته بصحيفة ليكتب كتابا لا يضلون بعده فخالف عمر بن الخطاب حتى رفضها .

ومن العجب شدة تحفظهم على شأن عمر ، فانهم اذا رويوا لفظ الهجر لم يمينوا قائله ، واذا عينوا عمر قالوا قال غلبه الوجع او خالف حتى رفضها ، واذا تليت عليهم الادلة الواضحة على امتناع وصمة النبي ص بالهجر والهذيان ردوها بجدهم وخذلوا رسول الله ونصروا عمر بجدهم واساء القول فيمن ينتقده وان آذى نبيهم واغضبه وغمه وسبب كل ضلال الى يوم القيامة ، فقد روى احمد الحديث في مسنده (٣) ، وقال فيه فلما اكثروا اللفظ والاختلاف وغم رسول الله ص قال قوموا عني ، وحكى ابن ابي الحديد (٤) عن الجوهرى رواية الحديث وقال فيه (فلما اكثروا اللفظ واللغو والاختلاف غضب رسول الله ص فقال قوموا عني لا ينبغي لني ان يختلف عنده هكذا ، فقاموا) الحديث ، وباهل ترى انالو قلنا ان عمر يهجر في قبال قوله للنبي ص يهجر أكانوا يرضون من هذا بدون القتل والحال ان قولنا لو كان حراماً وضلالا لكان بسبب عمر لمنعه للكتاب الرافع للضلال الى يوم القيامة فكان اولى بما يستحلونه منا .

واعجب من ذلك انهم مع نسبة الهجر عندهم الى النبي ص يستدلون على استحقاق ابي بكر الخلافة ، بدعوى ان النبي ص امره بالصلاة في الناس والحال ان امره بها على زعمهم كان في حال شدة المرض بحيث يغمي عليه مرة ويفيق اخرى كما في بعض روايات البخارى ومسلم وغيرهما ، وكانت صلاته ايضا في الناس على زعمهم سبع عشرة صلاة اوضحوها وهى بعد امر الكتاب لانه كان يوم الخميس والنبي توفي يوم الاثنين فكيف كان امره بالكتاب هجرا وامره بالصلاة دليلا على الخلافة ، بل اعجب من ذلك انهم يروون ان ابا بكر امر عثمان ان يكتب اما بعد ثم اغمى عليه فكتب عثمان اما بعد فقد استخلفت

عليكم عمر بن الخطاب ولم آلكم خيراً ، ثم افاق ابوبكر فقال اقرأ اقرأ عليه ، فقال أراك خفت ان يختلف الناس قال نعم وأقرأها ابوبكر ، رواه الطبري في تاريخه (١) وابن الاثير في كامله (٢) ، فانت ترى ان ابابكر قد كتب وامضى وهو في حال يشى عليه فلم يقولوا بهجر وسيد النبيين ص امر بالكتابة قبل وفاته بخمسة أيام ولم تكن حاله في الشدة كحال ابي بكر ، وقالوا بهجر ، فهل الفرق بينهما الا مخالفة وصية النبي ص لهوى اولئك الصحابة وموافقة وصية ابي بكر لهواهم ، وهل تتصور امراً لانهواهم انفسهم و يخالفون النبي فيه بالصراحة ويجدون في منعه كل الجهد باقبح المنع غير الوصية لعلى ع بالامامة ، اوهل تتوهم ان امراً بيكي ابن عباس فواته حتى يخضب الحصباء ، ويتذكره بعد طول المدة ويجعل الجيلة دونه كل الرزية غير خلافة امير المؤمنين ع ، اوهل تحتل ان امراً يتضمنه الكتاب الصغير يكون مؤمناً من الضلال والاختلاف الى آخر الابد غير النص على ائمة حفظة للدين علما وعملا الى يوم القيامة وما هم غير على واولاده الطاهرين ، لان الحفاظ كذلك لا يتم الا بالعضمة ولا قائل بعضمة غيرهم ولو كان ذلك الحفاظ يحصل بابي بكر وأمثاله لما وقع الضلال وهو واقع بكثرة ساحقة للهدى في طول السنين ويشهد لارادة ائمتنا قوله ص اني مخلف فيكم الثقلين ان تمسكتم بهما لن تضلوا بعدى ابدأ ، فان مرمى الحديتين واحد سوى انه يريد ان يكتب بهذا الكتاب تفصيل ما جملته في حديث الثقلين ويذكر الائمة باسمائهم لتحصل فيه فائدة جديدة لكن القوم عرفوا مراده فمنعوه كما اعترف به عمر فيما دار بينه وبين ابن عباس كما ذكره ابن ابي الحديد (٣) ففاجؤه بكلمة جفاء لم تكن في الحسبان اضطرت به الى العدول عما اراد ادلا بتبقى بعدها فائدة في كتابه ولو اصر على مطلوبه لدامت الفتنة والاختلاف في انه هجر اولاد الجواني طغيانهم يعمهون ، وقد علم ان شيعة الحق غنيون عن المضي عليه بنصه يوم الغدير وصم القرآن المجيد كما زادهم بصيرة في اضداد خايفته ووصيه فيا لهف نفسي يريد نبي الرحمة حياتنا الى الابد ويطلب ان يكتب لنا كتاباً حقيقاً بان تشوق اليه قلوب المؤمنين وتشوف اليه عيون المهتدين ، فلا يتبع ، ويريد ابوبكر ان يوصي الى عمر ويظهر الشك في امره بما يدعوا المسلم العاقل الى النفرة عنه فيتبع ، قال اني استخلف عليكم عمر فان عدل فذلك

ظني به وان بدل فلكل امرئ ما اكتسب ولا اعلم الغيب، كما ذكره في الصواعق (١) ورواه جماعة كابن ابي قتيبة وابن عبد ربه وغيرهما ويا بأبي وامى الشفيق على امته أية كلمة ودعوه بها وهو في فراش الموت بينهم، وأية اساءة اسأؤه بها وهو يريد الاحسان اليهم .

فقد ثبت بما بينا ان مراد النبي ص بالكتاب هو النص على امير المؤمنين و ابنائه المعصومين ، و قول الخصم هذا من باب الاخبار بالغيب خطأ فانه من باب اتباع الدليل كما عرفت مع القرائن القاضية به كسقوط النصوص عليه في الكتاب والسنة ، فيكون هذا الكتاب من باب تأكيد النص ، فما زعمه الخصم من مناقضة مقاصد المصنف ساقط اذ أى عارف يقول ان في تأكيد النص مناقضة ، كما تحقق مما بينا انه لا يمكن ان يريد النص على ابي بكر ولوا دركه عمر لكتب الكتاب بيده وعجل اليه في يومه قبل غده واستغنى عن التزير يوم السقيفة والهجوم على دار فاطمة الشريفة ، وقد ظهر من الاحاديث انهم لم يأتوا بمجرد اساءة الادب مع النبي ص بل آذوه ايضا واغضبوه وغموه فكانوا مصداقا لقوله تعالى (الذين يؤذون رسول الله لهم عذاب أليم) وقوله سبحانه (الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة) ، و ايضا خالفوا امر الله عز وجل بطاعة نبيه الكريم ونهيه عن رفع اصواتهم فوق صوته وان يجهروا له بالقول كجهر بعضهم لبعض وسبوا كل ضلال الى يوم القيامة.

وما اعجب قول عمر حسبنا كتاب الله ، فانه من اكذب القول ضرورة عدم علمهم منه بكل ما تحتاج اليه الامة ، ولذا قرنه النبي ص بمرتته فقال (ما ان تمسكتما بهما لن تضلوا بعدى) و روى الترمذى في صحيحه (٢) وحسنه عن ابي الدرداء قال: «كنا مع النبي ص فشخص ببصره الى السماء ثم قال هذا أوان يختلس العلم من الناس حتى لا يتدروا منه على شيء، فقال زياد بن ليلى الانصارى كيف يختلس العلم منا وقد قرأنا القرآن فوالله لقرأناه ولتقرئنه نساءنا و ابناءنا قال شكلك امك يا زياد ان كنت لاعدك من فقهاء اهل المدينة هذه التوراة والانجيل عند اليهود والنصارى فماذا

تفنى عنهم * ونحوه في مسند احمد (١) عن ابي امامة وروى ابوداود في صحيحه (٢) عن العرباط من حديث قال النبي فيه ايجسب احدكم متكثراً على أريكته قد يظن ان الله لم يحرم شيئاً الا ما في القرآن الاواني قد وعظت وأمرت ونهت عن اشياء انها لمثل القرآن اواكثر ، وروى ابوداود ايضا (٣) عن ابي رافع عن رسول الله ص قال لألفين احدكم متكثراً على أريكته يأتيه الامر من امرى ما امرت به از نهت عنه فيقول لا ندرى ما وجدناه في كتاب الله اتبعناه ، ومثله في صحيح الترمذى (٤) وحسنه و عن الحاكم في مستدركه و ابن ماجة و ابن حبان في صحيحهما ، الى نحوها من الاحاديث الكثيرة ، فكيف يرد عمر امر رسول الله ص بالكتابة و يقول حسبنا كتاب الله ، فيما عجبنا اكل رسول الله ص لا يعلم بمكان كتاب الله منهم او انهم اعلم منه بما فيه و بفوائده حتى يزيّف عمر طلبه للكتاب بقوله حسبنا كتاب الله كما يزيّف احدنا رأى مثله .

ثم ان المصنف ره أشار بقوله (فقال اهله لا ينبغي عند النبي ص هذه القوغة) الى اخبار رواها القوم تدل على ذلك ، منها ما رواه احمد في مسنده (٥) عن طلاس عن ابن عباس قال لما حضر رسول الله ص قال اتتوني بكف اكتب لكم فيه كتابا لا يختلف منكم رجالان بعدى فأقبل القوم في لفظهم فقالت المرأة ويحكم عهد رسول الله ص (ومنها) ما في كتاب الشمائل من كنز العمال (٦) عن ابن سعد بسنده عن عمر قال كنا عند النبي و بيننا و بين النساء حجاب ، فقال رسول الله ص اغسلوني بسبع قرب واتتوني بصحيفة ودواة اكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده ابدًا فقالت النسوة اتتوا رسول الله بحاجته فقلت اسكتن فانكن صواحبه اذا مرض عصر تن اعينكن و اذا صح أخذ تن بعته ، فقال رسول الله ص هن خير منكنم (ومنها) ما في كتاب الخلافة والامارة من الكنز ايضا (٧) عن الطبراني في الاوسط عن عمر قال لما مرض النبي ص قال ادعوا الى بصحيفة و دواة اكتب لكم لاتفلوا بعده ابدًا قال النسوة من وراء الستر الا تسمعون

(١) ص ٢٦٦ ج ٥ (٢) في ج ٢ في باب تمثيل اهل الذمة ص ٦٤ (٣) ص ٢٥٦ ج ٢

(٤) في باب ما نهى عنه من ابواب النهم (٥) ص ٢٩٣ ج ١ (٦) ص ٥٢ ج ٤

(٧) ص ١٣٨ ج ٣

ما يقول رسول الله ص فقلت انكن صويحبات يوسف اذا مرض رسول الله ص عصرتن اعينكن
و اذا صح ركبتن عنقه فقال رسول الله دعوهن فانهن خير منكم .

ايجاب به بيعة ابي بكر وقصد بيت النبوة بالاحراق

قال المصنف اعلى الله مقامه

و (منها) ايجاب بيعة ابي بكر على جميع الخلق ومخاصمته على ذلك ، وقصد
بيت النبوة وذرية الرسول ص الذين فرض الله مودتهم و اكدا النبي ص عدة مرار
مواالاتهم و اوجب محبتهم و جعل الحسن و الحسين و دايع الامة فقال اللهم هذان
وديعتي عند امتي بالاحراق بالنار ، وكيف يحل ايجاب شيء على جميع الخلق من غير
ان يوجهه الله او نبيه ص او يأمران به أتري عمر كان اعلم منهما بمصالح العباد او كان
قد استتابه في نصب ابي بكر اماما اوفوض الامة بأسرها اليه ذلك و حكموه على
انفسهم ، فليرجع العاقل المنصف من نفسه و ينظر هل يستجيز لنفسه المصير الى هذه
الاعتقادات الردية ، مع ان النبي ص كان اشرف الانبياء ع و شريعته اتم الشرايع و وقع
من اليهود بالجزية و لم يوجب عليهم متابعتة قهراً و اجباراً ، و كذا من النصارى و المجوس
و لم يعاقبهم بالاحراق ، فكيف استجاز هؤلاء الصحابة قصد اهل البيت بذلك ، مع ان
مسئلة الامامة عندهم ليست من اصول العقائد و لا من اركان الدين بل هي مما يتعلق
بمصالح العباد في امور الدنيا فكيف يعاقب من يمتنع من الدخول فيها و هلا قصدوا
بيوت الانصار و غيرهم مثل سلمان و ابي ذر و المقداد و اكابر الصحابة لما امتنعوا
من البيعة و اسامة بن زيد لم يبايع الى ان مات ، و قال ان رسول الله ص أمرني عليكم
فمن امرك على يا اباي بكر ؟

وقال الفضل

قد عرفت ان امامة ابي بكر ثبتت بالاجماع و كل اجماع فان مبدؤه يكون
شخصاً او اشخاصاً ثم يتتابع الناس في الموافقة و القبول حتى يتم ، و اجماع خلافة
ابي بكر كان مبدؤه عمر و ابو عبيدة و هما كانا من اهل الحل و العقد و من اكابر الصحابة
و عمر كان من المحدثين و كان وزير رسول الله و ابو عبيدة كان من الامناء و قال فيه رسول الله

امين هذه الامة ابو عبيدة بن الجراح فكانا مبدأ الاجماع وليس هو الموجب وهذا ظاهر ، وما ذكره من احراق بيت اهل البيت فقد بينا انه من موضوعات الرفضة بوجوه عقلية وثقلية

و اقول

قد انكر المصنف ره على عمر ايجاب بهيعة ابي بكر ومخاصمته عليها في حين لاجماع فلا يرتبط بالجواب عنه قول الخصم ان مبدأ الاجماع عمر وابو عبيدة وان امامة ابي بكر ثبتت بالاجماع، على ان دعوى الاجماع ظاهرة الكذب كما سبق ، وقوله ثم يتتابع الناس في الموافقة والقبول لا ينطبق على بهيعة ابي بكر لان عمر لم يترك الناس على رسلهم بل استكره الناس وخاصمهم على بهيعة ابي بكر فلاموافقة ولا اجماع بالاختيار لو سلم الاجماع كما مر في مبحث تعيين الامام .

واما ما ذكره في فضل عمر وابي عبيدة فهو من مزعوماتهم واخبارهم وهي غير حجة علينا بل ولا عليهم؛ لما عرفت من حالها في المقدمة وغيرها، واما قوله وليس هو الموجب اي لبهية ابي بكر فهو من انكار الضروريات كما يعرفه من عرف طرفاً مما جرى في السقيفة وما بعدها، ولا يمكن ان يجاب عن عمر باحتمال انه ممن يرى انعقاد الامامة ببهية الواحد والاثنين فلذا خاصم في اتمام بهيعة ابي بكر بعد ما بايع هو وجماعة، وذلك لان عمر ليس على هذا الرأي فانه قال في خطبته ان بهيعة ابي بكر فلتة فمن عاد الى مثلها فاقتلوه ولا بهيعة له ولا لمن بايعه كما سبق في ما أخذ ابي بكر على انه لو كان يرى ذلك فغاية ما يلزم انه لا تجوز البهية لغيره لانه يجب على جميع الخلق بيعته.

واما انكار الخصم لاحراق بيت آل محمد ص فصحح ، لكن المصنف ره ادعى قصد الاحراق وهو مستفيض في اخبارهم كما سبق . هذا واعلم ان المصنفه نقض على القوم بان النبي ص قنع بالجزبة من اهل الذمة ولم يوجب عليهم متابعتة فكيف استجاز هؤلاء الصحابة قصد اهل البيت بالاحراق لاجل متابعة ابي بكر ، ويمكن ان يجيب القوم عنه بالنقض بان امير المؤمنين ع قاتل معوية لاجل المتابعة ، وفيه ان امير المؤمنين ع قاتل معوية لعلمه بفساده وافساده للدين ولعهد النبي ص اليه بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين ولم يقاتله لمجرد طلب المتابعة والا فقد كان يمكنه ان يقره والياً وينال متابعتة

ثم يزيله كما اشير عليه بذلك فامتنع وقال والله لا اداهن في ديني ولو اقررتك كنت متخذ المضايين عضداً كما سنذكره ان شاء الله في مطاعن معوية ويشهد لكون قتاله له لالمجرد المتابعة انه لم يقهر سعداً وابن عمر وغيرهما على متابعتة

انكاره موت النبي

قال المصنف طاب ثراه

(ومنها) انه قد بلغ من قلة المعرفة انه لم يعلم ان الموت يجوز على النبي بل نكر ذلك لما قالوا مات رسول الله ص فقال والله ما مات محمد ص حتى يقطع ايدي رجال وارجلهم ، فقال له ابو بكر اما سمعت قول الله تعالى انك ميت وانهم ميتون وقوله وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل افان مات او قتل انقلبتم ، فقال ايقتن بوفاته وكأني لم اسمع هذه الاية ، ومن هذه حاله كيف يجوز ان يكون اماما واجب الطاعة على جميع الخلق .

وقال الفضل

في الصحاح ان رسول الله لما توفي قام عمر في المسجد وقال ان اناساً يزعمون ان رسول الله توفي وانه ذهب يناجي ربه كما ذهب موسى يناجي ربه في الطور وسيعود ويقطع ايدي رجال وارجلهم بما قالوا انه مات فدخل ابو بكر وقال لعمر اجلس فما جلس وكان يتكلم بمثل ذلك الكلام حتى قام ابو بكر في ناحية اخرى من المسجد فقال ايها الناس من كان يعبد محمداً فان محمداً قدماء ومن كان يعبد الله فهو حي باق لا يموت ثم قرأ هذه الاية وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل افان مات او قتل انقلبتم على اعقابكم الاية ، فلما سمع عمر هذه المقالة رجع الى قول ابي بكر وقال كأني لم اسمع هذه الاية ، واختلفوا في ذلك الحال الذي غلبه حتى حكم بان النبي لم يمت فقال بعضهم اراد ان لا يستولى المناقون وخاف ان لو اشتهر موت النبي قبل البيعة لخليفة تشنت امر الاسلام فاراد ان يظهر القوة والشوكة على المنافقين ليرتدعوا عما هموا به من ايقاع الفتنة والايضاع خلال المسلمين كما كان دأبهم ، وقال بعضهم كان هذا الحال من غلبة حكم المحبة وشدة المصيبة ان قلبه كان لا يأذن له ان يحكم بموت النبي ، وهذا كان امرهم جميع المؤمنين بعد النبي حتى جن بعضهم وعمى بعضهم من كثرة الهم واختل بعضهم فغلب

عمر شدة حال المصيبة فخرج من حال العلم والمعرفة و تكلم بعزم موته و انه ذهب الى مناجاة ربه و امثال هذا لا يكون طعنا

واقول

كلا العذرين بارد باطل (اما الاول) فلانه لو كان عمر خائفاً من تشتت امر الاسلام و استيلاء المنافقين قبل البيعة فلم ترك مقالته لقول ابي بكر و الحال ان البيعة لم تقع بل كان عليه ان يشير الى ابي بكر بالسكوت و يعرفه غرضه و يشغلا بالبيعة ، على انه كيف يتصور ان يبقى المنافقون تحت الرهبة من النبي ص الى ان تحصل البيعة و الحال ان الاشتغال بالبيعة انما يترتب عند المسلمين انفسهم على موت النبي ص ، او كيف يرتدع المنافقون الذين لم يؤمنوا باصل نبوة النبي ص لمجرد قول عمر مامات و ذهب الى المناجاة وهم يرونه بينهم ميتا ساكن الحركات بل يمدون هذا القول من عمر و النبي ص مسجى بينهم من الهذيان والخرافات ، مضافاً الى ان اهل السنة يرون ان الصحابة كلهم عدل و ان المنافق بينهم قليل مخفى الحال فكيف يستولي المنافقون او يخاف منهم باسرع وقت تشتت امر الاسلام .

و اما (الثاني) فلان عمر لو خرج من حال المعرفة بمجرد سماع قولهم مات النبي للزم ان يزول عقله بالكلية لما تحقق عنده موت النبي بقول ابي بكر فلا يذهب الى السقيفة بوقته و يزور نفسه ما يزور و يفعل ما يفعل فيها وفي خارجها ، و كيف تلائم تلك المحبة المدعاة اعراضه كصحه عن تجهيز النبي و دفنه الى ثلاثة ايام او كيف تجتمع مع ايدائه حال الممرض المشجى بنسبة الهجر اليه و منعه عما امر به .
ثم اني لست اذهب الى ما قاله المصنف ره ان صدور ذلك القول من عمر من قلة المعرفة فان مثل عمر الذي يبتدع الشورى و كيفيتها لا يجهل جواز موت النبي ص ، كيف و النبي نعى نفسه الشريفة اليهم مرارا و نطق الكتاب العزيز بموته ، و ما تخلف عمر عن جيش اسامة الا ارتقاباً لموته و لا قال حسبنا كتاب الله الابناء على وفاته ، و ما نسبته الى الهجر الا طعنا براه فيما يوصى به لما بعد الموت ، فكيف يجهل موته و قد فارقت روحه الدنيا او يحتمل ذهابه الى المناجاة وهو مسجى بينهم ، بل لا ارى ذلك منه الا مكرا و كيدا فانه يعلم ان الهاشمين و بعض الصحابة كسلمان و المقداد و ابي ذر

وعمارو حذيفة و نحوه هم يريدون بيعة امير المؤمنين ع يخاف ان يبايعوه ويتبعهم الناس لسبق امرائهم فادعى ان النبي مامات ليشغل الناس وقتاً ما بهذا الكلام فيحصل لبيعة على ع تأخير حتى يأتي ابوبكر من منزله بالسنح ليعملا رأيهما ويمضيا على ما ابراهما واصحابهما في الصحيفة من منع امير المؤمنين ع خلافته، ولما حضر ابوبكر لم يسمعه العدول من مقالته دفعة بل بقي يتكلم الى ان قرأ ابوبكر قوله تعالى و ما محمد الا رسول الاية، فظاهر المغلووية وزعم كانه لم يسمع الاية والحال ان الاية لاتدل على بطلان ما زعمه من ذهاب النبي الى المناجاة فانها لاتدل على موت النبي ص ففى هذا اليوم الذى مات فيه، و من انصف و عرف بعض احوال عمر صدق بما قلناه

ثم ان عدم حضور ابى بكر عند وفاة النبي وهو يعلم انه على خطر الموت مستقرب بحسب العادة، ولكن لاغربة فيه عند من عرف الحقيقة بل يجعله قرينة على ما حققناه سابقا من ان ابابكر قد صلى بالناس صبح الاثنين يوم وفاة النبي بغير رضاه فلما علم رسول الله ص خرج يجبر جليبه من المرض ونجاه، فذهب ابوبكر الى منزله بالسنح فرارا من مواجهة النبي له بما يكره، ولما صلى رسول الله ص بمزله لم يجده وقال سعرت الفتن كما سبق فى رواية الطبرى، فلذلك كان عند وفاة النبي ص بمزله فى السنح ولما سمع بوفاة النبي ص اسرع الكرة واجتمع بعمر وذهباً بانصارهما الى السقيفة وفعلا ما فعلا

لولا على لهلك عمر

قال المصنف طاب ثراه

(ومنها) انه امر برجم امرأة حامل فقال له امير المؤمنين ع ان كلن لك عليها سبيل فليس لك على ما فى بطنها سبيل، فقال لولا على لهلك عمر، (ومنها) انه امر برجم مجنونة فنبه امير المؤمنين ع وقال القلم مرفوع عن المجنون حتى يفيتق، فقال لولا على لهلك عمر، وهذا يدل على قلة معرفته وعدم تنبيهه لظواهر الشريعة

وقال الفضل

الائمة المجتهدون قد يعرض لهم الخطأ فى الاحكام اما لفلة او نسيان او عروض حظة تدعو الى الاستعجال فى الحكم، والانسان لا يخلو عن السهو والنسيان والعلماء

و ارباب الفتوى يرجعونهم الى حكم الحق ، ولهذا يستحب للحاكم ان يشاور العلماء ولا يحكم الا بمحضر اهل الفتوى ، وان صح ما ذكر من حكم عمر في الحامل والمجنونة فربما كان لشيء مما ذكرناه ولا يكون هذا طعنا ، وكيف يصح لاحد ان يطعن في علم عمر و قد شاركه النبي في علمه كما ورد في الصحاح عن ابن عمر قال سمعت رسول الله ص يقول بينا انانائم اتيت بتدح لبن فشربت حتى اني لارى الرى يخرج فيى اظفارى ثم اعطيت فضلى عمر بن الخطاب قالوا فما اولته يا رسول الله قال العلم

و اقول

سبق ان الامام لا بد ان يكون معصوما من الخطأ محيطا باحكام الشريعة فلا يجوز ان يجهل حكما او يخطأ فيه ولا سيما واضحات الشريعة كهذه الاحكام ، وخصوصا فيما يتعلق بالدماء ونحوها ولا سيما مع الاستعجال والا كان اضر الناس على الامة والشريعة ، فتمتنع امامته ، وقد انصف القاضى الارموى فما نقل عند السيد السعیدره حيث قال القاضى فى لباب الاربعين لا یتما عمر لم یتفحص عن حالها ولم يعلم كونها حاملا فلما نهيه على ترك رجمها لان هذا یتضى ان عمر ما كان محتاطا فى سفك الدماء و هو شر من الاول .

واما قوله وان صح ما ذكر الى آخره فهو من التشكيك فى البديهييات فان ابن تيمية مع عناده وتهتكه فى العصية اقر فى رده لمفتاح الكرامة بصحة خبر المجنونة ، ورواه الحاكم فى المستدرک (١) وصححه مع الذهبى على شرط الشيخين ونقله فى الكنز (٢) عن عبد الرزاق والبيهقى ، ورواه البخارى باختصار (٣) قال قال على لعمر اما علمت ان القلم رفع عن المجنون حتى يتيقن وعن الصبى حتى يدرك وعن النائم حتى يستيقظ ، ورواه فى الاستيعاب بترجمة على قال كان عمر يتعوذ بالله من معضلة ليس لها ابو حسن ، وقال فى المجنونة التى امر برجمها وفى التى وضعت لسته اشهر فقال له ان الله يقول وحمله وفضاله ثلاثون شهر الحديث ، وقال له ان القلم رفع عن المجنون الحديث ، فكان عمر يقول لولا عل لهلك عمر ، ونقل ايضا فى كنز العمال (٤) حديث التى وضعت لسته

(١) فى كتاب الصلاة ص ٢٥٨ ج ١ وفى كتاب الحدود ص ٣٨٩ ج ٤ (٢) فى كتاب الحدود

ص ٩٥ ج ٣ (٣) فى باب لا يرجم المجنون والمجنونة من كتاب المعاريض (٤) ج ٩٦ ص ٤

اشهر عن البيهقي وعبدالرزاق وعبد بن حميد وابن المنذر وابن ابي حاتم .
واما حديث الحامل فقد عرفت تسليمه في كلام القاضي الارموي ، ورواه الحاكم
بعد الحديث السابق (١) ولكن ذكر فيه ان المرأة كانت مجنونة حبلى فاراد عمران
يرجمها فقال له علي او ما علمت ان القلم رفع عن ثلاث الحديث ، ورواه نصير الدين
في التجريد ولم يناقش القوشجي بصحته ، وسيأتي نقل المصنف له عن مسند احمد ،
وذكره ابن ابي الحديد (٢) وذكر جواب قاضي القضاة عنه من دون ان يناقش في سنده ،
لكن ذكر فيه ان معاذاً نبه عمر على ذلك فقال لولا معاذ لهلك عمر وهو اولي بالظعن على
عمر ونقصه . واما استنكار الخصم للطعن في عمر مستدلاً بما روى عن ابنه فمن الظرائف
لانه استدلل على علمه بروايتهم وهي ليست حجة علينا عن ابنه وهو محل التهمة وترك
ما يشاهده الناس من كثرة جهله ، على ان الخصم سيصرح في ان رؤيا الانبياء من الخياليات
كرؤيا سائر الناس فلا عبرة بها

دفعه من المغالاة في المهر

قال المصنف اعلى الله درجته

و (منها) انه منع من المغالاة في المهر وقال من غالى في مهر ابنته جعلته في بيت
المال بشبهة انه رأى النبي صزوج فاطمة ع بخمس مائة درهم فقامت امرأة اليه ونبته
بقوله تعالى (وآيتيم احداهن قنطارا) على جواز ذلك فقال كل الناس أفقه من عمر حتى
المخدرات في البيوت ، واعتذار قاضي القضاة بانه طلب الاستحباب في ترك المغالاة
والتواضع في قوله كل الناس أفقه من عمر خطأ فانه لا يجوز ارتكاب المحرم وهو اخذ
المهر وجعله في بيت المال لاجل فعل مستحب ، والرواية منافية لان المروى انه حرمه
ومنعه حتى قالت المرأة كيف تمنعنا ما احل الله لنا في محكم كتابه ، واما التواضع فانه
لو كان الامر كما قال عمر لاقضى اظهار القبيح وتصويب الخطأ ولو كان العذر صحيحاً لكان
هو المصيب والمرأة مخطئة

وقال الفضل

شأن أئمة الاسلام و خلفاء النبوة ان يحفظوا صورة سنة رسول الله في الامة
فامرهم بترك المغالاة، والاجماع على ان الامام له ان يأمر بالسنة ان يحفظوها
ولا يختص امره بالواجبات بل له الامر باشاعة المندوبات، وهذا مما لا نزاع فيه كما اجاب
قاضي القضاة بانه طلب الاستحباب في ترك المغالاة والتواضع في قوله واما تخطئة قاضي
القضاة في جوابه فخطأ بين لانه لم يرتكب المحرم بل هدد به وللإمام ان يهدد ويوعد
بالبقتل والعزير والاستصلاح فأوعد الناس وهددهم باخذ المال ان لم يتركوا المغالاة
فلا يكون ارتكاب محرم ولم يروا انه اخذ شيئاً من المهور الغالية ووضعها في بيت
المال ولو فعله لارتكب محرماً على زعمه، ثم قال والرواية منافية لان المروى انه
حرمه فهذا غير مسلم، واما كان ظاهر امره ينافي ما ذكرته المرأة من جواز المغالاة
بنص الكتاب رجع و تواضع بقوله كل الناس ائمة من عمر وقد كان عمر رجاء على احكام الله
وقافا عند كتاب الله وكان متواضعاً غاية التواضع والخشوع عند ذكر الله، حتى انه
قيل قال له رجل اتق الله فوضع خده على الارض وهذا من كمال تواضعه، واما قوله لو
كان الامر كما قال عمر لاقتضى اظهار القبيح و تصويب الخطأ فهذا كلام بين البطلان فان
عمر تواضع بقوله كل الناس ائمة من عمر وهذا التواضع لا يقتضى اظهار القبيح ولا تصويب
الخطأ لا انه تواضع بترك الحق والصحيح و اخذ الباطل و تقريره حتى يلزم ما يقول

و اقول

لا ريب بحسن الحث من كل مسلم على سنة رسول الله ص والترغيب بها، ولكن
الكلام في تحريم ما احل الله ورسوله كما فعل عمر في المقام، و دعوى انه لم يحرم
المغالاة و ان هدد عليها باطلة، لان صريح ما وقع منه التحريم بشهادة ما نقله في كنز
العمال (١) عن سعيد بن منصور والبيهقي عن الشعبي قال « خطب عمر بن الخطاب
فحمد الله و اثنى عليه و قال الا لاتغالوا في صداق النساء وانه لا يباغنى عن احد ساق أكثر
من شيء ساقه رسول الله او سبق اليه الا جعلت فضل ذلك في بيت المال، ثم نزل فعرضت

له امرأة من قريش فقالت يا امير المؤمنين لكتاب الله احق ان يتبع ام قولك قال كتاب الله فما ذاك ، قالت نهيت الناس آتفا ان يتغالوا في صداق النساء والله تعالى يقول في كتابه (وآتيتهم احداهن قطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً) فقال عمر كل احداقته من عمر مرتين او ثلاثة ثم رجع الى المنبر فقال للناس اني كنت نهيتكم ان تغالوا في صداق النساء فليفعل رجل في ماله ما بداله « ثم نقل في الكنز نحوه عن سعيد بن منصور وابي يعلى والمحاملي عن مسروق ، ثم نقل عن عبد الرزاق وابن المنذر عن عبد الرحمن السلمي قال « قال عمر لاتغالوا في مهور النساء فقالت امرأة ليس ذلك لك يا عمران الله يقول وآتيتهم احداهن قطاراً من ذهب ، قال : وكذلك هي قراءة ابن مسعود ، فقال عمر : ان امرأة خاصمت عمر فخصمته « ثم نقل في الكنز ايضا عن الزبير ابن بكار في الموقوفيات وابن عبد البر في العلم عن عبدالله بن مصعب قال « قال عمر لاتزيدوا في مهور النساء على اربعين اوقية فمن زاد ألقيت الزيادة في بيت المال فقالت امرأة ما ذاك لك قال ولم تقالت لان الله تعالى يقول وآتيتهم احداهن قطاراً الاية ، فقال عمر امرأة اصابك ورجل اخطأ « ونحو ذلك في شرح النهج (١) و روى في الدر المنثور هذه الاحاديث وغيرها في تفسير الاية ، وقال في حديث مسروق سند جيد ، وهي صريحة في تحريم عمر للمغالة واقراره بالخطأ . وقد ادعى الحاكم في المستدرک (٢) تواتر الاسانيد الصحيحة بخطبة عمر ، قال وفي هذا الباب لي مجموع في جزء كبير . فقد ظهر انه لا وجه لحمل عمر على طلب الاستحباب والتواضع بعد صراحة الاخبار في التحريم والاقرار بالخطأ ، مع ان حمله على الاستحباب لا يلائم التهديد بارتكاب الحرام وهو جعل المهر في بيت المال ، فانه لا يصح تهديد شخص على ترك نافلة الليل والصدقة المستحبة باه او ترك النافلة لقتله واخذ ماله ، بل لا يصح التهديد على ترك الواجب وفعل الحرام الا بما يسوغه الشرع من الحدود والعزيرات ونحوها ، فلا يجوز ان يهدد تارك الصلاة او شارب الخمر باه يزني بأمه او يقتل اخاه او يأخذ ماله ، ضرورة ان التهديد انما يصح بما يمكن للفاعل ان يفعله ويسوغ له شرعاً اذا كان مقيداً بالشرع ، وهذا هو مراد المصنف

في تخطئة القاضي ولاتوقف تخطئته على ارتكاب عمر للحرام واخذ شئ من المهور ووضعه في بيت المال ، كما تخيل الخصم انه مراد المصنف ره ، وايضاً لو كان عمر يريد الاستحباب اولا والتواضع اخيراً لكن بتواضعه باظهار خطأ نفسه مظهراً للقيح وهو ارادة التحريم والتهديد على مخالفته و مصوباً لخطأ المرأة في حملها له على التحريم ، وهذا ليس من افعال العقلاء .

واما قوله كان عمر رجاعاً الى احكام الله وقافاً عند كتاب الله فمحل نظر بشهادة مخالفته للكتاب في امر الخمس والزكاة والمتعتين وغيرها ، وعدم رجوعه الى حكمه ، نعم كان يرجع في كثير من المسائل عما يراه الى رأى آخر لتسريعه وتجيده كما في احكام الارث والحدود ، وربما يرجع نادراً الى حكم الله كما في المقام لاتضاح خطؤه وافتضاح رأيه وعدم مقتضى لاصراره على الخطأ ، ومع ذلك هو مصر حيث يسعه فقد حكى في كنز العمال قبل الاحاديث التي ذكرناها سابقاً عن ابن ابي شيبة عن نافع قال تزوج ابن عمر على اربعمائة درهم فارسلت اليه أن هذا لا يكفيننا فزادها مائتين سراً من عمر ، واما قوله كان متواضعاً غاية التواضع فمحل نظر ايضاً بدليل كثرة اهانتة للناس وتحقيره لهم وضربه لهم بالدرة بالسبب شرعى .

قصة تصور عمر على جماعة

قال المصنف رفع الله مقامه

و (منها) انه تسور على قوم ووجدهم على منكر فقالوا أخطأت من جهات تجسست وقد قال الله تعالى (ولا تجسسوا) ، ودخلت الدار من غير الباب و الله تعالى يقول (وليس البر بان تأتوا البيوت من ظهورها ولكن البر من اتقى واثنوا اليوت من ابوابها) ودخلت بغير اذن وقد قال الله تعالى (لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا) ، ولم تسلم وقد قال الله تعالى (وتسلموا على اهلبا) ، فالحقه الخجل . اجاب قاضى القضاة بان له ان يجتهد في ازالة المنكر ولحقه الخجل لانه لم يصادف الامر على ما قيل له . وهذا خطأ لانه لا يجوز للرجل ان يجتهد في محرم ومخالفة الكتاب والسنة خصوصاً مع عدم عامه ولاظنه ، ولذا ظهر كذب الافتراء على اولئك .

وقال الفضل

جواب قاضي القضاة صحيح وتخطئته خطأ ظاهر لان هذا ليس من الاجتهاد في الحرام فان الاجتهاد في الحرام فيما لم يكن للحكم الحرام معارض ، وههنا ليس كذلك لان ازالة المنكر على المحتسب والامام واجب بقدر الوسع والامكان فهذا يجوز التجسس لانه من جملته ، ومع الازالة ، فكان التجسس لازالة المنكر خارجا عن حكم مطلق التجسس ، فيجوز فيه الاجتهاد ، الا يرى ان رسول الله ص امر بكسر القدور التي طبخت فيها لحوم الحمير الاهلية مع ان الكسر اتلاف مال الغير وهو حرام للنص والاجماع ومع ذلك امر به لان ازالة المنكر كانت تدعو الى ذلك فازالة المنكر اذا دعت الى أمر لا ييسر الازالة الا به يجوز للمحتسب الاقدام عليه ، اما سمعت ان المحتسب له ان يكسر الدنان التي فيها الخمر اذا تيسر الاهراق بدون الكسر ، ويجوز ان عمر اجتهد فدخل الدار و تجسس على ما ذكرنا ثم لم يذكره القرآن تغير اجتهاده فتركهم وخرج ، وامثال هذه الامور لا يبعد عن ائمة العدل .

واقول

لا يخفى ان النهي عن المنكر لا يتحقق الا مع احراز وجود المنكر او احراز المزم عليه ، وبخلافه التجسس فانه لا يتحقق الا مع الشك فيما يتجسس عنه ، فحينئذ اذا قام دليل على وجوب النهي عن المنكر و دليل على حرمة التجسس لم يقع بينهما تناقض اصلا لتباين موضوعيهما فالوجه لدعوى خروج التجسس لازالة المنكر عن حكم مطلق التجسس ، ولو سلمت المزاحمة فالمقتضى لحرمة التجسس اهم واقوى من مقتضى وجوب النهي عن المنكر فيلزم القول بحرمة التجسس تقديمها لها على وجوب النهي عن المنكر المحتمل ، ويدل عليه ما حكاه في كنز العمال (١) عن عبد الرزاق والحاكم والبيهقي والطبراني وابن مردويه وابن ابي حاتم وغيرهم عن ابن مسعود من حديث طويل رواه عنه ابن ابي ماجد الحنفى قال : « اول رجل قطع من المسلمين رجل من الانصار اتى به رسول الله ص فكانما أسف في وجه رسول الله ص رماد فقالوا يا رسول الله كأن هذا شق عليك فقال النبي ص وما يمنعى واتم اعوان الشيطان على صاحبكم ان الله عفو يحب العفو وانه لا ينبغي

لوال ان يؤتى بجد الا اقامه ثم قرأ وليصفوا وليصفجوا، ونقل ايضا نحوه عن الديلمي عن ابن عمر، و(١) عن عبدالرزاق عن ابن جريح عن عمرو بن شعيب، ونقل ايضا (٢) ان النبي ص قام بعد ان رجم الاسلمي فقال اجتنبوا هذه القاذورة التي نهى الله عنها فمن ألم بشيء منها فليستتر، الى غير ذلك من الاحاديث الناهية عن الفضيحة وطلب الستر، بل نقل في الكنز (٣) عن عبدالرزاق وهناد وابن عساكر عن ابي الشعثاء قال استعمل عمر بن الخطاب شرحبيل بن السمط على مسلحة دور المدائن فقام شرحبيل فخطبهم فقال ايها الناس انكم في ارض الشراب فيها فاش و النساء فيها كثير فمن اصاب منكم حداً فليأتنا فانه عليه الجدة فانه طهوره، فبلغ ذلك عمر فكتب اليه لاحل لك ان تأمر الناس ان يهتكوا ستر الله الذي سترهم، فليت شمرى اذا لم يحل عمر ذلك فما باله يتجسس هو ويهتك ستر الله، وكيف صار التجسس عند الخصم راجحاً لازالة المنكر وقد امر النبي ص بالستر وقال لمن جاءوا بالسارق اتم اعوان الشيطان

وما ذكرنا يعلم عدم صحة قياس مانحن فيه على كسر الدنان اذا توقف اهراق الخمر عليه فان التكليف باتلاف الخمر معلوم على قوله فتجب مقدمته وهي كسر الدنان بخلاف التكليف بالنهاي عن المنكر المحتمل فانه غير معلوم بل محكوم بالعدم، فكيف يجب التجسس مقدمة لازالته، على ان اتلاف الخمر أهم في نظر الشارع من حفظ الدنان بخلاف النهي عن المنكر في المقام فان الستر على الناس اهم منه قياس احدهما على الآخر قياس مع الفارق.

واما ما رواه من امر رسول الله (ص) بكسر القدور التي طبخت فيها لحوم الحمر الالهية فكذب، اذ لو سلم حرمة اكل لحمها فترك الاكل لا يتوقف على كسر القدور فكيف يامر به رسول الله (ص) ويتلف المال بلا مقتض، ولو سلم صحة الرواية وتوجيهها بان الامر بالكسر لبيان الاهتمام بحرمة اكل الحمير فقياس مانحن فيه على كسر القدور خطأ ضرورة ان الاهتمام في المقام انما هو بالستر على الناس لا بالنهي عن المنكر حتى يستباح لاجله التجسس. هذا ومن المضحك قوله ان عمر اجتهد فدخل الدار وتجسس ثم لما ذكره القرآن تغير اجتهاده، فان هذا في الحقيقة تسليم لجهل عمر اولا بالامور

الواضحة المخالفة للكتاب والسنة وهو المطلوب ولا درى كيف يكون مجتهدا من بهل صريح القرآن ولا يعرفه الا بتذكير بعض جهال الرعية وعصاة البرية .

ثم ان قول قاضي القضاة ولحقه الخجل لانه لم يصادف الامر على ما قيل له خلاف المروى من الواقعة فانهم رويوا انه تسور فصادف ماصداف ابتداء من دون ان يسبق له من أحد قول بذلك فقد ذكر الغزالي في احياء العلوم (١) ان عمر سمع وهو يسير بالمدينة صوت رجل يتفنى في بيته فوجد عنده امرأة وعنده خمر فقال يا عدو الله اظننت ان الله يسترك وانت على معصيته، فقال ان كنت انا عصيت الله في واحدة فقد عصيته انت في ثلاث قال الله تعالى ولا تجسسوا وقد تجسسست وقال وليس البر بان تاتوا البيوت من ظهورها وقد تسورت وقال لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم الآية وقد دخلت بيتي بغير اذن ولا سلام ، فقال عمر هل عندك من خير ان عفوت عنك قال نعم فتركه وخرج ، ومثله في شرح النهج (٢) ، ثم ان لعمر خطأ آخر وهو انه لم يهرق الخمر وترك الرجل على حال لا تؤمن منه المعصية بل على حال المعصية ان كانت المرأة اجنبية ، وايضا ان كان موجب الحد والتعزير والنهي صادرا لم يجز له العفو والافلا محل له . هذا ويظهر من اخبارهم ان لعمر قصة اخرى تجسس بها رواها ابن الاثير في الكامل (٣) قال ان عمر وعبد الرحمن بن عوف اتيا السوق فقعدا على نشز من الارض يتحدنان فرفع لهما مصباح فقال عمر ألم أنه عن المصاييح بعد النوم فانطلقا فاذا قوم على شراب لهم قال انطلق فقد عرفته ، فلما اصبح ارسل اليه قال يافلان كنت واصحابك البارحة على شراب قال وما علمك قال شئ ، شهادته ، قال اولم ينهك الله عن التجسس فتجاوز عنه ، ومثله في تاريخ الطبرى (٤) وليت شعري كيف لم ينه واصحابه بعد التجسس والاطلاع وما وجه تجاوزه عن الحد بعد العلم .

(١) من ١٧٣ ج ٢ المطبوع بهامشه كتاب عوارف المعارف (٢) من ٩٦ ج ٣

(٣) من ٢٨ ج ٣ (٤) من ٢٠ ج ٥

اعطيات عمر من بيت المال

قال المصنف قدس سره

و (منها) انه كان يعطى من بيت المال ما لا يجوز حتى انه اعطى عائشة وحفصة في كل سنة عشرة آلاف درهم ، وحرم على اهل البيت خمسم ، وكان عليه ثمانون الف درهم لبيت المال ، ومنع فاطمة (ع) ارنها ونحلتها التبي وهبها رسول الله (ص) لها ، اجاب قاضي القضاة بانه يجوز ان يفضل النساء وهو خطأ لان التفضيل انما يكون بسبب يقتضيه كالجهاد وغيره .

وقال الفضل

قد سبق ان عمر لما كثرت الغنائم واتسع الفى ، والخراج جمل لكل من ازواج النبي (ص) عشرة آلاف وكان ذلك بمشارة الصحابة وفيهم على ، واعاد فذك على بنى هاشم ليعملوا فيها كيف شاؤا ، فاعطاء النساء اللاتي هن امهات المؤمنين ولم يجزلهن التزويج بحال مما لا يجوز الطعن فيه سيما اذا كانت الغنائم واموال المصالح كثيرة ، واما تفضيل بعضهم فمما لا نقل فيه صحيح وان صح فله التفضيل كما قال قاضي القضاة ، والسبب المقتضى لا ينحصر في الجهاد لان بعضهم ربما كان اكثر مؤنة من بعض ، واما قوله كان عليه ثمانون الف درهم لبيت المال فهذا ظاهر البطالان ، لان الناس يعامون ان عمر لم يكن يتبع في معاشه بل كان يعيش فقراء حجاز فكيف أخذ من بيت المال هذا ، وان اخذه فما صرفه في الجهات التي تدعو الى الصرف فيها مصالح الخلافة ، وأما منع فاطمة ارنها ونحلتها فان فاطمة لم تكن حية في زمان خلافته وقد سمعت فيما مضى تفصيل قصة فذك وان عمر ردها الى بنى هاشم .

و اقول

لا يجوز اعطاء نساء النبي ص من غير تركه بمقتضى وصيته المذكورة باخبارهم كالذى رواه البخارى (١) ومسلم (٢) عن ابى هريرة ان رسول الله ص قال لا يقسم ورتنى ديناراً ما تركت بعد نفقة نسائى ومؤنة عاملى فهو صدقة ، ولو سلم عدم دلالة مشر

(١) فى باب نفقة لزوج النبى من كتاب الجهاد (٢) فى اب قول النبى لا نورث ما تركناه

صدقة من كتاب الجهاد

هذا الخبر على تعيين نفقة نساء النبي ص مما ترك فلا وجه لتفضيل نسائه على الرجال ، فإن التفضيل ان كان بالفضل فامير المؤمنين وجملة من الصحابة افضل منهم ، وان كان بالقرب من النبي فطلبي وابناء فاطمة اقرب اليه منهم ، وان كان بالجهد والنفع في الاسلام فلا جهاد لهم وكون غيرهن انفع لانهن مأمورات بان يقرن في بيوتهن ولا يتبرجن للرجال ، وان كان بكثرة المؤنة فكثير من الرجال اكثر منهم مؤنة ، وقد كن في ايام النبي يعشن ببسط عيش وكونهن امهات المؤمنين اولي بان يساوين ابناهن واولي بان يساوين ايامي المؤمنين ليسكنن اسوة لغيرهن كما كن في حياة النبي ص اسوة للغير ، فمبالا غير يريد ان يدخلهن في رضى اهل الثراء وابهة الملوك وترفعهم ويدخل الحسرة في قلوب الفقراء والايامي ، كما ان تحريم التزويج عليهن لا يقتضى اكثر من الاتفاق عليهن بنحو ما تعودنه ، لذلك الاتفاق العظيم ، ولا سيما مع امكان ان تدخل حفصة في عياله ، وكذا جملة من نساء النبي ص بالنسبة الى اهل بيته ، وهذا التفضيل قد رواه جماعة من القوم منهم الطبري في تاريخه (١) وابن الاثير في كامله (٢) وذكر ان فرض نساء النبي ص ضعف فرض اهل بدر وفرضهم خمسة آلاف درهم ، ثم تدرج الفرض في النقصان الى مائتين ، ومثله في شرح النهج (٣) عن ابي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي في اخبار عمر وسيرته ، واما قوله كان هذا بمثابة الصحابة ومنهم على فكذب ظاهر لان امير المؤمنين ع لا يرى التفضيل في العطاء وكان يقسم بالسوية ، وقسمته بالسوية بعد تفضيل عمره التي اوجبت خروج طلحة والزبير عليه اذ علمهم عمر الترف وغرس في قلوبهم حب المال وجمعه ، فكان التفضيل احدا سباب الفتن ، وانما اخذ امير المؤمنين ع ما يزيد على غير اهل بدر لانه بعض حقه من الخمس وكذا الحسنان ع ، وبالجملة تفضيل عائشة وحفصة وباقي نساء النبي ص على كبار المسلمين كأمر المؤمنين وغيره لا وجه له سوى الهوى والحب ، ولا سيما مع منع اهل البيت خمسهم ومنع سيدة النساء ارضها ونحلتها بمشاركته لابي بكر في منعها حيث كانت حية وباستمراره عليه بعد وفاتها اذ لم يرجعه الي ورتتها فكان مانعاً لها بمنعهم .

ولا يخفى ان تفضيل نساء النبي ص على الرجال هو محل كلام المصنف ره
لاتفضيل بعضهم على بعض ليشكك الخصم في صحته ، على ان الحاكم في المستدرک (٤)

(١) ص ١٦٢ ج ٤ في حوادث سنة ١٥ (٢) ص ٢٤٧ ج ٢ (٣) ص ١٥٤ ج ٣ (٤) ص ٨٤ ج ٤

قد روى تفضيل بعضهم على بعض وصححه على شرط الشيخين عن سعد. قال كان عطاء اهل بدر ستة آلاف ستة الاف وكان عطاء امهات المؤمنين عشرة آلاف عشرة آلاف لكل امرأة منهم غير ثلاث نسوة عائشة فان عمر قال افضلها بألفين احب رسول الله اياها، وصفية وجويرية سبعة آلاف سبعة آلاف، وروى الحاكم ايضا عن مصعب بن سعد ان عمر فرض لامهات المؤمنين عشرة آلاف وزاد عائشة الفين .

واما انكاره لاقتراض عمر من بيت المال فلا وجه له بعدما استفاضت روايته عندهم . فتدروا في كنز العمال في وفاة عمر عن عثمان بن عروة (١) وجابر (٢) ورواه ايضا الطبري في تاريخه (٣) وابن الاثير في كملته (٤) لكنهم لم يعينوا قدر ما اقتضاه، وتعامله لعدم صحة الاقتراض بانه لم يكن يتسع في معاشه وكان يعيش عيش فقراء الحجاز خطأ فاننا لانسلم له الا الزهد في الظاهر كيف والزاهد الصادق في زهده حقيق بان يطلب لابتته ما يطلب لنفسه لاسيما وقد اعتادت في ايام النبي ص على جشوبة العيش، فمأباله اعطاها ما اعطاها من مال المسلمين وهي واحدة ويمكن ان تدخل في جملة عياله

واما قوله وان اخذه فربما صرفه في الجهات التي تدعو الى الصرف فيها مصالح الخلافة فان اراد به المصالح العامة فلا وجه له لانها من بيت المال و ان اراد به الخاصة به فلا وجه لدخلها بمصالح الخلافة، واما ما زعمه من ان عمر رد فدك لبنى هاشم فقد اوضحنا لك كذبه في ما أخذ ابي بكر وبيننا ان رواياتهم مختلفة في انه رد صدقة النبي بالمدينة اوسهم بنى النظير

تعطيل حد الميرة بن شعبة

قال المصنف طاب ثراه

(ومنها) انه عطل حد الله تعالى في الميرة بن شعبة لما شهد عليه بالزنا ولقن الشاهد الرابع الامتناع من الشهادة، وقال له ارى وجه رجل لا يفيض الله به رجلا من المسلمين فلخلقني شهادته اتباعا لهواه فلما فعل ذلك عاد الى اليهود فحدهم وفضحهم،

فتجنب ان يفصح المغيرة وهو واحد قد فعل المنكر ووجب عليه الجحد وفصح ثلاثة مع تعطيله حكم الله ووضعه الجحد في غير موضعه، اجاب قاضي القضاة بانه اراد صرف الجحد عنه واحتمال في دفعه، قال السيد المرعشي كيف يجوز ان يحتال في صرف الجحد عن واحد ويوقع ثلاثة فيه وفي الفضيحة، مع ان عمر كان كاملاً أى المغيرة يقول قد خفت ان يرميني الله بحجارة من السماء

وقال الفضل

قصة المغيرة على ما ذكره المتمدون من الرواة انه كان اميراً بالكوفة وكان الناس يفضونه فأخذوا عليه الشهود انه زنى وأتوا عمر فاحضره من الكوفة فشهد عليه واحد منهم فقال عمر للمغيرة قد ذهب ربك فلما شهد اثنان قال قد ذهب نصفك فلما شهد الثالث قال قد ذهب ثلاثة ارباعك فلما بلغ نوبة الشهادة الى الرابع ادى الشهادة بهذه الصفة انى رأيت مع المرأة في ثوب ملتصقين به ومارأيت العضو في العضو كالمرود في المكحلة ، فسقط الجحد عن المغيرة، فقال المغيرة يا امير المؤمنين انظر كيف كذبوا على فقال له عمر اسكت فلو تم الشهادة لكان الحجر فى رأسك هذا رواية الثقات ذكره الطبرى في تاريخه بهذه الصورة، وذكره البخارى في تاريخه وابن الجوزى وابن خلكان وابن كثير وسائر المحدثين وارباب التاريخ فى كتبهم، وعلى هذا الوجه هل يلزم طعن، واما على روايته فليس فيه طعن ايضا لانه لوح الى الشاهد بترك الشهادة فهذا مندوب اليه لان الامام يجب عليه درء الجحد بالشبهات وله ان يندب الناس باخفاء المعاصي كيف لا، قد قال الله تعالى ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة فى الذين آمنوا لهم عذاب شديد الآيات، واما تفويض الثلاثة لانهم فضحوا اميراً من امراء الاسلام وكان عمر يعرف غرضهم ومع ذلك اجرى عليهم حد القذف فلا طعن

واقول

قبح الكذب عقلي وشرعي ولاسيما فى مقام تحقيق المذهب الحق الذى يسأل الله العبد عنه، واقبح منه عدم المبالاة به وعدم الحياء ممن يطلع عليه، ان ترى هذا الرجل يفعل قصة وينسبها الى كتب معروفة، ومارأناه منها خال عن اكثر هذه النصة، كتاريخ الطبرى ووفيات الاعيان، ويشهد بكذبه وانه لم ير هذه الكتب وغيرها مانسبها الى المتمدنين

من ان المغيرة كان اميرا بالكوفة وهو خلاف ما ذكره عامة المؤرخين من انه كان اميرا بالبصرة ووقع هذه الواقعة فيها، ولذا كررنا في تاريخ الطبرى ووفيات الاعيان لتعلم كذبه فيما نسب اليهما وتستدل به على كذبه فيما نسب اليه غيرهما، قال الطبرى فى حوادث سنة سبع عشرة (١) «وفى هذه السنة ولّى عمر ابا، وسى البصرة وامره ان يشخص اليه المغيرة فى ربيع الاول فشهد عليه فيما حدثنى معمر بن الزهرى عن ابن المسيب ابوبكرة وشبل ابن مجد الجلى ونافع بن كعدة وزباد قال وحدثنى محمد بن يعقوب بن عتبة عن ابيه قال كان يختلف الى ام جميل امرأة من بنى هلال فبلغ ذلك اهل البصرة فأعظموه فخرج المغيرة يوما حتى دخل عليها وقد وضعوا عليها الرصد فانطلق القوم الذين شهدوا جميعا فكشفوا السر وقد واقعها، ثم ذكر الطبرى ومثله ابن الاثير فى كامله (٢) و اللفظ غالبا للطبرى (أن المغيرة كان ينافره ابوبكرة عندما يكون منه و كانا متجاورين و بينهما طريق و كانا فى مشرتين متقابلتين لهما فى دارهما فى كل واحدة منهما كوة مقابلة الاخرى فاجتمع الى ابي بكرة نفر يتحدثون فى مشرته فبهت ربح ففتحت باب الكوة فقام ابوبكرة ليصقه فبصر بالمغيرة وقد فتحت الريح باب كوة مشرته وهوين رجل الى امرأة فقال للمفرقوموا فانظروا فقاموا فنظروا ثم قال اشهدوا قالوا ومن هذه قال ام جميل وكانت غاشية للمغيرة وتفشى الامراء والاشراف، فقالوا انما رأينا اعجازا ولا ندرى مالوجه ثم انهم صمموا حين قامت، وقال ابن الاثير « فلما قامت عرفوها » الى ان قال « ورحل المغيرة ومعه ابوبكرة والشهود فقدموا على عمر، الى ان قال « فبدأ بابى بكرة فشهد انه رآه بين رجلى ام جميل وهو يدخله ويخرجه كالميل فى المكحلة قال كيف رأيتهما قال مستدبرهما قال فكيف استبث رأسيهما قال تحاملت وشهد شبل ونافع مثل ذلك واما زياد فانه قال رأيته جالسا بين رجلى امرأة فرأيت قدمين مخضوبتين واستين مكشوفتين وسمعت حفزا شديدا قال هل رأيته كالميل فى المكحلة قال لا قال هل تعرف المرأة قال لا ولكن اشبهها قال ففتح وامر بالثلاثة فجلدوا الحد » انتهى ملخصا واليك ما ذكره فى وفيات الاعيان فى آخر ترجمة يزيد بن زياد بن ربيعة بن مفرغ ونسذكر ملخصه قال: « ان عمر رتب المغيرة اميرا على البصرة وكان يخرج من دار الامارة نصف النهار

وكن أبو بكره يلقاه ويقول ابن يذهب الامير فيقول في حاجة فيقول ان الامير يزار ولا يزور قالوا وكان يذهب الى امرأة يقال لها ام جميل زوجها الحجاج بن عتيك ، فينما أبو بكره في غرفة مع اخوته نافع وزيد وشبل بن معبد اولاد سمية وكانت ام جميل في غرفة اخرى قبالة هذه الغرفة فضربت الريح باب غرفة ام جميل ففتحت ونظر القوم فاذا هم بالمغيرة مع المرأة على هيئة الجماع فقال أبو بكره هذه بليمة قد ابتليتم بها فانظروا فانظروا حتى انبتوا » ثم ذكر حضورهم عند عمر للشهادة وشهادة الثلاثة بنحو ما ذكره الخصم الى قول عمر ذهب ثلاثة ارباعك ثم ذكر تلويح عمر لزيد الذي انكره الخصم قال قال عمر لما رأى زيادا مقبلا انى ارى رجلا لا يخزى الله على لسانه رجلا من المهاجرين ثم رفع رأسه اليه فقال ما عندك ياسلح الجبارى ، ثم ذكر نحوه ما سئل عن ابى الفرج في كيفية شهادة زياد الى قول عمر ما رأيتك الاخفت ان ارمى بحجارة من السماء ، وذكر ايضا ان عمر بن شبه قال في كتاب اخبار البصرة « ان ابا بكره لما جاد امرت امه بشاة فذبحت وجعلت جلدها على ظهره فكان يقال ماذاك الامن ضرب شديد » وذكر ابن ابى الحديد (١) نقل عن ابى الفرج الاصبهاني كيفية الواقعة بنحو ما عرفت ، وقال فى آخرها « فلما رأى عمر زيادا مقبلا قال انى لأرى رجلا لا يخزى الله على لسانه رجلا من المهاجرين » ثم قال ابو الفرج : « وفي حديث ابى زيد بن عمر بن شبه عن السرى عن عبد الكريم بن رشيد عن ابى عثمان النهدي انه لما شهد الاول عند عمر تغير لذلك لون عمر ثم جاء الثانى فشهد فانكسر انكسارا شديدا ثم جاء الثالث فشهد فكان الرماذ شر على وجه عمر فلما جاء زياد جاء شابا يخطر بيديه فرفع عمر رأسه اليه وقال ما عندك انت ياسلح العقاب وصاح ابو عثمان النهدي صيحة تحكى صيحة عمر قال عبد الكريم لقد كدت ان يفسى على لصيحتة الى ان قال « قال يا امير المؤمنين اما ان احق ما حق القوم فليس عندى ولكنى رأيت مجلسا قيسحا وسمعت نفسا حثيثا وانتهارا ورأيت متبطنها فقال أرايته يدخل وبخرج كالميل فى المكحلة قال لا » قال ابو الفرج وروى كثير من الرواة « انه قال رأيت رافعا برجليها ورأيت خصيته متردتين بين فخذيها وسمعت حفزا شديدا وسمعت نفسا عاليا فقال ع رأيت به يدخله ويخرجه كالليل فى المكحلة قال لافقال عمر الله أكبر قم يا مغيرة اليهم فاضربهم »

الى ان قلل وواعجب ع ر قول زياد ودرأ الحد عن المغيرة فقال ابو بكره بعد ان ضرب اشهد ان المغيرة فعل كذا وكذا فهم ع ر بضربه فقال على ان ضربته رجعت صاحبك ونهاه عن ذلك ع قال ابو الفرج ع يعني ان ضربته تصير شهادته شهادتين فيوجب بذلك الرجم على المغيرة ع الى ان قال ع فلا تضربوا الحد قال المغيرة الله اكبر الحد لله الذي اخزاكم قتله ع ر اسكت اخزي الله مكانا اؤك فيه ع الى ان قال ع وحج ع ر بعد ذلك مرة فوافق الرقطة بالموسم فراها وكان للمغيرة يومئذ هناك فقال ع ر للمغيرة و يحك انت جاهل على والله ما اظن ان ابابكره كذب عليك وما رأيتك الا خفت ان ارمي بحجارة من السماء قلل وكان على بعد ذلك يقول ان ظفرت بالمغيرة لا تبعنه الحجارة ع .

ثم ان رواية الطبري وابن الاثير وان لم تشتمل على تلويح عمر الى زياد بترك الشهادة لكنها لاتنافي الروايات الكثيرة المصروفة بتلويحه وقد سمعت بعضاوا (منها) ما نقله في كنز العمال (١) عن الميمنة عن اسامة بن زهير قال لما كان من شأن ابي بكره والمغيرة الذي كان ودعا الشهود فشهد ابو بكره وشهد ابن معبد ونافع فشقي على عمر حين شهد هؤلاء الثلاثة فلما قام زياد قال ع ر ارى غلاما كيسا لن يشهد ان شاء الله الا بحق قال زياد اما الزنا فلا تشهد به ولكن قد رأيت امر اقيقا قال ع ر الله اكبر حدوهم فجلدوهم فقال ابو بكره اشهد انه زان فهم ع ر ان يعيد اياه الحد فيها فنهاه على وقال ان جلدته فارجم صاحبك فتركه ولم يجلبده ولسنها ما نقله في الكنز ايضا (٢) عن عبدالرزاق عن ابي عثمان الهندي قال شهد ابو بكره ونافع وشبل من معبد على المغيرة انهم نظروا اليه كما ينظر الاربود في المكحلة فجاء زياد فقال ع ر جأ رجل لا يشهد الا بحق فقال رأيت مجلسا قبيحا وانت هذا فجلدوهم ع ر الحد ولجوه في الاصابة بترجمة شبل بن معبد

فهذه الاخبار ونحوها صريحة الدلالة على ان عمر لوح لزياد بترك الشهادة بل اخافه لخواه في المغيرة كما اشار اليه امير المؤمنين ع بقوله صاحبك و دل عليه تغير حال ع ر من شهادتهم حتى كأن الرمد شر على وجهه ولو كان طالبا للحق وازالة الانكار لجعل المغيرة تبرة للامراء الذين بهم قوام الدين وحفظه

و قول النخعي ان لوح فهذا مندوب اليه خطأ لان الله سبحانه قد حفظ

الشهادة مع طلب اقامتها فيجزم التلويح والدعوة الى الكتمان حيثئذ لانه من الدعرة الى الحرام بلافريق بين ان تكون الشهادة في موجب الحدود وغيرها ، نعم يندب الستر على الناس في غير مقام اقامة الشهادة وقبل طلبها من الشاهد ويندب ان يلوح الحاكم الى القرب بالرجوع عن اقراره قبل الثبوت به وهو غير مانحن فيه

واما قوله ان الامام يجب عليه درء الحد بالشبهات ، فمما لا ربط له بالمقام ، لان المراد به ان الفاعل اذا ادعى شبهة جائزة في حقه كما لو وطأ اجنبية في مكان مظلم من داره وادعى انه كان يراها زوجته فانه حيثئذ يدراً عنه الحد لجواز الاشتباه في حقه و احتمال صدقه ، وهذا لا يقتضي ندب ان يلوح الحاكم للشاهد بترك شهادته بماشاهده وحققه. وان كان الامر مشتبها عند الحاكم. ومن الظريف تعليله لقوله فهذا مندوب اليه بقوله لان الامام يجب عليه درء الحد بالشبهات فان الوجوب لا يكون علة للندب بل للوجوب

واما قوله وله ان يندب الناس باخفاء المعاصي ، فمسلم في غير مقام اقامة الشهادة وفي غيره مقام الجرح والتعديل ، واستدلاله على ذلك بقوله تعالى (ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة) الآي خطأ ظاهر والا لانسد باب الشهادة في الحدود وباب الجرح ، ولو استدلل بهذه الآي على ما كان يعمل عمر من التجسس لكان اصوب

وقوله واما تفضيح الثلاثة لانهم فضحوا اميراً من امراء الاسلام ، خطأ آخر ، لانهم لم يفضحوه بل هو فضح نفسه وفضح الاسلام بعمله وفضيحتهم له بالشهادة موافقة لقانون الاسلام فلا انكار عليها بوجه ، واما قوله وكان عمر يعرف غرضهم فمن الرجم بالغيب ، نعم ذكر القوم ان بين بعضهم وهو ابوبكرة وبين المغيرة منافرة عند ما يكون منه وهي لو صحت انما كانت لاعمال المغيرة المنكرة التي ينبغي ان ينافره عليها كل مسلم وبالعجلة ان عمر قد دعا الى كتمان الشهادة في مقام طلب اقامتها وهو مما حرّم الله تعالى وفضح جماعة من المسلمين يعلم هو وكل من اطلع على ذكر الواقعة بصدق شهادتهم وعدم استحقاقهم للفضيحة مراعاة للمغيرة ، فتجنب ان يفضح مستحقاً للفضيحة وفضح وضرب غير مستحقين ، ولذا كان يقول اذا رأى المغيرة خفت ان ارمى بحجارة من السماء ، وهل يشك عاقل في ان زياداً انما ترك الشهادة لاجل عمر انراه جاء من البصرة الى المدينة وقطع تلك الفيا في الساعة لاجل ادائه تلك الشهادة التي اقامها ، وان اصحابه عزمو اعلى الشهادة و جاؤا

بصحته حتى ادوا شهادتهم في الملاء وهم لم يعلموا انه يشهد بمأشهودابه وغرروا بانفسهم ولو اعرضنا عن هذا كله فلا ريب انه قد ثبت عند عمر بشهادة الاربعة ان الميرة جلس من المرأة مجلس الفاحشة وانه تبطنها وجلس بين فخذيه وحزغ عليها الى نحو ذلك فهاضم الى جلد الثلاثة تعزير الميرة ولو بخفيف التعزير، وهو اعنى عمر قد حاد المائم حد شارب الخمر معللا بجلوسه مع السكرى كما نقله في كنز العمال (١) عن احمد بن حنبل في الاشارة فلم لا عزر الميرة بفعله الشنيع كما فعل علي ع ، نقل في الكنز (٢) عن عبد الرزاق عن ابي الضحى انه شهد ثلاثة نفر على رجل وامرأة والزنى وقال الرابع رأيتهما في نوب واحد فجعل علي الثلاثة وعزر الرجل والمرأة ، وهذا التعزير واجب عند احمد بن حنبل لانه يرى وجوب التعزير في كل معصية لاحد فيها ولا كفارة كما حكاه عنه الشمراني في باب التعزير من كتاب الميزان (٣)، فيكون عمر عاصيا بترك تعزير الميرة بمذهب احمد بل وبمذهب الشافعي ايضا فان الشمراني وان نقل عنه عدم الوجوب لكن قال بعد ذلك هو خاص برعاع الناس بل وبمذهب مالك وابي حنيفة ايضا لانهما قالا كما في الميزان بوجوب التعزير اذا غلب على ظن الحاكم انه لا يصلح العاصي الا لضرب كما هو كذلك في الميرة لانه فاجر عند عمر، فقد روى ابن عبد ربه في اوائل العقد الفريد تحت عنوان اختصار السلطان لاهل عمله انه لما قدم رجال على عمر يشكون سعد بن ابي وقاص قال من يعذرنى من اهل الكوفة ان وليتهم التقى ضمة وهوان وليتهم القوى فجأروه فقال له الميرة ان الضعيف له تقواه وعليك ضعفه والقوى الفاجر لك قوته وعليه فجأروه، قال صدقت فانت القوى الفاجر فخرج اليهم فلم يزل عليهم ايام عمر.

وبالجملة لا ريب بمعصية عمر في ترك تعزير الميرة ولو ببعض المذاهب السنية، ولو سلم عدم وجوب تعزيره فلا شك برجحانه ولا اقل من رجحان اهاتته، فما لم يبق الميرة في محل الكرامة عنده وهو يعلم فجأروه حتى ولاه البصرة نائبا بعد عتبة وابي موسى كما ذكره الطبري قولاً في آخر حوادث سبع عشرة (٤) وابن الاثير (٥) ولو فرض انه لم يمهده الى البصرة فلا ريب انه ولاه الكوفة الى ان مات كما سمعته في رواية

(١) في كتاب العدد ص ١٠١ ج ٣ (٢) ص ٩٦ ج ٣ (٣) ص ١٤٩ ج ٢ طبع مصر

١٣٠٦ هجرية (٤) ص ١٥٢ ج ٤ (٥) ص ٢٤٠ ج ٢

ابن عبدربه، وذكره ابن حجر في الإصابة بترجمة المفيرة، وقال ابن عبد البر في الاستيعاب بترجمة المفيرة أيضاً لما شهد عند عمر عزله عن البصرة وولاه الكوفة فلم يزل عليها الى ان قتل عمر ونحوه في تاريخ الطبري (١) وفي كامل ابن الانير (٢) فلاحظ وتدبر

مفارقات عمر في الاحكام

قال المصنف طيب الله رمسه

(ومنها) انه كان تلوّن في الاحكام حتى روى عنه انه قضى في الجحد بسبعين قضية وروى مائة قضية، وانه كان يفضل في الغنمة والعطاء وقد سوى الله بين الجميع، وانه قال في الاحكام من جهة الرأي والحسد والظن

وقال الفضل

اماتلونه في الاحكام فلوصح فانه من باب تغير الاجتهادات وهو كان اماماً، ولم تتقرر الاحكام الاجتهادية بعد في زمانه وقد علم علمائنا انه كان لا يعمل برأى الابدشاوره الصحابة، وامير المؤمنين على كرم الله وجهه قد كان يتغير اجتهاده كما في ام الولدانه قال اجتمع رأبى ورأى عمر في ام الولدان لاتباع وانا اليوم اقول بيمين، والمجتهد لا يخلون عن هذا، واما التفضيل في العطاء فهذا امر يتعلق برأى الامام والنبي اعطى صناديد العرب في غنائم حنين مائة و اعترض عليه ذو الخويرة الخارجى كما يفترض هذا الرافضى على عمر، واما الاحكام من جهة الرأي والحسد والظن فهو من شأن المجتهد والفقهاء من باب الظنون .

و اقول

حكى في كنز العمال (٣) عن ابن ابى شيبه والبيهقي وابن سعد وعبد الرزاق عن عبيدة السلماني قال لقد حفظت من عمر في الجحد مائة قضية مختلفة، واما رواية السبعين فقد ذكرها ابن ابى الحديد (٤) ولم ينكر صحتها هو ولا قاضى القضاة، وهذا مما يدل على عدم تورعه في الفتيا وانه لم يرجع فيها الى ركن وثيق بل يقول من غير علم

(١) ص ٢٦٢ ج ٤ (٢) ص ١٦ ج ٣ (٣) في كتيب المغراض ص ١٥ ج ٦

(٤) ص ١٦٥ مجلد ٣

كما يشهد له ما في الكنز قبل الحديث المذكور عن عبدالرزاق واليهقي وابي الشيخ في الفرائض عن سعيد بن المسيب عن عمر: «قال سألت النبي (ص) كيف قسم الجد قال ما سألك عن ذلك فاعلم انك ماتت قبل ان تعلم ذلك قال سعيد فمات عمر قبل ان يعلم ذلك» وبالضرورة ان من يسمع هذا من النبي (ص) فضلا عما يجده من جهل نفسه وكان عنده ادنى حرمة للدين لم يحكم في الجد بقضية واحدة فضلا عن مائة قضية مختلفة، ويشهد لعدم عنايته بالدين والأحكام ما في الكنز في قرب الخبر الاول عن عبدالرزاق وابن ابي شيبة عن عبيدة السلماني قال كلن ابوبكر يعطى الجد مع الاخوة الثلث وكان عمر يعطيه السدس فكتب عمر الى عبدالله انا نخاف ان نكون اجحفنا بالجد فاعطه الثلث» الحديث ونحوه (١) عن ابن ابي شيبة واليهقي وسعيد بن منصور عن عبيد بن نضلة، فأتت ترى ان هذا المجرد التشبه والاستحسان من غير ابتناء على دليل فكان الله تعالى قداوكل الأحكام الى رغبته ولم يبعث بها رسولا اوبعث بها رسولا لكن قدم هوى عمر، ومن هذا الباب ما في الكنز ايضا (٢) عن ابن ابي شيبة عن عبدالرحمن بن غنم قال: «ان اول جد ورث في الاسلام عمر بن الخطاب فاراد أن يحتاز المال فقلت له يا امير المؤمنين انهم شجرة دونك» يعنى بنى بنييه، وليس ميراث الجد أول جهالاته وعدم مبالاته في الحكم، بل له امثال ذلك ففي الكنز (٣) عن عبدالرزاق وابن ابي شيبة واليهقي عن الحكم بن مسعود قال: «قضى عمر في امرأة توفيت وترك زوجها وامها واخوتها لابيها وامها فأشرك عمر بين الاخوة للام والاخوة للاب والام في الثلث فقال له رجل انك لم تشرك بينهما عام كذا وكذا فقال عمر تلك على ما قضينا يومئذ وهذا على ما قضيناه» وفيه ايضا (٤) عن سعيد بن منصور عن ابراهيم: «ان رجلا عرف اخنأ له سبيت في الجاهلية فوجدها معها ابن لها لا يدري من ابوه فاشتراهما ثم اعتهما واصاب الغلام مالا ثم مات فأتوا ابن مسعود فذكروا له ذلك فقال ائت امير المؤمنين عمر فسله عن ذلك ثم ارجع فاحبرني بما يقول لك فأتني عمر فذكر ذلك له فقال ما اراك عصيته ولا بدى فريضة فرجع الى ابن مسعود فاخبره فانطلق ابن مسعود حتى دخل على عمر فقال كيف اتيت الرجل قال لم اره عصيته ولا بدى فريضة فقال عبدالله لم تورنه من قبل الرحم ولا ورثته

من قبل الولاء قال ماترى قال اراه دارحم وولى النعمة وارى ان تورثه فورثه « وفيه ايضا (١) عن عبدالرزاق عن ابي سلمة بن عبدالرحمن قال : « جاء ابن عباس رجل فقال رجل توفي وترك ابنته واخته الى ان قال فقال الرجل ان عمر قضى بغير ذلك قد جعل للاخت النصف وللبنات النصف فقال ابن عباس اتمم اعلم ام الله قال طاولم قال ابن عباس قال الله تعالى (ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت فلها النصف مما ترك) فقلتم اتمم لها النصف وان كان له ولد « ولأجل هذا ونحوه قال ابن عباس كما في الكنز ايضا ع-ن سعيد بن منصور و عبدالرزاق « وددت انى وهؤلاء الذين يخالفونى فى الفريضة نجتمع فنضع ايدينا على الركن ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين ماحكم الله بما قالوا « وافضح من ذلك جهل عمر بمعنى الكلالة وقوله فيها بغير علم فقد نقل فى الكنز (٢)

عن سعيد بن منصور وعبد الرزاق وابن ابي شيبه والدارهم وابن جرير وابن المنذر والبيهقى عن الشعبي قال : « سئل ابوبكر عن الكلالة فقال انى اقول فيها برأى فان كان صوابا فمن الله وحده لاشريك له و ان كان خطأ فعنى ومن الشيطان والله منه برىء اراه ما خلا الوالد والولد ، فلما استخلف عمر قال الكلالة ما عدا الولد وفى انظ من لاولدله فلما طعن عمر قال انى لاستحيى من الله ان اخالف ابابكر ارى ان الكلالة ما عدا الوالد والولد « فانظر الى هذه الملاعب فى الدين والتقول فى احكام رب العالمين لمجرد الهوى والميل النفسى ، فكان الله سبحانه أوكل الى رغبات نفوسهم احكامه والى جهالاتهم وآرائهم الناقصة نظامه مع اقرارهم بالجهل وعدم المعرفة كما سمعت وحكى فى الكنز (٣)

عن ابن راهويه وابن مردويه وقال هو صحيح « ان عمر سأل رسول الله (ص) كيف يورث الكلالة قال اوليس قديين الله ذلك ثم قرأ (وان كان رجل يورث كلالة او امرأة) الآية فكان عمر لم يفهم فانزل الله (يستفتونك قل الله يفتيككم فى الكلالة) الآية فكان عمر لم يفهم فقال لحفصة اذا رأيت من رسول الله طيب نفس فاسأليه عنها فقال ابوك ذكر لك هذا ما ارى اباك يعلمها ابداً فكان يقول ما ارانى اعلمها ابداً وقد قال رسول الله ص « اقال « فليت شعرى اذا علم انه لا يعلم الكلالة ابداً فكيف خالف ابابكر مرة و واقفه اخرى ولم لم يرجع الى من عنده علم الكتاب وقرينه .

واظهر من ذلك في الحكم على حسب الهوى ما في الكنز ايضا (١) عن سعيد بن المسيب « ان عمر بن الخطاب لم يورث احداً من الاعاجم الا احدا ولد في العرب » ، واعجب من عمر اولياؤه حيث يسمون ذلك اجتهدا ، فهل من الاجتهاد عندهم القول بما يخالف ضرورة الدين ، وان للمجتهد التلون الفاحش في الأحكام من دون علم و روية ، وان الله سبحانه لم يكمل دينه وأرسل الرسول بدين ناقص واعتمد على عمر واشباهه في اكمال الدين على حسب أهوائهم وسماء اصحابه اجتهدا ألم يقل الله تعالى (اليوم اكملت لكم دينكم) وماسد الله باب العلم بدينه لانه نصب اليه دليلا و هو نبيه ونقله اللذان خلفهما في امته وامر بالتسك بهما ثم ذم سبحانه على اتباع الظن فضلا عن الوهم والشك والقول بمجرد الهوى فقال (ان يتبعون الا الظن وان هم الا يخرصون) وقال سبحانه (ان الظن لا يفتني من الحق شيئا) وقال رسول الله ص (اياكم والظن فان الظن اكذب الحديث) كما رواه البخاري (٢) .

ومن اعجب العجب قوله ولم يقرر الأحكام الاجتهادية بعد في زمانه ، فانه دال على انها تقرر بعد في ايام مذاهبهم الاربعة فلا درى اكانوا أعلم بالكتاب والسنة من نقل رسول الله ص وصحبه اوجاءتهم نبوة جديدة تقرر بها احكامهم اواباح الله لهم ان يشرعوا احكاما من عند انفسهم ويستبدلوا عن احكام الله ماشاء ته او هامهم واستحسنه آراؤهم ثم لا يجوز ذلك لاحد بعدهم .

وبما سمعته من الاخبار المذكورة ونحوها تعلم بطلان قول الخصم وقد علم علما يقينيا انه كان لا يعمل برأى الا بمشاورة الصحابة ، فان تلك الاخبار صريحة في استبداده في الأحكام وتشريعها بما يحض الهوى والتشهى ولو اردنا استقصاء ما شرعه لضاق به الكتاب وسياتي بعضها ان شاء الله تعالى .

واما ما ذكره من ان امير المؤمنين ع قد كان يتغير اجتهداه كما في ام الولد الى آخره فكذب ظاهر اذ لا يجوز هذا في حق باب مدينة علم النبي ص واحدا القليلين و قرين الكتاب فان الخطأ والاخذ بالظن والوهم شأن غيره من اهل الآراء الناقصة ، و روايتهم مع اختلافها ومخالفتها لمعامله من مذهبه ومنزلته ع لا يمكن ان نحتمل فيها

الصحة وهي من الموضوعات التي احدثوها حفظاً لشؤون اصحابهم .

واما ما زعمه من ان التفضيل في العطاء امر يتعلق برأى الامام فباطل لمخالفته لعمل رسول الله (ص) المنوط بامر الله تعالى، ويجهل ترى ان النبي (ص) لم يكن يعرف الجهات التي تصورها عمر في تفضيل عائشة وخفصة على وجوه المسلمين و تفضيل بعضهم على بعض ، واما قياسه على عمل النبي (ص) في اعطاء صناديد قريش من غنائم حنين دون غيرهم فخطأ لأنه ليس من التفضيل بل من التخصيص للتأليف في قضية خاصة

واما ما زعمه ان الاحكام من جهة الحدس والظن من شأن المجتهد فمسلم اذا كان الظن ناشئاً من الادلة الشرعية واما اذا نشأ من استحسنات العقول الناقصة والتخمين والهوى فهو مرتبة تشريعية فوق مرتبة النبوة فان النبي مع عظيم مقامه لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى وقال تعالى (ولو تقول علينا بعض الاقاويل لاخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين) فكيف يجوز لعمر القول والحكم من عند نفسه بما يقتضيه استحسانه ويرتضيه خياله .

وحقا أقول لو تمسك الناس بالثقلين لما احتاجوا الى الحدس والتخمين بعد ان اكمل الله دينه وأطلع عليه نبيه ووصيه وباب مدينة علمه ، فان الله سبحانه لا يشرع ديناً ناقصاً يستعين بخلقه على اكماله او يكمله ويتركه بلاهاد اليه محفوظ لديه والا كان تشريعه لغو ولكن القوم نبذوا الثقلين وراء ظهرهم فحرموا انفسهم والامة فوائد الدين الحق وسدوا علينا باب العلم واليقين فانا لله وانا اليه راجعون .

تجويز عمر متعة النساء

قال المصنف اعلى الله مقامه

و (منها) انه قال (متعتان كانتا على عهد رسول الله ص انا انهى عنهما واعاقب عليهما) وهذا يقدح في عدالته حيث حرم ما اباحه الله تعالى وكيف يسوغ له ان يشرع الاحكام ويستجمل اتباعه اولى من اتباع الرسول الذي لا ينطق عن الهوى ، فلنحكم هاتين المتعتين ان كان من عهد الرسول لامن قبل الله لزم تجويز كونه ^٢ الاحكام كذلك

نموذ بالله تعالى ، وان كان من عند الله فكيف يحكم بخلافه . اجاب قاضى النضاة بانه قول ذلك كراهة للمتعة وايضا يجوز ان يكون ذلك برواية عن ابي ص ، واعترضه المرتضى بانه اضاف النبي الى نفسه وقول كاتنا على تهديد رسول الله وهو يدل على انه كان فى جميع زمانه حتى مات عليهما ، ولو كان النهى من الرسول كان البالغ فى الانتهاء فلم لم يقل ذلك على سبيل الرواية ، وقد روى عن ابنه عبد الله اباحتها فقل له ان اباك يحرمها فقال انما ذلك عن رأى رآه ، وقد روى السنة فى النجم بين الصحيحين عن جابر بن عبد الله قال « تمتعنا مع رسول الله فلما قام عمر قال ان الله كان يحل لرسوله ما يشاء بما يشاء وان القرآن قد نزل منازل فاتموا الحج والعمره كما امركم الله ، واياكم ونكاح هذه النساء فلن اوتى برجل نكح امرأة الى اجل الارجمته بالحجارة » وهذا نص فى مخالفة كتاب الله والشرعة المحمدية لاننا لو فرضنا تحريمها لكان فاعلها على شبهة والنبي ص قال ادرؤا الحدود والشبهات ، فهذه رواياتهم الصحيحة عندهم تدل على ما دللت عليه ، فلينظر العاقل وليخف الجاهل ، وفى الصحيحين عن جابر من طريق آخر قال كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق الايام على عهد رسول الله ص وابى بكر حتى نهى عمر بن الخطاب لاجل عمرو بن حريث لما استمتع ، وفى الجمع بين الصحيحين من عدة طرق اباحتها ايام رسول الله ص وابى بكر وبعض ايام عمر ، روى احمد بن حنبل فى مسنده عن عمران بن حصين قال : « نزلت متعة النساء فى كتاب الله تعالى وعملناها مع النبي ص ولم ينزل القرآن بحرمتها ولم ينه عنها حتى مات » وفى صحيح الترمذى قال « سئل ابن عمر عن متعة النساء فقال هى حلال وكان السائل من اهل الشام فقال له ان اباك قد نهى عنها فقال ابن عمران كان ابي قد نهى عنها ، وضعها رسول الله تترك السنة وتتبع قول ابي » ، قال محمد بن حبيب البخترى كان ستة من الصحابة وستة من التابعين يفتون باباحة المتعة للنساء وقد روى الحميدى ومسلم فى صحيحهما والبخارى ايضا من عدة طرق جواز متعة النساء وان عمر هو الذى ابطالها بعد ان فعلها جميع المسلمين بامر ابي الى حين وفاته وايام ابي بكر .

وقال الفضل

قال الشافعى ما علمت شيئا حرم مرتين وايصح مرتين الامتعة النساء ، هذا كلامه ، والسرفى ذلك ان العرب كانوا لا يصبرون على ترك النكاح اذا طال العهد وكانوا يرخصون

في المتعة في الفروقات لطول العهد من الأزواج، ثم تقرر الأمر إلى الحرمة ولا خلاف في هذا بين أكثر العلماء، وإيضاً نص الكتاب يقتضي حرمة المتعة لأنه تعالى يقول (والذين لفروجهم حافظون الأعلى أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين) وإما أنها ليست بزوجة لأنها ليست وارثة ولا موردثة للمتمتع بها، وقد قال تعالى (ولكم نصف ما ترك أزواجكم ولهن نصف ما تركتم) وإما ما ذكر من الأحاديث فهي مروية عن جماعة لم يملوا أن الأمر تقرر إلى الحرمة في آخر الأمر، ونحن نقول لو كان الأمر على ما ذكره الشيعة وإن تحرير المتعة كان من قبل عمر فإم لم يحلله أمير المؤمنين في أيام خلافته وهو كان الإمام المتبوع ولم لم يعترض علماء الصحابة على عمر، والشافعي كان أعلم الناس بالناسخ والمنسوخ لأنه كان قرشياً حجازياً عالماً بجميع الناسخ والمنسوخ ولو كان كذلك لم يختبر حرمة، وكذا مالك كان عالم المدينة ولو كان من قبل عمر وكان تلميذاً بن عمر وكان ابن عمر يقول بالحلية فلم لم يختبر، وكذا أبو حنيفة هو تلميذ عبد الله بن مسعود ولو كان النبي من عمر لم يختبر الحلية واجماع أكثر علماء الإسلام على الحرمة بدل على أن الأمر تقرر على الحرمة، وإما ما ذكر أن عمر قال أنا أنهى عنهما فالمراد أنا أخبركم بالنهي وأوافق رسول الله ص، وإما قوله كانتا على عهد رسول الله ص لا يلزم أن يكون دائماً والمفهوم لا يخالف هذا كما ادعاء المرتضى

و أقول

لا ريب في أصل شرعية المتعتين للكتاب والسنة والاجماع، وإنما الكلام في نسخ حلية متعة النساء، فذهب إليه أكثر القوم والحق عدم النسخ وإن التحريم للمتعتين من عمر لا من الله ورسوله، كما تواترت به أخبارنا وكذا أخبارهم، أما متعة الحج فستعرف أن شاء الله تعالى أخبارهم المصراحة بحليتها إلى الأبد، فلا بد أن يكون تحريمها من عمر، وكذا متعة النساء، لأن تحريمه لهما باللفظ واحد، ويدل عليه أيضاً ما لا يحصى من أخبارهم (منه) ما رواه البخاري (١) عن عبد الله قال كنا ننزو مع النبي ص وليس معنا نساء فقلنا لا تختصي فنهانا عن ذلك فرخص لنا أن نتزوج المرأة بالثوب ثم قرأ علينا (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طبيبات ما أحل الله لكم) ورواه مسلم (٢) من عدة طرق عن عبد الله و قال فيه ثم رخص

(١) في أول ورقة من كتاب النكاح في باب ما يكره من التبتل والغصاء (في تفسير سورة البقرة

في باب قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طبيبات ما أحل الله) (٢) في باب نكاح النعمة من كتاب النكاح

لئان ننكح المرأة بالشوب الى اجل، فان استشهد النبي ص بالآية ظاهر في ان الامتاع من المتعة من تحریم طبيبات ما احل الله فلا يصلح لتعلق النسخ به فيكون التحريم من عمر (ومنها) ما رواه مسلم (١) عن جابر بن عبد الله قال كنا استمتع بالقبضة من التمر والدقيق الايام على عهد رسول الله ص وابي بكر حتى نهي عنه عمر في شأن عمر وبن حريث، فانه صريح في استمرار الحلية ايام النبي وابي بكر بل وايام عمر الى ان نهي من عند نفسه لقضية ابن حريث (ومنها) ما رواه مسلم (٢) عن ابي نضرة قال كنت عند جابر بن عبد الله فأتاه آت فقال ابن عباس وابن الزبير اختلفا في المتعتين، فقال جابر فعلناهما مع رسول الله ص ثم نها ناعنهما عمر فلم نعدلهما، وهو صريح في ان النهي انما هو من عمر بعد ما استمرت الحلية الى زمانه وانهم تركوهما اتقاء من عمر بشهادة ان متعة الجحجح مما انتفت كلمة المسلمين على حليتها فلولوا التقية لم يمتنعوا عنها (ومنها) ما رواه مسلم ايضا (٣) عن عطاء قال قدم جابر بن عبد الله معتمراً فجنّاه في منزله فسأله القوم عن اشياء ثم ذكروا المتعة فقال نعم استمتعنا على عهد رسول الله وابي بكر وعمر، ومثله في مسند احمد (٤) بسند حديث مسلم، وزاد فيه حتى اذا كان في آخر خلافة عمر، وهو صريح في بنائهم على الحلية في هذه الاوقات وليس بجائز ان يخفى النسخ على المسلمين الى ان ينهي عمر (ومنها) ما رواه مسلم (٥) عن عروة بن الزبير ان عبد الله بن الزبير قام بمكة فقال ان ناساً اعمى الله قلوبهم كما اعمى ابصارهم يقتون بالمتعة، يعرض برجل، فناداه فقال اناك لجلف جاف فلعمري لقد كانت المتعة تفعل على عهد امام المتقين، يريد رسول الله ص، فقال له ابن الزبير فجرب بنفسك فوالله لان فعلتها لارجمتك با حجارك، فان قوله تفعل على عهد امام المتقين ظاهر في الاستمرار الى حين وفاته ص والامم يكن رداً لابن الزبير، والمراد بالرجل هو ابن عباس، ولا يخفى لطف قوله امام المتقين فان فيه اشارة الى ان من لم يفت بالحلية ليس من المتقين وخارج عن اتباع النبي ص (ومنها) ما رواه مسلم ايضا (٦) عن ابي نضرة قال كان ابن عباس يأمر بالمتعة وكان ابن الزبير ينهي عنها، قال فذكرت ذلك لجابر بن عبد الله، فقال على يدى دار الحديث

(١) في الباب المذكور (٢) في الباب المتقدم (٣) في الباب المذكور ايضا (٤) ص ٣٨٠ ج ٣
 (٥) في الباب السابق ايضا (٦) في باب المتعة بالعج والعمره من كتاب الحج

تمتعا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قام عمر قال ان الله كان يحل لرسوله ماشاء بماشاه وان القرآن قد نزل منازل فاتموا الحج والعمرة لله كما امركم الله وابتوا نكاح هذه النساء فان أوتي برجل نكح امرأة الى اجل الارجمته بالحجارة ، وقريب منه في مسند احمد (١) وكذا في صحيح مسلم ، وقال فيه فافعلوا حجتكم من عمرتكم فانه اتم لحجكم واتم لعمرتكم ، وهو صريح في ان الله تعالى احل لرسوله المتعة باقرار عمر لكن عمر امر من نفسه ببت النكاح استبداداً برأيه ، وهذا الحديث قد ذكره المصنف ره واعترض عليه ايضاً بما تغافل الخصم عن جوابه وهو انه لو فرض حرمة المتعة لكان فاعاها على شبهة والنبي ص قال ادروا الحدود بالشبهات اذلو فرض رواية عمر للتحريم عن النبي ص فهو مختص بهذه الرواية وعمل المسلمين على خلاف رأيه وروايته الى حين خطبته فلا مجاله تحصل الشبهة للعامل ، ولا اقل من احتمالها في حق فهم يستحق الرجم (ومنها) ما رواه البخاري (٢) عن عمران بن حصين قال انزلت آية المتعة في كتاب الله ففعلناها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينزل قرآن يجرمها ولم ينه عنها حتى مات قال رجل برأيه ماشاء ، ونحوه في مسند احمد (٣) لكنه لم يذكر قوله قال رجل برأيه ماشاء ، وهو كما تراه نص في عدم نسخ الحاية بالكتاب والسنة وان عمر حرّمها برأيه ونسخها باحتياهاشائه ، ولكن يحتمل ان يرادها بالمتعة متعة الحج الا انه عليه ايضاً يتم المطلوب لان المتعتين من باب واحد وقد حرّمها عمر بلفظ واحد (ومنها) ما رواه مسلم (٤) عن ابراهيم التيمي عن ابيه قال قال ابو ذر لا تصلح المتعتان الا لنا خاصة يعني متعة النساء ومتعة الحج ، فانه دال على ان المتعتين من خواص المسلمين وذلك لان متعة النساء كانت محرمة قبل الاسلام ومتعة الحج كانت من افجر الفجور في اشهر الحج الى ان ينسلخ صفر ، كما رواه مسلم (٥) و البخاري (٦) بيد ان عمر أراد إعادة تلك السنة القديمة فحرم المتعتين ولا يتجه ان يريد ابو ذر بقوله لنا خاصة خصوص الصحابة للاجماع على صلاح متعة الحج لمطلق المسلمين (ومنها) ما رواه احمد في مسنده (٧) من طرق صحيحة عن عبدالرحمن الاعرجي قال سأل رجل

(١) ص ٥٢٦١٧ ج (٢) في تفسير سورة البقرة في باب قوله تعالى فمن تمتع

بالعمرة الى الحج (٣) ج ٤٣٦ ع ٤٤ (٤) في باب جواز التمتع من كتاب الحج

(٥) في باب جواز العمرة في أشهر الحج (٦) في باب التمتع والاقران والافراد بالحج

(٧) من طريقين ص ٩٥ ج ٢ وطريق ص ١٠٤

ابن عمر عن المتعة انا عنده متعة النساء ، فقال والله ما كنا على عهد رسول الله ص زانين ولا مسانحين ، ثم قال والله لقد سمعت رسول الله يقول ليكون قبل يوم القيامة المسيح الدجال وكذابون ثلاثون او اكثر ، وهو صريح في اباحة متعة النساء طول عهد النبي ص وان من حرهما احد الكذابين المذكورين ، ولا يستبعد ذلك من ابن عمر لما خالف التحريم عليه ورأيه ورأى فشوا البدعة وتغيير حكم الله ورسوله علناً ، ولا سيما قد صدر منه ذلك حال انضب كما صرح به في بعض هذه الاخبار ، فأبدى الحقيقة من دون التفتات لايه لاسيما مع عدم ذكره في كلامه وكلام السائل (ومنها) ما رواه احمد ايضاً (١) عن ابي سعيد الخدري قال كنا تمنع على عهد رسول الله ص بالثوب وهو دال على انه كان سيرة المسلمين على عهد النبي ص كله (ومنها) ما رواه احمد ايضاً (٢) عن جابر بن عبد الله قال كنا تمتع على عهد رسول الله ص وابي بكر وعمر حتى نهانا عمر اخيراً يعني النساء ، وهذا من اصرح الاخبار في الودعي (ومنها) ما رواه احمد ايضاً (٣) عن جابر قال متعتان كانتا على عهد النبي فهناك عنهما عمر فانتھينا ، وهو صريح الدلالة على ان النهي من عمر لكنهم انتهوا خوفاً وتقية لما عرفت من ان متعة الحج حلال بلارب حتى عند القوم فليس النهي فيها الا من عمر وليس الانتهاء عنها الا تنية (ومنها) ما رواه احمد ايضاً (٤) عن عمران بن حصين قال تمتعنا مع رسول الله ص فلم ينهنا رسول الله ص بعد ذلك عنها ولم ينزل من الله فيها نهى (ومنها) ما رواه ابن جرير الطبري في تفسيره بسند صحيح عن شعبة عن الحكم قال سألت عن هذه الآية (والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايمانكم) الى هذا الموضع (فما استمتعتم به منهن) منسوخة هي ؟ قال لا قال الحكم وقال على لولا ان عمر نهى عن المتعة ما زنى الاشقي ، ونقله السيوطي في الدر المنثور في تفسير آية المتعة من سورة النساء عن ابن جرير وعبد الرزاق وابي داود في ناسخه ، وقال ايضاً اخرج عبد الرزاق وابن المنذر من طريق عطاء عن ابن عباس قال يرحم الله عمر ما كانت المتعة الا رحمة من الله رحم بها امة محمد ص ولولا نهيها عنها ما احتج الزنا الا شفا ، ونحوه في نهاية ابن الاثير في مادة شفى بالغاء ، وحكى في كنز

العمال (١) عن عبدالرزاق وابن جرير في تهذيب الآثار وابي داود في ناسخه عن علي ع قال لولا ما سبق من رأى عمر بن الخطاب لامرت بالمتعة ثم مازني الاشقي وانت ترى ان هذه الاخبار الاخيرة نسبت النهي الى عمر والى رأيه لالى روايته فيكون النهي فيه لامن الله ورسوله ص، ولا سيما ان امير المؤمنين ع قال في الرواية الاخيرة لولا ما سبق من رأيه لامرت بالمتعة فانه ع لا يأمر بها الا وهى حلال من الله ورسوله ص وهذا دليل على ان المانع لامير المؤمنين ع عن الامر بها هو التقية وكرهه اظهار مخالفة عمر لثلاثا يتخذها اعداؤه سبيلا للخلاف عليه، وكيف يصح نسخ ابادتها وهى رحمة من الله للامة كما قاله ابن عباس ادلا اقل في مصلحتها انها سبب لتقليل الزنا .

(ومنها) ما نقله في الكنز (٢) عن ابن جرير في تهذيب الآثار عن ام عبدالله ابنة ابي خيثمة ان رجلا قدم من الشام فنزل عليها فقال ان الزبة قد اشتدت على فابنيني امرأة اتمتع معها قالت فدللته على امرأة فشارطها واشهدوا على ذلك عدولا، فمكث معها ماشاء الله ان يمكث، ثم انه خرج فاخبر عن ذلك عمر بن الخطاب فارسل الى فسلني احق ما حدثت، قلت نعم، قال فاذا قدم فأذيني به، فلما قدم اخبرته فارسل اليه، فقال ما حملك على الذي فعلته قال فعلته مع رسول الله ص ثم لم ينهنا عنه حتى قبضه الله ثم مع ابي بكر فلم ينهنا عنه حتى قبضه الله ثم معك فلم تحدث لنا فيه نهيا، فقال عمر اما والذي نفسى بيده لو كنت تقدمت في نهى لرجعتك بينوا حتى يعرف النكاح من السفاح . وهو صريح في ان النهي احداث من عمر بلا سبق من الله ورسوله وانها حلال في عهد صاحب الشرع الى حين نهى عمر، ولا ادري ما يطلب عمر بقوله بينوا حتى يعرف النكاح من السفاح فانها اذا كانت حلالا من صاحب الشريعة كانت حلالا لينا وامتازت عن السفاح وأى بيان يطلب فوق معرفتها موضوعاً وحكما

(ومنها) ما حكاه في الكنز (٣) عن الطحاوي وكتب الليث عن عمر قال: متعتان كانتا على عهد رسول الله انتهى عنهما واعاقب عليهما مئة النساء ومئة الحج، و قد ذكره الرازي في تفسيره محتجاً به على حرمة المتعة، وحكى في الكنز ايضا (٤) عن ابن جرير في تهذيب

الآثار وابن عساكر عن أبي قلابة ان عمر قال متعتان كانتا نائي عهد رسول الله انا نهى عنهما واضرب فيهما .

وروى القوشجي في شرح التجريد آخر مبحث الامامة ان عمر صعد المنبر و قال ايها الناس ثلاث كن على عهد رسول الله ص انا نهى عنهن واحرمهن وااقب عليهن وهى متعة النساء ومتعة الحج وحى على خير العمل وهو من اصرح الاخبار فى المطلوب لامور (الاول) انه نسب النهى الى نفسه ولو كان رواية عن النبى ص لكان اللازم ان ينسب الى النبى ص لانه ابلغ فى الانتهاء كما ذكره المرتضى (الثانى) ان الرواية لاتناسب قوله كانتا على عهد رسول الله ص فانه ظاهر فى جوازه الواقى على عهده ، فلا يصلح ان يكون توطئة لروايه النهى عنه بل ينافيها وانما يناسب ان يكون توطئة للنهى من نفسه (الثالث) ان ارادة الرواية ممتعة لانه قرن المتعتين ومن المعلوم من دين النبى ص حلية متعة الحج الى آخر الابد كما تواترت به الاخبار ، ولأجل صراحة قول عمر فى التشريع خلافا لرسول الله ص قال المؤمنون وهو يحكى كلامه «من انت ياجعل حتى تنهى عما فعله رسول الله ص» كما ذكره ابن خلكان فى ترجمة يحيى بن اكرم .

فقد اتضح بمايينا ان عمر قد حرم ما احله الله ورسوله وشرع خلاف حكمهما ، وان امير المؤمنين ع وابرار الصحابة انما سكتوا تقية مع علمهم بحلية المتعتين ، ولا يمكن انكار الخصم لهذا فى متعة الحج فمثلها متعة النساء ، فلا معنى لقوله لم يعلموا ان الامر تقرر على الحرمة فى آخر الامر ، وكيف يمكن ان لا يعلم امير المؤمنين وابن عباس وجابر وغيرهم من اكابر الصحابة واصغارهم ، ثم يبقى خفيا عليهم الى ان يظهره عمر فى آخر خلافته وهو مما وقع الاتفاق على جهله او عمدته فى متعة الحج ، وما باله لم يظهر ما علم فى اول خلافته او خلافة ابي بكر فلا بد ان يكون مشرعا مستبداً عن الله ورسوله ، ولا درى ما معنى التقرر على الحرمة فى آخر الامر فهل هو بمعنى ثبوتها بنبوة جديدة لعمر أو ان له تخطئة الله والرسول والحكم بما نهواه نفسه .

واما استدلال الخصم على حرمة متعة النساء بقوله سبحانه (والذين لفروجهم حائظون الاعلى ازواجهم واما ملكت ايمانهم) الآية فخطأ ظاهر لان عدم التورث لا ينافى الزوجية ، وكذا عدم بعض الآثار الاخر كعدم النفقة والليالة لها ، وذلك لان الكافرة وقتالة

الزوج لآثراناه وهما زوجتان والناشزة لاستحق النفقة والليلة وهي زوجة، ولوسلم ان المتمتع بها ليست زوجة فأية الحفظ مخصصة بأية المتعة، وهي قوله تعالى من سورة النساء، (فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن) فانها خاصة وآية الحفظ عامة كما ان آية الحفظ مخصصة بأمة الغير التي اذن لغيره في وطئها فانها ليست بزوجة ولا مملوكة ليمين الواطى ولا يلزم حفظ الفرج عنها بالاجماع، ولوسلم: عدم التخصيص وقلنا بلزوم النسخ فالمتعين نسخ آية الحفظ لانها مكية وآية المتعة مدنية ولماسبق من الاخبار المصرحة بهذا (فان قلت) روى الترمذى () ان آية الحفظ هي النسخة لروايته عن ابن عباس انه قال انما كانت المتعة في اول الاسلام كان الرجل يقدم البلدة ليس له بها معرفة فيتزوج المرأة بقدر ما يرى انه يقيم فتحفظ له متاعه وتصلح له شيء حتى اذا نزلت الآية الاعلى ازواجهم او ما ملكت ايمانهم قال ابن عباس فكل فرج سواهما فهو حرام (قلت) لا ريب بكذب هذه الرواية لما سبق والمخالفتها للمعلوم من قول ابن عباس بالحلية وللمعروف من كماله، فان من له ادنى معرفة لا يدعى انها ليست بزوجة لمجرد انتفاء بعض الآثار عنها او يزعم عدم صدق الزوجة عليها، والحال انها انما تستباح بعقد النكاح على ان هذه الرواية ضعيفة: عند القوم انفسهم لاشتغال سندها على موسى بن عبيدة الذي عرفت بعض ترجمته في مقدمة الكتاب فلا تقاوم الاخبار المصرحة بان آية المتعة غير منسوخة، مع ان ظاهر الرواية انما يناسب كثرة المسلمين في اول الاسلام وحاجتهم الى المتعة وهو خلاف الواقع لندرتهم

واعلم انه لا ريب بارادة متعة النساء من قوله تعالى (فما استمتعتم به منهن) الآية للاجماع وللزوم التكرار لو اراد به النكاح الدائم لانه تعالى قديين بالآيات التي قبلها حكم النكاح الدائم قال تعالى (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) الى قوله تعالى (واتوا النساء صدقاتهن نحلة)، ولما استفاض عند القوم عن ابن عباس وابى بن كعب من ان الآية هكذا (فما استمتعتم به منهن الى اجل مسمى) قال الرازى في تفسير الآية روى عن ابى ابن كعب انه كان يقرأ فما استمتعتم به منهن الى اجل مسمى فآتوهن أجورهن، قال وهذا ايضا قراءة ابن عباس والامة ما أنكروا عليهم في هذه القراءة، فكان ذلك اجماعاً من الامة

على صحة هذه الرواية: وروى الحاكم في كتاب التفسير من المستدرک (١) عن ابي نضرة
قال قرأت على ابن عباس فما استمتعتم به منهن فاتوهن اجورهن فريضة قال ابن عباس
فما استمتعتم به منهن الى اجل مسمى قال ابو نضرة فقد ما نقرأها كذلك فقال ابن عباس
والله لا نزلها الله كذلك ثم قال الحاكم هذا حديث صحيح على شرط مسلم ونقله السيوطي
في الدر المنثور عن الحاكم قال وصححه من طرق عن ابي نضرة ونقله ايضاً عن عبد بن
حميد وابن الانباري في المصاحف ، ثم قال واخرج ابن ابي داود في المصاحف عن سعيد بن
جبير قال في قراءة ابي كعب فما استمتعتم به منهن الى اجل مسمى ، ونقل مثله عن
عبد بن حميد وابن جبير عن قتادة في قراءة ابي الى غير ذلك مما ذكره السيوطي
من الاخبار .

هذا وقد استدل القوم على نفي حلية متعة النساء باخبار رويها وهي اقسام (الاول)
عن سيرة ان النبي حرمها عام الفتح قائلاً ايها الناس اني كنت اذنت لكم في الاستمتاع
من النساء وان الله قد حرم ذلك الى يوم القيامة وفي بعض الروايات عن سيرة ان النبي ص
قال ذلك وهو قائم بين الركن والمقام (الثاني) عن سلمة انه ص رخص فيها عام اوطاس
ثلاثاً ثم نهى عنها ويمكن ارجاع هذا القسم الى الاول لان عام اوطاس هو عام الفتح
(الثالث) عن علي انه ص حرمها يوم خيبر (الرابع) عن ابي عمرة انها رخصة في اول
الاسلام لمن اضطر اليها كالميتة والدم ولحم الخنزير ثم احكم الله الدين ونهى عنها ،
وهذه الاقسام الاربعة رواها مسلم في باب نكاح المتعة (الخامس) عن سيرة ان النبي ص
امر بها وحرمها في حجة الوداع رواه احمد (٢) وذكر فيه ان تحريره لها هو يخطب
كما رواه كذلك في كنز العمال (٣) عن ابن جرير عن طريقين له عن سيرة (السادس)
انها ما حلت قط الا في عمرة القضاء ثلاثة ايام لاقبلها ولا بعدها، رواه في كنز العمال (٤)
عن عبدالرزاق عن الحسن

وهذه الاخبار كما تراها مختلفة في تعيين وقت التحريم بحيث لا يمكن الجمع بينها
وهو دليل الكذب، ولا سيما الاول والخامس فان راويهما واحد وهو سيرة كما ان تحديد

الحل في بعضها بثلاثة ايام مناف للاخبار السابقة وغيرها حتى (١) عن البخاري (١) عن سلمة عن النبي ص ايمارجل وامرأة توافقا فعشرة ما بينهما ثلاث ليال فان احبا ان يتزايدا او يتتاركا تتاركا. على ان التأمل في نفس كل من هذه الاقسام يدل على كذبه اما (الاول والخامس) فلانه لا يمكن ان يعلن النبي ص الحرمة بمكة يوم الفتح وفي حجة الوداع ولا سيما وهو يخطب ولا يطلع عليها غير سيرة حتى يحلها امير المؤمنين ع من غير علم وابن عباس وابن مسعود وجابر وعمران وابودر، وابوسعيد وابن عمر وغيرهم، مع انه لم يروها عن سيرة غير ابنه الربيع مع كثرة الابتلاء بها ووجود داعي السؤال عنها بعد ان حرّمها عمر واما (القسم الثاني) فان اريد به ما يرجع الى الاول فالكلام الكلام غاية الامر انه يكون سلمة راوياً له مع سيرة وهو لا يرفع الاشكال، وان اريد به ما لا يرجع اليه كفى في العلم بكذبه تحديده الحل بالثلاث وبهذا يعلم كذب الاخير ايضا، واما (الثالث) فلانه مروى عن امير المؤمنين ع ومعلوم انه خلاف مذهبه، وكيف يرويه وهو يقول لولا ما سبق من رأى عمر لامرت بها ثم مازني الا شقي، او كيف يرويه عنه ابن عباس ثم يبقى مصراً على الحلية حتى يلتقي من ابن الزبير ما يلتقي، واما الرابع فلان المتعة اذا كانت كالهيئة والدم ولحم الخنزير كانت حراما مطلقا لان الرخصة الضرورية لانجماها من قسم الحلال حتى تنسخ، ولا يمكن ارادة نسخ الرخصة الناشئة من الاضرار للعلم بثبوت الرخصة في مقام الضرورة وان الله سبحانه رفع عن الامة ما اضطروا اليه كما دل عليه الكتاب والسنة، ولذا تباح الميتة والدم ولحم الخنزير عند الضرورة على ان ادلة حلية المتعة ولو في زمن خاص واضحة الدلالة على جوازها اختياراً وهو مجمع عليه، هذا كله مع قطع النظر عن اسانيد هذه الاخبار والافالكلام فيها واسع المجال

ثم ان من ادلة النسخ ما حكا في كنز العمال (٢) عن سعيد بن منصور وتمام وابن عساكر انه لما ولي عمر بن الخطاب فقال ان رسول الله ص اذن لنا في المتعة ثلاثاً ثم حرّمها والله لا أعلم احداً تمتع وهو محصن الارجمته بالحجارة الا ان يأتيني باربعة يشهدون ان رسول الله احلها بعد اذ حرّمها ولاجد رجلاً من المسلمين تمتعاً الا جلدته مائة جلدة

(١) في باب نهى النبي عن نكاح النكاح

(٢) ص ٢٩٣ ٨٢

الان يأتي بربمة شهداء ان رسول الله ص احلها بعد اذ حرمها، وهو ايضا ظاهر الكذب لانه انما حرم المتعتين معا بلفظ واحد وكان التحريم في اواخر خلافته، وقال ان الله عنهما من دون ان يستند الى قول النبي ولان اعتبار الشهود الاربعة على التحليل مما لم يدعه مسلم، ولم اسبق من مخالفة الحكم بالحل في خصص ثلاثة ايام لصحاحهم، فلا بد ان يكون هذا الحديث كذبا من احد جهالهم كسائر احاديث التحريم.

هذا ولا عبرة بنهاب الشافعي وغيره الى الحرمة لاستنادهم الى هذه الاخبار وكونهم الى تسديد رأي عمر أميل، وكان اللازم على الشافعي ان يحكم بحرمتها وحليتها مرارا لامرتين فقط لتلك الاخبار المختلفة حتى يكون الدين لعباء، واستدلال الخصم على اعلميته بالناسخ والمنسوخ بدعوى انه عالم بهما طريق العلم لا يستدعي العمل به، وقوله كان ذلك تاميذا بن عمر باطل لان ابن عمر مات في آخر سنة ٧٣ اوفي اول ما بعدها وولد مالك سنة ٩٣؛ وكذا قوله كان ابو حنيفة تلميذا بن مسعود فان ابن مسعود مات سنة ٣٢ وقيل فيما بعدها وولد ابو حنيفة سنة ٨٠ لانه مات سنة ١٥٠ وله سبعون سنة كما ذكر ذلك في التقريب، اللهم ان يريد التلمذه بالواسطة على ان التلمذة حتى لو كانت بدون واسطة لاستوجب الموافقة ولا سيما في هذه المسئلة التي اهتم عمر للتحریم فيها

تنبيهان (الاول) ان المصنف ربه نقل عن الترمذي انه مثل ابن عمر عن متعة

النساء فقال هي حلال الى آخره، والذي وجدته في صحيح الترمذي في الحج في باب ما جاء بالتمتع انه سأل ابن عمر شامي عن متعة الحج فقال هي حلال فقال الشامي ان اباك قد نهى عنها فقال ارايت ان كان ابي نهى عنها وصنعها رسول الله ص امر ابي يتبع امر رسول الله ص فقال الرجل بل امر رسول الله، فقال لقد صنعها رسول الله ص، ثم قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح، ولم يذكر الترمذي مثل هذا الحديث في نكاح المتعة فلعله قد سقط من نسخة صحيحه المطبوع في هذا الزمان او وقع الاشتباه من المصنف ربه وعلى تقدير الاشتباه فالحديث نافع لنا في افادته ان عمر هو المشرع لتحريم متعة الحج خلافاً لله ورسوله فمثلها متعة النساء لان تحريمه لهما بلسان واحد وبلفظ الانشاء لا الرواية في واحدة والانشاء في الاخرى.

(الثاني) ان جواب قاضى القضاة بان عمر قال ذلك كراهة للمتعة مأخوذ من جواب عمر لابى موسى بالنسبة الى تحريم متعة الحج كما سيأتى ان شاء الله تعالى ، وانت تعلم انه جواب منكرك ، فانا نعلم ان الله جل وعلا لم ينط احكامه بكراهة احد وارادته ، وهل هذا الا التشريع المحرم والجرأة على مخالفة الله ورسوله بلاغاية بقول الله وحكمه

تحريم وهر لمتعة الحج

قل المصنف اعلى الله درجته

(ومنها) انه منع عن متعة الحج مع ان الله تعالى اوجبها فى كتابه
وقال الفضل

متعة الحج جوزها العلماء وذهبوا اليه ولم يتقرر المنع ، ولم يصح عنه رواية فى منعها ، وان صح فيمكن ان يكون سمع من رسول الله شيئاً والمسائل المختلف فيها لاعتراض فيها على المجتهدين

و اقول

اعلم ان متعة الحج المسماة بالعمرة كانت حراماً باشهر الحج فى الجاهلية ، ثم احلها الله ورسوله فى الاسلام الى آخر الابد بهذه الاشهر بل فرضا وقوعها فيها قبل الحج على البعيد ، ثم حرمها عمر فى امارته فاعاد حكمها الجاهلى ، فهنا ثلاث دعاوى اما (الاولى) فيدل عليها ماسبق فى البحث السابق من ان البخارى ومسلما رويا عن ابن عباس انهم كانوا يرون العمرة فى اشهر الحج من افجر الفجور .

واما (الثانية) فيدل عليها من الكتاب العزيز قوله تعالى (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فعاستيسر من الهدى) الى قوله سبحانه (ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام) دل على ان فرض البعيد ان يتمتع بالعمرة قبل الحج وموصولة به بان يكونا فى اشهر الحج بعام واحد ، ويدل عليها من السنة ما هو متواتر ولندكر منها ما بعض صرح بان ذلك الى الابد والى يوم القيامة روى مسلم (١) عن جابر خيراً طويلاً قال فيه « قال رسول الله ص من كان منكم ليس معه هدى فليجل وليجعلها عمرة ، فقام سراقه

ابن مالك فقال يا رسول الله ألعامنا هذا أم لا بد فشبك رسول الله ص أصابعه واحدة في أخرى وقال دخلت العمرة في الحج مرتين بل لا بد أبد « وروى مسلم أيضاً (١) عن جابر قال أهللتنا أصحاب محمد ص بالحج خالصاً وحده ، فقدم النبي ص صبح رابعة مضت من دى الحجة فامرنا ان نحل ، قال احلوا واصيبوا النساء ، قفلنا لم يكن بيننا وبين عرفة الا خمس امرنا ان نقضى الى نسائنا فنأتى عرفة تقطر مذاكيرنا المنى ، فقام النبي ص فينا فقال قد علمتم انى اتقاكم لله واصدقكم وأبركم ولولا هدى لجللت كما تحلون ولو استقبلت من امرى ما استبدرت لم اسق الهدى ، فقدم على ع من سعايته فقال بهم أهللت قال بما اهل به النبي ص فقال له رسول الله ص فاهد وامكث حراماً قال واهدى له على هديا فقال سراقه يا رسول الله ألعامنا هذا أم لا بد قال لا بد « ونحوه فى صحيح البخارى (٢) ومسند احمد من طرق (٣) قال فى بعضها « شبك رسول الله ص أصابعه وقال لا بد ثلاث مرات ثم قال دخلت العمرة فى الحج الى يوم القيامة « والاخبار المشتملة على قوله دخلت العمرة فى الحج الى يوم القيامة كثيرة ، روى جملة منها فى المسند (٤)

واما الدعوى (الثالثة) فقد سبق فى البحث ائتمت جملة من الاخبار الدالة عليها وروى البخارى (٥) عن عمران قال « تمتعنا على عهد رسول الله ص فنزل القرآن قال رجل برأيه ماشاء « ويحتمل ان يراد بهذا الحديث متعة النساء ، وروى مسلم (٦) عن عمران قال « اعلم ان رسول الله ص جمع بين حجة وعمره ثم لم ينزل فيها كتاب ولم ينهنا عنها قال فيها رجل برأيه ماشاء « ، وروى مسلم ايضا عن مطرف قال « بعث الى عمران بن حصين فى مرضه الذى توفى فيه فقال انى محدثك باحدث اهل الله ان ينفعلك بها بعدى فان عشت فاكنم عنى وان مت فعحدث بها ان شئت انه قد سلم على ، واعلم ان نبي الله ص قد جمع بين حج وعمره ثم لم ينزل فيها كتاب الله ولم ينه عنها نبي الله ص ، قال فيها رجل برأيه ماشاء « ، وفى رواية اخرى لمسلم نحوها قال فيها محمد بن حاتم بعد قول عمران ارتأى

(١) فى باب وجوه الاحرام من كتاب الحج

(٢) فى اوائل كتاب التمنى فى باب قول النبي لوانتقلت من امرى ما انتدبرت

(٣) ص ٣٠٥ و ٣٢٠ و ٣٦٦ و ٣٨٨ ج ٣ (٤) ص ٢٥٣ و ٢٥٩ و ٢٩٣ و ٣٤١ ج ١

(٥) فى باب التمتع من كتاب الحج (٦) فى باب جواز التمتع من كتاب الحج

رجل براه ماشاء ، يعنى عمر ، الى بحر ذلك ممارواه مسلم فى باب واحد باسانيد تبلغ العشرة او تزيد ، وياعجب كيف بلغ الحال فى تقية الصحابة وخوفهم ان يأمر احدهم بكتمان ما يحدث به من حكم الله الذى نزل به كتابه واعلن به الرسول ص ، وروى مسلم (١) عن ابي موسى الاشعري قال « قدمت على رسول الله ص وهو منيخ بالبطحاء فقال بم اهللت قلت باهلال النبي ص ، قال هل سقت من هدى قلت لا ، قال فطف بالبيت وبالصفا والمروة ، ثم اتيت امرأة من قومي فمشطتني وغسلت رأسي ، فكنت افتي الناس بذلك فى اماراة ابي بكر وامارة عمر ، فاني لقاوم بالموسم اذ جاءني رجل فقال انك لاتدرى ما يحدث امير المؤمنين فى شأن النسك » الى ان قال « فلما قدم قلت ما هذا الذى احدثت فى شأن النسك قال ان نأخذ بكتاب الله فان الله قال (واتموا الحج والعمرة لله) وان نأخذ بسنة نبينا فان النبي لم يحل حتى نحر الهدى » وروى مسلم معه حديثين آخرين بمعناه ، وروى نحوه البخاري (٢) ، الزهائي (٣) واحمد فى مسنده (٤) . وهذا الاستدلال من عمر اشبه بالاعطال فان الآية التى ذكرها لاتدل على مدعاه بوجه لان فعل العمرة مع الحج لا يستوجب نقصان شئ منهما وقد صرح ابن عمر بتمام العمرة كما فى مسند احمد (٥) عن الزهري عن سالم قال سئل ابن عمر عن متعة الحج فامر بها وقال احلها الله وامر بها رسول الله ، قال الزهري واخبرني سالم ان ابن عمر قال العمرة فى اشهر الحج تامة عمل به رسول الله ونزل بها كتاب الله .

وليت شعري هل يرى عمر ان النبي ص لم يعرف معنى الآية او انه عرفه وخالف عمداً فى امر اصحابه بالمتمة فى حجة الوداع ، واما دعوى انه ياخذ بسنة النبي ص فاعجب من ذلك ، فان النبي ص انما بقى على احرامه فى تلك الحجة لانه ساق هديا كما صرحت به الاخبار فكيف ياخذ عمر بفعله الخاص به وبعض اصحابه فى تلك الحجة ويترك قوله الصريح بدخول العمرة فى الحج الى يوم القيامة

وروى مسلم (٦) عن ابي موسى انه كان يفتى بالتمتع فقال له رجل رويدك فانك لاتدرى

(١) فى باب تدخل التعلل من الاحرام من كتاب الحج (٢) فى باب من اهل بزمان النبي

كاهلال النبي (٣) فى المنتع من صحيحه (٤) ص ١٢٣٩ و ٣٩٢ و ٣٩٥ و ٤١٠ هـ ج

(٥) ص ١٥١ ج ٢

ما حدث امير المؤمنين في النسك بعد حتى لقيه بعد فسأله فقال عمر قد علمت ان النبي قد فعله واصحابه ولكن كرهت ان يظلوا معرسين بهن في الاراك ثم يروحون في الحج فيقطر رؤسهم ، ونحوه في صحيح الزهائي ومسنند احمد (١) وهو اقبح من الحديث السابق فانه لوجاز تغيير الاحكام بالكره والرضا لما بقي للاسلام رسم ولا كان لله على عباده مزية ، ولا سيما اذا جاز تغيير ما صرح النبي ص بانه الى الابد وليت شعري اذا غضب رسول الله ص على اصحابه لترددهم فيما امر به من الاحلال في حجة الوداع كما رواه مسلم (٢) واحمد (٣) عن عائشة فكيف حاله لو سمع ان عمر غير حكمه وحكم الله في كتابه المجيد وهدد على طاعتهما ومعصيته

وروى الترمذى وصححه (٤) عن محمد بن عبد الله انه سمع سعد بن ابي وقاص والضحاك بن قيس وهما يذكران التمتع بالعمرة الى الحج فقال الضحاك لا يصنع ذلك الا من جهل امر الله ، فقال سعد بن قيس ما قلت يا ابن اخي ، قال الضحاك فان عمر بن الخطاب قد نهى عن ذلك ، فقال سعد قد صنفها رسول الله ص وصنعناها معه ، ومثله في التمتع من صحيح النسائي وفيما جاء في التمتع من موطأ مالك .

وروى النسائي ايضا في التمتع عن ابن عباس قال « سمعت عمر يقول والله اني لانهاكم عن المتعة وانها لفي كتاب الله ولقد فعلها رسول الله يعني العمرة في الحج » وروى مالك فيما جاء في العمرة من موطأ عن ابن عمر ان عمر قال « افصلوا بين حجكم و عمرتكم فان ذلك اتم لحج احدكم واتم لعمرتهم ان يعتمر في غير اشهر الحج »

الى غير ذلك من الاخبار التي لا تحصى ، ومنها يعلم ما في قول الفضل ولم يصح منه رواية في منعها وان صح فيمكن ان يكون سمع من رسول الله شيئا ولا ادري ما هذا الذي يحتمل سماعه وقد صرح رسول الله ص انها الى الابد والى يوم القيامة .

واعجب من ذلك قوله والمسائل المختلف فيها لا اعتراض فيها على المجتهدين فان المسئلة اجماعية لا خلافة كما أقر به الخصم فقال متعة الحج جزؤها العلماء وذهبوا

(١) في باب نسخ التحلل (٢) ص ٤٩ و ٥٠ ج ١ (٣) في باب وجوه الاحرام (٤) ص ١٧٥ ج ٦ (٥) في باب ما جاء في التمتع من كتاب الحج

اليه، نعم قد يريد أن الله ورسوله مجتهدان وعمر مجتهد في عرضهما فلا اعتراض عليه وإن قال لمجرد الكراهة والهوى ناهيا أيضا قوله تعالى (ومن لم يحكم بما أنزل الله فاولئك هم الظالمون) وفي آية أخرى (ناولئك هم الكافرون)

ثم إن عثمان أراد ترويح هذه الفتوى المخالفة للكتاب والسنة والاجماع مع اطلاعه على ذلك وحضوره حجة الوداع وسماعه من النبي ص ما سمعه المسلمون ، فقد روى البخاري (١) عن مروان بن الحكم قال شهدت عثمان وعلياً وعثمان ينهى عن المتعة وإن يجتمع بينهما فلأرأى على أهل بهما قال ما كنت لأدع سنة النبي ص لقول أحد، ونحوه في القرآن من صحيح النسائي، وروى البخاري أيضا (٢) عن سعيد بن المسيب قال اختلف على عثمان وهما بسفان في المتعة فقال على ما تريد الى ان انتهى عن امر فعله النبي ص فلما رأى ذلك على أهل بهما جميعا، ونحوه في مسند احمد (٣) وزاد فيه فقال عثمان دعنا منك، وكذا في صحيح مسلم (٤)، وروى احمد (٥) عن ابي حرملة قال سمعت سعيدا قال خرج عثمان حاجا حتى اذا كان ببعض الطريق قيل لعلى انه نهى عن التمتع بالعمرة الى الحج فقال لأصحابه اذا ارتحل فارتحلوا فاهل على واصحابه بعمرة فلم يكلمه عثمان في ذلك فقال له على ألم اخبراك نهيت عن التمتع بالعمرة فقال بلى، قال فلم تسمع من رسول الله ص تمتع قال بلى، ومثله في التمتع من صحيح النسائي، الى غير ذلك من اخبارهم، وقد اصر أيضا عروة بن الزبير على بقاء هذه البدعة حتى اجترأ على ابن عباس فقال ابن عباس بمد كلام دار بينهما كما في مسند احمد (٦) اراهم سيهلكون، اقول قال النبي ص وقول نهى ابو بكر وعمر

واعلم ان اتفاق علمائهم على ثبوت متعة الحج دليل على ان الحكم بلغ من الضرورة ما لا يمكن افتعال خلافه اذ مجرد مخالفة عمر للكتاب والسنة لا يمنهم من وضع صورة الادلة لتسديد امره كما فعلوا في متعة النساء ، وكيف يمكنهم وضها وقد كان حكم رسول الله ص بالتمتع الى الحج ودوامه الى الأبد من المشاهدات لاكثر الامه

(١) في باب التمتع والاقتران والافراد بالحج من كتاب الحج (٢) في الباب المذكور

(٣) ص ١٣٦ ج ١ (٤) في باب جواز التمتع من كتاب الحج (٥) ص ٥٧ ج ١

(٦) ص ٣٢٧ ج ١

في حجة الواقعة في آخر ايامه ورتب على حكمه العمل، وليس هناك للناس بعد موت عمر داع الى مخالفة ذلك الحكم الضروري، على ان الله سبحانه اراد بيان حال عمر فحال بينهم وبين وضع الادلة هنا فيظهر امره في منع متعة النساء وفي سائر افعاله.

قصة الشورى

قال المصنف اعلى الله مقامه

و (منها) قصة الشورى، وقد ابدع فيها اموراً فانه خرج بها عن الاختيار والنص جميعاً وحصرها في ستة ودم كل واحد منهم بان ذكر فيه طمناً لا يصلح منه للامامة ثم أهله بعد ان طمن فيه، وجعل الامر الى ستة ثم الى اربعة ثم الى واحد وصفه بالضد والقصور، وقال ان اجتمع على عثمان فالقول ما قاله وان صاروا ثلاثة وثلاثة فالقول للمدين فيهم عبدالرحمن، وذلك لعلمه بان علياً وعثمان لا يجتمعان وان عبدالرحمن لا يكاد يعدل بالامر عن ختنه وابن عمه، وانه امر بضرب اعناقهم ان تأخروا عن البيعة فوق ثلاثة ايام وانه امر بقتل من يخالف الاربعة منهم او الذين ليس فيهم عبدالرحمن، وروى الجمهور ان عمر لما نظر اليهم قال قد جاءني كل واحد منهم بهزء عفرته يرجوان يكون خليفة، اما انت يا (طلحة) افلست القائل ان قبض النبي لتتكحن ازواجه من بعده فما جعل الله محمداً احق ببنات عمتنا فانزل الله فيك وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله ولا ان تنكحوا ازواجه من بعده ابداً، واما انت يا (زبير) فوالله ما لان قلبك يوماً ولا ليلة وما زلت جليفاً جافياً مؤمناً الرضا كافر الغضب يوماً شيطاناً يوماً رحمن شحيح، واما انت يا (عثمان) لرونة خير منك ولان وليتها لتحملن بنى ابي معيط على رقاب الناس ولان فعاتها لتقتلن ثلاثاً مرأت، واما انت يا (عبدالرحمن) فانك رجل عاجز تحب قومك جميعاً واما انت يا (سعد) فصاحب عصية وفتنة ومقنب وقتال لا تقوم بقرية لو حملت امرها، واما انت يا (علي) فوالله لو وزن ايمانك بايمان اهل الارض لرجمهم، فقام على موليا يخرج فقال عمر والله اني لاعلم مكان الرجل لو وليتموه امركم حملكم على المحجة البيضاء قالوا من هو قال هذا المولى عنكم (١) ان ولوها الاجلح سلك بكم الطريق المستقيم، قالوا فما يمنعك من ذلك قال ليس الى ذلك سبيل، قال له ابنته عبدالله فما يمنعك منه قال

اكره ان اتحملها حياً وميتاً ، وفي رواية لاجمع لبنى هاشم بين النبوة والخلافة ، وكيف وصف كل واحد بوصف قبيح كما ترى زعم انه يمنع من الامامة ثم جعل الامر فيمن له تلك الاوصاف ، وای تقليد اعظم من الحصر في ستة ثم تعيين من اختاره عبد الرحمن والامر بضرب رقاب من يخالف منهم ، وكيف امر بضرب اعناقهم ان تأخروا عن البيعة اكثر من ثلاثة ايام ، ومن المعلوم انهم لا يستحقون ذلك لانهم ان كلفوا ان يجتهدوا آراءهم في اختيار الامام فربما طال زمان الاجتهاد وربما نقص بحسب ما يعرض فيه من العوارض ، فكيف يسوغ الامر بالقتل اذا تجاوزت الثلاثة ، ثم امر بقتل من يخالف الاربعة ومن يخالف العدد الذي فيه عبد الرحمن وكل ذلك مما لا يستحق به القتل ، ومن العجب اعتذار قاضي القضاة بان المراد القتل اذا تأخروا على طريق شق العصي وطلبوا الامر من غير وجهه فان هذا مناف لظاهر الخبر لانهم اذا شقوا العصي وطلبوا الامر من غير وجهه فمن اول الامر وجب قتالهم .

وقال الفضل

ان امر الشورى اول الدلائل على تقوى عمر وخوفه من الله تعالى لانه احتاط فيه كمال الاحتياط ، واصل حكاية الشورى كما ذكره ارباب الصحاح ان عمر لما جرح قال له الناس استخلف فقال انالا احمل هذا الامر حياً وميتاً إن هؤلاء نفر الستة كلهم من قريش وقد جمعوا شرائط الخلافة وقد علمتم ان رسول الله (ص) لماتوا في كان عنهم راضيا فانا اجعل هذا الامر بينهم ، وهذا من كمال الاحتياط وتركه الاعراض الخاصة ونظر مصلحة العامة بالاعراض لنفسه ، واما ما ذكر انه ذكر معائب كل واحد بالامور القادحة في الخلافة في حضورهم ، فهذا امر باطل لاشك فيه وصاحب هذه الرواية جاهل بالاخبار كذاب لا يعلم الوضع ، فان وضع الاخبار ينبغي ان يكون على طريقة لا يعلم الناس انها موضوعة ووضوح وضع هذا الخبر اظهر من ان يخفى على احد ، فان الرجل مجروح وهؤلاء كانوا اكابر قريش و اقاربه في الحسب والنسب اتراه يأخذ في اغنيهم ويشتمهم عند الموت وهو يريد استخلافهم ، ويقول لزيير وهو شيخ المهاجرين بمحضر الناس انك جاف جلف ، ويقول لطلحة كذا ولسعد كذا ، فهذا معلوم من اطوار الصحابة وحكاياتهم انه من الموضوعات والله اعلم ، ولقد سألت من الشيخ برهان الدين ابراهيم

البغدادى في تبريز سنة قدم تبريز عن هذا و ذكرت ذلك له والشيخ المذكور كان استاد الشيعة وامامهم في زمانه ، فصدقني وقال هذا كذب صراح ، بل الحق ان عمر قبل ان يجرح بايام قلائل تأوه يوما فقال له ابن عباس في الخلوة لم تتأوه يا امير المؤمنين قال ذهب عمرى وانا متفكر في هذا الامر اوليها لمن ؟ فقال ابن عباس قلت اين لك من عثمان ؟ قال اخاف ان يولى بنى امية على الناس ثم لم يلبث العرب الا ان يضربوا عنقه والله لو فعلت لفعل ولو فعل لفعلوا ، فقلت اين لك من طلحة ؟ قال نعوذ بالله من زهوه قلت اين لك من الزبير ؟ قال شجاع جاف ، قلت اين لك من سعد ؟ قال قائد عسكر ولا يصلح للخلافة ، قلت اين لك من عبدالرحمن ؟ فقال ضعيف قلت اين لك من علي بن ابي طالب ؟ قال فيه دعاية واذن يحملهم على الحق الذى لا يطيقونه ، ثم ما مر عليه اسبوع حتى ضربه ابو لؤلؤة ، هكذا سمعت منه ، ثم بعد هذا رأيت في الاحكام السلطانية لاقتضى القضية الما وردى ذكر على نحو ما سمعته من الشيخ برهان الدين البغدادى ، ثم انا لو فرضنا صحة ما ذكر فانه لم يذكر المعائب القادحة للإمامة بل هذا من مناصحة الناس فذكر ما كان من العيوب ، ولو صدق فلا اعتراض على عمر فانه على ما ذكره اشار الى خلافة على اشارة جليلة لا تخفى بل هو قريب من التنصيص ورغبته في خلافته من هذا الكلام ظاهرة فلا اعتراض عليه . و اما ما ذكره من ترتيب الستة ثم الاربعة ثم اثنان فهذا من اجتهاداته في اختيار الامام والامر اليه ولا اعتراض عليه وما ما ذكره من القتل بعد الثلاثة ان لم يقرروا الامر فهذا من باب التوعيد والتهديد وشدة الاهتمام بعدم التأخير لان التأخير كان مظنة لقيام الفتن وعروض الحوادث . واما جواب قاضى القضية بان الامر بالقتل اذا طلبوا الامر من غير وجهه وعلى طريق شق العصى فجواب صحيح وما اعترض عليه بقوله اذا شقوا العصى فطلبوا الامر من غير وجهه من اول يوم وجب قتالهم فباطل لان شق العصى يظهر بعد الثلاثة فان الثلاثة كانت من عند الامام السابق فمن خالف وطلب الامر من غير وجهه في الايام الثلاثة لم يحكم عليه بشئ ، لان وقت المشورة باق ولعله يرجع ، واما بعد الثلاثة فقد طال الامر وتحتم طلب الامر للمخالف من غير وجهه .

و اقول

روى الطبرى فى تاريخه (١) عن عمرو بن ميمون خبراً طويلاً قال فى جملته « ان عمر قال لاى طلحة الأنصارى يا ابا طلحة ان الله عز وجل طالما اعز الاسلام بسكم فاختر خمسين رجلاً من الانصار فاستحث هؤلاء الرهط حتى يختاروا رجلاً منهم، الى ان قال فان اجتمع خمسة ورضوا رجلاً وأبى واحد فاشدخ رأسه او اضرب رأسه بالسيف، وان اتفق اربعة فرضوا رجلاً منهم وأبى اثنان فاضرب رؤسهما، فان رضى ثلاثة رجلاً منهم وثلاثة رجلاً منهم فحكموا عبدالله بن عمر، فأى الفريقين حكم له فليختاروا رجلاً فان لم يرضوا بحكم عبدالله بن عمر فكونوا مع الذين فيهم عبدالرحمن بن عوف، واقتلوا الباقين ان رغبوا عما اجتمع عليه الناس، فخرجوا فقال على لقوم كانوا معه من بنى هاشم ان اطيع فيكم قومكم لم تؤمروا ابداً، وتلقاه العباس فقال عدلت عنا فقال وما علمك؛ قال قرن بى عثمان، وقال كونوا مع الاكثر فان رضى رجلان رجلاً ورجلان رجلاً فكونوا مع الذين فيهم عبدالرحمن بن عوف فسمعد لا يخالف ابن عمه عبدالرحمن وعبدالرحمن صهر عثمان لا يختلفون فيوليهما عبدالرحمن عثمان او يوليهما عثمان عبدالرحمن فلو كان الاخران معى لم ينفعانى بله انى لارجو الا احدهما » ثم اتى على القصة الى ان قال « دعا عبدالرحمن علياً فقال عليك عهد الله وميثاقه لتعلمن بكتاب الله وسنة رسوله وسيرة الخليفين من بعده، قال ارجوان افعل واعمل بمبلغ علمى وطاقتى، ودعا عثمان فقال له ما قال لعلى قال نعم فبايعه فقال على حيوته حيو دهر ليس هذا اول يوم تظاهرتم فيه علينا فضبر جميل والله المستعان على ما تصفون والله ما وليت عثمان الا ليرد الامر اليك والله كل يوم هو فى شأن فقال عبدالرحمن يا على لانجعل على نفسك سيلاً، الى ان قال « قال على ان الناس ينظرون الى قريش وقريش تنظر الى بينها فتقول ان ولى عليكم بنو هاشم لم تخرج منهم ابداً وما كانت فى غيرهم من قريش تداولتموها بينكم » الحديث . و نحوه فى كامل ابن الاثير (٢) وكذا فى العقد الفريد (٣) و ذكر فيه (٤)

« ان علياً قال اعلم بمبلغ علمى وطاقتى، ولم يذكر قوله ارجوان افعل ولا قوله ان الناس ينظرون الى قريش الى آخره

وروى ابن قتيبة في كتاب السياسة والامامة عند التعرض لامر الشورى (١) قصة عهد عمر وقال فيها سأستخلف النفر الذى توفى رسول الله ص وهو عنهم راض ، فارسل اليهم فجمعهم وذكر الستة فقال يا معشر المهاجرين الاولين انى نظرت فى امر الناس فلم اجد فيهم شقاقا ولا نفاقا فان يكن بعدى شقاق ونفاق فهو فيكم ، الى ان قال ان استقام امر خمسة وخالف واحد فاضربوا عنقه و ان استقام اربعة واختلف اثنان فاضربوا اعناقهما وان استقام ثلاثة واختلف ثلاثة فاحنكموا الى ابنى عبد الله فلاى الثلاثة قضى بالخليفة منهم وفيهم ، فان ابى الثلاثة الاخر فاضربوا اعناقهم ، فقالوا قل فينا يا امير المؤمنين مقالة نستدل فيها برأيك و تقتدى به ، فقال والله ما يمعنى ان استخلفك يساعدك الاشدك وغظظتك مع انك رجل حرب ، وما يمعنى منك يا عبد الرحمن الا انك فرعون هذه الامة وما يمعنى منك يا زبير الا انك مؤمن الرضا كافر الغضب ، وما يمعنى من طلحة الا نخوته وكبره ولو وليها وضع خاتمه فى اصبع امراته ، وما يمعنى منك يا عثمان الا عصبتك و حبك قوهك ، وما يمعنى منك يا على الا حرصك عليها و انك احرى القوم ان وليتها ان تقيم على الحق المين والصراط المستقيم

وبهذا يعلم ان القوم هم الذين طلبوا من عمر ان يبين فيهم رأيه ، فلا يستبعد منه ان يقول فيهم السوء كما لا يستبعد منه الابتداء به فى وجوههم لغاظته المعروفة وغرور الامرة وكسوتهم فى محل الرجاء للزعامة العامة التى يسهل عليهم فى سبيلها كل صعب .

وروى فى الاستيعاب بترجمة على امير المؤمنين ع عن ابن عباس قال « بين انسا امشى مع عمر يوماً اذ تنفس نفسا ظننت انه قد قضت اضلاعه ، فقلت سبحان الله والله ما اخرج منك هذا الامر عظيم ، فقال ويحك يا ابن عباس ما ادرى ما اصنع باهة محمد ، قلت ولما وانت قادر ان تضع ذلك مكان الثقة ، قال انى اراك تقول ان صاحبك اولى الناس بها ، يعنى عليا ، قلت اجل والله انى لاقول ذلك فى سابقته وعلمه و قرابته وصهره ، قال انه كما ذكرت ولكنه كثير الدعابة ، قلت فعثمان ، قال فوالله لو فعلت لحمل بنى ابي معيط على رقاب الناس يعملون فيهم بمعصية الله والله لو فعلت لفعل لو فعل لفعلوه فوجب

الناس عليه فقتلوه ، فقلت طلحة بن عبيد الله قال الاكيسع هو أزهى من ذلك ما كان الله ليراني اوليه أمراًة محمد وهو على ما هو عليه من الزهو ، قلت الزبير بن العوام ، قال اذن يلاطم الناس في الصاع والمد ، قلت سعد بن ابى وقاص ، قال ليس بصاحب ذلك ذاك صاحب مقنب يقابل به ، قلت عبدالرحمن بن عوف ، قال نعم الرجل ذكرث ولكنه ضعيف عن ذلك ، والله يا ابن عباس ما يصلح لهذا الامر الا القوي في غير عنف اللّين في غير ضعف الجواد في غير سرف الممسك في غير بخل ، ثم قال في الاستيعاب « وفي حديث آخر عن ابن عباس ان عمر ذكر له امر الخلافة واهتمامه بها فقال له ابن عباس اين انت عن علي قال فيه دعاة ، قال فابن انت والزبير قال كثير الغضب يسير الرضا ، فقال طلحة قال فيه نخوة يعنى كبرا ، قال سعد قال صاحب مقنب خيل ، قال فثمان قال كلف باقاربه ، قال عبدالرحمن قال ذاك الرجل لين او قال ضعيف ، ثم قال « وفي رواية اخرى قال في عبدالرحمن ذلك الرجل لوليته جعل خاتمه في اصبع امرأته »

و نقل في كنز العمال (١) نحو حديث الاستيعاب الاول عن ابى عبيد في الغريب والخطيب في رواة مالك ، ووصف فيه عليا بالدعاة والزبير بانه وعقة لقس يلاطم على الصاع بالقيع ، ونقل ايضا عن ابن راهويه عن ابى مجلز قال قال عمر من تستخلفون بعدى فقال رجل من القوم الزبير ، قال اذن تستخلفونه شحيحا غلقا يعنى سيىء الخلق الى ان قال فقال رجل نستخلف عليا ، فقال انكم لعمري لا تستخلفونه والذي نفسى بيده لو استخلفتموه لاقامكم على الحق وان كرهتم ، فقال الوليد بن عقبة قد علمنا الخليفة من بعدك ، فقع ، فقال من ؟ قال عثمان ، قال وكيف بحب عثمان المال وبره لاهل بيته . ونقل في الكنز ايضا (٢) عن ابن عساکر عن ابى بحرية انه خرج عمر على مجلس فيه هؤلاء الستة ، فقال كلکم يحدث نفسه بالامارة بعدى ، الى ان قال أفلا احدثکم عنکم قال الزبير فحدثنا ولو سکتنا لحدثتنا ، ثم ذکر فيه انه قال للزبير انک کافر الغضب مؤمن الرضا يوما تكون شیطانا ويوما تكون انسانا ، أفرأيت يوم تكون شیطانا من يكون الخليفة يومئذ ، وقال لطلحة مات رسول الله ص وانه عليك لعاب ، وفي الكنز

ايضا (١) عن ابي سعد عن سماك انه ذكر عهد عمر بالشورى، ثم قال وقال للانصار ادخلوهم بيتاً ثلاثة ايام فان استقاموا والا فادخلوا عليهم واضربوا أعناقهم، ونقل ابن ابي الحديد في المجلد الثالث (٢) نفس الحديث الذى ذكره المصنف، ونقل نحوه في المجلد الاول (٣)

فهذه الاحاديث ونحوها موجبة للطعن فى عمر بامور (الاول) انه خرج بالشورى عن النص والاختيار لانه لم ينص على واحد بعينه ولم يرجع الامة الى اختيارها، ولا تثبت الامامة عندهم الا باحد الطريقين، فوضع طريق ثالث بدعة، وقول الخصم هذا من اجتهاداته والامر اليه تحكم ظاهر، فان الاجتهاد بلا دليل ابداع، بل على مذهبهم فى انعقاد البيعة ولو بواحد لوبايح احد احداً ولو من غير هؤلاء الستة كانت بيعته لازمة ولا سيما انه بعد موته لامامة له، فما وجه تعيينه للستة وتحكمه فى رقاب المسلمين، وقد يستدل على صحة عمله ومضيه بان المسلمين قد التزموا ببيعة احد الستة بعينهم بلانكير ودخل امير المؤمنين ع فى الشورى بلا قهر فكان اجماعاً، وفيه ان الاجماع لا يثبت الا هم تحقق الرضا والاختيار وهو محل نظر لخروج اكثر المسلمين عن المدينة وهم لا يستطيعون المخالفة بعد انعقاد البيعة لعدم الجامع لهم فلم يعلم رضاهم، بل لا يستطيع من فى المدينة المخالفة لان السيف على رؤس اعاضهم وهم لا يقدرون على الدفع والمعارضة فكيف بسائر الناس

(الثانى) انه أمر بضرب اعناقهم على النهج الذى ذكره، وبالضرورة انهم لا يستحقون القتل بذلك، ودعى ان المراد التهديد بباطلة لان الامر بعد موته يخرج عن يده وعلمه فما يؤمنه من قتلهم وقد حكم به حكماً باتاً، واما ما اجاب به القاضى فتخمين لا يرتبط بظاهر الكلام عمر كالجواب بالحمل على التهديد، مع ان شق العصي انما هو بالخروج على امام الزمان ولا امام قبل بيعة احدهم، على انهم اذا شقوا العصي فمن اول يوم يجب قتالهم، و قول الخصم شق العصي يظهر بعد الثلاثة تخصيص من غير منخصص، ومجرد كون الثلاثة من الامام لا يقتضى التخصيص، ولا سيما انه لامامة له بعد موته، كما ان احتمال الرجوع لا يختص بالثلاثة، وبالجمله شق العصي المدعى اما ان يوجب القتل

بمجرد وقوعه او بشرط عدم رجاء الرجوع، وعلى الوجهين لا يختلف الحال بين الثلاثة وما بعدها فلا معنى لايجاب قتل شاق العصي بعدها مطلقا، وعدم ايجابه فيها مطلقا، وليت شعري هل من شق العصي مجرد كون الثلاثة من غير حزب عبدالرحمن او عدم الرضوخ الى رأى عبدالله الذى لا يحسن طلاق زوجته

(الثالث) انه حصر الامر في الستة وعابهم قبل جرحه و بعده كما سمعته في الاخبار بما زعم انه مناف للامامة واكثرها مناف لها اجماعا كالضعف والبخل والغلظة وكفران الغضب وحمل الاقارب على رقاب الناس، ققول الخصم لم يذكر المآب القاذحة بالامامة باطل كيف وعمر بنفسه قد صرح بمنائاتها لها وأقر علماءهم بمنافاة اكثرها لها، وقوله يل هذا من مناصحة الناس غلط فان المناصح لا يؤهل من لا يستحق الامامة ويحصر الامر بهم، ودعوى انه اشار الى خلافة علي ع غير نافعة لانه لم يذكر الا ما علمه القوم مثله على انه أزال أثر هذه الاشارة بجعلهم أقران على واطمأعهم بهم بالزعامة العامة، وظنى ان عمر انما وصف علياً بأنه يسلك بهم الطريق المستقيم تحذيراً لهم و تنبيهاً على لزوم معارضته لانه يحول بينهم وبين مقاصدهم وشهواتهم، وهم عبيد الدنيا، و لذا قال عمر في بعض الاخبار السابقة لو استخلفتموه لاقامكم على الحق وان كرهتم، وليت شعري كيف صح لعمر ان يؤهل الزبير للامامة وولاية امر الامة وهو قد منعه الغزو خوفا من افساده، روى الحاكم في المستدرك (١) وصححه والذهبي عن قيس بن ابي حازم، قال «جاء الزبير الى عمر يستأذنه في الغزو فقال عمر اجلس في بيتك فقد غزت مع رسول الله ص فردد ذلك عليه فقال له عمر في الثالثة او التي تليها اقعدي في بيتك فوالله لا جد بطرف المدينة منك ومن اصحابك ان تخرجوا فتفسدوا على اصحاب محمد» (الرابع) انه زعم انه لا يتحملها حياً وميتاً اعتذاراً عن عدم اسناده الامر الى علي ع بعدما أقر انه يسلك بهم الطريق المستقيم كما في بعض الاخبار السابقة و قال في الاستيعاب بترجمة عمر «ومن احسن شيء يروى في مقتل عمر واصله» وذكر حديثاً قال فيه عمر «ان ولوها الاجلح سلك بهم الطريق المستقيم» يعنى عليا، فقال له ابن عمر ما يمنعك ان تقدم عليا، قال «اكره ان احملها حيا وميتا» ونحوه في كنز

العمال (٢) عن ابن سعد والحارث و ابى نعيم وغيرهم ثم قال: رصيح، فان عمر اذا علم ان عليا كذلك كان الواجب عليه تعيينه ولا يفرر ويخاطر بالامة بتأهيل غيره معه ممن عابهم حتى آل الامر الى احد من عابهم فوقعت الامة فى البلاء والفتنه العظمى بتقليه ، على ان هذا العذر كذب صريح ضرورة انه بتعيين الستة ثم بعضهم بالجوالذى قرره قد تحملها أئمة ، بل تحملها اقبح تحمل لامره بقتل من خالف ترتيبه ممن زعم ان النبى ص مات وهو عنهم راض ، ولا سيما انه قد يقتل أخوال النبى و نفسه ومن بسلك بالامة الطريق المستقيم .

(الخامس) ان مجموع ترتيبه كاشف عن ارادة قتل امير المؤمنين (ع) اوتصغير شأنه فى حياته مع حرمانه ضرورة ان عليا و عثمان لا يتفقان ، وانه لا ينضم الى امير المؤمنين ع ثلاثة منهم اذ لا يرجى له الا موافقة الزبير كما كشفت عنه الواقعة ، ولما كان عمر يحتمل بعيدا تبعية طلحة للزبير فى موافقة على (ع) جمل القول للذين فيهم عبدالرحمن عالماً منه بان عبدالرحمن لا يختلف مع ختنة عثمان وابن عمه سعد ، كما صرح به امير المؤمنين ع فى بعض الاخبار السابقة ، كما انه جعل الحكم فى بعض الاخبار الى ابنه عبدالله لعلمه بانحرافه عن امير المؤمنين عند الحقائق ، ولذا لم يبايعه لما كانت البيعة له بسد عثمان وبايع بعده معوية و يزيد ، فهل يرى عمر ان ابنه وعبدالرحمن احق بالنظر لمصاحبة الامة من امير المؤمنين الذى قال فيه سبحانه (انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا) الاية فحصر الولاية على المؤمنين به جل وعلا و برسوله واخيه ، ومع ذلك فقد صغر مقامه العظيم بهذا ويجعله قريناً لهؤلاء الخمسة مع اخراجه عن الامامة بهذا الترتيب وبالجمله يدور امر امير المؤمنين (ع) بين ان لا يدخل فى الشورى فينال عمر مقصوده من عزل امير المؤمنين (ع) عن الخلافة حتى فى الاستقبال كما ستعرف ويكون اللوم ظاهراً على امير المؤمنين ، وبين ان يدخل فيها فيقرن بتلك النظائر ويؤل الامر الى غيره فيحیی متأسفاً او يقتل مظلوماً ولذا قال فى خطبته الشقشقية « فيالله وللشورى ، لكن امير المؤمنين عليه السلام آثر الدخول معهم لجهات كثيرة (منها) انه لو تجنب الدخول فى الشورى لخاف او علم اتفاق الخمسة على ان يتداولوا الخلافة بينهم فلا تصل

اليه والواجب عليه التوصل اليها ولو بعد حين طالبا لحفظ الشريعة بالممكن (ومنها) انه اراد تكديرهم بما يعينه للخلافة في مورد يحسن فيه التكدير ويصني فيه اليه، وبممكن عود الحق فيه الي نصابه فلا يبقى لاحدهم عذر في المخالفة حتى تسرله ان يصرح بنص الغدير، فان سيدنا الشريف المرتضى رد في الشافي استدلالا على صحة خبر الغدير بما تظاهرت به الرواية من احتجاج امير المؤمنين (ع) به في الشورى على الحاضرين في جملة ما عدده من فضائله ومناقبه وما خصه الله به حين قال (انشدكم الله هل فيكم احد أخذ رسول الله (ص) بيده فقال من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه غيري فقال القرم اللهم لا) وقد خلا ما رأيته من رواياتهم في احتجاجه (ع) يوم الشورى عن ذكر خبر الغدير وهو لوصح فلعله لكون ذكره بطلا بصريجه لخلافة من تقدم وهو لا يسمه (ومنها) انه ع اراد تضليل أمرة الشيخين وتهجين اعمالهما ليعتبر من له قاب، وقد فعل ذلك لما عرض عليه عبدالرحمن البيعة بشرط ان يسير بسيرتهما فأبى، ولا سيما بعد ان شهد له عمر بانه يسلك الطريق المستقيم، اذ لو كانت سيرتهما صحيحة ومن الطريق المستقيم لوافقت عمله وقبل الشرط، وقد سمعت في بعض الاخبار السالفة اباء عن قبول البيعة بالشرط، وزوى احمد في مسنده (١) عن ابي وائل قال « قلت لعبدالرحمن بن عوف كيف بايعتم عثمان وتركتم عليا، قال ما ذنبى قد بدأت بعلي فقات ابايعك على كتاب الله وسنة رسوله وسيرة ابي بكر وعمر، فقال فيما استطعت، قال ثم عرضتها علي عثمان فقبلها » فان الحديث وان لم ينطق بالحقيقة كما هي حفظ الشأن الشيخين، لكنه دال على انه لا يستطيع العمل بسيرة الشيخين ضرورة استطاعته العمل بالكتاب والسنة لانه قرين الكتاب وباب السنة، وليس عدم استطاعته للعمل بسيرتهما لعجزه عن العمل بالحق لان الحق يدور معه حيث دار بل لعدم كونها على الحق والصراط المستقيم ولذا جعلها عبدالرحمن مغايرة للكتاب والسنة، ومن الواضح ان ما خرج عنهما ليس من الدين ولا على الصراط المستقيم.

واظهر من هذا الحديث في المدعى ما في شرح النهج (٢) « ان عبدالرحمن قال لعلي ابايعك على كتاب الله وسنة رسوله وسيرة الشيخين ابي بكر وعمر، فقال بل على

كتاب الله وسنة رسوله واجتهاد رأيي ، فعدل عنه الى عثمان فعرض ذلك عليه فقال نعم ، فماد الى علي فأعاد قوله ، فعل ذلك عبدالرحمن ثلاثا فلما رأى عليا غير راجع عما قاله وان عثمان ينعم له بالاجابة صفق علي يد عثمان وقال السلام عليك يا امير المؤمنين ، فيقال ان عليا قال له والله ما فعلتها الا لانك رجوت منه مارجا صاحبكما من صاحبه دق الله بينكما عطر منشم ، قيل ففسد بعد ذلك بين عثمان وعبدالرحمن فلم يكلم احدهما صاحبه حتى مات عبدالرحمن انتهى فقد ظهر ما سمعت أن امير المؤمنين وعبدالرحمن عالمان بمخالفة سيرة الشيخين للكتاب والسنة ودين الله تعالى حتى أن عبدالرحمن توسل الى دفع الامر عن امير المؤمنين (ع) الى عثمان بتلك الحيلة المصطنعة ومن تلك الجهات ونحوها مما اوجب عايه الدخول في الشورى يعلم ان دخوله فيها لا يدل على اقراره بانه غير منصوص عليه كما قيل بل احتمال تلك الجهات كاف في رفع الدلالة .

واعلم ان الشورى هي التي اطاعت طلحة والزبير بالخلافة وغرتهما بانفسهما حتى حاربوا امير المؤمنين (ع) بالبصرة ، وهي التي ايقظت بنى معوية وغيره ، روى في العقد الفريد (١) « ان زياداً أوفد ابن حصين على معوية ، فقال له معوية أخبرني ما الذي شئت امر المؤمنين وما لأهم وخالف بينهم ، قال نعم قتل الناس عثمان ، قال ما صنعت شيئا ، قال فسير على اليك ، قال ما صنعت شيئا ، قال فمسير طلحة والزبير وعائشة وقتل على اياعم ، قال ما صنعت شيئا ، قال ما عندي غير هذا ، قال انا اخبرك لم يشتت بين المسلمين ولا فرق اهواء هم الا الشورى التي جعلها عمر الى ستة فلم يكن رجل منهم الارجاء لنفسه ورجاها له قومه ، ولو ان عمر استخلف عليهم ما كان في ذلك اختلاف » انتهى ملخصا .

هذا وقد ذكر المصنف ره ان عمر اجاب في رواية لابي هاشم بين النبوة والخلافة ولم اجدها فيما يحضرني الآن من كتبهم ، لكن رأيت ما يدل على صحتها ، فقد روى ابن عبد ربه في العقد الفريد (٢) عن ابن عباس قال « ما شئت عمر بن الخطاب يوما فقال لي يا ابن عباس ما يمنع قومكم منكم وانتم اهل البيت خاصة ، قلت لا ادري ، قال لكنني ادري انكم فضلتموهم بالنبوة فقالوا ان فضلوا بالخلافة مع النبوة لم يقولوا

شيئا . وروى الطبري في تاريخه (١) عن ابن عباس قال « خرجت مع عمر في بعض اسفاره ، الى ان قال : قال يا ابن عباس ما منع عاليا من الخروج معنا ، قلت لا ادري ، قال يا ابن عباس ابوك عم رسول الله وانت عمه فما منع قومكم منكم قلت لا ادري قال لكني ادري يكرهون ولايتكم لهم ، قلت لم ونحن لهم كالخير ، قال اللهم غفرا يكرهون ان تجتمع فيكم النبوة والخلافة فتكونوا بجحا بجحا ، وروى ايضا (٢) عن ابن عباس نحو ذلك بقصة لطيفة تقدم نقلها في المبحث الرابع من مباحث الامامة فراجع .

مختصر عاقل وهو

قال المصنف قدس الله روحه

و (منها) انه ابداع في الدين ما لا يجوز مثل التراويح ووضع الخراج على السواد وترتيب الجزية ، وكل هذا مخالف للقرآن والسنة لانه تعالى جعل الغنيمة للغانمين والخمس لاهل الخمس ، والسنة تنطق بان الجزية على كل حالم دينار و ان الجماعة انما تجوز في الفريضة ، اجاب قاضي القضاة بان قيام رمضان جازان بفعله النبي وبتركه ، واعترضه المرتضى بانه لاشبهة في ان التراويح بدعة لان رسول الله ص قال ايها الناس ان الصلاة بالليل في شهر رمضان من النافلة جماعة بدعة الا فلا تجمعوا في شهر رمضان في النافلة ولا تصلوا صلاة الضحى ، فان قليلا من سنة خير من كثير من بدعة الا وان كل بدعة ضلالة وكل ضلالة سبيلها الى النار . وخرج عمر في شهر رمضان ليلا فرأى المصاييح في المسجد فقال ما هذا ف قيل له ان الناس قد اجتمعوا لصلاة التطوع فقال بدعة ونعمت البدعة ، فاعترف كما ترى بانها بدعة وقد شهد الرسول بان كل بدعة ضلالة ، وسأل اهل الكوفة من امير المؤمنين (ع) ان ينصب لهم اماما يصلي بهم نافلة شهر رمضان فزجرهم وعرفهم ان ذلك خلاف السنة ، فتركوه واجتمعوا لانفسهم وقدموا بعضهم ، فبعث اليهم ابنه الحسن فدخل المسجد ومعه الدرة ، فلما راوه تبادروا الابواب وصاحوا واعمره ، وقيام شهر رمضان ايام الرسول ص ثابت ننسنا لكن على سبيل الانفراد وانما انكرنا الاجتماع على ذلك ومدعيه مكابر لم يقل به احد ، ولو كان كذلك لم يقل عمر انها بدعة ،

فهذه البدع بعض مارواه الجمهور فان كانوا صادقين في هذه الروايات فكيف يجوز الاقتداء بمن طعن فيه بهذه المطاعن ، و ان كانوا كاذبين فالذنب لهم والوزر عليهم وعلى من يقلدهم حيث عرف كذبهم ونسب رواياتهم الى الصحة وجعلوها واسطة بينهم وبين الله تعالى .

وقال الفضل

ذكر من مطاعنه في هذا الفصل ثلاثة اشياء (الاول) انه ابدع في الدين ما لا يجوز مثل التراويح ، والجماعة انما تكون في الفريضة ، فنقول قد ثبت في الصحاح عن زيد بن ثابت ان النبي ص « اتخذ حجرة في المسجد من حجير فضلى فيها ليالى حتى اجتمع اليه ناس ثم قعدوا صوته ليلة وظنوا انه قد نام فجعل بعضهم يتنحج ليخرج اليهم فقال ما زال بكم والذى رأيت من صنعكم حتى خشيت ان يكتب عليكم و لو كتب عليكم ما قمت به فصلوا ايها الناس في بيوتكم فان افضل صلاة المرء في بيته الا الصلاة المكتوبة » وعن ابي هريرة قال (كان رسول الله ص) يرغب في قيام رمضان غير ان يأمرهم فيه بعزيمة فيقول من قام رمضان ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه فتوفي رسول الله ص والامر على ذلك ثم كان الامر على ذلك في خلافة ابي بكر وصدرأ من خلافة عمر) وعن ابي ذر قال (صمنا مع رسول الله ص فلم يقم بنا شيئا من الشهر حتى بقى سبع فقام بنا حتى ذهب شطر الليل فقلت يا رسول الله لو نفلتنا قيام هذه الليلة فقال ان الرجل اذا صلى مع الامام حتى ينصرف حسب له قيام ليلة فلما كانت الرابعة لم يقم حتى بقى ثلث الليل فلما كانت الثالثة جمع اهله ونساءه والناس فقام بنا حتى خشينا ان يفوتنا الفلاح يعني السجور ثم لم يقم بنا بقية الشهر) هذه الاخبار كلها في الصحاح وهذا يدل على ان رسول الله كان يصلى التراويح بالجماعة احيانا ولم يداوم عليها مخافة ان تفرض على المسلمين فلم يطبقوا فلما انتهى هذه المخافة جمعهم عمر وصلى التراويح .

واما قوله اعترف بانها بدعة وكل بدعة ضلالة ، فنقول البدعة قد تقال ويراد بها ما ابتدع من الاعمال التي لم يكن خصوصها في زمان رسول الله ص وان كانت موافقة للقواعد مأخوذة من الاصول الشرعية التي تقرر في زمانه ، مثلاً عمل المؤذن بدعة مستحبة وان لم يكن في زمن رسول الله لان اصله وهو الاعلان بالاذان وتشهيره مأخوذ

من استجباب الشرع و موافق الاصول الدينية، وهذه البدعة قد تكون مستحبة وقد تكون مباحة كما صرح به العلماء، فقال عمر بدعة ونعمت البدعة اراد به انه لم يتقرر امرها في زمان رسول الله (ص) وهذا لا ينافي كونها معمولة في بعض الاوقات، فاندفع اعتراض المرتضى عن قاضي القضاة. واما ما ذكره من ان امير المؤمنين منعه في ايام خلافته في الكوفة فان صح جازان يؤدي اجتهاده الى المنع لان المقام مقام الاجتهاد ولا اعتراض على المجتهد اذا خالف مجتهداً آخر.

(الثاني) انه ابداع وضع الخراج ورسول الله ص لم يضع الخراج، والجواب ان الخراج انما يوضع على الاراضي التي فتحت صلحا ولم يفتح في زمان رسول الله ص مدينة من المدائن صلحا بل اسلام اهلها او فتح عنوة، فلهذا لم يوضع الخراج ولم يتقرر امره، ثم لما فتح بلاد كسرى وكان عمل الملوك فيها الخراج اقتضى رآيه الخراج فشاو را الاصحاب واجمعوا عليه فعمل بالخراج للاجماع، وكان امير المؤمنين من اهل ذلك الاجماع ولم يقدر احد ان يروى ان امير المؤمنين اعترض على عمر في وضع الخراج بل رضى به ولو كان غير صالح لكن يعترض عليه كما اعترض عليه في حد الحامل، والمجنون، وايضا عمل به امير المؤمنين في زمان خلافته واخذ الخراج من سواد العراق ولو كان باطلا في الدين ابطله وافسده، وكذا قرره سائر خلفاء الاسلام وقام الدين بالخراج وكل الناس عيال على الخراج والامر الذي مر عليه جميع المجتهدين وائمة الاسلام واستحسنوه، وايدوه بالقران في قوله تعالى (ام تسألهم خراجا فخر اخرج ربك خير وهو خير الرازيين) قيل: اريد به الخراج ثم جاء البوال الاعرابي الذي سوا، قوله وبوله يعترض على امام الاسلام والملمم بالصواب في كل مقام

(الثالث) انه ابداع ترتيب الجزية والسنة تنطق في ان الجزية على كل حال دينار، فالجواب ان النبي ص اخذ من كل حال ديناراً على ما رواه معاذ بن جبل قال بعثنى النبي الى اليمن فامر ان نأخذ من كل حال دينارا، وهذا لا يدل على نفى الزيادة ففي الزيادة مساغ للامام و ربما كان اهل اليمن فقراء اخذ منهم اقل الجزية، و امثال هذا مما لا طعن فيه لان سائر الخلفاء الراشدين بعده تبعوه في هذا ولو كان الامر على خلاف السنة لخالفوه الراشدون بعده سيما امير المؤمنين على والا لكان يتدح في عصمته على رأيهم .

و اما ما ذكر ان مطاعن عمر رواه الجمهور فان اراد بالجمهور اصحابه فلا يبعد ان يكون صادقاً وان اراد به اهل السنة فلم يرو واحد من العلماء من اهل السنة والجماعة طعنوا في عمر وما ذكره من المطاعن فقد عرفت جواب كل واحد على وجه يرتضيه كل عاقل مومن وينقاد له كل منافق لظهور حجته وصحة بيته والحمد لله على ذلك

ثم بعد هذا يشرع في مطاعن (عثمان بن عفان) ونجن قبل المطاعن على ما وعدنا نذكر شمة من مناقبه وفوائده، فنقول امير المؤمنين عثمان بن عفان بن ابي العاص بن امية بن عبد شمس بن عبد مناف يتصل نسبه برسول الله في عبد مناف، وكان في الجاهلية من اشراف قريش وصناديدها وصاحب الاموال الجمة والعشائر الوافرة اسلم في اوائل البعثة وهو من اهل السابقة في الاسلام وقدماء المهاجرين، وزوجه رسول الله ص بنته رقية وهاجر الى الحبشة ثم هاجر الى المدينة وبذل امواله في سبيل الله، فهو صاحب الهجرتين ومصلى القلبتين وزوج النورين، ثم لما توفي رقية تزوجه ام كلثوم بنت رسول الله، واتفق جميع اهل الاعصار ان هذه فضيلة لم تحصل لاحد من اولاد آدم ان يجتمع عنده بنتي نبي سيما سيد النبيين، ثم لما هاجر رسول الله هاجر عثمان من الحبشة الى المدينة وبذل امواله في سبيل الله، روى في الصحاح عن طلحة بن عبيد الله انه قال قال النبي لكل نبي رفيق ورفيقي في الجنة عثمان، وعن عبد الرحمن بن خباب قال شهدت النبي ص وهو يحث على جيش العسرة فقام عثمان فقال يا رسول الله على مائة بعير باحلاسها واقتابها في سبيل الله، ثم حض فقام عثمان فقال يا رسول الله على مائتا بعير باحلاسها واقتابها في سبيل الله، ثم حض فقام عثمان فقال على ثلثمائة بعير باحلاسها واقتابها في سبيل الله، فأنا رأيت رسول الله ينزل من على المنبر وهو يقول ما على عثمان ما عمل بعد هذه، وعن عبد الرحمن بن سمرة قال جاء عثمان الى النبي بالف دينار في كفه حين جهز جيش العسرة فنثرها في حجره فأرأيت النبي يقلبها في حجره ويقول ماضر عثمان ما عمل بعد اليوم مرتين، وعن انس قال لما امرنا رسول الله ص ببيعة الرضوان كان عثمان رسول رسول الله الى مكة فيابح الناس، فقال رسول الله ص ان عثمان في حاجة الله وحاجة رسوله فغضب باحدى يديه على الاخرى، وكانت يد رسول الله ص خيرا من ايديهم انفسهم،

والاخبار في فضائل كثيرة وقد ذكرنا يسيراً منها ثم نشرع في دفع المطاعن التي رواها هذا الرافضي الضال عن شيوخه الضالين على دأبنا

و اقول

يرد على ما اجاب عن الطعن الاول امور : (الاول) ان الاستدلال بحديث زيد بن ثابت باطل لجهتين (الاولى) دلالة على ان النبي ص يقول شيئاً ويفعل خلافه و يأمر ولا ياتمر لانه يقول فيه افضل صلاة المرء في بيته الا المكتوبة ، و يتخذ حجرة من حصير في المسجد يصلي بها النافلة ، وهذا ممتنع على النبي ص فيكون الحديث كاذباً ، ودعوى انه اراد التشريع بفعله غير صحيحة ، لاغناء بيانه القولي عن الفعل المرجوح ، و لو سلم صحة مثل هذا التشريع بالفعل كفى فيه ان يصلي صلاة واحدة فكيف يصلي ليالى ، ثم انه اذا فرض ان صلاة المرء في بيته افضل فكيف يفرض عليهم المفضول له مجرد صنيعهم له بوجه النذب .

(الجهة الثانية) ان هذا الحديث غير تام الدلالة لان اجتماع الناس اليه اعم من صلاتهم بصلاته ومنفردين ، ولعدم دلالة الحديث على علم النبي ص بصلاتهم معه جماعة حين ماصلي ، ولذا قال البخاري في هذا الحديث عند ما رواه في باب صلاة الليل فلما علم بهم جعل يقعد ، ولا يخفى ما في قوله ولو كتب عليكم ما قامت به من الذم لهم على خلاف ما يراه القوم من عدالتهم ، واولى منه في ذمهم ما رواه مسلم في باب استحباب صلاة النافلة في بيته عن زيد بن ثابت قال في حديثه « فلم يخرج اليهم فرفعوا اصواتهم و حصبوا البساب فخرج اليهم رسول الله مغبضاً » الحديث ، و رواه البخاري ايضا في كتاب الادب في باب ما يجوز من الغضب والشدة لامر الله عز وجل

(الامر الثاني) ان حديث ابي هريرة لادلالة فيه على مدعى الخصم ، بل هو دال على الخلاف لان المراد بترغيب النبي (ص) في قيام رمضان هو الترغيب في قيامه فرادى اذ لا يمكن ان يرغب في قيامه جماعة في المسجد وهو يقول افضل صلاة المرء في بيته ، فانهما متضادان ، فاذا توفي رسول الله (ص) والامر على ذلك الى صدر من اماراة عمر كان عمر بأمره في قيام رمضان في المسجد جماعة مبدعاً وهو المطلوب .

(الثالث) ان ما حمل عليه لفظ البدعة غير صحيح لانه اذا زعم ان النبي (ص)

كان يصلي بهم احيانا لم يصح منه القول بان خصوصها لم يكن في زمان رسول الله (ص) الا ان يريد انها لم تكن متعارفة في زمانه وان ثبت اصلها ، لكن لا يحتاج حينئذ الى المول بانها مأخوذة من الاصول الشرعية لفرض ثبوت اصلها وان النبي صلاها ، وبالجمله ان قلنا ان النبي (ص) صلاها ورغب فيها كان اصلها وخصوصها ثابتا وام يمكن معنى لاطلاق عمر عاها البدعة ، وان لم نقل ذلك منعنا موافقتها للقواعد اذ لا نعرف قاعدة تقتضي جواز ان تصلي النافلة جماعة ، بل القاعدة المنع لانها تستلزم تفويت القراءة بالادليل ، وكيف كان لا يمكن انكار دلالة جملة من الاخبار على انها من مبتدعات عمر التي لم تكن في زمن النبي ، وما دل على ان النبي (ص) فعلها احيانا في المسجد غير حجة لانه مع الفض عن سندها هو من رواية الخصوم ومجل التهمة في حق عمر ، وامارضته بما هو حجة عليهم ، وكيف يمكن ان يدعى انها ليست من مبتدعاته وقد عدّها اوليائه من اولياته كما في تاريخ الطبري (١) زكامل ابن الاثير (٢) وتاريخ الخلفاء للسيوطي (٣) وعن ابن سعد (٤) وابن الشحنة (٥) وقال في الاستيعاب بترجمة عمر هو الذي نورثه الصوم بمصلاة الاشفاق ، الى غيرهم من المؤرخين والمترجمين ولو أعرضنا عن هذا كله كفي في ابداع عمر جعلها في المساجد سنة وتفضيلها على الفرادى في البيوت ، خلافا لرسول الله (ص) اذ يقول افضل صلاة المرء في بيته الا المكتوبة وقد روى في كنز العمال (٦) ان فضل صلاة التطوع في البيت على فعلها في المسجد كفضل الجماعة على المنفرد .

واما ما اجاب به عن الطعن الثاني ففيه (اولا) ان قوله ان الخراج انما يوضع على الاراضى التي فتحت صلحا مناف لمطلوبه ومصحح للطعن في عمر لانه وضع الخراج على سواد العراق ونحوه مما فتح عنوة لاصلحا (وثانيا) ان قوله لم يفتح في زمن رسول الله ص مدينة من المدائن صلحا خطأ واضح لما سبق من فتح فذك وغيرها صلحا ولذا كانت من الاثقال المختصة به ص (وثالثا) ان قوله اقتضى رأيه الخراج مسلم لكن الكلام في صحة رأيه ومشروعية حكمه كيف وقد رووا ان رسول الله (ص) قسم حصون خيبر التي

(١) ص ٢٢ ج ٥ (٢) ص ٢٤١ ج ٢ (٣) في الفصل الذي عقده اخلافة عمر (٤)

ترجمة عمر ج ٣ من الطبقات (٥) في ذكر وفاة عمر حوادث سنة ٢٣ في تاريخه وروضة الناظر

(٦) ص ١٢٠ ج ٤

فتجها عنوة بعد ما اخذ منها الخمس كما سبق في مسألة منع الزهراء عنها ، وروى البخاري (١) ان عمر قال لولا اخر المسلمين ما فتحت قرية الاقسمتها كما قسم النبي خيبر، وقوله شاور الاصحاب واجمعوا عليه ممنوع وهل هو الاكدعوى المشاورة على تغيير حكم الله ومخالفة كتابه الموجب للخمس في الغنيمة ، و قوله لم يقدر احد ان يروى ان امير المؤمنين اعترض على عمر الى آخره لو سام فوجه ظاهر كما في سائر الاحكام السياسية التي يراعيها عمر في ملكه بل والغالب من غيرها ، أترى ان امير المؤمنين يعترض على عمر ويقول له سلم الينا الخمس ولا تاخذ الخراج ، وهو يعلم انه قد قبض هو وابو بكر قبله خمس خيبر الذي قسمه النبي (ص) لهم فكيف يعطيهم ما فتحه هو ويمنع من اخذ الخراج ، وانما اخذ امير المؤمنين (ع) الخراج لعدم تيسر مخالفة عمر فانه لو اخذ الخمس واختص به هو واهله وترك الخراج لأدى الحال الى الهرج والمرج وانتقض عليه امره وقد كان (ع) غير مستقر الامر ولم يتمكن من تغيير غالب مبتدعات عمر التي ليست في الاهمية مثل هذا فكيف يقدر على تغييره والناس كما قال الخصم عيال على الخراج ، على ان النقص علينا بفعل امير المؤمنين (ع) غير صحيح لانارى انه الامام الحق وان كل ما غنمه المسلمون بغير اذنه هو له خاصة فحينئذ اذا اخذ الخراج من سواد العراق ونحوه فقد اخذ بعض حقه وما اليه امره فلا نقض ، واما بقية السلاطين فلا عبرة بهم لانهم امثال عمر وعنه اخذوا كملما تم به اكلوا وتملكوا .

واما ما ايد به مطلوبه من قوله تعالى (ام تسألهم خرجا فخرج ربك خير وهو خير الرازيقين) فليس في معمله لانه ان اريد فيه بالخراج ما هو محل الكلام فقد دلت الآية على اخذ النبي ص له وارتزاقه منه فكانت دليلا لا مؤيدا وهو خلاف الواقع بالاتفاق ، وان اريد به الرزق لم تصلح الآية للتأييد لعدم ارتباطها حينئذ بمحل الكلام حيث ان المعنى ام تسألهم اجرا على ما جئتهم به فاجر ربك ورزقه خير .

واما جوابه عن (الطعن الثالث) بان حديث معاذ لا يدل على نفي الزيادة فممنوع اظهره في ان الجزية خصوص الدينار على كل حال لمساواة النبي ص بين الجميع فيه

(٧) في باب اوقف اصحاب النبي وارض الخراج من كتاب الوكالة وباب الغنية لمن

شهد الواقعة من كتاب الجهاد .

ويعتبر عادة ان لا يكون فيهم غنى ولا متوسط الحال، ولوسلم ع- دم ظهوره في ذلك فاستباحة الزائد على الدينار محتاجة الى دليل وهو مقفود عندهم، ولوسلم جوازهم بمقتضى القاعدة فقولهم في الزيادة مساع للامام ظاهر في ان للامام الحكم بما يشاء ولا يتقيد بكتاب وسنة كما جرت به سيرة عمر وقضى به اعتذارهم عنه بالاجتهاد الذي يريدون به هذا المعنى في كثير من الموارد وهو التشريع المحرم والنبوة الجديدة، ولوسلم عدم التشريع منه في ذلك فهناك مطاعن أخر غير كثيرة (منها) انه ابدع وضع العشور روى في الكنز (١) عن ابي عبيد وابن سعد عن انس قال بعثنى عمر وكتب لي ان آخذ من اموال المسلمين ربع العشور من اموال اهل الذمة اذا اختلفوا بها للتجارة نصف العشور من اموال اهل الحرب العشور، وروى ايضا عن الشافعي وابي عبيد واليهيقي عن ابن عمر ان عمر كان يأخذ من النبط نصف العشر يريد بذلك ان يكثر الحمل الى المدينة ويأخذ من القبطية العشر، وروى عن الشافعي وابي عبيد عن السائب قال كنت عاملا على سوق المدينة زمن عمر فكنا نأخذ من النبط العشر، وعن ابي عبيد عن الشعبي قال اول من وضع العشر في الاسلام عمرو بن لوحي عن عبد الرزاق عن ابن جريح الى غير ذلك مما في الكنز وغيره

(ومنها) انه اوجب الزكاة في الخيل وهي غير واجبة حكى في كنز العمال (٢) عن البيهقي وابي عاصم النبيل عن يعلى قال في جملة حديثه، قال عمر اننا نأخذ من كل اربعين شاة شاة ولا نأخذ من الخيل شيئا خذ من كل فرس ديناراً قال فضر على الخيل ديناراً ديناراً، وحكى ايضا عن ابن جرير عن عمر قال يا اهل المدينة انه لا خير في مال لا يزكى فاجعل في الخيل عشرة دراهم وفي البراذن ثمانية، وذكر السيوطي في تاريخ الخلفاء في أوليات عمر انه اول من اخذ زكاة الخيل ويدل على عدم الوجوب ما رواه البخاري (٣) عن ابي هريرة عن النبي ص قال ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه ورواه مسلم (٤) بعبارة طرق وروى الحاكم في المستدرک (٥) و صححه مع الذهبي عن حارثة بن مضرب قال جاء ناس من اهل الشام الى عمر فقالوا اننا قد اصبنا اموالا خيلا

(١) في كتاب الجهاد ص ٣٠٤ ج ٢ (٢) في كتاب الزكاة ص ٣٠٥ ج ٣

(٣) في ابواب الزكاة في باب ليس على المسلم في عبده صدقة

(٤) في كتاب الزكاة (٥) في كتاب الزكاة ص ٤٠٠ ج ١

ورقمنا نحب ان تكون لنا فيها زكاة وطهور قال مافعله صاحبى قبلى فافعله فاستشار عمر عليا فى جماعة من اصحاب رسول الله ص فقال على هو حسن ان لم يكن جزية يؤخذون بهاراتية ومثله فى الكنز ايضا (١) عن جماعة منهم ابن جرير قال وصححه فكيف جازل عمر جعله هاراتية لازمة وهم مخيرون

وقد ابدع عمر ايضا الزكاة فى الادم حكى فى الكنز (٢) عن الشافعى وعبد الرزاق وابى عبيد البيهقى والدارقطنى قال وصححه عن حماس، قال كنت ابيع الدم والجعاب فمر بى عمر بن الخطاب، فقال اذ صدقة مالك فقلت يا امير المؤمنين انما هو الأدم قال قومه واخرج صدقته، مع انه قد روى الحاكم (٣) وصححه مع الذهبى على شرط الشيخين عن النبى ص قال انما أخذ الصدقة عن الحنطة والشعير والزبيب والتمر، ثم روى الحاكم ايضا وصححه مع الذهبى ان النبى ص قال لاناخذوا الصدقة الا من هذه الاربعة الشعير والحنطة والزبيب والتمر

وابدع ع. ايضا الزكاة فى الحلوى مع انه لازكاة فى الذهب والفضة الا من التقدين لدليلهما الخاص، حكى فى الكنز (٤) عن البخارى فى تاريخه والبيهقى عن شعيب بن يسار ان عمر كتب ان يزكى الحلوى، ثم نقل عن البيهقى انه روى عن شعيب قال كتب عمر الى ابي موسى ان مر من قبلك من نساء المسلمين ان يعتقدن من حليهن

(ومنها) انه اسقط سهم المؤلفة قلوبهم الذى فرضه الله سبحانه فى كتابه العزيز واعطاهم اياه النبى ص مدة حياته، قال تعالى فى سورة التوبة (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم) دلت الآية على ان سهم المؤلفة فرض الله تعالى وانه على مقتضى العلم والحكمة فان الحكمة تقتضى تأليفهم وترغيبهم وغيرهم فى الاسلام، وذكر السيوطى فى الدر المنثور انه اخرج ابو داود والبخارى فى معجمه والطبرانى والدارقطنى عن زياد بن الحارث قال قال رجل يا رسول الله اعطني من الصدقة فقال ان الله لم يرص بحكم نبى ولا غيره فى الصدقات حتى حكم فيها فجزأها ثمانية أجزاء فان كنت من تلك الاجزاء اعطيتك حقك، وروى السيوطى ايضا نحوه عن ابن سعد، فاذا كان الله سبحانه لم

يرض بحكم نبي ولا غيره حتى جزأها بنفسه المقدسة فكيف جواز لعمر أن يسقط سهم المؤلفه، قال في كتاب الجوهره النيرة على مختصر القدرى فى الفقه الحنفى (١) ان المؤلفه جاؤا بعد النبى الى ابى بكر ليكتب لهم بعادتهم فكتب لهم بذلك فذهبوا بالكتاب الى عمر ليأخذوا خطه على الصحيفة فمزقها، وقال لاجابة لنا بكم فقد اعز الله الاسلام واغنى عنكم فان اسلمتم والا فالسيف بيننا وبينكم، فرجعوا الى ابى بكر فقالوا له انت الخليفة ام هو، فقال بل هو ان شاء الله وامضى ما فعله عمر. وهذا القول من عمر جهل بوجه الحكمة وعدمه في مخالفة الله ورسوله ص اذ اعطاهم رسول الله ص وقد عز الاسلام وفشى اهله فوق العز يوم منعهم عمر وابو بكر، وروى الطبرى في تفسيره عن حبان بن ابى جبله قال قال عمر وقد اتاه عيينة بن حصين (الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) اى ليس اليوم مؤلفه والعجب من السنة كيف اتبعوا عمر فى ذلك مع علمهم بما ذكرنا، ولم اجد منهم من يظهر منهم خلاف عمر سوى النادر كالطبرى في تفسيره، فانه نقل القول ببقاء سهم المؤلفه عن امامنا ابى جعفر ع وظهر الموافقة له، وكالزى في تفسيره قال عند ذكر المؤلفه ان هذا الحكم غير منسوخ ثم قال لادليل على نسخه البتة

و (منها) انه اسقط مع ابى بكر سهم اهل البيت من الخمس وقد جعله الله تعالى لهم فى كتابه المعيد قال عز وجل (واعلموا ان ما غنمتم من شىء فان الله خمسهم والرسول ولذى القربى) الآية واعطاهم اياه رسول الله ص فاغتصبهم ابو بكر ثم عمر ما اعطاهم النبى ص ومنعاهم ايضا خمس الغنائم الحادثة، كما سبقت الاشارة اليه فى غضب فذك وسياى ان شاء الله تعالى تمام الكلام .

و (منها) انه جمع الناس فى صلاة الجنائز على اربع تكبيرات، كما ذكره السيوطى فى تأريخ الخلفاء وابن الشحنة فى روضة الناظر وابن الاثير فى كامله (٢) وعده جميعاً من اوليات عمر، ونقل فى الكنز (٣) عن الطحاوى عن سليمان بن يسار قال جمع عمر الناس على اربع تكبيرات فى الجنائز ونقل ايضاً نحوه عن عبدالرزاق وابن ابى شيبه والبيهقى عن ابى وائل، وهو خلاف سنة رسول الله ص ومذهب اهل البيت ع، ويدل

عليه جملة من اخبار القوم ، روى احمد في مسنده (١) عن عبد الاعلى قال صليت خلف زيد بن ارقم على جنازة فبكى خمساً فقام اليه عبد الرحمن بن ابي ليلى فاخذ بيده فقال نسيت قال لا ، ولكن صليت خلف ابي القاسم خليلي ص فبكى خمسا فلما تركها ابداً ، وروى النسائي في صحيحه (٢) عن ابي ليلى ان زيد بن ارقم صلى على جنازة فبكى عليها خمساً وقال كبرها رسول الله ، وسينقل المصنف ره في مسائل الفقه عن الديلمي والخطيب في تاريخه ان النبي ص كان يصلي بخمس تكبيرات ، وروى مسلم (٣) عن عبد الرحمن بن ابي ليلى قال كان زيد يصلي على جنازة نا اربعا وانه كبر على جنازة خمساً فسالته فقال كان رسول الله ص يكبرها ، ومثله في صحيح الترمذى ، فانه ظاهر في ان عمل رسول الله ص وستة هو التكبير خمساً كما استظهره الترمذى ايضاً فقال بعد ذكر الحديث : * وقد ذهب بعض اهل العلم الى هذا من اصحاب النبي ص وغيرهم وأوال التكبير على الجنازة خمساً ، فيكون تكبير زيد اربعا للتقية ولوفرض استفادة التخيير بين الاربع والخمس من هذا الحديث كان عمر بتعيين الاربع مشرعاً

و (منها) تحريمه البكاء على الميت حتى عاقب عليه واستباح المحرمات و هتك الحرمات لاجله ، مع ان النبي ص ناهى مراراً عن منع البواكي ، وفعله النبي ص بنفسه الشريفة وطلبه مراراً : أما تحريم عمر له فقد ذكره البخارى في باب البكاء عند المريض من ابواب الجنائز قال وكان عمر يضرب فيه بالعصى ويرمى بالحجارة ويحشى بالتراب ، وروى الطبرى في تاريخه عند ذكر موت ابي بكر في حوادث سنة ١٣ (٤) عن سعيد بن المسيب قال * لما توفي ابو بكر أقامت عليه عائشة النوح فأقبل عمر حتى قام ببابها فنهاهن عن البكاء فأبين ان ينتهين فقال عمر لهشام بن الوليد ادخل فأخرج ابنة ابي قحافة اخت ابي بكر فقالت عائشة لهشام انى اخرج عليك بيتي ، فقال عمر ادخل فقد اذنت لك ، فدخل فأخرج ام فروة اخت ابي بكر الى عمر فملاها بالدرة فضر بها ضربات فنفرك النوح ونحوه في كامل ابن الاثير (٥) وكذا في كنز العمال (٦) عن ابن سعد عن سعيد بن المسيب ثم نقل ايضاً نحوه عن ابن راهويه عن سعيد وقال هو صحيح ، وذكر فيه * ان عمر

(١) ص ٢٧٠ ج ٤ (٢) في عهد التكبيرات على الجنازة من كتاب الجنائز (٣) في باب الصلاة على القبر

من كتاب الجنائز (٤) ص ٤٩ ج ٤ (٥) ص ٢٠٤ ج ٢ (٦) في كتاب الموت ص ١١٨ ج ٨

قال له شام اخرج النساء الى ان قال فجعل يخرجهن امرأة امرأة وهو يضربهن بالدرّة • ونقل ايضا في الكنز عن عبدالرزاق عن عمرو بن دينار قال • لما مات خالد بن الوليد اجتمع في بيت ميمونة نساء يبكين فجاء عمر ومعه ابن عباس ومعه الدرّة فقال يا عبد الله ادخل على ام المؤمنين فأمرها فتحتجب واخرجهن على فجعل يخرجهن عليه وهو يضربهن بالدرّة فسقط خمار امرأة منهن فقالوا يا امير المؤمنين خمارها فقال دعوها فلا حرمة لها وكان يجب من قوله لحرمة لها • ونقل ايضا في الكنز عن عبدالرزاق عن نصر بن ابي عاصم • ان عمر سمع نواحة بالمدينة ليلا فأتاها فدخل عايتها ففرق النساء فأدرك الناحية فجعل يضربها بالدرّة فوق خمارها فقالوا اشعرها يا امير المؤمنين فقال اجل لحرمة لها • الى غير ذلك من اخبارهم .

وأما نهى النبي ص لعمر عن منع البواكي فقد رواه النسائي في صحيحه (١) عن ابي هريرة قال • مات ميت من آل رسول الله ص فاجتمع النساء يبكين عليه فقام عمر ينهاهن وطردهن فقال رسول الله ص دعهن يا عمر فان العين دامعة والقلب مصاب والمهد قريب • ونحوه في مسند احمد (٢) عن ابن عباس و(٣) ابن هريرة

واما ما يدل على فعل النبي ص للبكاء فأخبار مستفيضة روى جملة منها البخاري في ابواب الجنائز (٤) ومسلم في كتاب الجنائز (٥) وكتاب الفضائل (٦) وفي بعض اخبارهما انه ص بكى على صبي مات لاحدى بناته ، فقال له سعد ما هذا يا رسول الله قال هذه رحمة جعلها الله في قلوب عباده وانما يرحم الله من عباده الرحماء ، وبكى ص على ولده ابراهيم كما في رواية البخاري فقال له عبدالرحمن بن عوف وانت يا رسول الله ! قال يا ابن عوف انها رحمة ثم اتبعها (يعني عبرته) بأخرى ، فقال ان العين تدمع والقلب يحزن ولا تقول الا ما يرضى ربنا وانا بفراقك يا ابراهيم لمحزونون ، وقال ابن عبدالبر في الاستيعاب بترجمة

(١) في كتاب الجنائز (٢) ص ٣٣٥ ج ١ (٣) ص ٣٣٣ ج ٢

(٤) كما في باب قول النبي ص يذهب البيت يبكاء اهله عليه وباب الرجل ينسئ الى اهل البيت بنفسه وباب قول النبي انا بك لمحزونون وابواب اخر

(٥) في باب البكاء على الميت (٦) في باب رحمة ص الصبيان والعيال

حمزة لما رأى النبي ص حمزة قتيلا بكى فلما رأى ما مثل به شق، وروى أحمد في مسنده من روايات بكاء النبي ص مالا يحصى

وأما ما يدل على طلبه ص للبكاء على الميت والنوح عليه ورغبته فيها فكثير أيضا روى أحمد (١) عن ابن عمر « أن رسول الله ص لما رجع من أحد فجعلت نساء الانصار يبكين على من قتل من أزواجهن فقال رسول الله ولكن حمزة لا واكى له قال ثم نام فاستنبه وهن يبكين حمزة فهن اليوم اذا يبكين يندبن حمزة » ونحوه في الاستيعاب بترجمة حمزة ع وقال في تاريخ الطبرى (٢) ان النبي ص مر بار من دور الانصار فسمع البكاء والنوائح على قتلاها فذرفت عينا رسول الله ص فبكى ، ثم قال لكن حمزة لا واكى له، فلما رجع سعد واسيد أمرا نساء هم ان يتحزن من ثم يذهبن فيبكين على عم رسول الله ص ونحوه في كامل ابن الاثير (٣) وفي السيرة الحلبية (٤) وقال في الاستيعاب بترجمة جعفر بن ابى طالب : « لما اتى النبي ص نعى جعفر اتى امرأته اسماء بنت عميس فعزها ودخلت فاطمة ع وهى تبكى وتقول واعما فقال ص على مثل جعفر فلتبك البواكى » فمع هذا كله ونحوه كيف ساغ لعمر منع البكاء على الميت والعقاب عليه

نعم قد يعتذر له بما رواه هو وابنه من ان الميت يعذب ببكاء أهله ، وهو غير صحيح والا فكيف بكى النبي ص على حمزة وجعفر وزيد ورضى بالبكاء عليهم وعلى شهداء احد وغيرهم ، وقد انكرت عائشة وابن عباس عليهما في هذه الرواية ، واحتجت بقوله تعالى (ولا تزروا زرة وزر اخرى) اى لو كان البكاء وزرا الا فانها بكت اباهما واستبكت عليه ، فلا عذر لعمر الا القسوة وعدم الرحمة وامضاء رأيه يوم نهى عن البكاء بمحضر النبي ص فردعه النبي ص

(ومنها) تأخير مقام ابراهيم الى موضعه اليوم وكان ملصقا بالبيت كما ذكره ابن ابى الحديد (٥) والسيوطى في تاريخ الخلفاء وعن ابن سعد في طبقاته والدميرى في مادة الديك من حياة الحيوان

(ومنها) توسعة المسجد الحرام باضافة دور جماعة ابوايعها فهدمها عليهم ووضع

(١) ص ٤٠ ج ٢ (٢) ص ٢٧ ج ٢ (٣) ص ٧٨ ج ٢

(٤) ص ٢٦٨ ج ٢ (٥) ص ١١٣ ج ٢

۸۷۳۲۰۵ (۷)

شعري ماوجه توريشن منه ان لم يرجع بهن وبهاله وكيف يستحق ان يرجم قبره ويهتك حتى يحلف على ذلك وغاية ماصنع انه فعل مكروها .

و (منها) حكمه في الركاظ بخلاف السنة، فان الركاظ انما فيه الخمس و الباقي لواجده، وهو قد خالفه، حكى في كنز العمال في كتاب الزكاة (١) عن ابن عبدالحكم «ان ابن العاص كتب الى عمر عن عبدوجد جرة من ذهب مدفونة فكتب اليه عمران ارضخ له منها بشيء فانه اخرى ان يؤدوا ما وجدوا» ونقل في الكز ايضا (٢) عن الخطيب عن السائب «ان عمر استعمله على المدائن فينما هو جالس في ابوان كسرى نظرا الى تمثال يشير باصبعه الى موضع قال فوقع في روعي انه يشير الى كنز فاحترت ذلك الموضع فاستخرجت كنزا عظيماً فكتبت الى عمر اخبره وكتبت ان هذا شيء افاده الله على دون المسلمين قال فكتب الى عمر انك امير من امراء المسلمين فاقسمه بين المسلمين»

و (منها) انه حد من لم يشرب الخمر لجلوسه مع من شربها حكى في الكنز (٣) عن احمد بن حنبل في الاشربة «أن عمر أتى يقوم اخذوا على شراب فيهم رجل صائم فجلبدهم وجلبده معهم قالوا انه صائم قال لم جلس معهم» وأنت تعلم انه لاحد عليه كما ان تعزيره بمقدار حد الشرب لو اراد التعزير خلاف السنة، روى مسلم (٤) عن ابي بردة انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يجلد احد فوق عشرة اسواط الا في حد من حدود الله، ونحوه في صحيح الترمذي (٥) وصحيح البخاري (٦) من طرق وذكر في بعضها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا عقوبة فوق عشرين ضربات الا في حد من حدود الله .

و (منها) ما فعله مع ضبيع التميمي من الضرب المبرح والنفي وتحريم المجالسة لما سألته عن معنى قوله تعالى والذاريات ذروا، قال ابن ابي الحديد (٧) «جاء رجل الى عمر فقال ان ضبيعا التميمي لقينا فاجعل يسألنا عن تفسير حروف من القرآن فقل اللهم امكنني منه فيينا عمر يومها جالس يغذي الناس اذ جاءه ضبيع وعليه ثياب وعمامة

(٣) في كتاب الحدود ١٠١ ج ٣

(٥) في باب ما جاء في التعزير

(٧) ١٢٢ مجلد ٣

(١) ص ٣٠٤ ج ٣ (٢) ص ٣٠٥ ج ٣

(٤) في باب قدر اسواط التعزير من كتاب الحدود

(٦) في باب كم التعزير والادب من كتاب المعاري

فتقدم فأكل حتى اذا فرغ قال يا امير المؤمنين ما معنى قوله تعالى «والذاريات ذروا» قال حاملات وقرأ «قال ويحك انت هو فقام اليه فحسر عن ذراعيه فلم يزل يبجلده حتى سقطت عمامته فاذاله ضفيرتان فقال والذي نفسي بيده لو وجدتاك مخلوقا لضربت رأسك ثم امر به ففعل في بيت ثم كان يخرج كل يوم فيضربه مائة فاذا برأ أخرجه فضربه مائة اخرى ثم حمله على قتب ويره الى البصرة وكتب الى ابي موسى ان يعزم على الناس مجالسته وان يقوم في الناس خطيبا ثم يقول ان ضيما قد ابتغى العلم فاخطأ فلم يزل وضيعا في قومه وعند الناس حتى هلك وقد كان من قبل سيد قومه، وليت شعري كيف يستحق من اخطأ طريق العلم هذا العمل الوحشي الفرعوني الذي اشتمل على انواع المنكرات واعظم الموبقات، فان غاية ما يفرض انه يباح له تعذيبه وتأديبه، وقد عرفت انه لا يجوز التزير باكثر من عشر ضربات، وكيف صار ممن ابتغى العلم فاخطأ لولا جهل المسؤول وهلا أرشده الى الطريق لو علمه وهو بنفسه قد سأل عن الاب ثم قال ان هذا هو اللهو، وما عليك يا ابن الخطاب ان لا تدرى ما الاب كما في شرح النهج (١) فهلا ادب نفسه ببعض ما ادب التميمي.

و (منها) نفيه ربيعة خلا فاللسنة روى النسائي في آخر صحيحه في باب تفريب شارب الخمر عن سعيد بن المسيب قال غرب عمر ربيعة ابن مية في الخمر الى خيبر فلحق بهرقل فتنصر.

و (منها) نفيه نصرين حجاج الى البصرة اذ تغت به امرأة في دارها وكان في غاية الحسن والجمال كما هو مستفيض وذكره في شرح النهج (٢) وليت شعري كيف استحق نصر النفي بمجرد أن تغت به امرأة، وما استحق المغيرة شيئا من الاهانة وقد شهد عليه ثلاثة بالزنى وشهد الرابع بانه جلس منها مجلس الماحشة رافعا رجلها وخصيته متردتان بين فخذيهما وسمع له حفز اشديدا ونفسا عاليا.

✱ * ✱

واما ما ذكره الفضل بالنسبة الى نسب (عثمان) وانه يتصل برسول الله ص في عبد مناف فمحل ريب عندنا لما روى ان امية كان عبداً روميا تبناه عبد شمس وكان ذلك من

عادة العرب بحيث لا ينسب عندهم للحق الا الى المستحق ويتوارثان و تترتب عليه جميع آثار البنوة، كما نسب ذكوان الى امية اذ تبناه وكان عبد الله، كما ذكره في الاستيعاب بترجمة الوليد بن عقبة بن ابي معيط بن ذكوان لكن جعله قولا و يشهد لذلك قول ابي طالب ع في بنى امية

قديما ابوهوم كان عبدأ لجدنا بنو امة شهلاء جاش بها البحر

من ايات ذكرها ابن ابي الحديد (١) لكن استفاد منها صحة ما يروى ان عبدالمطلب ع استعبد امية لرهان بينهما وهو خطأ واللقال عبدالينا، و يؤيد المدعى معروفيتهم بنى امية لابنى عبدشمس، والجال ان عبدشمس اظهر في الشرف من امية، وانما عرف عقبة وشيبة بنى عبدشمس، ويحتمل ان يكون امير المؤمنين ع اشار الى استلحاق امية وبنيه بعد شمس بقوله في كتابه الى معوية (وليس الصريح كالصيق) جوابا عما كتبه معوية اليه (انا واتم من بنى عبدمناف) ويحتمل ايضا انه ع اشار الى المعروف من كون معوية ابن زنا ولحقا بابي سفيان ويحتمل انه ع اشار الى الامر بن

و اما ما زعمه من تزويجه ابنتي رسول الله ص فمحل اشكال ايضا اما قيل انها رببته فنسبتا اليه للتربية، بل قيل انها ابتلاخت خديجة، ولو سلم انها ابنتاه حقيقة كما هو الاقرب، فالظاهر ان رسول الله ص انما زوجه للتأليف كما يشهد له ما ذكره ابن الاثير في نهايته بمادة (ابر) بالياء الموحدة من تحت، قال في حديث اسماء بنت عميس «قيل لعلى أن تزوج ابنة رسول الله ص فقال مالى صفراء ولا بيضاء ولست بأبور في ديني فيورى بها رسول الله ص عنى انى لاول من اسلم» ثم قال «يعنى لست غير صحيح الدين ولا المتهم في الاسلام فيتألفنى عليه بتزويجها اياى» قال «ويروى بالهاء المثلثة وسيدكر» ثم ذكره في هذه العادة وقال «لى لست معن يؤثر عنى شروتهمة في ديني» فانه دال على ان النبي ص قد يزوج الرجل للتأليف، والمتعين له عثمان لان من عداه من اصهار النبي ص اما مؤمن حقا وهو امير المؤمنين ع او كافر معاذ

واما ما تعرض له من اخبارهم في فضل عثمان فقد عرفت فيما ذكره في فضل الشيخين ان ذكر اخبارهم في مثل المقام لغولا فييد اصحابه علما ولا يكون علينا حجة، على انها

لاتعارض اخبار الطعن المتفق عليها بين الفريقين، مضافا الى ظهور ضعف اسانيد هاعند هم ،
ولذا لم يروها البخارى ومسلم وانما رواها الترمذى، وقال فى الاول منها > حديث
غريب وليس اسناده بالقوى وهو منقطع انتهى فانه رواه عن ابي هاشم الرفاعى وهو محمد
بن يزيد عن يحيى بن يمان عن شيخ من بنى زهرة عن الحارث بن عبد الرحمن بن ابي ذياب،
وهو كمانرى، فان الشيخ مجهول، ومن عدها ضعاف كما عرفت بعض ترجمة الرفاعى ويحيى
فى المقدمة، وعليه فمس بقية الاحاديث، على ان الحديثين الذين زعموا ان رسول الله
قال فيهما (ماضر عثمان م اعمل بعد) كاذبان جزما لانه اذا آمنه العقوبة فقد سهل له
المعصية ولا يمكن ان يقع مثله من النبى ص فى حق من ليس بمعصوم او شبهه، فكيف
يقوله فى حق من يجعل مال الله سبحانه طعمة للوزع وبنيه، ويتنكح حرمات الصحابة
الابرار كابي ذر وعمار واشباههما، على انه كيف يتصدق بهذه الصدقة الكثيرة وقد اشفق
ان يقدم فى النجوى الصدقة القليلة الواجبة، ولو سلم وقوع تلك الصدقة منه فمن يشفق
من تقديم الصدقة القليلة الواجبة حقيق بان يكون وقوع الصدقة الكثيرة المندوبة منه
للسمة والرياء وطلب الثناء

هذا حال ما تنتخبه من اخبارهم فكيف حال غيرها، ولو رأيت ما رواه البخارى
ومسلم فى فضل عثمان لبان لك على صفحاتها أثر التصنع والكذب، ولذا عدل الخصم
عنها الى هذه الاخبار مع رواية الترمذى للجميع فخصها لزعمه انها اقرب الى القبول
واما قوله التى رواها عن شيوخه الضالين فصحيح لان المصنف رده لم يرو هذه المطاعن

الاعن الشيوخ الضالين لانبات ضلالهم المين

المطلب الثالث - مارواه الجمهور في حق عثمان

قال المصنف طاب ثراه

(المطلب الثالث) في المطاعن التي رواها الجمهور عن عثمان (منها) انه ولي امر المسلمين من لا يصلح لذلك ولا يؤتمن عليه وظهر منه الفسق والفساد ومن لاعلم له ألبتة مراعاة لحرمة القرابة وعدولاً عن مراعاة حرمة الدين، وقد كان عمر حذره من ذلك فاستعمل الوليد بن عتبة حتى ظهر منه شرب الخمر، وفيه نزل قوله تعالى (افمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستوون) المؤمن على والفاسق الوليد بن عتبة على ما قاله المفسرون، وفيه نزل (ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) وكان يصلى حال امارته وهو سكران حتى تكلم فيها والتفت الى من خلفه وقال ازيدكم في الصلاة ؟ فقالوا لا قد قضينا صلاتنا، واستعمل سعيد بن العاص على الكوفة وظهرت منه اشياء منكرة وقال انما السواد بستان لقريش تأخذ منه ماشاء وتترك منه ماشاء، حتى قالوا له اتجعل ما افاء الله علينا بستاناً لك ولقومك، وافضى الامر الى ان منعوه من دخولها وتكلموا فيه وفي عثمان كلاماً ظاهراً حتى كادوا يخلعون عثمان، فاضطر حينئذ الى اجابتهم وعزلهم قهراً لا باختيار عثمان، وولى عبدالله بن سعد بن ابى سرح مصراً وتكلم فيه اهل مصرف صرفة عنهم بمحمد بن ابى بكر ثم كاتبه بان يستمر على الولاية فأبطن خلاف ما ظهر فأمره بقتل محمد بن ابى بكر وغيره ممن يرد عليه، فلما ظفر محمد بذلك الكتاب كان سبب حصره وقتله .

وقال الفضل

معظم ما يطعنون على عثمان هو تولية بنى امية على الممالك وذلك لانه رأى امراء بنى امية اولى رشد ونجابة وعلم بالسياسات ، وكان اذذاك اتسع عرصه الاسلام وبعد الممالك واختلف سير الناس لاختلاط الاعجام بالعرب واختلاف العرب واستيلائهم ، فلا بد من الامراء الذين يكونون ذوى بأس وقوة واستيلاء، وكانوا بنو امية على هذه النعوت فكان عثمان يختارهم للامارة وكلما ظهر منهم شئ يعزلهم ، كما روى في الصحاح انه لما علم عثمان ان الوليد بن عتبة شرب الخمر عزله عن اماره الكوفة كما ذكر، ولا طعن في الامام اذا ذهب من رآه عبد الله الامارة ثم يظهر منه خلاف هذا فيزله فانه حال

النصب علمه اهل الامارة ولو كان حال النصب يعلم انه ليس باهل للامارة ثم ينصبه لكان طعنا ولم يثبت هذا فلا طعن

واقول

ليس هذا الا البسير مما يطعن به على عثمان فان له ما هو اكثر واعظم كتغييره احكام الله تعالى وستة نيهض واستهزائه بالشرعية واحراقه المصحف المجيد، واماقوله (لما رأى بنى امية اولى رشد ونجاة) الى آخره فمن عدم المبالاة بالكذب وقلة الحياء منه فان الشجرة الملعونة في القرآن لا يمكن ان تثمر الرشد والنجاة والهدى وانما تثمر المكر والفسق والخنا، ولا ادري اى رشد لهم وعلم بالسياسة وقد اتوا من صنوف التهتك والجور ما رآته كل عين حتى اهاجوا الراى العام وقتل بسبيهم عثمان، وأية نجاة لهم وما فيهم الا خمار اوزان او ابن زنا، ويكفيك ان امامهم وانجبتهم معوبة وهو لحيق بابي سفيان مستلحق لزياد، لكن الدنيا اقبلت عليهم وجرت المقادير باستيلائهم فحسب بعض الناس ان ذلك من سياستهم وكان بعضهم كمعوبة صاحب مكر وخديعة وحيلة فتخيل اولياؤهم ان لهم رسدا، ولوسلم انهم كانوا كذلك فلارب ان عثمان لم يقدمهم لرشدهم ونجاتهم لوجود من هو ارشد وانجب واعلم بالسياسة منهم في صحابة الرسول، ولو كان الداعي له هو ذلك لجعلهم في البلاد البعيدة الواقعة في الثغور المحتاجة لذوى القوة والرشد والسياسة لافى البلاد الامنة المطمئنة حتى ألحقوا بها الفتن وألحقوا بها الغناء وشوهوا وجه الاسلام، ولا ادري من اين عرف عثمان رشد عبدالله بن عامر وعلمه بالسياسة حتى جمع له بين كور البصرة وفارس وهو ابن اربع او خمس وعشرين سنة لم يتول شيئا من الولايات قبلها، نعم اراد ان يطعمه مال القطرين ويرفع قدره فولاه اياهما، روى الطبري في تاريخه (١) « ان غيلان بن خرشنة قال لعثمان امامكم خسيس فترفوه امامكم فقير فتجبروه يا معشر قريش حتى متى يأكل هذا الشيخ الاشعري هذه البلاد فاتتبه لها الشيخ فولاهها عبدالله بن عامر » ومثله الكلام في سعيد بن العاص فانه ولاه الكوفة ولم يبلغ الثلاثين وماتولى قبلها عملا، وكذا الوليد بن عقبة فانه لم يتول بلادا وماعرف سياسة وانما ولاه عثمان الكوفة طعمة فقد ذكر في شرح النهج (٢)

عن الاغانى ان سبب امارة الوليد على الكوفة انه لم يكن يجلس مع عثمان على سريره الا العباس وابوسفيان والحكم والوليد ولم يكن سريره يسع معه الا واحدا فاقبل الوليد يوما فجلس فجاء الحكم فاومأ عثمان الى الوليد فرحل له عن مجلسه فلما قام الحكم قال الوليد لقد تلجلج في صدرى بيتان قلتهما حين آثرت عمك على ابن امك ، فقال عثمان ان الحكم شيخ قريش فما البيتان ، فقال :

رأيت لعم المرء زلفى قرابة

دوين اخيه حادنا لم يكن قدما

فاعلمت عمراً أن يشب و خلدأ

لكنى يدعوانى يوم نأثبة عما

يعنى عمراً وخالدا ابنى عثمان ، قال فرق له عثمان وقال قد وليتك الكوفة فاخرج اليها وقال ابن قتبية فى كتاب السياسة والامامة تحت عنوان ما انكر الناس على عثمان : « انه اجتمع ناس من اصحاب رسول الله ص كتبوا كتابا ذكروا فيه ما خالف فيه عثمان من سنة رسول الله ص وما كان من هبة خمس افريقية لمروان » الى ان قال « وما كان من افشاءه العمل والولايات فى اهل وبنى عمه من بنى امية احداث وغلبة لاصحبة لهم من الرسول ولا تجربة لهم بالامور » وقال فى العقد الفريد (١) : « لما احداث عثمان ما احداث من تأمير الاحداث من اهل بيته على الجلة من اصحاب محمد ص قيل لعبد الرحمن هذا عملك قال ما ظننت هذا ثم مضى ودخل عليه وعاتبه وقال حايت اهل بيتك واوطأتهم رقاب المسلمين . لله على ان لا اكلمك ابدا فلم يكلمه حتى مات ودخل عليه عثمان عائدا له فى مرضه فتحول عنه الى الحائط ولم يكلمه » انتهى ملخصا

واما قوله (وكلما يظهر منهم شىء يعزلهم) فكذب ظاهر والا فلما ذا اجتمع عليه الناس من الاطراف النائية حتى حصروه وقتلوه ، وهولم يعزل من هؤلاء المعلنين بالفسق الاسعدي بن العاص والوليد بن عقبة و لم يعزلها باختياره ، اما (سعيد) فلما رواه الطبرى فى تاريخه (٢) « انه اجتمع ناس من المسلمين فتذاكروا اعمال عثمان وما صنع فاجتمع رأيهم على ان يبعثوا اليه رجلا يكلمه ويخبره باحداثه فارسلوا اليه عامر بن عبدالله التميمي فأتاه ، فقال ان ناسا من المساميين اجتمعوا فنظروا فى اعمالك فوجدوك قد ركبت امورا عظاما فاتق الله وتب اليه وانزع عنها » الى ان قال « فأرسل عثمان الى

معوية بن ابي سفيان والى عبدالله بن سعد بن ابى سرح وسعيد بن العاص وعمر بن العاص وعبدالله بن عامر فجعلهم ليشاورهم فى أمرهم وما طلب اليه وما بلغه عنهم ، فلما اجتمعوا عنده قال لهم ان لكل امرئ وزرا ، ونصحه وانكم ووزرائى ونصحاى واهل تفتى وقد صنع الناس ما رأيتم وطلبوا الى ان اعزل عمالى وان ارجع عن جميع ما يكرهون ، الى ان قال « فرد عثمان عماله على اعمالهم وامرهم بالتضييق على من قبلهم وامرهم بتجهيز الناس فى الموت وعزم على تحريم اعطيانهم ليطعموه ويحتاجوا اليه ورد سعيد بن العاص امير اهل الكوفة فخرج اهل الكوفة عليه بالسلاح فتلوه فردوه ، فقالوا لا والله لا يلى علينا حكما ما حملنا سيوفنا » ومثله فى كامل ابن الاثير (١) وقال فى الاستيعاب بترجمة سعيد « رده اهل الكوفة وكتبوا الى عثمان لاحاجة لنا فى سعيدك ولأوليدك »

واما (الوليد) فنحن نذكر لك بعض ترجمته فى شرح النهج من تمة كلامه السابق نقلا عن الأغاني لتعرف انهما عزله باختياره وملخصه « ان الوليد أختص بساحر يلعب بين يديه وكاد ان يفتن الناس ، فجاء جنذب فقتل الساحر قياماً بواجب الشريعة فحبسه الوليد فمضى دينار بن دينار اليه فأخرجه من الحبس فأرسل الوليد الى دينار فقتله ، وكان الوليد ينادى أبا زيد الطائي النصراني حتى كان يمر اليه فى المسجد الشريف ويسمر عنده ويشرب معه الخمر ويرجع ويشق المسجد سكران ، وشرب الوليد مرة الخمر وصلى بالناس الصبح اربع ركعات فقتل ازيدكم وتقىا فى المحراب بعد أن قرأ فى الصبح رافعاً صوته :

علق القلب الربابا

بعد ماشأت وشابا

فخرج رهط من الكوفة الى عثمان شاكين فأراد ان ينكل بهم فاستجاروا بعاشة فرفعت نعل رسول الله ص وقالت ترك سنة صاحب هذا النعل فسامع الناس واختلعتوا وتصاربوا بالنعل ودخل رهط من الصحابة على عثمان ، فقالوا له إتق الله ولا تطل الحدود واهزل اخاك عنهم ففعل « انتهى ملخصا

وكيف يقال ان عثمان يعزل من يظهر منه شئ ، وهو لم يبال باتصاح فسقم لكل احد وقد تحمل الاهانة والسب ثم القتل فى سبيل امرتهم ، روى الطبرى فى تاريخه (٢)

• ان عثمان مر على جبلة بن عمرو الساعدي، وهو جالس في مذى قومه وفي يد جبلة جامعة، فلما مر عثمان سلم فرد القوم، فقال جبلة لم تردون على رجل فعل كذا وكذا؟ ثم اقبل على عثمان فقال والله لا طرح هذه الجامعة في عنقك ولتتركن بطانتك هذه، قال عثمان اي بطانة فولله اني لا تخير الناس، فقال مروان تخيرته ومعوية تخيرته وعبدالله ابن عامر تخيرته وعبدالله بن سعد تخيرته، منهم من نزل القرآن بدمه واباح رسول الله دمه، فانصرف عثمان فما زال الناس مجترئين عاياه الى هذا اليوم» وروى ايضا (١) حديثا طويلا قيل لعثمان في آخره اعزل عنا عمالك الفساق واردد علينا مظالمنا، قال عثمان ما اراني في شيء ان كنت استعمل من هو يثم و اعزل من كرهتم، وسيأتي ايضا في المقام ما يدل على المطلوب.

واما قوله (ولاطمن في الامام اذا نصب من رآه عدلا اهلا للامارة) الى آخره فصحيح، لكن لا يصح في اكثر ولاية عثمان، لث شعري كيف كان الوليد عدلا عند عثمان وقد شهد الله سبحانه في كتابه العزيز بنفسه مرتين، وكان من أشهر الناس في النسق ووضحهم حالا في سوء الاعمال. حتى قال له سعد بن ابى وقاص لما عزله عثمان بالوليد ما أدري اصلحت بعدنا ام فسدنا بعدك؟ كما في شرح النهج عن الاغانى، وذكر ايضا انه قال له في رواية ما أدري كست بعدنا ام حمقنا بعدك؟ فقال لا تجزع فانه الملك يتبداه قوم و يتعشاه آخرون، فقال سعد أراكم والله ستجعلونه ملكا. ومثله في الاستيعاب بترجمة الوليد وفي كامل ابن الاثير (٢) وقال له ابن مسعود كما في هذين الكتابين ما أدري أصلحت بعدنا ام فسد الناس، وقال في الاستيعاب بترجمته ايضا: وله اخبار فيها نكارة وشناعة تقطع على سوء حاله وقبح افعاله، وقال ايضا «اخباره في شرب الخمر ومناذمته ابا زبيد الطائى مشهورة» وقال «خبر صلاته بهم وهو سكران، وقوله ازيدكم بعد ان صلى الصبح اربعا مشهور من رواية الثقات من نقلة اهل الحديث واهل الاخبار» ثم قال «وقدرى فيما ذكر الطبرى انه تعصب عليه قوم من اهل الكوفة بغير حسد وشهدوا عليه زورا أنه تقي الخمر» وذكر القصة وفيها «ان عثمان قال له يا اخي اصبر فان الله يؤجرك ويؤم القوم بانك، وهذا الخبر من نقل اهل الاخبار لا يصح عند اهل الحديث ولله عند اهل العلم اصل»

وانت اذا تلموت تراجم عبدالله بن سعد بن ابى سرح وسعيد بن العاص وابد الله بن عامر و امثالهم من ولاية عثمان عرفت انهم ليسوا بأقل ظهورا فى النسق و الطيش و عدم الخبرة بالولاية والسياسة من الوليد ، فكيف يزعم الخصم ان عثمان رآهم عدولا واهلا للامارة فمنعهم .

واما ما نقله عن الصحاح من عزله الوليد عن الامرة بعد ما شرب الخمر فلم اجد فيه فيها بهد التتبع ، ولعله استفاد نزله من امره بان يعجل الحد . كما رواه البخارى (١) عن عروة بن الزبير « ان عبيد الله بن عدى اخبره ان المسور بن معززة و عبدالرحمن بن الاسود بن عبد يغوث قالالا ما يمنعك ان تكلم خالك عثمان فى اخيه الوليد بن عقبة ، وكان اكثر الناس فيما فعل به ، قال عبيد الله فانتصبت لعثمان حين خرج الى الصلاة فقلت له ان لى اليك حاجة وهى نصيحة ، فقال ايها المرء أعوذ بالله منك ، فانصرفت فلما قضيت جلست الى المسور واني ابن عبد يغوث فحدثتهما بالذى قلت لعثمان وقال لى ، فقالا قد قضيت الذى كان عليك فينما انا جالس معهما اذ جاء نبي رسول عثمان ، فقال لى قد ابتلاك الله ، فانطلقت حتى دخلت عليه فقال مانصيحتك ، قال فتشهدت ثم قلت ان الله بمث محمد اُمرس وازل عايه الكتاب و كنت ممن استجاب لله ورسوله و آمنت به و هاجرت الهجرين وصحبت رسول الله ورايت هديه وقد اكثر الناس فى شأن الوليد فحق عليك ان تقيم عليه الحد ، الى ان قال فاما ما ذكرت من شأن الوليد فسنا خذفيه بالحق ان شاء الله ، فجعل الوليد اربعين جلدة ، وهذا الحديث شاهد بان عثمان عطل حد الله فى الوليد الى ان اكثر الناس عليه الانكار وخاف عاقبة امره ، وغيره من الاحاديث صريح فى ذلك كما ان هذا الحديث دليل على صحة انكار ابن عبدالبر فى الاستيعاب على ما ذكره الطبرى وقد عرفته

ثم ان المصنف ره نقل فى طي كلامه ان سعيد بن العاص قال انما السواد بستان قريش وهو قد رواه القوم منهم ابن عبدالبر فى الاستيعاب بترجمة سعيد ، ومنهم الطبرى فى تاريخه (٢) وابن الاثير فى كامله (٣) وقد تعرض المصنف ره ايضا لولاية ابن ابى سرح

(١) فى اوائل الجزء الثانى فى باب هجرة الحبشة وروى نحوه ايضا فى مناقب عثمان

(٢) ٨٨ ص ٥ ج (٣) ٦٧ ص ٣ ج

وهو اخو عثمان من الرضاة وطلب المصريين عزله مجعلا ، ولنذكر بعض تفاصيله وانكار المسلمين تأميره، قال ابن الاثير في الكامل (١) « فكان اول ماتكم به محمد بن ابي حذيفة، ومحمد بن ابي بكر في امر عثمان في هذه الغزوة وأظهر اعيه وماغير ومخالف به ابا بكر وعمر، ويقولان استعمل عبدالله بن سعد رجلا كان رسول الله قد اباح دمه ونزل القرآن بكفره، واخرج رسول الله ص قوما ادخلهم، ونزع اصحاب رسول الله ص واستعمل سعيد بن العاص وابن عامر» ومثله في تاريخ الطبرى (٢) وقال في العقد الفريد (٣) « كان كثيراً ما يولي بنى امية ممن لم يكن له من رسول الله ص حبة و كان يجي من امرائه ما يكره اصحاب محمد ص فكان يستعقب فيهم فلم يعزلهم ، فلما كان في الحجج الآخرة استأثر بنى عمه فولاهم وولى عبدالله بن ابي سرح مصر فمكث عليها سنين فجاءه اهل مصر يشكونه ويتظلمون منه» الى ان قال « فكتب اليه عثمان يتهدده فأبى ابن ابي سرح أن يقبل ما نهله عنه عثمان وضرب رجلا ممن أتى عثمان فقتله فخرج من اهل مصر سبعة مائة رجل الى المدينة فنزلوا المسجد وشكوا الى اصحاب رسول الله ص ما صنع ابن ابي سرح ، فقام طلحة بن عبدالله فكمهم بسلام شديد وارسلت اليه عائشة قد تقدمت اليك اصحاب رسول الله ص وسألوك عزل هذا الرجل فأبيت ان تعزله ، فهذا قد قتل رجلا فانصفهم من اهللك ، ودخل عليه على وكان متكلم القوم وقال انما سألوك رجلا مكان رجل و قد ادعوا قبله دماً فاعزله عنهم واقص بينهم» ثم ذكر ما حصله « انه ارسل محمد بن ابي بكر - اعملا ومعه جمع من الصحابة فلما كانوا على مسيرة ثلاثة أيام من المدينة اذاهم بغلام اسود على بعير ففتشوه واخرجوا منه كتابا من عثمان الى ابن ابي سرح يأمره فيه بقتلهم فرجعوا به الى المدينة فاغتم اصحاب النبي ص من ذلك ودخل على وجماعة على عثمان ومعهم الكتاب والغلام والبعير» ثم قال ما افظه « قال له على هذا الغلام غلامك قال نعم والبعير بعيرك قال نعم والخاتم خاتمك قال نعم، قال فأنت كتبت الكتاب قال لا» الى ان قال « فعرفوا انه خط مروان وسألوه ان يدفع اليهم مروان فأبى» وقال الطبرى في تاريخه (٤) في حوادث سنة ٣٥ « قدم المصريون المقدمة الاولى فكمهم عثمان محمد بن ابي مسلمة فخرج في خمسين راكبا من الانصار فردهم

(١) ص ٥٧ ج ٣ في حوادث سنة ٣١ (٢) ص ٧١ ج ٥ (٣) ص ٧٩ ج ٣

(٤) ص ١٢٠ ج ٥

ورجع القوم حتى اذا كلنوا بالبواب وجدوا غلاماً لثمان معه كتاب الى عبدالله بن سعد
 فكروا قاتلوه الى المدينة وقد تخلف بها من النمل الاشر وحكيم بن جبلة، فأتوا بالكتاب
 فأنكر عثمان ان يكون كتبه، قالوا فالكتاب كتاب كاتبك، قال اجل و لكنه كتبه بغير
 امرى، قالوا فان الرسول الذى وجدنا معه لكتاب غلامك قال اجل و لكنه خرج بغير
 اذننى، قالوا لعلنا جمل جملك قال اجل ولكنه اخذ بغير علمى، قالوا ما انت الا صادق او كاذب
 فان كذبت كاذبا فقد استحققت الخلع لما أمرت به من سفك دماننا بغير حقها وان كنت
 صادقا فقد استحققت ان تخلع لضعفك وغفلتك وخبت بطامتك لانه لا ينفى لنا ان ترك
 على رقابنا من يقطع مثل هذا الامر دونك لضعفه وغفلته، وقالوا له انك ضربت رجالنا من
 اصحاب محمد وغيرهم حين يعضونك ويأمرونك بمراجعة الحق عند ما يستنكرون من
 اعمالك فأود من نفسك من ضربته وانت له ظالم، فقال الامام يخطى وبصيب فلا اعيد
 من نفسى لاني لواقدت كل من اصابته بخطأ أتى على نفسى، قالوا انك احدثت احدانا
 عظاما فاستحققت بها الخلع فاذا كلمت فيها اعطيت التوبة ثم عدت اليها والى مثلها، ثم
 قدمنا عليك فأعطيتنا التوبة والرجوع الى الحق ولا منا فيك محمد بن مسلمة و ضمن لنا
 ما حدث من امر فأخفرتهم فترأمنك وقال لا تدخل فى أمره، فرجعنا أول مرة لنقطع
 حجتك ونبلغ اقصى الاغذار اليك نستظهر بالله عز وجل عليك، فاجعنا كتاب منك الى عاملك
 علينا تأمره فينا بالقتل والقطع والصلب وزعمت انه كتب بغير علمك وهو مع غلامك وعلى
 جملك وبخط كاتبك وعليه خاتمك، فقد وقعت عليك بذلك التهمة القبيحة مع ما بلونا
 منك قبل ذلك من الجور فى الحكم والاثرة فى القسم والعقوبة للامر بالتبسط من الناس
 والاضهار للتوبة ثم الرجوع الى الخطيئة ولقد رجعنا عنك وما كان لنا ان نرجع حتى
 نخلعك ونستبدل بك من اصحاب رسول الله من من لم يحدث مثل ما جربنا عنك الى ان
 قال وارسل الى محمد بن مسلمة ان يردهم فقال والله لا اكذب فى سنة مرتين وقريب
 منه فى كامل ابن الاثير (١) ولعمري لو كان عثمان برياً من امر الكتاب لاظهر الاهتمام
 الكبير بالبحث عن زوره وضيق على الرسول ليعرفه به وتنمر لمرؤان واشباهه، كما ان
 جميع القوم عليه لا ثبات استحقاقه للخلع وعدم اهليته للخلافة واضحة قوية، ولا سيما

ما يتعلق بامر الكتاب لاستلزامه ضعفه الشديد وفسقه العظيم لامره بسفك دماء المسلمين
بغير حقها الذين ما طلبوا منه الاعزل عامله الجائر، ولو فرض انه غير جائر لكان حقا عليه ان
يعزله تأليفا لهم ودفعاً للفتنه وحقناً لدمه، فالعجب ممن يروى هذا الحديث ويتخذها اماماً
واعجب منه انهم يرونه خليفة حق وافضل من اخ النبي ونفسه، وهو بمقتضى اخبارهم
لا يجد راحة الجنة (١) ان رسول الله قال ما من عبد استرعاها الله رهية فلم
يحطها بشيعة الا لم يجد راحة الجنة، ونحوه في صحيح مسلم (٢)، وبالضرورة ان عثمان
لم يحط المسلمين نصحاً بعزل اصحاب النبي واستبدالهم بالوليد الفاسق وابن عامر،
ولا ينصب ابن ابي سرح وسعيد بن العاص واشباههما وفيما ذكرناه كفاية لمن اعتبر

ابو ارقم والحكم بن العاص

قال المصنف اعلى الله درجته

و (منها) انه رد الحكم بن ابي العاص الى المدينة وهو طريد رسول الله كان قد
طرده وابعده عن المدينة وامتنع ابو بكر من رده، فصار عثمان بذلك مخالفاً للسنة ولسيره
من تقدم مدعي اعلى رسول الله عاملاً بدعواه من غير بينة، اجاب قاضي القضاة بانه قد
نقل ان عثمان لما عتب على ذلك ذكر انه استأذن رسول الله ص، اعترضه المرتضى بان
هذا قول قاضي القضاة لم يسمع من احد ولا نقل في كتاب ولا نعلم من اين نقله القاضي
او في اي كتاب وجده، فان الناس كلهم رووا خلافه، قال الواقدي من طرق مختلفة وغيره ان
الحكم بن ابي العاص لما قدم المدينة بعد الفتح اخرجته النبي ص الى الطائف و قال
لا يسكنني في بلد ابداء، لانه كان يتظاهر بعداوة رسول الله والوقعة فيه حتى بلغ به الامر
الى انه كان يعيب النبي ص في مشيه، فطرده النبي ص وابعده ولعنه، ولم يبق احد يعرفه
الا بانه طريد رسول الله ص، فجاء عثمان الى النبي ص وكلمه فيه فأبى ثم جاء الى ابي بكر
وعمر في زمن ولايتهما فكلمهما فيه فأغلظا عليه القول وزياراه، وقال له عمر يخرجك
رسول الله ص وتأمرني ان ادخله والله لو ادخلته لم آمن من قول قائل غير عهد رسول الله ص،

(١) في كتاب الاحكام في باب من استرعى رهية فلم ينصح

(٢) في كتاب الامارة في باب فضيلة الامام العادل وعقوبة الجائر

وكيف اخالف رسول الله ص، فياك يا ابن عفان ان تعاذني فيه بعد اليوم، فكيف يحسن من القاضي هذا العذر وهالا اعتذربه عثمان عند ابي بكر وعمر وسلم من تهجينهما اياه وخلص من عتابهما عليه، مع انه لما رده جاءه على ع وطلحة والزبير وسعد وعبد الرحمن بن عوف وعمار بن ياسر، فقالوا «انك ادخلت الحكم ومن معه وقد كان النبي ص اخرجهم وانا نذكر الله والاسلام ومعادك فان لك معاداً ومقلباً وقد آيت ذلك الولاة قبلك ولم يطمع احدان يكلمهم انبيهم، وهذا شيء يخاف الله فيه عليك، فقال عثمان ان قرايتهم مني ماتعلمون وقد كان رسول الله ص اخرجهم لكلمة باغته عن الحكم ولن يضركم مكانهم شيئاً وفي الناس من هو شر منهم، فقال امير المؤمنين ع لاحد شر منه ولا عنهم ، ثم قال هل تعلم عمر يقول والله ليحملن بنى ابي معيط على رقاب الناس والله لان فعل ليقبلته، فقال عثمان ما كان منكم احداً ليكون بينه وبينه من القرابة ما بيني وبينه وينال في المقدرة ما نالت الا كان سيدخله وفي الناس من هو شر منه، فضرب على وقال والله لتأتينا بشر من هذا ان سلمت، وسترى يا عثمان غب ما تفعل، فها اعتذر عند علي ومن معه بما اعتذره القاضي

وقال الفصل

روى ارباب الصحاح ان عثمان لما قيل له لم ادخلت الحكم بن ابي العاص قال استأذنت رسول الله ص في ادخاله فأذن لي و ذكرت ذلك لابي بكر وعمر فلم يصدقاني ، فلما صرت والياً عملت بعلمي في اعادتهم الى المدينة، وهذا مذكور في الصحاح وانكار هذا المنقل من قاضي النضاة انكار باطل لا يوافقه نقل الصحاح، ويؤيد هذا ما ذكر في الصحاح ان النبي ص امر يوم الفتح بقتل عبدالله بن ابي سرح فجاء عثمان و استأمن منه فلم يؤمنه رسول الله ص فأثنى من اليمين واليسار والقدام والخلف وفي كل هذه المرات كان رسول الله ص لا يقبل منه وهو بالغ حتى قبل في آخر الامر، وكان هذا من حرص عثمان على صلة الرحم فاذا صح الخبر انه استأذن رسول الله ص في ادخال الحكم بن ابي العاص وادخله بعلمه باذن رسول الله ص فلا مخالفة ولا طعن

واقول

لأن هذا الخبر في صحاحهم بحسب التبع ولم اجد من نقله عنها ولو كان موجودا فيها فلم لم يعين الكتاب ومحل ذكره منه بعد انكار المرتضى ره حتى لا يحتاج الى التأييد

بذكر الخبر المتعلق بابن ابي سرح، ولو سلم وجوده فيها أوفى غيرها فعلى القوم ان يكذبوا عثمان تبعاً للشيخين لانهما اعرف به او يكذبوا الخبر لان عثمان عدل عند الشيخين فكيف لا يصدقاؤه، ولا يلزم منه الطعن على عمر حيث لم يصد عثمان في هذا الامر البير ورواه في الشورى للامر بالخطر، على انه كيف يتصور ان يأذن النبي ص لعثمان في ادخاله ولا يدخله ولا يخبر أحداً باذنه له الى ان يتوفى النبي ص، وقد كان عثمان بذلك الحرص على ادخاله فان قلت) لعل اذن النبي ص في حال شدة مرضه بحيث لا يسع الوقت ادخاله ولا يتحمل المجال الاختيار بالاذن ادلالهم للناس الاتعرف حال النبي ص اشد مرضه والوجل عايه (قلت) لواتجه هذا الاحتمال فالمعارض ان يجب بمقال تمران النبي (وحاشاه) يهجر ولو اعرضنا عن هذا كله فذلك الرواية على تقدير وجودها معارضة بالروايات التي ذكرها المصنف ره الدالة على عدم استذانه من النبي ص وعدم اذنه اصلا وهي اكثر، وقال في العقد الفريد (١) « لما رد عثمان الحكم بن ابي العاص طريد النبي ص وطريد ابي بكر وعمر الى المدينة تكلم الناس في ذلك فقال عثمان ما ينقم الناس مني اني وصأت رحما واقررت عينا » فانه لو كان عذر عثمان اذن النبي ص له اذكره، وبالجملة انا رأينا رسول الله ص طرد الحكم وحرم دخوله المدينة فكيف من خالفه مطعون فيه حتى يقيم العذر والحجة ولا حجة لثمان بالضرورة، ولذا فشى الطعن عليه بين الصحابة من حين ادخاله الى المدينة الى ان قتل عثمان وهو بادخاله له قد خالف سيرة الشيخين قبله، فينبغي ان يقول اهل السنة بسقوطه عن الخلافة لمخالفته بذلك لشرط عبد الرحمن فانه بايعه على ان يسير بسيرتهما، ولو سلم اذن النبي ص له وتحقق العذر له فلا ريب ان الحكم من اعداء الله واعداء رسوله حتى لعنه رسول الله ص ومن يخرج من صلبه الى يوم القيامة كما استفاد في اخبار الفريقين حتى روى في الاستيعاب لعن النبي ص له من طريقين، وذكر ان عبد الرحمن بن حسان بن ثابت قال في عبد الرحمن ابن الحكم يهجو :

ان ترم ترم مخلصا مجنوننا

و يظل من عمل الخبيث بطلينا

ان اللعين اباك فارم عظامه

يمسى خميص البطن من عمل التقى

فكان اللازم على عثمان ان يعاديه بمداوة الله ورسوله وان يعادى ابن أبى سرح ولا يؤيئه يوم الفتح بعدما أهدر النبي ص دمه ادلا تجدقوماً يؤمنون بالله يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم ، لانه يحرص على امان ابن ابى سرح وعلى الاذن للحكم ثم يدخله المدينة ويمزّه ويقضه في الاكرام والعطاء على وجوه المهاجرين والانصار ، فقد كان لا يجلس معه على سريرته الا اربعة احدهم الحكم كما ذكرناه ففى البحث السابق ، واعطاه مائة الف قال فى النقد الفريد (١) ومما نقم الناس على عثمان انه آوى طريد رسول الله ص الحكم بن ابى العاص ولم يؤوه ابوبكر وعمر واعطاه مائة الف . ومثله فى شرح النهج (٢) ثم جعل بطانته وخاصته الخصيص ابنه مروان اللعين فى صلب ابيه وولاه زمام امر المسلمين ووجهه مالا يمد من أموالهم وقدمه على وجوه الصحابة

ابن عثمان لاهل بيته بالاموال العظيمة

قال المصنف طاب رحمه

و (منها) انه كان يؤثر اهل بيته بالاموال العظيمة التى اعتدت للمسلمين ، دفع الى اربعة من قريش وزوجهم بيناته اربعمائة الف دينار واعطى مروان مائة الف دينار ، اجاب قاضى القضاة بانه ربما كان من ماله ، اعترضه المرتضى ره بان المتقول خلاف ذلك فقد روى الواقدي ان عثمان قال ان ابابكر وعمر كانا يناولان من هذا المال ذوى ارحامهما واني ناولت منه صلة رحمتي ، وروى الواقدي انه بعث اليه ابو موسى الاشعري بمال عظيم من البصرة فقسمه عثمان بين ولده واهله بالصحاف ؛ وروى الواقدي ايضاً قال قدمت ابل من ابل البصرة فوهبها للحارث بن الحكم بن ابى العاص ، وولى الحكم بن ابى العاص صدقات قضاة فبلغت ثلاثمائة الف فوهبها له ، وانكر الناس على عثمان اعطاه سعيدين العاص مائة الف .

و قال الفضل

لاخلاف بين المسلمين ان عثمان كان صاحب اموال كثيرة حتى جهز ثلث جيوش العسرة فى زمن رسول الله ، وكان ذلك زمن الضيق والشدة ولم يتسع الاموال بعد قلما

اتسع الاموال فلاشك ان المرء العالم بتحصيل الاموال سيما اذا استخلف تزيد امواله بالتجارات والمعاملات ، فربما كان من ماله ما اعطى اقرباءه كما اجاب قاضي القضاة ، ومن كان يفرق بين امواله واموال الفئء لان كل هذا كان تحت يده ، أكان المرتضى وابن المطهر من حساب امواله ومن خزانها حتى يعلموا انه اعطى من ماله او من مال الفئء ، والاصل ان يحل اعمال الخلفاء الراشدين على الصواب فالاصل انه اعطى من ماله فلا طعن ، وان فرضنا انه اعطى من مال الصدقات فربما كان لمصالح لا يعلمه الا هو كما اعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم اشرف العرب من غنائم حنين فغلا كثيرا .

واقول

ذكر الفضل هنا امورا اشبه بالخيالات والخرافات (الاول) زعم انه جهز ثلث جيش العسرة ، وهو قد روى سابقا انه تبرع بستمائة بعير ، فكيف تكون الستمائة ثلث جهاز الجيش البالغ خمسة وعشرين الفا كما ذكره المؤرخون ، اللهم الا ان يكون الاختلاف بلحاظ اختلاف اخبارهم . وليت شعري من تسمح نفسه بذلك المقدار الكثير كيفما بلغ كيف اشفق من تقديم صدقة النجوى الواجبة القليلة وكيف يجتمع لمن يكون بهذا الكرم تلك الاموال العظيمة التي يعطى منها اقاربه تلك العطايا الجسيمة .

(الثاني) زعم ان العالم بتحصيل الاموال لاسيما اذا استخلف تزيد امواله بالتجارة وهو خلاف الضرورة لان الخليفة يشتغل بامور الناس والاسلام عن التجارة ، وقد روى كامران ابا بكر لما استخلف اشتغل عن التجارة واستنق من بيت المال ، فكيف يقوم عثمان بامور الخلافة مع اتساع المملكة اضعافا كثيرة و يتجر بامواله التي بعضها تلك العطايا ، ولكن قد بوجه بما سيأتي عن السيرة الحلبية من ان عثمان منع ان يشتري احد قبل وكيله وان تسيير سفينة في غير تجارته ، فانه على هذا لاحتاج تجارته وزيادة امواله الى صرف وقت كثير لاستعانتة بالوكلاء والاحتكار . وبشكل بانه مع هذا الجور والنفمة في جمع المال يمتنع ان يعطى عثمان من امواله تلك العطايا ويده مبسوبة على مال المسلمين ، فيبطل قول الفضل فربما كان من ماله ما اعطى اقرباءه . على انه

لو كان من اهل العطاء لهم من ماله لاعطاهم قبل ان يستخلف بعض هذه العطايا ولم يحكه التاريخ اصلا .

(الثالث) قوله ومن كان يفرق بين امواله واموال الفى الى آخره ، فان الفرق واضح لكل احد لان لبيت المال خزانا مخصوصين نعم لافرق بينهما فى أيام معاوية الى قرون من الهجرة لانهم اتخذوا مال الله من املاكهم و صرفوه فى شهواتهم ومصالح دنياهم ، و اظرف من هذا قوله اكل المرتضى و ابن المطهر من حساب امواله ، فانهما استدلا على ذلك باخبارهم المصرحة بتهته لهم مال البصرة و ابل الى مدقوقة صدقات تضاعة ونحوها كخمس افريقية وغيره مما سيمر عليك ، ولهم يتكلموا بالتخمين كالقاضي وهذا القائل ، على ان المرتضى و ابن المطهر لم يختصا بهذا الطعن بل طعن به قبلهم عامة الصحابة لما شاهدوه من اعطاء عثمان اقاربه من بيت المال أيضا فضل ان الصحابة كلهم فسقة يطعنون بما لا يشهدون ولا يعلمون . ومنه يعلم ما فى قوله والاصل ان يحصل الخلفاء الراشدون الى آخره اذ لا مورد للاصل مع الدليل واليتين ، مع ان الاصل هو ذلك فى اعمال الخلفاء الراشدين وكلامنا فى ان عثمان منهم .

(الرابع) قوله وان فرضنا انه اعطى من مال الصدقات فرما كان لمصالح لا يعلمه الا هو كما اعطى رسول الله الى آخره ، فان وجه الحكمة لا يمكن ان يخفى حتى الان بحيث لا يدركه احد ممن شاهد الحال ارتأخر ولا اعتذر به عثمان واولياؤه لما كثر الطعن عليه . والفرق بينه وبين اعطاء النبي ص لاشراف العرب ظاهر فان النبي ص قد قصد تأليف المنانقين وعلم من حاله وصرح به ولعل الخصم يرى ان بنى امية ومنهم بطانة عثمان وعماله فى اعظم بلاد الاسلام كانوا منافقين وملكهم مال الله و رقاب عباده تالفا لهم حتى تحمل الاذى والضرب والقتل فى سبيل تأليفهم فانظروا عتبر

هذا ولنصف الى ما ذكره المرتضى رة من الاخبار ما اطلعنا عليه من روايات القوم قال الشهرستاني فى اوائل الملل والنحل فى الخلاف التاسع « أخذوا عليه احدائاً منها رده الحكم الى المدينة بعد ان طرده النبي (ص) وكان يسمى طريد رسول الله (ص) بعد ان تشفع الى ابي بكر وعمر فما اجاباه وفضاه عمر من مقامه باليمن اربعين فرسخا ، ومنها فيه اباذر الى الربذة وتزويجه مروان بن الحكم بنته وتسليمه خمس غنائم افريقية ،

وقد بلغ مائتي ألف دينار ومنها ابواؤه ابن ابي سرح بعد ان أهدر النبي دمه وتوليتهم اياه مصر براءه لها وتوليتهم عبدالله بن عامر البصرة حتى احدث فيها ما احدث ، الى غير ذلك مما تقوموا عليه . وقال في العقد النريد (١) « ومما نقيم الناس على عثمان انه آوى طريقه رسول الله (ص) الحكم بن ابي العاص ولم يؤوه ابوبكر ولا عمر واعطاء مائة الف وسير اباذر الى الريدة وسير عامر بن عبد قيس من البصرة الى الشام وطلب منه عبدالله بن خالد بن اسيد صلة فاعطاء اربع مائة ألف ، وتصدق رسول الله بمهزون موضع سدوق بالمدينة على المسلمين ، فأقطعها الحارث بن الحكم اخا مروان ، واقطع مروان فدك وهي صدقة لرسول الله وافتتح افرقية واخذ خمسها فوهبه لمروان . وقال ابن الاثير في الكامل (٢) عند ذكر ولاية ابن ابي سرح « كان قدامه عثمان بن عفراء افرقية سنة ٢٥ وقال له عثمان ان فتح الله عليك فلنك من الف ، خمس الخمس نالا ، الى ان قال « ثم ان عبدالله بن سعد عاد من افرقية الى مصر وحمل خمس افرقية الى المدينة فاشتراه مروان بن الحكم بحسب مائة الف دينار فوضعا عنه عثمان وكان هذا مما اخذ عليه ، وهذا احسن ما قيل في خمس افرقية فان بعض الناس يقول اعطى عثمان خمس افرقية عبدالله بن سعد وبعضهم يقول اعطاء مروان بن الحكم ، وظهر انه اعطى عبدالله خمس النزوة الاولى واعطى مروان خمس النزوة الثانية التي فتحت فيها جميع افرقية وذكر الطبري في تاريخه (٣) قصة اعطاء عثمان خمس الخمس لعبد الله ، ثم ذكر ان الذي صالحهم عليه عبدالله ثلاثمائة قطار ذهب فامر بها عثمان لآل الحكم ، وروى ايضا (٤) « انه قدمت ابل من ابل الصدقة على عثمان فوهبها لبعض بني الحكم فبلغ ذلك عبدالرحمن بن عوف فارسل الى المسور والي عبدالرحمن بن الاسود بن عبد بنو فاختاها فقسماها لعبد الرحمن في الناس و عثمان في الدار . وقال في السيرة الحلبية عند بيان فتنة قتل عثمان (٥) « وسبب هذه الفتنة انهم تقوموا عليه امورا منها عزله لأكابر الصحابة ممن ولاه رسول الله ص ومنهم من اوصى عمر بن ابيتي على ولايته وهو ابو موسى فزله عثمان وولي ابن خاله

(١) ٧٧ ج ٣ طبع مصر سنة ١٣٥١

(٢) ص ٤٣ ج ٣ في حوادث سنة ٢٦ (٣) ص ٤٩ ج ٥ (٤) ص ١١٣ ج ٥

(٥) ص ٨٢ ج ٦ الطبعة الثانية المطبوع بمصر سنة ١٣٢٦

عبدالله بن عامر محله وعزل عمرو بن العاص عن مصر وولاه ابن ابي سرح وعزل المغيرة عن الكوفة وعزل ابن مسعود عنها ايضا واشخصه الى المدينة وعزل سعد بن ابي وقاص عن الكوفة وولاه اخاه لاه الوليد بن عتبة الذي سماه الله تعالى فاسقا، وصار الناس يقولون بئس ماضع عزل اللين الهين الورع وولى اخاه الخائن الفاسق المدمن المخمر ولعل مستندهم في ذلك ما رواه الحاكم في صحيحه من ولى رجلا على عصابة وهو يجد في تلك العصابة من هوارضى لله منه فقد خان الله ورسوله والؤمنين، ومنها انه ادخل عمه الحكم وكان يقال له طريد رسول الله (ص) ولعينه وقد كان ص طرده الى الطائف ومكث به مدة رسول الله (ص) ومدة ابي بكر بعد ان سأل عثمان في دخاله المدينة، فقال له عثمان عمي قال عمك الى النار هيهات هيهات ان اغير شيئا فعله رسول الله (ص)، فلما توفي ابي بكر وولى عمر كلمه عثمان قل له ويحك يا عثمان تتكلم في امين رسول الله ص وطريده وعدو الله وعدو رسوله فلما ولى عثمان رده الى المدينة فاشتد ذلك على المهاجرين والانصار فانكر ذلك عليه اعيان الصحابة فكان من اكبر الاسباب على القيام عليه، الى ان قال «ومن جملة ما انتقم به على عثمان انه اعطى ابن عمه مروان مائة الف وخمس افريقية، واعطى الحارث عشرين مائة في سوق المدينة، وانه جاء اليه ابو موسى بحلية ذهب وفضة فقسمها بين نساءه وبناته، وانه اتفق اكره بيت المال في عمارة ضياعه ودوره، وانه حمى لنفسه دون اهل الصدقة، وانه حبس عطاء عبدالله بن مسعود وهجره وحبس عطاء ابن بن كعب، ونفى ابازر الى الربرة واشخص عبادة بن الصامت من الشام لما شكاه معوية وضرب عمار بن ياسر وكعب بن عبيدة ضربه عشرين سوطا ونفاه الى بعض الجبال وقال لابن عوف انك منافق، وانه اقطع أكثر اراضى بيت المال، وامران لا يمتري احد قبل وكيله، وان لاتسير سفينة في البحر الا في تجارته، وانه احرق الصحف التي فيها القرآن وانه اتم الصلاة بمنى ولم يقصرها لما حج بالناس، وانه ترك قتل عبيد الله وفد قتل الهرمزان، وذكر هذا كله في الصواعق في آخر كلامه بخلافه عثمان، وقرب منه في شرح النهج (١) الى غير ذلك مما رواه علماءهم ومعه كيف يصح للفضل ان يقول ربما

كان من ماله ما اعطى اقرباه ، وقد اطلنا بنقل هذه الكلمات لفائدتها فيما يذكره المصنف
 ره من مطاعن عثمان .

ما حماه عن المسلمين من الماء والكلاء

قال المصنف طاب مثواه

و (منها) انه حمى الحمى عن المسلمين مع ان رسول الله (ص) جعلهم سواء
 في الماء والكلاء .

وقال الفضل

الحمى الذى منعه رسول الله (ص) هو ان يحمى الامام لنفسه واما الحمى لاجل انعام
 الصدقة وخيل المجاهدين فلا شك في جوازه ، والاجماع على جوازه ، واول من حمى لاجل
 ابل الصدقة هو عمر بن الخطاب ثم تابعه عثمان فاطعن .

واقول

سبق من كلام علمائهم ما يصرح بانه حمى لنفسه ، وذكر ابن ابى الحديد (١) ان
 عثمان كان يحمى الشرف لابله وكانت الف بغير ولا بل الحكم بن ابى العاص ، ويحمى
 الربذة لابل الصدقة ، ويحمى البقيع لخيل المسلمين وخيله وخيل بنى امية ، ولو سلم
 انه انما حمى لابل الصدقة فهو حرام لغير رسول الله (ص) ، لما رواه البخارى (٢) عن
 الصعب بن جثامة ان رسول الله (ص) قال لاحمى الله ورسوله ، ثم قال بلغنا ان النبى
 حمى البقيع وان عمر حمى الشرف والربذة ، وايضا فقد جعل النبى (ص) المسلمين
 سواء في الماء والكلاء فلا يجوز لاحد ان يحمى الكلاء عن المسلمين ولو لابل الصدقة ،
 فقول الفضل الحمى الذى منعه رسول الله هو ان يحمى الامام لنفسه تقييد من غير دليل ،
 وما ادعاه من الاجماع كاذب لامستدله الا الهوى ونصرة المذهب ، نعم يجوز الحمى
 لرسول الله (ص) خاصة للخبر الاول وغيره ، ومما ذكرنا يعلم ان الطعن وارد ايضا على
 عمر فلا فائدة في ذكر الفضل له الازيادة الطعن على ائمتيه .

صرفه للصدقة في غير وجهها

قال المصنف نور الله ضريحه

و (١٠٠) انه اعطى من بيت مال الصدقة المقاتلة وغيرهم ، وهذا مما لا يجوز في الدين ، اجاب القاضي يجوز ان يكون قد اجتهد ، واعترضه المرتضى ره بان المال الذي جعل الله له جهة مخصوصة لا يجوز ان يعدل به عن جهة بالاجتهاد ، ولو جاز لينه الله تعالى لنبيه ص لانه اعلم بمصالح العباد .

وقال الفضل

ان صح الرواية فلا شك انه عمل فيها بالاجتهاد كما اجاب قاضي القضاة ، واعتراض المرتضى مندفع بان التمييز لا يجوز بالاجتهاد في غير محل الضرورة ، كما فعل رسول الله ص في غنائم حنين ، وايضا ربما كان عثمان سمع جوازه من رسول الله ص فيكون عاملا بعلمه اللين عذره ويكون حجته في العمل .

واقول

تشكيكه في صحة الرواية ليس في محله فان القاضي اعلم منه بالاخبار ولم يناقش في صحتها ، بل ظاهره تسليم الصحة كما لا يخفى على من راجع كلامه المحكي في شرح النهج (١) ، ودعوى الخصم جواز التمييز بالاجتهاد في محل الضرورة ان اراد التمييز في العمل للضرورة التي يباح معها فعل المحرمات كاكل الميتة لكن زمن عثمان زمان السعة كما اقر به الخصم ولذا اعطى اقرباءه ما اعطى ، وقوله كما فعل رسول الله ص في غنائم حنين قياس مع الفارق ، فان النبي (ص) انما فضل بعض المقاتلة على بعض بالغنائم ولم يعطهم من الصدقة وهذا لا ربط له بجعل المال المختص بجهة لغيرها .

واما قوله ربما كان عثمان سمع جوازه من رسول الله (ص) فعذر غير مسموع اذ لا يصح الاعتذار عن مخالفة الدليل الاباقامة دليل آخر والا لما جازت مؤاخذه صحابي او غيره بشيء ، يفعله لجوازه ان يكون سمع اوردى عن رسول الله جوازه ولو لونه خاصة ، وحينئذ فلم لم يعذروا قتلة عثمان لجوازه ان يكونوا سمعوا او رويوا جوازه او وجوبه

بل يمكن ان يهذر الصحابي بشرب الخمر لجواز انه سمع من النبي (ص) تجريزه له خاصة ، وهذا باللغو شبهه ، واعلم ان الصدقة الزكوية يجوز ان يدفع منها سهم سبيل الله الى الغزاة فلا بد ان يكون الكلام في صدقة مخصوصة بغيرهم ، ولذا احتاج القوم الى الجواب بانه يجوز التفسير بالاجتهاد ونحو ذلك .

هذا ولا يخفى ان عثمان قد اعطى من الغنيمة غير الغنائمين والمقاتلين بعكس ما فعله هنا فطعن المصريون عليه به ايضا روى الطبري في تاريخه (١) حديثا احتج به المصريون على عثمان ، وذكر فيه انهم اخذوه عنده منها مخرج فعرفه - فقال استغفر الله واتوب به ، الى ان قال « فقال لهم ما تريدون قالوا نريد ان لا ياخذ اهل المدينة عطاء فان هذا المصالح لمن قاتل عليه ولهؤلاء الشيوخ من اصحاب رسول الله (ص) » الى ان قال « فقام فخطب فقال اني مارأيت والله وفداً في الارض هم خير لجواباتي من هؤلاء الوفد الى ان قال فغضب الناس وقالوا هذا مكر بني امية » الحديث وانما ذكروا الشيوخ مع المقاتلة مع عدم قتالهم لرضا هؤلاء المقاتلة بمشاركتهم لهم في غنيمتهم وابطاحتهم لهم من حقهم والافهم لا يستحقون منها بدون قتال .

ضربه لعبد الله بن مسعود

قال المصنف رحمة الله عليه

و (منها) انه ضرب عبد الله بن مسعود حتى كسر بعض اضلاعه وعهد عبد الله بن مسعود الى عماران لا يصلي عثمان عليه وعاده عثمان في مرض الموت فقال له ما تشككي قال ذنوبي قال فما تشتهي قال رحمة ربي قال الا ادعوك طيبا قال الطيب امرضني قال افلا آمر لك بعتائك قال منعني به وانا محتاج اليه وتعطينيه وانا مستغن عنه قال يكون لولدك قال رزقهم على الله تعالى قال استغفر لي يا ابا عبد الرحمن قال اسأل الله ان ياخذ لي منك حتى .

وقال الفضل

ضرب عثمان عبد الله بن مسعود مما لارواية فيه اصلا الا لاهل الرضى واجمع

الرواة من اهل السنة ان هذا كذب وافتراء، وكيف يضرب عثمان عبدالله بن مسعود وهو من اخص اصحاب رسول الله (ص) ومن علمائهم، نعم من جملة ما ذكره صح في الصحاح ان عبدالله بن مسعود لمامرض عاده عثمان فقال له اجعل عطاءك بعدك لبناتك قال لاحاجة لهن فيه علمتهن سورة الواقعة يقرأنها بعد العشاء وانى سمعت رسول الله يس يقول من قرأ سورة الواقعة بعد العشاء لم تصبه فاقة .

و اقول

من المسلمات وجود الرواية عندهم بضربه لابن مسعود لكنهم يتعللون عنها ببعض الاجوبة كمنع صحتها وكون ضربه للتأديب ونحو ذلك، قال نصير الدين ربه في التجريد « ضرب ابن مسعود حتى مات واحرق مصحفه »، وقال القوشجي في شرحه « واجب بان ضرب ابن مسعود ان صح فقد قيل انه لما اراد عثمان ان يجمع الناس على مصحف واحد ويرفع الاختلاف بينهم فى كتاب الله طلب مصحفه فأبى الى ان قال « فأذبه عثمان لينقاد ولا نسلم انه مات من ذلك » .

وقال ابن ابى الحديد (١) « الطعن السادس انه ضرب عبدالله بن مسعود حتى كسر بعض اضلاعه، قال قاضى القضاة قال شيخنا ابو على لم يثبت عندنا ولاصح عندنا مايقال من طعن عبدالله عليه واكفاره له ، والذي يصح من ذلك ان عبدالله كره منه جمعه الناس على قراءة زيد بن ثابت واحراقه المصاحف » قال « وقيل ان بعض موالى عثمان ضربه لما سمع منه الواقعة فى عثمان ، ولو صح انه امر بضربه لم يكن بان يكون طعناً فى عثمان بأولى من ان يكون طعناً فى ابن مسعود لان للاهام تأديب غيره وليس لغيره الواقعة فيه الا بعد البيان » ثم نقل ابن ابى الحديد عن المرتضى انه اعترض هذا الكلام فقال « المعلوم المروى خلاف ما ذكره ولا يختلف اهل النقل فى طعن ابن مسعود على عثمان وقوله فيه اشد الاقوال واعظمها وقد روى كل من روى السيرة من اصحاب الحديث على اختلاف طرقهم ان ابن مسعود كان يقول لئننى وعثمان برهل عاليج يحذوا على واحشوا عليه حتى يموت الاعجز منى ومنه » الى ان قال المرتضى « وقد روى عنه من طرق لانحصى كثرة انه كان يقول مايزن عثمان عندالله جناح ذباب » ثم ذكر المرتضى ربه وصية

عبدالله لعمار ان لا يصلي عليه عثمان وذكر عيادة عثمان لعبدالله وما قاله كل منهما للآخر بعين مواراه المصنفه هنا ، الى ان قال المرتضى « فاما قوله ان عثمان لم يضربه واما ضربه بعض مواليه لما سمع وقيعته فيه فالامر بخلاف ذلك وكل من قرأ الاخبار علم ان عثمان أمر باخراجه عن المسجد على أعنف الوجوه وبأمر دجى ماجرى عليه ولولم يكن بأمره ورضاه لوجب ان ينكر على موله كسر ضلعه ويعتذر الى من عاتبه على فعله » ثم ذكر المرتضى ره كثيرا من الاخبار الدالة على انه بأمره وقال « و قدروى محمد بن اسحق عن محمد بن كعب ان عثمان ضرب ابن مسعود اربعين سوطا فى دفته اباذر » وهذه قصة اخرى ثم قال « فاما قوله ان ذلك ليس بان يكون طعناً فى عثمان باولى من ان يكون طعناً فى ابن مسعود فواضح البطلان لانه لاخلاف بين الامة فى طهارة ابن مسعود وفضله وايمانه ومدح رسول الله ص وثناؤه عليه وانه مات على الجملة المحموده منه وفى جميع هذا خلاف بين المسلمين فى عثمان »

(أقول) واما قول القاضى للإمام تأديب غيره وليس لغيره الوقعة فيه الا بعد اليقين فتحكم ظاهر ، وهل هو الافتح باب الجور لائمتهم واطلاق عنان الهوى لهم ، مع علمهم بان اكثرهم من الفاسقين ، ثم اى بيان يطلب اكثر من احراق المصاحف الكريمة وهتك حرمتها العظيمة وجمع الناس قهرأعلى قراءة شخص لم يتفق عليها الصحابة ، ويرى بعضهم ان الصواب فى خلافها .

وذكر ابن حجر فى الصواعق فى تنمة خلافة عثمان اجوية المطاعن عليه و اشار فى انشائها الى رواية ضربه لابن مسعود ، فقال « ان حبسه لعطاء ابن مسعود وهجره له فلما بلغه عنه مما يوجب ذلك لاسيما وكل منهما مجتهد فلا يعترض بما فعله احدهما مع الآخر ، نعم زعم ان عثمان امر بضربه باطل ولو فرضت صحته لم يكن باعظم من ضرب عمر لسعد بن ابى وقاص بالدرة على رأسه حيث لم يقم له وقال له انك لم تهب بالخلافة فأردت ان تعرف ان الخلافة لاتهابك ولم يتغير سعد من ذلك ، فابن مسعود اولى لانه كان بجيب عثمان بما لاتبقى له حرمة ولا ابية اصلا ، بل رأى عمر أيبا يمشى وخلفه جماعة فعلاه بالدرة وقال ان هذا فتنة لك ولهم ، فلم يتغير أبى ، على ان عثمان جاء لابن مسعود وبالغ فى استرضائه فقبل قبله واستغفر له وقيل لا ، وكذلك ما وقع له مع ابى ذر فانه

كان متجاسراً عليه بما يخرم ابيه ولايته فما فعله معه ومع غيره انما هو صيانة لمنصب الشريعة وحماية لحرمة الدين »

الى غير ذلك من كلماتهم الصريحة في وجود الرواية عندهم بضرب عثمان لابن مسعود ، وغاية ما عندهم التشكيك في صحتها او رميها بالبطالان ، ولا ريب بصحتها لموافقتها لاجبارنا ، وللعلم الضروري بانهم الى الستر على عثمان اميل ، فذا وردت رواية واحدة عندهم فضلا عن الروايات بضرب عثمان لابن مسعود علمنا صحتها .

هذا ولا شيء اعجب مما للفقهاء ابن حجر في هذا الكلام فان اولئك الصحابة لم يتجاسروا على عثمان الا لما رأوه من احداثه وعدم اقلاعه عنها او كله وقومه المال بالباطل وتوليته مثل الوليد الفاسق وابن ابي سرح الفاجر على رقاب الامة واحراقه المصاحف المحترمة ، الى غير ذلك من افعاله التي ماصان بها منصب الشريعة ولم يرع معها حرمة الدين ولم يبق لاجلها عند الصحابة محل لحمل عثمان على الصحة او حملة على الاجتهاد الذي زعمه ابن حجر أتري ان ابن حجر اعرف بعثمان واجتهاده الذي يعذر فيه من ابي ذر وعمار وابن مسعود وسائر الصحابة والتابعين الذين شاهدوا عثمان وافعاله حتى قتل بينهم لاجلها وشاركوا في قتله .

و يشهد لما قلنا ما رواه مسلم (١) عن شقيق عن اسامة بن زيد قال « قيل له الا تدخل على عثمان فتكلمه ، وفي رواية عن ابي وائل قال كنا عند اسامة فقال له رجل ما يمنعك ان تدخل على عثمان فتكلمه فيما يصنع ، فقال أترون اني لا اكلمه الا اسمعكم والله لقد كلمته في ما بيني وبينه هادون ان افتح امرأ لا احب ان اكون اول من فتجه ولا اقول لاحد يكون على اميرأ انه خير الناس بعد ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يؤتى بالرجل يوم القيامة فيلقى في النار فتندلق اقتاب بطنه فيدور بها كما يدور الحمار بالرحى فيجتمع اليه اهل النار فيقولون يا فلان مالك ألم تكن تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ، فيقول بلى قد كنت آمر بالمعروف ولا آتية وانهى عن المنكر وآتية » و نحوه في صحيح البخاري في كتاب بدء الخلق (٢) وفي كتاب الفتن (٣) لكنه لم يصرح في المقامين باسم

(١) في اخر صحيحه في باب مقوبة من يأمر بالمعروف ولا يفضله وينهى عن المنكر ويغله

(٢) في باب صفة النار وانها مخلوقة (٣) في باب الفتنة التي تخرج كوج البحر

عثمان حفظاً لشأنه ، وان علم كل احد من الرواية انه المراد ، فاذاً كان هذا رأى اسامة وغيره في عثمان فكيف جاء ابن حجر بعد القرون المتطاولة وزعم اجتهد عثمان وطلبه صيانة منصب الشريعة ورعاية حرمة الدين بهتك حرمة صحابة رسول الله ص الاقرين وتولية المردة الفاسقين واعطائهم مال فقراء المسلمين ، مع ان اولئك الصحابة لم يأتوا بشئ الا امره بالمعروف ونهيه عن المنكر وان يتبع سبيل الرشاد

واما ما تعرض له من ضرب عمر لسعد فلا فائدة به الا اكنار الطعن على ائمتهم ، ضرورة ان ضرب عمر لسعد بمجرد عدم قيامه له حرام خارج عن حكم الشريعة ، والا فلو جاز ضرب سعد لذلك لوجب قتل عمر في قوله ان النبي ص ليهجر حتى سبب ضلال الامة الى يوم الدين وفي جذبه لثوب النبي ص وقيامه في صدره عند ما اراد الصلاة على عبدالله بن ابي ، فان ابهة النبوة فوق ابهة الخلافة بمراتب لا تحصى ، واساءة سعد دون اساءة عمر بجهات لا تستقصى ، واما ضرب عمر لابي فاشنع من ضربه لسعد وقد كان يكفى عمر نهى ابي عن عمله فاذاً أبى ضربه لوجوزناه له

هذا وان اعظم ما جاء به عثمان في امر ابن مسعود احراقه لمصحفه وسائر المصاحف ، كما رواه البخارى (١) اذ لا اعظم منه في الجرأة على الله ورسوله والاستخفاف بالكتاب العزيز والتماهى في الفى ، فانه لو اراد كما زعموا تحصين القرآن وقطع الاختلاف فيه لاكتفى بمحو ما خالف المصحف الذى امر بجمعه ، على ان الاختلاف السواقع ان كان في القراءات السبع فهو الذى طلبه النبي ص بحسب اخبارهم واجابه الله سبحانه اليه وقال ايما حرف قرؤا عليه فقد اصابوا ، كما رواه مسلم (٢) فلا يجوز لعثمان المنع عنه فضلا عن احراق ما اشتمل عليه ، وان كان في غير السبع فقد كان الواجب على عثمان ان يخص المنع به ويجمع الناس على السبع لاعلى قراءة واحدة وهى قراءة ابي ، ولورأيت ماورد عندهم في قراءة ابن مسعود وامر النبي ص باخذ القرآن منه لعرفت ان الحق مع ابن مسعود في الطعن على عثمان واكفاره

(١) فى باب جمع القرآن من كتاب فضائل القرآن (٢) فى فضائل القرآن فى باب ان القرآن على سبعة احرف

ضربه لابي مسعود على دفنه لابي ذر

قال المصنف عطر الله مرقدہ

و (منها) انه ضرب عبدالله بن مسعود على دفن ابي ذر اربعين سوطا، لان ابا ذر لما مات بالربذة وليس معه الا امرأته وغلامه وعهد اليهما ان غسلاني وكفناني ثم ضعاني على قارة الطريق، فأول ركب يمرون بكم قولوا هذا ابو ذر صاحب رسول الله ص فأعينونا على دفنه، فلما مات فعلوا ذلك واقبل ابن مسعود في ركب من العراق معتمرين فلم يرهم الا الجنائز على قارة الطريق وقد كادت الابل ان تطأها فقام اليهم العبد، فقال هذا ابو ذر صاحب رسول الله ص فأعينونا على دفنه، فقال ابن مسعود صدق رسول الله ص قال له تعيش وحدك وتموت وحدك و تبعث وحدك، ثم نزل هو واصحابه وواروه.

وقال الفضل

ما ذكره من ضرب عثمان ابن مسعود لدفنه ابا ذر فباطل بين البطلان، لان السفهة من المغول والتركمان والاجلاف من الاعراب والاكراذ لا يضربون احدا من الناس للاعانة على دفن يهودي فكيف برجل يسلمون انه من اصحاب الرأي حتى سلمه عمر وراه أهلا للشورى في الخلافة، هل من شأنه ان يضرب رجلا من مفتي الصحابة وعلمائهم وقراءهم وصاحب رسول الله ص ومن قدماء المهاجرين ومصلى القبلتين وصاحب الهجرة ومن اهل بدر، وكان سبب الضرب انك دفنت رجلا من اعدائي ان صحت الرواية، فهذا كلام لوسمعه العالم بالاخبار للعن على المفتري كما بلعن مسيلمة الكذاب، ثم ما رواه من قصة ابي ذر فباطل مخالف للنصوص من أهل التاريخ فقد ذكر جميع ارباب التواريخ في موت ابي ذر أنه لما مرض بالربذة وكان ايام الحج بكثرت امرأته، فقال ابو ذر ما يبكيك، قالت انك تموت ولا بد ان ندفنك وليس لك ثوب تكفن فيه، فقال ابو ذر لا تبكي فاني سمعت رسول الله ص يقول انك تموت بارض فلاة وحدك ويحضر موتك فئة من الناس يحبهم الله تعالى، اذ كما قال، فقومي وانظري هل ترين احدا فقامت وصعدت تلعة كانت هناك فرأت جمعة على المطايا تسير بهم كالنسور فلوحت بثوبها فطاروا اليها، فقالوا هل لك حاجة، فقالت هل لكم في ابي ذر صاحب رسول الله ص يموت، فقعدوه بآبائهم

وامهاتهم وكان في الركب مالك بن الحارث الاشتر ، فلما حضروا عنده قال ان رسول الله ص
عهد الى اني اموت بارض فلانة يحضرني فئة يحبهم الله تعالى فابشروا انكم حضرتم ، ثم قال ايكم
لم يول شيئاً من الامارة والجبابة او شيئاً من امور الولاية ، ولم يكن في القوم احد الا وقد
تولى بعض ذلك ما خلا شأبا قال انا ما وليت شيئاً مما ذكرت ، قال فانت كفى بشوبك
فمات وكفنوه ودفنوه ، هذا حكاية موت ابي ذر وذكره جميع ارباب التواريخ ولم يذكر
احد ان عبد الله بن مسعود حضر موته ولا دفنه ، فهذا من مقتريات الرخصة عصمتها الله
عن الكذب والعصية .

و اقول

سبق في المبحث السابق نقل ضرب ابن مسعود لدفنه ابا ذر رضى الله عنه عـن
محمد بن اسحق ، واما استبعاد الخصم له فليس في محله ، فان هذا ونحوه غير بعيد من
الاعداء لان الامويين الذين مدحهم الخصم سابقا بالرشد والنجابة لما قتلوا احجرا واصحابه
وهم من خيار المؤمنين وعبد الله الصالحين حملوا رؤسهم الى الشام ، ولما توفي امير المؤمنين
واخوانه الامين لعنوه (لعنهم الله) على منابرهم سنين متطاولة ولما قتلوا سيد شباب
اهل الجنة داسوا بخيولهم صدره وظهره وتركوه واصحابه منبوذين بالعراء بلا دفن
وسيروا رؤسهم الى الشام وسبوا نساء الرسول (ص) سبي الترك والديلم .

وايضا فان المسلمين القوا عثمان بعد قتله على المزبلة ثلاثة ايام و ارادوا منع
دفنه كما في الاستيعاب وغيره ، وتتبع العباسيون قبور الامويين ونبشوها واحرقوا ما وجدوا
بها من عظامهم المسودة ، الى غير ذلك مما امتلأت به صفحات التاريخ من افعال الاعداء
باعداهم ، فكيف يستبعد ذلك من عثمان وحمقه الذي اراده واورده القتل
واما جعل عمر له في الشورى فليس لحسن رأيه فيه كيف وهو قد تفرس فيه انه
يحمل اقرباءه على رقاب الناس وانه يقتل لذلك ، بل لسمي عمر في توهين الامام الحق
وصرف الامر عنه بطريق لا يتقد في الظاهر عليه .

ثم ان الخصم انما انكر الرواية التي نقلها المصنف ره وصحح غيرها طلبا لدفع
الطعن عن عثمان بضربه لابن مسعود على دفن ابي ذر وما درى انه كالمستجير من الرمضاء
بالنار فان الرواية التي اختارها قد اشتملت على انواع المطاعن (منها) دلالتها على فقر

ابى ذر بحيث لا كفن له ، مع مائة بيت المال و اسراف عثمان وبنى امية فيه و دلالتها على غربته واهله و شدة محنة زوجته بحيث لأنيس ولامعين ، و كل ذلك بسبب عثمان ، فهل ترى ان الله سبحانه احل ماله للوزغ الطريد و ابنائه و حرمه على ابى ذر واهله (ومنها) ان قول ابى ذر ايكم لم يول شيئا من الامارة او العجاية او شيئا من امور الولاية ، دليل على جور اولئك الولاة و بطلان تلك الولايات وان أجورهم على الولاية حرام و اموالهم من اموال الظلمة ، فتبطل امامة عثمان و امثاله ، ا ترى ان اباذر يمتنع ان يكن من اموالهم لو كانوا ولاة رسول الله (ص) او امير المؤمنين (ع) ، وفي خبر آخر ذكره في الاستيعاب بترجمة ابى ذر انشدكم ان يكفى رجل منكم كان اميراً او عريفاً او بريداً او نقيباً ، و مثله في مستدرك الحاكم من طريقين في مناقب ابى ذر (١) (ومنها) ان تلك الرواية صرحت بان اولئك الركب ممن يحبهم الله تعالى و بان الاشترا منهم كما صرحت بان الاشترا و حجرأ منهم إحدى روايتي الحاكم فيكون الاشترا ممن شهد له النبي (ص) بان الله يحبّه ، و انت تعلم كيف كان اعتقاده بعثمان و حاله معه فانه كان يراه مهدور الدم حتى كان اعظم المجلبين عليه و اكبر المسيبين لقتله ، بل قيل انه هو الذى قتله كما ان حجرا ممن باشر قتله قطعنه تسع طعنات كما سيأتى ان شاء الله ، فكيف يجتمع حب الله لقاتل عثمان مع القول بامامته و ظلم قاتليه .

وقال ابن الاثير في كامله في حوادث سنة ٣٢ (٢) « وفيها مات ابو ذر ، و كان قال لابنته استشر في هل ترين احداً قالت لا ، قال فما جاءت ساعتى بعد ، الى ان قال انه سيشهدنى قوم صالحون » و نحوه في تاريخ الطبرى (٣) ثم قال ابن الاثير « و كان الذين شهدوه ابن مسعود و علقمة بن قيس و مالك الاشتر الخثعميين وعد جماعة » و روى احمد في مسند ، (٤) و الحاكم في احدى روايتيه المشار اليهما و ابن عبد البر في الاستيعاب « ان اباذر قال انى سمعت رسول الله (ص) يقول لنفرانا منهم ليموتن رجل منكم بفلاة من الارض يشهده عصابة من المؤمنين » و مثله في كنز العمال (٥) عن ابن سعد و ابن حبان

(١) م ٣٣٧ و ٣٤٥ ج ٣ (٢) م ٦٥ ج ٣

(٣) م ٨٠ ج ٥ (٤) م ١٥٥ و ١٦٦ ج ٥

(٥) في فضائل ابى ذر م ١٧٠ ج ٦

فى صحيحه والضياء فى المختارة ، وروى فى الاستيعاب من حديث آخر أنه صلى عليه
 عبدالله ابن مسعود صادفه وهو مقبل من الكوفة مع نفر فضلاء من الصحابة منهم حجر بن
 الادبر ومالك بن الحارث الاشرى ، قال ابن ابى الحديد (١) بعد نقل الحديتين المذكورين
 عن الاستيعاب « قلت حجر بن الادبر الذى قتله معوية وهو من اعلام الشيعة وعظمائها
 واما الاشرى فهو شهر فى الشيعة من ابى الهذيل فى المعتزلة قرى ، كتاب الاستيعاب على
 شيخنا عبدالوهاب بن سكيته المحدث وانا حاضر فلما انتهى القارى الى هذا الخبر قال
 استاذى عمر بن عبدالله الدباس وكنت احضر معه سماع الحديث لتقل الشيعة بعد هذا
 ماشاءت فما قال المرتضى والمفيد الا بعض ما كان حجر والاشرى يعتقد انه فى عثمان ومن
 تقدمه فاشار الشيخ اليه بالسكوت فسكت » انتهى .

ومن العجب ان النبى (ص) يشهد للاشرى بالايمان والصلاح وحب الله له ، وكذلك
 امير المؤمنين عليه السلام بما ليس فوقه غاية ، وابن حجر فى الصواعق عبر عنه بالمارق
 عند الجواب عن الطعن على عثمان بانه انتهك حرمة الاشرى قال « وعامله بالاشترى معذور
 فيه فانه رأس فتنة فى زمان عثمان بل هو السبب فى قتله ، بل جاء انه هو الذى باشر قتله
 بيده فاعمى الله بصائرهم كيف لم يذموا فعل هذا المارق وذموا فعل من شهد له الصادق
 انه الامام الحق وانه يقتل مظلوما وانه من اهل الجنة » انتهى ولعمري ان اعمى البصيرة
 من لا يتبصر فى افعال عثمان الخارجة عن قانون الشريعة ولا يبصر فضل الاشرى وغيره من
 الآمرين بالمعروف والنهي عن المنكر ، واعمى البصيرة من لا يعرف ان اخبار اصحابه
 فى فضل اوليائهم لاتكون حجة لهم على خصومهم ، وان المتفق على رواية فضله ايسر
 بمنزلة المختلف فيه ، مع كثرة الأدلة على كذب ما رواه فى فضل عثمان وضعف روايتها ،
 وكيف يصف الاشرى بالمارق وهو سيف امير المؤمنين (ع) على البغاة الذين قاتلهم على
 تأويل القرآن ، وقال فى حقه كان لى كما كنت لرسول الله (ص) ، وما بال ابن حجر لم
 يصف عائشة وطلحة والزبير وابن العاص بالمروق وهم مثل الاشرى واعظم منه فى التأليب
 على عثمان ، نعم يفترقان عند ابن حجر بان مالكا ناصر للامام الحق و شيعة له وهؤلاء
 محاربوه واعدائه ، فنعم الحكم الله والزعيم محمد وعذنا الساعة يخسر المبطلون .

واما انكار الخصم رواية حضور ابن مسعود لدفن ابي ذر فقد ظهر لك امره من الاخبار المتقدمة مضافا الى ما رواه الحاكم في المستدرك (١) عن خليفة بن خياط قال « مات ابوذر سنة ٣٢ وصلى عليه عبدالله بن مسعود » ثم روى الحاكم رواية أخرى في ذلك اشترنا اليها سابقاً ، وقال في الاستيعاب مع ما نقلناه عنه سابقاً بترجمة ابي ذر بعنوان جندب بن جنادة قال « وفي خبر غيره ان ابن مسعود لم ادعى اليه وذكر له بكى بكاء طويلاً » ثم قال « وقد قيل ان ابن مسعود كان مقبلاً من المدينة الى الكوفة فدعى للصلاة عليه » الى ان قال « وكانت وفاته بالربذة سنة ٣٢ وصلى عليه ابن مسعود » وقال في الاستيعاب ايضا بترجمة ابي ذر في باب الكنى « توفي ابوذر سنة ٣١ او سنة ٣٢ وصلى عليه ابن مسعود » ثم روى عن البخاري قال « خرجنا حجاجاً مع ابن مسعود سنة ٣٤ ونحن اربعة عشر راكباً حتى أنهينا الى الربذة فشهدنا اباذر ففسلناه وكفناه ودفناه هناك » وروى الطبري في تأريخه (٢) في حوادث سنة ٣٢ خبرين يشتملان على حضور ابن مسعود دفن ابي ذر ، الى غير ذلك من اخبارهم التي يطول ذكرها وبهذا تعلم حال هذا الخصم في نفيه وانباته ومكابراته .

ضربه لعمار بن ياسر

قال المصنف رفع الله منزلته

و (منها) انه أقدم على عمار بن ياسر بالضرب حتى حدث به فتى وكان احد من ظاهر المتظلمين من اهل الامصار على قتله ، وكان يقول قتلناه كافراً ، وسبب قتله انه كان في بيت المال بالمدينة سبط فيه حلى وجوهر فأخذ منه عثمان ما حلى به اهله ، فأظهر الناس الطعن عليه في ذلك وكلموه بالردى حتى اغضبوه ، فقال لناخذن حاجتنا من هذا القى ، وان رغمت انوف اقوام ، فقال امير المؤمنين اذن تمنع من ذلك ويحال بينك وبينه ، فقال عمار أشهد الله ان أنفى اول راغم من ذلك ، فقال عثمان أعلى يا ابن سمية تجترى خذوه ودخل عثمان فدعا به وضربه حتى غشى عليه ثم اخرج فحمل حتى ادخل بيت ام سلمة فلم يصل الظهر والعصر والمغرب فلما أفاق توضع وأصلى ، وكان المقداد وعمار وطلحة والزبير وجماعة من اصحاب رسول الله من كتبوا كتاباً عددوا فيه احداث عثمان

وخوفوه واعلموه انهم موائبوه ان لم يقلع ، فجاء عمار به فقرأ منه صدرأ وقال اعلى تقدم من بينهم ، ثم امر غلمانهم فمدا يديه ورجليه ثم ضربه عثمان على مذاكيره فأصابه فتق وكان ضعيفا كبيرا ففشى عليه ، وكان عمار يقول ثلاثة يشهدون على عثمان بالكفر وانا الرابع ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون ، وقيل لزيد بن ارقم بساى شىء ، أكفرتم عثمان ، فقال بثلاث جعل المال دولة بين الاغنياء وجعل المهاجرين من اصحاب رسول الله ص بمنزلة من حارب الله ورسوله ، وعمل بغير كتاب الله ، وكان حذيفة يقول يقول مافى عثمان بحمد الله اشك لكننى اشك فى قاتله لادرى اكان قتل كافراً او مؤمناً خلص اليه النية حتى قتله هو افضل المؤمنين ايمانا ، مع ان النبى ص كان يقول عمار جلدة ما بين العين والانف وقا ، مالهم ولعمار يدعوه الى الجنة ويدعونه الى النار وقال بن عاى عمارأ عاداه الله ومن ابغض عمارأ ابغضه الله ، واى ذنب صدر من عمار واى كلام غليظ وقع منه استوجب به هذا الفعل ، وقد كان الواجب اقلاع عثمان عما كان يؤخذ عليه فيه او يعتذرا بما يزيل الشبهة عنه .

وقال الفضل

ذكر فى هذا الفصل من المزخرفات ما يشهد السماء والارض على كذبه ، وضرب عمار بن ياسر مما لا رواية به فى كتاب من الكتب ، ونحن نقول فى جملة ان هذه الاخبار وقايع عظيمة يتوفر الدواعى على نقلها وروايتها ترى جميع ارباب الروايات سكنوا عنه الاشريعة بسيرة من الروافض ، ولقد صدق مأمون الخليفة حيث قال اربعة فى اربعة الزهد فى المعتزلة والمروءة فى اصحاب الحديث وحب الرئاسة فى اصحاب الراى والكذب فى ال وافص ، وكذب ما ذكره بين ولم ينسب هذه المزخرفات التى لا يجرى فيها تاويل ألبة الى صحاحنا مع انه يدعى انه يروى كل شىء من صحاحنا ، ثم ما ذكر من كلام حذيفة وزيد بن ارقم فى تكفير عثمان بعد قتله ، فنقول اتفق جميع ارباب التواريخ ان عثمان فى الليلة التى قتل فى صبيحتها ختم القرآن فى الركعتين فلما فرغ من صلاة الصبح أخذ يقرأ من المصحف فلما قتلوه وقع قطرة من دمه على قوله تعالى فسيفكسكم الله وهو السميع العليم ، أترى حذيفة وزيد بن ارقم يكفيران من هذه عبادته ، ثم انهم سمعوا من رسول الله ص على المنبر مراراً ما على عثمان ما فعل بعد اليوم ، فعلم ان كل ما ذكره فى تكفيره

كذب صراح عاقبه الله بكذبه على الخلفاء .

واقول

روى ابن قتيبة في كتاب السياسة والامامة بعنوان ما انكر الناس على عثمان « انه اجتمع ناس من اصحاب رسول الله ص كتبوا كتابا ذكروا فيه ماخالف فيه عثمان من سنة رسول الله ص الى ان قال « وكان ممن حضر الكتاب عمار بن ياسر والمقداد بن الاسود وكانوا عشرة والكتاب في يد عمار » الى ان قال « فدخل عليه وعنده مروان واهله من بنى امية فدفع له الكتاب فقرأه » الى ان قال « قال عثمان اضربوه فضربوه وضربه عثمان معهم حتى فتقوا بطنه فغشى عليه فجروه حتى طرحوه على باب الدار » وذكر في السيرة الحلبية من مطاعن عثمان انه ضرب عماراً كما سبق وأقر القوشجي في شرح التجريد بضربه واجاب بماسياتي ، وقال في العقد الفريد (١) تحت عنوان ما نقم الناس على عثمان « كتب اصحاب عثمان عيبه وما ينقم الناس عليه في صحيفة فقالوا من يذهب بها اليه قال عمار أنا فذهب بها اليه » الى ان قال « فقام اليه فوطأه حتى غشى عليه » وعدا ابن حجر في الصواعق بآخر كلامه بخلافه عثمان ضرب عثمان لعمار فيما قتم عليه ، وان اجاب بانه لم يضربه وانما ضربه عبيده . وقال في الاستيعاب بترجمة عمار رضوان الله عليه « كان اجتماع بنى مخزوم الى عثمان حين نال من عمار غلمان عثمان مانالوا من الضرب حتى اتفق له فتق في بطنه وكسروا ضلعا من اضلاعه فاجتمعت بنو مخزوم وقالوا والله لان مات لاقتلنا به احداً غير عثمان » الى غير ذلك من رواياتهم وكلماتهم التي ارسل فيها ضرب عمار ارسال المسلمين ، وان زعم بعضهم تقليلا للطعن ان الضارب له غلامه خاصة ، وترقى بعضهم فقال انه بغير اذنه ، وهو باطل بالضرورة والا لانتقم منهم لعمار وقاده منهم ، بل الحق انه بامرهم ومشاركته كما سبق في بعض ما سمعت وصرحت به اخبار اخبر ذكرها في شرح النهج (٢)

واجاب القوشجي عنه بقوله « وضرب عمار كان لما روى انه دخل عليه و اساء له الادب واغلظ له في القول مما لا يجوز الاجترار بمثله على الامة وللإمام التأديب لمن

اساء الادب اليه وان افضى ذلك الى هلاكه لانه وقع من ضرورة فعل ما هو جائز له ، كيف وان ما ذكره لازم على الشيعة حيث رووا ان عليا قتل اكثر الصحابة في حربه فاذا جاز القتل لمفسدة جاز التأديب بالطريق الاولى « وفيه ان التأديب انما يجوز اذا كانت الاساءة بغير حق ، واما الاساءة التي اوجبها الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فلا يجوز التأديب لاجلها والا لمجاز معارضة الملوك بكل منكر فعلوه ، وهو كما ترى ، على انه لا اساءة من عمار الا كونه رسولا من جماعة من اكابر الصحابة عدواً على عثمان احداً ، فان كانت واقعة كان الواجب على عثمان الاقلاع عنها والالزمة الاعتذار منها لانه يصنع معه صنيع الجبازين المشهورين حتى انكر عليه الصحابة ولم يعذروه ، وانما عذره من جاءوا بعد حين كالقوشجي واشباهه زاعمين ضلال من انكروا عليه ومنهم الصحابة ، ولا يقاس بقتل امير المؤمنين (ع) للصحابة لانهم من البغاة الخارجين على امام زمانهم ، مع ان رسول الله قد عهد اليه ان يقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين ، وقال ص ان منكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله يعني عليا (ع) ، فكيف يقاس به عثمان اذ ضرب عماراً لنهي له عن المنكر بأمر اجلاء الصحابة ، وقد ورد في حقه عند اهل السنة انه قد اجاره الله من الشيطان وانه ملئ ايمانا الى مشاشه ، وانه ماخبر بين امرين الاختار ارشدهما ، الى غير ذلك من فضائله ، فقد روى البخاري (١) عن ابي الدرداء « ان عماراً اجاره الله على لسان رسوله (ص) من الشيطان » ورواه الحاكم ايضا في المستدرک في مناقب عمار (٢) وصححه هو والذهبي ، وروى الحاكم ايضا ان النبي (ص) قال (ملئ عمار ايمانا الى مشاشه) وصححه ع الذهبي على شرط الشيخين وروى ايضا عن ابن مسعود ان النبي (ص) قال (ما عرض عليه امران قط الا اخذ بالارشاد منهما) وعن عائشة انه قال (ماخبر عمار بين امرين الاختار ارشدهما) ومثل الاخير في مناقب عمار من جامع الترمذی ، وفي مسند احمد (٣) ، ونقله باللفظين في كنز العمال عن احمد في مسنده عن ابن مسعود ، وروى الحاكم ايضا عن علي (ع) ان النبي (ص) قال لعمار (مرحبا بالطيب المطيب) وروى ايضا عن خالد بن الوليد

(١) في باب صفة ابليس وجنوده من كتاب بدء الخلق وفي باب من اتقى له وسادة من كتاب

ان النبي (ص) قال (من يسب عمارا يسبه الله ومن يعاد عماراً يعاده الله)، وفي رواية اخرى له عن خالد ان النبي (ص) قال (من يساب عماراً يسبه الله ومن يعاد عماراً يعاده الله ومن يحقر عمارا يحقره الله)، وفي رواية اخرى له عنه ان النبي (ص) قال (من يسب عماراً يسبه الله ومن يبغض عمارا يبغضه الله ومن يسفه عمارا يسفه الله) الى نحو ذلك مما رواه الحاكم من طرق صحيحها هو والذهبي، وروى اكثرها في الاستيعاب بترجمة عمار، وزاد « انه نزل فيه (او من كان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نورا يمشى به في الناس) وانه احد من اشتاقت اليهم الجنة » كما رواه الحاكم ايضا في مناقب علي (ع)، ونقل في كنز العمال (١) عن ابن مسعود « اذا اختلف الناس كان ابن سمية على الحق » وعن ابن عساكر عنه (عمار يزول مع الحق حيث يزول) ونقل ايضا عن علي (ع) (عمار خلط الايمان بلحمه ودمه يزول مع الحق حيث زال).

واخبار فضائله كثيرة عند السنة، فهل ترى ان الطيب المطيب الذي اجاره الله تعالى من الشيطان ولا يختار الا الارشد ويزول مع الحق حيث زال وجعل الله له نورا يمشى به في الناس يقول في عثمان مالم يسبق بحق ويأتى اليه مالا يرضاه الله تعالى حتى يستحق به من عثمان ذلك الفعل الشنيع، وهل ترى ان الله سبحانه اذا سب من سب عمارا وعادى من عاداه وحقر من حقره كيف يفعل بمن فعل به تلك الافعال الفضيعة لمجرد انه نراه عن احدائه واراد منه ان يتبع سبيل الرشاد. ولوا عرضنا عن هذا كله وسوغنا لعثمان تأديب عمار وتعزيره، فقد سبق في ما أخذ عمرانه لاقبوة فوق عشر ضربات في غير حد من حدود الله تعالى، فكيف جاز لعثمان كسر ضلع عمار وفتق بطنه وضربه الضرب المبرح ولا اقل من اغضائه على هذا العمل الوحشي الخاسر، وليس هو باعظم من رسول الله (ص) وقد سمع نسبة الهجر اليه باذنيه وقيل له اعدل فلم ينتصف لنفسه، ولا اعظم من امير المؤمنين (ع) وقد سمع من الخوارج الكلمات القارصة فأغضى عنها.

واما ما حكاه الخصم عن المأمون ولا اظن الخصم صادقا في الذقل، ففيه ان المأمون ان لم يكن من الشيعة فلا عبرة بتكذيبه لهم لان قول العدو بعدوه غير مقبول

من دون حجة، وان كان منهم فالرواية عنه كاذبة اذ يمتنع ان يكذب الشخص في نقص اهل مذهبه من دون ضرورة، نعم اذا اراد المؤمن بالروايف من رفض الحق وهم السنة كان صوابا فان الموضوعات جل اخبارهم والكذبة اكثر روايتهم، كما عرفته في مقدمة الكتاب من احوال خير رجالهم وهم رجال صحاحهم السنة، وقد قالوا (ان الحديث الصادق في الحديث الكاذب كالشجرة البيضاء في جلد الثور الاسود) ويكفيك في معرفة كذبهم مشاهدة كذبات هذا الرجل سابقا ولاحقا وفعلا.

وقد اتضح مما ذكرناه في جميع المباحث ان المصنف ره انما ينقل مثالب ائمتهم من كتبهم، فان كان المنقول كذبا فهو منهم وعليهم، وان كان صدقا ثبت المطلوب، ومجرد كونه لا يقبل التأويل لا يقتضى كذبه بل هو الزم لهم واولى بتقريعهم. ثم ان المصنف ره لم يدع انه لا ينقل الا عن صحاحهم حتى يطالبه الخصم به، نعم هو اولى بالاحتجاج عليهم لو تعلقت صحاحهم السنة بالسيرة بعد النبي (ص) وانما تتعلق بالاحكام وبالسيرة النبوية في الجملة.

واما دعواه اتفاق ارباب التواريخ على ان عثمان ختم في الليلة التي قتل في صحيحها القرآن في الركعتين، فمن كذباته فاني لم اجده في تاريخ، على انه كيف يختم القرآن في صلاة الصبح كما يظهر من كلامه والوقت لا يتسع، وكذا لو اراد ركعتين من صلاة الليل، نعم لو اراد ركعتين قطع بهما الليل كان ممكنا كما روى في الاستيعاب عن امرأة عثمان انه كان يحيى الليل بركة يجمع فيها القرآن لكنه كذب ايضا لان عثمان لو كان يحفظ القرآن لجمع الناس على مصحفه ولم يلتجئ الى زيد بن ثابت وغيره، مع انه كان كعمر ممن حكى عنه سوء الحفظ وكثرة النسيان، ولذا كان قليل العلم والرواية على طول ايامه، كما لا ريب بوضع سقوط قطرة من دمه على قوله (فسيكفيكم الله) كما صرح به ابن حجر (١) نقلا عن الذهبي ولوصح سقوطها عليها فالاولى ان يكون بشارة لقاتله لانه هو الذي كفاه الله اياه بقتله، فاذا علمت ان تلك العبادة مكذوبة ارتفع وجه استبعاد الفضل لتكفير حذيفة وزيد اياه، على انه لا دليل على علمهم بها لو وقعت فكيف يستبعد تكفيرهم له لاجلها، ولو فرض انهم رأوا منه تلك العبادة في ليلة قتله فلعلهم يعرفون منه المكيدة لسبق احداثه وتوبته منها بلا حقيقة، كما علم مكيدته

محمد بن أبي بكر عند مادعاء إلى العمل بالقرآن لمادخل عليه لقتله فقال له محمد الآن وقد عصيت من قبل وكنت من المفسدين ، وكيف يستبعد من حذيفة و زيد تكفير عثمان وقد كفره ابن مسعود كما سمعت الرواية فيه وكفره عمار الطيب الذي يزول مع الحق حيث يزول ، ولم ينازع في وجود رواية تكفير عمار له قاضي القضاة وابوعلى في كلامهما الذي نقله في شرح النهج (١) نعم استبعد ابوعلی تكفير عمار لعثمان فقال « ومما يبعد صحة ذلك ان عماراً لا يجوز ان يكفره ولما يقع منه ما يستوجب به الكفر ، لان الذي يكفر به الكافر معلوم ، ولانه لو كان قد وقع ذلك لكان غيره من الصحابة اولي بذلك ولوجب ان يجتمعوا على خلعه ، ولوجب ان لا يكون قتله لهم مباحا بل يجب ان يقيموا اما ما ليقته » الى ان قال « وقد روى ان عمارا نازع الحسن بن علي فقال عمار قتل عثمان كافراً وقال الحسن قتل مؤمناً وتعلق ببعضهما ببعض فصارا الى امير المؤمنين (ع) فقال ماذا تريد من ابن اخيك فقال اني قلت كذا وقال كذا فقال له امير المؤمنين (ع) اتكفر برب كان يؤمن به عثمان فسكت عمار » وقد يجب بان عثمان لم يكفر كفرا صريحا مشهورا بين الناس حتى يجتمع المسلمون على تكفيره وخلعه ، وانما اتفق من بالمدينة من اهل الامصار والصحابة على خلعه لاحدائه الموجبة للخلع وجور ولانه وان لم يخلع قتل فقتلوه ، ولكن قال بعض الصحابة بكفره كعمار فان المروى انه كفره لحكمه بغير ما انزل الله تعالى واستشهد بقوله سبحانه (ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون) ، وما رواه ابوعلی من تنازع الحسن وعمار فهو غير دافع لتكفير عمار لعثمان بل هو دليل له ، وهو ايضا لا يدل على عدم تكفير امير المؤمنين ع له لان الكفر لا ينحصر بانكار الله تعالى ، بل عدول امير المؤمنين (ع) عن التصريح بايمان عثمان الى قوله اتكفر برب كان يؤمن به عثمان شاهد بصحة قول عمار ، وانما لم يوافقه ظاهراً لجهة راعاها وهي التي دعت الحسن (ع) الى خلاف عمار وقد فهمها عمار فسكت ، والافهو انما يقول بكفره لانه يحكم بغير ما انزل الله لانه لم يؤمن بالله حتى يردده كلام امير المؤمنين (ع) واما ما ذكره الخصم من رواية (ما على عثمان ما فعل

بعد اليوم) فليست حجة علينا وقد عرفت بطلانها معنى وضعتها سنداً عند ما ذكرها الخصم في فضائله .

نفي عثمان الأبى ذر

قال المصنف قدس الله روحه

و (منها) انه اقدم على ابي ذر رحمه الله تعالى مع تقدمه في الاسلام حتى ضربه ونفاه الى الربذة ، اجاب قاضي القضاة باحتمال انه اختار لنفسه ذلك ، اعترضه المرتضى بان المتواتر من الاخبار خلاف ذلك لان المشهور انه نفاه اولاً الى الشام فلما اشتكى معوية منه استقدمه الى المدينة ثم نفاه منها الى الربذة ، وروى ان عثمان قال يوماً أيجوز للإمام ان يأخذ من المال فاذا ايسر قضى فقال كعب الاحبار لا بأس بذلك ، فقال له ابوذر يا ابن اليهودية اتعلمنا ديننا ، فقال عثمان قد كنت أدركك لى وتولعك باصحابي الحق بالشام فاخرجه اليها ، فكان ابوذر ينكر على معوية اشياء ، يفعلها ، فبعث اليه معوية بثلاثمائة دينار فردها عليه ، و كان ابوذر يقول (والله لقد حدثت اعمال ما عرفت ، والله ما هي في كتاب الله ولا سنة نبيه ، والله اني لارى حقاً يطفى وباطلا يحيى وصادقاً مكذبا واثرة بغير تقى وصالحاً مستأثراً عليه) فقال حبيب بن مسلمة الفهرى لمعوية ان ابادر لمفسد عليكم الشام فتدارك اهله ان كان لك فيه حاجة ، فكتب معوية الى عثمان فيه فكتب عثمان الى معوية « اما بعد فاحمل جنديا الى على اغلظ مركب واوعره فوجهه مع من سار به ليلاً ونهاراً وحمله على بعير ليس عليه الا قتب حتى قدم المدينة وقد سقط لجم فخذيه من الجهد ، فبعث اليه عثمان وقال له الحق بأية ارض شئت ، فقال ابوذر بمكة قال لا ، قال بيت المقدس قال لا ، قال باحد المصريين قال لا ، ولكن سرالى الربذة فلم يزل بها حتى مات .

وروى الواقدي ان ابادر لما دخل على عثمان قال له لا نعلم الله بك عينا يا جنيد فقال ابوذر انا جنيد وسماني رسول الله ص عبدالله فاخترت اسم رسول الله الذي سماني به على اسمي ، فقال عثمان انت الذي تزعم انا نقول ان يدالله مغلولة وان الله فقير ونحن اغنياء ، فقال ابوذر لو كنتم لاتزعمون لانفتحت مال الله في عبادته ، ولكنى اشهد

لسمعت رسول الله يقول اذا بلغ بنو ابي العاص ثلاثين رجلاً جعلوا مال الله دولا وعبياده خولا ودين الله دخلاً ، فقال للجماعة هل سمعتم هذا من رسول الله ، فقال ابي والحاضرون سمعنا رسول الله ص يقول ما اذلت الخضراء ولا اقلت الغبراء من ذي لهجة اصدق من ابي ذر فنفاه الى الربة .

وروى الواقدي ان ابا الاسود الدؤلي قال كنت احب لقاء ابي ذر لاسأله عن سبب خروجه فنزلت الربة فقلت له الا تخبرني خرجت من المدينة طائفا ام اخرجت ، فقال كنت في نجر من نفور المسلمين اغنى عنهم فاخرجت الى المدينة فعات اصحابي ودار هجرتي فاخرجت منها الى ماتري ، ثم قال بينما انا ذات ليلة نائم في المسجد اذ مر بي رسول الله ص فضربنى برجله وقال لا اراك نائما في المسجد قلت بابي انت وامي غلبتني عيني فذمت فيه ، فقال كيف تصنع اذا اخرجوك منه ، قلت اذن الحق بالشام فانها ارض متدسة وارض بقية الاسلام وارض الجهاد ، فقال كيف تصنع اذا اخرجوك منها ، قلت ارجع الى المسجد فقال كيف اذا اخرجوك منه ، قلت آخذ سيفي فاضرب به ، فقال ص الا ادلك على خير من ذلك انسق معهم حيث ساقوك وتسمع وتطيع وسمعت واطعت وانا اسمع واطيع ، والله ليقتلن الله عثمان وهو آثم في حنبي

فكيف يجوز مع هذه الروايات الاعتذار بما قال الناضي
وقال الفضل

خروج ابي ذر على ما ذكره ارباب الصحاح وذكره الطبري وابن الجوزي من ارباب صحة الخبر انه ذهب الى الشام وكان مذهب ابي ذر ان قوله تعالى (والذين يكنزون الذهب والفضة) محكم غير منسوخ وكثر الذهب والفضة حرام وان اخرجوا زكاته ومذهب عامة الصحابة والعلماء انها منسوخة بالزكاة فكان ابو ذر تقرر مذهبه ، واتفق انه حضر عند معوية وكان كعب الاحبار حاضراً عند معوية وكان ابو ذر تقرر مذهبه في الآية ، فقال كعب الاحبار هذه منسوخة بالزكاة فأخذ لحي بعير وضرب به راس كعب الاحبار فشججه موضحة ، فكتب معوية الى عثمان يشكو ابا ذر فكتب عثمان الى ابي ذر يطلبه الى المدينة فجاء ابو ذر الى المدينة ونصحه عثمان بحسن العشرة مع الناس وان الناس اليوم ليسوا كزمن رسول الله ص وفيهم البر والفاجر اليوم ، فقال ابو ذر اني استأذن

منك ان الحق بفلاة من الارض فخرج من المدينة حاجا او معتمرا فلما قضى نسكه رجع وسكن بالربذة ، هذا حكاية سكون ابي ذر بالربذة ، ولا اعتراض فيه على عثمان واتفق اهل الصحاح من التواريخ على ما ذكرنا فتم اعتذار القضاى لانه جرى على ما ذكره عامة المؤرخين ، ومخالفة الواقدي فى بعض المتقول لا يتدح فيما رهب اليه العامة .

واقول

نعم المثل قول الفائل (الكذب لاحافظة له) ، فان الفضل زعم سابقا كما تقدم فى صفحة ٤٠ من هذا الجزء ان الطبرى رافضى مشهور بالتشيع حتى هجره علماء بغداد وهجروا كسبه ورواياته ، والان يجعله من ارباب صحة الخبر ، ولا شك انه لم يرتاريخ الطبرى وانما سمع شيئا من اذنيه ولفقه ونسبه الى الطبرى وغيره ، فانه ادعى خروج ابي ذر الى الحج والعمره ولا أنزله فى تاريخ الطبرى وانما جاء فى بعض الاخبار خروج الركب الذين دفنوا ابادر الى الحج والعمره ، وزعم ايضا حضور كعب الاحبار عند معوية والموجود فى تاريخ الطبرى (١) حضوره عند عثمان ، قال الطبرى حكاية عن السرى فى روايته عن شبيب عن سيف عن محمد بن عوف عن عكرمة عن ابن عباس قال «كان ابوذر يختلف من الربذة الى المدينة مخافة الاعرابية وكان يحب الوحدة والخلة فدخل على عثمان وعنده كعب الاحبار ، فقال لعثمان لا ترضوا من الناس بكف الاذى حتى يبذلوا المعروف وقد ينبغي للمؤدى الزكاة ان لا يتصر عليها حتى يحسن الى الجيران والاخوان ويصل القرابات ، فقال كعب من ادى الفريضة فقد قضى ما عليه فرفع ابوذر محبته فضربه فشجه» الحديث .

واعلم ان الطبرى انما اقتصر على هذا الحديث ونحوه لالاحتياج عنده ، بل لكرامة ان يذكر ما فيه طعن بعثمان ومعوية ، فانه قال فى ابتداء كلامه «وفى هذه السنة اعنى سنة ٣٠ كان ما ذكر من امر ابي ذر ومعوية واشخاص معوية اياه من الشام الى المدينة ، وقد ذكر فى سبب اشخاصه اياه منها اليها امور كثيرة كرهت ذكر اكثرها ، فاما العاذرون معوية فى ذلك فانهم رويوا فى ذلك قصة كتب الى بها السرى » ثم قال فى آخر كلامه «واما الاخرون فانهم رويوا فى سبب ذلك اشياء كثيرة وامورا شنيعة كرهت ذكرها» اقول الظاهر ان هذه

الامور من نحو ما ذكره المرتضى ره كما اشار اليها ابن الاثير فى كامله (١) قال « وفى هذه السنة يعنى سنة ٣٠ كان ما ذكر فى امر ابي ذر واشخاص معوية اياه من الشام الى المدينة وقد ذكر فى سبب ذلك امور كثيرة من سب معوية اياه وتهديده بالقتل وحمله الى المدينة من الشام بغير وطء ونفيه من المدينة على الوجه الشنيع لايصح النقل به ولو صح لكان ينبغى ان يعتذر عن عثمان فان للإمام ان يؤدب رعيته وغير ذلك من الاعذار لان يعمل ذلك سببا للطعن عليه كرهت ذكرها ، واما العاذرون فانهم قالوا « ثم ذكر ما نقله الطبرى عن السرى وسمعت بعضه .

والكلام هنا يقع فى امر بن (الاول) فى ما نسبوه الى ابي ذر رضوان الله عليه من انه يرى حرمة كنز الذهب والفضة وان اخرجت زكاتها الى حرمة ابقاء ما يفضل على الحاجة وعدم انفاقه على الفقراء ، وهذه النسبة ظاهرة الكذب لجهات (الاولى) ان ابا ذر اتقى لله واطوع لرسوله من ان يخالف احكامهما فانه رأى رسول الله ص بعينه وبقى معه الى حين وفاته ورأى وجود الاغنياء من المسلمين فى ايامه من دون ان يوجب فى اموالهم من الصدقات غير الزكاة فكيف يصدر من ابي ذر الحكم المخالف لما وجد عليه الرسول ص (الثانية) ان امير المؤمنين ع لم يكن يرى هذا رأى باقرار الخصوم فهل يمكن ان يترك هداية ابي ذر (رض) الى حكم الله ورسوله حتى يقع فيما وقع فيه ، او يمكن ان يكون ابو ذر لا يسمع من امير المؤمنين ع هدايته وتعليمه وهو اشد الناس اتباعا له واعرفهم بمنزلة (الثالثة) ان الفتنى لم يحدث فى الناس ايام عثمان بل كان من ايام النبى ص وتضاعف فى ايام ابي بكر وفاقت الاموال فى ايام عمر ولم تصدر من ابي ذر فى وقت اشارة الى تلك الفتوى التى نسبوها اليه ، فهل كان مدخراً لها الى ايام عثمان فوراها لنا العاذرون لعثمان ومعوية ؟ تالله ليس الامر كذلك ولكن ابا ذر رأى نعمة بنى امية فى مال الله فجعل يتلوتلك الآية الكريمة فى الطرقات انكاراً على جملهم مال الله وفى المسلمين كنوزا لهم ودولة بين الاغنياء والجبابرة فكانت نوره عليهم لاعلى الاغنياء كما هو واضح لمن انصف (الرابعة) ان السنة وجهوا الخلاف بين ابي ذر وغيره كما ذكره الخصم بالنسخ وعدمه فزعموا ان

اباذر لا يرى آية تحريم الكنز منسوخة بالزكاة وان غيره يرى انها منسوخة بها، وهذا من السخف ادلا معنى لنسخ الآية بالزكاة لعدم التنافي بينهما اذ يمكن ان تجب الزكاة والزائد على الحاجة معا بلا منافاة كما قد تجب الزكاة دون الزائد لتعلقها بمال الفقير او يجب الزائد دون الزكاة لعدم كون مال الغنى من الزكويات فاما معنى النسخ وهل يصح وقوع الخلاف فيه بين الصحابة (الخامسة) انه كيف يمكن ان يضرب ابوذر كعب الاحبار فيشجبه موضحة لمجرد مخالفته له في فتوى اتفق عليها كل الصحابة، وهذا ليس من سيماء العدالة ولا من اخلاق عيسى الذي شبهه به رسول الله ص، كما رواه في الاستيعاب والمستدرک ونقله في كنز العمال عن جماعة، فلا بد ان يكون ضربه له لافتنائه بما يخالف الدين والملة كاحلاله للخليفة مال الله باسم القرض او اخذ الزائد من بيت المال على عطاء المسلمين كما في بعض الاخبار، فيكون كعب الاحبار مبيحا لعثمان وبنى امية ان يجعلوا مال الله دولا وكذورا فاستحق من ابي ذر الضرب (السادسة) ان الاخبار التي رواها الطبري واتخذها السنة سنداً لهم لا دلالة فيها على منسبوه الى ابي ذر من ايجاب بذل الاغنياء اموالهم الى الفقراء، ادغاية ماتدل عليه رجحان عدم اقتصار الاغنياء على الزكاة، وهو مما ريب فيه لكل مسلم، فكيف صار به ابوذر مخالفاً للامة، وخاف منه بنو امية على مملكتهم واقتضى تسييره، ولو سلم ظهورها في الوجوب وحرمة كنز الزائد على الزكاة والحاجة فهي من روايات السري وهو على الظاهر ابن عاصم بن سهل مؤدب المعتز بالله وهو من النواصب المعادين كما تشهد به رواياته التي يكتب بها الى الطبري في تاريخه، وكان ايضاً من الكذابين فقد حكى الذهبي في ميزان الاعتدال تكذيبه عن ابن خراش، وحكى عن ابن عدى انه وهاء وقال يسرق الحديث، مع انه قد روى تلك الاخبار عن هو أسوء منه كسيف وعكرمة واباهم، على انها معارضة بما هو اكثر عدداً واغوى سنداً واقرب الى الاعتبار صحة، ولو من حيث انهم رواه من لا يثبتهم على عثمان ومعوية بخلاف روايات السري واشباهه من المتهمين في ارادة تبرئتهم وعذرهما

(الامر الثاني) في ان خروج ابي ذر عن المدينة ليس باختياره بل قهراً من ولاية

الامر، لان مادل عليه اكثر وأصح وابعد عن التهمة مما دل على خروجه باختياره و رغبته

حتى ارسله علماء العامة ارسال المسلمين كالشهرستاني في الملل والنحل و على بن برهان الدين الحلبي في السيرة الحلبية وابن حجر في الصواعق كما سبقت كلماتهم ، وقال في الاستيعاب بترجمة ابي ذر باسمه استقدمه عثمان بشكوى معوية ، واسكنه الربة فمات بها ، وقال ابن الاثير في اسد الغابة بترجمة ابي ذر بكنيته فضرب الدهر ضربة وسير ابو ذر الى الربة ، الى غير ذلك من كلمات علمائهم بل ارسل القوشجي في شرح التجريد ضرب عثمان لابي ذر ارسال المسلمين ، وكيف يحتمل في ابي ذر ان يترك جوار النبي (ص) وصحبة الوصي باختياره ، وقال ابن ابي الحديد (١) اعلم ان الذي عليه اكثر ارباب السير وعلماء الاخبار والنقل ان عثمان نفى ابا ذر اولا الى الشام ثم استقدمه الى المدينة لما شكى منه معوية ثم نفاه من المدينة الى الربة لما عمل بالمدينة نظير ما كان يعمل بالشام ، ثم ذكر ما نقله المصنف هنا عن المرتضى ره ونقل عن الجاحظ في كتاب السفيانية قول معوية لابي ذر يا عدو الله وعدو رسوله لو كنت قاتل رجل من اصحاب محمد من غير اذن امير المؤمنين عثمان لقتلتك ، وقول ابي ذر لمعوية ما انا بعدو الله ولا رسوله بل انت وابوك عدوان لله ولرسوله اظهرتما الاسلام وابطنتما الكفر ولقد لعنتك رسول الله (ص) ودعا عليك مرات ان لا تشيع ، الى ان قال الجاحظ فكتب عثمان الى معوية ان احمد لابي جندبا على اغلظ مركب واوعره فوجه به مع من ساربه الليل والنهار وحمله على شارف ليس عليها الاقرب حتى قدم به المدينة وقد سقط لحم فخذه من الجهد ، فلما قدم بهت اليه عثمان الحق باى ارض شئت قال بمكة قال لا ، قال بيت المقدس قال لا قال باحد المصريين قال لا ولكنى مسيرك الى الربة فسيره اليها فلم يزل بها حتى مات .

و روى احمد في مسنده (٢) عن ابي ذر قال « اتاني نبي الله ص وانا نائم في مسجد المدينة فضربنى برجله فقال لا اراك نائما فيه ، قلت يا نبي الله غلبتنى عينى ، قال كيف تصنع اذا اخرجت منه قلت آتى الشام الارض المقدسة المباركة ، قال كيف تصنع اذا اخرجت منه قلت ما اصنع اضرب بسيفي ، فقال النبي (ص) ألا أدلك على ما هو خير لك من ذلك واقرب رشدا تسمع وتطيع وتنساق لهم حيث سابقوك؟ ونحوه في اول احاديث

أبي ذر (١) وكذا عن اسماء بنت يزيد (٢) إلا أن في هذه الرواية أن أبازر لما قال أخذ سيفي فاقاتل كشر اليه رسول الله (ص) ، وقال ألا ادلك على خير من ذلك ، قال بلى ، قال تنقاد لهم حيث قادوك وتنساق لهم حيث ساقوك حتى تلقاني وانت على ذلك .

وهذه الاخبار التي حكيناها عن أحمد كما تدل على نفى أبي ذر وسوقه بغير اختياره من المدينة إلى الشام ومنه إليها ومنها إلى الربرة تدل على ظلم من نفاه استحقة قتله كما فهمه أبوزر ، وقال ضرب بسيفي ولم ينكر عليه النبي (ص) بل كشر إليه لكن النبي (ص) لما علم أنه لا يقدر على الدفع عن نفسه وأنه يقتل لو امتنع من الإتياد لهم دله على ما هو خير له وأقرب إلى الرشد ، وهو أن ينساق لهم حيث ساقوه حتى يلتهم يوم القيامة مظلوما فيكون نفيهم له حجة دائمة ظاهرة على ضلال الإمارة التي نأوته وناولها وانكر عليها ، ولو قاتلهم وحده وقتلوه لجعلوا قتله هم واتباعهم واجبا من باب دفع الصائل عن النفس .

و يدل أيضا على تسير أبي ذر إلى الربرة قهرا ما في مستدرك الحاكم (٣) عن عبد الرحمن بن غنم قال كنت مع أبي الدرداء فجاء رجل من قبل المدينة فسأله فأخبره أن أبازر مسير إلى الربرة فقال أبو الدرداء أنا لله وأنا إليه راجعون لو أن أبازر قطع لي عضوا أو يدا ما هجته الحديث ونحوه في الاستيعاب بآخر ترجمة أبي ذر ، وفي المستدرك أيضا (٤) حديث آخر يتعلق بغزوة تبوك قال النبي (ص) في آخره رحم الله أبازر يمشي وحده ويموت وحده ، قال ابن مسعود ضرب الدهر ضربة فسير أبوزر إلى الربرة ، وهو دال أيضا على نفيه إلى الربرة ، كما يدل على نفيه من الشام إلى المدينة وتسييره قهرا ما في مسند أحمد (٥) ، أنه لما بلغ أبا الدرداء تسير أبي ذر من الشام إلى المدينة قال بعد أن استرجع قريبا من عشر مرات ارتقبهم واصطبر كما قيل لأصحاب المناقب الحديث وهو صريح في أن من نفاه إلى المدينة مستحق للعذاب كقوم صالح .

ثم إن الحاكم في كتاب الفتن من المستدرك (٦) روى طرفا من أول حديثي

(١) ص ١٤٤ ج ٥ (٢) ص ٤٥٧ ج ٦

(٣) في نسخة أبي ذر ص ٣٤٤ ج ٣

(٤) ص ٥٠ ج ٣ (٥) ص ١٩٧ ج ٥ (٦) ص ٤٨٠ ج ٤

الواقدي الذين نقلهما المرتضى ره وصححه هو والذهبي على شرط مسلم عن حلام بن جندل الغفاري قال « سمعت اباذر يقول سمعت رسول الله يقول اذا بلغ بنوا بى العاص ثلاثين رجلا اتخذوا مال الله دولا وعباد الله خولا ودين الله دغلا قال حلام فانكر ذلك على ابي ذر ، فشهد على بن ابي طالب اني سمعت رسول الله (ص) يقول ما اظلت الخضراء ولا اقلت الغبراء على ذى لهجة اصدق من ابي ذر » وروى الحاكم ايضا بعده حديثين نحوه عن ابي سعيد الخدري ، وحكى في كنز العمال في كتاب الفتن (١) نحوه عن ابي يعلى واحمد بن حنبل عن ابي سعيد وايضا (٢) عن ابي يعلى وابن عساكر عن ابي هريرة ولا يخفى ان ابا العاص هو جند عثمان و والد الحكم فلهذا استشهد ابو ذر بالحديث وانكره عثمان ، فيكون عثمان ممن اتخذ مال الله دولا ودينه دغلا وعباد. خولا ، فلا يصح الاعتذار عنه بانه امام وللامام ان يؤدب رعيته كما سمعته من ابن حجر و ابن الانير واعتذر به القوشجي عن ضرب عثمان لابي ذر ، وليت شعري كيف يكون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مسيئا وبعد نفيه و ضربه على نهيه عن المنكر تاديباً له والحال ان مجرد جعل مال الله دولا مصحح لقتال الجائل فضلا عما لو اتخذ دين الله دغلا وعباده خولا ، كما يدل عليه ما في مسند احمد (٣) عن ابي ذر قال « قال ص كيف انت وائمة من بعدى يستأثرون بهذا الفى ، قال قلت اداً والذى بعثك بالحق اضع سيفي على عاتقي ثم اضرب به حتى القاك او الحق بك ، قال اولاً ادا لك على ما هو خير لك من ذلك تعبر حتى تلقاني » ورواه ايضا بعده بطريق آخر عن ابي ذر بلفظ قريب منه ، فان النبي (ص) لم ينكر عليه استحقاقهم للضرب بالسيف وانما امره بالصبر لانه الا صلح ، ولذا سكوت امير المؤمنين (ع) وتولي قتل عثمان غيره .

تعطيل عثمان لعبد ابن عمر

قال المصنف اعلى الله مقامه

و (منها) انه عطل الحد الواجب على عبيد الله بن عمر بن الخطاب حيث قتل الهرمزان مسلماً فلم يقده به ، وكان امير المؤمنين يطلبه لذلك ، قال القاضي ان للامام

ان يعفو ولم يثبت ان امير المؤمنين كان يطلبه ليقبله بل يضع من قدره ، اجاب المرتضى
 ره بانه ليس له ان يعفو وله جماعة من فارس لم يقدموا خوفا وكان الواجب ان يؤمنهم
 عثمان حتى يقدموا ويطلبوا بدمه ، ثم لولم يكن له ولي لم يكن لعثمان العفو اما اولا
 فلانه قتل في ايام عمر وكان هو ولي الدم وقد اوصى عمر بان يقتل عبيد الله ان لم تقم
 البيعة العادلة على الهرمزان و جفينة انهما امرا ابا لؤلؤة غلام المغيرة بن شعبة بقتله
 وكانت وصيته الى اهل الشورى ، فلما مات عمر طالب المسلمون قتل عبيد الله كما اوصى
 عمر فدافع وعلمهم وحماه الى الكوفة واقطعه بها دارا وارضا فتم المسلمون منه
 ذلك واكثروا الكلام فيه ، واما ثانيا فلانه حق لجميع المسلمين فلا يكون للامام العفو
 عنه و امير المؤمنين (ع) انما طلبه ليقبله لانه مر عليه يوما فقال له امير المؤمنين امان الله
 لان ظفرت بك يوما من الدهر لاضرربن عتقك فلهذا خرج مع معوية .

وقال الفضل

قصة الهرمزان وعبيد الله قبل ان يصيب عمر بايام انه مر على باب دار الهرمزان
 فرآه جالسا على باب داره وعنده العلوج من الاعجام ومنهم ابي لؤلؤة غلام المغيرة بن شعبة
 فقام الهرمزان لعبيد الله فوقع من حجره المغول الذى قتل ابي لؤلؤة به عمرو كان منولا
 داراسين فسأل عبيد الله الهرمزان عن ذلك المغول فقال هو من سلاح الحبشة فلما قتل
 عمرو وجدوا ذلك المغول بيد ابي لؤلؤة وبه ضرب عمر ، فلما رجعوا من دفن عمر عاد
 عبيد الله الى دار الهرمزان بالسيف فقتله لانه كان يتهمه بالمشاركة فى القتل ، هذا ما كان
 من امر الهرمزان على ما ذكره ارباب صحاح التواريخ ونقله الطبري وغيره واتفقوا ان قتل
 عبيد الله الهرمزان كان بعد دفن عمر بالاخلاف بين ارباب التواريخ ، فتم جواب قاضى
 القضية بان للامام ان يعفو فعفا عثمان عن عبيد الله لانه كان ولي الدم ، واما ما ذكر ان
 الواجب كان ان يؤمن اولياء دم الهرمزان حتى يطلبوا دمه فان من المعلوم ان الهرمزان
 لم يكن له ولي لانه كان ملك الاهواز وكان غريبا بالمدينة كسائر العلوج ، واما ما ذكر
 ان امير المؤمنين كان يطلبه ليقبله فالجواب ما اجاب القاضى انه لم يثبت ان
 امير المؤمنين كان يطلبه للقتل بل للايذاء والتعزير والتعنيف ، وما ذكر المرتضى ان
 امير المؤمنين كان يطلبه بدليل انه قال له لان ظفرت بك يوما لاضرربن عتقك فهذا كلام

يجوز ان يذكره امير المؤمنين للتصنيف والزجر الذي كان يدليه لاجله لئلا يعود على مثل ذلك القول ، وامثال هذه الامور ناجزة من زمان طويل والاصل حمله على الصحة لان العلماء قالوا الاصل ان ماجرى لم يجر الا بحق

و اقول

عجبا لهذا الرجل من عدم حياته من الكذب وعدم مبالائه به، فانه نسب ما ذكره في قصة الهرمز ان الى الطبرى وغيره، وقد نظرت تاريخ الطبرى وغيره مما حضرني من كتبهم فلم اجد بها ان عبيد الله مر بدار الهرمز ان وقم له انه شاهد مفولاعنده بل لم يذكر فيها المفول اصلا وهو ايضا غير الخنجر المذكور فيها؛ فقد ذكر الطبرى (١) ما حاصله ان عبد الرحمن بن ابي بكر قال غداة طعن عمر رأيت عشية امس الهرمز ان واباؤاؤه وجفينة وهم يتناجون فلما رأوني ناروا سقط منهم خنجر له رأسان نصابه في وسط فسمع بذلك عبيد الله فاتى الهرمز ان فقتله فلما عضه السيف قال لاله الا لله ثم مضى فقتل جفينة، ومثله في كامل ابن الاثير (٢) وقال في اسد الغابة بترجمة عبيد الله قيل لعبيد الله قد رأينا بالواؤه والهرمز ان نجيا والهرمز ان يقلب هذا الخنجر بيده الى ان قال فعدا عليهم بالسيف فقتل الهرمز ان وابنته وجفينة.

واما دعواه اتفاق ارباب التواريخ على ان قتل عبيد الله الهرمز ان كان بعد دفن عمر فغير معتمدة لما علمنا من كذبه وجهله مرارا وخلو ما رايناه من كتب التاريخ عن ذلك والسيد المرتضى ره احق منه بالصدق والدراية .

واما ما زعمه انه لاولى للهرمز ان فممنوع لما فى اسد الغاية بترجمة عبيد الله وفى الكامل وتاريخ الطبرى من ان له ولدا يسمى الفماذبان كما ستسمع ، ولوسلم ان لا ولد له بالمدينة فمن المجزوم به عادة ان له وليا معلوما بالاهواز لان من هو مثله من الملوك لا يخلو عادة من ولي معلوم، فمن المضحك تعليل الفضل للعلم بعدم الولي له بانه كان ملكا وغريبا بالمدينة، ولوسلم عدم الجزم بوجود ولي له فلا اقل من احتمال له فلا بد من طلبه الى ان يتحقق اليأس لتثبت حينئذ ولاية عثمان، ولوسلم ان لاولى له ليكون عثمان ولي

الدم فليس معنى ولايته الا ان له ولاية المطالبة به لان له العفو عنه اذ لا دليل عليه ولا سيما بعد كون الحق في الدم للمسلمين جميعا ولم يسعهم مشورة بن طلب كثير منهم قتله. ولذا كان امير المؤمنين ع يرى قتل عبيد الله كما هو معلوم، حتى ان ابن الاثير في الكامل بعد ما ذكر رواية عفو عثمان ورواية اخرى في عفوا بن الهرمزان قال « والاول اصح لان عليا لما ولي الخلافة اراد قتله فهرب الى معوية بالشام ولو كان اطلاقه بامر ولي الدم لم يتعرض له علي، ونحوه في اسد الغابة ووروى في الاستيعاب بترجمة عبيد الله عن الحسن ان عبيد الله ابن عمر قتل الهرمزان بعد ان اسلم وغفاه عثمان فلما ولي علي خشي على نفسه فهرب الى معوية فقتل بصفين.

ولا يخفى ان طلب امير المؤمنين ع لقتل عبيد الله ظاهر في الطعن بعثمان وعفوه وكفى به حجة على من عذر عثمان فان الحق مع علي يدور معه حيث دار، كما انه حجة على كذب ما رواه السري من عفوا بن الهرمزان ولا سيما مع كونه بالهزليات الملققة اشبه، ففي تاريخ الطبري (١) كتب الى السري عن شعيب عن سيف عن ابي منصور قال سمعت القماذبان يحدث عن قتل ابيه قال « كانت العجم بالمدينة يستروح بعضها الى بعض فمر فيروز بابي ومعه خنجر له رأسان فتناوله منه وقال مات صنع بهذا في هذه البلاد فقال ابي به فرآه رجل، فلما اصيب عمر قال رايت هذا مع الهرمزان دفعه الى فيروز فقبل عبيد الله فقتله فلما ولي عثمان دعاني فامكنني منه، ثم قال يا بني هذا قاتل ابيك وانت اولي به منافاذ به فاقته، فخرجت به وما في الارض احد الاعمى الا انهم يطلبون الى فيه، فقلت لهم الى قتله قالوا نعم وسبوا عبيد الله فقلت افلستم ان تمنعوه قالوا لا وسبوه فتركته لله ولهم فاحتملوني فوالله ما بلغت المنزل الاعلى رؤس الرجال واكفهم، ونحوه في كامل ابن الاثير وليت شعري ا هذه الاقاصيص الكاذبة والخيالات المخالفة للضرورة مما يحسن ان يسود بها العاقل شيئا من كتابه الذي يطلب اعتماد الاجيال اللاحقة عليه وكل اخبار السري من هذا القليل.

واما دعوى الفضل تبعا للقاضي ان امير المؤمنين ع كان يطلبه للايذاء والتعزير فباطلة لانه اذا فرض ان لعثمان الولاية وان عفوه وحده كاف فليس لاحد سبيل على

عبيد الله بالتعزير وغيره اذ لم يجعل الله عليه من الحق سوى القصاص وقد سقط بالعفو فرضاً، وتأويله لقول امير المؤمنين ع مع عدم مناسبته له لا يجامع طلب امير المؤمنين ع قتله بعد ولايته كما سبق في رواية ابن الاثير بل ولاخشيّة عبيد الله منه كما عرفت في رواية الاستيعاب.

واما قوله وامثال هذه الامور ناجزة من زمان طويل والاصل حمله على الصحة لان العلماء الى آخره ففيه (اولاً) انالسنا اول من طعن على عثمان بذلك بل طعن عليه الصحابة حتى قال زياد بن ليلى الانصارى مخاطباً لعثمان كما رواه الطبرى وابن الاثير:

ابا عمر و عبيد الله رهن	فلا تشكك بقتل الهرمزان
فانك ان عفوت الجرم منه	واسباب الخطا فرسا رهان
انعمو اذ عفوت بغير حق	فمالك بالذى تحكى يدان

و (ثانياً) انه لاملح للحمل على الصحة مع اتضاح الحال و مخالفة العقول قواءد انشريعة ولذا اراد امير المؤمنين ع قتله وكان العفو عنه اول امر طعن به الصحابة والمسلمون على عثمان.

براءة الصحابة من عثمان يوم الدار

قال المصنف طاب ثراه

و (منها) ان الصحابة تبرؤا منه فانهم تركوه بعد قتله ثلاثة ايام لم يدفنوه ولا انكروا على من اجلب عليه من اهل الامصار بل اسلموه ولم يدافعوا عنه بل اعانوا عليه ولم يمنعوا من حصره ولا من منع الماء عنه ولا من قتله مع تمكثهم من ذلك كله، وروى عن امير المؤمنين ع انه قال الله قتله وانامعه اى انامع الله احكم بما حكم به الله، وروى الواقدي ان اهل المدينة منعوا من الصلاة عليه حتى حمل بين المغرب والعتمة ولم يشهد جنازته غير مروان وثلاثة من مواليه ولما احسوا بذلك رموه بالحجارة وذكروه بأسوء الذكور لم يقع التمكن من دفنه الا بعد ان انكر امير المؤمنين ع المنع من دفنه

وقال الفضل

اما قوله ان الصحابة تبرؤا منه فهذا امر غير ثابت لان اكبر الصحابة كل:

امير المؤمنين وقد اتفق جميع ارباب التواريخ ان امير المؤمنين حين حاصروا عثمان بعث اليه بالحسن والحسين ومحمد بن الحنفية واولاد جعفر شاكين بالسلاح ليعينوه ، فطلبهم عثمان وانشدهم بالله ان يرجعوا وقال لهم ان النبي عهد الى اني ادخل الجنة على بلوى اصيبها وانا اصبر واحتسب فارجعوا ، كما روى في الصحاح عن ابي سہلة قال قال لي عثمان يوم الدار ان رسول الله ص قد عهد الى عهد اوانا صابر عليه ، فكيف يقال ان الصحابة اسلموه الى من جلب عليه من اهل الامصار ولم يدفعوا عنه و قد ثبت ان امير المؤمنين اعانه باولاده واولاد كبده ، وهذا مما اتفق عليه الرواة ، ولا شك ان عثمان كان اماماً مظلوما شهيدا وهو كان على الحق واعدائه على الباطل ، كما روى في الصحاح عن مرة بن كعب قال سمعت رسول الله ص وذكر القتن فقر بها فمر رجل متقنع في ثوب فقال هذا يؤمئذ على الحق ، فقامت اليه فاذا هو عثمان بن عفان قال فاقبلت عليه بوجهه فقلت هذا قال نعم ، وروى في الصحاح عن ثمامة بن حزن القشيري قال شهدت الدار حين اشرف عليهم عثمان فقال انشدكم الله والاسلام هل تعلمون ان رسول الله ص قدم المدينة وليس بها ماء يستعذب غير بئر رومة فقال من يشتري بئر رومة ويحمل دلوه مع دلاء المسلمين بخير منها في الجنة فاشتريتها من صلب مالي فاتم اليوم تمنعوني ان اشرب منها حتى اشرب من ماء البحر قالوا اللهم نعم ، قال انشدكم الله والاسلام هل تعلمون ان المسجد ضاق باهله فقال رسول الله ص من يشتري بقعة فلان فيزيدها في المسجد بخير منها في الجنة فاشتريتها من صلب مالي فاتم اليوم تمنعوني ان اصلى فيه ركعتين قالوا اللهم نعم ، قال انشدكم الله والاسلام هل تعلمون اني جهزت جيش العسرة من مالي قالوا اللهم نعم ، قال انشدكم الله والاسلام هل تعلمون ان رسول الله ص كان بشير مكة ومعه ابوبكر وعمر وانا فتجرك الجبل حتى تساقطت حجارته بالحضيض فركضه برجله قال اسكن نبيرا فاما عليك نبي و صديق و شهيدان ، قالوا اللهم نعم ، قال الله اكبر شهدوا و انى شهيد و رب الكعبة ثلاثاً

هذا روايات الصحاح وقد ثبتت من نصوص رسول الله ص ان عثمان شهيد ثم جاء البوال الذي استوى قوله وبوله فيجعله كالكفار ولا يقبل دفنه مع المسلمين اف له و تف والصفح على رقبته بكل كف ، واعجب من هذا انه يتهم على امير المؤمنين انه شارك في

قتل عثمان وقدد ذكر صاحب كتاب نهج البلاغة في مواضع من كلامه انه كان يتبرأ من قتل عثمان غاية التبري وكان اشد الاشياء على امير المؤمنين ان يشرکه احد في قتل عثمان حتى انه قال لو اني اعلم انه يذهب من صدور بني امية الوهج من مشاركتي في قتل عثمان ابحافتم بين الركن والمقام خمسين حلقة اني ما شاركت في قتل عثمان ولا رضت به ولا امرت به ، وهذا كان من مبالغة امير المؤمنين في عدم مشاركته في قتل عثمان وهو يسببه الى المشاركة فامير المؤمنين و سائر الانبياء والمرسلين خصوم ذلك الرجل فيما ادعاه .

واما ما ذكر انه لم يصل عليه احد الامروان وبعض الموالى فانه كاذب في هذا الكلام فان كلهم اتفقوا على ان مروان جرح يوم الدار جراحة عظيمة حتى خاف انقطاع رقبته فهرب الى الشام وهو مجروح فكيف حضر في جنازة عثمان ، واما عدم صلاة الصحابة على عثمان فانه كان في ايام الهرج واجلاف الامصار استولوا على المدينة وهم قتلوا عثمان وكان الصحابة يخافون منهم ان يحضروا جنازة عثمان حتى ان امير المؤمنين هرب منهم والتجأ الى حائط من حواط المدينة كما هو مذكور في التواريخ

واقول

من تصفح اخبار القوم فضلا عن اخبارنا علم انه لاناصر لعثمان من الصحابة الا النادر وعرف ان الصحابة شركاء في قتله ولو بالرضا ، فياهل ترى ان من استباح الصحابة قتله وباشره بعضهم وشهدوا بجوره وفسقه وهم عدول جميعا عند القوم كيف يكون حاله وهل يصح عذره من الائمة ، ولندكر شيئا مما في تاريخ الطبري الذي اقر الخصم بصحته لتعرف صدق ما قلنا فقد روى عن الواقدي (١) « ان اصحاب رسول الله ص كتب بعضهم الى بعض ان اقدموا فان كنتم تريدون الجهاد فعندنا الجهاد وكثر الناس على عثمان ونالوا منه اقبح ما نيل من احد واصحاب رسول الله يرون و يسمعون ليس فيهم احد ينهى ولا يذبالا نفير زيد بن ثابت و ابواسيد الساعدي وكعب بن مالك وحسان بن ثابت » وروى ايضا (٢) بسنده عن عثمان بن الشريد قال « مر عثمان على جبلة بن عمر الساعدي وهو بفناء داره ومعه جامعة فقال يا نعلن والله لاقتلنك ولا حملنك على قلوب جرباء

والاخر جنك الى حرة النار ، ثم جاء مرة اخرى وعثمان على المنبر فاتزله عنه ، ثم روى بسنده عن ابي حبيبة « ان عثمان خطب فقام اليه جهجاه الغفاري فصاح يا عثمان ان هذه شارف قد جئنا بها على عبادك وجامعة فانزل فلندرك العيادة ولنطرحك في الجامعة ولنحملك على الشارف ثم نظر حرك في جبل الدخان ، فقال عثمان قبحك الله و قبج ماجئت به ، قال ابو حبيبة ولم يكن ذلك منه الا عن ملاء من الناس وقام الى عثمان خيرته وشيمته من بنى امية فحملوه وادخلوه الدار ، وروى ايضا بسنده عن عبد الرحمن بن يسار انه قال « لما رأى الناس ماصنع عثمان كتب من بالمدينة من اصحاب النبي ص الى من بالافاق منهم وكانوا يندفعون في الثعور انكم انما خرجتم ان تجاهدوا في سبيل الله تطلبون دين محمد ص فان دين محمد ص قد افسد من خلفكم وترك فلما قايقوا دين محمد ص ، فأقبلوا من كل افق حتى قتلوه » ثم ذكر ابن يسار « ان عثمان كتب الى ابن ابي سرح عامله على مصر حين تراجع الناس وزعم انه تائب كتابا يأمره فيه بقتل بعض الذين شخصوا من مصر وعتوبة بعضهم في افسهم واموالهم منهم نفر من الصحابة ومنهم قوم من التابعين وقال في آخره « فلما رأوا ذلك رجعوا الى المدينة » فبلغ الناس رجوعهم والذي كان من امرهم فتراجعوا من الافاق كلها ونار اهل المدينة ، وروى ايضا حديثا عن الكلبي قال فيه « فلما رأى عثمان ما نزل به وما قد انبعث عليه من الناس كتب الى معاوية اما بعد فان اهل المدينة كفروا وخلعوا الطاعة ونكثوا البيعة فابعث الى من قبلك من مقاتلة اهل الشام على كل صعب وذلول فلما جاء معاوية الكتاب تربص به وكره اظهار مخالفة اصحاب رسول الله ص وقد علم اجتماعهم فلما ابطأ أمره على عثمان كتب الى يزيد بن اسدين كرز والى اهل الشام يستنفرهم ، الى ان قال « وكتب الى عبد الله بن عامر ان انذب الى اهل البصرة » الحديث ثم روى بمره حديثاً أخرجه عن عبد الله بن الزبير عن ابيه قال فيه « وكتب اهل المدينة الى عثمان يدعونه الى التوبة ويحتجون ويقسمون له بالله لا يمسكون عنه ابداً حتى يقتلوه او يعطوهم ما يلزمه من حق الله تعالى »

الى غير ذلك مما رواه الطبري وغيره من الاخبار الدالة على استباحة الصحابة لقتله ومشاركتهم فيه يداً اولسانا او بالرضا التي منها ما اشار اليه المصنف رة من انهم

تركوه بعد قتله ثلاثة ايام ، اخرج الطبرى (١) عن ابي بشير العابدى قال « نبذ عثمان ثلاثة ايام لا يدفن ثم ان حكيم بن حزام القرشى وجبير بن مطعم بن عدى كلما عليا فى دفنه وطلبا اليه ان ياذن لاهله فى ذلك ففعل واذن لهم على ، فلما سمع الناس بذلك قعدوا له فى الطريق بالحجارة وخرج به ناس يسير من اهله وهم يريدون به حائطا بالمدينة يقال له حش كوكب كانت اليهود تدفن فيه موتاهم ، فلما خرج به على الناس رجما اسريره وهما بطرحه فبلغ ذلك عليا فارسل اليهم يزم عليهم ليكفن عنه فانطلقوا به حتى دفن فى حش كوكب » و اخرج ايضا عن ابي كريب عاهل بيت مال عثمان قال « دفن عثمان بين المغرب والعتمة ولم يشهد جنازته الا مروان وثلاثة من مواليه وابنته الخامسة فناحت ابنته ورفعت صوتها تنديه ، واخذ الناس الحجارة وقالوا نقتل نعثلا وكادت ترحم ، فقالوا الحائط الحائط فدفن فى حائط خارجا » ثم اخرج (٢) عن عبدالله بن ساعدة قل « لبت عثمان بعد ما قتل ليلتين لا يستطيعون دفنه ثم حملة اربعة وذكروهم ، وقال فلما وضع ليصلى عليه جاء نفر من الانصار يمنعونهم الصلاة عليه فيهم اسلم بن اوس وابو حبة المازنى فى عدة ومنعهم ان يدفن بالبقيع » الى ان قال « فقالوا لا والله لا يدفن فى مقابر المسلمين ابدا فدفنوه فى حش كوكب » و اخرج ايضا عن عبدالله بن موسى المخزومى قال « لما قتل عثمان اراد واحز رأسه فوقعت عليه نائلة وام البنين فمنهم من وصحن وضربن الوجوه فقال ابن عديس اتركوه فاخرج عثمان ولم يغسل الى البقيع وارادوا ان يصلوا عليه فى موضع الجنازة فأبى الانصار » و اخرج ايضا عن ابي عامر « قال كنت احد حملة عثمان حين قتل حملناه على باب وان رأسه ليقرع الباب لاسراعنا به وان بنا من الخوف لامرا عظيما حتى واريناه فى قبره فى حش كوكب » ثم نقل الطبرى روايتين فيما كتبه اليه السرى انه صلى عليه مروان .

وروى فى الاستيعاب بترجمة عثمان « انه لما قتل ألقى على المزبلة ثلاثة ايام فلما كان من الليل اتاه اثنى عشر رجلا فاحتملوه فلما صاروا به الى المقبرة ليدفنوه ناداهم قوم من بنى مازن والله لان دفتنوه ههنا لنخبرن الناس غدا فاحتملوه و كان على باب وان راسه على الباب ليقولن طق طق حتى صاروا به الى حش كوكب فاحتملوه »

فهذه الاخبار ونحوها دالة على ان الصحابة تبرؤا منه وأرادوا قتله واعانوا عليه بل جملة منبذالة على قول كثير منهم بكفره وانه مفسد لدين النبي ص فيجب قتاله، ولذا باشر بعضهم قتله ومنعوا من الصلاة عليه ومنعت الانصار من دفنه في مقابر المسلمين حتى دفن في مقبرة اليهود حش كوكب، وحتى خرجوا كما في احسدى روايتى السرى بجيفتى عبيدين له قتلا في الدار وجرؤا بارجلهما ورمى بهما على البلاط فاكنتهما الكلاب

واما ما زعمه الخصم من اتفاق المؤرخين على ان امير المؤمنين ع بث الحسن والحسين وابن الحنفية واولاد جعفر فمن كذباته الواضحة، وغاية ما ذكره الطبرى وابن الاثير وابن عبد البر دفاع الحسن ع عنه، وزاد ابن حجر فى الصواعق الحسين ع وان الحسن خضب بالدماء، وانه لما بلغ امير المؤمنين و الزبير وطلحة وسعدا قتل عثمان خرجوا وقد ذهبت عقولهم، وان امير المؤمنين ع قال للحسين ع كيف قتل وانتما على الباب ورفع يده واطم الحسن ع وضرب صدر الحسين ع وشتم محمد بن طلحة وعبد الله ابن الزبير ناقلا ذلك كله عن ابن عساكر، وهو من الكذب الصريح لان الحسن ع اذا دفع حتى خضب بالدم كما ذكره ابن عبد البر ايضا لم يستحق بابى وامى من ابيه اللطمه، ولان طلحة اعظم المجليين على عثمان حتى قتله به مروان يوم الجمل، فكيف يذهب عقله بسماع خبر قتله وكيف يبعث ابنه للدفاع عنه، وهو ايضا ممن جد فى منعه الماء، ولو كانت عقولهم تذهب بمجرد سماع خبر قتله فما بالهم لم يدافعوا عنه وتركوه على المذبلة ثلاثة ايام وماصلوا عليه ولا امرؤا بالصلاة عليه ودفنه، انراهم لو اتفقوا وهم وجوه المسلمين على الدفاع عنه او على دفنه والصلاة عليه يقدر احد على مخالفتهم ومنعهم، وقد روى فى العقد الفريد (١) عن العتبى قال قال رجل من بنى سليم قدمت المدينة فلقيت سعد بن ابى وقاص فقلت يا ابا اسحق من قتل عثمان قال قتله سيف سله عائشة وشجذه طلحة وسمه على، قلت فما حال الزبير، قال اشار بيده وصمت بلسانه وحكى فى كنز العمال (٢) فى فضائل عثمان عند بيان حصره وقتله عن ابن ابي شيبه عن على ع قال «من كان سائلا عن دم عثمان فان الله قتله وانامعه» ورواه ونحوه ابن ابي الحديد (٣) فى شرح قوله ع (لو امرت به لكانت قاتلا او نهيت عنه لكانت ناصرا غير ان من نصره

لايستطيع ان يقول خذله من اناخير منه ومن خذله لا يستطيع ان يقول نصره من هوخير منى) وفسر ابن ابى الحديد كلامه الاخير فقال معناه ان خذليه كانوا خيرا من ناصريه لان الذين نصره كان اكثرهم فساقا كمروان واضرا به وخذله المهاجرون والانصار ، اقول بل معناه فوق ذلك لارادته له مع بيان كونه واضحا ظاهرا بحيث لا يستطيع الباصر والبخادل القول بخلافه

ثم انا لاندعى مشاركة امير المؤمنين ع فى قتل عثمان ولاقاله المصنف ره كمازعم الخصم، ولكن نقول انه لم يره معصوم الد. مجرم القتل و الانهى و دافع عنه قياما بواجب النهى عن المنكر بل قيل ع الله قتله وانامعه، ومعناه كما ذكره المصنف ره الله حكم بقتله وانه احكم بحكمه. ونحو هذا كثير فى كلامه ع وانما لم يتظاهر بالاعانة عليه لموانع كثيرة، وكان ع يصدر منه الكلام الكثير فى تدم تخطأ قاتليه ولوخطأهم لبعفاهم ولم يجعلهم اخص اصحابه وأقربهم منه كما مر بن ياسر ومالك الاشر ومحمد بن ابى بكر وعمر بن الحمق الخزاعى الذى هو احد الاربعة الذين دخلوا على عثمان الدار، كما فى ترجمة عمرو بن الاسديعاب واسد الغابة وهو الذى وثب عليه وجلس على صدره وطعنه تسع طعنات وقال كما فى تاريخ الطبرى (١) وكامل ابن الاثير (٢) اما ثلاث منهن فانى طعنهن اياه الله واماست فلما فى صدرى نياه

واما ما نقله عن امير المؤمنين ع انه قال لو انى اعلم انه يذهب من صدور بنى امية الى آخره، فظاهر البهتان لان امير المؤمنين ع يعلم ان بنى امية يعلمون عدم مشاركته فى دم عثمان ويعلم ان الوهج فى صدورهم ليس لقتله بل للعداوة الدينية و طلبهم الدنيا بنسبة المشاركة له

هذا وما ذكرناه من الاخبار يعلم ان مروان كان حاضرا دفن عثمان وبعضها مصرح بانه صلى عليه كروايته السرى اللتين اشرنا اليهما فلا كذب من المصنف ره كما مر به الخصم، على ان المصنف لم يرو صلاة مروان بل حضوره لجنازته، ومن الجهل حالته لصلاة مروان وحضوره بدوى انه جرح جراحة عظيمة فهرب الى الشام، فان هذا لو منع من حضوره وصلاته لمنعته من الهرب الى الشام بطريق اولى، على انه لم يهرب بل

بقي بالمدينة وبابيع امير المؤمنين ع ثم ذهب الى مكة ونكت مع من نكت يوم البصرة
ثم ولى الى الشام

واما اعتذاره عن عدم صلاة الصحابة على عثمان فواء جسد الان الاخبار السابقة
ونحوها صرحت بان الانصار منعوا من الصلاة عليه بل يستفاد منها اتفاق عامة الصحابة على
المنع منها ولو بالرضا وكيف يتركون الصلاة والدفن الواجبين خوفاً من اهل الامصار
وهم اكثر منهم وأعز شأنًا، وما ذكره من هرب امير المؤمنين ع خوفاً منهم فمن الكذب المضحك
وقد تركت القول فيه لقاريه

بقي شيء وهو ما يتعلق بالاخبار التي استدلت بها الخصم لاثبات مظلومية عثمان وحسن
حاله اما (اولا) فلانها من اخبارهم وقد عرفت مراراً ان ذكرها في مقام المجاجة معنا
عبث لانها ليست حجة علينا واما (ثانياً) فلان الرواية الاولى الدالة على صبر عثمان
وعهد النبي ص اليه كاذبة جزماً، والا لاعلم النبي ص الصحابة بمظلوميته لئلا يقتربوا فيه
الامور العظام وليدفعوا عنه شر الانام، فانهم اعدل العدول عند القوم، مع انها معارضة
بما يدل على عدم صبره وانه لو كان له ناصر لرفع الافاعيل كالرواية المتقدمة المvrحة
بكتابتها الى معوية وابن عامر ويزيد بن اسد واهل الشام يستفزه لحرب اهل المدينة
وقل انهم كفروا واخلفوا الطاعة و نكثوا البيعة، و كالرواية التي رواها الطبري عن
الزبير (١) ومطرف منها قال بعد ما ذكر مسير المصريين وكتابهم اليه : « وكتب اهل
المدينة الى عثمان يدعونه الى التوبة ويحتجون ويقسمون له بالله لا يسكون عنه ابداً
حتى يقتلوه او يعطيهم ما يلزمه من حق الله، فلما خاف القتل شاور نصحاؤه واهل بيته، فقال
لهم قد صنع القوم ما رأيت فما المخرج، فاشاروا عليه ان يرسل الى علي بن ابي طالب
فيطلب اليه ان يردهم عنه ويعطيهم ما يرضيهم ليطاولهم حتى يأتيه امداده » الى ان قال
« وكتب بينهم كتاباً ثم اخذ عليه في الكتاب اعظم ما اخذ الله على احد من خلقه من عهد
وميثاق واشهد عليه ناساً من وجوه المهاجرين والانصار، فكف عنه المسلمون ورجعوا
فجعل يتأهب للقتال ويستعد بالسلح وقد كان اتخذ جنداً عظيماً من رقيق الخمس فلما
مضت الايام الثلاثة وهو على حاله لم يغير شيئاً مما كرهوه ولم يعزل عاملاً ناربه الناس »

الحديث، ونسوه في كامل ابن الاثير (٢) الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة، هذا مع ضعف تلك الرواية فان الترمذى اخرجها بجماعة منهم سفيان بن وكيع الذى سبق بعض ما قبل فيه في مقدمة الكتاب.

واما الرواية الثانية وهى رواية مرة بن كعب ورواها الترمذى ايضا ففى مع ضعف سندها به جماعة منهم محمد بن بشار الذى سبق بعض ترجمته فى المقدمة قد روى الترمذى عن مرة انه رواها عندما قامت الخطباء بالشام، وانت تعلم ان هناك محل الكذب والتهمة، مع انه يمتنع عادة ان يجتاز عثمان على النبى ص واصحابه ولا يسلم عليهم وهو بقرهم اذ لو سلم عليهم لعرفه مرة ولم يحتاج الى ان يقوم اليه لعرفه ولا وكان بعيدا لما جرى التخطاب بين النبى ص ومرة واثرا لتصنع من الراوى بادعى ذلك التفتع.

واما الثالثة وهى رواية ثمانية ورواها الترمذى ايضا فيرد عليها انها ضعيفة السند بجماعة منهم يحيى بن الحجاج المنقرى الذى قال فيه ابن معين ليس بشىء، ونائياً ان الترمذى ذكر فى صدر الرواية ان عثمان اشرف يوم الدار وقال اتتوني بصاحبيكم اللذين ألباكم على قال فجىء بهما كأنهما جملان او كأنهما حماران فقال انشدكم الله الحديث، وظاهره ان المنشود هو الصحابان ولا بد ان يكونا صحابين ومن قدماء الصحابة لتصح مناشدتهما بهذه الامور ولا ريب ان احدهما طلحة لانه اظهر من ألب على عثمان من الصحابة، فحينئذ ان جاز عند القوم ان يكون طلحة مع شهادته بهذه الامور العظيمة يسعى بقتل عثمان ومنعه الماء كان من افسق الفاسقين وهم لا يقولونه وان لم يجز ذلك عندهم كذبت الرواية، ولوفر ان المنشود هو عموم الصحابة فالرواية اولى بالكذب والا كان الامر اشنع وافضع، ولا درى ما وجه قوله حتى اشرب من ماء البحر ولا بحر عنده الا ان يريد به ماء مالحة فى شر بداره فيكون مجازا وهو تكلف

مخالفات عثمان للشريعة

قال المصنف طيب الله رمه

و (منها) أنه كان يستهزئ بالشرايع ويتجرأ على المخالفة لها، في صحيح مسلم ان

امرأة دخلت على زوجها فولدت لسته اشهر فذكر ذلك لعثمان بن عفان فأمر بها ان ترجم ،
 فدخل عليه على فقال ان الله عز وجل يقول (وحمله وفصاله ثلاثون شهراً) وقال ايضا
 (وفصاله في عامين) قال فوالله ما كان عند عثمان الا ان بعث اليها فرجمت ، كيف استجاز
 ان يقول هذا القول ويقدم على قتل امرأة مسلمة عمدا من غير ذنب ، وقد قال الله تعالى
 (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه واعد له عذاباً
 عظيماً) وقال تعالى (ومن لم يحكم بما انزل الله فأولئك هم الكافرون) ومن لم يحكم
 بما انزل الله فأولئك هم الظالمون ومن لم يحكم بما انزل الله فأولئك هم الفاسقون)
 وفي الجمع بين الصحيحين ان عثمان وعلياً احبوا نهي عثمان عن المتعة وفعلا امير المؤمنين
 واتي بعمره التمتع فقال عثمان انهى الناس وانت تفعلها ، فقال امير المؤمنين ما كنت لادع
 سنة رسول الله صلى بقول احد ، وفي الجمع بين الصحيحين ان النبي صلى صلاة المسافرين
 بمنى وغيرها ركعتين وكذا ابوبكر وعمر وعثمان في صدر خلافتهم ثم اتمها اربعا ، وفيه
 عن عبد الله بن عمر قال صلى بنا رسول الله بمنى ركعتين وابوبكر وعمر وعثمان صدرا من
 خلافتهم ثم ان عثمان صلى بعد اربعا ، وروى الحميدى في الجمع بين الصحيحين من عدة
 طرق ان النبي صلى في السفر دائما ركعتين ، فكيف جاز لعثمان تغيير الشرع وتبديله ،
 وفي تفسير الثعلبي في قوله تعالى (ان هذان لساحران) قال عثمان ان في المصحف لحنا
 واستسقمه العرب بالسنتم قليل له الا تغيره فقال دعوه لايحلل حراما ولا يحرم حلالا ،
 وفي صحيح مسلم ان رجلا مدح عثمان فجاها المقداد على ركبته وكان رجلا ضخما
 فجعل يحنو في وجهه الحصى مع ان المقداد كان عظيم الشأن كبير المنزلة حسن الرأى
 قال فيه رسول الله صلى قدمنى قداً ، وهذا يدل على سقوط مرتبة عثمان عنده وانه لا يستحق
 المدح مع ان الصحابة قد كان يمدح بعضهم بعضا من غير تكبر

وقال الفضل

ما ذكر ان عثمان كان يستهزئ بالشرعية فهذا كذب باطل لا دليل عليه واما ما ذكر
 انه امر برجم المرأة ولم يسمع ما ذكره امير المؤمنين فهذا لا يدل على انه استزأ بالشرعية
 وربما كان له فيه اجتهاد اقضى رجمها فهو عمل بعلمه واجتهاده ، واختلاف المجتهدين
 لم يكن من باب الاستهزاء على الشرعية ، واما ما ذكر من امر متعة الحج فهذا محل

الاختلاف وكل عمل باجتهاده ولا اعتراض للمجتهد على المجتهد، و اما انه صلى بمنى اربعا فقد اعترضوا عليه حين اجتمع عليه اهل الامصار فاجاب ان رسول الله و ابو بكر وعمر كانوا اذا حجوا لم يكن لهم بمكة بيوت ومنازل ولم يكونوا عازمين على السكون واني كان لي منازل وبيوت في مكة فنويت الاقامة في تلك الايام فانتمت الصلاة لان مكة كان منزلي ووطني، واما عدم تصحيح لفظ القران لانه كان يجب عليه متابعة صورة الخط وهكذا كان مكتوبا في المصاحف ولم يكن التفير له جائزا فتركه لانه لغة بعض العرب، واما عمل مقداد وحثوه الحصى على وجهه مادح عثمان فلان رسول الله ص قال احثوا على وجه المداحين التراب فعما مقداد بالحديث وربما كان المادح طاعنا في المدح مفرطا فحثا على وجهه الحصى لان عمله كان منافيا للسنة

و اقول

لا اعرف من ابن يجهل تعوين عثمان على الاجتهاد في قصة الرجم؛ أمن دلالة الآيتين اللتين استدلت بهما امير المؤمنين على جواز كون الحمل ستة اشهر فيلزم دوه البدع المرأة؛ أم من ظاهر حال عثمان من العجز عن الجواب حتى اقسام السراوى وقال فوالله ما عند عثمان الا ان بعث اليها فرجمت؛ وهالا ذكر الخصم وجهها لاجتهاد عثمان في قبال آى الكتاب، مع ان الحمل لو كان من زنى فلا بد ان يكون الزنى قبل احسان المرأة وتزويجها فيكون عليها الحد بالجلد لا الرجم فلم أمر بها فرجمت؛ وقد وقع نظير ذلك لعلى مع عمر كما نقله في كنز العمال (١) عن جماعة بأسانيدهم عن الاسود الدؤلى؛ ولكن لم يذكر فيه ماضع عمر بعد نهى امير المؤمنين ع له، ومثله الكلام في متعة الحج فانه لو كان لعثمان وجه لرد به على امير المؤمنين اذ رماه بمخالفة رسول الله بقوله ما كنت لادع سنة رسول الله بقول احد، بل لم يكن عند عثمان الا ان قال دعائكم كما رواه مسلم (٢) واحمد (٣)؛ وهل يمكن الاجتهاد بمنعها وقد شرعها النبى ص الى الابد كما مرّت اخبارها عند الكلام في متعة الحج لكن اجتهادهم من غير دليل ليس بعزيز، بارك الله لهم في هذا الاجتهاد الذى استباحوا به نسخ الكتاب والسنة ومسح الشريعة

(١) في كتاب الحدود ص ٩٦ ج ٣

(٢) في باب جواز التمتع من كتاب الحج (٣) ص ١٣٦ ج ١

وأما اتمام عثمان بمبنى فالامر فيه كأخواته لان القصر فى السفر ضرورى لا يمكن الاجتهاد بخلافه ولذا قال ابن عمر كمافى الكنز (١) عن النبلى عنه: صلاة المسافر ركعتان من ترك السنة فقد كفر ، وجعل ابن عمر ايضا القصر بمبنى من لوازم معرفة رسول الله ص فقد روى احمد فى مسنده (١) عن داود بن عاصم قال : سألت ابن عمر عن الصلاة بمبنى قال هل سمعت بمحمد ص ، قلت نعم وآمنت به ، قال فانه كان يصلى بمبنى ركعتين ، ومن ثم انكر الصحابة على عثمان اتمامه بمبنى و شق عليهم روى احمد (٣) من حديث انه قيل لابي ذر ان عثمان صلى اربعاً فاشتد ذلك على ابي ذر وقال قولاً شديداً ، وروى البخارى (٤) عن عبد الرحمن بن يزيد قال : صلى بنا عثمان بمبنى اربع ركعات فقل ذلك لعبد الله بن مسعود فاسترجع ثم قال صليت مع رسول الله ص بمبنى ركعتين وصليت مع ابي بكر بمبنى ركعتين وصليت مع عمر بمبنى ركعتين فليت حظى من اربع ركعات ركعتان متبيلتان ، ومثله فى صحيح مسلم (٥) ، وروى الطبرى فى تاريخه (٦) عن ابن عباس قال : اول ما تكلم الناس فى عثمان ظاهراً انه صلى بالناس بمبنى فى ولايته ركعتين حتى اذا كانت السنة السادسة اتمها فاب ذلك غير واحد من اصحاب النبى ص حتى جاءه على ع فيمن جاءه فقال والله ما حدث امر ولا قدم عهد ولقد عهدي نيك ص يصلى ركعتين ثم ابابكر وعمر وانت صدرأ من ولايتك فمادرى ما يرجع اليه فقال هذا راى رايته ، ومثله فى كامل ابن الاثير (٧) ولا نعرف ما هذا الرأى الا عدم المبالاة بالدين والاجتهاد بالخروج عن الشريعة .

والعجب من عائشة انها زادت فى الطنبور نعمة فصلت فى السفر مطلقاً اربع ركعات روى البخارى (٨) عن الزهرى عن عروة عن عائشة قالت الصلاة اول ما فرضت ركعتان فاقرت صلاة السفر و اتمت صلاة الحضر ، قال الزهرى فقلت لعروة ما بال عائشة تتم قال تأولت ما تأول عثمان ، ومثله فى صحيح مسلم (٩) وليت شعري ما هذا التأول ، ولعل

(١) فى كتاب الصلاة ص ١١٦ ج ٤ (٢) ص ٥٩ ج ٢ (٣) ص ١٦٥ ج ٥

(٤) فى باب الصلاة بمبنى من ابواب القصر (٥) فى باب قصر الصلاة بمبنى

(٦) ص ٥٦٦ ج ٥ (٧) ص ٥٠ ج ٣ وفى طبعة اخرى ص ٣٩

(٨) بـ باب السابق بياين (٩) فى اول كتاب صلاة المسافرين وقصرها

مراد عروة ان الاشكال كما يرد عليها يرد على عثمان قبلها فهي ليست اول مخالف للسنة الواضحة حتى تختص بالانتقاد .

واما ما رواه الفضل من اعتذار عثمان فمع اضطراره انه لو كان عذراً تاماً فلم قصر في صلاته السنين السابقة مع انه لو تم عذره فانما يكون عذراً في الاتمام بمكة لا بمعنى اهل مكة انفسهم اذا خرجوا الى منى قصرُوا فكيف بغير المقيم بها ، قال مالك في موطأه تحت عنوان صلاة منى من كتاب الحج « اهل مكة يصلون بمنى اذا حجوا ركعتين ركعتين حتى ينصرفوا الى مكة » ولو أعرضنا عن هذا كله فالعذر انما يأتي في عثمان نفسه فما بانه حمل الناس جميعاً على الاتمام حتى صلى بهم اربعاً وخيف من خلافه وصارت الاربع سنة لبنى امية ، روى مسلم (١) « ان ابن عمر كان اذا صلى مع الامام صلى اربعاً واذا صلاها وحده صلى ركعتين » بل يظهر من بعض الاخبار ان عثمان كما جعل الاتمام بمعنى سنة جملة سنة بمكة على الناس عامة سواء نوا الاقامة بمكة عشرة ايام ام لا ، فقد روى احمد في مسنده (٢) عن عباد بن عبد الله بن الزبير قال « لما قدم علينا معاوية حاجاً قدمنا معه مكة ف صلى بنا الظهر ركعتين » الى ان قال « نهض اليه مروان بن الحكم وعمر بن عثمان فقالا له ما عاب احداً منكم بأقبح ما عابته به فقال لهما وما ذاك فقالا له ألم تعلم انه اتم الصلاة بمكة ، فقال لهما ويحكمها وهل كان غير ما صنعت قد صليتهما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع ابي بكر وعمر قال فان ابن عمك قد كان اتمها وان خلافاً لاهله عيب قال فخرج معاوية الى العصر فصلاهما بنا اربعاً فانظروا تدبر في هذه الما لعب والتهتك في خلاف الشريعة تعرف ما هم عليه من الضلال وانه ليس للمؤمن ان يعدهم من المسلمين فضلاً عن عددهم في صفوف الائمة الذين يجب اتباعهم .

هذا وقد روى الطبري ايضا ان عثمان اعتذر عن اتماعه بمنى بعذره عبد الرحمن بن عوف قال بعد ما انكر عليه عبد الرحمن : يا ابا محمد اني اخبرت ان بعض من حج من اهل اليمن وجفاة الناس قد قالوا في عامنا الماضي ان الصلاة للمقيم ركعتان هذا امامكم يصلي ركعتين وقد اتخذت بمكة اهلاً فرأيت ان اصلي اربعاً لخوف ما اخاف على الناس واخرى قد اتخذت بها زوجة ولي بالطائف مال فربما اطعمته فاقمت فيه بعد

الصدر ، فقال عبدالرحمن مامن هذا شيء لك فيه عذر اما قولك اتخذت اهلا فزوجتك بالمدينة تخرج بها اذا شئت وتقدم بها اذا شئت انما تسكن بسكنائك ، واما قولك لي مال بالطائف فان بينك وبين الطائف مسيرة ثلاث ليال وانت لست من اهل الطائف ، واما قولك يرجع من اهل اليمن وغيرهم فيقولون هذا امامكم عثمان يصلي ركعتين وهو مقيم فقد كان رسول الله ص ينزل عليه الوحي والناس يومئذ الاسلام فيهم قليل ثم ابوبكر مثل ذلك ثم عمر فضرب الاسلام بجراذه فصلى بهم عمر حتى مات ركعتين ، فقال عثمان هذا رأي رأيته ، فخرج عبدالرحمن فلقى ابن مسعود فقال يا محمد غير ما يمام قال لا قل فاما اصنعم قال اعمل بما تعلم فقال ابن مسعود الخلاف شر ، ومثله في كامل ابن الاثير (١) وليت شعري مامنى الراى بعد انقطاع الحجّة ، وما الداعى للشرب ، بتاضح المحجة .

ويرد على عثمان ايضا ان الكلام في صلاته بمنى اربعا وهى لا تتفرع على اتخاذه بمكة اهلا واقامته بها كما عرفت ، وكيف يمكن ان يستدل اهل اليمن وغيرهم بصلاة عثمان بمنى ركعتين على كون حكم المقيم الصلاة ركعتين وهو غير مقيم بها ، وكيف تكون صلاته اربعا رافعة لوهمهم وليست منى محل اقامته ولو جاز له التمام فكيف يصح جمع الناس على الاربعة لمجرد ذلك الوهم وهم بين مقيم وغير مقيم ، فأبطل عمل الاكثر ، ولعمري ان لسان العذر عن عثمان وبني ابيه لكليل ، فما ضر اهل السنة لو اتبعوا سبيل الانصاف واقرؤا بالحق لينفعهم يوم لا ينفع مال ولا بنون و يوم يبرأ المتبوع من التابع . واما ما اجاب به الخصم عن مسألة اللحن فلا ربط له باشكال المصنف ره ، لان مراد المصنف ان عثمان نسب اللحن الى القرآن وهو جرأة على الله تعالى واثبت نقص له ولكنابه وفي ذلك خروج عن الاسلام ، وليس مراده انه لم لم يغير القرآن فان هذا ليس من وظيفة عثمان ، ومن هنا يعلم ان قول الخصم لانه لغة بعض العرب يكون ردا لثمان لاجواب عنه .

واما جوابه عن عمل المقداد بما رواه عن النبي ص فهو مذكور في تنمة الحديث الذى نقله المصنف ره عن مسلم فانه رواه في كتاب الزهد (٢) وذكر فيه ان المقداد

(١) ص ٥٠ ج ٣ وفى طبعة اخرى ص ٣٩ (٢) فى باب النهى من المدح اذا كان

لما حثا الحصباء على وجهه ماح عثمان قال له عثمان ما شأنك قال ان رسول الله ص قال اذا رأيتم المداحين فاحثوا في وجوههم التراب، لكن المصنف رد له لم يمتن بذكر هذه التهمة لعدم صلوحها لدفع الطعن عن عثمان ، فانها ان اقيمت على ظاهرها كانت كذبا لان المدح للنبي ص ولاصحابه بينهم كان شائعا في زمن النبي ص بالشعر وغيره وكان النبي ص يرضى به ويسمعه، وان صرفت عن ظاهرها بتقييد المداحين بمداحي الفساق او المداحين كذبا لتجاوزهم في المدح قدر الممدوح كانت مؤكدة للطعن في عثمان ، اما على التقييد الاول فظاهر ، واما على الثاني فلان الواجب على عثمان ان يقول فعل المقداد بل هو اولي منه فحيث لم يفعل كان مخالفا لامر النبي ص ، على انه ما عسى ان يقول المادح لعثمان اكبر من ان يجعله اماما هاديا مهديا او نحوه فاذا انكر المقداد بهذا الانكار ثبت الطعن في عثمان ، لان المقداد مسلم الفضل وعلموا المنزل في الدين حتى جاءه في صحاح اخبارهم انه احد الاربعة الذين يحبهم الله تعالى وامر نبيه بمحبتهم وانه احد الوزراء النجباء الى غير ذلك مما ورد في فضله .

قال المصنف اعلى الله درجته

(ومنها) جرأته على رسول الله (ص) روى الحميدى في تفسير قوله تعالى (ولان تنكحوا ازواجه من بعده ابداء) قال السدى لما توفي ابوسلمة وخنيس بن حذافة وتزوج النبي (ص) امرأتيهما ام سلمة وحفصة قال طلحة وعثمان اينكح محمد نساءنا اذا متنا ولا تنكح نساءه اذا مات ، والله لو قد ماتا لقد اجلبنا على نساءه بالسهم ، وكان طلحة يريد عائشة وعثمان يريد ام سلمة ، فأُنزل الله تعالى (وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله ولا ان تنكحوا ازواجه من بعده ابدأ ان ذلكم كان عند الله عظيما) وانزل (ان تبدوا شيئا او تخفوه) وانزل (ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة واعادلهم عذابا مهينا)

وقال الفضل

ان صح ما رواه فانهم كانوا لا يعلمون ان ازواج النبي (ص) لا ينكحن من بعده ، ومن عادة العرب ان يتكلموا في النساء وفي التزوج بعد الرجال مثل هذا ، وليس فيه قصد اذياء النبي (ص) بل ذكروا هذا الكلام على سبيل غادة العرب فأعلمهم الله تعالى بعدم

جواز هذا ، واما نزول قوله تعالى (الذين يؤذون الله ورسوله) فهو في شأن المنافقين بلا كلام وهو يفترى انها نزلت فيهما .

واقول

قوله كانوا لا يعلمون الى آخره رجم بالغيب ، والظاهر علمهم لان الاستفهام في قولهما اينكحهم حمد نساء نا ولا تنكح نساءه للانكار بالضرورة ، وهو يقتضى معرفة المنع من نكاح ازواجه (س) اما من سنة او من قوله تعالى (وازواجه امهاتهم) ، فحينئذ يكون قولهما رداً لحكم الله وجرأة على رسوله (س) ، فأراد الله جل وعلا تسجيل هذا الحكم بنص الكتاب العزيز ردعاً لهم و بياناً لكون نكاحهن من بعده عند الله عظيماً ، ولوسلم ان الحكم لم يكن معلوماً قبل نزول هذه الآيات فلا شك بدلالته على ان تعريضهم بنكاح ازواجه اذاه له وان من آذاه ملعون في الدنيا والآخرة ، قل الرازي المراد ان اذاء الرسول حرام والتعرض لنسائه في حياته اذاه له فلا يجوز، على ان قولهما المذكور دال على استيائهما من رسول الله (ص) وانهما يريدان الانتقام منه ، ولذا عبر عنه باسمه لا بوصفه بالرسالة او نحوها من صفات الكرامة ، وهذا كاف في الاساءة اليه واذا به . وما ذكره من عادة العرب ممنوعة ولوسلمت لم تدفع فضاة قولهما وظهوره فيما ذكرنا .

واعلم انه لا ريب بنزول الآية في طلحة منفرداً او منضمّاً الى عثمان ، ويدل على نزولها بطلحة ماسبق في قصة الشورى من قول ، عمر لطلحة مات رسول الله (ص) وهو عليك عاتب للكلمة التي قلتها ، وما نقله السيوطي في لباب النقول والدر المنثور عن ابن سعد عن ابي بكر محمد بن عمرو بن مخزوم انها نزلت في طلحة ، وفيها ايضا عن ابن ابي حاتم عن السدي انها نزلت فيه ، وزاد في الدر المنثور مثله عن عبد الرزاق وعبد بن حميد وابن المنذر عن قتادة ، ونقل السيوطي ايضا عن جماعة انها نزلت في رجل قال لوتوفي النبي (ص) تزوجت فلانة وسمى بعضهم عائشة ، وذكر بعضهم انها ابنة عم الرجل ، والظاهر ان الرجل هو طلحة لانه هو الذى ذكرها في الروايات السابقة ، وقال لوتوفي تزوجت عائشة ، وهو ابن عمها ايضا ، ويحتمل ان يراد بالرجل في الرواية التي لم تسم الرجل ولا المرأة عثمان فانه احد الرجلين اللذين نزلت فيهما الآية برواية السدي

القوية عندنا لموافقها لاخبارنا وان ترك أكثر اخبار القوم ذكر عثمان سراً عليه وبكفينا نزولها في طلحة فانه من اركانهم .

واما ما ذكره الفضل من انه لا كلام في نزول الآية الاخيرة بالمنافقين ، فمع انه مردود بما نقله الحميدى عن السدى لا يجديه تعالان لفظ الآية عام فيؤخذ بعمومه وان كان سبب النزول هو المنافقين ويدخل فيه طلحة برواية الكثير وعثمان برواية السدى فيكون قوله تعالى (وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله) الآية مثبتا للصغرى هي ان طلحة او هو مع عثمان ممن آذى رسول الله (ص) ، ويكون قوله تعالى (ان الذين يؤذون الله ورسوله) الآية كبرى لتلك الصغرى فينتج منهما ما لا يخفى عليك .

قال المصنف اعلى الله مقامه

و (منها) ما رواه السدى من الجمهور في تفسير قوله تعالى (ويقولون آمنا بالله ورسوله وأطعنا) الآيات قال السدى نزلت هذه في عثمان بن عفان ، قال لما فتح رسول الله ص بني النضير ففنه اموالهم قال عثمان لعلى ائت رسول الله فسله ارض كذا وكذا فان اعطاها فانا شريكك فيها وآتيه انا فأساله اياها فان اعطانيها فانت شريكى فيها ، فسأله عثمان اولا فاعطاه اياها ، فقال له على اشركنى فابى عثمان ، فقال بينى وبينك رسول الله (ص) ، فأبى ان يخاصمه الى النبى ، فقيل له لم لاتنطلق معه الى النبى ، فقال هو ابن عمه فاخاف ان يقضى له ، فنزل قوله تعالى (واذا دعا الى الله ورسوله) الى قوله تعالى (اولئك هم الظالمون) فلما بلغ عثمان ما اتزل الله فيه اتى النبى (ص) فاقر لعلى بالحق .

وقال الفضل

هذه الكلمات والمفتريات من تفاسير الشيعة واما المفسرون من اهل السنة ذكروا انها نزلت في شأن المنافقين ، ما لم يرضوا بحكم رسول الله (ص) ، وقالوا للزير عند المخاصمة والرفع الى النبى (ص) وحكم النبى للزير انه كان ابن عمك ، فأنزل الله هذه الآيات ، وآثار الكذب والافتراء على هذه الكلمات لامج لمن له ادنى دربة في معرفة الحديث والاخبار .

والقول

لا سهل لكلامه بعد كون السدى من مشاهير مفسريهم وقدمائهم كما ستعرف ،

واما ما نسبته الى مفسريهم فالظاهر انه كاذب فيه لان الرازي لم يذكره في تفسيره الذي هو اجمع كتبهم لاقوالهم ، ولا سيما اذا تعلقت بمكرمة احد اوليائهم ، وانما نقل فيه ثلاثة اقوال عن مقاتل و الضحاك والحسن وليس هذا منها ، كمالم يذكره السيوطي في الدر المنثور وهو اجمع تفاسيرهم للاخبار ، و بقرب كذب الخصم اضطراب الامر عليه فقال انه كان ابن عمك ، ولو صح الحديث لقللوا للزبير انه ص كان ابن خالك او كنت ابن عمه .

اراد عثمان ان يهود

قال المصنف طاب ثراه

و (منها) مارواه السدي في تفسير قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى اولياء بعضهم اولياء بعض) الآية قال السدي لما اصيب النبي ص باحد قال عثمان لالحق بالشام فان لي به صديقا من اليهود فلاخذن منه أماناً فاني اخاف ان يدال علينا اليهود ، وقال طلحة بن عبيد الله لاخرجن الى الشام فان لي به صديقا من النصارى فلاخذن منه أماناً فاني اخاف ان يدال علينا النصارى ، قال السدي فأراد احدهما ان يتهود والاخر ان يتنصر ، قال فأقبل طلحة الى النبي ص وعنده على فاستأذنه طلحة في المسير الى الشام وقال ان لي بهما مالا آخذه ثم انصرف ، فقال له النبي ص عن مثلهم حال تخذلنا وتخرج وتدعنا فأكثر على النبي ص من الاستئذان فغضب علي ع وقال يا رسول الله ائذن لابن الحضرمية فوالله لا عزم نصره ولا دل من خذله ، فكف طلحة عن الاستئذان عند ذلك فانزل الله تعالى فيهم (ويقول الذين آمنوا هؤلاء الذين اقسوا جهد ايمانهم انهم لمعكم حبطت اعمالهم) يعني اولئك يقول انه يخلف لكم انه مؤمن معكم فقد حبط عمله بما دخل فيه من امر الاسلام حتى نافق فيه

وقال الفضل

اتفق جميع اهل التفسير ان الآية نزلت في عبادة بن الصامت وعبد الله بن ابي بن سلول حين قال عبادة لعبد الله - وكان عبادة مؤمناً خالصاً وكان عبد الله منافقاً - : اني تركت كل مودة وموالة كانت لي مع اليهود ونبذت كل عهدي كل من معهم ، وقال عبد الله لا تترك

مودة اليهود وموالاهم وعهدهم فاني اخشى الدوار وينفعني موالاهم، فانزل الله تعالى (يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى اولياء بعضهم اولياء بعض) الآية فاختـذ الروافض هذا وجعلوه في حق كبار الصحابة ، وقد انزل الله في شأن المنافقين كالخوارج الذين جعلوا الايات التي تزلت في شأن اليهود والنصارى حجة على الخروج على الامام واولوه في اهل القبلة وكل ذلك خطأ، واما ما ذكره في شأن نزول الآية انها نزلت في عثمان وطلحة فكذب به ظاهر في غاية الظهور لان طلحة في غزوة احدا بتلى بلاه حسنا حتى ان يده شلت لما جعلها فداء، لوجه رسول الله ص حين تفرق الاصحاب فحصى طلحة وجه رسول الله ص من السيف بيده وقطعت يده، ومن المقررات انه ابتلى يوم احد بمالم يبتلى به احد من المسلمين، ثم انه يذكر طلحة كان يريد الفرار الى الشام ليتنصر أف له من كذاب مفتر، واما عثمان فانه كان مزوجا بابنة رسول الله ص كان يترك بنت رسول الله ص بعد سوابق الاسلام ويريد التهود من ادالة اليهود على الحجاز؛ وای ملك كان يهوديا في الشام حتى يستولى على الحجاز؛ ثم انه لم يرجع الى ابي سفيان ويستأن من منه وهو ابن عمه وكان كل المخافة التي يدعيها من اهل مكة وكان ابوسفيان رئيس قريش وسيد الوادي، والغرض ان هذا الجاهل بالاحبار واضرا به من السدى وغيره من رفضة حلة لا يعلمون الوضع ولا يخافون الافتضاح عند العلماء، و الحمد لله الذي فضح ابن المطهر في مطاعنه بما وقفنا من رد ما ذكر من المطاعن بالدلائل العقلية والبراهين النقلية بحيث لا يرتاب احد ممن ينظر في هذا الكتاب انه على الباطل واتنا على الحق الابلج وصار مطاعنه ملاعنه ونعم ما قلت شعرا :

على الاخلاف والاصحاب طاعن

اجبنا عن مطاعن رافضي

فصيرنا مطاعنه ملاعـن

فيلعنه الذكي اذا راه

والحمد لله على هذا التوفيق

و اقول

عبادة هذا عتي بدرى احدى شجرى شهد المشاهد كلها مع رسول الله ص ، قال في اسد الغابة شهد العقبة الاولى والثانية وشهد بدر او احدا وانخندق والمشاهد كلها، وكان احد ثقبه الانصار بايع رسول الله ص على ان لا يخاف في الله لومة لائم ، وروى

الحاكم وصححه مع الذهبي على شرط الشيخين في مناقب عبادة (١) عن عبادة قال بايعنا رسول الله صلى الله عليه وآله على ان لا نخاف في الله لومة لائم. وكان له لوفائه بهذه البيعة رويت عنه القصة التي ذكرها الخصم، وانكر على معوية منكراته في ايام عمر وبعده روى الحاكم (٢) عن قبيصة بن ذؤيب ان عبادة انكر على معوية اشياء ثم قال له لا ساكنك بارض فرحل الى المدينة، فقال له عمر ما قدمك الى لا يفتح الله ارضا لست فيها انت وامالك انصرف لأمره لمعوية عليك، وروى احمد في مسنده (٣) ان عبادة قال لابي هريرة يا ابا هريرة انك لم تكن معنا ذبايعنا رسول الله صلى الله عليه وآله انا بايعناه على السمع والطاعة في النشاط والكسل، وعلى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعلى ان نقول في الله ولا نخاف لومة لائم فيه وان تنصر النسي صولنا الجنة، فهذه بيعة رسول الله صلى الله عليه وآله التي بايعنا عليها فمن نكث فانما ينكث على نفسه ومن أوفى بما بايع عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وبما بايع عليه نبيه، فكتب معوية الى عثمان ان عبادة بن الصامت قد افسد على الشام واهله فاما تكن اليك عبادة واما اخطى بينه وبين الشام فكتب اليه ان رحل عبادة الى ان قال : فلم ينجأ عثمان الا وهو قاعد في جنب السدار فالتفت اليه فقال يا عبادة بن الصامت ما تناولك، فقام عبادة بين ظهري الناس فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول انه سيلى اموركم بعدى رجال يعرفونكم ماتنكرون وينكرون عليكم ما تعرفون، فلا طاعة لمن عصى الله فلا تعتلوا بربكم، وروى الحاكم عن عبادة نحوه هذا الخبر الذي اخبر به عن النبي صلى الله عليه وآله بين ظهري الناس في ارحم الله عبادة ولقاه رحمة ورضوانا، كأنه ابو ذر في انكاره المنكر وابتلائه ببني أمية، لكنه نال في الجملة من عمران لأمره لمعوية عليه و ان لم يعزل معوية عن سلطانه الذي تسلط به على المنكرات وعز على عبادة مساكنته معها، وكان حقا على عمران يعزل معوية لاجلها، وقد أراد عبادة بروايته المذكورة عن النبي صلى الله عليه وآله ان عثمان ومعوية من الولاة الذي يامرون بالمنكر وينكرون المعروف وانهم عصاة لله لا طاعة لهم، وهذا من اكبر الطعن بعثمان كما ان قول عثمان مالنا ولك دال على ان انكار عبادة للمنكر مناف لسلطانه ومضرب شؤنه ثم ان دعوى الخصم اتفاق جميع المفسرين على نزول الآية في عبادة وابن سلول

كاذبة لما في الدوا المشور عن ابن جرير وابن المنذوع عن عكرمة الذي هو من اكبر مفسريهم انه قال في جملة كلام له في تفسير الآية كان طلحة والزبير يكتانان النصراني واهل الشام، وفيه ايضا عن ابن جرير وابن ابي حاتم عن السدي نحو ما ذكره المصنف ربه الا انه لم يسم الرجلين الذين خافان بدال اليهود والنصارى، واراد احدهما اليهود والاخر التنصر، والظاهر انه من ارادة الراوي عن السدي، الستر على الرجلين، والاقتد بقل المصنف ربه انه سماهما وبالجملـة طلحة في قول عكرمة والسدي ممن نزلت فيه الآية واختلغا في الاخر فقال عكرمة هو الزبير وقال السدي هو عثمان على ما حكاه المصنف ربه عنه

واما ما استدل به الخصم على كذب نزولها في طلحة من انه ابتلى بلاء حسنا حتى شلت يده فباطل لم اعرف في مطلب جهاد امير المؤمنين ع ان كثير من اخبارهم دالة على فرار طلحة فإى ابتلاء له ولوالدعواء، وعرفت ان الشلل وما هو اعظم منه قد يقع حال الهزيمة، ومن المضحك انه مرة يقول شلت يده. واخرى يستحقر ذلك فيقول قطعت يده، مع عدم دروده في شيء، من اخبارهم، وقد ورد فيها انه شل اصبعه، وزعم ايضا انه وقى وجهه النبي ص من السيف ليكون أمكن في مدح طلحة وشجاعته ولم اجد في اخبارهم ذكر السيف وانما روي عنه انه وقاه من السهم.

واما ما استدل به على عدم نزولها بعثمان فليس في محله ايضا لان تزويجه بينت النبي اوريبته لا يمنعه من التوصل الى حفظ نفسه العزيزة جنبا، ولذا فرو لم يعد الا بعد ثلاثة ايام وحصول الامان، وقوله اى يهودى كان ملكا بالشام خطأ نشأ من عدم فهم الرواية فان معناها انه اراد ان يخذل امانا من صديقه اليهودى ليتخذ وسيلة عند يهود الحجاز، وذلك لا يستدعى كونه ملكا بل يكفي ان يكون وجيها مرعى الجانب عند يهود الحجاز الذين خاف عثمان ان تكون لهم الدولة وطلب ابن سلول مع شرفه مودتهم خشية الدوار كما ذكره الخصم، واما قوله لم له لم يرجع الى ابي عفيان الى آخره ففيه ان الرجوع اليه لا يمكن الا بالمجاهرة بعداوة رسول الله ص اذ لعله له في الذهاب الى مكة كما يتعمل بالمال والتجارة لو ذهب الى الشام كما تملل به طلحة، ولو جاهر بعداوة النبي ص خاف ان تكون له الدولة فتتاله العقوبة، على انه يجوز ان يكون عثمان يعلم ان باسفيان لم يقبله بلول وهلة فبناله التحقير الكثير فاختر ايسر الطريقين، واما مانسبه الى السدي من

الرفض فيه ان السدى وهو اسمعيل بن عبد الرحمن من قدماء مفسريهم ومشاهيرهم ولا تخلو تفاسيرهم من اقواله الا ما يضر بشؤن خلفائهم، وقد روى عنه جميع ارباب صحاحهم الستة الا البخارى، وقال ابن حجر فى التقریب صدوق، وقال فى تهذيب التهذيب قال العجلي ثقة عالم بالتفسير رواية له، وقال احمد ثقة، وقال يحيى بن سعيد القطان ما رأيت يذكره الا بخير ومات تركه احد، وقال ابن عدى هو عندى مستقيم الحديث صدوق، وذكر اكثر هذا فى ميزان الاعتدال وقال رمى بالتشيع (اقول) لا يبعدان المنشأ فى هذا الرمى روايته لبعض تلك المطالب فى خلفائهم وبعض فضائل امير المؤمنين ع، كما رموا الحاكم والنسائى وغيرهما بالتشيع لانهم يجدون لهم انصافا فى الجملة، وهو خلاف طريقتهم اذ لا يقرهم من الرجل الا ان يروا عليه اثر النصب فى جميع اقواله وافعاله وان لا تعرض لرواية شئ، من مساوى خلفائهم واوليائهم حتى لو وقعت منه صدقة، و كان ما رواه مشهورا، لو فرض ان السدى من الشيعة فماضره بعد ما احتج به اهل صحاحهم ووثقه علماءهم كما عرفت .

واما قوله لا يعلمون الوضع فصحيح فاننا بحمد الله لانستحله ولا نألفه ولا نتقل شيئا عنهم الا بعد ان نراه وقد اوقفناك على محال النقل من كتبهم، فان صدقوا فى روايتها فهو المطلوب وان كذبوا فالذنب منهم وعليهم، ولست امثالهم نخلق ما لا اصل له كما عرفت من هذا الخصم مرارا، وما زالوا يكذبون على الشيعة وينسبون اليهم ما لا اثر له فى كتبهم ولا يبرع على بال احد منهم

المطلب الرابع

مارواه الجمهور في حق معاوية

قال المصنف طاب ثراه

(المطلب الرابع) في مطاعن معاوية وهي اكثر من ان تحصى وقد روى الجمهور منها اشياء كثيرة (منها) ما روى الحميدى قال قال رسول الله ص ويح عمار تقتله الفئة الباغية بصفين يدعوهم الى الجنة ويدعونه الى النار ، قتلته معاوية ، ولما سمع معاوية اعتذر فقال قتله من جاء به ، فقال ابن عباس فقد قتل رسول الله (ص) حمزة لانه جاء به الى الكفار .

وقال الفضل

قول اهل السنة والجماعة في معاوية انه رجل من اصحاب رسول الله (ص) وصحته ثابتة لا ينكره الموافق والمخالف ، وكان كاتب وحى رسول الله (ص) ، وبعد ان توفى رسول الله (ص) خرج الى الشام تحت راية اخيه يزيد بن ابي سفيان ، ولما توفي يزيد في اماره الشام زمن اماره عمر بن الخطاب ولاه عمر في اماره الشام وكان اميراهامدة خلافة عمر بن الخطاب ، ثم ولاه عثمان الشام و اضاف ما فتحه من بلاد الروم وكان على ولايتها مدة خلافة عثمان بن عفان ، ثم لما تولى الخلافة امير المؤمنين على عزله من اماره الشام وجعل الامارة لعبد الله بن عباس فقال عبد الله يا امير المؤمنين ان معاوية قد استولى على الشام وله سنين كثيرة يحكم في الشام وهو رجل من اهل الدنيا فقررده على امره حتى تأخذ منه البيعة ثم اذا جاء الموسم للحج استوقفه في المدينة وابعث من تريد الى الشام فلم يسمع امير المؤمنين كلام عبد الله بن عباس وعزله في يومه ، وبعدها قتل عثمان ذهب مروان وناثلة بنت الفرافصة زوجة عثمان الى الشام وقد قطعت انامل ناثلة حين هموا بقتل عثمان فاوقعت ناثلة نفسها على عثمان فقطعوا اناملها بالسيف ، فاخذ مروان وناثلة تميص عثمان واناملها وذهبا بهما الى معاوية ، فعلق معاوية القميص والا تامل على مسجد دمشق واحتمل بنو امية كلهم في الشام وهموا بطلب نار عثمان ولم يبايعوا على حتى وقع ما وقع من الفتن والحوادث المشهورة : ومذهب اهل السنة والجماعة ان الامام الحق بعد عثمان

كان علي بن ابي طالب ولا نزاع لاحد من اهل السنة في هذا وان كل من خرج على علي كانوا بغاة على الباطل ولكن كانوا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله ينبغي ان يحفظ اللسان عنهم وبكف عن ذكرهم وذكر ماجرى بين الصحابة لانه يورث الشحنة ويشير بالبغضاء ولا فائدة في ذكره، واما ما ذكره من مطاعن معوية فلا اهتمام لنا اصلا بالذبح عنه فانه لم يكن من الخلفاء الراشدين حتى يكون الذبح عنه موجبا لاقامة سنة الخلفاء و ذبح الطعن عن حريمهم ليقصدوا بهم الناس ولا يشكوا في كونهم الائمة، لان معظم الاسلام منوط بارائهم فانهم كانوا خلفاء النبوة ووارثي العلم والولاية، واما معوية فانه كان من ملوك الاسلام والملوك في اعمالهم لا يخلون عن المطاعن ولكن كف اللسان عنهم اولي لان ذكر مطاعنه لا يتعلق به فائدة ماصلا، فان ذكر مطاعن الخلفاء يرفع الرفضة واقل المنافع ان يصير سببا للمباحثة والمعارضة التي هي انفع المنافع عند المجادلين من الرفضة، وهذه المنفعة مفقودة في ذكر مطاعن معوية لانه لم يعارض احد في الذبح عنه، فذكر مطاعنه محض البغية الضارة، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله (لا تذكروا موتاكم الا بالخير) لكن لما ذكر هذا الرجل مطاعنه ونحن لانريد ان نترك شيئا مما ذكره نذكر مطاعنه ونتكلم في كل فصل بما يليق في ذلك الفصل من الكلام، فنقول ما ذكر ان رسول الله قال ويح عمارت قتلة الفئة الباغية فهذا حديث صحيح ولا شك انه قتل في حرب صفين ولا شك ان اصحاب معوية قتلوه وهم الفئة الباغية ولا نزاع في هذا.

و اقول

اثبات الصحبة لمعوية غير نافعة له اذكم من صاحب الشيء منافع بل رب خاصة له في الظاهر وهو افسق فاسق، روى البخارى (١) عن النبي صلى الله عليه وآله قال ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة الا كانت له بطانتان بطانة تأمره بالمعروف وتحظه عليه و بطانة تأمره بالشر وتحظه عليه، ونحوه في مسند احمد (٢) فأية فائدة لمعوية في الصحبة وهو من اكبر المنافقين لحربه واستدامة بغضه لسيدا المسلمين و اخ النبي الامين، وكان من انمولفة قلوبهم كما في ترجمته من الاستيعاب وتاريخ الخلفاء للسيوطي وغيرهما ولاجل تأليفه استكتبه النبي صلى الله عليه وآله للصديقين ونحوها كما حقق كونه كاتب الصدقة حافظ ابر والشافعي

على ما نقله السبأ انسعيده ولادرى آية كتبها معوية للنبي ص وأبة رواية جاءت بها، فلاصل لماتشاق به الخصم وبعض اصحابه من انه كاتب الوحي وغاية ما ذكره قدماؤهم كالطبري وابن الاثير في تاريخهما وابن عبد البر في الاستيعاب انه كتب لرسول الله ص ولم يبينوا المكتوب، وقال ابن ابي الحديد (١) «اختلف في كتابته له كيف كانت فالذى عليه المحققون من اهل السيرة ان الوحي كان يكتب على وزيد بن ثابت وزيد بن ارقم وان حفظة بن الربيع التيمي ومعوية بن ابي سفيان كانا يكتبان له الى الملوك، الى رؤساء القبائل ويكتبان حوائجه بين يديه ويكتبان ما يجيء من اموال الصدقات وما يقسم في اربابها» انتهى ولوسلم انه كتب شيئا من الوحي في ايام اسلامه اليسيرة المدخولة فقد كتب قبله ابن ابي سرح وارتد عن الاسلام وما صدر من معوية اشد وانكى في الاسلام واما ما ذكر من تولية عمر له على الشام فصحيح لكن لاتدل على فضيلة له وان الاشكال في المولى اعظم وتوليته له احدى مطاعنه لوجود كبار الصحابة السابقين الذين هم اولى منه بالولاية واصلاح للدين كما سبق مثله في تولية عثمان لا قاربه، بل عزل عمر به من هو اولى منه بالامارة، فقد روى الترمذى في مناقب معوية «انه لما عزل عمر عير بن سعد عن حمص ولى معوية فقال الناس عزل عميرا وولى معوية» الحديث، ولا شك ان هذا القول منهم انما هو لظهور فسق معوية اظهر وفضل عير عليه فلم يحط عمر الاسلام نصحا وقد سبقت رواية البخارى ومسلم عن النبي ص انه قال (ما من عبد استرعاه الله رعية فلم يحطها بنصيحة الالم يجدر ارجحة الجنة) ولكن باللعجب قداضاف الراوى الى ذلك ان عير قال لاتذكروا معوية الا بخير فاني سمعت رسول الله ص يقول اللهم اهديه، اذ أي مناسبة بين معوية والهداية به فهل من الهداية به الحاقه العيار بالنسب جهرا و اضلاله قطر الشام حتى اماتهم مية جاهلية لجهلهم بامام زمانهم وخروجهم عليه، وهل من الهداية به لبسه الحرير والديباج وشربه الخمر واستعماله اواني الذهب والفضة الى غير ذلك مما يتهتك به كما ستعرف، وليت عمر بعد ما ولاه على رقاب المسلمين يسمع به قول قائل او لا يمد به في غيه بالمال او لا يفضى عما يعمل من سيئ افعاله، روى في الاستيعاب بترجمة معوية « انه ذم يوما عند عمر فقال دعونا من ذم فتى قريش» وروى ايضا انه كان يجري عليه

فى كل شهر الف دينار وفى رواية اخرى فى السنة عشرة آلاف دينار ومع ذلك يزعمون ان عمر حج سنة عشر من خلافته فكانت نفقته ستة عشر دينارا فقال اسرفنا فى هذا المال كما فى تاريخ الخلفاء وفى الصواعق بسيرة عمر، فهل من السرف اتفاق هذا القدر اليسير فى مجموع طريق الحج ولا يكون من السرف اعطاه معوية فى كل شهر الف دينار لو كانت الامور على حتماتها، وفى الاستيعاب ايضا «أن عمر قال اذ دخل الشام ورأى معوية هذا كسرى العرب وكان معوية قد تلقاه فى موكب عظيم، فلمادنا منه قال انت صاحب الموكب العظيم؟ قال نعم، قال مع ما يبلغنى من وقوف ذوى الحاجات ببابك؟ قال مع ما يبلغك من ذلك، قال ولم تفعل هذا؟ قال نحن بارض جواسيس العدو بها كثيرة فيجب ان نظهر لهم عز السلطان مانرهم به، فقال عمر ما سألك عن شىء الا تتركنى فى مثل رواجب الضرس ان كان ما قلت حقا انه لراى اريب وان كان باطلا انه لخدعة اديب، قال فمرنى يا امير المؤمنين، قال لا آمرك ولا أنهاك» ونحوه فى تاريخ الطبرى (١)

ولارب ان اظهار عمر للشك فى صحة عذر معوية اغضاء منه عما علمه من بطلان عذره اذ كيف يخفى على عمر او غيره ان عز السلطان الاسلامى وارهاب العدو انما يحصل بكرة الجند والخيول والسلاح وتقانى الرعية فى طاعة الوالى لاعتقادهم بفضله وهداه لا بتجبر الوالى ووقوف ذوى الحاجات ببابه وتحقيره لهم .

ولا اعجب من عمر فانه اظهر الشك فى معوية ثم ما برح حتى اوكل الامر الى هواء فقال لا آمرك ولا أنهاك، وهل يشتبه على عمر سوء أعمال معوية وهو مهتوك السر، قال ابن ابى الحديد (٢) فى شرح كتاب لامير المؤمنين الى ابن العاص يقول فيه (فانك قد جعلت دينك تبعاً لدنيا امرى ظاهر غيبه مهتوك ستره) الى آخره قال «اما مهتوك ستره فانه كان كثير الهزل والخلاعة صاحب جلساء وسمار ومعوية لم يتوقر ولم يلزم قانون الرئاسة الامنذ خرج على امير المؤمنين (ع) واحتاج الى الناموس والسكينة، والا فقد كان فى ايام عثمان شديد التهنك موسوما بكل قبيح، وكان فى أيام عمر يستر نفسه قليلا خوفا منه الا انه كان يلبس الحرير والديباج ويشرب فى آنية الذهب والفضة ويركب البغال ذوات السروج المحلاة بهما وعليهما جلال الديباج والوشى، وكان حيث شدا شابا وعنده

نزع الصباوان الشبيبة وسكر السلطان والامرة ، ونقل الناس عنه في كتب السيرة انه كان يشرب الخمر في ايام عثمان بالشام ، واما بعد وفاة امير المؤمنين (ع) واستقرار الامر له فقد اختلف فيه فقيل انه شرب الخمر في ستر وقيل لم يشرب ، ولا خلاف انه سمع الفناء وطرب عليه واعطى ووصل عليه .

(اقول) الظاهر شرهه لها بعد استقرار الامر له لما في مسند احمد (١) عن عبد الله بن بريدة الاسلمي قال « دخلت انا وابي علي معاوية فاجلسنا على الفرش ثم أتينا بالطعام فأكلنا ثم أتينا بالشراب فشرب معاوية ثم ناول ابي ، قال ما شرته منذ حرمه رسول الله ص » فان مثل بريدة لا ينص عن معاوية لولا خوفه منه واستقرار الامر له ، مضافا الى ما في تنمة الحديث قال (اي عبدالله) « ثم قال معاوية كنت اجمل شباب قريش واجوده نفرا وما شئ . كنت اجد له لذة كما كنت اجد له وانا شاب غير اللين او انسان حسن الحديث يحدثني » فان هذا الكلام ظاهر في بلوغه سن الشيخوخة وذهاب اللذات عنه سوى لذتي اللين والحديث الحسن فلا يجد لذة للخمر وقد شاخ كما كان يجدها وهو شاب فياسوة له ولمن يواليه . واعظم دليل على ظهور فسقه ونفاقه انه لما ولي امير المؤمنين (ع) لم يرض ان يبقيه والياً زمناً يسيراً ، وقال كما في ترجمة المغيرة من الاستيعاب : « لا والله لا رآني الله مستعمله ولا مستعينا به مادام على حاله » ثم قال ع (ان اقررت معاوية على ما في يده كنت متخذ المضلين عضداً) و روى الطبري في تاريخه (٢) ان امير المؤمنين ع لما اشار عليه المغيرة باقرار معاوية قال (والله لا اداهن في ديني) وانه ع اجاب ابن عباس بعد ما اشار عليه باقرار معاوية واصحابه قال (اماما ذكرت من اقرارهم فوالله ما اشك ان ذلك خير في عاجل الدنيا لاصلاحها واما الذي يلزمني من الحق والمعرفة بعمال عثمان فولله لا اولى منهم احدا ابدا) .

واما ما ذكره من انه لا نزاع لهم في ان من خرج على علي ع كانوا بفاة على الباطل وانه ينبغي ان يحفظ اللسان عنهم لانه يورث الشحنة ، فطريف لانهم اذا لم ينازعوا في انهم على الباطل فما بال ذكرهم بباطلهم ومثالبهم يورث شحنة السنة وبفضهم لنا ، بل كان يلزمهم اعانتنا على تلب المبطلين اترى من سنة رسول الله ص ان يفيض المسلم المسلم

لذكره اهل الباطل بباطلهم ومعائبهم ، وقوله لافائدة بذكره أطرف من سابقه ادأية فائدة اعظم من اظهار حال المبطل مثلاً يغتربه الجاهل ويدخل الناس في ضلالته ويعظموا حقير منزلته ويعادوا اولياء الله لاجله ، وكـم من آية و سنة لعنت اهل النفاق و ذمت المردة الفساق ، وهل هذا الا مثل ان يقال لاتذكروا اليهود والنصارى بما هم فيه لانه يورث الشحنة .

واما ما زعمه من انه لاهتمام لهم بالذب عن معوية فيكذب الوجدان فكـم كتاب لهم في الذب عنه ، و كم مقال لهم في الدفع عن مخازيه حتى أبانوا عن غاية ولاهم له وتمسكهم به ، فلا يؤثر في شأنه عندهم مخالفته لضرورة شريعة الرسول ص بالحق زياد بابه بالزنى وخروجه على امام زمانه وسفك مالا يحصى من الدماء وسب اخ النبي ص ونفسه على المنابر ، وفي كل ذلك ينسبونه الى الاجتهاد و يعذرونه وقد أثبت ابن حجر الهشمي خلافة معوية في صواعقه وألف لها وللذب عنه كتابا سماه (تطهير الجنان واللسان عن الخطور والتفوه بثلث سيدنا معوية بن ابي سفيان) فانظر الى هذا الاسم العريض الطويل الكاشف عما اشتمل عليه المسمى من الخرافات والباطيل .

واما قوله ولا يشكوا في كونهم الائمة ففيه انه لأبأس بالشك في امامتهم بمقتضى مذهبهم اذ ليست هي من الاعتقادات و اصول الديانات ، وانما مسئلة الامامة عندهم فرعية عملية وان يجب على الامة نصب امام حاضر ولا دخل لها بالاعتقاد بامامة امام غابر ، وتعليله لذلك بان معظم الاسلام منوط بآرائهم خطأ لان اتباع اقوالهم عندهم لا يتوقف على الاعتقاد بامامتهم ، وانما يتوقف على اجتهادهم كسائر الصحابة ، على انا لانعرف احكاما ماخوذة من آرائهم سوى الاحكام التي ابتدعوها ومرعليك بعضها .

واما ما زعمه من ان المباحثة والمعارضة انفع المنافع عند المجادلين من الرفضة ، ففيه ان همة الشيعة ورفضة الباطل أعلى وارفع من هذه الغاية كيف وأدلتهم القويمة شاهدة بان غايتهم هداية الانام وقصدهم بالزام الخصم بحجته ارشاده الى الحق . ومن المضحك اطلاقه الغيبة الضارة على ذكر مطاعن معوية فان الغيبة الضارة هي ذكر المؤمن بما يكره ، والكلام في ايمان معوية ، على ان هذا الذكر لو حرم لسقط علم الرجال وانسد باب الجرح ولما تميز اعداء الله من اوليائه ، مع ان المصنف ره انما اخذ ذلك

منهم ورواه عنهم فهم اول من استغاب معوية ، بل الله سبحانه اول من استغابه وعشيرته حيث اظهر اسواءهم ووصفهم بانهم الشجرة الملعونة في القرآن واتبعه نبيه الكريم بهذا ولوازمه من بغض هذا الحي ولعنه ، ونحن مازدنا على هذا .

ومما ذكرنا يمام ان معوية ليس من موتانا الذين اريدوا بقوله لا تذكر واموتاكم الاخير ، ولا شك لعاقل ان غرض هذا الخصم وصحبه من هذه الكلمات ونحوها منع النظر في مطاع اوليائهم لئلا يتضح حالهم ، والا فأي شخص ينكر وجوب النظر في معرفة الدين الحق وبيان ادلته ومؤيداته .

ثم ان ما ذكره من تسليم صحة حديث قتل الفئة الباغية لعمار يستلزم ان يقول أن معوية واصحابه دعاة النار لاشتمال الحديث على ذلك وهو مستفيض الرواية ، حتى رواه البخاري في باب الجهاد (١) بلفظ (وح عمار تقتله الفئة الباغية عمار يدعوهم الى الله ويدعونه الى النار) ورواه ايضا في كتاب الصلاة (٢) بلفظ (ويح عمار يدعوهم الى الجنة ويدعونه الى النار) وكفى القوم ذمًا أن يوالوا دعاة النار الباغين على اعمام زمانهم الكافرين حين بنيتهم ، فقد رووا ان من مات وليس في عنقه بيعة فتدلمات ميتة جاهلية ، الى نحوه من الاخبار ، وبالضرورة ان من لومات مات ميتة جاهلية كافر .

نسب معوية واستلحاقه لزياد

قال المصنف طيب الله رمه

وامنها ما رواه ابوالمزذر هشام بن محمد بن السائب في كتاب المثالب قال كان معوية لاربعة لعامة بن الوليد بن المغيرة المخزومي ولمسافرين عمرو ولابي سفيان ولرجل آخر سماه قال « كانت هند أمه من المعلمات وكان احب الرجال اليها السودان وكانت اذا ولدت اسود قتله ، واما حمامة فهي بعض جدات معوية كان لها راية بذي المجاز يعني من ذوات الغايات في الزنا ، وادعى معوية اخوة زياد وكان له مدع يقال له ابو عبيد عبد بنى علاج من تقيف ، فأقدم معوية على تكذيب ذلك الرجل ، مع ان زياداً ولد على فراشه وادعى معوية ان اباسفيان زنى بوالدة زياد وهي عند زوجها المذكور

(١) في باب مسح القبار عن الناس في السبيل (٢) في باب التعاون في بناء المسجد

وان زيادا من ابى سفيان ، فانظر الى هذا الرجل بل الى القوم الذين يعتقدون فيه الخلافة وانه حجة الله في ارضه والواسطة بينهم وبين ربهم و يقتلون عنه انه ولدنا وان اباه زنى باخته ، هل يقاس بمن قال الله في حقهِ (انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويظهر كرم تطهيرا .

وقال الفضل

ان ما اتفق عليه الامة بالانزاع ان تشيع الفاحشة ونشرها قبيح شرعا ويستتبعه العقول السليمة سيما ما كان من امر الجاهلية فان انكحة الجاهلية لا ندري كيف جرت والانساب في الجاهلية لا اعتداد بها لان انكحتهم لم تكن معتبرة، وهذه اشياء قد نهى الله ورسوله عن نشرها، والقذف بالزنا قبيح لاي شخص كان، ولا ندري ما غرض هذا الرجل من نشر هذه الامور، واما قذف هند فهي لا تزاع انها اسلمت يوم الفتح فقذفها يوجب الجحد بلا شبهة وهو من الكبائر بالانزاع سيما وان ما ذكره غير موافق لصحاح التواريخ وحقيقة خبرهند كما ذكره ارباب صحاح التواريخ وذكر الميداني في مجمع الامثال وغيره من علماء التواريخ ان هنداً قبل ان تزوج بابى سفيان كانت متزوجة برجل من صناديد قريش لا ادري الان انه كان مسافرا بن عمرو او غيره ، فذهب زوجها يوما بصطاد وكان يوما شديد القیظ والحرف خرجت هند من البيت ونامت في ساحة الدار، فرجع زوج هند فراها مضطجعة في ساحة الدار، والرجل راقد بمربها فأخذها الغيرة ، فقالت هند ما شعرت بهذا الرجل وانه متى دخل الدار فوقعت بينهما منازعة وشقاق ، ورفعا امرهما الى كاهن فحكم لهند وانها برية مما يقذفها الزوج به، وقال الكاهن ان هذه المرأة ستلد ملكا عظيما يبلغ حكمه المشارق والمغارب فحلفت هند ان لا تلد هذا الملك من ذلك الزوج وسألت طلاقها واخذت منه الطلاق، ثم تزوجت بابى سفيان فولدت له معوية، هذا ما ذكره من امر هند.

واما ما ذكر ان معوية ادعى اخوة زياد فتفصيل هذه الرواية على ما ذكره المؤرخون وذكره ابن ابى الحديد في شرح نهج البلاغة وذكره ابن الجوزي في تاريخه ان زيادا ولد على فراش عبيد النقي وكان ابوسفيان يدعى انه ولد في الجاهلية على علاتهم في الحاق الاولاد ، فلما جاء الاسلام ونهى عن الالحاق ترك ابوسفيان ذلك الدعوى وكان زياد رجلا

رَئِيدًا شَجَاعًا نَجِيبًا فَبَعَثَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَيَّامَ خِلَافَتِهِ لِبَعْضِ الْأَعْمَالِ إِلَى الْيَمَنِ فَعَمِلَ فِيهَا عَمَلًا جَيِّدًا ، فَلَمَّا رَجَعَ مِنَ الْيَمَنِ كَانَ يَقْصُ قِصَّتَهُ فِي عَمَلِهِ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَتَكَلَّمَ عَلَى قَوَائِنِ الْعُقَلِ بِالْكَلَامِ الْجَيِّدِ ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْعَاصِ اللَّهُ دَرَايَهُ لَوْ كَانَ هَذَا الْغُلَامُ مِنْ قُرَيْشٍ لَسَاقَ الْعَرَبُ بَعْصَاهُ ، فَقَالَ ابُوسُفْيَانُ إِنَّا نَعْلَمُ مِنْ وَضْعِ مَا هُوَ عِنْدَ مَا هُوَ فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى اتَّقِ اللَّهَ يَا ابُاسُفْيَانُ وَلَا تَرْجِعْ إِلَى الْجَاهِلِيَّةِ ، فَلَمْ يَذْكُرْ ابُوسُفْيَانُ شَيْئًا بَعْدَ مَا قَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ هَذَا الْكَلَامَ ، ثُمَّ لَمَّا كَانَ زَمَنُ عَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ بَعَثَ زَيْدًا أَمِيرًا عَلَى إِدْرِيجَانَ فَكُتِبَ إِلَيْهِ مَعُوءَةُ يَسْتَلْحِقُهُ وَيَسْتَرْضِيهِ ، فَكُتِبَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى زَيْدٍ أَنْ لَا تَمِيلَ إِلَى اسْتِمَالَةِ مَعُوءَةَ ، وَكُتِبَ فِيهِ أَنْ ذَلِكَ نَزْعَةٌ مِنْ نَزَعَاتِ الشَّيْطَانِ أَلْفَاها عَلَى أَبِي سَفْيَانَ وَلَمْ يَثْبِتْ بِهِ نِسْبَ ، فَقَالَ زَيْدٌ وَاللَّهِ لَقَدْ شَهِدْتُهِ ، ثُمَّ لَمَّا بَلَغَ الْخِلَافَةَ إِلَى مَعُوءَةَ بَعَثَ إِلَى الْكُوفَةِ وَاسْتَلْحَقَ زَيْدًا ، وَهَذَا مِنْ قِبَاحِ الْأُمُورِ الصَّادِرَةِ مِنْ مَعُوءَةَ وَلَا يَعْتَدِلُهُ لِأَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُلُوكِ وَالْمُلُوكُ لَا يَخْلُونَ عَنْ أَمْثَالِ هَذِهِ الْأُمُورِ

وَأَمَّا قَوْلُهُ أَنَّ أَهْلَ السَّنَةِ يَعُدُّونَهُ خَلِيفَةً وَيَجْعَلُونَهُ حِجَّةَ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ فَهَذَا أَمْرٌ بَاطِلٌ فَإِنَّ أَهْلَ السَّنَةِ لَا يَعُدُّونَهُ الْأَمْلَكَ مِنْ مُلُوكِ الْإِسْلَامِ وَهُوَ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْبَغْيِ فِي زَمَنِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ثُمَّ صَارَ مَلِكًا بَعْدَ وَفَاةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ لِمَا بَايَعَهُ الْحَسَنُ بْنُ عَلَى وَانْتَهَى خِلَافَةُ النَّبُوَّةِ ، وَخَتَمَ بِالْحَسَنِ بْنِ عَلَى هَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ

وَأَقُولُ

نَعَمْ اتَّفَقَتْ الْأُمَّةُ عَلَى حُرْمَةِ تَشْيِيعِ الْفَاحِشَةِ لَكِنْ فِي الَّذِينَ آمَنُوا كَمَا قِيَدَتْ بِهِ آيَةُ الْكَرِيمَةِ ، وَأَمَّا فِي الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فَلَا ، بَلْ هُوَ رَاجِعٌ لِفَاسِدَةِ التَّفْسِيرِ عَنْهُمْ لِثَلَاثِ عِظَمِهِمُ النَّاسَ وَيَتَخَذُوهُمْ أُمَّةً ، وَهَذَا هُوَ غَرَضُ الْمُصَنِّفِ رَدِّهِ فِي رِوَايَةِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ وَكَيْفَ يُقَالُ بَقِيحٍ نَشْرُهُ هَذِهِ الْأُمُورَ شَرًّا وَقَدْ فَعَلَهُ الصَّحَابَةُ أَيَّامَ النَّبِيِّ ص ، قَالَ حَسَنٌ يَهْجُو هَذَا لِمَا أَخْبَرَهُ عُمَرُ بِشَرِّهَا فِي أَحَدِ كِتَابِيهِ الطَّبَرِيُّ فِي تَارِيخِهِ (١)

أَشْرَتْ لِكَاعٍ وَكَانَ عَادَتُهَا	لَوْ مَا إِذَا اشْرَتْ مَعَ الْكَافِرِ
لَعَنَ الْإِلَهِ وَزَوْجَهَا مَعَهَا	هَذَا الْهِنُودِ عَظِيمَةِ الْبُظْرِ

ومنها

ونسيت فاحشة اتيب بها ياهذو ويحك سبة الدهر
 زعم الولائد انها ولدت ولدا صغيرا كان من عمر
 ونقل ابن ابي الحديد (١) عن محمد بن اسحق قول حسان ايضا في هجائها
 لمن سواقط ولدان مطرحة باتت تفحص في بطحاء اجياد
 باتت تفحص لم تشهد قواها الا الوحوش والاجنة الوادى
 يظل يرجمه الصبيان منهفرا وخاله وابوه سيدا الوادى

ثم قال ابن ابي الحديد «الى ابيات آخر كرهت ذكرها لفحشها» ولحسن ابيات
 آخر في هجائها تأتي

واما قوله والانساب في الجاهلية لا اعتداد به لان انكحتهم لم تكن معتبرة، فغلط
 فاحش لان النبي ص قال لكل قوم نكاح بل هو من ضروريات الدين والعقلاء، ولعل قصد
 الخصم من «ذا تبرير فعل معوية بنفيه زياد عن ابيه عبيد والحقه بابي سفيان»، والا فأي
 فائدة بهذا الكلام، ثم انه كما للجاهلية نكاح فلمهم سفاح وهوايتان الرجل غير زوجته
 كما وقع في قضايا هند ولهذا كانت تعير بالعهر وبانها ولدت معوية وعتبة من سفاح
 واما ما زعمه من ان هند اسلمت فقتلها يوجب الحد، ففيه ان اسلامها -دخول
 ونفاقها محقق فلا حرمة لها لاحد في قذفها، ولو سلم ان اسلامها صحيح فلا حد في قذفها
 ايضا لانه بلحاظ ايام كثرها، حكى في الكنز بكتاب الحدود (٢) عن عبد الرزاق عن
 ابي سلمة «ان رجلا عير رجلا بفاحشة عملتها امه بالجاهلية فرفع ذلك، الى عمر بن الخطاب
 فقال لاحد عليه، ثم ان القاذف لهند هو الراوى الاول لا الناقل عنه بواسطة او بغير واسطة
 كما المصنف ره والكلبي

واما ما زعمه من ان ما ذكره المصنف غير موافق لصحاح التواريخ و ان حقيقة
 الخبر غير ذلك، ففيه انه انما زعم صحة تلك التواريخ لموافقته لآراءه في معوية والافال صحيح
 ما ذكره المصنف ره بدليل ما اشتهرت به هند من البغاء كما عرفت في شعر حسان، وبدليل

ماسينقله المصنف ره عن الحافظ ابي سعيد وابي الفتوح من ان مسافر بن عبدالله جامع هنداسفاحا فحملت فتزوجها ابوسفیان فولدت معاوية بعد ثلاثة اشهر ونحوه عن الأغاني، وبديل مائقله ابن ابي الحديد (١) عن الزمخشري في ربيع الاربار قال كان معاوية يعزى الى اربعة الى مسافر بن ابي عمرو والى عمارة بن الوليد بن المغيرة والى العباس بن عبدالمطلب والى الصباح مغن كان لعمارة بن الوليد، قال و كان ابوسفیان ذميما قصيراً وكان الصباح عسيفاً لابی سفيان شاباً وسيماً فدعته هندالى نفسها فغشيها، وقالوا ان عتبة بن ابي سفيان من الصباح ايضاً، وقالوا انها كرهت ان تدعه في منزلها فخرجت الى اجياد فوضعت، وفي هذا المعنى يقول حسان ايام المهاجرة بين المسلمين و المشركين في حياة رسول الله قبل عام الفتح:

لمن الصبي بجانب البطحاء في الترب ملقى غير ذى مهد
نجلت به بيضاء آنسة من عبد شمس صلبة الخد

(اقول) ومن شواهد كون معاوية بن زنا صلافة وجهه باستلحاقه زياداً جهرًا بين الجماهير فان معاوية لولم يكن لحيثاً ايضاً لاستحى من ذلك و استنكره، ولا سيما ان كيفية استلحاقه لزياد قد اشتملت على انواع التهنك و صنف المخازى، قال ابن الاثير في كامله (٣): «رأى معاوية ان يستميل زيادا و يستصفي مودته باستلحاقه، فانفقاً على ذلك و احضر الناس و حضر من يشهد لزياد، وكان فيمن حضرا ابوهريرة السلولي، فقال له معاوية بم تشهد يا اباهريرة، فقال انا اشهد ان اباسفيان حضر عندى و طلب منى بغيا، فقلت له ليس عندى الاسمية فقال اتنى بهاءلى قذرها ووضرها فأتيت بها فخلامعها، ثم خرجت من عنده و ان اسكتيها ليقطر ان منيا، فقال له زياد مهلا اباهريرة انما بعثت شاهدا ولم تبعث شاتماً، فاستلحقه معاوية و كان استلحقاه اول ما ردت به الشريعة علانية فان رسول الله صلى الله عليه و آله قضى بالولد للفراش وللعاهر الحجر» و نقل ابن ابي الحديد (٤) نحوه عن علي بن محمد المدائني و ذكر فيه «ان زيادا قال من فوق المنبر يا اباهريرة لاتشتم امهات الرجال تشتم امك» فيا قاتل الله زيادا و معاوية ما صلف و جهيما و ما بعدهما عن الحياة، و اعجب من معاوية من يواليه و هو بهذا الحال من الخنا و يضع الاخبار في فضله و هو بهذا

الفجور ويعد رواياته من صحاح الاخبار وهو بهذا التجاهر في الفسق . واما ما ذكره من اعتقادهم في معوية فقد عرفت الكلام فيه وقد بقي في كلامه موارد تاريخية هي محل للانتقاد تركناها لرايها

دعاء النبي صلى الله عليه وسلم

قال المصنف طاب مرقده

و (منها) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصحيح عن ابن عباس، قال كنت ألعب مع الصبيان فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فتواريت خلف باب قال فحطاني حطاة وقال اذهب فادع لي معوية، قال فجئت فقلت هو يأكل ، قال ثم قال لي اذهب فادع لي معوية، قال فجئت فقلت هو يأكل ، فقال لاشبع الله بطنه قال ابن المثنى قلت لامية ما حطاني قال فقدني فقدة، فاولم يكن عنده معوية من اشد المنافقين لمادعا عليه لانه كما وصفه الله تعالى (وانك لعلى خلق عظيم) وقال في حقه (فلا تذهب نفسك عليهم حسرات فلعلك باخع نفسك على آثارهم) و من يقارب قتل نفسه على الكفار كيف يدعو على مسلم عنده ، وقال الله تعالى (ان تستغفر لهم سبعين مرة) فقال والله لا زيدن على السبعين، وقد ورد في تفسير انك لعلى خلق عظيم ان النبي صلى الله عليه وسلم كلما آذاه الكفار من قومه قال اللهم اغفر لقومي انهم لا يعلمون، فلولم يكن عنده منافق لكان يدعو له ولا يدعو عليه وكيف جاز لمعوية ان يعتذر بالاكل مع انه صلى الله عليه وسلم لا يؤمن عبد حتى اكون احب اليه من نفسه واهله وماله وولده حتى دعا النبي صلى الله عليه وسلم عليه ، مع انه لا ينطق عن الهوى فيكون الدعاء باذن الله تعالى

و قال الفضل

من الامور المقررة عند العلماء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما انا بشر ان ابشر يعرضني ما يعرض البشر وقد سألت الله تعالى ان كل دعوة ادعوها على احد من المسلمين يجعلها الله رحمة ومنفرة له، وهذا من المعلومات عند العلماء والاجماع واقع على ان النبي صلى الله عليه وسلم دعا على بعض المسلمين كما قال لمعاذ نكلتك امك، وقال لام سلمة تربت يمينك، وقال لسودة قطع الله يدك، وقال لصفية عقرى حلقى، وغيرها من الدعوات، ولاجل هذا سال من الله ان يجعلها رحمة لمن دعا عليه، فمما ذكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدعو الا على منافق باطل باجماع العلماء ،

واما ما ذكر انه كيف جازل لمعوية ان يعتذر بالاكل فلم يصح انه اعتذرو لم يجي. و ربما رآه ابن عباس مشغولاً بالاكل فلم يذكر ان رسول الله ص يطلبه، وظاهر الحديث يدل على هذا، هكذا قال العلماء وانا اقول ان دعوة النبي ص انه اكل جميع الدنيا ولم يشبع من الخلافة والملك حتى وورى في التراب ولا يملأ جوف ابن آدم الا التراب

و اقول

حاصل جواب الفضل معارضة الايات الشريفة بما تقرر عندهم لماتهم وتكذيب الله سبحانه وتعالى فان الله تعالى يصف نبيه الكريم بالخلق العظيم وهم يصفونه بما ينبعث عن الحماسة وسوء الخلق، والله سبحانه ينفي عنه القول عن الهوى وبدون الوحي، وهم يشتون له القول عن جزع النفس وضيق الطبيعة، والله عز وجل يخبر انه كاد ان يهلك نفسه غماً ويستغفر لهم، وهم يخبرون انه لا يبالي بالمؤمنين ويتهور في الدعاء عليهم، والله تبارك وتعالى يفضله على المرسلين والنبين وهم يجعلونه من سائر البشر يصدر عنه ما يصدر عنهم حتى يقع منه ما حرم عليه من الدعاء على المؤمنين باللعن ونحوه، وما الداعي الى ذلك الا نصرة اشباه معاوية وابن العاص الذين لعنهم رسول الله ص ودعا عليهم اعلاماً بشدة نفاقهم وخبت سرائرهم وتحذيراً للناس من اتباعهم.

واما الدعوات التي رواها الخصم عن النبي ص فلو سلم وقوعها منه فليس المراد بها الدعاء الحقيقي والا لاستجيب بل المراد منها بيان التألم من المدعوع عليه، وهذا بخلاف الدعاء على معاوية فان المراد منه حقيقة الدعاء، ولذا كان يأكل ولا يشبع ويقول كلت اضراسي ولم يشبع بطني، وقد ورث هذا الداء منه ملوك الامويين كما هو معلوم من حالهم، وقد نسب القوم الى النبي ص دعوات مجابة لاتناسب النبوة والرحمة كدعائه على صبي بان يقطع الله اثره فاقدم، جزاهم الله بما نقصوا به نبيهم العظيم وكذبوا عليه، وكله لاختفاء حال معاوية وابن العاص والحكم الوزغ واشباههم، ولا ادري من هم العلماء الذين زعم الخصم اجماعهم على اثبات الحق والتهور الى نبي الرحمة المصوم من الخطأ والزلل اليسوا هم علماء النصب ورواة الكذب والمتعلقين باغصان الشجرة الملعونة في القرآن الذين لا يباليون بنص الكتاب ولا يحجبهم عن عيب النبي حجاب

واما اعتذاره لدلالة الحديث على اعتذار معاوية بالاكل فلا ينفعه بل هو اضر عليه

لان دعاء النبي ص عليه ابتداء ادل على نفاقه ، على ان قول ابن عباس هو ياكل يدل على اعتذار معاوية بالاكل كما هو المتعارف في امثاله ، فانك اذا ارسلت رسولا الى احد فذهب اليه وقال هو مشغول يفهم منه انه اعتذر بالشغل اذ هو المطلوب منه الاعتذار ، وكيف يحسن من ابن عباس ان لا يبلغ في المرتين رسالة النبي ص الى معاوية ويعتذر من عند نفسه ، ولولم يفهم النبي ص ان هذا العذر من معاوية لقال لابن عباس في المرة الثانية بلغه امرى ثم ان هذا الحديث قد رواه مسلم في كتاب البر والصلة والاداب (١) فراجع

✱ * ✱

هذا وقد ذكر المصنف ره بعد الطعن المذكور طعنا آخر تركه الفضل ، قال المصنف طاب نراه (ومنها) انه خاصم عليا وقتل جمعا كثيرا لا يحصى من المسلمين وادخل الشبهة على اكثر البايعين من ان الامر اعلى بالاجماع عندهم ومبايعة المسلمين والنص من النبي ص واستحقاقه بواسطة العصمة .

واجاب بعضهم عن حربه لامير المؤمنين ع بأنه اجتهد فاختا ، وفيه انه لا وجه للاجتihad في حرب امام الوقت والقاح الفتنة واضلال الامة وقتل ما لا يحصى من نفوس المسلمين طلبا لثار شخص واحد من اناس مخصوصين هم اولى منه بالاجتهاد واحق منه بالدين ، على انه ليس ولي الدم ، ولا ادري كيف يحمل معاوية على الاجتهاد وهو لم يبال بمخالفة ضروريات الدين كاستحقاق زياد وشرب الخمر ، ومن اين جاءه الاجتهاد والمعرفة بالاحكام وهو انما أظهر الاسلام بعد الفتح بمدة واشتغل بالرياسة وما لا الدنيا وشهواتها ، وكيف استقام له الاجتهاد بعد ما ظهر له ولغيره بعد قتل عمار انهم الفئة الباغية ، وكيف اجتهد حتى استجاز قتل الابرياء من المسلمين في غير ساحة الحرب وروع اهل الحرمين وقتل الاطفال ونهب حلى المسلمين والمعاهدات ثم خرج على سيد شباب اهل الجنة الى ان انتزى على الامة قهراً وقتل خيار المسلمين صبراً كحجر واصحابه وعمره وبن الحق وامثاله وممكن ولاية الجور والفساد من رقاب العباد وعهد ابنه الرجس المارد المعلن بالكفر والفجور فيا ببارك الله للقوم بهذا الاجتهاد الذي استباحوا به مسخ الشريعة

(١) في باب من لعنه النبي اوسبه او دعا عليه و ليس هو اهلا لذلك كان له زكاة

وحرب الامة واهلاك الامة وسيجزون بما قالوا وعملوا يوم يعص الظالم على يديه ويقول
يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلا يا ليتني لم اتخذ فلانا خليلا .

قال المصنف شيد الله حجته

و (منها) انه قال انا احق بالخلافة من عمر بن الخطاب روى الحميدى في الجمع
بين الصحيحين قال عبدالله بن عمر دخلت على حفصة ونسواتها (١) تنطف قلت قد كان من امر
الناس هاتيين (٢) فلم يحصل لى من الامر شىء فقالت الحق بهم فانهم ينتظرونك واخشى ان
يكون فى احتباسك عنهم فرقة فلم تدعه حتى ذهب ، فاما تفرق الناس خطب معوية فقال
من اراد ان يتكلم فى هذا الامر فليطلع لنا قرنه فلنجن احق منه ومن ابيه ، قال الحميدى
واراد عبدالله ان يجيب معوية فامسك عن الجواب ، فان كان ما يقوله معوية حقا
فقد ارتكب عمر الخطأ فى اخذه الخلافة و ان كان باطلا فكيف يجوز تقديمه على
طوائف المسلمين

و(منها) ان النبي ص كان يلغنه دائما ويقول الطليق ابن الطليق اللعين ابن اللعين
وقال اذا رايتهم معوية على منبرى فاقتلوه وكان من المؤلفة قلوبهم ولم يزل مشركا مودة
كون النبي ص مبعوثا يكذب بالوحى ويهزأ بالشرع ، و كان يوم الفتح باليمن يطعن
على رسول الله ص ويكتب الى ابيه صخر بن حرب يعيره بالاسلام ، ويقول له اصبوت الى
دين محمد وفضحتنا حيث يقول الناس ان ابن هند تخلى عن العزى ، وكان الفتح فى شهر
رمضان لثمان سنين من قدوم النبي ص المدينة ومعوية يومئذ مقيم على الشرك هارب من
رسول الله ص ، لانه قد هدر دمه فهرب الى مكة (٣) فلما لم يجد له مأوى صار الى النبي ص
مضطرا فأظهر الاسلام ، وكان اسلامه قبل موت النبي بخمسة اشهر وطرح نفسه على
العباس حتى شفع الى رسول الله ص فعفا عنه ثم شفع اليه ليكون من جملة خمسة عشر
ليكتب له الرسائل .

وقال الفضل

ما ذكر ان معوية كان يدعى انه احق بالخلافة من عمر فلا يبعد هذا لانه كان يدعى

(١) وثى نسخة (ونسوانها) (٢) وثى نسخة (ماثرين)

(٣) لى الصواب (من مكة)

انه اتى من امير المؤمنين فى حياته وايام خلافته فخرج عليه وبقي عليه و قتل جـيـوش المسلمين وفعل مافعل مما لاينبغى ان يذكر لقباحته واساءته فلا يبعد أن يدعى مثل ذلك فى عمر ومن خالف الحق وخاض فى الباطل والخطأ يدعى كل ما يكون خطأ ولا امامة له على المسلمين ولا شرائط فى امامته صحت بل اخذ الخلافة والملك عنوة بالسيف كما قال رسول الله ص الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم بعد ذلك يكون ملكاً عضوضاً . والصحيح ان معاوية أسلم بعد الفتح بايام يسيرة

و اقول

لم يرد المصنف ربه الطعن على معاوية بانه ادعى الاحقية ممن هو احق منه وهو عمر ، بل ازاد ان هذه الدعوى ان بطلت فقد بطلت خلافة معاوية لان الكاذب المبطل لا يصلح للإمامة ، وان صحت فقد بطلت خلافة عمر لوجود الاحق منه ، ولان الاحق ليس اهلاً للخلافة باقرار الخصم فكيف بالمفضول ولامعين للاحتمال الاول ، ولا يتأتى التردد المذكور فى دعوى معاوية الاحقية من امير المؤمنين ع اذ لو سلم صدور هذه الدعوى منه فهى متعينة البطلان لان خلافة امير المؤمنين مسلمة الصحة عند الفريقين بخلاف خلافة عمر ولا أشد وهنا واضعف شأناً من خلافة عمر لادعاء صاحبه وصنيعته انه احق بها منه ، وهذا الحديث قد رواه البخارى فى غزوة الخندق من كتاب المغازى

واماماً صحيحه الخصم من اسلام معاوية بعد الفتح بايام يسيرة ، فقول نشأ من الهوى لا الدليل ، ويكفي فى صحة خلافة رواية واحد منهم له كما ذكره المصنف ربه ويؤيده ما حكاه ابن ابي الحديد (١) عن الزبير بن بكار فى كتاب المفاخرات ان الحسن ع قال لمعاوية اذكر يوم جاء ابوك على جمل احمر وانت تسوقه واخوك عتبة هذا بقوده ، فرآكم رسول الله ص ، فقال لعن الله الراكب والقائد والسائق ، اتسمى يا معاوية الشعر الذى كتبته الى ابيك لما هم ان يسلم تنهاه عن ذلك .

يا صخر لا تسلمن يوماً فنفضنا	بعد الذين بيدراً صبحوا فرقا
خالى وعمى وعم الام نالهم	وحنظل الخير قد اهدى لنا الارقا
لا تركن الى امر تكافنا	والراقصات به فى مكة الخرقا

فالموت اهو من قول العداة لقد حاد ابن هند عن العزى اذا فرقا

فانه على الظاهر انما كتب اليه بعد الفتح وهو هارب اذ لم يهم ابو سفيان بالاسلام قبل الفتح جزماً ويبعد ان يسلم معاوية الا بعد مدة طويلة من هذا الشعر ، ولو سلمنا انه اسلم بعد الفتح بمدة يسيرة فلا فائدة في اسلامه لان اسلامه مدخول وهو من المؤلفة قلوبهم كما سبق عن الاستيعاب وتاريخ الخلفاء وذكره ابن ابي الحديد (١) ، كما انه من اشد المنافقين لمزيد بغضه وعداوته لامير المؤمنين ع حتى اتخذ السب له ديناً لاهل الشام ، وقد استفاض كما سبق قول النبي ص لعلي ع لا يبغيضك الا منافق ، وقال ابن ابي الحديد (٢) معاوية عند اصحابنا مطعون في دينه منسوب الى الالحاد قد طعن فيه صلى الله عليه وآله وسلم وروى فيه شيخنا ابو عبد الله المصري في كتاب نقض السفينية على الجاحظ اخباراً كثيرة تدل على ذلك ، و روى احمد بن ابي طاهر في كتاب اخبار الملوكة ان معاوية سمع المؤذن يقول اشهد ان لا اله الا الله فقالها ثلاثاً فقال اشهد ان محمداً رسول الله فقال لله درك يا ابن عبد الله لقد كنت عالي الهمة ما رضيت لنفسك الا ان يقرن اسمك باسم رب العالمين

ونقل في النصايح الكافية عن الزبير بن بكار في الموقفيات عن المعطوف بن المغيرة ابن شعبة قال دخلت مع ابي علي معاوية فكان ابي يأتيه فيتحدث معه ، ثم ينصرف الى ويذكر معاوية وعقله ويعجب بما يرى منه ، اذ جاء ليلة فامسك عن العشاء ورأيت مغتماً فانتظرته ساعة وظننت انه لا مرحدث فينا ، فقلت مالي اراك مغتماً منذ الليلة ، فقال بابني جئت من عند اكفر الناس وأخبثهم ، قلت وما ذاك ، قال قلت له وقد خلوت به انك قد بلغت سناً بالامير المؤمنين فلو اظهرت عدلاً وبسطت خيراً فقد كبرت ولونظرت الى اخوتك من بني هاشم فوصلت ارحامهم فوالله ما هندهم اليوم شيء تخافه وان ذلك مما يبقى لك ذكره ونوابه ، فقال هيهات هيهات اى ذكر ارجو بقاءه ، ملك اخويتم فعدل وفعل ما فعل فما عدا أن هلك حتى هلك ذكره الا ان يقول قائل ابو بكر ، ثم ملك اخو عدى فاجتهد وشمع عشرينين فماعد ان هلك حتى هلك ذكره الا ان يقول قائل عمر ، وابن ابي كبشة ليصاح به كل يوم خمس مرات اشهد ان محمداً رسول الله فاي عمل يبقى واى ذكر يدوم

بعد هذا لا يابالك لوالله الأدفنا دفنا» وعن ابن تيمية في كتاب الصارم المسلول بسنده عن عباية قال «ذكر قتل ابن الأسرف عند معوية قال بنيامين النضري كان قتله غدرا، فقال محمد بن مسلم الأنصاري يامعوية أين تدرك عندك رسول الله ولا تنكر، والله لا يظلني وإياك سيف بيت أبدا ولا يخلولي دم هذا الأقتلته»

وروي الطبري في تاريخه (٣) في حوادث سنة ٢٨٤ أن المعتضد عزم في هذه السنة على لعن معوية على المنابر وأمر بإنشاء كتاب يقرأ على الناس وكان من جملة من ذكر أبي سفيان «فجارب مجاهد أو دافع مكابذ أو أقام منابذ حتى قهره السيف وأمر الله وهم كلهم» فتقول بالإسلام غير منطوقا به وأسر الكفر غير مقلع عنه، فعره بذلك رسول الله والمسلمون وميزله المؤلف قلوبهم قبله وولده على علم منه، فمما لعنهم الله به على لسان نبيه ص قوله (والشجرة الملعونة في القرآن ونخوفهم فما يزيدهم الا طغيانا كبيرا) ولا اختلاف بين أحد أن أراد بها بني أمية وهذه قول الرسول وقد رآه مقبلا على حمار ومعوية يقوده ويزيد يسوقه (لعن الله الراكب والقائد والسائق) ومنه ما يرويه الرواة عنه من قوله يوم بيعة عثمان (تأفوها يا بني عبد شمس تلفف الكرة فوالله ما من جنة ولا نار) إلى أن قال «(ومنها) الرؤيا التي رآها رسول الله ص فوجم لها فمأرمي بعدها ضاحكا فانزل الله (وما جعلنا الرؤيا التي أريناك الا فتنة للناس) فذكروا أنه رأى نورا من بني أمية ينزون على منبره نزل القردة» إلى أن قال «(ومنها) ما أنزل الله على نبيه ص ليلة القدر خير من ألف شهر قالوا ملك بني أمية (ومنها) أن رسول الله ص دعا معوية ليكتب بين يديه فدافع بامرره واعتل بطعامه فقال لا أشبع الله بطنه فبقي لا يشبع وهو يقول والله ما أترك الطعام شيئا ولكن أعياء (ومنها) أن رسول الله ص قال يطلع من هذا الفج رجل من امتي يحشر على غير ما تطلع معوية (ومنها) أن رسول الله ص قال إذا رأيتم معوية على منبري فاقتلوه و (ومنها) الحديث المشهور المرفوع أنه ص قال أن معوية في تابوت من نار في أسفل درك من الجحيم»

ثم ذكر جملة من بواطن تستدعي مراجعتها ولولا الاطالة لذكرنا الكتاب بتمامه، وهو كتاب أحد خفافهم في خليفة آخر وقد اشتمل على مطاعن مما ذكرها المصنفه،

وما زال معوية شافها مستهتماً بالقيامة وبرسول الله ص روى الحاكم (١) وصححه مع الذهبي « ان ابا ايوب قال لمعوية اما ان رسول الله ص قد اخبرنا انه سيصينا بعده اثرة، قال فما أمركم ؟ قال أمرنا ان نصير حتى نرد عليه الحوض ، قال فاصبروا اذن ، فغضب ابو ايوب وحلف ان لا يكلمه ابداً » وروى الحاكم ايضا (٢) وكذا احمد في مسنده (٣) عن ابي سعيد .

هذا وقد ذكر السيوطي في اللآلئ المصنوعة في فصل مناقب الصحابة حديث (اذ رأيتم معوية على منبري فاقتلوه) وذكر ان ابن الجوزي نقله في الموضوعات عن ابن عدى من طريق عن عبدالله وطريقين عن ابي سعيد ، وزعم انه موضوع لان في سند الاول عباد بن يعقوب وهو رافضي والحكم بن ظهير وهو متروك كذاب ، وفي سند احد حديثي ابي سعيد مجالدين سعيد وفي سند الآخر علي بن زيد بن جذعان وهما ليسا بشيء ، ثم نقل ابن الجوزي الحديث عن عمرو بن عبيد عن الحسن . و(اقول) لوجه لحكمه بالوضع سوى ولا معوية فان عباداً قداحتج به البخاري في صحيحه وروى عنه الترمذي وابن ماجة في صحيحهما كما ان الحكم قد روى عنه الترمذي في صحيحه ، واما مجالد وعلي فقد روى عنهما اهل الصحاح الستة سوى البخاري ، فلا بد ان يكون حديثا ابي سعيد صحيحين في منتبهي الصحة عندهم ، فكيف يزعم ابن الجوزي الوضع . وقد كان اللازم على السيوطي ان يتعقبه بذلك لكن تعقبه بحديث آخر حسن عن جابر ، وذكر ان ابن عدى زعم ان سفيان بن محمد الفزاري الواقع في سنده قد سوى سنده ، و انت تعلم ان هذا تخرص وتمجيم من غير حجة ، وتعقبه ايضا بحديث آخر صحيح عن سهل بن حنيف لكن في سنده سلمة بن الفضل عن محمد بن اسحق صاحب المغازي قال ابن عدى سلمة ضعفه اسحق بن راهويه وقال البخاري في حديثه مناكير . وفيه انه لا عبرة بتضعيف ابن راهويه مع توثيق ابن معين له وتصديق غيره وتوثيقه له . قال في تهذيب التهذيب بترجمة سلمة قال ابن معين ثقة وقال كتبنا عنه ليس في المغازي اتم من كتابه ، وقال ايضا سمعت جريرا يقول عن لدن بغداد الى خراسان ليس اثبت في ابن اسحق من سلمة ، وقال ابو داود ثقة ، وقال ابن سعد كان ثقة صدوقا ، وقال ابو حاتم محله الصدق ، وقال ابن عدى لم اجده له ما جاوز الحد في الانكار

ثم ان القوم وقعوا في حيص من هذا الحديث فصحفه بعضهم ورواه هكذا (اذا رأيتم معاوية على منبرى فاقبلوه - بالموحدة - فانه أمين مأمون) كما ذكره السيوطي ايضا نقل عن الخطيب، وحكى عن الخطيب ان في سنده مجاهيل اربعة، وفيه ايضا محمد ابن اسحق الفقيه وهو كثير الخطأ والمناكير، ومع هذا فقد نقل السيوطي عن ابن عدى انه قال هو اقرب الى العقل فان الامة رأوه يخطب على منبر رسول الله ص ولم ينكروا ذلك عليه، ولا يجوز ان يقال ان الصحابة ارتدت بعد نبيهاس وخالفت امره. و (أقول) هذا من غرائب الكلام فان الحديث لا يدل على علم الامة او الصحابة جميعاً بامر رسول الله ص حتى يكون ما رواه الخطيب اقرب الى العقل، ولو فرض علم جميع الصحابة ففى وقت سلطان معاوية لم يبق منهم الا الاقلون وهم اضعف من ان ينكروا على معاوية او يقتلوه لانه قد ملكهم وغيرهم برعاع الشام قسراً ونزاعاً على منبر رسول الله ص قهراً، ولذا استلحق زيادا من دون مبالاة بهم وبغيرهم وبالشرعية الاحمدية، وانما امرهم رسول الله ص بقتله مع علمه بضعفهم وعدم علمهم كما صرحت به بعض الاخبار لان غرضه ص الاعلام بان معاوية مستحق القتل مهدور الدم، ولو سلم ما ادعاه ابن عدى من ان ما رواه الخطيب اقرب الى العقل للجهة التى ذكرها، فهو ابعد عن العقل من جهة اخرى وهى قوله فيه (فانه أمين مأمون) لان المراد انه أمين مأمون على دين النبى ص وامته ومعاوية ليس كذلك بالضرورة لسفكه الدماء بغير حقها واستلحاقه زيادا وشربه الخمر وإتيانه سائر المنكرات المنافية للامان على الدين والدنيا

هذا وقد زعم ابن الجوزى وضع حديث آخر مشهور ايضا نقله عن ابي يعلى بسنده عن ابي برزة قال «كنا مع النبى ص فسمع صوت غناء فقال انظروا فصعدت فنظرت فاذا معاوية وعمرو بن العاص يتغنيان، فجئت فأخبرت النبى ص، فقال اللهم اركسهما فى الفتنة ركسا اللهم دعمهما الى النار دعا» وقد تعلل ابن الجوزى لوضعه بان في سنده يزيد بن ابي زياد وكان يلقي بأجرة فيتلقن، وتعبه السيوطي بقوله هذا لا يقتضى الوضع والحديث اخرج احمد فى مسنده (أقول) مضاف الى ان يزيد ممن اخرج له ارباب صحاحهم سوى البخارى، ثم قال السيوطي «وله شاهد من حديث ابن عباس اخرج الطبرانى فى الكبير عنه قال سمع النبى ص صوت رجلين يتغنيان وهما يقولان

ولا يزال جوادى تلوح عظامه ذوى الحرب عنه ان يجن فيقبرا
 فسأل عنهما فقيل له معوية وابن العاص فقال اللهم اركسهما في الفتنة ركسا
 ودعهما الى النار دعا ثم قال السيوطي « قال ابن قانع في معجمه حدثنا محمد بن عبدوس
 ثم ذكر سنده عن صالح شقران قال بينهما نحن ليلة في سفر اذ سمع النبي ص صوتا فقال
 ما هذا فذهبت انظر فاذا هو معوية بن رافع وعمرو بن رفاعه بن الثابت يقول

ولا يزال جوادى تلوح عظامه ذوى الحرب عنه ان يموت فيقبرا
 فأثبت النبي ص فأخبرته فقال اللهم اركسهما ودعهما الى نار جهنم فمات عمرو بن
 رفاعه قبل ان يقدم النبي ص من السفر « قال السيوطي « وهذه الرواية ازال الاشكال
 وبيئت ان الوهم وقع في الحديث الاول في لفظة واحدة وهي قوله ابن العاص وانما هو ابن
 رفاعه احد المناققين وكذلك معوية بن رافع احد المناققين « و (اقول) يشكل بامكان تعدد
 الواقعة مع ان نسبة الوهم الى الحديث الاول ليست باولى من نسبته الى الحديث الثاني
 بل الاقرب في الثاني العمد دفعا للطعن عن معوية ابن ابي سفيان وعمرو بن العاص اللذين
 هما اولى بالنفاق لمن انصف، مضافا الى ان رجال سند الحديث الثاني بين ضعيف ومجهول
 فلا يصلح لمقاومة غيره حتى يحمل بسببه على الوهم، ولا سيما ان طرق الاول متعددة وصح
 منها حديث ابي برزة فيبعدوهم الجميع وضبط المتحد

قول النبي انه يموت على غير سنتي وادنيه له

قال المصنف اعلى الله مقامه

(ومنها) انه روى عبد الله بن عمر قال اتيت النبي ص فسمعتة يقول يطلع عليكم رجل
 يموت على غير سنتي فطلع معوية

وقال الفضل

ان صح هذا فلا يحكم بانه مات على الكفر وربما اراد انه ترك سنن رسول الله ص
 في اخذ الخلافة عنوة وفي التوغل بالبغي وطلب شيء لاحق له فيه

واقول

هذا تأويل مضحك فان المراد بالحديث انه حين الموت مفارق للسنة وبني معوية

انما كان قبل موته عندهم باكثر من عشرين سنة بل عندهم انه حين موته خليفة حق
 لنحقق الاجماع عليه بعد صلح الحسن ع ، على انه لا ريب بدلالة الحديث على ذم معاوية ،
 وفي منهيهم ان بهيه خطأ في الاجتهاد فله اجر فيه فكيف يحسن تأويل الفضل ، فالظاهر
 ان معنى الحديث انه يموت على خلاف ما يموت عليه المؤمنون وما هو الا الكفر والخروج
 عن الاسلام ، ولعل لفظ الحديث في كتاب المعتضد السابق يحشر على غير ملتي اظهر في
 كفره من اللفظ الذي ذكره المصنف ره

قال المصنف قدس الله نفسه

و (منها) ان النبي ص كان ذات يوم يخطب فاخذ معاوية بيد ابنه يزيد و خرج
 ولم يسمع الخطبة فقال النبي ص لعن الله القائم والمقود اي يوم يكون لهذه الامة من
 معاوية دى الاستاء .

وقال الفضل

لا شك ان يزيد بن معاوية لم يكن في زمن النبي ص وانه تولد بعد عمه يزيد بن
 ابي سفيان وهو مات في طاعون عمواس زمن عمر بن الخطاب فانه اعلم بحقيقة الخبر
 واقول

نقل السيد السعيد ره هذا الخبر عن الزمخشري في ربيع الابرار وهو حجة
 على من قال انه ولد بعد النبي ص ، ولو سلم انه ولد بعده كما هو الاشهر فلا يمد وقوع
 الخطأ في الحديث لان المشهور هو يزيد بن معاوية فاشتباه الراوى او الناسخ فعبّر بالابن
 والمقصود الاخ والله العالم

سب معاوية لسيد الكونين

قل المصنف اعلى الله مقامه

و (منها) انه سب امير المؤمنين ع مع الايات التي نزلت في تعظيمه و امر الله
 تعالى النبي ص بالاستعانة به على الدعاء يوم المباهلة ومواخاة النبي ص واستمرسبه
 ثمانين سنة الى ان قطعه عمر بن عبدالعزيز ، وفيه قال ابن سنان الخفاجي شعرا
 اعلى الصابر تعلنون بسبه
 وبسيفه نصبت لكم اعداها

وقال الفضل

اما سب امير المؤمنين نعوذ بالله من هذا فلم يثبت عند ارباب الثقة ، و بالغ العلماء في انكار وقوعه حتى ان المغاربة وضعوا كتباً و رسائل و بالغوا فيه كمال المبالغة و انا قول شعرا :

من يكن تاركا ولاء على لست ادعوه مؤمناً و زكياً
كيف بين الانام يذكر سباً للذى كان للنبي وصيماً
ليس قولي لفاعل السب الا لعن الله من سب علياً
واقول

انكار سبهم لعلى عليه السلام من انكار الضروريات و مكابرة المتواترات و ليس هو الا انكار صحة حديث الغدير و تواتره ، كيف ولا يخلو من حكاية سب القوم ل امير المؤمنين ع كتاب من كتب السيرة و التاريخ ، حتى انه يستفاد ممن لا دخل له بالتاريخ كصحيح مسلم ، فانه روى فيه في فضائل على ع عن عامر بن سعد بن ابي وقاص قل « أمر معوية سعداً فقال ما منعك ان تسب ابا تراب فقال اماماً ذكرت فلانا قالهن رسول الله ص فلا » الحديث و نحوه في مسند احمد و مستدرك الحاكم ، و روى مسلم ايضا في الباب المذكور « انه استعمل رجل من آل مروان على المدينة فامر سهل بن سعد ان يشتم علياً فابى فقال اما اذا ابيت فقل لعن الله ابا تراب » الحديث و الاشتغال في انبيات ذلك و ما جاء فيه يعد من الفضول .

وقد استفاض ايضا قول رسول الله ص من سب علياً فقد سبني كما رواه الحاكم في المستدرك (١) و صححه مع الذهبي عن ام سلمة ، و في رواية أخرى عنها قالت « سمعت رسول الله ص يقول من سب علياً فقد سبني و من سبني فقد سب الله » روت هذا لما قالت لثبث بن ربيع يسب رسول الله في ناديكم قال و أني ذلك ، قالت فعلى بن ابي طالب ، قال انا نقول اشياء نريد عرض الدنيا قالت « فاني سمعت رسول الله ص » الحديث ، و الروايات في هذا اكثر من ان تحصى ، فما حال من سب الله و رسوله مدة خلافته و كتب به الى البلدان و ابقاه سنة بعده في كثير من السنين ، و اما ما قاله من الشعر فالاحسن منه ما قلته

فى مدح سيد الوصيين عليه السلام :

من يكن سالكا صراط (على) لم يزل سالكا صراطا سويا
هو جنب الله الذى رفع الاله له فى الورى مكانا عليا
ان رآه الملوك خروا خضوعاً لعماليه سجدا و بكيا
وهو نفس النبي فى سابق الفضل و يتلوه شاهدا و وصيا
(و بخم) لما ارتضاء اماما كان وجه الاسلام فيه مضيا
غير ان النفوس مرضى فمالت لشقاها، و رشداه عاديا
كالذى يخطط الظلام ضللا بعدما اسفر الصباح وضيا
عاندوا (احمدا) وعادوا عليا و تولوا منافقا و غوبا
واسروا سب النبي نفاقا حين سبوا جهر اياه (عليا)
لغنوه دهرا فيالغن الله عداه مدى البقا سرمديا
و سلام عليه يوم تو فاه زكيا و يوم يبعث حيا

معوية الحسن عليه السلام وجنايات ابنه و ابيه و امه

قال المصنف طاب ثراه

و (منها) انه سم مولانا الحسن ع، و قتل ابنه يزيد مولانا الحسين ع و سلب نساء و هدم الكعبة و نهب المدينة و اخافهم ، و كسر ابوه ثنية النبي ص ، و اكلت امه كبذ حمزة ، فما ادرى كيف العقل الذى قاد الى من احاطت به هذه الرذائل و الى متابعتها .

و قال الفضل

من يرضى بمتابعة معوية و من يجعله اماماً حتى يشتم عليه ابن المطهر ، و قد ذكرنا انه من الملوك و ليس علينا ان نذب عنه

و اقول

سبق انهم رضوا بمتابعتها و قالوا بخلافته و امامته و كذا ابنه الرجس المارديزيد و سائر فروع الشجرة الملعونة ، و لهذا بايع ابن عمر معوية و ابنه و اوجب التمسك بيعة

يزيد، كما روى في صحاحهم وغيرها، ولا ريب عندنا ان معوية سم أعمامنا الحسن الزكي بدسه السم الى جعيدة بنت الاشعث بن قيس زوجة الحسن وواقفنا عليه كثير من علمائهم، ففي الاستيعاب بترجمة الحسن ع بعد ما روى أن بنت الاشعث سفت الحسن ع السم قال «وقالت طائفة كان ذلك منها بتدسيس معوية اليها» وحكى ابن ابي الحديد (١) عن ابي الحسن المدائني قال «دس اليه معوية سما على يد جعدة بنت الاشعث بن قيس زوجة الحسن وقال لها ان قتلتيه بالسم فلك مائة الف وازوجك يزيد ابني فلما مات وفي لها بالمال ولم يزوجها من يزيد» ونقل ايضا نحوه (٢) عن ابي الفرج الاصبهاني عن مغيرة، ونقل ايضا (٣) عن المدائني عن الحصين بن المنذر الرقاشي انه قال «والله ما وفي معوية للحسن بشيء، مما اعطاه قتل حجراً واصحاب حجر وباع لابنه يزيد وسم الحسن» ونقل ايضا في محل آخر (٤) عن ابي الفرج «ان الحسن ع مات شهيداً مسموماً دس معوية اليه والى سعد بن ابي وقاص حين اراد ان يعهد الى يزيد ابنه سما فما تامنه في ايام متقاربة وكان تولى ذلك من الحسن زوجته جعدة بنت الاشعث بن قيس بمال بذله لها معوية» الى غير ذلك مما في شرح النهج، وروى الحاكم في المستدرک (٥) في آخر فضائل الحسن ع عن قتادة بن دعامة قال «سمت ابنة الاشعث الحسن بن علي وكانت تحته ورشيت علي ذلك مالا» ومن الروايات السابقة يعلم ان الراشي لها معوية، وقال ابن قتيبة في كتاب السياسة والامامة (٦) لمأني معوية الخبر بموت الحسن اظهر فرحاً و سروراً حتى سجد وسجد من كان معه. فياويله من الله ورسوله قتل سيد شباب اهل الجنة واحد الثقليين ثم ما استحي من عالم السرائر حتى سجد فرحاً بقتل وليه، والله سبحانه يقول في قتل سائر المؤمنين (ومن قتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها) فكيف بمن قتل سيد اوليائه وريعانة رسوله

(١) ص ٤٤ مجلد ٤ (٢) ص ٦٧ ح ٤ (٣) ص ٧ ح ٤ (٤) ص ١١

(٥) ص ١٧٦ ج ٢ (٦) ص ١٤٥

الشجرة الملعونة في القرآن

قال المصنف شرف الله منزله

(ومنها) انه نزل في حقه وحق انسابه (والشجرة الملعونة في القرآن)

وقال الفضل

هذه الآية تختلف في شأن نزولها ، قال بعضهم نزل في رؤيا رسول الله ص
وانه رأى في الرؤيا اولاد مروان ينزون على منبره ، ولم يذكر احد من علماء السنة انه
نزل في معوية .

والقول

من المضحك مغالطة الفضل في المقام فان المصنف ره لم يرد ان الآية نزلت
في معوية خصوصا وبني امية عموما حتى يقول الفضل لم يذكر احد من العلماء النزول
في معوية ، بل اراد انها نزلت في بني امية ومنهم معوية ويدل على نزولها فيهم ماسبق
في كتب المعتضد من انه لاختلاف في ازادتهم من الآية وما في الدر المنثور عن ابن ابي
حاتم عن يعلى بن مرة قال قال رسول الله ص : أريت بني امية على منابر الارض وسيتملكونها
فتجدوهم ارباب سوء واهتم رسول الله ص لذلك ، فانزل الله (وما جعلنا الرؤيا التي أريتك
الافتنة للناس) ، وفيه ايضا عن ابن مردويه عن الحسين بن علي ع : «أن رسول الله ص أصبح
وهو مهموم ، فقيل مالك يا رسول الله؟ قال اني أريت في المنام كأن بني امية يتعاودون منبري
هذا فقيل يا رسول الله لانهم فانهما دنيائنا لهم ، فانزل الله تعالى (وما جعلنا الرؤيا التي
أريتك الافتنة للناس) ، وفيه ايضا عن ابن ابي حاتم وابن مردويه والبيهقي في الدلائل
وابن عساكر عن سعيد بن المسيب ، قال رأى رسول الله ص بني امية على المنابر فساءه
ذلك ، فأوحى الله اليه انما هي دنيا اعطوها فقرت عينه ، وهي قوله تعالى (وما جعلنا الرؤيا
التي أويتك الاكتة للناس) يعني بلاه ، ونقل الرازي وغيره عن ابن عباس ان الشجرة
الملعونة بنو امية ، وبهذه الروايات يعلم ان المراد ببني فلان في بعض الاخبار بنو امية ،
ففي الدر المنثور عن ابن جرير عن سهل بن سعد قال رأى النبي ص بني فلان ينزون على
منبره نزول القردة فسله ذلك فما استجمع ضاحكا حتى ملت ، وانزل الله (وما جعلنا الرؤيا

التي اربناك الافتنه للناس) فقد ظهر بما ذكرنا ان الشجرة الملعونة هي بنو امية وهم معاوية وذووه ؛ ويدخل فيهم ايضا عثمان ، كما يشهد له ما في الدر المنثور ايضا عن ابن مردويه عن عائشة انها قالت لمروان بن الحكم سمعت رسول الله ﷺ يقول لا يريك وجدك انكم الشجرة الملعونة في القرآن، فان جد مروان هو ابو العاص وهو جد عثمان، فيدخل في الآتية ، واما ماورد عندهم من نزولها في بنى الحكم فلا ينافي نزولها في بنى امية مطلقا لان بنى الحكم منهم ولولا ارادة الاعم لم يدخل والد الحكم كما صرح بتدخوله عائشة ، على ان القول بارادة خصوص بنى الحكم يضر القوم في دخول عمر بن عبدالعزيز الذي زعموه من صلحاء الخلفاء واحد الاثنى عشر الذين اريدوا في اخلائهم الخلفاء اثنى عشر خليفة من قريش

نسب معاوية ايضا

قال المصنف قدس الله نفسه

و(منها) ان الحافظ اباسعيد اسمعيل بن علي السمان الحنفى ذكر في كتاب مثالب بنى امية والشيخ ابا الفتوح محمد بن جعفر بن محمد الهمداني في كتاب بهجة المستفيد ان مسافر بن عمرو بن امية بن عبد شمس كان ذالجمال وسخاء عشق هذا وجامها فاجا فاشتهر ذلك في قريش وحملت هند فلما ظهر السفاح هرب مسافر من أبيها عتبة الى الحبشة وكان فيها سلطان العرب عمرو بن هند وطلب عتبة ابو هند اباسفيان ووعد به مال كبير وزوجه ابنته هذا ، فوضعت بعد ثلاثة اشهر معاوية، ثم ورد ابوسفيان على عمرو بن هند امير العرب فسأله مسافر عن حال هند، فقال اني تزوجتها فمرض مسافر ومات

وقال الفضل

قد قدمنا تفصيل هذه الحكاية على ما ذكره المعتمدون من ارباب التواريخ فطلى

هذه الحكايات والمثالب لاشك لولي وانسب بطريق الاسلام

واقول

سبق ان الاصح ما ذكره المصنفه وان الانسب بطريق الاسلام نشر مثالب المنافقين

والكافرين كما فعله شاعر النبي ص حسان بحياة النبي ص ثلاثين قتلوا الجاهلون و يكابر
بفضلهم المعاندون

قتله للمهاجرين والانه ارونسب ابن العاصي

قال المصنف نور الله ربه

و(منها) مارواه صاحب كتاب الهاوية، فيه ان معاوية قتل اربعين الفأمن المهاجرين
والاسير واولادهم، وقد قال النبي ص من اعان على قتل امرئ مسلم ولو بشطركلمة لقي الله
يوم القيامة مكتوباً على جبهته آيس من رحمة الله، وفيه عن ابن مسعود لكل شيء آفة وآفة
هذا الدين بنو امية. والخبار في ذلك اكثر من ان تحصى

فليحظر العاقل المنصف هل يجوز له ان يجعل مثل هذا الرجل واسطة بينه وبين الله
عز وجل وانه تجب طاعته على جميع الخلق، وقد قتل الجمهور واضعاف ما قتلناه، وقد كان
لأمر معاوية معروفا عند كل احد حتى النساء

روى الجمهور ان اذرى بنت الحارث بن عبد المطلب دخلت على معاوية في خلافته
بشام وهي يومئذ عجوز كبيرة فلما رآها معاوية قال مرحباً بك يا خالة، قالت كيف انت
يان اخي لقد كفرت النعمة واسأت لابن عمك الصعبة وتسميت بغير اسمك واخذت
عبيقتك، بلابلاء كان منك ولا من ابيك بعد ان كفرتم بما جاء به محمد ص، فاتمس الله
منكم الجودود واضرع منكم الخدود حتى رد الله الحق الى اهله وكانت كلمة الله هي
العليق ونبينا هو المنصور على كل من ناداه ولو كره المشركون، فكنا اهل البيت اعظم
الناس في هذا الدين بلاء وعن اهله غنا وقد رأت حتى قبض الله نبيه ص مغفوراً ذنبه مرفوعة
مرتلث شريفاً عند الله مرضياً، فوثب علينا بعده تيم وعدى وبنو امية، فسانت منهم تهدي
بهذاهم وتقصده بقصدهم، فصرنا فيكم بحمد الله اهل البيت بمنزلة قوم موسى وآل فرعون
يذبحون ابناهم ويستحيون نساءهم، وصار سيدنا فيكم بعد نبينا ص بمنزلة هرون من
موسى حيث يقول يا ابن ام ان القوم استضعفوني وكادوا يقتلونني، فلم يجمع بعد رسول الله ص
شمل ولم يسهل وعث وغايتنا الجنة وغايتكم النار

فقال لها عمرو بن العاص ايتها العجوز الضالة اقصرى من قولك وغضى من طرفك
 قالت من انت؟ قال انا عمرو بن العاص، قالت «يا ابن النابغة اربع هلى ضلعك وأعن
 بشأن نفسك هانت من قرش في لباب حسبها ولاصحيح نسبها ولقد ادعاك خمسة من
 قرش كلهم يزعم انك ابنه، ولطا لما رايت امك ايام منى بمكة تكسب الخطيئة وتترن
 الدراهم من كل عبد عاهرها يج ونسافح عبيدنا فانت بهم اليق وهم بك اشبه منك بفرع
 سهم» والخبار في ذلك اكثر من ان تحصى ووقايعة الردية اشهر من ان تذكر
 وقال الفضل

قد ذكرنا ان هذه الحكايات والخبار التي لم يصح بهارواية ولم يعم بصحتها بهان
 ترك ذكرها اولي واليق سيما انها متضمنة لنشر الفواحش وعظام هذه الجماعة رمية ولم
 يبق لهم آنا ولم يبق احد يدعى حقيتهم ولا امامتهم حتى يكون متعلقا بامر من امور
 الدين، ولينصف المنصف ان ترك نشر الفواحش والاقدام بها اولي سيما طائفة محت
 الدهور آثارهم وجرت الرياح على مكان ديارهم
 و اقول

ان كان نشر هذه الفواحش قبيحاً فهم اول ناشر لها وقد نقلها المصنف ره عنهم بل
 اول ناشر لها هو الصحابة، روى في السيرة الحلبية (١) «ان ام عمرو بن العاص وطاهار بمة
 وهم العاص وابولهب وامية بن خلف وابوسفیان بن حرب وادعى كل منهم عمرا فالحقته
 بالعاص وقيل لها لم اخترت العاص قالت لانه كان ينفق على بناتي، الى ان قال وكان عمرو
 يعير بذلك عيره على وعثمان والحسن وعمار بن ياسر وغيرهم من الصحابة، انتهى فكيف
 يزعم الفضل اولوية ترك نشرها وكيف ينكر صحتها وقد استفاضت بها الرواية وقامت
 على صحتها قرائن سو، افعالهم و عادات آبايهم ولو ضمت اليها اخبارنا حصلت على
 التواتر واليقين

واما ما ذكره من ان عظامهم رمية فصحيح لكن هو اهم حى في قلوب النواصب
 وقد اتبعوا آثارهم في اعمالهم واخبارهم واتخذوها حجة بينهم وبين الله تعالى فأمرنا الله

سبحانه بابداء مساويهم ليموت جبه من القلوب ويعلم الناس ان آثارهم كاصولهم ،
ولو لاذلك فانانربأبأقلامنان تدنس بذكر هذه المخازي القبيحة .

هذا ومارواه المصنف ره عن اروى بنت الحارث بن عبدالمطلب قدرواه في المقد
الفريد بتغيير يسير (١) تحت عنوان وفود اروى بنت عبدالمطلب، ولم يتعرض الفضل
لما ذكره المصنف ره من ان آفة هذا الدين بنوامة غفلة او تغافلا، وهو قد رواه ونحوه
في كنز العمال (٢) عن علي ع قال لكل امة آفة و آفة هذه الامة بنوامة عن قيس بن
امى حازم، قال سمعت على بن ابي طالب على منبر الكوفة يقول الالمن الله الافجرين من
قريش بنى امية وبنى المغيرة، وعن ابن مندة واهى نعيم عن عمران بن جابر الحنفى، قال
سمعت رسول الله ص يقول ويل لبنى امية ثلاث مرات، وروى الحاكم فى المستدرك (٣)
وصححه مع الذهبى على شرط الشيخين عن ابنى برزة الاسلمى قال كان ابغض الاحياء الى
رسول الله ص بنوامة وبنوحنيفة وقهف والاخبار من نحو ما ذكرناه كثيرة وهى دالة
بمنطوقها اولازمها على ان آفة الدين والامة بنوامة .

تم القسم الاول من الجزء الثالث من دلائل الصدق ويلحقه القسم الثانى
ان شاء الله تعالى

فهرس دلائل الصدق - الجزء الثالث

القسم الاول

- المطلب الاول فيما رواه الجمهور
في حق ابي بكر
- ٢ - تسميته لنفسه بخليفة رسول الله
- ٤ - دخوله في جيش اسامة و تخلفه عنه
- ٧ - قوله ان لي شيطاناً يعتريني
- ٩ - بيعته كانت فلتة بقول عمر
- ١٣ - قوله اقبلوني فلست بخيركم
- ١٥ - تشكيكه في حق الانصار بالخلافة
- ١٧ - تمنياته المعروفة في مرضه
- ١٨ - لم يوله النبي شيئاً من الاعمال وردده
عن اداء سورة براءة
- ٢٢ - منعه من فاطمة ارنها و تحقيق امر
فدك و دعوى النجاة
- ٤٣ - تنبيهان الاول في ان المتقدم دعوى
النحلة او الميراث
- ٤٣ - الثاني في ان لفاطمة دعوى نالثة في
خمس خبير
- ٤٥ - طلبه لاهراق بيت امير المؤمنين
- ٥٦ - ما يتعلق بالثناء على عمر بن الخطاب
المطلب الثاني فيما رواه الجمهور
في حق عمر
- ٦٢ - قصة الدواة والكف
- ٧٠ - ايجابه يمة ابي بكر و قصيدت النبوة
بالاحراق
- ٧٢ - انكاره موت النبي
- ٧٤ - قوله لولا على لهلك عمر
- ٧٦ - منعه من المفالاة في المهر وقوله كل
الناس افقه من عمر حتى المخدرات
- ٧٩ - قصة تسوره على جماعة و ما فيها من
المخالفات التي اعترف بها
- ٨٣ - اعطيته من بيت المال مالا يجوز
- ٨٥ - تعطيله لجدال المغيرة بن شعبة
- ٩٢ - تلونه في الاحكام و مفارقاته فيها
- ٩٦ - تحريمه متعة النساء
- ١٠٨ - تحريمه متعة الحج
- ١١٣ - قصة الشورى و ما فيها من
المخالفات
- ١٢٤ - مخترعت عمر كالتراويح و وضع
الخراج و ترتيب الجزية
- ١٣١ - جملة من مخترعاته المروية
- ١٣٩ - ما يتعلق بالثناء على عثمان
المطلب الثالث فيما رواه الجمهور
في حق عثمان
- ١٤٢ - ولاته الذين ظهرت منهم المنكرات
- ١٥٠ - ابواؤه الحكم طريد رسول الله
- ١٥٣ - اثاره لاهل بيته بالاموال العظيمة
- ١٥٨ - ما حماه لنفسه من الماء والكلاء

- ١٥٩ - صرفه للصديقة في غير وجهها
٢١٢ - تهشكه و شربه للخمر
١٦٠ - ضربه لابن مسعود
٢١٥ - نسبة واستلحاقه لزياد
١٦٥ - ضربه لابن مسعود على دفنه لابي در
٢٢٠ - دعاء النبي عليه بلا استيع الله بطنه
١٦٩ - ضربه لعمار بن ياسر
٢٢٢ - حربه لأمير المؤمنين وقتله للجمع
١٧٦ - نفيه لابي ذر
الكثير
١٨٣ - تطيله لحدابن عمر
٢٢٣ - طعنه في خلافة عمر و لعن النبي له
١٨٧ - برائة الصحابة منه يوم الدار و قصة
والتحقيق في اسلامه
قتله ودفنه
٢٢٧ - حديث اذا رأيتهم معوية على منبري
١٩٥ - مخالفاته للشريعة واستهزاؤه بها
فاقتلوه
٢٠١ - جرأته على النبي في التهديد بتزويج
٢٢٩ - حديث انه يموت على غير سنتي
زوجاته بعده وكذلك طلحة معه
٢٣٠ - حديث لعن النبي له ايضا
٢٠٤ - عزوه على ان يأخذ امانا من يهودي
٢٣٠ - سبه لسيد الكونين واتخاذ بني امية
خوف ان يدال لليهود على المسلمين
ذلك سنة
و كذلك طلحة من نصراني
٢٣٢ - سبه للحسن و جنابات ابنه و ابيه
المطلب الرابع فيما رواه الجمهور
في حق معوية
٢٠٩ - حديث و بيع عمار تقتله الفئة
الباغية
٢١٠ - الكلام في معنى كونه كتب للنبي
٢١١ - تولية عمر له على الشام و كيف كان
يغاضى عن اعماله
ابن العاص

دلائلُ الصدق

دَلَالَةُ الصِّدِّيقِ

القسم الثاني

من

الحجر الثالث

من تأليف

الحجة محمد الحسن المظفر^{غفر}

دار

أهباء التراث العربي

بيروت - لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

ما رواه الجمهور في حق الصحابة

قال المصنف شرف الله خاتمه

(المطلب الخامس) فيما رواه الجمهور في حق الصحابة، روى الحميدي في الجمع بين الصحيحين في مسند سهل بن سعد في الحديث الثامن والعشرين من المتفق عليه قال سمعت رسول الله يقول (انا فرطكم على الحوض من ورد شرب ومن شرب لم يظمأ ويبردن على اقوام اعرفهم ويعرفونني ثم يحال بيني وبينهم) قال ابو حازم فسمع النعمان بن ابي عياش وانا احداثهم هذا الحديث ، فقال هكذا سمعت سهلا يقول؛ قال فقلت نعم ، قال انا اشهد على ابي سعيد الخدري لسمعته يزيد على اللفظ المذكور فيقول (انهم من امتي فيقال انك لا تدري ما احداثوا بعدك ، فاقول سحقا سحقا لمن بدل بعدي)

وقال الفضل

شرع من ههنا في مطاعن الصحابة و نحن نذكر قبل الشروع فيما ذكر شمة من مناقب الصحابة ان شاء الله تعالى ، فنقول مذهب عامة العلماء أنه يجب تعظيم الصحابة كاهم والكف عن القدح فيهم ، لان الله تعالى عظمهم و أننى عليهم في غير موضع من كتابه كقوله تعالى (والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار) و قوله (يوم لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه نورهم يسعى بين أيديهم) و قوله (و آمنوا معه اشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله و رضوانا) و قوله (لقد رضى الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة) الى غير ذلك من الايات الدالة على عظم قدرهم و كرامتهم عند الله ، والرسول قد أحبهم و اننى عليهم في احاديث كثيرة منها قوله ص

(خير القرون قرني ثم الذين يلونهم) ومنها قوله ص (لا تسبوا اصحابي فلوان احدثكم انفق مثل احد ذهباً مابلغ مد احدهم ولا نصيفة) ومنها قوله ص (اصحابي لا تتخذوهم غرضاً بعدى فمن احبهم فبحبى احبهم ومن ابغضهم فببغضى ابغضهم ومن آذاهم فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله ومن آذى الله فيوشك ان يأخذه) الى غير ذلك من الاحاديث المشهورة في الكتب الصحاح ، منها ما روى عن ابي برزة قال « رفع معنى النبي ص رأسه الى السماء و كان كثيراً ما يرفع رأسه الى السماء فقال النجوم أمانة السماء فاذا ذهبت النجوم اتى اهل السماء ما يوعدون و انا أمانة اصحابي فاذا ذهبت انا أتى اصحابي ما يوعدون و اصحابي أمانة لامتى فاذا ذهب اصحابي أتى امتى ما يوعدون » وفيها عن عبدالله بن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله ص « اكرموا اصحابي فانهم خياركم ثم الذين يلونهم ثم يظهر الكذب حتى ان الرجل ليحلف و لا يستحلف ويشهد و لا يستشهد ، ألا من سره بحبوة الجنة فليزلم الجماعة فان الشيطان مع الواحد و هو مع الاثنين أبعد » الحديث ، و عن جابر بن عبدالله عن النبي ص قال « لا يمس النار مسلم أراى و رأى من رآنى » و عن عبدالله بن معقل قال قال رسول الله ص « الله الله في اصحابي لا تتخذوهم غرضاً فمن احبهم فبحبى احبهم ومن ابغضهم فببغضى ابغضهم ومن آذاهم فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله ومن آذى الله فيوشك ان يأخذه » وعن انس بن مالك قال قال رسول الله ص « مثل اصحابي في امتي كالملح في الطعام ولا يصلح الطعام الا بالملح » وعن بريدة عن ابيه قال قال رسول الله ص « ما من احد من اصحابي يموت بارض الا بعث قائداً أو نوراً لهم يوم القيامة » و الاخبار في هذا الباب كثيرة لا تحصى ، ثم ان من تأمل سيرتهم و وقف على ما نزلهم وجدهم في الدين و بذلهم أموالهم و انفسهم في نصره الله و رسوله ص ، لم يتخالجه شك في عظم شأنهم و براءتهم عما نسب اليهم المبطلون من المطاعن و منعه ذلك عن الطعن فيهم و رأى ذلك مجاناً لا ليمان ، ونحن ان شاء الله نذكر كل ما طعن به هذا الرجل الضال و نجيب عنه على ما اعتمدنا ان شاء الله ، فنقول ما روى من الجمع بين الصحيحين ان رسول الله ص قال لا تدرى ما احدثوا بعدك فانفق العلماء ان هذا في اهل الردة الذين ارتدوا بعد وفاة رسول الله ص و هم كانوا اصحابه في حياته ثم ارتدوا بعده ، و يدل عليه الاحاديث و الاخبار التي سيذكر بعد ذلك ، ولا شك ان هذا لم يرد في شأن جميع اصحاب محمد ص بالاجماع ، لان فيهم من لم يتغير ولم يبدل بعده بالاختلاف فهو من اهل

النجاة بالاتزاع، فان اريد به من بدل بعض التبدل ولم يبلغ الارتداد فليس في الاصحاب الامن بدل بعض التبدل فرجع الوعيد الى الاكثر، فإلزام ان لا يهتدى لمحمد الا نفر معدود في كل عصر من الاعصار، وهذا يناقض ما ذكره رسول الله ص من كثرة امته يوم القيامة وأنه يباهي بهم الامم كما ورد في صحاح الاحاديث، وان اريد به التبدل الى حد الكثر فهو عين المدعى، فلزم من هذه المقدمات ان هذا الحديث وامثاله في هذا الباب واردة في شأن اهل الردة كما قاله العلماء

واقول .

لاوجه لوجوب تعظيم الصحابة كلهم والكثف عن الندح بهم، ومنهم المنافق والفاسق الباغى والزاني وشارب الخمر وقال النفس المحترمة، وكيف يجب تعظيمهم جميعاً، وقد ذمهم الله سبحانه في كتابه العزيز آحاداً وجماعات في موازد كثيرة؛ ويكفيك ما شتمت عليه سورة براءة حتى سميت الفاضحة، وذمهم ايضاً نبيه الكريم في عدة مواطن وآذوه في كثير من المقامات، وكيف يحسن القول بوجوب تعظيمهم جميعاً، وما قد قال رسول الله ص «ما من نبي الا كانت له بطانتان بطانة تأمره بالمعروف وبطانة تأمره بالشر» كما سبق في اول مطاعن معوية فاذا كان هذا حال من يعد بطانة فكيف حال سائر الصحابة وكيف يحسن ترك القدح بهم جميعاً، وقد روى البخارى كما سبق ويأتى «انهم ارتدوا جميعاً على ادبارهم القهقري وانهم الى النار ولا يخلص منهم الا مثل همل النعم» ولا عجب من دعوى وجوب تعظيمهم جميعاً ولم تكن لهم هذه المنزلة عند انفسهم كما هو واضح عند من عرف طرفاً من اخبارهم، فقد كان فاشياً بينهم سب بعضهم بعضاً وضرب بعضهم بعضاً ونفى بعضهم لبعض كما فعله خلفاؤهم، بل استباح بعضهم قتل بعض كما عرفته مع عثمان، وفي الاستيلاء بترجمة، ما رأت معوية قتل من اهل بيعة الرضوان الثلاثة وستين رجلاً، وقد سبق انه قتل من المهاجرين والانصار اربعين ألفاً، وعلم الخلفاء العام انه قتل حجراً واصحابه الذين غضب لقتلهم اهل السماء والارض وانه قتل عمرو بن الجمق وسير رأسه، ويكفيك حرب البصرة وما فعلته عائشة والزبير وطلحة بثمان بن حنيف، الى ما لا يحصى ما كان يقوله او يفعله بعضهم مع بعض، وقد جمع يسيراً منه ابن ابي الحديد بعدة صفحات من شرح النهج^(١)

واما ما ذكره من ثناء الله تعالى عليهم في كتابه فيغير مفيدله، لان المقصود

باليات التي ذكرها هو بعضهم ، فان المراد بالسابقين في الآية الاولى هو خصوص من اسلم في أوائل البعثة بل بعضهم خاصة وهم المحسنون منهم بدليل تتمتها وهي قوله تعالى في سورة التوبة (والذين اتبعوهم باحسان) فان التبعية بالاحسان تستدعي المشاركة فيه ، ونحن لانشك بان السابقين المحسنين محل للشأن من الله عز وجل ومن رسوله سواء ماتوا ام قتلوا في حياة النبي ص ام بعده

واما الآية الثانية فالممدوح بها من آمنوا بالسنتهم وقلوبهم ونبتوا على الايمان وعملوا بطاعة الرحمن ، فانهم هم الذين يسمى نورهم بين أيديهم لامن انغمس في ظلمات المصاعى وارتد القهقري واحارب من حربه حرب لله ورسوله ص فقد قال رسول الله (لعل ع) (حربك حربي) و لا من دخل في زمرة المنافقين بحكم النبي الامين وهم الذين أبغضوا عليا و اولئك اكثر الصحابة ، و كذلك الكلام في الآية الثالثة فان الممدوح بها من وصفهم الله سبحانه بانهم اشداء على الكفار رحماء بينهم ترأفهم ركعوا سجدا ، و بالضرورة ان ليس كل الصحابة كذلك ، وانما هم على عوشيعته كما مر عند ذكر المصنف ره للآية في الايات النازلة بامير المؤمنين ع

واما الآية الرابعة فلا تدل على اكثر من رضا الله تعالى عن جماعة خاصة من الصحابة في فعل خاص و هو بيعتهم للنبي ص تحت الشجرة ، فلا تشمل جميع الصحابة و لا تدل على رضا الله تعالى عن اهل بيعة الشجرة في كل افعالهم ، و لا سيما بعد ما احدثت و الاحداث ، روى البخاري (١) عن المسيب قال لقيت البراء بن عازب فقلت له طوبى لك صحبت النبي ص و بابتة تحت الشجرة فقال يا ابن اخي انك لا تدري ما احدثت لنا بعده . هذا كله في الايات و اما ما استدلل به من اخبارهم في حجة علينا ، بل اكثرها ليس حجة عندهم لضعف اسانيدها ، و دعوى النضل اشتهاها ممنوعة ، فان الراوى لاكثرها هو الترمذي ، و قدرهما بالغرابة كرواية الله الله في اصحابي ، و رواية لانس النار مسلما رآني ، و رواية مامن اصحابي يموت بارض الابلث قائدا و نوراً لهم يوم القيامة ، و لا ريب في غرابتها و كذبها الامور كثيرة ، الا ان يراد بها الخصوص كما هو صريح بعضها ، فان الخطاب في

قوله لا تسبوا اصحابي ولا تتخذوا اصحابي غرضا و اكرموا اصحابي، لا يمكن ان يكون خطا بالكافرين او للمعدومين حال الخطاب كما هو ظاهر، فلا بد ان يكون خطا بالاصحاب انفسهم ولا اقل من شموله لهم ، فيلزم ان يكون الذين اراد اكرامهم و عدم سبهم جماعة مخصوصين منهم، وهم الذين اتخذهم الصحابة غرضا بعده و سبهم ولم يكرموهم، و ما هم بالضرورة الا على ع و آله كما يشهد له ما في كنز العمال (١) عن الديلمي عن جابر و احمد بن حنبل و الطبراني وسعيد بن منصور عن ابي امامة عن النبي ص ، قال «يجي ، يوم القيامة المصحف و المسجد و العترة فيقول المصحف يا رب حرقوني و مزقوني و يقول المسجد يا رب خربوني و عطلوني و ضيعوني و تقول العترة طردونا و قتلونا و شردونا و اجثوا بركتي للخصومة فيقول الله تعالى ذلك الي انا اولي بذلك» و ما في مسند احمد (٢) عن ام الفضل قالت «أتيت النبي ص في مرضه فجعلت ابكي فرفع رأسه فقال ما يبكيك قلت خفنا عليك و ما ندرى ما نلقي من الناس بمدك قال انتم المستضعفون بهدي» و ما في المسند ايضا ٣ عن عبد المطلب بن ربيعة قال «دخل العباس على رسول الله ص فقال يا رسول الله انا لنخرج فنرى قريشاً تتحدث فاذا رأونا سكتوا فغضب رسول الله و در عرق بين عينيه ثم قال و الله لا يدخل قلب امرئ ايمان حتى يحبكم الله و لقرايتي» و مثله في محل آخر من المسند (٤) و كذا في الكنز (٥) عن ابن مساجة و الطبراني وغيرهما عن العباس بن عبد المطلب ، و يشهد له ايضا ما في المسند (٦) عن عبد المطلب ابن ربيعة قال «أتى ناس من الانصار النبي ص فقالوا انا نسمع من قومك حتى يقول القائل منهم انما مثل محمد مثل نخلة في كباء و الكباء الكناسة الحديث، الي غير ذلك من الاخبار و الانار الدالة على عداوة الاصحاب و سبهم لاهل البيت ع و اتخاذهم لهم غرضا ، و يؤيد المدعى قوله في بعض الاحاديث التي ذكرها الخصم فمن احبهم فبحبي احبهم و من ابغضهم فببغضي ابغضهم ، فان مضمونه و ارد كثير آفي حق علي ع و آله الاكرمين، و لا يبعد ان اصل الروايات هكذا لا تسبوا اهل بيتي و لا تتخذوهم غرضا و اكرمهم، فحرفوها كما حرفوا رواية النجوم أمانة لاهل السماء المذكورة فان مضمونها و ارد

في خصوص اهل البيت ع كما سبق في الحديث السابع والعشرين من الاحاديث التي استدل بها المصنف ره على امامة امير المؤمنين ع في الجزء الثاني .

واماروا بغير القرون قرني فظاهرة الكذب اذ لا قبل من اشتغالهم عنه على طواغيت الامة وفراعة الملوك كعموية ويزيد وعبد الملك والوليد واشباههم الذين احرقوا الكتاب العزيز وجعلوه هدف للسهام وحاربوا وسبوا من حرب وسبه حرب وسب الله ورسوله وقتلوا سبطي الرحمة وسيدى شباب اهل الجنة وسبوا اهل بيت النبوة وهدموا الكعبة وهدموا حرمة الحرمين وأباحوا المدينة للنهب والنزحور وقتلوا خيار المسلمين وعباء الله الصالحين كجبر واشباهه واسسوا الكذب على رسول الله واستعملوا الرشى عليه، وكان هلاك الامة على ايدي غلظة سفهاء منهم كمافي الخبير، وما تركوا الله حرمة الاهتكوها ولا سنة الاضيوعها، فمأسى ان يقع في سائر القرون حتى يكون هذا القرن الاول خيرها. هذا مع معارضتها باخبار مستفيضة لهم (منها) مارواه البخاري في باب خلق افعال العباد عن ابي جهم قال : كنا مع رسول الله ص ومعنا معاذ بن جبل عاشر عشرة فقلنا يا رسول الله هل من احد أعظم منا أجراً آمننا بك واتبعناك قال وما يمنعكم من ذلك ورسول الله بين أظهركم يأتيكم الوحي من السماء بل قوم يأتون من بعدكم يأتيهم كتاب بين لوجين فيؤمنون به ويعملون بما فيه اولئك اعظم منكم أجراً (ومنها) مارواه احمد في مسنده (١) عن انس قال قال رسول الله ص طوبى لمن آمن بي ورآني وطوبى لمن آمن بي ولم يرني سبع مرار، ونحوه في المسند ايضا (٢) عن ابي امامة (ومنها) مافي المسند ايضا (٣) عن ابي جهم من طريقين قال تقدمنا مع رسول الله ص ومعنا ابو عبيدة الجراح فقال يا رسول الله هل احد خير منا اسلمنا معك وجاهدنا معك ، قال نعم قوم يكونون بعدكم يؤمنون بي ولم يروني (ومنها) ما فيه ايضا (٤) عن الجهمي قال بينما نحن عند رسول الله ص اذ طلع راكبان فدنا اليه احدهما ليباركه فلما اخذ بيده قال يا رسول الله ارايت من رآك وآمن بك وصدقك واتبعتك ما ذاله قال طوبى له قال فمسح على يده فانصرف ثم اقبل الاخر حتى اخذ بيده ليباركه قال يا رسول الله ارايت من آمن بك وصدقك واتبعتك ولم يرك قال طوبى له ثم طوبى له ثم

طوبى له فمسح بيده فانصرف وهذه الروايات أقرب الى الصحة من الخبر الاول لان من شاهد النبي ص وصحبه طلبه الايات والمعجزات ومن لم يصحبه يطلبها فمن لم يصحبه اعظم عناء في طلب الحق، وكلما تأخر الزمان زاد العناء وكثرت الشكوك فيكون المؤمن في الازمنة المتأخرة اولى بعظم المنزلة وأحق بالاجر والرعاية ولذا في اول البقرة وصف الله سبحانه المتقين ومدحهم بالذين يؤمنون بالنيب ولاينا في ذلك دلالة القرآن الهجيد على تفضيل السابقين لان المقصود به تفضيل السابقين من الصحابة على اللاحقين منهم، ولا ريب بفضل السابق منهم الى الايمان عن صميم القلب على اللاحق منهم لان السبق الى الحق رغبة فيه دليل على كمال السابق وافضليته وهذا بخلاف السبق في الوجود الزماني فانه لا دخل له بالفضل والكمال الذاتي ولا يشأ منه بالضرورة .

واما ما ذكره من أن من تأمل سيرتهم لم يتخالجه شك في عظم شأنهم فيه (اولا) ان سيرتهم مختلفة وكثير منها دال على ضعة شأنهم فيمن فرار من زحف ولمز في الصدقات واتهام النبي الامين في القسمة ونسبة الهجر اليه وعصيانه في تنفيذ جيش اسامة واللاحق به الى كثير من مخالفة أوامره ونواهيه (وثانيا) انه لو سلمنا استقامة سيرتهم في رضا الله تعالى ايام حياة النبي ص فلا شك أنهم انقلبوا على اعقابهم بعده كما ذكره الله تعالى في كتابه العزيز وقد اتبعوا سنن من كان قبلهم بشيرا وبشرا وذراعا بذراع حذوا العمل بالعمل والقذة بالقذة كما اخبر به رسول الله ص لان بني اسرائيل بعد ان آمنوا بموسى ع ونصروه على عدوه انقلبوا بالافضل على اعقابهم واتبعوا السامري واستغفوا هرون وكادوا يقتلونه، فكذا أمة نبينا ص بعد ان آمنوا به ونصروه انقلبوا بالآخر على اعقابهم واتبعوا في السقيفة غير من نصبه لهم واستضعفوا من هو منه بمنزلة هرون من موسى وكادوا يقتلونه يوم قادوه بحمائل سيفه، ولو أحسنا الظن بعموم الصحابة لكذبنا رسول الله ص في قوله المذكور ، فان المسلمين لم يتبعوا سنة بني اسرائيل في مخالفة خليفة موسى الا يوم السقيفة حيث خالفوا خليفة رسول الله ص واتبعوا غيره، ولذا قال رسول الله ص ليسرن راكب في جانب المدينة فيقولون لقد كان في هذه مرة حاضر من المؤمنين كثير، كما في مسند احمد بلفظه (١)

او نحوه (١) ، فان قوله ص (مرة) دال على قصر زمان الايمان بالمدينة وعلى كونه اتفاقا غير دائمى ، ولا بد ان يكون الاتفاقى هو الايمان فى زمان النبى ص لان الناس بعده الى هذا الوقت على مذهب واحد ، وهو ليس ايمانا حقيقيا وعلى ما يريد الله ورسوله والا لكان وجود المؤمنين دائما لاتفاقيا ، وما مغايرته له الا لمخالفتهم خليفة النبى وانكلا هم النص عليه انكارا مستمرا من يوم السقيفة الى هذا الوقت فانه لم يصدر منهم ما يوجب كونهم غير مؤمنين فى طول هذا الزمان سواء .

واما ما اجاب به عن حديث الحوض فهو مشوش خال عن المعنى ولا محصل له ، الا ان يراد به دعوى ان المراد بالحديث الذى ذكره المصنف وامثاله من الاحاديث هم اهل الردة دون ابى بكر ومن قال بامامته ، والالزم ان يكون المؤمنون بالنبى ص فى كل عصر قليلين ، وهو خلاف ما روى ان النبى ص يباهى بأمة الامم يوم القيامة الدالة على كثرتهم ، فلا بد ان يراد بتلك الاحاديث قليل من الصحابة وهم اهل الردة كما اتفق عليه العلماء ويرد عليه ان الكلام تارة فى المراد باحاديث الحوض ومفادها واخرى فى معارضتها بماروى ان النبى ص يباهى بأمة الامم ، اما الاول فلا اشكال بظهور تلك الاحاديث با بى بكر واتباعه دون اهل الردة لقرائن (منها) دلالة بعض تلك الاحاديث على ارتداد عامة الصحابة الا مثل همل النعم كما سيذكره المصنفه (ومنها) تعبير بعضها بانهم ما برحوا بعدك يرجعون على اعقابهم او ما زالوا يرجعون على اعقابهم كما فى حديثى مسلم فى كتاب الفضائل (٢) او بانهم لم يزلوا مرتدين على اعقابهم منذ فارقتهم كما فى حديث مسلم فى كتاب الجنة وصفة نعيمها (٣) وحديث البخارى فى كتاب بدء الخلق (٤) ، فان هذا النحو من الكلام ظاهر فى الاستمرار و طول مدة الارتداد وهو لا يناسب ارادة ما نعى الزكاة اياها واشباههم ولا سيما انهم رجعوا الى الاسلام باقرار الخصوم (ومنها) ما شتمل عليه حديث احمد (٥) عن ام سلمة قالت فى جملة حديث عن النبى ص سمعته يقول ايها الناس بينما انا على الحوض جىء بكم زمرا فتفرقت بكم الطرق فنادانى مناد من بعدى فقال انهم قد بدلوا بعدك فقلت الا سحقا سحقا ، فان قوله ص ايها الناس وقوله

(١) ج ٢٠ ص ١٢٠ فى باب اثبات حوض نبينا ص (٣) فى باب فناء الدنيا وبيان الحشر يوم القيامة ص ٣٥٠ ج ٢

(٤) فى باب قول الله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلاباب واذكر فى الكتاب مريم الآية (٥) ج ٢٩٧ ص ٦٤

جىء بكم زمرا وقوله فتفرقت بكم الطرق لا يناسب ارادة قوم مخصوصين من اهل البادية
 رأوا النبي ص أوقاتا قليلة وارتدوا أيا ما سيرة و تابوا واسلموا، فلا ينبغى الاشكال
 بل المراد بهذه الاحاديث ونحوها من انكروا امامة أمير المؤمنين وخالفوا نص الغدير
 لارتدادهم بانكارهم الضرورى فى وقتهم ، مع أن الامامة اصل من اصول الدين على الاحق
 وهؤلاء عامة الصحابة الا النادر ولذا قال فى حديث البخارى ولا راه يخلص الامثل همل النعم
 واما معارضتها بحديث مباهاة النبي ص بامته فليست بمحلها لاستفاضة تلك الاحاديث
 و لان الشيعة من ايام النبي ص الى اليوم فضلا عن ايام الحجة المنتظر ع وما بعده
 اكثر من مؤمنى الامم قبل النبي ص فان من بعد النبي ص من باقى الامم كفار لانكارهم رسالته
قال المصنف طاب ثراه

وروى الحميدى فى الجمع بين الصحيحين من المتفق عليه فى الحديث الستين
 من مسند عبد الله بن عباس عنه قال ألا انه سيجاء برجال من أمتى فيؤخذ بهم ذات الشمال
 فقول يا رب اصحابي فيقال انك لاتدرى ما احدثوا بعدك فاقول كما قال العبد الصالح
 وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم فلما توفيتنى كنت انت الرقيب عليهم و انت على كل
 شىء شهيدان تعذبهم فانهم عبادك ، قال فيقال لى انهم لم يزوالمرتدين على عقابهم منذ فارقتهم
و قال الفضل

قد وقع التصريح فى هذا الحديث على ما ذكرنا ان المراد منهم ارباب الارتداد الذين
 ارتدوا بعد رسول الله ص و قاتلهم ابو بكر الصديق .

واقول

نعم وقع التصريح فيه بارتدادهم ولكن صريحه انهم لم يزالوا مرتدين ، وهم غير
 من زعموا ردتهم و قاتلهم ابو بكر ، لقلة ايام ردتهم وعودتهم الى الاسلام كما عرفت على
 ان الكثير ممن زعموا ردتهم انما منعوا الزكاة عن ابى بكر وغاية ما يقال فيه الحرمة
 لا الارتداد ، ولذا اجرى عليهم عمر احكام الاسلام فرد سببهم و اموالهم مضافا الى ان
 هذه الرواية وغيرها من ردتهم من الصحابة ومن زعموا ردتهم ان ماتوا على الارتداد كما هو
 ظاهر هذه الاخبار لم يكونوا من الصحابة لان من مات مرتد ليس بصحابى عندهم وان تابوا
 وماتوا مسامحين لم يكونوا ممن يؤخذ بهم ذات الشمال ويحال بينهم وبين النبي ص ، فلا يرادون

بتلك الاخبار على كلا الوجهين ولا يرد علينا النقض بمن انكر والنص على امير المؤمنين ودفعوه عن الامامة حيث نقول بازتدادهم ونسبهم مع ذلك بالصحابة لانه لا يشترط عندنا في اطلاق اسم الصحابي على الشخص بقاؤه على الايمان بل لا يشترط فيه الاتحاق بالصحة لاسيما مع بقاءه على صورة الاسلام، فالوجه كما سبق ان يراد بهذه الاخبار من انكر والامامة امير المؤمنين فانهم لم يزلوا مرتدين لانكارهم اصلا من اصول الدين وهو الامامة وانكارهم ضروري الاسلام في وقتهم وهو النص على امير المؤمنين .

قال المصنف اعلى الله درجته

و في الجمع بين الصحيحين للحميدى في الحديث الحادى و الثلاثين بعد المائة من المتفق عليه من مسند انس بن مالك قال « ان النبى ص قال ليردن على الحوض رجال ممن صحبنى حتى اذا رأيتهم رفعوا الى رؤسهم اختلجوا فلاقولن اى رب اصحابى فليقالن لى انك لاندري ما احدثوا بعدك » و في الجمع بين الصحيحين ايضا في الحديث السابع والستين بعد المائتين من المتفق عليه من مسند ابى هريرة من عدة طرق قال قال النبى ص : (بينا انا قوائم اذا زمرة حتى اذا عرفتهم خرج رجل بينى و بينهم فقال هلموا فقلت الى اين قال الى النار والله قلت ما شأنهم قال انهم ارتدوا بعدك على ادبارهم القهقرى ثم اذا زمرة حتى اذا عرفتهم خرج رجل بينى و بينهم فقال هلموا فقلت الى اين فقال الى النار والله قلت ما شأنهم قال انهم ارتدوا بعدك على ادبارهم القهقرى فلا اراه يخلص منهم الا مثل همل النعم) ورووا نحو ذلك من عدة طرق فى مسند اسماء بنت ابى بكر، و من عدة طرق فى مسند أم سلمة ، و من عدة طرق فى مسند سعيد بن المسيب، كل ذلك فى الجمع بين الصحيحين، و فى الجمع بين الصحيحين ايضا فى مسند عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله ص : « انا فرطكم على الحوض وليرفعن الى رجال منكم حتى اذا هويت لاناولهم اختلجوا دونى فاقول اى رب اصحابى فيقال انك لاندري ما احدثوا بعدك » وروى نحو ذلك فى مسند حذيفة بن اليمان فى الحديث السابع من المتفق عليه ، و فى الجمع بين الصحيحين للحميدى فى مسند ابى الدرداء فى الحديث الاول من صحيح البخارى قالت ام الدرداء دخل على ابوالدرداء وهو غضب فقلت ما غضبك فقال والله ما اعرف من امة محمد ص شيئا الا انهم يصلون جميعا ، و فى الجمع بين الصحيحين فى الحديث الاول

من صحيح البخارى من مسند انس بن مالك عن الزهرى قال دخلت على انس بن مالك بدمشق وهو يبكي فقلت له ما يبكيك فقال لا اعرف شيئا ما دركت الا هذه الصلاة وهذه الصلاة قد ضيعت، و فى حديث آخر منه ما اعرف شيئا مما كان على عهد رسول الله ص، قيل الصلاة، قال أليس قد ضيعتم ما ضيعتم فيها . و فى الجمع بين الصحيحين فى مسند انس بن مالك و ابي عامر ان النبى ص قال «اول دينكم نبوة و رحمة ثم ملك و رحمة ثم ملك و جبرية ثم ملك» عض يستحل فيه البحر والحرّة . و فى الجمع بين الصحيحين فى الحديث السادس بعد الثلاثمائة من المتفق عليه من مسند ابي هريرة عن النبى ص قال مثلى كمثلى كمثل رجل قد استوقد نارا فلما اضاءت ما حوله جاء متها فت الفرائش من الدواب الى النار يقعن فيها و جعل يحجزهن و يلقبهن فيقحمهن فيها قال و ذلك مثلى و مثلكم انا آخذ يحجزكم هلموا عن النار فتغلبوا ننى فتقحمون فيها» و فى الجمع بين الصحيحين فى الحديث العاشر من مسند ثوبان مولى رسول الله ص «و انما اخاف على امتى الائمة المضلين و اذا وقع عليهم السيف لا يرفع عنهم الى يوم القيامة فلا تقوم الساعة حتى يلحق حى من امتى بالمشركين و حتى يعبد الفئام من امتى الاوثان» و فى الجمع بين الصحيحين فى الحديث التاسع والاربعين من افراد البخارى من مسند ابي هريرة انه قال «قال رسول الله ص لا تقوم الساعة حتى تأخذ امتى ماخذ الدول شبرا بشبر و ذراعا بذراع فقول يا رسول الله كفارس والروم قال و من الناس الا اولئك» و فى الجمع بين الصحيحين فى الحديث الحادى والعشرين من المتفق عليه من مسند ابي سعيد الخدرى قال «قال رسول الله ص لتتبعن سنن من قبلكم شبرا بشبر و ذراعا بذراع حتى لود خلوا جرحى لتتبعنهم قلنا يا رسول الله اليهود والنصارى قال فمن لنا» و روى البهوى فى كتاب المصاييح فى حديث طويل فى صفة الحوض قال «قال رسول الله ص انا فرطكم على الحوض من مر على شرب و من شرب لم يضمأ ابدا و ليردن على اقوام اعرفهم و يعرفوننى ثم يحال بينى و بينهم فاقول انهم امتى فيقال انك لا تدري ما احدثوا بعدك فاقول سحقا سحقا لمن غير بعدى»

و قال الفضل

ما ذكره من الاحاديث بعضه يدل على ان الامة بعد رسول الله ص يبدلون سنته و بعضه يدل على امراء السوء فى الامة يعملون بخلاف سنته، و كل هذه الامور واقعة

و لا طعن فيه على الصحابة و هو يدعى الطعن ، و ما ذكر من اسم الاصحاب فقد ذكرنا ان المراد بهم المرتدون بعد رسول الله ص

و اقول

قد علم مما بينا ان المتمعين ارادة عامة الصحابة الا النادر من احاديث الحوض واختلاجهم دونه للقرائن السابقة و امتناع ارادة من زعموهم اهل الردة لتوبتهم وعودتهم الى الاسلام لوسلما لارتداد ما نعى الزكاة منهم ، و اما ما دل على تبديل الامة لسنة النبي ص كحديثي ابي الدرداء و انس فعمدة النظر فيها الى الصحابة ، ولا سيما ان ابا الدرداء مات في خلافة عثمان قبل قتله بسنتين كما في باب الاسماء و الكنى من الاستيعاب ، و اظهر منها في الدلالة على الطعن بالصحابة و ذمهم حديث ابي هريرة المذكور الذي ضرب النبي ص فيه مثالا لهم بالفراش و هو ممارواه مسلم في باب شقته ص على امته من كتاب الفضائل . و اما الاحاديث المتعلقة بامراء السوء فالمراد ما يشمل الخلفاء الثلاثة لصراحة بعضها في ذلك كحديث اول دينكم نبوة و رحمة ثم ملك و رحمة الى آخره ، فانه صريح بارادة من ملكوا بعد النبي ص بالافضل و مع الفصل وان امارتهم ملك لا خلافة نبوة ، و لكن لا بد من خروج امير المؤمنين ع للاجماع على خلافته مع عدم استقرار الامر له .

و اما احاديث اتباع الامة سنن من قبلهم فهي دالة على انقلاب الصحابة لما سبق من ان من جملة ما وقع في الامم السالفة ان امة موسى خالفت خليفته في قومه اخاه هرون و اتبعوا السامري ، و لم يقع مثله في هذه الامة الا يوم السقيفة حيث خالفت الامة خليفة نبيا ص و من هو بمثل هرون من موسى و اتبعوا غيره و قد صرح بعض اخبارهم بان الامة تتبع سنن بني اسرائيل كما في مسند احمد (١) من طريقين و هم امة موسى الذين ضيعوا هرون و اتبعوا غيره

قال المصنف قدس الله روحه

و قد تضمن الكتاب العزيز وقوع اكبر الكبائر منهم و هو الفرار من الزحف ، فقال تعالى (و يوم حنين اذ أعجبتكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئا و ضاقت عليكم الارض

بما رحبت ثم ولتيم مدبرين) وكانوا اكثر من عشرة آلاف نفر فلم يتخلف معه الاسبعة
انفس على بن ابي طالب والعباس والفضل ابنة وريعة وابوسفیان ابنا الحارث بن عبدالمطلب
واسامة بن زيد وعبيدة بن ام ايمن ، وروى ايضا ايمن بن ام ايمن ، واسلمه الباقون الى
الاعداء للقتل ولم يخشوا النار ولا العار وآثروا الحياة الدنيا الفانية على دار البقاء ولم
يستحيوا من الله تعالى ولا من نبيهم ص وهو يشاهدكم عيانا

و قال الفضل

ذكر الله قصة حنين في كتابه العزيز و ان اصحاب رسول الله ص و لوا مدبرين ،
و كان هذا قضاء الله في الحرب ليعلم ان رسول الله ص كان مؤيداً من الله تعالى لامن
قوة العساكر ، و قد روى في صحيح البخارى عن البراء بن عازب « انه قال له رجل افرتم
يوم حنين قال لا والله ما ولى رسول الله ص ولكن خرج شبان اصحابه ليس عليهم كثير
سلاح فلقوا قوما رماثا لا يكاد يسقط لهم سهم فرشقوهم رشقا ما يكادون يخطون فاقبلوا
هنالك الى رسول الله ص و رسول الله ص على بغلته البيضاء وابوسفیان بن الحارث يقودها
فنزله فاستنصر و قال انا النبی لا کذب انا ابن عبدالمطلب قال البراء کنا اذا حمى البأس
اتقيناه و ان الشجاع منا من يعاذى به» يعنى النبی ص ، و يعلم من هذا الحديث ان شبان
الصحابة ولوا يوم حنين و اما الباقون فقاموا و ثبتوا لان البراء انفى الفرار وقال لا والله ،
و ايضا اختلفوا في العدد الذين وقفوا مع رسول الله ص ف قيل كانوا ثلاثمائة رجل .
ولا خلاف في ان ابا بكر وقف معه ولم يفارق رسول الله ص في موقف من المواقف ، ثم انا
لم ندع عصمة الصحابة من الذنوب حتى يلزمنا براءتهم عن الفرار و الانسان لا يخلو من الذنوب
و قد عفا الله عنهم على ما يقتضيه النص لانه قال (ثم انزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين
و انزل جنود ألم تروها و عذب الذين كفروا و ذلك جزاء الكافرين ثم يتوب الله من
بعد ذلك على من يشاء والله غفور رحيم) قيل المراد من المؤمنين الذين انزل الله سكينته
عليهم الفارون ، و العجب ان الله قبل عذرهم و تاب عليهم و ابن المطهر لا يرضى به .

واقول

قوله (هذا قضاء الله في الحرب) اراد به بمقتضى مذهبه من الجبر انه قضاء حتم ليرفع
بذلك العيب عن المنهزمين بعب الله سبحانه حيث قضى عليهم حتما بالفرار و ذمهم على

فعله ، و اما قوله (ليعلم ان رسول الله ص كان مؤيدا) الى اخره فهو مخالف بظاهره
 لمذ هبه من ان افعال الله تعالى غير معللة بالاعراض ، ولو علل فرأهم بما اشتملت عليه
 الاية من اعجابهم بكثرتهم ووردت به الرواية من ان ابا بكر هو الذي اعجبه كثرتهم
 كان اولي . و اما مانسبه الى البخارى من رواية البراء فلا يبعدان المراد بها ما رواه
 في كتاب الجهاد (١) بتغيير يسير ، و كذا رواه مسلم في كتاب الجهاد (٢) و هو من
 الكذب الواضح لمخالفته لما تظافت به الاخبار من فرار المسلمين عامة الا النادر و قد سبق
 جملة منها في مطاب جهاد امير المؤمنين ص ٣٥٣ ج ٢ ، ولانه لو كان الفارون هم الشبان والاختفاء
 وقد خرجوا حسراً ليس عليهم سلاح كما في رواية البخارى اوليس عليهم كثير سلاح
 ولقوا قوما رماة لا يكاد يسقط لهم سهم ولا يكادون يخطئون لما حسن من الله سبحانه ان
 يعير المسلمين عامة و يذمهم بانهم ولوا مدبرين ، والحال انه قد ثبت الكثير وأهل الحزم
 منهم بل يكون الشبان والاختفاء ايضا معذورين بالفرار في تلك الحال ، ولا سيما قد
 اقبلوا الى رسول الله ص و تحيزوا الى فئة ، فيا عجباً للقوم كيف يكذبون نصرة للمذنبين
 و ان استلزم نقص الله سبحانه و انبات الظلم له بدم قوم براء . و من الخطل قوله و اما
 الباكون فقاموا و نبتوا لان البراء نفى الفرار و قال (لا والله) فان جواب القسم هو قوله
 في الرواية ما ولي رسول الله ص ، و لا دخل له بنفى فرار غيره ، و الحق ان المسلمين فروا
 جميعا سوى نفر لا يزيد عددهم على عشرة و افضلهم ثباتاً امير المؤمنين ع كما سبقت
 الاشارة اليه في جهاده ص ٣٥٣ ج ٢ ، و نقل في كنز العمال في كتاب الغزوات (٣) عن العسكرى
 في الامثال عن انس قال : لما كان يوم حنين قال النبي ص الان حمى الوطيس و كان
 على بن ابى طالب اشد الناس قتالا بين يديه . و يشهد لفرار عامة المسلمين ما رواه البخارى
 في كتاب المغازى (٤) و مسلم في كتاب الزكاة (٥) عن انس قال : لما كان يوم حنين اقبلت
 هوازن و غطفان و غيرهم بنعمهم و ذرايرهم و مع النبي ص عشرة آلاف و من الطلقاء
 فأدبروا عنه حتى بقى وحده ، الحديث ، و لكن يرد على قوله بقى وحده ان عليا ع
 لاشك و لا خلاف في نيابته و انه مدار الحرب و قطبها ، و كذلك ثبت العباس و بعض بنى

(١) في باب من صف اصحابه عند الهزيمة و نزل عن دابته و استنصر (٢) في باب غزوة حنين

(٣) ص ٢٠٦ ج ٥ (٤) في غزوة الطائف (٥) في باب اعطاء المؤلف قلوبهم

هاشم كما حقتناه في جهاد امير المؤمنين ع ، كما لاشك و لاخلاف في فرار ابي بكر وعثمان كما يدل عليه كلام الاستيئاب في ترجمة العباس و انما الخلاف بينهم في فرار عمر و يظهر من الاستيئاب اختيار فراده وهو الصواب ، كما اوضحناه في المطلب المشار اليه و ذكرنا فيه خبرين صريحين في فرار عمر ، فراجع

و اما ذكره من القول بان الثابتين كانوا ثلاثمائة رجل فلا يبعدانه من مفترياته بدليل ان غاية ما روى في عدد من فاؤ الحرب بعد الهزيمة انهم مائة ، روى الطبري في تأريخه (١) « ان النبي ص لما رأى الناس لا يلوون على شيء قال يا عباس اصرخ يا معشر الانصار يا اصحاب السمرة ، قال فناديت ، فاجابوا ان ليك ليك ؛ الى ان قال حتى اجتمع اليه منهم مائة رجل استقبلوا الناس فاقتتلوا » الحديث

و اما قوله (لم ندع عصمة الصحابة من الذنوب) ، فصحيح لكنهم يمنعون عن الطعن بهم و يوجبون تعظيمهم و الاغضاء عن قبائحهم ، خلافا لله سبحانه حيث فضحهم بها في صريح كتابه و ذمهم على اتيانهم اكبر الذنوب ، و غرض المصنف ره من ذكر مطاعنهم بيان ان اجتماع اكثرهم على ابي بكر لا يقتضى سلامته و امامته لعلنا باتيان اكثرهم القبيح و ارتكاب عامتهم اعظم الذنوب الا الاندرهمهم ، و لتعلم ان ابابكر و صاحبيه ليسوا اهلا لالامامة لان من يصدر منه تلك الكبيرة العظيمة لا يؤمن على الامة و اموالهم و نصر الاسلام عند الزحام .

وقوله (وقد عفا الله عنهم على ما يقتضيه النص) خطأ فان الآية الكريمة لم تدل على توبة الله تعالى على الفارين جميعا بل على من يشاء خاصة ، على انه قد يقال ان المراد بمن يشاء ناس من الكافرين المحاريين و بالتوبة عليهم اسلامهم كما في الكشف ، و لم يذكر غير هذا المعنى فلا يكون في الآية دلالة على توبة الله على احد من الفارين . ولو سلم فالتوبة عليهم لا تمنع من الطعن بهم بالنقصان و انهم محل لارتكاب اكبر الذنوب و التلبس باعظم العيوب ، فلا يمنع اجتماعهم على شخص للهوى و حب الدنيا و حسداً و عداوة لولي الامر .

و امامنا قلهم القول بان المراد بالمؤمنين الذين انزل الله عليهم السكينة هم الفارون ،

فقول صادر عن بعض اصحابه ، و قال بعضهم المراد منهم الثابتون كما في الكشف، وهو الاصح لان الله سبحانه جمعهم مع رسوله في ازال السكنية عليهم ولا يجتمع معه فيها الا من ثبت معه لامن فر عنه و اسلمه لعدوه ، ولا سيما من لم يعد الا بعد مقام باعباء الحرب غيره وايد به جنود لم تروها، روى الطبري (١) انه اجتلد الناس ومارجعت راجعة الناس من هزيمتهم حتى وجدوا الاسرى مكثفين . و كيف يراد باهل السكنية المنهزمون وقد وصتهم الله تعالى بالايمان و مدحهم به فانه لا يحسن مدحهم به في مقام عصيانهم و ذمهم بهذه الجريمة العظمى بل ينبغي في هذه الحال بخلاف الايمان كما و رد لاي زنى العبد حين يزنى وهو مؤمن ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن والتوبة لاتصح مدحهم في المقام لانها واقعة بعده قال تعالى (ثم يتوب الله على من يشاء) مع انها على من يشاء لا على الجميع

قال المصنف قدس الله نفسه

و قال الله تعالى (واذا رآوا تجارة او لهوا انفضوا اليها وتركوك قائما) روي انهم كانوا اذا سمعوا بوصول تجارة تركوا الصلاة معه والحياء منه ومراقبة الله تعالى؛ و كذا في اللهو، و من كان في زمانه معه بهذه المثابة كيف يستبعد منه مخالفته بعدموته و غيبته عنهم بالكلية.

و قال الفضل

ذكروا في شأن نزول الآية ان القوافل التي كانت تأتي بالطعام انقطعت عن المدينة و ضاق امر الناس فجهاء القافلة و النبي ص كان يخطب و كانوا يضربون الطبل عند نزول القافلة ، فلما سمعوا صوت الطبل تسارع اليه فنام الناس و قام اكابر الصحابة معه ، فانزل الله الآية في شأن من يذهب و يترك رسول الله ص قائما، وفي كل طائفة يكون عوام و خواص ، ولا يعد هذا عن الانسان و هذا لا يوجب الكفر بعد رسول الله ص كما يدعيه هذا الرجل

و اقول

ينبغي هنا بيان امور (الاول) سبب نزول الآية لاشك ان سبب نزولها امران التجارة و اللهو الواقعان من المسلمين في واقعتين او اكثر لعطف احدهما على الاخر

بأو في قوله تعالى (و اذا رآوا تجارة او لهوا انفضوا) ولتكرار من التجارة في قوله تعالى (خير من اللهو ومن التجارة) ، و لورود كل منها مستقلا في اخبارهم، اما التجارة فقد روى البخارى في كتاب الجمعة ^(١) عن جابر قال «بينما نحن نصلى مع النبي ص اذا أقبلت غير تحمل طعاما فالتفتوا اليها حتى ما بقي مع النبي الا اثني عشر رجلا فنزلت هذه الآية» و روى نحوه في باين من ادائل كتاب البيع وفي الجميع ان العير اقبلت وهم يصلون ولم يستثن الا اثني عشر رجلا ، و كذا روى نحوه في كتاب التفسير ^(٢) لكن لم يقيده بحال الصلاة ، و روى مسلم في كتاب الجمعة ^(٣) عدة اخبار من نحو ما عرفت لم يستثن الا اثني عشر رجلا ، وفي بعضها ان العير جاءت فانفتل الناس اليها وقد كان النبي ص يخطب قائما ، و اما اللهو فقد روى نزول الآية فيه لما وقع منفرد ابن جرير وابن المنذر قال السيوطي في لباب النقول بعد نقل ما رواه البخارى و مسلم في نزولها بالتجارة «أخرج ابن جرير عن جابر ايضا كان الجوارى اذا نكحوا كانوا يمرون بالكبر والعزائم و يتركون النبي ص قائما على المنبر و ينفضون اليها فنزلت، قال و كأنها نزلت في الامرين معانم رأيت ابن المنذر اخرجه عن جابر لقصة النكاح و قدوم العير معانم طريق واحد و انها نزلت في الامرين فله الحمد» انتهى كلام السيوطي

(الثاني) ان الآية الدالة على ان انفضاض المسلمين عن النبي ص سجيعة لهم كما وقع منهم مرتين وفي الكشف وغيره قيل ثلاث مرات، وذلك لتعيرها باذا التي هي شرط في المستقبل والفعل المستعمل يفيد بذاته التجدد ويفيد في المقام الاستمرار لانه لم يقيد بوقت خاص فيكون كناية عن كون الانفضاض للهو والتجارة سجيعة لهم و شأننا كقوله تعالى (و اذ لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا و اذا خلوا الى شياطينهم قالوا انما نحن مستهزؤون) و قوله تعالى (و اذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون) اى ان ذلك مع وقوعه منهم هو من شأنهم و سجيعة لهم ، و لا يصح ان يراد مجرد الحكاية عن انفضاض سابق فانه لا يناسب التعمير باذا الشرطية بل يتعين التعمير باذا الظرفية فالعدل عن اذا الى اذا التي هي للاستقبال لا بد ان يكون لنكتة و هي بيان سجيعة

(١) في باب اذا نفر الناس عن الامام في صلاة الجمعة فضلاة الامام و من بقى جائزة

(٢) في تفسير سورة الجمعة (٣) في باب قوله تعالى (و اذا راوا تجارة او لهوا) الآية

(الثالث) لاريب بانفضاض الصحابة عامة الا النادر الذي يصح إلحاقه بالعدم من حيث العدد إلمته ، ولذا تركت الآية ذكر من بقى مع النبي ص و نسبت الانفضاض الى غموم المؤمنين ، وقد عرفت ان صحاح اخبارهم المذكورة انما استثنت اثني عشر رجلا ، وحكى في الكشف وغيره قولاً بانهم ثمانية فلا يتجه قول الفضل وقام معه أكبر الصحابة ، فان اكابرهم اضعاف العدد المذكور ، و الحامل له على هذا دفع الطعن عن مشايخهم ووجوههم ، وقد كفاه بعضهم هذه الكلفة بالنسبة الى الشيخين فروى لهم ان من جملة الاثني عشر ابابكر و عمر كما في بعض اخبار مسلم و هو الى الكذب اقرب ، والا لما خلت عنه رواية من رواياتهم لشدة اهتمامهم بشأنها ، على ان هذا الحديث ضيف السند بجماعة منهم هشيم الذي سبق ترحمته في مقدمة الكتاب ومنهم حصين بن عبد الرحمن الذي ضعفه البخارى وابن عدى والعقيلي كما في ميزان الاعتدال و قل يزيد بن هرون اختلط

(الرابع) ثبت بما ذكرنا ان جميع الصحابة الا الاندر ليسوا من اهل السجايا الجميلة والمراقبة ﷻ تعالى والحياء من رسوله ص كيف وقد تركوا اهم الواجبات بمرأى من نبينهم ص و تركوه قائماً يخطب او في الصلاة لاجل اللهو والتجارة ، و ما اعتذر لهم به الخصم من انقطاع قوافل الطعام عن المدينة و ضيق امر الناس لو صح فليس عذراً شرعياً في ترك الواجب اذ يمكنهم الانتظار قليلاً حتى يؤدوا الواجب ، و لذاروى في الكشف وغيره ان رسول الله ص قال و الذي نفسى بيده لو خرجوا جميعاً لاضرماً الله عليهم الوادى نارا على انه يكفى في ذمهم انفضاضهم عن الصلاة لاجل اللهو و اللب

والعجب من السنة كيف يعرضون عن الكتاب العزيز وصراحتهم في ذم الصحابة لاجل رغباتهم في مدح قوم ذمهم الله تعالى حتى افتعل الخصم او غيره قصة لا حقيقة لها ، اترى ان الله سبحانه مع عدله و رحمته وغفوه يذم الصحابة عموماً لاجل انفضاض الرعاغ منهم لعذر يشرع عادة لمثلهم ، و ليت شمرى اذا علموا ان في الصحابة عواماً لا يستغفرون منهم ترك اهم الواجبات وعدم المبالاة بالنبي ص فيما بالهم يعظمون كل صحابي ويشبتون عدالته و يصححون حديثه و يبنون عليه دينهم

فذا عرفت ان الصحابة الا النادر بتلك الحال و على تلك السجية الردية التي يتركون معها اعظم الواجبات لغير عذر شرعى بلا خوف من الله تعالى و استحياء من رسوله ص لم

يستبعد منهم مخالفة النبي ص بعد وفاته في وصيه وخليفته لاجل الدنيا او الحمد لوصيه او طلب الثار منه او اتباع رؤسائهم

واما قوله وهذا لا يوجب ان يكفروا بعد رسول الله كما يدعيه هذا الرجل ، ففيه ان المصنف ره لم يدع ايجابه للكفر وانما يقول انهم اذا كانوا بتلك المثابة لم يستبعد مخالفتهم للنبي ص في خليفته خلافا لاهل السنة ، و لو فرض انه ادعى الايجاب للدعوى غير بعيدة بمقتضى اخبارهم ، روى في كنز العمال ^(١) عن الشافعي والبيهقي في المعرفة عن ابن عباس عن النبي ص قال من ترك الجمعة من غير ضرورة كتب منافقاً في كتاب لا يمحي ولا يبديل ، و روى عن ارباب السنن الاربعة و الحاكم و احمد بن حنبل عن ابي الجعد عن النبي من ترك ثلاث جمع تهاوناً بها طبع الله على قلبه : الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة المشتمل عليها الكنز وغيره الدالة على ان تارك الجمعة لا يعد منافق مطبوع على قلبه والمنافق كافر في الباطن

قال المصنف طاب ثراه

و قال الله تعالى (و منهم من يلمزك في الصدقات) اتهموا رسول الله ص و هم من اصحابه ، وقال الحميدى في الجمع بين الصحيحين في مسند انس بن مالك في الحديث الحادى عشر من المتفق عليه ان انساً من الانصار قالوا يوم حنين حيث افاء الله على رسوله من اموال هوازن ما افاء و طفق رسول الله ص يعطى رجالاً من قريش المائة من الابل ، فقالوا يفر الله لرسول الله يعطى قريشاً و يتركنا و سيوفنا تقطر من دوائهم ، وقال الحميدى في هذا الحديث عن انس ان الانصار قالت اذا كانت شدة ف نحن ندعى و تعطى الانعام غيرنا ، قال ابن شهاب فحدث ذلك رسول الله ص ف عرفهم في حديث ذلك انه فعل ذلك تأليفاً لمن اعطاه ، ثم يقول في رواية الزهري عن انس ان النبي ص قال للانصار انكم ستجدون بمدى اثرة شديدة ، فاصبروا حتى تلقوا الله و رسوله على الحوض قال انس فلم نصبر

وقال الفضل

اتفق المفسرون على ان قوله تعالى و منهم من يلمزك في الصدقات نزل في ذى الخويصرة الخارجى اسمه حرقوص بن زهير وهو اصل الخوارج ، قال لرسول الله ص اعدل

فانك لا تبدل؛ فقال رسول الله ص لقد خبت وخسرت ان لم اعدل ، فقال عمر
يا رسول الله ائذن لي اضرب عنقه فقال له رسول الله ص انه سيخرج من ضنئي هذا قوم كذا
وكذا و وصف الخوارج وهو ذوالندين المشهور ، و الغرض ان الآية لم تنزل في الانصار
نعم كان من شبان الانصار هذا القول فلما سأل رسول الله ص عنهم تابوا واستغفروا فقبل
رسول الله ص اعذارهم و امثال هذا يكون من اهل العسكر و من الشبان و لم يقل احد
من الحكماء وذوى الراى شيئا م ذكره ، و اما قول انس فلم نصبر فهو شكاية منه من
بعض الانصار ولا بدل على ان الانصار تركوا الصبر لانهم صبروا على الاثرة .

واقول

ذكر المصنف ره مورد نزول الآية مجملا بقوله اتهموا رسول الله ص وهم من اصحابه
ولم يعين انهم من الانصار، ثم ذكر مارواه الحميدى دليلا آخر للطعن في اناس من الانصار
لالبيان مورد نزول الآية كمتوهم الخصم، وان كان نزولها فيهم او فيما معهم غير بعيد،
ودعوى الفضل اتفاق المفسرين على نزولها في ذى الخويصرة كاذبة فان مفسريهم اختلفوا كما
في الكشف وغيره في انها نزلت بالمؤلفة قلوبهم او بابى الجواظ او بنى الخويصرة، كما
ان قوله تابوا واستغفروا فقبل رسول الله ص كذب ايضا اذ لم يذكر ذلك في الحديث فانه
رواه البخارى في باب غزوة الطائف من كتاب المنازى، ولم يذكر فيه توبتهم واعتذارهم وقبول
عذرهم، نعم ذكر فيه اعتذار فقهاء الانصار لا اولئك القائلين، قال فقهاء الانصار اما رؤسنا
فلم يقولوا شيئا واما اناس منا حديثه اسنانهم فقالوا يفر الله لرسول الله ص يعطى قريشا
ويتركنا وسيوفنا تقطر من دمائهم، فقال النبي ص فاني اعطى رجلا حديثى عهد بكفر
أتألفهم اما ترضون ان يذهب الناس بالاموال وتذهبون بالنبي الى رجالكم، قالوا يا رسول الله
قدر ضينا، فقال لهم النبي ص ستجدون اثره شديدة فاصبروا واحتى تلقوا الله و رسوله فاني
على الحوض قال انس فلم يصبروا، ورواه البخارى ايضا في آخر كتاب الجهاد (١) وقال فيه
انس فلم نصبر ورواه مسلم من طريقين في كتاب الزكاة (٢) وذكر في احدهما «ان انساً
قال فلم نصبر» وروى مسلم ايضا في المجال المذكور والبخارى في باب غزوة الطائف حديثاً

(١) في باب ما كان النبي ص يعطى المؤلفة قلوبهم وغيرهم من الخمس ونحوه

(٢) في باب اعطاء المؤلفة قلوبهم ص ٢٨٨ ج ١

آخر عن انس يدل على انكار اكابر الانصار وصغارهم على قسمة النبي ص ويدل على سكوتهم وعدم اعتذارهم فيكشف ذلك عن تحمل الحديث الاول في التخصيص بالصغار وانبات اعتذار الكبار قال انس «لما كان يوم حنين اقبلت هوازن وغطفان وغيرهم بنعمهم وذراريهم ومع النبي عشرة آلاف ومن الطلقاء فأدبروا حتى بقي وحده» الى ان قال «فانهزم المشركون فأصاب يومئذ غنائم كثيرة فقسم في المهاجرين والطلقاء ولم يعط الانصار شيئا فثارت الانصار اذا كانت شديدة فحنن ندعي ووطي النسيمة غيرنا فبلغه ذلك فجمعهم في قبة فقال يا معشر الانصار ما حديث بلغني عنكم فسكتوا فقال يا معشر الانصار الانرضون ان يذهب الناس بالدنيا وتذهبون برسول الله ص تحرزونه الى بيوتكم قالوا بلى الحديث ، بل جاء عندهم حديث آخر يصرح باعترافهم بقولهم ولزومهم جانب الشدة في انكار القسمة على النبي ص من دون حياء وتوبة وهو متعلق ظاهرا بقسمة حنين ايضا، رواه مسلم في المحل المذكور والبخاري في باب مناقب الانصار كلاهما عن انس، قال «لما فتحت مكة قسم الغنائم في قريش فقالت الانصار ان هذا هو الواجب ان سيوفنا تقطر من دماءهم وان غنائمنا ترد عليهم فبلغ ذلك رسول الله ص فجمعهم فقال ما الذي بلغني عنكم قالوا هو الذي بلغك قال اما ترضون ان يرجع الناس بالدنيا الى بيوتهم وترجعون برسول الله ص الحديث، وهو كالذي قبله شامل لمطلق الانصار بل هما ظاهرا وجدا في ارادة الكبار لانهم هم الذين يجمعهم النبي ص ويخاطبهم، فقد ظهر ان الانصار مطلقا طعنوا برسول الله في قسمته وهو اكبر طعن بهم، كما يستفاد من هذه الاخبار ان النبي ص اعطى قريشا مهاجرهم وطليقهم من غنائم حنين فيكون المهاجرون منهم كالطلقاء في التأليف وهو من ادل الامور على سوء حالهم كما دلت هذه الاخبار على استئثارهم على الانصار ظلما وهو طعن بهم ايضا من وجه آخر وهو اكبر من الطعن بالانصار بعدم الصبر وعدم امثال امر النبي ص لهم بالصبر، وتخصيص الفضل لقول انس لم نصبر بدمع الانصار تحكمت بحت، كما ان قوله لانهم صبروا على الاثرة تخرص على الغيب في قبالة قرار انس .

هذا وقد غضبت الانصار مع قريش على النبي ص في قسمة اخرى تتعلق بما بعثه اليه على عن اليمن ، فان النبي ص قسمه بين اربعة الاقرع بن حابس وعيينة بن بدر وزيد الطامي وعلمة بن علاثة، فغضبت قريش والانصار وقالوا اعطي صناديد اهل نجد ويدعنا، فاعتذر

النبي ص بانه يتالفهم كما رواه البخارى في كتاب بدء الخلق (١) واحمد في مسنده (٢) عن ابي سعيد ومسلم في كتاب الزكاة (٣) لكنه قال فضبت قريش ولم يذكر الانصار.

قال المصنف رفع الله درجاته

وروى مسلم في الصحيح في حديث عن عائشة عن قصة الافك قالت: «قام رسول الله ص على المنبر فاستعذر من عبد الله بن ابي بن سلول» قالت «قال رسول الله ص على المنبر يا معشر المسلمين من يعذرنى من رجل قد بلغ اذاه في اهل بيتي فوالله ما علمت على اهل الاخير او لقد ذكر رجال ما علمت عليه الاخير او ما كان يدخل على اهل الامى فقام سعد بن معاذ فقال انا أعذر كمنه يا رسول الله ان كان من الاوس ضرباء عنه وان كان من اخواننا الخزرج أمرتنا فبقينا امرك» قالت «فقام سعد بن عبادة وهو سيد الخزرج وكان رجلا صالحا ولكن احتملته الحمية» فقال لسعد بن معاذ كذبت لعمر الله لا تقتله ولا تقدر على قتله» فقام اسيد بن حضير وهو ابن عم سعد بن معاذ لسعد بن عبادة كذبت لعمر الله لتقتله فانك منافق تجادل عن المنافقين» فنار الحيان الاوس والخزرج حتى هموا أن يقتلوا رسول الله قائم على المنبر فلم يزل رسول الله ص يعظم حتى سكتوا وسكت» فلينظر العاقل المقلد في هذه الاحاديث المتفق على صحتها عندهم كيف بلغوا الغاية في تقييح ذكر الانصار وفضائهم ورداءة صحبتهم لنبيهم في حياته وقلة احترامهم له وترك الموافقة وكيف احوجه الامر الى قطع الخطبة ومنعوه من التالم من المنافق عبد الله بن ابي بن سلول ولم يتمكن من الاتصاف من رجل واحد حيث كان لهم غرض فاسد في منعه وخالفوه واختلوا عليه واقتصر على الامساك» فكيف يكون حال ادله بعه مع هؤلاء القوم.

وقال الفضل

ما ذكره من مجادلة الانصار فسببه انهم كانوا قومين قبل هجرة رسول الله ص وكان بينهم حروب كثيرة في الجاهلية منها حرب البعث المشهور، فلما جمعهم رسول الله ص تركوا ما كانوا عليه من المنازعة والجidal وتألفوا برسول الله ص وقد كان يبدر عنهم آثار اعمال الجاهلية العvisية المكونة في الضامير والبشر لا يخلو من هذا، ولكن كانوا متسارعين

(١) في باب قول الله تعالى والى عاد اخاهم هودا قال ياقومى اعبدوا الله (٢) ص ٥٨ ج ٣

(٣) في باب ذكر المغوارج وصفاتهم وهو بعد الباب السابق

الى امر رسول الله ص، وهذا الرجل المتعصب لا يذكر محاسنهم ومساوئهم وما بذلوا في سبيل الله من الاموال والانفس وما انتى الله عليهم في كتابه ويزكر هفواتهم في الاوقات القليلة، وما ذكره لايوجب ان يتركوا نص رسول الله ص بعد وفاته مع ان النض يكون مقيداً لهم في دفع بيعة ابي بكر .

واقول

نحن لاندعى ان مجدالتهم كانت بالاسباب، بل نقول ان حميتهم الجاهلية لم تبطل ولم يحصل لهم الكمال المطلوب والطاعة الحقيقية لرسول الله ص، وان تألفوا به واطاعوه فيما لاينا في مقاصدهم، ولذا جرى منهم هذا الامر الشنيع وصغروا عظيم مقامه، واعظم منه في هتك حرمة مارواه البخاري في اول كتاب الصلح عن انس قال « قيل للنبى ص لو انت عبد الله بن ابي فانطلق اليه النبى ص وركب حماراً فانطلق المسلمون يمشون معه فلما أتاه النبى ص قال اليك عنى والله لقد آذانى بتن حمارك فقال رجل من الانصار والله لعمار رسول الله ص اطيب ربحاً منك، فغضب لعبد الله رجل من قومه فشمته فغضب لكل واحد منهما اصحابه، فكان بينها ضرب بالجريد والايدي والنعال، فبلغنا انها تزلت (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلاهما بينهما) ورواه مسلم في كتاب الجهاد (١) فانت ترى طائفة من المسلمين قد انتصروا لابن ابي وهو كافر قد اساء الادب مع رسول الله ص على طائفة اخرى من المسلمين غضبوا الرسول الله وهو حاضر بينهم فكيف بهم بعد موته .

واعظم من ذلك اضعافاً مضاعفة تصييرهم لامر النبى واستهزاءهم على حكم الله تعالى لما امرهم بالاحلال فى حجة الوداع فقالوا يروح احدنا الى منى وذكره يقطر منياً كما سبق فى مطاعن عمر فى بعض اخبار ممة الحج، وقد رواه البخاري ومسلم وغيرهما من طرق لا تحصى «وقد غضب رسول الله ص من عدم امتثالهم امره ودخل على عائشة وهو غضبان فرأت الغضب فى وجهه فقالت من اغضبك اغضبه الله قال ومالى لا اغضب وانا آمر بالامر فلا اتبع» كما رواه احمد فى مسنده (٢) ومثله فى تصغير امره بأوحش وجه نسبتهم الهجر اليه فى مرضه ومخالفة امر الكتاب حتى وقع الناس وانغمسوا بالضلال بسببهم، وكم مقام لهم عصوه فيه واغضبه لاجله واساؤا صحبته فيه وكم امر صغره هو بنفسه

الشريفة وتنزهوا عنه، يريدون به اظهار الفضل عليه، روى البخارى في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة (١) وكتاب الادب (٢) عن عائشة قالت صنع النبي ص شيئا فرخص فيه، فنزله عنه قوم فبلغ ذلك النبي ص فخطب فحمد الله، ثم قال ما بال اقوام يتنزهون عن الشيء اصنعه والله اني اعلمهم بالله واشدهم له خشية، وروى مسلم نحوه من طرق في كتاب الفضائل (٣) قالت عائشة في بعضها فغضب حتى بان الغضب في وجهه ، الى غير ذلك من احوالهم الردية وفعالهم الخبيثة وأقوالهم السيئة التي اجرها مع سيد النبيين في حياته وجاهاً له، فكيف يستبعد عنهم تصغير مقام امير المؤمنين ومخالفة نص النبي ص عليه بـ، وكيف يستبعد من قرئش التظاهر على امامهم وعنده اوتارهم الكثيرة والعهد قريب والجرح لما يندمل مع الحد لفضله وطلب الدنيا وسابق العداوة لبني هاشم التي تضاعفت بحروب النبي ص لهم واستيلاء سلطانه عليهم قهراً وكون الكثير منهم من المؤلف.

فائدة

قصة نزول الآية في امر الافك على عائشة انما كانت من حديثها، وعنديها الشكل اذ لو صحت لرودها الكثير لتعلقها بنزول الآية وكونها باهل النبي وابنة الخليفة بـ، المعظمة لديهم وصدور الشكاية من رسول الله ص وهو يخطب على المنبر ووقوع الخلاف بين الاوس والخزرج حتى كادوا ان يقتتلوا فلو كان لذلك اصل لقله الكثير وما اختصت بنقله عائشة والا قرب ان الآية نزلت في شأن الافك من عائشة على (مارية) حتى قالت ان ابراهيم ليس من النبي ص وظاهرتها حنة وابوها كما يشهد له ما في الدرر المنورة في تفسير سورة التحريم عن ابن مردويه عن انس قل إن النبي ص انزل ام ابراهيم منزل ابي ايوب ، قالت عائشة فدخل النبي ص بيتها يوما فوجد خلوة فاصابها فحملت با براهيم ، قالت عائشة فلما استبان حملها فرغت من ذلك فمكث رسول الله ص حتى ولدت فلم يكن لامه لبن فاشترى له ضائنة يذنى منها الصبي فصلاح عليه جسمه وحسن لحمه وصنا لونه فجاه به يوما يحمله على عنقه، فقال يا عائشة كيف ترى الشبه فقلت انا غيرى ما ادرى شهاً ، فقال ولا باللحم فقلت لعمرى لمن تغذى بالان الضان ليحسن لحمه قال فجذعت عائشة

(١) في باب ما يكره من التدقيق والتنازع في العلم (٢) في باب من لم يواجه الناس بالعتاب

(٣) في باب علمه وشدة خشيته ص

وحفصة فحرمها وأسر إليها سرأ فأفشته إلى عائشة فنزلت آية التحريم فاعتق رسول الله ص رقية ، ونقل في كنز العمال (١) عن الطبراني ان النبي ص قال الا اخبرك يا عمر ، ان جبرئيل أتاني فاخبرني ان الله عز وجل قد برأ مازية و قريبها مما وقع في نفسي وبشرني ان في بعثها مني غلاما وانه اشبه الخلق بي وامرني ان اسميه ابراهيم الحديث فان النبي ص انما خص عمر بالخطاب لان له شأننا في امر مازية و لما اراد النبي ص اظهار براعة مازية وجداناً امر عليا ع بضرب عنق من اتهموه بها فجاءه علي ع الى الدار فلما رآه عرف في وجهه العطب فصعد نخلة فرآه علي ع محبوبا فكف عنه واخبر النبي ص ، و روى مسلم في آخر كتاب التوبة ان عليا ع اخرج من ركي يتربدها فاذا هو محبوب و لولا عام النبي ص براءته و ارادته كشف الحال عيانا مع علمه بانه يسلم من علي ع لما امر بقتله بمجرد التهمة بالضرورة ، فيما سبحان الله ما اكبر كيد هم السني اضطر رسول الله ص ان يفعل ذلك .

قال المصنف اعلى الله منزلته

و روى الحميدى في مسند ابى هريرة في صحيح مسلم ان النبي ص لما فتح مكة و قتل جماعة من اهلها فجاء ابوسفيان بن الحارث بن هاشم فقال يا رسول الله ايندت خضراء قريش فلا قريش بعد اليوم ، فقال من دخل دار ابى سفيان فهو آمن و من القى سلاحه فهو آمن و من اغلق بابيه فهو آمن ، فقالت الانصار بئتهم لبعض أما الرجل فادركته رغبة في تربيته و رافة بشعرته ، و في رواية اخرى فقد اخذته رافة بعشيرته و رغبة في قريته ، فلينظر العاقل هل يجوز او يحسن من الانصار مثل هذا القول في حق النبي ص ، و روى الحميدى في الجمع بين الصحيحين في مسند عائشة من المتفق عليه ان النبي ص قال لها يا عائشة لولا ان قومك حديثو عهد بجاهلية وفي رواية حديثو عهد بكفر وفي رواية حديثو عهد بشرك و اخاف ان تنكر قلوبهم لامرت بالبيت فهدم فادخلت فيه ما اخرج منه ولزقته بالارض وجعلت له بايين بابا شرقيا وبابا غربيا فبلغت به اساس ابراهيم ، فانظر ايها المصنف كيف يروون في صحاح احاديثهم ان النبي ص كان يتقى قوم عائشة و هم من اعيان المهاجرين والصحابة من ان يواطئهم في هدم الكعبة

واصلاح بنائها فكيف لا يحصل الاختلال بعده في اهل بيته الذين قتلوا آباءهم واقرابهم
و قال الفضل

ما ذكر من قول الانصار ان الرجل ادر كنهه رغبة في قومه فهذا كان من غاية
شدتهم في الدين و كانوا يحبون ان يقتلوا الكفرة المتمردين ، وايضا كانوا يخافون
من ان يرغب رسول الله ص في الإقامة بمكة ويترك المدينة و لهذا دعاهم رسول الله ص
و قال لهم المحيا محياكم والممات مماتكم ، ثم ان الكريه من تعد هنواته ، و اماما ذكر
من حديث عائشة فانه يدل على ان هذا الرجل اعجمي لا يعرف كلام العرب اصلا
فان المراد خطاب عائشة في الحديث و ان قوما حديثو عهد بكفر ليس بنى تيم بل المراد
قريش كلهم و من عادة المتكلم ان ينسب القوم الى المخاطب اذا كانوا من قومه ،
والرجل حسب ان المراد بنى تيم و جراه من المطاعن ، و هذا باطل صريح يهيمه كل
من يعرف العرف ، و انما كف رسول الله ص عن تغيير بناء الكعبة لحدائنه عهد قريش
بالاسلام ، و كان مظنة الارتداد كما ألف قلوبهم بنقل الغنائم ، و الغرض انه لم يردبه
قوم عائشة و هم بنو تيم فانهم لم يكونوا ذلك اليوم من الاعيان في قريش ولم يردبه
ابابكر و طلحة كما لا يخفى .

و اقول

من المضحك اعتذاره عنهم بشدتهم في الدين فان الشدة فيه انما تكون باتباع
امر الله و رسوله و التسليم لهم في كل ما يقولان و يعلنان لا بالتديد برسول الله ص والاستخفاف
بشأنه ، و كل عاقل اذا سمع مثل كلامهم لا يهيم منه الا الطعن بالنبي و التوهين لمقامه
بان عمله ناشئ عن الميل الى قومه لا عن امر الله تعالى ، كما يشهد لارادتهم الاستخفاف
بشأنه تعييرهم عنه بالرجل لا باوصافه الجليلة ، كما عبر الخصم عن المصنف ره في هذا المقام
و غيره بالرجل استخفافا به للإشارة الى انه من سائر الرجال ولا مزية له على غيره ،
و هذا في الحقيقة من اكبر منافع الدين ان لم يدخل في قسم الكثر برسول الله ص ،
على ان الاعتذار عنهم بالشدة في المقام شهادة عليهم بالنقصان فان هذه الشدة مع تأمين
النبي ص لمن دخل دار ابي سفيان و من ألقى سلاحه لا تكون الا معن يرى نفسه
أشد من رسول الله ص في الدين و يجهل وجه الحكمة في فعله ص ، و هل الدين الا الايمان

بالله و رسوله و التسليم و الرضا بفعلهما ، و مما ذكرنا يعلم ما فى العذر بالخوف من ان يرغب النبى ص فى الاقامة بمكة فان خوفهم لا يسوغ لهم ذلك الكلام السيئ ، واطمن والاستخفاف بنبيهم ص و كلامنا فيه و اما قوله والكريم من تعد هفواته فنيه انها كيف تعدو قد وصل اليانمها اكثر الكثير ، فكيف بالملم يصل حتى عرفنا احوالهم و معارفهم و ان الاسلام لم يغيرهم تمام التغيير ، و هو ليس بغريب ممن ألفوا العوائد الجاهلية و نشؤا على الاخلاق الرديئة و الاعمال الوحشية ، ولو سلم انها معدودة فمثل هذه الهفوات اذل شىء على نقصان ايمانهم و زيادة جهلهم و جبرأتهم على مقام النبوة ، فلا يمكن ان يكونوا محال الحسن الرأى و اهلا للثناء عليهم بالفضل و الملاح ، بل يكونون من اقرب الناس الى الخلاف و الارتداد على ادبارهم القهقرى ، خصوصا بعد مفارقة النبى ص لهم و انتقاله الى عالم الكرامة كما خاطبهم سبحانه بذلك بقوله (ان مات او قتل انقلبتم) ثم ان هذا الحديث قد رواه مسلم فى باب فتح مكة من كتاب الجهاد . و اما ما نهمه الفضل من كلام المصنف ره من ارادة بنى تيم من قوم عائشة فجهل ظاهر اذ لم يرد المصنف بهم الاقريشا ، ولا ينافيه قوله و هم من اعيان المهاجرين و الصحابة فان قريشا بعض من كل منهما لاجمعيهما ، و كيف ينهم المصنف ره من قوم عائشة بنى تيم و يحكم بانهم من الاعيان و هو يعرف منازلهم ، ولا حاجة له الى تكلف دعوى ارادتهم فانها ، اخف طمنا فى الصحابة من ارادة مطلق قريش التى يقتضيها ظاهر الحديث ، فاذا خاف النبى ص على قريش الانقلاب لتغيير الكعبة فكيف لا يحصل لهم الانقلاب بمحالاته خليفة و دفعه عن مقامه ، و قد عادوه من قبل و حسدوا مقامه ، و لهم عنده الترات الكثيرة و الزمان قريب و قد أمكنتهم الفرصة .

قال المصنف طاب ثراه

و روى الحميدى فى الجمع بين الصحيحين فى مسند عائشة عن عبدالله بن عمر و بن العاص فى الحديث الحادى عشر من افراد مسلم قال ان رسول الله ص قال اذا فتحت عليكم خزائن فارس و الروم اى قوم اتم؟ قال عبد الرحمن بن عوف نكون كما امرنا الله فقال رسول الله اغير ذلك تتنافسون ثم تتحاسدون ثم تتدابرون ثم تتباغضون و فى رواية ثم تنطلقون فى مساكن المهاجرين فتحملون بعضهم على رقاب بعض و هذا ذم

منه ص لاصحابه

و قال الفضل

هذا نصيحة و تنبيه و ارشاد الى عدم التنافس و التحاسد و التباغض عند اقبال الدنيا عليهم و ليس من شأن رسول الله ص ان يذم اصحابه فقد ثبت في الصحاح ان عمر قال لرسول الله دعني اضرب عنق عبدالله بن ابي بن سلول حين ظهر نفاقه فقال لا ليقال ان محمدا يقتل اصحابه و الغرض انه ص كان مشفقاً مرشداً لا معنفاً داماً كما يدعيه ابن المطهر

و اقول

لادري من اين يفهم الارشاد و قول رسول الله ص اوغير ذلك صريح في الرد على عبدالرحمن اذ قال نكون كما امرنا الله . و اما قوله و ليس من شأن رسول الله ص ان يذم اصحابه فتمويه و جهل ، فان النبي ص انما قصد الاخبار على خلاف ما زعمه عبدالرحمن و ان كان لازمه الذم ، على انه ص اولي الناس بذم من يستحق الذم ردعاً له و تنبيهاً للناس على حاله اذا خيف من تعظيمه و الاقتداء به و كم لله و رسوله ذماً للصحابة كما سبق وياتي . و اما ما ذكره من حديث عمر فلا ربط له بالمقام فانه انما يدل على كفه عن قتل منافقي اصحابه حذراً من تشنيع اعدائه و توهين امره ، و هذا مخصوص بالقتل لمجرد مخالفته و النفاق معه ، و اما القتل فما دونه حداً و تعزيراً و دفعا للفساد فلا لانه لا محل للتشنيع فيه عليه ، بل التشنيع في تركه و الوهن في الرأي و الاجتماع والدين بخلافه

قال المصنف قدس سره

و في الجمع بين الصحيحين في مسند المسيب بن حزن بن ابي وهب من افراد البخاري ان سعيد بن المسيب حدث ان جده حزن قدم على النبي ص ، فقال ما اسمك قال اسمي حزن ، قال بل انت سهل ، قال ما انا بمغير اسماً سمانيه أبي ، وفي روايه قلت لأغير اسماً سمانيه ابي قال ابن المسيب فما زالت فينا الحزونة بعد و هذه مخالفة ظاهرة من الصحابي للنبي ص فيما لا يضره بل فيما ينفعه فكيف لا يخالفونه بعد فيما ينفعهم

و قال الفضل

مخالفة رسول الله ص فيما يأمر و ينهى من امور الشريعة حرام و فسق و اما ما يتعلق

بأمثال هذا فلا يوجب حرمة ألا ترى ان النبي ص قال لبريرة حين شفعه في رجمتها مغيث
الا تراجميه فقالت أتا مرني بهذا قال انما اشفع قالت لا حاجة لى فيه ، فلمن من هذا
ان الشفاعة و تغيير الاسم و امثال هذا لا توجب مخالفته قدحاً و هذا لا يصير دليلاً
وبرهانا على ان الصحابة خالفوا رسول الله ص و تركوا نصه بعده كما لا يخفى

و اقول

هذا الحديث رواه البخارى على نحو ورقتين من آخر كتاب الادب فى باب
اسم حزن و باب بعد ، باللفظين اللذين ذكرهما المصنف ، و هو دال على العجرفة
الشديدة و قلة الاحالة برسول الله ص و الرد عليه ، و لذا بقيت فيهم الجزونة ، ولا ريب
ان من يصدر منه مثل ذلك فيما لا يضره بل ينفعه لا يستبعد منه المخالفة فيما يراه نفعاً
و ان كان حراماً . و اما مسألة بريرة فان كانت من هذا الباب كان الطعن وارداً
ايضاً و الا فذكرها خطأ و واضح ان بريرة كانت فى سؤالها على جانب كبير من الادب
و الورع لانفاس بحزن اذا استفهت انه كان الطلب من نوع الامر فى تمثله هرغمة
و ان كان من نوع الشفاعة مع حفظ اختيارها فى لا تطيق الرجوع الى مغيث فانها
كانت امة تحت مغيث فاعتقت و خيرها النبي ص فاخترت نفسها و كانت تبغض مغيثاً ،
حتى قال النبي ص للعباس الا تعجب من حب مغيث بريرة و من بغض بريرة مغيثاً ، كما
رواه البخارى فى كتاب الطلاق (١) على انه يمكن ان تعذر عرفاً فى امتناعها من مراجعة
مغيث لشدة بغضها له لاسيما و هى امرأة لا تجد نفسها محلاً للعب ، و اما حزن فقد كان
من اشراف قريش و من المهاجرين كما فى الاستيعاب و لم يقل له النبي ص الا ما ينفعه
و يستحسنه كل سامع فكيف تقاس احدى المسئلتين بالآخرى

قال المصنف طاب ثراه

و روى الحميدى فى الجمع بين الصحيحين من المنفق عليه من مسند ابى هريرة
ان رسول الله ص قال و الذى نفسى بيده لقد هممت ان آمر بحطب فيحطب ثم
أمر بالصلاة فيؤذن لها ثم آمر رجلاً يؤم الناس ثم اختلف الى و جال فاحرق عليهم بيوتهم ،
و الذى نفسى بيده لو يعلم احدهم انه يجد عرقاً سميناً و خبزاً برأ لشهد العشاء . وهذا

ذم من النبي ص لجماعة من اصحابه حيث لم يحضروا الصلاة جماعة معه

وقال الفاضل

هذه تهديد و احتساب و توعيد على ترك الصلاة للمتكاسلين و الناس لا تخلو من الكسل ، وربما قال هذا في جماعة من المناققين لا انه ذكر هذا على سبيل التعنيف و الايذاء ، بل قصد ارشادهم الى الجماعة كما هو دأب ارباب الاحتساب و المرشدين يوعدون و يهددون ولا يقصد الذم والله اعلم

واقول

قد روى البخارى ، هذا الحديث في كتاب الاذان (١) و مسلم في كتاب الصلاة (٢) و هو مشتمل على امرين التهديد وهو واضح و الذم وهو أوضح ادلال عليه من قوله ص لويلكم احدهم ان يجدر قاسمينا الى آخره ، بل ذلك التهديد يستلزم الذم ايضا لا يحسن مثله على ما لا ذم عليه ، و اما قوله و ربما كان هذا في جماعة المناققين فغير بعيد لما رواه مسلم في المقام المذكور عن ابي هريرة قال ان اتقل صلاة العشاء على المناققين صلاة الفجر ولو يعلمون ما فيها لانوهم ولو جوبوا ولقد هممت ان آمر بالصلاة فتقام ثم آمر رجلا فيصلي بالناس ثم انطلق برجال معهم حزم الحطب الى قوم لا يشهدون الصلاة فاحرق عليهم بيوتهم بالنار و روى نحوه البخارى (٣) في كتاب الاذان و روى مسلم ايضا (٤) عن عبد الله قال لقد رأيتنا وما يتخلفون عن الصلاة الامتفاق او مريض ، وفي رواية اخرى ما يتخلف عنها الامتفاق لكن على هذا يلزم اثبات النفاق لاكثر الصحابة فيكون اضر على الخصم ، روى احمد في مسنده (٥) عن ابي هريرة قال أخر رسول الله ص صلاة العشاء حتى تهور الليل فذهب ثلثه او قرابته ثم خرج الى المسجد فاذا الناس عزون و اذا هم قليل قال فغضب غضبا ما اعلم انى رايته غضب غضبا قط اشد منه ، ثم قال لو أن رجلا دعا الناس الى عرق او امر مائتين أتوه لذلك ولم يتخلفوا وهم يتخلفون عن هذه الصلاة لقد هممت ان آمر رجلا يصلي بالناس و اتبع هذه الدور التي تخلف اهلها عن هذه فأضر بها عليهم بالنيران ، و روى ايضا (٦) عن اسامة بن زيد حديثا

(١) في باب وجوب صلاة الجماعة (٢) في باب فضل صلاة الجماعة و بيان التشديد

في التلطف عنها (٣) في باب فضل صلاة العشاء في الجماعة (٤) في باب صلاة الجماعة

من سنن الهدى (٥) ص ٢٧٢ ج ٢ (٦) ص ٢٠٦ ج ٥

قال فيه ان رسول الله صلى الظهر بالهجير ولا يكون وراءه الا الصنف والصفان من الناس والناس في قائلتهم وتجارتهم فانزل الله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين، فقال رسول الله صلى ليتنهن رجال او لاحرقن بيوتهم، وروى احمد ايضا (١) عن ابي بن كعب قال صلى بنا رسول الله صلى صلاة النجر فلما قضى الصلاة رأى من أهل المسجد قلة فقال انه ليس من صلاة انقل على المنافقين من صلاة العشاء الاخرة ومن صلاة الفجر، الى غير هاهن الاخبار الدالة على تخلف اكثر الصحابة عن الجماعة، فليزمن ان يكون اكثرهم من اهل النفاق وهو أضر بدذهب الخصم، وليت شعري اذا تخلفوا عن الجماعة تكسلا وطلب الراحة ولم يواسوا رسول الله صلى واعتنوا بغضبه وفوات الثواب الجزيل فهل يستبعد منهم التخلف عن امير المؤمنين طلب اللجاء العريض الطويل ونيل المال الكثير وحسداً لولي الامر وطلب الثأر منه ووفقا لأكابرهم

قال المصنف على الله مقامه

وروى الحميدى فى الجمع بين الصحيحين فى مسند حذيفة بن اليمان عن زيد بن زيد قال كنا عند حذيفة فقال رجل لو ادركت رسول الله صلى قاتلت معه فأبليت، فقال حذيفة انت كنت تفعل ذلك! لقد رأيتنا مع رسول الله صلى ليلة الاحزاب وأخذتنا ربح شديدة وقر، فقال رسول الله صلى الارجل يأتينى بخبر القوم جعله الله معى يوم القيامة فسكتنا فلم يجبه منا احد، ثم قال الارجل يأتينى بخبر القوم جعله الله معى يوم القيامة فسكتنا فلم يجبه منا احد، ثم قال الارجل يأتينا بخبر القوم جعله الله معى يوم الفياضة فسكتنا فلم يجبه منا احد، فقال قم يا حذيفة فائتنا بخبر القوم ولا تذعروهم على فلما وليت من عنده جئت كأنا امشى فى حمام حتى أتيتهم فرأيت ابا عفيان يصلى ظهره بالنار فوضعت سهمافى كبد القوس فأردت ان ارميه فذكرت قول رسول الله صلى لا تذعروهم على ولورمية لاصبته، فرجعت وأنا امشى فى مثل الحمام، فلما أتيتهم فاخبرتهم بخبر القوم وفرغت قررت، فألبسنى رسول الله صلى من فضل عبادة كانت عليه يصلى فيها فلم أزل نائما حتى اصبحت، قال قم يا نومان وهذا يدل على التهاون فى امره و الاعراض عن مطالبه و قلة القبول منه وترك المراقبة لله تعالى و اثارهم الحياة على لقاء الله تعالى فكيف يستبعد منهم المخالفة بعد موته

و قال الفضل

الانسان عند الشدائد البدنية قد يضرب حاله ولا يطبق مقاساتها ويتغير حاله ،
و البشر لا يخلو من هذه الاشياء وانما ذكر حذيفة هذه الحكاية لئلا يقتصر الناس باسلامهم
ولا يتمنوا الشدائد ، و امثال هذه لا يريده المؤمن المنصف من المطاعن في الذين بذلوا
نفوسهم واموالهم في سبيل الله تعالى سيما حذيفة فانه صاحب سير رسول الله ص ، و الشيعة
ايضا يعدونه من خواص الاصحاب ، و من مارس الشدائد و الحروب يعلم ان امثال
هذا قد يعرض للانسان عند شدة الامر و هذا لا يصير دليلا على مخالفتهم نص رسول الله ص
بعد وفاته

واقول

نعم قد يضطرب حال الانسان عند الشدائد و لكن كامل الايمان لا يبالى بها في جنب
الله تعالى و في جنب تعهد النبي ص بان يكون معه يوم القيامة الذى هو من نوادر
الفوائد التى يتنافس عليها بالنفيس و النفس ولا تعرض الا اتفاقا ولا سيما قد كرر النبي ص
الطلب و التعهد فمن لا يفهم ذلك الامر العظيم الفذ لا يكون الا ناقس الفضل و المعرفة ،
فالصحابة ليسوا الا من سائر البشر لا يستبعد في حقهم ما يصح على غيرهم ، فلا غرابة في
انكارهم نص القدير للاغراض البشرية ، و لاشك ان من يرغب عن ذلك الثواب الجسيم طلباً
للراحة و يترك طاعة الرسول اثاراً للعاجلة احق بان يرغب في ملاذ الدنيا التى لا ينالها
مع من يتسم بالسوية و يستوى عند الشريف و الوضيع ولا يعصى الله طرفه عين و اماما
ذكره من أن حذيفة عندنا من الخواص فصحيح لكن الكمال يأتي تدريجاً و لا لاجل علم النبي ص
بفضله على الحاضرين من الصحابة حينئذ و بانه يصير بعد من الخواص خصه وميزه
بعنايته

قال الـ، مصنف زيد شرفه

و روى الحميدى في الجمع بين الصحيحين من افراد البخارى من مسند ابن عمر
قال بعث رسول الله ص خالد بن الوليد الى بنى جذيمة فدعاهم الى الاسلام ، فلم يحسنوا
أن يقولوا أسلمنا فجعلوا يقولون صبأنا صبأنا فجعل خالد يقتل و يأسر و يدفع الى كل
واحد منا أسير احتي اذا كان يوم أمرنا خالد أن يقتل كل واحد منا أسيره فقلت والله لا اقتل أسيرى

ولا يقتل واحداً من أصحابي أسيره حتى قدمنا على رسول الله ص فذكرنا له فرفع يديه وقال اللهم انى ابرأ اليك مما صنع خالد مرتين ، و لو كان ما فعله خالد صواباً لم يتبرأ الرسول منه واذا كان خالد قد خالفه فى حياته و خانه فى امره فكيف به و بغيره بعده .

و قال الفضل

قتل خالد لتلك الجماعة باجتهاد انهم كفار و لم يسلموا فلما علم رسول الله ص حالهم و حكم باسلامهم تبين خطأ خالد و هذا لا يوجب المخالفة اصلاً لان رسول الله ص لم ينه عن قتلهم فقتلهم خالد و هذا لا يوجب مخالفته اصلاً كما لا يخفى

واقول

روى البخارى هذا الحديث فى كتاب المغازى (١) و كتاب الاحكام (١)

ولا مساغ فيه لحمل خالد على الاجتهاد ، ضرورة ان المطلوب حقيقة الاسلام بلا دخل لخصوصية اللفظ ، فلو أسلم شخص باللغة الهندية او غيرها صح اسلامه كسلام الاخرس بالاشارة ، و لذا امتنع ابن عمر واصحابه من قتل اسراهم و برأ النبی ص من فعله ولو كان فعله عن اجتهاد لكان معذور فيه بل مثابا عليه و ان كان مخطئاً فلا يجوز تعجين امره والبراءة من فعله ، و لو سلم ان المورد محل اجتهاد فما على خالد لواجتهاد فى دعاتهم لمخالفة ابن عمر و صحبه الى ان يرجع الى النبی ص او يراجعه و لكن كيف يؤخر قتلهم و هو يطلبهم يا حنة الجاهلية و ما قتلهم الا لاجلها فان النبی ص انما ارسله اليهم داعياً لا مقاتلاً ، روى الطبرى فى تاريخه - بحوادث سنة ثمان من الهجرة (٣) - ان النبی ص بمث حين افتتح مكة خالد بن الوليد داعياً ولم يبعثه مقاتلاً و مع قبائل من العرب فلما نزلوا على الغميصاء و هي ماء من مياه بنى جذيمة و كان بنو جذيمة قد اصابوا فى الجاهلية عوف بن عبد عوف اباعبد الرحمن بن عوف و الفاكه بن المغيرة الى ان قال « فلما رآه القوم اخذوا السلاح فقال لهم خالد دعوا السلاح فان الناس قد اسلموا ثم رؤى انهم لما وضعوه امر بهم خالد فكتفوا ثم عرضهم على السيف فقتل من قتل منهم فلما انتهى الخبر الى رسول الله ص رفع يديه الى السماء ثم قىال اللهم انى ابرأ اليك مما

(١) فى باب بعة النبی ص خالد بن الوليد الى بنى جذيمة (٢) فى باب اذا قضى الحاكم

صنع خالد ثم دعا علي بن ابي طالب فقال يا علي اخرج الى هؤلاء القوم فانظر في امرهم
فخرج حتى جاءهم ومعه مال قد بعته رسول الله ص به فودى لهم السدما وما اصيب
من الاموال حتى انه ليدى ميلعة الكلب ثم ذكر انه اعطاهم احتياطاً بقية ما معه من المال
وقال «ثم رجع الى رسول الله ص فاخبره الخبر فقال اصبت واحسنت ثم قام رسول الله ص
فاستقبل القبلة قائماً شاهراً يديه حتى انه ليزى بياض ما تحت منكبيه وهو يقول اللهم
اني ابرأ اليك مما صنع خالد بن الوليد ثلاث مرات» ثم روى الطبري «انه كان بين خالد وبين
عبد الرحمن بن عوف كلام في ذلك فقال له عملت بامر الجاهلية في الاسلام فقال انما
تأرت بايئك فقال عبد الرحمن كذبت قد قتلت انا قاتل ابي ولكنك انما تأرت بعمك
الفاكه بن الميرة الحديث وروى ذلك كله ابن الاثير في كامله (١) وهو كما ترى متمم
على تصريح عبد الرحمن وقرار خالد بانه قتلهم للثأر ، كما ان صدز الخبر مصرح بانه
انما بعث داعياً لا مقاتلاً فاين الاجتهاد الذي زعمه انصار خالد ، وقد جاءت اخبارنا ايضا
بذلك وان بني جذيمة امتنعوا من وضع السلاح معتذرين باننا نخاف ان تأخذنا باحنة
الجاهلية قآمنهم ثم قتلهم ، وقداراد السنة اصلاح امر خالد فوضعوا حديث البخاري
ونحوه وقد اوضح لك انه ايضا غير نافعهم وهل يصلح المطار ما افسد الدهر
وانما لم يقتل النبي ص خالداً بمن قتلهم من المسلمين لقبول اهلهم الديار اولئلا
يقال انه يقتل اصحابه فيحصل في امره وهن اولادعاء خالد الشبهة لقوله كما ذكره الطبري
وابن الاثير ان عبد الله بن حذافة امرني بذلك عن رسول الله ص ، اولما ذكره ابن عمر
من انهم قالوا صابنا وان لم يكن للشبهة حقيقة عندنا ، ولذا برى النبي ص الى الله
تعالى من فعله كما ان برأته ص من صنع خالد دون ابن حذافة دليل على كذب خالد
في غدره او كذب من ارادوا اصلاح حاله والله اعلم .

قال المصنف رفع الله درجته

وروى احمد بن حنبل في مسنده من عدة طرق (ان رسول الله ص بعث براءة
مع ابي بكر الى اهل مكة فلما بلغ ذا الحليفة دعا علياً ع فقال ادرك ابا بكر فحيث
لحقته فخذ الكتاب منه و اذهب به الى اهل مكة و اقرأه عليهم ، قال فلحقته بالجحفة

فأخذت الكتاب منه ، فرجع ابوبكر الى النبي ص ، فقال يا رسول الله نزل في شيء ؛ قال لا ، و لكن جبرئيل جاءني فقال لا يؤذى عنك الا انت او رجل منك (و نحوه روى البخارى فى صحيحه ، و فى الجمع بين الصحاح الستة عن ابى داود و الترمذى عن عبد الله ابن عباس (ان النبي دعا ابابكر و امره ان ينادى فى الموسم ببراءة ثم اردفه عليا فينا ابوبكر فى بعض الطريق اذ سمع رغاء ناقه رسول الله المضاء فقام ابوبكر فرعاً وظن انه حدث أمر فدفع اليه على كتاب رسول الله ص فيه ان علياً ينادى بهؤلاء الكلمات فانه لا يبلغ عنى الا رجل من اهل بيتى فانطلقا فقام على انام التشريق ينادى ذمة الله ورسوله بركة من كل مشرك فسيحوا فى الارض اربعة اشهر ولا يخرجن بعد العام مشرك و لا يطوف بالبيت بعد اليوم عريان ولا يدخل الجنة الا نفس مؤمنة (و رواه النعماني فى تفسير براءة ، و روى فيه (ان ابابكر رجع الى رسول الله ص فقال نزل في شيء ؛ قال لا و لكن لا يبلغ عنى غيرى او رجل منى) فمن لا يصلح لاداء آيات يسيرة يبلغها كيف يستحق التعظيم المفرط فى الغاية و تقديمه على من عزله و كان هو المؤدى و لكن صدق الله العظيم انها لانعمى الابصار و لكن تعمى القلوب التى فى الصدور ، فلينظر العاقل فى هذه القصة و يعلم ان الله تعالى لولم يرد اظهار فضيلة هولانا امير المؤمنين ع ، وان ابابكر ينبغي ان يتابعه لما رده عن طريقه بعد خروجه من المدينة على اعين الخلائق و كان يمنعه من الخروج فى اول الحال بحيث لا يعلم احد انحطاط مرتبته لكن لم يامر بالرد الا بعد تورطه فى المسير اياماً لانه سبق فى علمه تعالى تقصير اكثر الامة بعد النبي ص ففعل فى هذه القضية ما فمل ليكون حجة له تعالى عليهم يوم العرض بين يديه .

و قال الفضل

قد ذكر هذا الرجل المكر هذا الكلام مرة بعد اخرى وقد اجاباه فيما سبق ، ومن الغرائب أن هذا الرجل يدعى ان رسول الله ص رد ابابكر من تلك السفرة وعزله من اماراة الحج ، وهذا من غاية جهله بالاخبار فان من المتواتر كوجود ابى بكر وعمر ووجود الكعبة و الحج أن ابابكر حج بالناس فى سنة تسع و لا ينكره الا من كان حديث المهد بالاسلام او مجادل جاهل مثل ابن المطهر ، ثم يرتب عليه انه يريد ان يبايع ابوبكر علياً ، فيا معشر المسلمين هذا استفاد من اى شيء ؛ استفاد من ارداف على بقرأة سورة براءة ولم يتحقق غير هذا ، وقد ذكرنا ان هذا الارداف

كان لنبيذ اليهود مع الكفار وقد كان من دأب العرب ان لا يتولى نبذ العهد الا صاحب العهد أو احد قومه وهل في هذا مظنة ارادة البيعة، بل لاهل السنة والجماعة ان يعكسوا الكلام ويقولوا انما بعث عليا خلف ابا بكر ليحضر معه الحج ويتقدم به في الاعمال لان ابا بكر كان امير الحاج وقرأ سورة براءة المتضمنة لتبليغ القيام بمقام الوصية ليعلم الناس ان ابا بكر خليفة وان عليا هو الوصي .

و اقول

انما ذكر المصنف رة هذا الحديث اولاً لبيان فضل علي ع وامامته، وذكره ثانياً للظن في ابي بكر، وذكره هنالطعن فيمن قدموه مع علمهم بعدم صلوحه للقيام مقام النبي ص في هذا الامر الخاص السهل، فكيف يصلح للقيام مقامه بالزعامة العامة العظمى واما مازعمه من تواتر حج ابي بكر في الناس فظاهر الكذب لما استفاض في اخبارهم فضلاء عن اخبارنا من رجوع ابي بكر عند وصول علي اليه واشفاقه من نزول شيء فيه، وقد ذكر المصنف هنا بعضها ومرت كثير منها في الحديث السادس الدال على امامة امير المؤمنين ع فان رجوعه واشفاقه دليل على عزله بالكيفية ولو بقي اميراً للحاج لما كان وجه لاشفاقه لان عليا ع بزعمهم تحت امرته ولم يبعث معه الا لنبيذ العهد الذي تقضى به عادة العرب .

واما ندأؤه لمعشر المسلمين فهانحن اولاء معشر الشيعة ونحن افضلهم نجيبه بان ارادة النبي لمتابعة ابي بكر لعلي ع كما عبر به المصنف ره او مبايعته كما عبر به الخصم مستفادة من عزله بعلي بما هو من النبي ص بعضه بوحى من الله انه لا يؤدي عنه الا هو او رجل منه فانه اذا كان هذا الامر انيسير من خواص النبي ص ومن هو بمنزلة بعضه، فالزعامة العظمى اولى واذا اختصت الزعامة بعد النبي ص بعلي وجب على ابي بكر وغيره متابعتة ومبايعته وايضا اذا كان علي من النبي ص كان احق بمنصبه وافضل من ابي بكر وغيره فتلزمهم متابعتة ومبايعته، وليس المراد بكونه منه مجرد قرب النسب اذ كم قريب منه لا يصدق عرفاً انه منه لبعده عنه بالكفر والفسق والجهل، فلا بد ان يراد به قرب الفضل والمنزلة خاصة او مع النسب، فيتم المطلوب، ولذا ورد في كثير من اخبارهم تعبير النبي ص بما يخص عليا ع قال ص (علي مني وانا من علي ولا يؤدي عني الا انا او علي) كما سبق

نقلها في الحديث السادس .

واما قوله ولم يتحقق غير هذا ففيه ما عرفت من تحقق عوده بأخبارهم التي هي حجة عليهم فيعزل قهراً عن امارة الحج لوسلم تبوتها له اولاً وهايتاقتها من اخبارهم ليس حجة علينا بل وعليهم لما عرفت من حال وجالهم مع انهم محل التهمة في الانتقام .
واما قوله وقد كان من دأب العرب ففيه ما عرفت ايضاً من انه كذب على الغرب والاول
لما خالفه النبي ص اولاً ولما خفي على اصحابه ، ولما أشق ابو بكر من عزله حتى بكى
ولما اجابه النبي ص بانه من الوحي من دون اشارة الى العادة ، ولاطلاع اهل السير على
هذه العادة ، فهل بقيت مستورة عن الناس الى ان اخبر بها الخصم ، فالتحق ان غضب ابي بكر
اولاً وعزله ثانياً كله بامر الله تعالى ووحيه ليعرف الناس قولاً وفعلًا فضل علي ع وانحطاط
منزلة ابي بكر عن تولى مثل ذلك فكيف بالامامة ولوارسل عليا ع من اول الامر لم
يتبين ذلك ، واما ما ذكره من العكس فمبني على بقاء ابي بكر على امارة الحاج وقد عرفت
بطلانه بل مبني ايضاً على عدم عزله بما يقضى بوصية علي ع كما اقره ضائته بها الخصم فانه
اذا قضى به اهل علي افضلية علي والافضل احق بالامامة بل معنى الوصي هو الامام كما عرفت
من بعض احاديث الوصية وغيرها .

قال المصنف رحمه الله عليه

وكذلك في قصة خير ، فانهم روافي صحيح اخبارهم ان النبي ص أعطى ابا بكر
الراية فرجع منهزماً ثم اعطاها لغمر فرجع منهزماً فقال ص (لا عطين الراية رجلاً يحب الله
ورسوله ويحب الله ورسوله كرار غير فرار) ثم اعطاها لعلي ع وقصد بذلك اظهار فضله
وحط منزلة الآخرين لانه قد ثبت بنص القرآن العظيم ان الله سيلتقط عن الهوى ان هو
الاوحى يوحى ، فوجب ان يكون دفع الراية اليهما بقول الله تعالى ، ولا شك في ان الله تعالى
عالم بالاشياء في الازل فيكون عالماً بهرب هذين ، فلولاً ارادة اظهار فضل علي لكان
في ابتداء الامر اوحى بتسليم الراية اليه ثم ان النبي ص وصعه بما وصعه وهو يتعبر باختصاصه
بتلك الاوصاف وكيف لا يكون ومحبته الله تعالى تذل علي ارادة الله تعالى وأمير المؤمنين ع
لم ينرقا صديقاً بذلك لقاء ربه تعالى فيكون محباً لله تعالى .

وقال الفضل

اما قوله ان رسول الله ص قصد بذلك اظهار فضله وحط منزلة الآخرين فهذا باطل لان النبي ص لم يقصد قضاة منزلة احد من المسلمين وكلهم كانوا من اصحابه وامرأته واردة حط منزلة من دأب ارباب الغرض والتعصب وحاشاه عن ذلك، بل في كل يوم من ايام خيبر يمث رجالا ولم يحصل الفتح فبعث من فتح الله بيده وهو كان امير المؤمنين ، واما ما قال انه كان بامر الله تعالى فانه لا ينطق عن الهوى، فنقول المراد من قوله ما ينطق عن الهوى انه لا يتكلم بالباطل وبإمانيّة النفس ومتابعة الهوى لانه لا يعمل برأيه الصائب، فان كان ما عمل رسول الله ص من تدبير امور الحرب لم يكن من قبل هواه ونفسه بل برأيه الصائب المستنبط من كلام الله تعالى ومن امره. فالظاهر انه ص عمل هذا برأيه في الحروب لان تدبيرات الحروب تتعلق بالرأى، وان سلمنا انه من امر الله تعالى فلا يلزم منه ارادة حط منزلة الشيخين و رفعة منزلة على ع لاستلزم حطهما ، وامثال هذه الاستدلالات على مطلوبه او هن من بيت العنكبوت

واقول

لا رجة لانكار قصد النبي ص حط منزلة احد من المسلمين والحال انه قد تتعلق به المصلحة بل هازال يحط منازل بعض عن بعض بالتأخير وتفضيل المطيعين على العصاة وذوى الفضل على غيرهم و بنحو قوله ص (على سيد المسلمين وفاطمة سيدة نساء العالمين والحسن والحسين سيد اشباب لهل الجنة) فلا معنى لزعمه ان ذلك دأب ارباب التعصب، فان النبي ص اذا اراد بحط منزلة الشيخين ارشاد الناس الى عدم صلوحهما للامامة لجبنهما و ارتكابهما اكبر الذنوب بالفرار من الزحف وتوهين الاسلام كان من اقرب الامور الى السداد واصحها للامامة والتعصب لا يحصل الا فيما يكون هضما للحق وحيفا على الحقيقة. واما ذكره من معنى الآية د عدم ولائها على ان فعل النبي ص بوحى الله تعالى، فغير متبعه لان مقصود المصنف بالاستدلال هو قوله تعالى (ان هو الا وحى يوحى) لا مجرد قوله (وما ينطق عن الهوى) و انت تعلم ان مقتضى العصر فى الآية انه لا ينطق عن رأى واجتهاد لانهما غير الوحي فيكون تقديم النبي ص لهما بوحى الله تعالى فاذا اوحى اليه به مع علمه سبحانه بانهما هما وان الفتح على يد على ع لزم ان يكون تعالى مريدا بذلك اظهار فضل

على و حط منزلة الرجلين والا كان امره تعالى بتقديهما عبثاً، ثم من حكمته سبحانه انه لم يقدمهما الا بعدما أرمَد علياً لئلا يكون عليه بتقديهما باس حيث انه التحق بهم، ولو سلم ان تقديمهما برأى النبي ص فهو فضل الناس رأياً وأكملهم عقلاً فكيف يقدمهما على علي ع مع علمه بشجاعته وجنهما وقدرته على شفافته وعلمه ان الفتح على يده كما اخبره قبل وقوعه، فلا بد ان يكون قاصداً بذلك اظلم - ار فضل علي ع وحط منزلتهما والاعلام بعدم صلوحهما للامامة، ثم ان الفضل قد أغفل ما ذكره المصنفه من اشعار الحديث بانحصار تلك الاوصاف بامير المؤمنين ع ادلا حيلة له فى الجواب ان كان من المنصفين، والظاهر ان تعبير المصنفه بالاشعار مسامحة مع الخصوم والافه من اصرح الامور بالتعريض بهما بعد فراهما وان تلك الاوصاف ليست من صفاتهما كما اوضحناه فى الحديث العاشر من الاحاديث الدالة على امامة امير المؤمنين .

تألم الامير من الصحابة والشقيقة

قال المصنف طاب ثراه

وقد روى ابن عبد ربه من الجمهور ان امير المؤمنين كان يتألم من الصحابة كثيراً فى عدة مواطن وعلى رؤس المنابر، و قال فى بعض خطبه عفا الله عم اسلف سبق الرجلان و قام الثالث كالغراب همه بطنه و يله لوقص جناحه وقطع رأسه لكان خيرأله انظروا فان انكرتم فانكروا وان عرفتم فاعرفوا ، ألا ان ابرار عترتى واطائب أرومتى احلم الناس صفاراً واعلمهم كباراً ألا وان انجن اهل البيت من علم الله علمنا وبحكم الله حكمنا من قول صادق سمعنا، فان تتبوا آثارنا تهتدوا ببصائرنا معناراية الحق من تبعها لحق ومن تاخر عنها غرق، ألا وبناغزة كل مؤمن وبنا تخلع ربة الذل من اعناقهم، وبنا فتح الله وبنا ختم. وثقل الحسن بن عبد الله بن مسعود^(١) بن العسكرى من اهل السنة فى كتاب معانى الاخبار باسناده الى ابن عباس قال ذكرت الخلافة عند امير المؤمنين ع فقال (والله لقد قمصها اخوتي وانه ليعلم ان محلى منها محل القطب من الرحي ينحدر عنى السيل ولا يرقى الى الطير فسدلت دونها ثوبا وطويت عنها كشعاً وطفقت ارتأى بين ان اصول

یبدجذاءوا صبر علی طخية عمياء یشب فیہا الصغیر ویہرم فیہا الکبیر ویکدح فیہا مؤمن
حتی یلقی ربہ فرأیت ان الصبر علی ہاتا احجی فصبرت وفی العین قذی وفی الحلقی شجی
اری ترانی نہا حتی اذا مضی الاول لسیلہ ادلی بہا الی فلان بمدہ ثم تمثل بقول الاعشی
شتان ما یومی علی کورہا ویوم حیان اخی جابر

عقدها لآخی عدی بمدہ، فیاعجبایں ماہو یتقیہا فی حیاتہ اذ عقدها لآخر بعد
وفاتہ لشدما تشطرا ضرعہا؛ فصیر فی حوزة خشناء یخشن مسہا ویغلظ کلمہا ویکثر
الغار فیہا والاعتذار منہا، فصاحبہا کراکب الصعبۃ ان اشق لہا خرم وان اسلس لہا
تحم، فمنی الناس لعمر اللہ بخبط و شماس و تلون و اعتراض مع ہن و ہن فصبرب علی
طول المدۃ وشدة المحنة، حتی اذا مضی لسیلہ جعلہا فی جماعۃ زعم انی منہم، فیللہ وللشوری
متی اعترض الریب فی مع الاول منہم حتی صرت اقرن الی ہذہ النظائر، لکنی اسففت
اذ أسفوا و طرت اذ طاروا فصغی رجل اصغنه و مال الاخر لصہرہ مع ہن و ہن الی ان
قام ثالث القوم نافجاً حننیہ بن نیلہ و متلفہ، و قام معہ بنوایہ یخضمون مال اللہ خضم الابل
نبۃ الربیع الی ان اتکت علیہ فتلہ و اجهز علیہ عملہ و کبت بہ بطنتہ، فما راعنی الاول الناس
یہرعون الی کعرف الضبع، قد انثالوا علی من کل جانب حتی لو وطی، الحسنان و شق
عطفای مجتہمین حولی کریمۃ الغنم حتی اذ نهضت بالامر نکثت طائفۃ و فسقت اخرى
ومرق آخرون، کأنہم لم یسمعوا قول اللہ تعالیٰ تلک الدار الاخرۃ نجعلہا للذین لا یریدون
علوا فی الارض ولا فسادا و العاقبۃ للمتقین، بلی واللہ لقد سمعوا و وعوا و لکنہم احلوا
الدنیا باغنیہم و راقہم زہرہا، اما والذی فلق الحبۃ و برأ النسمۃ لولا حضور الحاضر
و قیام الحجۃ بوجود الناصر و ما اخذ اللہ علی العلماء ألا یقاروا علی کظۃ ظالم ولا سغب
مظلوم لا لقیتم حبلا علی عاربہا و سقیتم آخرہا بکس اولہا و لالقیتم دنیاکم ہذہ ازہد
عندی من غطۃ عنز) و ہذا یدل بصریحہ علی تألم امیر المؤمنین ع و تظلمہ من هؤلاء
الصحابة و ان المستحق للخلافۃ ہو وانہم منعوا عنہا و من الممتنع ادعاؤہ الکذب و قد
شہد اللہ لہ بالطہارۃ و اذ ہاب الرجس عنہ وجعلہ ولیا لہا فی قولہ تعالیٰ (انما ولیکم اللہ
و رسولہ والذین آمنوا) الایۃ و امر النبی ص بالاستعانۃ بہ فی دعاء المباہلۃ، فوجب ان
یکون محققا فی اقوالہ

و قال الفضل

هذه الخطبة الشقشقية المعروفة المشهورة وقد ذكرها السيد الرضى فى كتاب نهج البلاغة، والله اعلم بهذا و ليس لامثال هذا حجة فى صحة من اسناد أو نقل من كتاب التقات حتى يجعل دليلا، و ان فرضنا صحته فهو خير آحاد ولا يمرض الخبر المتواتر ان امير المؤمنين بايع الخلفاء طامعا راعيا و ناصحهم و شاورهم فى الامر و واقفهم فى التدابير، و ان سلمنا انه كان مكرها لانه كان يرى نفسه افضل من غيره و امامة المفضل عندنا جائزة فكان كراهته للبيعة لانه يراهم غير مستأهلين للخلافة، و خلافة المفضل عندنا جائزة و لهذا بايعهم، و لما رأى معوية غير اهل للخلافة حاربه و منعه من الخلافة .

واقول

قد اغفل الفضل التعرض لجواب الخطبة الاولى تخفيفا للمؤنة و هى قد رواها ابن عبدربه عند ذكر خطب امير المؤمنين ع (١) و ما حكاه المصنفه نبذة منها، و منها بعد قوله ع (و ان عرفتم فاعرفوا) قوله (حق و باطل و لكل اهل و لان امر الباطل قد بيا فعمل و لان قل الحق فلربما و لعل، و قلما ادبر شىء فأقبل، و لان رجعت اليكم اموركم انكم لسعداء، و انى لآخى ان تكونوا فى فترة و ما علينا الا الاجتهاد) ثم ذكر بعده قوله ع (الا ان ابرار عترتى) الى آخره، و هذه الخطبة قد صرحت بالظعن فى عثمان بما هو معلوم من حاله من انه كالغراب همه بطنه، و لوحث الى الظعن فيه و فيمن تقدمه بقوله ع (و لان امر الباطل قد بيا فعمل) و بقوله (و لان قل الحق فلربما و لعل) اذ لو كانوا على الحق لمانسبه الى القلة و لو كان الشيخان على الحق لما قال سبق الرجلان من دون تعرض لمدهما فى هذا المقام، و قد اشار الى انهم ظالمون و ان الناس ارتكبوا معهم مالا يجهلون بقوله (عفا الله عما سلف) ثم اشار الى وقوع الفتن بايامه و عدم استقامة الحق بقوله (و قلما ادبر شىء فأقبل) و بقوله (و انى لآخى ان تكونوا فى فترة) و قد صدق ع فان الفترة قد وقعت باعظم مما كان فى الامم السالفة فقامت دول الضلال بمحو آثار النبوة و الحكم باحكام الجاهلية و العمل باعمالهم و صار أئمة الحق الذين اوجب رسول الله على امته التمسك بهم فى زوايا الخمول و الاهمال، و هم الذين اشار اليهم امير المؤمنين ع و وصفهم باوصافهم الحقيقية بقوله

(الا ان ابرار عترتي) الى آخر الخطبة الاولى

واما (الثانية) فقد ناقش الخصم اولاً بصحتها، وادعى ثانياً معارضتها، وزعم: الثامد افادتها الطعن بخلفائهم، ويرد على (الاول) ان صحة الرواية اما ان تثبت بصحة السندا وبكثرة طرقها وشهرتها بين المخالف والموافق او بموافقة مضمونها لما هو ثابت وهذه الخطبة الشكسية ان سلمنا انها لم تصح من الجهة الاولى فهي صحيحة من الجهتين الاخيرتين ، اما من (اولاهما) فلانها قد رواها الكثير منا، وجماعة منهم كالحسن بن عبد الله العسكري الذي حكاها المصنف عنه وقد ترجمه في وفيات الاعيان وكناه بابي احمد واثني عليه قال هو احد الائمة في الاداب والحفظ وهو صاحب اخبار و نوادر وله رواية متسعة وله التصانيف المفيدة، الى ان قال وكانت ولادته يوم الخميس لست عشرة ليلة خلت من شوال سنة ٢٩٣ وتوفي يوم الجمعة لسبع خلون من ذي الحجة سنة ٣٨٢، وكأني على الجبائي وامي هلال العسكري في كتاب الاوائل المتوفي سنة ٣٩٥ على ما في كتاب هداية الاحباب، وقد نقل ذلك عنهم السيد السعيد، و كابن الاثير في النهاية حيث روى فيها بعض هذه الخطبة، قال في مادة خضم في حديث علي (فقام اليه بنواويه يخضمون مال الله خضم الابل نبتة الربيع)، وكالفيرزبادي في القاموس قال في مادة شق والخطبة الشكسية العلوية لقوله لابن عباس لما قال له لو اطردت مقالتيك من حيث افضيت (يا ابن عباس هيهات تلك شكسقة هدرت ثم قرت) وقال ابن ابي الحديد (١) حدثني شيخي ابو الخير مصدق بن شبيب الواسطي في سنة ٦٠٣ قال قرأت على الشيخ ابي محمد عبد الله بن احمد المعروف بابن الخشاب هذه الخطبة، الى ان قال فقلت له اتقول انها منحولة فقال لا والله واني لاعلم انها كلامه كما اعلم انك مصدق قال فقلت له ان كثيرا من الناس يقولون انها من كلام الرضى فقال انى للرضي ولنغير الرضى هذا النفس وهذا الاسلوب قد وقفنا على رسائل الرضى وعرفنا طريقه وفنه في الكلام المنشور وما يقع مع هذا الكلام في خل ولاخمر، ثم قال والله لقد وفقت على هذه الخطبة في كتب صنعت قبل ان يخلق الرضى بمائتي سنة ولقد وجدت مسطورة بخطوط اعرفها واعرف خطوط من هو من العلماء واهل الادب قبل ان يخلق النقيب ابو احمد والرضي، ثم قال ابن ابي الحديد قلت وقد وجدت انا كثيرا من هذه الخطبة في

في تصانيف شيخنا ابي القاسم البلخي امام البغداديين من المعتزلة و كان في دولة المقتدر
 قبل ان يخلق الرضى بمدة طويلة ووجدت كثيرا منها في كتاب ابي جعفر بن قبة احد
 متكلمي الامامية و هو الكتاب المشهور المعروف بكتاب الانصاف و كان ابو جعفر هذا
 من تلامذة الشيخ ابي القاسم البلخي و مات في ذلك العصر قبل ان يكون الرضى موجوداً
 و اما صحة الخطبة من (الجهة الثانية) فلا شتم لها على التظلم من الخلفاء الثلاثة وهو
 مستفيض في الاخبار كما سبق، بل ادعى ابن ابي الحديد تواتره (١) ولا شتم لها ايضا على
 بيان زهده بالامارة و كيفية البيعة له و خروج الناكثين والقاسطين والمارقين عليه، الى
 غير ذلك من مضامينها المعلومة المشهورة، فما عسى ان يناقش المنصف في صحتها ولا
 سيما ان مجرد رواية احد علمائهم لها كاف في صحتها كما عرفت وجهه في مقدمة
 الكتاب وهل يليق مثلها في بلاغتها و سوقها بغير سيد الوصيين

ويرد على (الثاني) وهو معارضتها بما زعم تواتره انه ليس في اخبارهم ما يبدل على
 انه بايع طاعما راعبا فضلا عن تواتره سوى النادر كرواية ذكرها الطبري في تاريخه (٢)
 رواها بسندوا و متن مضحك عن حبيب بن ابي ثابت قال «كان على في بيته اذا تقييل
 له قد جلس ابوبكر للبيعة فخرج في قميص ماعليه ازار ولا رداء عجلا كراهة ان يبطي
 عنها حتى يبايعه ثم جلس اليه وبعث الى نوبه فاتاه فتجلله ولزم مجلسه» واني
 لاعجب من الطبري كيف يروي مثل هذا الحديث الهزلي، وهو قد روى اخباراً
 كثيرة تدل على انه ما بايع الاقرا التي قال عمر في بعضها وقد اتى الى منزل على
 والله لاحرقن عليكم او لتخرجن الى البيعة، واصح ما عندهم بزعمهم مارواه البخاري
 في غزوة خيبر «ان عليا استنكر وجوه الناس لما توفيت فاطمة فالتمس مصالحة ابي بكر»
 وهو مع ان سنده لم يشتمل الاعلى عدولا مرام المؤمنين كعمرو بن الزبير وعائشة اقرب
 الى الدلالة على الخوف وانه لم يبايع طاعما راعبا ولو ادعى المتتبع المنصف تواتر اخبارهم
 فضلا عن اخبارنا بانه لم يبايع الاقهر الكان اقرب الى الصواب .

واما قوله ناصحهم وشاورهم وواقفهم في التدابير، فان اراد ان ذلك لترويج امرتهم
 وتصويبهما، فهو كذب ظاهر كيف وهول يزل يتظلم منهم وينسبهم الى غضب حقه وانه

لولا عدم الناصر وان يده جذاء لقاتلهم، وان اراد به انه شار كهم في التدبير حفظا للبيعة الاسلام فقد كان ذلك عند الضرورة في ايام عمر لما يعلم من تهوره، وكذا يجب عليه حفظ الاسلام بقدر الامكان فانه الامام الحق ولا يمكنه الحفظ الا بموافقتهم في الظاهر وجعلهم آلة لمقصوده ولو كان مشار كلهم رضا بامرهم لاسلم معهم كما سار مع رسول الله في الجهاد والنصرة ولجأهم معهم كما جاهد في ايام خلافته .

ويرد على (الثالث) ان قوله كان يرى نفسه افضل وامامة المفضل عندنا جائزة الى آخره . باطل بالضرورة فانه لم يمكن يرى نفسه افضل فقط بل كان يراهم ظالمين غير اهل للخلافة كيف لا هو يقول فطقت ارتأى بين ان اصول بيد جذله، فانه دال على انهم على انهم يرى حريهم وهولا يجتمع مع اهليتهم للخلافة وصحة امامتهم، ويقول اصبر على طخية عيالك، ويقول ارى تراني نهبا الى غير ذلك من فقرات الخطبة الصريحة بانبات الجور والعصيان لهم وانهم غناصبون لميراث النبوة وهو الخلافة وهو لا يجتمع مع كون خلافتهم خلافة حق .

واما ما زعمه من جواز امامة المفضل مع وجود الفضل فقد عرفت في اول مباحث الامامة انه مخالف للعقل والنقل (أفمن يهدى الى الحق احق ان يتبع ام من لا يهدى الا ان يهدى فما لكم كيف تحكمون) واما قوله وله رأى معوية غير اهل للخلافة حاربه ومنعه من الخلافة، ففيه (اولا) انه اذا علم الخصوم رأى امير المؤمنين الذي يدور معه الحق حيث دار في معوية على وجه استباح تلك الحرب الشمواء لمنعه عن الخلافة فما بالهم اتخذوه خليفة حتى ويترضون عليه اكانوا أعرف بمعوية من امير المؤمنين ع اداحق منه بمراعاة الحق واتقى الله تعالى (وثانيا) ان حربه له ليس لمنعه عن الخلافة فان معوية لم يدعها حينئذ . بل لانه يراه ضالا مضلا لا يصلح ان يتخذ عضداً والياً عنه، فان معوية لما علم رأيه فيه تعلل لمخالفته بالطلب بدم عثمان بعد ان كان من الخاذلين له كما سبق، فحاربه امير المؤمنين لضلاله وبغيه بامر الله ورسوله ص حيث عهد اليه ان يقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين و(ثالثاً) ان محاربة امير المؤمنين ع لمعوية دون المشايخ الثلاثة لاتدل على صحة خلافتهم للفرق بوجود الناصر له على معوية دونهم كما هو ظاهر .

قال المصنف طاب ثراه

وروى انه اتصل به ان الناس قالوا ما باله لم ينزع ابابكر وعمر وعثمان كما نازع طلحة والزبير، فخرج مرتديا ثم نادى بالصلاة جامعة فلما اجتمع اصحابه قام خطيبا فحمد الله واننى عليه، ثم قال يامعشر الناس بلغنى ان قوما قالوا ما باله لم ينزع ابابكر وعمر وعثمان كما نازع طلحة والزبير وعائشة، وان لى فى سبعة انبياء اسوة، فاولهم نوح قال الله تعالى مخبر عنه (انى مغلوب فانتصر) فان قلتُم ما كان مغلوبا كذبتُم القرآن وان كان ذلك كذلك فلى اعذر، والثانى ابراهيم خليل الرحمن حيث يقول (واعتزلكم وماتدعون من دون الله) فان قلتُم انه اعترلهم من غير مكره فقد كفرتم وان قلتُم رأى مكرها منهم فاعترلهم فالوصى اعذر، والثالث ابن خالته لوط اذ قال لقومه (لو ان لى بكم قوة) فان قلتُم انه لم يكن له بهم قوة فاعترلهم فالوصى اعذر، ويوسف اذ قال (رب السجن احب الى مما يدعونى اليه) فان قلتُم انه دعى الى ما يسيخط الله عز وجل فاختر السجون فالوصى اعذر، وموسى بن عمران اذ يقول (فقررتم منكم لما تخشعتم فوهب لى ربي حكما وجعلنى من المرسلين) فان قلتُم انه فرمهم خوفا فالوصى اعذر، وهرود اذ قال (يا ابن ام ان القوم استضعفونى وكادوا يقتلونى فالتشمت بى الاعداء ولا تجعلنى مع القوم الظالمين) فان قلتُم انهم استضعفوه واشرفوا على قتله فالوصى اعذر، ومحمد ص لما هرب الى الغار فان قلتُم انه هرب من غير خوف اخافوه فقد كذبتُم وان قلتُم انهم اخافوه فلم يسعه الا الهرب فالوصى اعذر، فقال الناس جميعا صدق امير المؤمنين

وقال الفضل

هذا النقل مما لا اسناده ولا علامة لصحته بل هو مخالف للواقع لان امير المؤمنين لم يكن مستضعفا ولا عاجزا، لان قوادبنى عبد مناف كانوا معه وكان فاطمة فى علوم منصبها فى بيته وانهم يدعون ان فاطمة كانت مغضبة على ابي بكر، فلم لم تأمره بالخروج عليه ويساعده الانصار الذين نازعوا ابابكر فى خلافته، سيما سعد بن عبادته فانه لم يسايح ابابكر، فالقول بان امير المؤمنين كان ضعيفا غير مسلم ولا شك فى ان ابابكر كان اضعف منه، ولكن الروافض حسبوا انهم ملوك يتنافسون فى الملك حاشاهم عن ذلك.

واقول

لاريب في مغلوية امير المؤمنين ع كهؤلاء النبيين الاكرمين ع ، ولاشاهد اكبر من الوجدان وانكار الخصم احد مكابراتهم التي ما قام لهم مذهب الابهاء ، كيف وقد اقر هو في كلامه الاتي بانه ما من بطن من بطون قريش الا دلهم عليه دم وان الضائف كانت في صدورهم عليه ، واما قوله ان قواد بني عبد مناف كانوا معه فالظاهر انه يريد بهم ما يشمل بني امية وانت تعلم ان اهلهم عثمان كان احد اعضاء القوم ، وان اباسفيان كان منافقا لافائدة بنصره فقد طلب في اول الامر بيعة امير المؤمنين استحقاقا لابي بكر ولما رشوه بما معه من الصدقات وبتولية ابنه يزيد صار عوناً لهم ومن اشياهم كعاصم ، واما بنو هاشم فاعظمهم العباس وعقيل فهما عاجزان عن مقابلة جماهير قريش ، واما قوله كان فاطمة في علوم منصبها في بيته ، فمن الغرائب لان علوم منصبها لم يردعهم عن غضب حقها من الاموال القليلة فكيف يجلب قوة لاميرو المؤمنين ع يبلغ بها السلطان اى علوم منصب ابقوه لها وقد هجموا عليها دارها وهما باحراق بيتها بمن فيه ، واعجب من ذلك قوله وانهم يدعون ان فاطمة كانت مغضبة على ابي بكر فان هذا ليس دعوى مجردة منا فقد صرح به صحاح اخبارهم كرواية البخارى في باب فرض الخمس من كتاب الجهاد ، قال غضبت فهجرت ابا بكر ولم تنزل مهاجرته حتى توفيت ، وروى البخارى (١) ومسلم (٢) انها وجدت على ابي بكر فهجرته فلم تكلمه حتى توفيت ، وقوله فلم لم تأمره بالخروج خطأ لعلمها بانه امامها ولا يعمل الا بامر الله تعالى ، مع انه لم يخف عليها استضعاف القوم له حيث اغتصبوه منصبه واغتصبوها ارنا ونحلها ، ولكن مع ذلك سعت معه الى بيوت وجوه المسلمين ليلا اتماماً للحجة عليهم كما سبق في المبحث الرابع من مباحث الامامة ؛ واما قوله ويساعده الانصار فقيهه انهم فريقان فريق يطلب الامرة لنفسه وفريق انصار ابي بكر فكيف يساعدون عليها ، هذا قبل تمام الامر لابي بكر واما بعده فالامر اظهر ، واما قوله ولا شك ان ابا بكر كان اضعف منه فان اراد انه اضعف منه نفسا وبيتا فهو مما لا ينكره ذو ادراك ولكن لا أثر له في المقام ؛ وان اراد انه اضعف منه ناصراً فهو ظاهر الكذب وليس امير المؤمنين باكثر ناصراً ولا باشد

(١) في غزوة خيبر من كتاب المغازي (٢) في باب قول النبي ص لا نورث ما تركناه صدقة من كتاب الجهاد .

تكليفا من رسول الله صلى الله عليه وسلم لمفرا إلى الفار، وقوله ولكن الروافض حسبو أنهم كالمملوك خطأ واضح فإن رفضة الباطل لم يحسبوا حسبانا ان اضداد امير المؤمنين ع كالمملوك بل علموه علما يقينيا بشهادة ما فعلوه بالتقليد الاعظمين من الحرق والظلم وما جروه في الرعية من الجور والتجبر والاستئثار وما يبدعوه في الدين من المظالم والاحكام

قال المصنف رفع الله درجته

وروى ابن المغازلي الشافعي في كتاب المناقب باسناده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي بن ابي طالب ان الامة ستغدربك بعدى ، ومن كتاب المناقب لابي بكر احمد بن موسى ابن مردويه الحافظ من الجمهور باسناده الى ابن عباس قال « خرجت انا والنبي وعلى فأريت حديقة قتلت ما احسن هذه يا رسول الله فقال حديقتك في الجنة احسن منها ثم مررنا بحديقة فقال علي ما احسن هذه يا رسول الله قال حتي مررنا بسبع حدائق فقال حدائقك في الجنة احسن منها ثم ضرب بيده على رأسه ولحيته وبكى حتي علا بكأه ، قال علي ع ما يبكيك يا رسول الله قال ضغائن في صدور قوم لا يبدونها لك حتي يفقدوني ، فاذا كان علماءهم قدروا هذه الروايات لم يخل اما ان يصدقوا فيجب المعدول عنهم واما ان يكذبوا فلا يجوز التعويل على شيء من رواياتهم ألبتة .

وقال الفضل

ما روى ابن المغازلي ان الامة يغدرون بعلي فان هذا ظاهر، وقد غدره الناكثون و القاسطون والمارقون والبغاة والخوارج، وهذا لا يتعلق بالخلفاء، وما روى ان الضغائن كانت في صدور اقوام منه فهذا ايضا ظاهر، لانه روى انه لم يكن بطن من بطون قريش الا و كان لهم على امير المؤمنين دعوى دم اراقه في سبيل الله، وللضغائن كسان في صدورهم ولكن لم يظهروه مادام امر الخلفاء منتظما و اظهروه بعد اقراض الخلفاء في زمن خلافته و مخالفوه، ثم ما ذكر ان علماء هم يروون هذا فنحن لانعرف ابن المغازلي و لشبلعه ممن يذكر عنهم المناكير والشواذ، و اما ما ذكره و رواه الصحاح فنحن نعلم صحته و نذكر معانيه و نبينه على وجه لا يبقى فيه ارتباب ولا يخالف شيئا من قواعد المذهب الحق كما رأيت .

و اقول

ظاهر الرواية الاولى غدر الامة جميعا بعلي ولم يقع ذلك الا في ايام المشايخ الثلاثة، كما ان لفظ بعدى ظاهر في البعدية المتصلة لا بعد نيف و عشرين سنة و كذلك السين تقتضى الاستقبال القريب، فلا يشك ذوفهم مع هذه الامور ان مراد النبي ص هو غدر الامة الواقع بأثر موته المستمر الى ايام خلافة امير المؤمنين

و اما قوله لم يظهره مادام امر الخلفاء منتظما فتكأن ظاهره، لان الحق وقت تظهر فيه تلك الضغائن هو وقت قرب العهد باسبابها، وليس هو الا زمن وفاة النبي ص فاذا رأينا اهل تلك الضغائن هم اللقيف الاعظم للخلفاء الثلاثة علمنا ان ذلك اول وقت اظهارها، وان قيام دولتهم لم يكن الا بتلك الضغائن، ولذا جعل النبي ص الغاية في ابدائها مجرد فقده لاقفده و فقد غيره بسنين متطاولة، وليت شعري كيف لم يظهرها له وقد عزلوه قبل دفن النبي ص عن منصبه ولم يدخلوه في الراى بالخلافة ثم هموا باحراق بيته عليه وغصبوا حق زوجته بضعة النبي ص و تركوه نيفا و عشرين سنة جليس داره و حبيس بيته

و اما تجاهله بامر ابن المغازلي في غير مسموع منه بعدما عرفه من هو اعظم منه وهو ابن حجر في الصواعق حيث كناه بابي الحسن و روى عنه نزول الآية السادسة من الايات الواردة في اهل البيت، مع ان ابن المغازلي لم يختص برواية هذا الحديث بل رواه الحاكم في المستدرک^(١) و صححه هو و الذهبي في تلخيص المستدرک و نقله في كنز العمال^(٢) عن الحاكم و الدارقطني و الخطيب و نقله ابن ابى الحديد^(٣) عن احمد بن عبد العزيز في كتاب السيفة كما ان الرواية التي حكاها المصنفه عن ابن مردويه الذي هو من اعظم علمائهم قد ذكرها ايضا في الكنز^(٤) نقلا عن البزار و ابى يعلى و الحاكم في المستدرک و ابى الشيخ و الخطيب و ابن النجار، لكن باسانيدهم عن علي ع من دون ذكر لحديثه ابن عباس، و يشبه هذه الاحاديث مارواه الحاكم بعد الحديث الاول الذي نقلناه عنه و صححه هو و الذهبي على شرط البخارى و مسلم عن ابن عباس قال قال النبي ص لعلى أمانك ستلقى بعدى جهدا، قال في سلامة من ديني قال في سلامة من دينك، و ما رواه الحاكم

(١) في كتاب معرفة الصحابة ص ١٤٠ ج ٣

(٢) في كتاب الفضائل ص ١٥٧ ج ٦ (٣) ص ١٨ ج ٢ (٤) ص ٤٠٨ ج ٦

ايضا قبل ذلك الحديث عن انس قال دخلت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على بن ابي طالب يعودوه وهو مريض وعنده ابوبكر وعمر ففتحوا حتى جلس رسول الله فقال احدهما لصاحبه ما اراه الا هالكا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لن يموت الا مقتولا ولن يموت حتى يملا غيظا وهذا الحديث باعتبار اشتماله على ما لا ينبغي صدوره من الرجلين به محضر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلى مشعر بشماتتهما وتمنيهما موت امير المؤمنين ع فاجابهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم بما يدل على سلامته من هذا المرض وما يشعر بظلمهما وغيظهما له، والافاقى حاجة في المقام الى قوله صلى الله عليه وآله وسلم لن يموت حتى يملا غيظا

قال الا صنف اعلى الله مقامه

وقد روى الحافظ محمد بن موسى الشيرازي في كتابه الذي استخرجه من التفاسير الاثني عشر تفسير ابي يوسف يعقوب بن سفيان وتفسير ابن جريح وتفسير مقاتل بن سليمان وتفسير وكيع بن جراح وتفسير يوسف بن موسى القطان وتفسير قتادة وتفسير ابي عبد الله القاسم بن سلام وتفسير علي بن حرب الطائفي وتفسير السدي وتفسير مجاهد وتفسير مقاتل بن حيان وتفسير ابي صالح وكلهم من الجماهرة عن انس بن مالك قال كنا جلوسا عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتذاكرنا رجلا يصلي ويصوم ويتصدق ويذكر ، فقال لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا عرفه فقلنا يا رسول الله انه يعبد الله ويسبحه ويقده ويوحده فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا عرفه فبينما نحن في ذكر الرجل اذ طلع علينا فقلنا هوذا فنظر اليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال لا بى بكر خذ سيفي هذا وامض الى هذا الرجل واضرب عنقه فانه اول من ياتي به من حزب الشيطان فدخل ابوبكر المسجد فرآه راكعا فقال والله لا اقتله فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهانا عن قتل المصلين فرجع الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله اني رأيت يصلي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجلس فلست بصاحبه قم يا عمر وخذ سيفي من ابي بكر وادخل المسجد واضرب عنقه قال عمر فاخذت السيف من ابي بكر ودخلت المسجد فرأيت الرجل ساجدا فقلت والله لا اقتله فقد استأمنه من هو خير مني فرجعت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت يا رسول الله اني رايت الرجل ساجدا فقلت يا عمر اجلس فلست بصاحبه قم يا علي فانك انت قاتله ان وجدته فاقتله فانك ان قتله لم يقع بين امتي اختلاف ابدا قال علي فاخذت السيف ودخلت المسجد فلم اراه فرجعت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت يا رسول الله ما رأيت فقال يا ابا الحسن ان امة موسى

افترقت احدي وسبعين فرقة فرقة ناجية والباقيون في النار، وان امة عيسى افترقت اثنتين وسبعين فرقة فرقة ناجية والباقيون في النار، وان امتي ستفرق على ثلاث وسبعين فرقة فرقة ناجية والباقيون في النار، فقلت يا رسول الله وما الناجية فقال الامتسك بيما انت واصحابك عليه ، فانزل الله في ذلك الرجل (ثاني عطفه) يقول هذا اول من يظهر من اصحاب البدع والمضاللات، قال ابن عباس والله ما قتل ذلك الرجل الا امير المؤمنين ع يوم صفين ثم قال له في الدنيا قال القتل ونذيقه يوم التيامة عذاب الحريق يقتله على ابن ابي طالب يوم صفين، فليخطر العاقل الى ماتضمنه هذا الحديث المشهور المنقول من طريق الجمهور من ان بابكر وعمر لم يقبل امر النبي ص ولم يتبلا قوله واعتذرا بانه يصلي ويسجد، ولم يعلم ان النبي ص اعرف بما هو عليه منهما، ولولم يكن مستحقا للقتل لم يأمر الله نبيه بذلك، وكيف ظهر انكار النبي ص على ابي بكر بقوله لست بصاحبه، ولعنت عمر من قتله ومع ذلك فإن النبي ص حكم بانه لو قتل لم يقع بين ائمه اختلاف ابداً وكرر الامر بقتله ثلاث مرات عقب الانكار على الشيخين ، وحكم ص بان ائمه ستفرق ثلاثا وسبعين فرقة اثنتان وسبعون منها في النار، اصل هذا بقاء ذلك الرجل الذي امر النبي ص الشيخين بقتله فلم يقتلاه فكيف يجوز للعامة تقليد من يخالف امر الرسول ص

و قال الفضل

الظاهر ان هذا الخبر موضوع ولاكل ما ذكر في كتب اهل السنة نحكم على صحته وانما قلنا ان الظاهر ان هذا الخبر موضوع لوجوه (الاول) انه من المنكرات غير مالوف من أمور الدين ان رسول الله ص يأمر بقتل من يمدحه الاصحاب انه يصوم ويصلي ويتصدق وهذا من منكرات الدين ولم يرو مثله (الثاني) ان رسول الله ص لو أراد قتله لم يكن يأمر اكابر الصحابة هذا الامر بل كان يأمر أحداً من الاصحاب فيقتله ومثل هذا الامر منكر من احوال رسول الله ص (الثالث) ان هذا الذي امر رسول الله ص كما زعم الراوي كان ذلك الرجل الذي هو اصل الخوارج وهو الذي قتله على بعد هذا وهو ذو الخويصرة الذي قال لوسول الله ص اعدل فانك لا تعدل، فسأل عمر أن ياذن له في ضرب عنقه فلم يأذن له رسول الله ص ولو كان يريد قتله لكان يأذن لعمر في قتله (الرابع) ان اصول الفرق المبتدعة أقوام شتى ولم يشتهر ان رجلا واحدا اصل هذه الجماعات وبالعجلة هذا الحديث ظاهر

عليه انه من المنكرات .

واقول

قد روى نحو الحديث احمد في مسنده عن ابي سعيد (١) وابن عبد ربه في العقد الفريد (٢) عند كلامه في اصحاب الاهواء وابن حجر في الإصابة بترجمة ذى الثدية تعلياً عن ابي يعلى عن انس، ثم ذكر في الإصابة اخباراً أخر بمضامين أخر، ثم قال «والقصة الاولى شاهدان عند محمد بن قدامة أحدهما من مرسل الحسن نذكر سببها بالقصة والاخر من طريق مسلمة بن ابي بكر عن ابيه عند محمد بن قدامة والحاكم في المستدرک ولم يسم الرجل فيهما» فعلى هذا يكون اصل الحديث مشهوراً ومروياً بطرق عديدة فيكون هو ثوباً به، غير ان بعض الخصوصيات التي اشتمل عليها مختلفة كما تختلف في سائر الاحاديث المتعددة الطرق الحاكية لواقعة واحدة ففي حديث المصنف وحديث احمد ان النبي ص امر كلاماً بنى بكر وعمر وامير المؤمنين ع بقتله، وفي حديث ابن عبد ربه وابن حجر ان النبي ص قال ايكم يقوم فيقتله فقام ابو بكر فقال انا ثم عمر ثم علي ع، وهذا ونحوه غير مضر في صحة اصل الحديث واما ما ذكره الخصم من الوجوه الموجبة لكونه من المنكرات فباطل (اما الاول) فلانه ان اراد به عدم مألوفية ان يأمر النبي بقتل احد لاجل مدح الاصحاب له فهو صحيح لكن لا يدل الحديث عليه حتى يستنكره، وان اراد عدم مألوفية ان يأمر بقتل من مدحوه وان كان هناك موجب لقتله فهو خطأ اذ ليس هذا مما يتكرر الوقوع حتى يكون امر النبي ص بقتله في هذه الواقعة منكراً مخالفاً لعادته، وليس مجرد مدح الصحابة له المبنى على الظاهر والجهل بمستقبله مما يوجب امتناع النبي ص عن الامر بقتله وهو يعلم بحاله (واما الثاني) فلان امر النبي ص لأكابر الصحابة بالقتل لا ينافي شأنهم بل هم يستأذنون في قتل من يحتملون استحقاقه للقتل، وقد كان رسول الله ص يأمر اعظم اصحابه علياً بقتل من يريد قتله (واما الثالث) فلاننا لانسلم اتحاد ذى الثدية الذي امر النبي بقتله في هذه القصة مع ذى الخويصرة الذي قال للنبي ص اعدل، ولذا ذكر ابن الاثير في اسد الغابة ذى الخويصرة في الصحابة مستدركاً على من قبله مع انهم ذكروا ذى الثدية وذكرهما ابن حجر في الإصابة بعنوانين، لكن قال في ترجمة ذى الثدية «يقال هو ذى الخويصرة» ولوسلم اتحادهما فليس

من المعلوم ان ذالثندية والخويرة هو الذي امر النبي ص بقتله لان ذالثندية قتل بالنهر وان
و من امر النبي ص بقتله قتل بصفين كما صرح به هذا الحديث الذي ذكره المصنفه ،
نعم ظاهر حديث احمد الذي اشرنا اليه سابقاً هو ان من امر النبي ص بقتله من الخوارج
و صرح محمد بن كعب كما في الاصابة بانه ذالثندية فتحصل المعارضة بين الاحاديث
وتسقط في هذه الخصوصية فلا يثبت الاتحاد ولو سلم فيه ممكن ان النبي ص لم يكن يعلم بانه
اول من يظهر البدع الا حين الامر بقتله دون حين النهي عنه او انه يعلم به في الوقتين لكنه
مامور من الله تعالى بقتله في وقت دون آخر، او انه اراد امتحان الشيخين لا الامر الحقيقي
لعلمه ص بانه يبقى ولا يقتل حتى يكون اول من يظهر البدع في امته، فيتضح حال الشيخين
وانهما ليسا ممن يأتي امرهم ويمتد فيه ما يجب اعتقاده وهذا واضح بناء على انه ص
امرهما بالخصوص بقتله، وكذا بناء على انه قال ايكم يقوم في قتله لعلمه بانهما يتسرعان
الى نحو ذلك في السلم او الى خصوص الواقعة، والعجب من الشيخين كيف يتعللان لعدم
قتله بتلك العلل الواهية حيث تعلل ابو بكر بنهي النبي ص عن قتل المصلين، والجل ان
الاصحاب اخبر والنبي بانه من المصلين الصائمين المزين ومع ذلك امره بقتله مصرحاً
بانه اول من يأتيه من حزب الشيطان كما في الحديث الذي ذكره المصنفه؛ او بأن بين
عينيه سقعة من الشيطان كما في حديث الاصابة والعقد الفريد؛ واعجب منه عمر حيث شاهد
ذلك كله و رأى اصرار النبي ص على قتله و تعامل بانه استأ منه من هو خير مني يعني
ابابكر؛ فهل يرى ان ابابكر احق بالاتباع من النبي ص واصوب رأياً منه؛ او ان ذلك منهما
تعلل والمانع في الحقيقة جنبهما؛ او انهما يريدان ان يظهر للناس انهما محتاطان بالدماء
دون النبي ص كما كان يرى ذالخوايرة انه اعدل منه .

و اما بطلان «الوجه الرابع» فلان الحديث لم يقل ان اصل الفرق المبتدعة
هذا الشخص؛ بل دل على انه اول من يظهر من اصحاب البدع؛ على انه يجوز ان يكون
بسببه سهل على غيره الابتداء فيعد اصلاً بهذا اللحاظ او بإحاط انه اساس لما بعده كالبس
حيث ان هذا الرجل سبب فتنة الخوارج التي اوجبت الوهن في امر امير المؤمنين ع
يوم صفين و زوال الامر عن أبنائه الطاهرين؛ و لولاه لتقلب امير المؤمنين بصفين
و دام الامر في بنيهِ و زالت البدع السابقة ولم تحدث اللاحقة

قول عمر بن النبی لهجر

قال المصنف اعلى الله دقاءه

وهذا كما روى مسلم فى صحيحه والحميدى فى مسند عبد الله بن عباس ، قال « لما احتضر النبى وفى بيته رجال منهم عمر بن الخطاب فقال النبى ص هلموا اكتب لكم كتابا لن تضلوا به » فقال عمر بن الخطاب قد غلب عليه الوجع وان الرجل لهجر حسبكم كتاب الله » وفى رواية ابن عمر ان النبى لهجر ، قال الحميدى فى الجمع بين الصحيحين « فاختلف الحاضرون عند النبى ص فبعضهم يقول القول ما قاله النبى ص وبعضهم يقول ما قاله عمر فلما اكثروا اللغظ والاختلاف قال النبى ص قوموا عنى ولا ينبغى عندى التنازع ؛ وكان عبد الله بن عباس يبكى حتى تبل دموعه الحصى ويقول يوم الخميس وما يوم الخميس وكان يقول الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ص وبين كتابه » فلينظر العاقل الى ماتضمنه هذا الحديث من سوء لابل الجماعة فى حق نبيهم وقد قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت النبى ولا تجهروا له بالقول) الآية ، ثم انه ص لما أراد ارشادهم وحصول اللفة بينهم بحيث لا تقع بينهم العداوة والبغضاء منعه عمر عن ذلك وصده عنه ، ومع هذا لم يقتصر على مخالفته حتى شتمه وقال انه يهذى ، والله يقول (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى) وبالخصوص مثل هذا الكتاب النافى للضلال وكيف يحسن مع عظمة رسول الله ص وامر الله تعالى الخلق بتوقيره وتعظيمه واطاعته فى اوامره ونواهيه ان يقول له بعض اتباعه انه يهذى مقابلا فى وجهه بذلك ، وفى الجمع بين الصحيحين من مسند جابر بن عبد الله قال « دعا رسول الله ص عند موته فأراد ان يكتب لهم كتابا لا يضلون بعده ابدأ فكثر اللغظ وتكلم عمر فرفضها رسول الله ص ، وكيف يسوغ لعمر منع رسول الله ص من كتبه ما يبتدون به الى يوم القيامة فان كان هذا الحديث صحيحا عن عمر وجب ترك القبول منه والا لم يجز لهم اسناده اليه وحرم عليهم التعويل على كتبهم هذه .

و قال الفضل

قد ذكر هذا الحديث فيما مضى وأجبناعن اعتراضه وهو على عادته يكرر الكلام

مرات ونحن نجيبه، فنقول ان المتواتر بين المسلمين ان عمر كان وزيراً لرسول الله ص وصاحب مشورته وكثيراً ما كان رسول الله يقدم على اشيائه فيمنعه عمر ويقول لا تفعل يا رسول الله فيسمع قوله، وهذا فيما يتعلق برأى النبي، منها انه عزم في غزوة تبوك ان يدخل دمشق ويحارب ملكها فقال عمر لا تفعل يا رسول الله فاطاعه وقبل رأيه، ومنها قصة الاسرى وكان رسول الله يشاوره في امرهم فنهاهم عن اخذ الفداء ووافقه الله تعالى في قوله (ما كان للنبي ان يكون له اسرى)؛ ومنها امر الحجاب وكان عمر يبلغ فيه حتى انزل الله تصديقه؛ ومن مدارس الاخبار والاثار علم ان عمر كان له عند رسول الله ص هذا المقام والمنصب فجري على عادته عند موت رسول الله، فهذا من جهله باللغة وجرأته على الصحابة لأفلق، فان الهجر كما ينهاه الكلام الذي يتكلم المريض به وليس هو ألبتة شتما وهذا المتعصب لا يعرف اللغة ويحسب انه من اساءة الادب وكان عمر من احسن الناس ادبا بالنسبة الى رسول الله يعلمه المتدرب في الاخبار .

واقول

عرفت ممام وجهه تكرر المصنف لمثل الحديث فهو قد ذكره اولاً للطعن بعمر وأعماده ثانياً للطعن بالصحابة من حيث موافقتهم له في شتم النبي ص ورد امره، ومن حيث تأميرهم لمثله، واما حديث الوزارة فمن حديث الخرافة كما مر، وقوله كان صاحب مشورته انما هو مأخوذ من روايتهم نزول قوله تعالى (وشاورهم في الامر) في اي بكر وعمر، وقد عرفت انه ادل على ذمهم الصراحة الاية في تأليفهما قال تعالى (فيما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الامر فاذا عزم فتوكل على الله) فان قوله تعالى ولو كنت فظاً لانفضوا دل على ان اسلامهم غير ثابت عن صميم القلب فلا بد ان يكون الامر بمشاورتهم والفعو عنهم والاستغفار لهم للتأليف كما ان آخر هذه الاية يكذب ما رواه الخصم من انه عزم على دخول دمشق فنهاه عمر فاطاعه، وذلك لان الله تعالى امره بالاقدام والتوكل عليه اذا عزم فكيف يصحى الله ويطيع عمر، ثم ان من آخر الاية ومن قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله واطيعوا الله واطيعوا الرسول) وقوله سبحانه (وما آتاكم الرسول فخذوه) وقوله عز وجل (اطيعوا الله واطيعوا الرسول) وقوله تعالى (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى

الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة) الى غيرها من الايات يعلم انه ليس لعمر معارضة رسول الله فيما عزم عليه من كتابة ذلك الكتاب الهادي وانه عاص بمخالفة امره، وقد سبق في مطاعن عمر دلالة الحديث على وجوه من المطاعن في عمر فراجع، ومن اعجب العجب ان الخصم يرى قول المصنف ان عمر شتم رسول الله ص جرأة على الصحابة ولا يري قول عمر ان النبي هجر جرأة على رسول الله ص ولارده لامره نقصاً فيه ولا تنسيبه لكل ضلال الى الابدسيئة من سيئاته، فلو قال القائل انهم امة عمر لامة لرسول الله ص كان مصيباً .
واما ما ذكره من قصة اسرى بدر فقد عرفت حقيقته في ذيل مطاعن ابي بكر، واما ما زعمه من ان امر الحجاب نزل على موافقة رأى عمر فمن اظهر الكذب كما سيأتي قريباً ان شاء الله تعالى .

اهتراضات عمر على النبي

قال المصنف رفع الله منزلته

وفي الجمع بين الصحيحين من مسند ابي هريرة من افراد مسلم، قال، «كنا قعوداً حول رسول الله ص ومعنا ابو بكر وعمر في نفر فقام رسول الله ص من بين اظهرانا فأبطأ علينا حتى خشينا ان يقتنع دوننا وفزعنا فقمنا ؛ وكنت اول من فزع فخرجت أبتغي رسول الله ص حتى أتيت حائطاً للانصار لبني النجار فدرت به هل اجد له باباً فلم اجد فادنا ربيع اى جدول يدخل في جوف حائط من بئر خارجة فاحتفرت كما يحتفر الثعلب فدخلت على رسول الله ص، فقال ابو هريرة فقلت نعم يا رسول الله ، قال ماشأئك قلت كنت بين أظهر ناقمت وأبطأت علينا فخشينا ان تقتطع دوننا فزعنا، فكنت اول من فزع فأتيت هذا الحائط فاحتفرت كما يحتفر الثعلب، وهؤلاء الناس ورأى فقال يا ابا هريرة واعطاني نعليه فقال اذهب بنعلي هاتين فمن لقيت من وراء هذا الحائط يشهدان لاله الا الله مستيقنا بها قلبه فيشره بالجنة ، فكان اول من لقيت عمر فقال ماهاتان النعلان يا ابا هريرة قلت هاتان نعلارسل الله ص بعثنى بهما من لقيت يشهدان لاله الا الله مستيقنا بهما بشارته بالجنة ، قال فضرب عمرين نديي فخررت لاسي ، فقال ارجع يا ابا هريرة فرجعت الى رسول الله فاجهشت بالبكاء وركبني عمر فاذا هو على أخرى ، فقال رسول الله مالك

يا باهريرة، قلت لثقت عمر فأخبرته بالذى بعثتني به فضر بين نديى ضربة خررت لاستى وقال ارجع، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله ما حملك على ما صنعت فقال يا رسول الله بايى انت وامي ابعت اباهريرة بغيرك من لقي يشهدان لاله الا الله مستيقناها قلبه بشره بالجنة قال رسول الله نعم، قال فلا تفعل فاني أخشى ان ينكل الناس عليها فخلهم يعملوا فقال رسول الله خلهم، وهذا رد من عمر على رسول الله صلى الله عليه وآله واهانة لرسول الله صلى الله عليه وآله حيث ضرب أباهريرة حتى قعد على استه ورجع الى رسول الله صلى الله عليه وآله شاكياعام انه لو كان شريكاً له في الرسالة لم يحسن منه وقوع مثل هذا في حق اتباع رسول الله صلى الله عليه وآله، مع انه قد كان يمكنه منع ابى هريرة من اداء الرسالة على وجه البت والأطف فيبلغ غرضه معظما لرسول الله صلى الله عليه وآله، مع ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال له ذلك بوحى من الله تعالى لقوله و ما ينطق عن الهوى، ولان هذا جزء اخر لى لا يعلمه الا الله تعالى ولانه ضمان على الله تعالى لانه الحاكم في الجنة، مع ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال فيما رواه الحميدى في الجمع بين الصحيحين فى مسند ابى ذر قال صلى الله عليه وآله أتانى جبريل فبشرنى انه من مات من امتك لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، و فى رواية لم يدخل النار، فهذا صحيح عندهم فكيف استجاز عمر الرد على رسول الله صلى الله عليه وآله وفيه فى مسند غسان بن مالك متفق عليه قال ان النبي صلى الله عليه وآله قال ان الله تعالى قد حرم النار على من قال لاله الا الله يبتنى بذلك وجهه، و اذا كان النبي صلى الله عليه وآله قال ذلك فى عدة مواضع كيف استجاز عمر فعل ما فعله بابى هريرة

و قد روى عبد الله بن عباس و جابر و سهل بن حنيف و ابو وائل والقاضى عبد الجبار و ابو على الجبائى و ابو مسلم الاصفهاني و يوسف و الثعلبي والطبرى والواقدي والزهرى والبخارى والحميدى فى الجمع بين الصحيحين فى مسند السورين معزمة فى حديث الصلح بين سهل بن عمرو وبين النبي صلى الله عليه وآله يقول فيه فقال عمر بن الخطاب فأتيت النبي فقلت له أأنت نبي الله حقاً؟ قال بلى، قلت أأنت على الحق وعدونا على الباطل؟ قال بلى، قلت فلم تعطى الدنيا فى ديننا؟ قال انى رسول الله ولست اعصيه و هو ناصرى قلت اوليس كنت حدثتنا انانا نأتى البيت ونطوف به؟ قال بلى أفأخبرتكم انا نأتىه العام، قلت لا، قال فانك آتية و مطوف به؟ قال عمر فأتيت ابابكر فقلت يا ابابكر أليس هذا نبي الله حقاً قال بلى، قلت أأنت على الحق وعدونا على الباطل، قال بلى، قلت فلم تعطى الدنيا فى ديننا

أذن، قال إياها الرجل انه رسول الله وليس يعصى ربه وهو ناصره فاستمسك بفرزه فوالله انه على الحق، قلت أليس كان يحدثنا اناسنا في البيت ونطوف به، قال فأخبرك انك تأتيه امام، قلت لا، قال فارك آتية و مطوف به، و زاد الثعلبي في تفسيره عند ذكر سورة الفتح وغيره من الرواة (ان عمر بن الخطاب قال ما شككت مندا سلمت الا يومئذ) وهذا الحديث يدل على تشكيك عمر والانكار على النبي ص فيما فعله بأمر الله تعالى ثم رجوعه الى ابي بكر حتى اجابه بالصحيح، وكيف استجاز عمر ان يوبخ النبي ص ويقول له عقيب قوله اني رسول الله و لست اعصيه وهو ناصري اولست كنت تحدثنا اناسنا في البيت و نطوف به

وقال الفضل

اما ما ذكر ان عمر نهى ابا هريرة عن تبليغ الرسالة فاتفق العلماء على ان ذلك يدل على كمال علم عمر وعلوم منزلته عند رسول الله ص حيث ممكنه بعد الاعتراض، وذلك ان النبي ص بعث ابا هريرة مبشرا للناس بان التيقن في الشهادة كاف في دخول الجنة على اي عمل كان خيرا او شرا وهذا يوجب ان الفاسق يعتمد ولا يتوب و يقول انا متيقن بالشهادة و قد بشرني رسول الله بدخول الجنة فلا ارتدع من الفسق والذنوب و كان يؤدي هذا الى ترك الاعمال و كان رسول الله ص حيث يبلغ هذا في مقام البسط والثقة بالتوحيد و انه كف في النجاة اذا حصل كماله فان كمال اليقين بالتوحيد ينفي درن الذنوب ولا يبقى معه شيء. ولكن هذا المعنى لم يفهمه العامة لانهم يفهمون من اليقين ما هم عليه والحال ان اليقين حال المشاهدة، ولهذا الكلام بسط لا يليق بهذا المقام، فلم اسمع عمر هذا الكلام من ابي هريرة علم انه ص كان في مقام البسط والعامة لا يفهمون ضيقه هذا ولا يدركون ماهية اليقين و انه كيف يتحقق في الامر، فيحسبون ان ما هم عليه من الشهادة بالتوحيد هو اليقين الذي بشر رسول الله ص بان صاحبه يدخل الجنة اذا كان متصفا به، وهذا يوجب ان يتكلموا ويتركو العمل، ولهذا لما ذكر عمر عذره عند رسول الله ص تابع رأيه و قال خلهم يعملوا، وهذا يصدق ما ذكرنا قبله ان عمر كان له هذا المنصب عند رسول الله ص، و من حمل هذا من عمر على ترك الادب فهو من الرخصة المبتدعة الجهلة الذي لا يعلم حقيقة الحال، فنقول له لو كان هذا اساءة ادب منه مع رسول الله ص لكان ينبغي ان يضرب عنقه و يأمر عليا او واحدا من الصحابة ان يضرب عنق عمر لنفاقه و اساءة ادبه اكلن رسول الله ص يخاف من

عمرام كان لا يقدر على قتله، ولو كان امثال هذه الامور صادرة عن عمر لاساءة الادب لكان مشتهراً بالفاق كعبدالله بن ابي بن سلول، نعوذ بالله من هذه الاعتقادات الفاسدة، مع ان فعل عمر موافق لمذهب الامامية فان جزاء الاعمال عندهم واجب على الله تعالى و ليس الشهادة وحدها كافية في النجاة من النار

و اما ما ذكر ان عمر اساء الادب لابي هريرة حين ضربه حتى خرلاسته فالجواب ان عمر كان اميراً مبيحاً لو كان وزيراً لرسول الله ص و لم يعد ضرب عمر لابي هريرة من اساءة الادب، وهذا كما يضرب الامراء المقربون سائر الجنود و يأمر ونهم وينهونهم، و بما كان لم يمتنع من الاداء بمعجر نهى عمر فأحوجه الى الضرب، وامثال هذا لا يذكره الامن يتبع عوام الناس و قصد عمر في فعله معلوم و انه لم يرد بما فعله الا حفظ الاسلام و رعاية قواعد الدين

و اما ما ذكره من حديث يوم الحديبية و ان عمر قال للنبي ص السنا على الحق و عدونا على الباطل فالجواب ان هذا شبهة دارت في خاطره و اراد دفعها الجواب عنها فسأل رسول الله ص ثم سال ابا بكر حتى ارتفع الشك من خاطره و الانسان يرضه امثال هذا ألا تسمع قول الله في الرسل (حتى اذا استيأس الرسل و ظنوا انهم كذبوا جاءهم نصرنا) الاية و طلب رفع الشك باى عبارة لا يكون ترك الادب، و لم يذكر عمر ما ذكر للتوبيخ و تعنيف رسول الله ص بل ذكر لدفع الشبهة و دفع التردد و هذا على الموافق المؤمن ظاهر

واقول

حاصل جوابه عن الحديث الاول تخطئة رسول الله ص و تصويب عمر من وجهين (الاول) ان النبي اراد باليقين معنى والناس يفهمون خلافه فيكون مغرراً بالثالث (الثاني) ان النبي ص لم يعرف مفسدة كلامه بانه يودى الى الاتكال وترك الاعمال، و قد عرف عمر خطأ النبي ص بالامرين فرد أمره و لما عرف النبي ص خطأ نفسه واصابة عمر اتبع رأى عمر و سمع قوله، فيحقق للقائل ان يقول تعالوا على الاسلام نبكى و نلطم، فان النبي الذى لا يعرف موارد التفرير بالامة ولا يدرك المفاسد الواضحة في افعاله و يتهور في مقام التبسط حتى ينهب مثل عمر كيف يكون رسولا الى جميع الخلق هادياً لهم بكل اعمالهم الى الحق،

وفي الحقيقة يكون الطعن على الله سبحانه حيث يرسل مثل هذا الرسول ويوجب طاعته والاحذ منه بنص كتابه بل هو الذي اوحى اليه بمأمر به ابا هريرة لانه لا ينطق الا عن وحي يوحى فيكون النقص كله مستندا اليه سبحانه والكمال الاعظم لعمر وبنس المذهب مذهباً يؤدي الى هذا

ثم انه لافائدة لذكر الخصم ماهية اليقين و بيان ان النبي ص اراد به حال المشاهدة سوى بيان خطأ رسول الله ص في اتيانه بلفظ لا ينهم الناس مراده منه، و بيان عرف عمران حقيقة اليقين، فيكون من اهل الفضل والمعرفة، والا فالمدار في منع عمر بهذه الرواية هو اتكال الناس ولا اشعار فيها بارادة النبي ص لذلك المعنى من اليقين ولا في فهم عمر له .

هذا والظاهر ان ابا هريرة لم ينقل النص على وجهها كما يشهد له ما رواه مسلم مع ذلك الحديث في كتاب الايمان^(١) عن معاذ ان رسول الله ص قال له ما من عبد يشهدان لاله الا الله و ان محمدا عبده و رسوله الا حرمه الله على النار، قال يا رسول الله افلا اخبر الناس فيستبشروا قال اذن يتكلموا و في رواية أخرى قال افلا ابشر الناس قال لا تبشرهم فيتكلموا و مثلها في صحيح البخاري^(٢) فان النبي ص اذ انهي معاذ عن بشارتهم خوفا من الاتكال، فكيف يأمر ابا هريرة بما ينهي عنه، و ايضا فالشهادة بالتوحيد لا تكفي وحدها في النجاة بضرورة الدين فان من انكر نبوة نبينا من اهل النار و ان شهد بالتوحيد متيقنا فكيف يأمر ابا هريرة بتلك البشارة لمن أيقن بالوحدانية على الاطلاق، اللهم الا ان يراد البشارة بالتوحيد بشرطه ومنها الشهادة بالرسالة كما ستعرف، كما ان اشكال الاتكال قد يرتفع بان المحكمة اقتضت التبشير في ذلك الوقت تشويقا للناس الى التوحيد وترغيبا لهم في الاسلام وان ادى الى اتكال من سمع في ذلك الوقت.

ويشكل ايضا على صحة الواقعة بان ابا هريرة اذا كان شجاعا بطرق الاماكن الخالية طلبا للنبي ص وخوفا عليه ان يقطع فعما باله يجهر بالبكاء، كالطائر اضربته عمر؛ وليت شمري لم اتخذ الانصار تلك البستان بلا باب حتى الجؤا ابا هريرة الى ان يحترق كالثلج، ثم اى مناسبة بين النعيلين، وهذه البشارة العظمى للمتقين بأشرف المعتقدات، ألم يكن عند النبي علامة لتصديق

(١) في باب من لقي الله بالايمان وهو غير شك فيه دخل الجنة (٢) في باب اسم الفرس والعمار من كتاب الجهاد

ابى هريرة غير النعيلين والمنصف اذا تدبر عرف التصنع في هذا الحديث وان ترتيبه من خرافات ابى هريرة وكذباته لكنهم لا يتهم على عمر فيما يتعلق بسوء أدبه ونصده في سكوت النبي ص لما علمه من عظيم خلقه وجميل تأليفه، فاما قول الخصم، كان هذا اساءة ادب مع رسول الله ص لكان ينبغي ان يضرب عنقه فمسلم لكن منعه عنه ان يقال انه يقتل اصحابه كما روى البخاري في كتاب بدء الخلق (١) ان ابن ابى بن سلول قال لان رجونا الى المدينة ليخرجنا الاعز منها الاذل فقال عمر الا تقتل يا رسول الله هذا الخبيث فقال النبي ص لا يتحدث الناس انه يقتل اصحابه وروى ايضا نحوه في كتاب التفسير (٢)

واما قوله ولو كان امثال هذه الامور صادرة عن عمر لاساءة الادب لكان مشتهراً بالنفاق كما بد الله بن ابى بن سلول، ففيه ان له طريقة في مخالفة النبي لا تشبه طريقة ابن ابى فان ابن ابى كان يظهر في كثير من احواله مظهر المداوة لرسول الله ص ودينه بخلاف عمر فانه كان يخرج في مخالفاته في حياة النبي ص مخرج الشفقة على الاسلام واهله وبعد حياة النبي يخرج مخرج انها من الدين ومصلحه وامضتها رياسته واقبال الدنيا عليه والاعوان الذين همهم العاجلة، فتراهم حتى اليوم يسددون امره ويحملون ما كان منه في حياة النبي وبعد على الصحة ولا يصغون الى انتقاد منتقد وان جاءهم باعظم البينات، فاذا اضطربهم المجال نسبوه الى الاجتهاد اى ان له رأياً محترماً وان خالف الله ورسوله وابطل الكتاب والسنة وهو مرتبة فوق مرتبة النبوة وحاكمة على الله وكتابه، ولم يكن عمر يظهر في حياة النبي ص مظهر المعارضة الصريحة له والرد لامره بالامبالاة الا في قصة الهجر فانه علم حينئذ موت النبي ص وعرف كثرة انصاره واهل رأيه ولا عطر بعد عروس، واما قوله ان فعل عمر موافق لمذهب الامامية الى آخره ففيه اننا نقول بوجود جزاء المعصية والعقاب عليها بل نقول باستحقاق العقاب على المعصية وان الله العفو عنها لان العقاب حق، نعم نقول بوجود جزاء الطاعة والثواب عليها ولكن لا يلزم منه موافقة فعل عمر لمذهبنا اذ لا يلزم من مذهبنا القول بعدم كفاية الشهادة بالوحدانية في دخول الجنة، على ان عمر لم يمنع من هذا وانما يقول ان التظاهر به يوجب التسامح في الاعمال والانتكال على الشهادة وهو مسئلة اخرى،

(١) في باب ما ينهى من دعاء الجمالية (٢) في تفسير سورة المنافقين في باب قوله

تعالى استغفرت لهم اثم لم تغفر لهم الاية

وبالجملة ان مذهبنا ورأى عمر مسئلتان مختلفتان لاتلازم بينهما ولاتفى .
ثم ان مضمون حديث ابى هريرة قد جاء فى اخبارنا عن امامنا الرضاع، قال ما حصله ان كلمة
الشهادة كافية فى دخول الجنة والنجاة من النار، لكن قال ع بشرطها وشروطها وانا من شروطها
اى انها مشروطة بالشهادة لمحمد ص بالنبوة وللائمة الاثنى عشر بالامامة لان الشهادة
بهذا كله من اصول الدين.

واما ما زعمه من انه لاساءة ادب من عمر مع ابى هريرة بضربه له لانه كان امير امجلا ووزيراً
للنبي ص ففيه اننا نعرف له من الامرة والوزارة الادعوى من اصحابه مع ان المصنفه لم يتكلم
فى اساءة الادب مع ابى هريرة وان كان مسيئاً للادب معه وفاعلا للحرام بضربه له
بلا جرم ، بل تكلم فى اساءة ادبه مع النبي ص واهاتته بضربه لرسوله ورده لامره ، فان
الامير والوزير لو فعل برسول الملك هذا الفعل ورد امره بهذا الرد من دون جرم من
الرسول كان معدوداً فى زمرة الجهال الجفافة الطغام المستهزين بملكهم واوامره ، بل الشريك
لا يفعل هذا الفعل برسول شريكه ولا يرد امره بذلك الرد المستهجن المستبجح ولو فعل
كان مسيئاً للادب مع شريكه مهيئاً له اعظم اهانة

وقوله وربما كان ابو هريرة لم يتمتع من الاداء بمجرد نهى عمر خطا لانه ان اريد
احتمال انه منعه فلم يتمتع فهو خلاف ظاهر الحديث لدلالته على انه ضربه بمجرد الاخبار
مع انه كيف لا يتمتع بسنعه الى مراجعة النبي ص ولا سيما مع اللطف وهو يعلم كما يزعمون
انه وزير رسول الله ص وله منصب المعارضة عنده واوهريرة من اضعف الناس نفساً لانه
يجش بالبكاء لضربة واحدة ومن اداناهم شأنًا وحالا لانه من اهل الصفة ويتملق للناس
لسد رتمه وان اريد ان عمر يحتمل ان ابا هريرة لم يتمتع بمنعه له فضربه فهو اولى من الاول
بالطبلان اذ لا يجوز العقاب قبل الجناية وبمجرد احتمال صدور المخالفة .

واما ما اجاب به عن حديث صلح الحديبية ففيه ان عمر لو كان مستفهما حقيقة
وطالباً لدفع الشبهة من النبي ص لاكتفى بجوابه له بقوله انى رسول الله ص اى انى فاعل
بوحى الله تعالى ولست اعصيه اى انى مأور حتما بهذا الصلح وهو ناصرى اى لا تخشى على
الدنية لنصر الله تعالى لى، بل رأينا عمر زاد فى جرأته ووبخ النبي ص بقوله ألسنت كنت
تحدثنا باناسنأتى البيت، اى ان دعوى الرسالة ونصر الله لك غير مسموعة لمارأيانه من

كذبك فيما دعيته سابقاً من دخول البيت، فأجابه النبي ص باني لم اكذب أفحدثك انك تأتية العام حتى اكون كاذباً، وايضا فقول ابي بكر فاستمسك بغرزه فوالله انه على الحق صريح في ان كلام عمر ينافي هذا، ولا اقل من ان يكون عمر شاكاً في امر النبي ص كما صرح به عمر نفسه فيما رواه المصنف عن الثعلبي، ومن المعلوم ان الشاك غير مؤمن، قال تعالى (انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا باموالهم وانفسهم في سبيل الله اولئك هم الصادقون) هذا وقد روى البخاري في صدر الحديث بكتاب الشروط «ان النبي ص سار حتى اذا كان بالثنية بركت به راحلته فقال الناس حل حل فالحته، فقالوا خللات القصوى، فقال النبي ص ما خللات ولكن حبسها حابس الفيل، ثم قال والذي نفسي بيده لا يسألونني خطة يعظمون فيها حرمان الله الا اعطيتهم اياها ثم زجرها فوثبت» وهذا دليل لمن شاهده على ان اعطاء النبي ص كل ما سألوه من الشروط انما هو بامر الله سبحانه فكيف ينكر عمر على النبي ص ذلك الانكار المستنكر ويهجن فله بين المسلمين حتى ما طاعوه بالنحر والحلق وقد أمرهم ثلاثاً، فلما لم يقيم منهم احد دخل على ام سلمة فذكر لها ما لقي من الناس كما رواه البخاري في تمة الحديث، ولو ذكر المصنف هذه التهمة لكانت دخيلة بمقصوده وان كنى بالظعن بهم الظعن السابق في كبيرهم بل فيهم ذاتا من حيث اعتبارهم له وتاميرهم اياه وقد كشفت لهم هذه الواقعة عن حاله، وهذا الصلح قد كان فتحاً مبيناً حتى انزل الله تعالى فيه (انافتحنا لك فتحة مينا) كما رواه البخاري في غزوة الحديبية ومسلم في صلح الحديبية

واما اعتذار الخصم عن شك عمر بعروض مثله للرسول لقوله تعالى (حتى اذا استيأس الرسل وظنوا انه قد كذبوا) الاية فمبني على رجوع ضمير ظنوا الى الرسل على معنى انهم ظنوا ان الله سبحانه قد اخبرهم بالنصر كذباً فيكون عذر أعن عمر بشكه، وهو ظاهر البطلان لاستلزامه كفر الرسل بظنهم كذب الله سبحانه في اخباره، وهو خلاف الاجماع لانهم معصومون عن الكفر حتى عند السنة، فلا بد من رجوع الضمير الى قومهم المفهوم من صدر الاية لان معناها حتى اذا استيأس الرسل من قومهم وظن قومهم ان الرسل كذبوا الى نفس الرسل على معنى انهم ظنوا ان اصحابهم المؤمنين كذبوهم في ايمانهم سواء كان الظن حقيقياً ام مجازياً باعتبار ما يقتضي كذب المؤمنين في ايمانهم من طول البلاء عليهم واطر النسر

عنهم؛ هذا كله على تقدير قراءة كذبوا بالتخفيف، واما على قراءتها بالتشديد فالامر اوضح لان المعنى حينئذ حتى اذا استيأس الرسل ممن لم يؤمن بهم وظنوا أن من آمن بهم كذبهم في اخبارهم له بالنصر جاءهم نصرنا؛ وروى البخارى فى كتاب بدء الخلق (١) : «ان عروة سأل عائشة ارايت قوله تعالى (حتى اذا استيأس الرسل وظنوا انهم قد كذبوا) أو كذبوا (٢) قالت بل كذبهم قومهم فقلت والله لقد استيقنوا ان قومهم كذبوهم وما هو بالظن فلعلها وكذبوا (٣) قالت معاذ الله لم تكن الرسل تظن بربها ، قالت هم اتباع الرسل الذين آمنوا بربهم وصدقوهم وطال عليهم البلاء واستأخر عنهم النصر حتى اذا استيأس الرسل ممن كذبهم من قومهم وظنوا ان اتباعهم كذبوهم جاءهم نصرناه وروى البخارى نحوه فى كتاب التفسير (٤) واوعرضنا عن ذلك فالاية انما تكون عذرا لعمر فى شكه لافى اساءته الادب مع النبى ص ومواجهته بالتوبيخ والكفر وهو من محل القصد، وما ذكره الخصم من ان طلب دفع الشك بآى عبارة كانت لا يكون ترك الادب الى آخره مكابرة ظاهرة لاستحقاق الجواب

قال المصنف طاب ثراه

وفى الجمع بين الصحيحين فى مسند عائشة من المتفق على صحته ان رسول الله ص اعتم بالعيشاء حتى ناده عمر الصلاة نام النساء والصبيان فخرج وقال ما كان لكم ان تنزروا رسول الله ص على الصلاة، وذلك حين صاح عمر بن الخطاب وقد قال الله تعالى «لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت النبى ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض ان تحبط أعمالكم واتمه لانتعرون) فجعل ذلك محبطا للعمل وقال (ان الذين ينادونك من وراء الحجرات اكثرهم لا يعقلون ولوانهم صبروا حتى تخرج اليهم لكان خيرا لهم)

وقال الفضل

ما ذكر من رفع الصوت فوق صوت النبى فانه وارد فى غير الصلاة، وانها النبى ص برفع الصوت و الاعلام فلا بأس به والا لم يكن يجوز لبلال ولسائر المؤذنين ان يرفعوا اصواتهم

(١) فى باب قول الله تعالى (لقد كان فى يوسف واخوته آيات للسائلين)

(٢) بالتخفيف والبناء للمجهول

(٣) اى بالتخفيف والبناء للمجهول

(٤) فى آخر تفسير سورة يوسف

بالاذان وقد صح ان بلال كان اذا فرغ من الاذان ينادى عند حجرة رسول الله ص الصلاة الصلاة، والعجب انه يجعل هذا من باب رفع الصوت فوق صوت النبي ص فبلال على هذا التقدير و سائر المؤذنين كان اعمالهم محبطا لانهم ينادون الصلاة الصلاة، وهذا من غرائب الاعتراضات الدالة على جهله و عناده

واقول

روى مسلم هذا الحديث في كتاب الصلاة (٥) ولا ريب بدلالته على حرمة نداء عمر لفول النبي ص ما لكم ان تنزلوا رسول الله ص اي تستعجلوه و تستحشوه كما يدل على حرمة قوله تعالى (لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ص ولا تجهروا له بالقول) ، وقول الخصم انه وارد في غير الصلاة دعوى بلاينة، و أما رفع الصوت بالاذان فخارج بالدليل اولان الآية مختصة بمقام التخاطب مع النبي ص، و ما صححه الخصم من نداء بلال عند حجرة النبي ص الصلاة الصلاة كاذب ولو سلم فغايتة ان يجعل مقيد للآية لا جوا ابا عن الحديث اذ ليس هذا النداء مقصوداً به النزر والاعمال بل التنبيه، بخلاف نداء عمر و لذا لم يؤنب بلالا ولم ينكر عليه كما فعل مع عمر

قال المصنف قدس سره

و في الجمع بين الصحيحين للحميدي في مسند عبد الله بن عمر بن الخطاب انه لما توفي عبد الله بن أبي بن سلول جاء ابنه عبد الله الي رسول الله ص فسأله ان يصلي عليه فقام رسول الله ص ليصلي عليه، فقام عمر فأخذ بثوب رسول الله ص فقال يا رسول الله ص انصلي عليه وقد نهاك ربك ان تصلي عليه فقال رسول الله ص انما خيرني الله تعالى قال استغفر لهم اولا تستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين مرة، و سأزيد على السبعين، قال انه منافق، فصلى عليه رسول الله ص و هذا رد على النبي ص

وقال الفضل

غير الحديث عن صورته، والصواب من رواية الصحاح ان عمر قال لرسول الله ص انصلي عليه و هو قال كذا و كذا و طفق يعد مثابه و ما ظهر عليه من نفاقه، فقال رسول الله ص دعني فانا مأثور و مخير، فصلى عليه، فاتزل الله تعديما لفعل عمر و نهيته عن الصلاة عليه قوله (ولا تصل على احد منهم مات ابدا ولا تقم على قبره) الآية و هذا من مناقب عمر حيث

واقفه الله في فعله و انزل على تصديق قوله القرآن، وهذا الرجل يذكر هذه المنقبة العظيمة من مثالبه و مطاعنه و هذا ايضا يدل على ما ذكرنا ان عمر كان جرياً في المشاورات و كان رسول الله اعطاه هذا المقام

و اقول

قد روى البخارى في تفسير سورة براءة^(١) هذا الحديث بالفاظه التي ذكرها المصنفه، و كذلك مسلم في فضائل عمر و في اول كتاب صفات المنافقين و احكامهم، فما نسب الفضل الى المصنفه من تغيير صورة الحديث جهل و تحامل، بل الفضل هو الذي غير صورة الحديث الذي صوبه فانه على الظاهر هو الذي رواه البخارى^(٢) عن عمر قال: لما مات عبدالله بن ابي بن سلول دعى له رسول الله صلى عليه فلما قام رسول الله و ثبت فقلت يا رسول الله اتصلى على ابن ابي و قد قال يوم كذا و كذا و كذا ثم عدد عليه قوله ، فبسم رسول الله صلى و قال آخر عني يا عمر، فلما اكثرت عليه قال اني خيرت فاخترت لو اعلم اني زدت على السبعين فغفر له لزدت عليها، فصلى عليه رسول الله صلى ثم انصرف ، فلم يمكث الا يسيراً حتى نزلت الايتان من براءة (ولا تصل على احد منهم ابداً) الى قوله (وهم فاسقون) ونحوه في مسند احمد^(١) عن عمر وقال فيه «فلما وقف عليه يريد الصلاة تحولت حتى قمت في صدره» وروى البخارى ايضا حديث ابن عمر في باب الكفن في القميص من ابواب الجنائز و قال فيه «فلما اراد ان يصلى عليه جذبه عمر فقال اليس الله نهاك ان تصلى على المنافقين فقال انا بين خيرتين» و روى البخارى ايضا نحوه في كتاب اللباس^(٢) الى غير ذلك من الاخبار المروية عن عمر و ابنه في هذه الواقعة الدالة على انه صدر من عمر فيها امور منكورة (منها) افتراؤه و قوله اتصلى عليه و قد نهاك ربك ان تصلى عليه او نحو هذا القول فان النبي صلى لم يكن منها حينما صلى على ابن ابي و انما نهى بعد ذلك و لذا قال خيرت فاخترت (و منها) جراته على رسول الله صلى و انكاره عليه الانكار الشنيع حتى اخذ بشوبه و جذبه و قام في صدره، و قد قال الله تعالى (يا ايها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله و رسوله) او ليت شعري اكان عمر يرى نفسه اعلم من

(١) في باب استغفر لهم و لا استغفر الاية (٢) في الباب السابق و في باب ما يكره من

النبي ص او يرى ان النبي ص لم يتبع احكام الله تعالى او كان لا يعرف لرسول الله حرمة ورسالة و اراد ان يهجن فعله بين الناس (ومنها) انه عصى رسول الله ص في قوله اخر عنى حتى اكثر عليه و قد امر الله بطاعته فمن وقع منه مع النبي ص في واقعة واحدة انواع المنكرات كيف يكون اذلا للولاية على المسلمين

فاما قوله و هذا من مناقب عمر حيث وافقه الله تعالى في فعله الى آخره فمن المضحكات لانه لم يعد منكرات عمر الصريحة من مطاعنه و يعد النسخ الانفاقي من مناقبه و حقيقة الموافقة المدعاة ان الله سبحانه ظهر له براى عمر خطاه تعالى في تخيير النبي فاتبع رأى عمر لان النبي ص لم يفعل براه حتى يكون الله موافقا لرأى عمر دون النبي ص ، و هذا كفر صريح ، على ان تلك الموافقة المستفادة من نزول الايتين بعد عمر على النبي ص انما اخذوها من اخبارهم و هى غير حجة علينا ، مع ان تلك الاخبار انما هى من مرويات عمر و ابنه و هما محل التهمة فيما به جلب الفضل و عمر هو محل الكلام ، بل لاريب بكذب الرواية فى بعضها و هو تبسم النبي ص اليه اذلا يساعد فعل عمر و وقوف النبي ص على جنازة تبسمه اليه ، و مما ذكرنا فى المقام و قبله يعلم ما فى قوله كان رسول الله ص اعطاه هذا المقام ، كما ان صريح الروايات ان ما صدر من عمر لم يكن مسبوقا باستشارة النبي ص فلا محل لقول الفضل و هذا يدل على ان عمر كان جريفا فى المشاورات و لو قال كان جريفا فى المخالفات و فعل المنكرات لكان اولى .

و اعلم ان الحكمة فى صلاة النبي ص على ابن ابي و اعطاه قميصه كفناله هو تأليف المنافقين و الكافرين من الخزرج ، ويدل عليه ما فى الدر المنثور عن ابي الشيخ ، قال فى حديث : «انهم ذكروا القميص فقال النبي ص و ما ينفى عنه قميصى و الله انى لارجو ان يسلم به اكثر من الف من الخزرج» ولكن بالاسف زاد الروى فى هذا المقام انتصاراً لعمرانه نزل بعد قول النبي ص انى لازجوان يسلم الى آخره قوله تعالى عقيب الايتين السابقتين (ولا تعجبك اموالهم ولا اولادهم) اذلا يمكن ان ينهى عن الاعجاب باسلام البنين بعد ما رجاه ، و هو انما بعث الى الدعوة الى الاسلام ، و هذا الراوى لم يعرف ان المراد هو النهى عن الاعجاب بذوات البنين وصفاتهم و محاسنهم الظاهرة فكذب

على الله ورسوله في نزولها في المقام .

قال المصنف اعلى الله مقامه

و في الجمع بين الصحيحين من مسند عائشة قالت كان ازواج رسول الله ص يخرجن ليلا الى ليل قبل المصانع ، فخرجت سودة بنت زمعة فرآها عمر وهو في المجلس فقال عرفتك يا سودة فنزلت آية الحجاب عقيب ذلك ، وهو يدل على سوء ادب عمر حيث كشف سر زوجة النبي ص و دل عليها عين الناس و اخرجها ، و ما قدمت بخروجها ليلا الا الاستتار عن عين الناس و صيانة نفسها و اى ضرورة له الى تخجيلها حتى اوجب ذلك نزول آية الحجاب

و قال الفضل

هذا يدل على كمال غيرة عمر و شدة اهتمامه في حفظ سر ازواج النبي ص و لهذا قال عرفناك يا سودة ، والمراد ان الخروج بالليل ايضا يوجب معرفة الناس و ليس هذا كمال الاستتار ، فينبغي ان يتحرز عن الخروج بالليل ايضا ألا ترى ان الله تعالى انزل عقيب هذا آية الحجاب و هذا موافقة لعمر وهو من مناقبه ، و لو لم يكن هذا العمل من عمر مقبولا عند الله لانزل عقيب تأنيبا لعمر و تو يخاله على ما فعل لانه ينزل ما يكون تصديقه و موافقة اياه و هذا ظاهر على غير المتعصب

و اقول

لا مناسبة بين الغيرة و الاهتمام في ستر ازواج النبي ص و بين نداء سودة باسمه في مجمع الناس و هي خارجة الى الخلاء ليلا صيانة لنفسها ، و قد يوجه بانه هتكها فعلا طلبا لسترها في المستقبل لانه كان يقول النبي ص احجب نساءك فلم يفعل فضع عمر ذلك حرصا على ان ينزل الحجاب كما دل على ذلك تمام الحديث الذي حكاه المصنف ، و انه رواه البخارى مصرحاً بذلك في باب آية الحجاب من كتب الاستئذان ، و لذك كره بلفظه ليعرفه كل سامع قال «ان عائشة قالت كان عمر بن الخطاب يقول لرسول الله احجب نساءك قالت فلم يفعل و كان ازواج النبي ص يخرجن ليلا الى ليل قبل المصانع فخرجت سودة بنت زمعة و كانت امرأة طويلة فآها عمر بن الخطاب و هو في المجلس فقال عرفتك يا سودة حرصا قالت فانزل الله عز وجل آية الحجاب» و رواه البخارى ايضا بلفظ

قريب منه في كتاب الوضوء^(١) وكذا مسلم في كتاب السلام^(٢) و يرد على هذا التوجيه ان لازمه ان يكون عمر أغبر من رسول الله ص و احرص منه على حجاب نسائه ، بل يكون أغبر من الله سبحانه و اعرف منه بالصلاح لان النبي ص انما يحل و يحرم بامر الله تعالى و يكون عمر قد فعل ذلك الفعل القبيح و اساء الادب مع النبي ص و اجترأ عليه لياجاً الله سبحانه الى ان يأمر نبيه ص بحجابهن و هذا العمر الله رأى من لم يشم رائحة الإيمان و اما قوله فينبغي ان يتحرز عن الخروج بالليل ، فان اراد به انه ينبغي ان يتحرز من بامر النبي ص لهن بالتحرز فهو راجع الى ذلك التوجيه القبيح ، و ان اراد انه ينبغي لهن ان يتحرزن و ان لم يامرهن النبي ص فهو خلاف قول عائشة حرصا على ان ينزل الحجاب معهن ان يتحرزن غير ممسور لهن بعد اضطرارهن الى الخروج لعدم وجود الكنيف في دار النبي حيث ذوالا لما خرجن

واما ما ذكره الحديث و تشدق به الخصم من نزول آية الحجاب عقيب فعل عمر فكذب ظاهر اختلقه القوم تلافياً لما فرط من عمر ، فان آية الحجاب نزلت قبل ذلك بدليل ما رواه البخاري في تفسير سورة الاحزاب عند ذكر آية الحجاب عن عائشة قالت خرجت سودة بعد ما ضرب الحجاب لحاجتها و كانت امرأة جسيمة لا تخفى على من يعرفها فرآها عمر بن الخطاب قتل يا سودة والله لا تخفين علينا فانظري كيف تخرجين قالت فانكفأت راجعة و رسول الله ص في بيتي و انه ليتعشى و في يده عرق فدخلت فقالت يا رسول الله اني خرجت لبعض حاجتي فقال لي عمر كذا و كذا قالت فأوحى الله اليه ثم رفع عنه و ان العرق في يده ما وضعه ، فقال انه قد اذن لكن ان تخرجين لجلجتكن و مثله في كتاب السلام^(٣) و هو صريح بان ما صدر من عمر كان بعد نزول الحجاب كما هو دال على ان الله سبحانه اوحى في الحال الى نبيه ص بجواز خروجهن رضا بفعل سودة ورد الأعر ، و هو كاف في تأنيبه و توبيخه ، و لو انه النبي ص صريحا او عاقيه بما هو حقه لم يأمر منه و من بعض خواصه ان يأفكوا على سودة كما افكوا على مارية لانه لم يفعل مـلفـن شـفـقة على سودة و طلبا لسترها و الا لنها بطريق جميل،

(١) في باب خروج النساء الى البراز (٢) في باب اباحتها الخروج للنساء لقضاء حاجة الانسان (٣) في الباب المذكور

وهلا فعل مثل ذلك مع ابنته اذ كانت تخرج كما تخرج سودة بل يلزمه ان يفعل ذلك مع ابنته خاصة ليعلم صدق نيته وصحة ما يقوله قومه .

هذا ويدل ايضا على كذب دعوى نزول آية الحجاب في قصة سودة اخبارهم المستفيضة في نزولها في قصة تزويج النبي ص - زينب بنت جحش ، والاية انسب بهذه القصة ، روى البخارى في تفسير سورة الاحزاب عن انس قال : لما تزوج رسول الله ص زينب ابنة جحش دعا القوم فطعموا ثم جلسوا يتحدثون واذا هو كأنه يتبها للقيام فلم يقوموا فلما رأى ذلك قام فلما قام قام من قام وقعد ثلاثة نفر ، فجاء النبي ص ليدخل فاذا القوم جلوس ثم انهم قاموا ، فجئت فأخبرت النبي ص انهم قد انطلقوا فاجاء حتى دخل فذهبت ادخل فالتقى الحجاب بيني وبينه فأنزل الله (يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي) الاية وتتمتها (الا ان يؤذن الى طعام غير ناظرين اناه ولكن اذا دعيتم فادخلوا فاذا طعمتم فاتشروا ولا مستأنسين لحديث ان ذلكم كان يؤدى النبي فيستحي منكم والله لا يستحي من الحق واذا سألتهم من متاعا فاسألوه من وراء حجاب) وروى البخارى نحو هذا الحديث من عدة طرق في المحل المذكور وغيره ومثله مسلم في كتاب النكاح (١) وبهذه الاخبار يعلم كذب ماروى عن عمر ايضا كما في البخارى في كتاب الصلاة (٢) قال (واقفت ربي في ثلاث قلت يا رسول الله لو اتخذت من مقام ابراهيم مصلى فنزلت (واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى) وآية الحجاب قلت يا رسول الله لو أمرت نساءك ان يحتجبن فانه يكلمهن البر والفاجر فنزلت آية الحجاب) الحديث .

قال المصنف طاب ثراه

وفي الجمع بين الصحيحين في مسند جابر بن عبد الله من المتفق عليه قال جابر (ان اباہ قتل يوم احد شهيدا فاشتد الغرماء في حقوقهم فأتيت رسول الله ص وكلمته فسألهم ان يقبلوا ثمرة حائطي ويحلوا ابي فلم يوافقوا فلم يعطهم رسول الله ص ثمرة حائطي ولم يكرههم ولكن قال سأغد و عليكم فغدأ علينا رسول الله ص حين اصبح فطاف في النخل ودعا في نمرها بالبركة فجذذتها فقضيتهم حقوقهم وبقي لنا من نمرها بقية ثم جئت الى

(١) في باب زواج زينب بنت جحش ونزول الحجاب وفي باب قبله (٢) في باب

رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرته بذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر وهو جالس اسمع يا عمر ، فقال عمر ان لم تكن قد علمنا انك رسول الله صلى الله عليه وسلم فوالله انك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا يدل على ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى فيه ولهذا امره بالسمع واجاب عمر ان لم تكن علمنا انك رسول الله صلى الله عليه وسلم فانك رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقال الفضل

الصحيح في هذا الخبر ان عمر لم يكن حاضرا وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لجابر اخبر عمر فقال نشهد انه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا الامر بالاخبار ان عمر كان يسره ظهور الايات فأمره باخباره، وان كان الرواية كما ذكر فهو ايضا في هذا المعنى لان عمر كان شاكاً في رسالة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ان كان النبي صلى الله عليه وسلم رأى فيه نعوذ بالله من هذه الاعتقادات الفاسدة في حق اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

واقول

وقد روى البخاري الحديث الذي ذكره المصنف ره في كتاب الهبة (١) ولا ريب ان معناه ما فهم المصنف ره لا ما فهم الفضل ، اذ لا وجه لان يقصد النبي صلى الله عليه وسلم بعمره لعمر بالسمع ادخال السرور عليه فان حضوره وسماعه كافيان في دخول السرور عليه لو كان ممن يستر بذلك ، فلا بد ان يكون امر النبي صلى الله عليه وسلم له بالسمع مع عدم الحاجة اليه لارادة الزامه بالحجة ، ولذا الجاب باننا ان علمنا انك رسول الله صلى الله عليه وسلم فوالله انك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما ان الاقرب في الحديث الذي ذكره الفضل لو ثبت وجوده هو ذلك ايضا اذ لو كان المقصود ادخال السرور عليه للاحت عليه أمارته من اظهار الفرح وحمد الله تعالى ونحو ذلك لا مجرد الاقرار بالشهادة .

قال المصنف رفع الله درجته

وفي الجمع بين الصحيحين في مسند انس بن مالك قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شاور حنين بلغه اقبال ابي سفيان قال فتكلم ابو بكر فاعرض عنه ثم تكلم عمر فاعرض عنه ، وهذا يدل على سقوط منزلتهما عنده ، وقد ظهر بذلك كذب من اعتذر عنهما في ترك القتال بيدربانهما كانا واحد هما في العرش يستضيء برأيهما فمن لا يسمع قولهما في ابتداء الحال كيف

يستنير بهما حالة الحرب، وقد اعترض ابو هاشم الجبائي فقال أيجوز ان يخالف النبي ص فيما يأمر به، ثم اجاب فقال اما ما كان على طريق الوحي فليس يجوز مخالفته على وجه من الوجوه ، و اما ما كان على طريق الرأي فسييله سبيل الائمة في انه لايجوز ان يخالف ذلك حال حياته ويجوز بعد وفاته، والدليل على ذلك انه امر اسامة بن زيدان يخرج باصحابه في الوجه الذي بعثه فيه فاقام اسامة وقال لم اكن لاسال عنك الركبان، وكذلك ابوبكر استرجع عمر وكان لابي بكر استرجاع عمر . وهذا قول بتجوز مخالفة النبي ص والله تعالى قدامر بطاعته وحرمة مخالفته، ثم كيف يجيب بجواز المخالفة بعد الموت لاحال الحياة ويستدل عليه بفعل اسامة وابي بكر وعمر ومخالفتهم كانت في حياة الرسول ص ولهذا قيل اسامة لم اكن لاسأل عنك الركبان وهذا يدل على المخالفة في الحياة وبعد الموت فاي وقت يجب القول منه وكيف يجوز لهؤلاء النوم ان يستدلوا على جواز مخالفة الرسول بفعل اسامة وابي بكر وعمر .

وقال المفضل

كانت واقعة بدر من غير عزم من رسول الله ص على القتال وخروج ليتلقى عير ابي سفيان فلما علم قريش بخروجه خرجوا عازمين على القتال، ولكن ص بايع الانصار وبايعوه على ان يحموه في المدينة ويدفعوا عنه بما يدفعون به عن عيالهم ولم يبايعوا على ان يقتلوا معه في اي وقت كان، فلما خرج قريش وسمع رسول الله ص به خبرهم اراد ان ينظر ان الانصار يوافقونه لئلا يقاتلوا ولا يوافقونه لانهم لم يبايعوه على الخروج معه الى العدو، فاستشار الاصحاب : و قال ايها الناس ما الرأي فقال ابوبكر الرأي الخروج اليهم والمقاتلة معهم فاعرض رسول الله ص وكذا عمر قال الرأي الخروج فاعرض رسول الله ص وسرا الاعراض انه يريد الانصار يتكلمون في هذا الامر فانه كان من المعلوم ان ابابكر وعمر يوافقانه في القتال ، و المفرض استفسار حال الانصار ليعلم ما عندهم من الرأي ، ولهذا لما تكلم مقداد بن الاسود بالكلام الدال على الموافقة اعرض وقال يا ايها الناس ما الرأي ، فقام اليه سعد بن معاذ وقال كأنك تريدنا يا رسول الله قال نعم ، قاله بايعناك ونوافقك في القتال وقال ما قال ، فسر بذلك رسول الله ص وسار الى قريش ومذا سرا الاعراض ، وهذا الرجل اما جاهل بالاخبار او متجاهل للتعصب نعوذ بالله منه ، وهذا الاعراض

لهذا الامر لالمنع ان يستنير رسول الله في العريش برأى ابي بكر، وحاصل الكلام ان هذا الرجل ما يدعى؛ أيدعى ان رسول الله ص لم يكن يشاور ابا بكر ولا عمر في الامور فهذا امر باطل ودعوى كاذبة مخالفة للتواتر المعلوم لان ابا بكر وعمر كانا وزيري رسول الله ص ولم يصدر رسول الله ص عن امر الا برأيهما ومن خالف هذا فهو مكابر للمعلوم بالتواتر ولما هو جار مجرى الضرورات من الدين، وما ذكر من ابي هاشم من جواز مخالفة رسول الله ص فهذا مذهب لم يقل به اهل السنة والجماعة والمذهب انه لم يجز مخالفة رسول الله ص في حال حياته ولا بعد موته، نعم يجوز ان يقال له فيما لا يكون بطريق الوحي افعل كذا و افعل كذا على سبيل المشاورة لان الله تعالى قال وشاورهم في الامر، والمشاورة لاجل ان يقال افعل ولا تفعل والا فما فائدة المشاورة كما كان يفعل عمر، فان وافق ذلك القول رآى النبي ص فذاك والا يجب الرجوع الى امره و موافقته و طاعته فيما امر ونهى

واقول

يرد عليه امور (الاول) ان ما زعمه من اشارة ابي بكر وعمر بالخروج والمقاتلة كذب صريح لأنرله في اخبارهم ومخالف لما نطقت به رواياتهم من قولهما انها قریش وخيلاؤها ما آمنت منذ كفرت ولا ذلت منذ عزت فتأهب لهم يا رسول الله، وقولهما بلغنا انهم كذا وكذا كما سبق نقله عن الدر المنثور في آخر ما أخذ ابي بكر، فان ذلك دال على اشارتهما بترك الحرب و تهيب النبي ص والمسلمين من قتال قریش بكثرتهم وعدم دخول الذل عليهم اصلا، فيلزم ترك حربهم الى وقت التاهب، فحينئذ يعلم ان اعراض النبي ص عنهما كما رواه مسلم في باب غزوة بدر من كتاب الجهاد و احمد في مسنده (١) انما هو لسوء قولهما لا لانه يريد الانصار كما زعمه الفضل، ولذا سرى عن النبي ص بقول المقداد وسربه و لم يعرض عنه و هو من المهاجرين كما ستعرف، نعم جاء في رواية الزمخشري الاتية انهما قاما فأحسنا، و لعله من حيث طلبهما التاهب لقتال قریش لضعفهم فعلا عن حربهم، و الا فلم تؤثر عنهما كلمة حسنة في المقام، و ما زعمه الفضل من ان الانصار لم يبايعوا على الخروج للحرب فمتنوزر بالمهاجرين فانهم

لم يبايعوه ايضا على ذلك، وقد كان خطاب النبي ص عاما لجميعه فاجابه كل من المهاجرين والانصار حتى اجابه المقداد بعد سعد بن عباد كما في رواية الزمخشري الاتية ولو كان يريد الانصار لما اجابه المقداد بعد سعد اذ لا يمكن ان يخفى عليه ارادة النبي ص للانصار ويظهر للفضل واشباهه فاذا كان الشيخان على ذلك الراى غير المرغوب به للنبي ص في اول الحال فكيف يستنير برأيهما في ثاني الحال

(الثاني) ان ما ذكره من اعراض النبي ص عن المقداد اكذب من سابقه ، روى البخارى في غزوة بدر في الجزء الثالث من صحيحه عن ابن مسعود قال « شهدت من المقداد بن الاسود مشهداً لان اكون صاحبه أحب الى مما عدل به ، أتى النبي ص قتالاً لاقول كما قال قوم موسى اذهب انت و ربك فقاتلا و لكننا نقاتل عن يمينك و عن شمالك و بين يديك و خلفك ، فرأيت النبي ص اشرق وجهه و سره يعنى قوله ، و روى البخارى ايضا في تفسير سورة المائدة من كتاب التفسير عند ذكر قوله تعالى (فاذهب انت و ربك فقاتلا) الاية أنه قال المقداد يوم بدر يا رسول الله انا لا نقول لك كما قالت بنو اسرائيل لموسى فاذهب انت و ربك فقاتلا انا ههنا قاعدون و لكن امنن و نحن معك فكأنه سرى عن رسول الله ص « و نقل السيوطى فى الدر المنثور فى تفسير قوله تعالى (كما اخرجك ربك من بيتك بالحق) الاية عن ابن جرير و ابن ابي حاتم و ابن مردويه و البيهقى عن ابي ايوب قال فى حديث له « ان النبي ص قال ماترون فى النوم فانهم اخبروا بمخرجكم فقلنا يا رسول الله لا والله ما لنا طاقة بقتال القوم انما خرجنا للغير ثم قال ما ترون فى قتال القوم فقلنا مثل ذلك ، فقال المقداد لا تقبلوا كما قال اصحاب موسى لموسى اذهب انت و ربك فقاتلا انا ههنا قاعدون « الحديث و روى الزمخشري فى الكشف انه « نزل جبرئيل فقال يا محمد ان الله و عدكم احدى الطائفتين اما العير و اما قريشا فاستشار النبي ص اصحابه و قال ما تقولون ان القوم قد خرجوا من مكة على كل صعب و ذلول فالعير احب اليكم ام النغير قالوا بل العير احب الينا من لقله المدو فتغير وجه رسول الله ص ثم ردد عليهم فقال ان العير قد مضت على ساحل البحر و هذا ابو جهل قد اقبل فقالوا يا رسول الله عليك بالعير و دع العدو فقام عند غضب النبي ص ابو بكر و عمر فاحسنا ، ثم قام سعد بن عباد فقال انظر امرك فامض فوالله

لوسرت الى عدن ما تخلف عنك رجل من الانصار، ثم قال المقداد بن عمرو يا رسول الله امض لما امرك الله فانا معك حيثما أحببت لا نقول لك كما قال بنو اسرائيل لموسى اذهب انت وربك فقاتلا انا ههنا قاعدون ولكن اذهب انت وربك فقاتلا انا معكما مقاتلون مادامت عين منا طرف، فضحك رسول الله ص. الحديث الى غير ذلك من الاخبار المتظافرة (الثالث) ان ما ذكره من حاصل الكلام قد اهل فيه الشق الثاني الذي هو مراد المصنفه اعني ان النبي ص لم يعتبر رأيهما و ان اعتهما المشورة كما هو صريح كلام المصنف و محل دليله ، ولو فرض انه اراد ما ذكره الخصم فهو لا يضر المصنفه لان مشاورتهما و اشباههما انما هي للتأليف كما مر مرارا و قد عرفت ايضا سخافة دعوى وزارتهما و اضلاله القول بانه لا يصدر الا عن رأيهما . و اما ما زعمه من التواتر فهو كسائر مزاعمه الكاذبة التي لا يخفى حالها حتى على الجهال نعم المعلوم هو تدخلهما بما ليس لهما التدخل فيه ولا سيما عمر فيعرض النبي ص تكرماً و تاليفاً

(الرابع) ان ما زعمه من مخالفة قول ابي هاشم لمذهبههم مخالف لما قاله سابقا ان لعمر منصب الاعتراض و المعارضة عند النبي ص كما عرفته في قصة رمي عمر للنبي ص بالهجر و غيرها من الموارد التي اجتراً عمر فيها على مخالفة النبي ص فيما عزم عليه اعراضا عن قوله سبحانه (يا ايها الذين آمنوا استجبوا لله و لارسله اذا دعاكم لما يحييكم) و قوله تعالى (لا تقدموا بين يدي الله و رسوله) و قوله تعالى (اطيعوا الله و رسوله ان كنتم مؤمنين) الى نحوها من الايات الكريمة

و اما قوله المشاورة لاجل ان يقال افعول ولا تفعل فصحيح لكن لا حاجة برسول الله الى ذلك ، فانه غنى بتعليم الله و ارشاده بل للتأليف و حسن العشرة كما عرفته في صريح الاية ، ثم ان الفضل قد تغافل عما ذكره المصنفه من قصة بئس اسامة و مخالفة القوم للنبي ص اذ لا مندوحة له عن الالتزام بانها تقضى بجواز مخالفة النبي ص في مذهبه حتى حال حياته

قول المصنف ان الله يبرهانه

و في الجمع بين الصحيحين قال قال النبي ص رأيتني دخلت الجنة فاذا انا بالرمضاء امرأة ابي طلحة فسمعت خفخة فتأت من هذا فتأت هذا بلال فرايت قصرا بفتاه جارياً

قلت لمن هذا فقال لعمر بن الخطاب فارت ان ادخله فأظر اليه فذكرت غيرتك فوليت مدبراً فبكى عمر وقال عليك أغار يا رسول الله ، وكيف يجوز ان يروا مثل هذا الخبر وای عقل يدل على ان الرميضاء و بلالا يدخلان الجنة قبل النبي ص ثم قوله ذكرت غيرتك يطلی ان عمر كان يعتقد جواز وقوع الفاحشة من النبي في الجنة

و قال الفضل

في هذا الفصل استدل بأشياء ينبغي ان يضحك عليه المضحكون ويبكى عليه الباكون فانه قال وای عقل يدل على ان الرميضاء و بلالا يدخلان الجنة قبل النبي ص ، وهذا يدل على انه لم يفرق بين النوم و اليقظة و رؤيا النبي ص انه دخل الجنة و كان فيه الرميضاء و بلالا ايوجب انهما دخلا قبل النبي الجنة يوم القيامة في اليقظة ، و هذا غاية الجهل ، و مما ينبغي ان يتخذ الظرفاء ضحكة ، ثم قال ان ما ذكر رسول الله انه ذكر غيرة عمر يدل على اعتقاد عمر لجواز وقوع الفاحشة عن النبي ص في الجنة و هو يعلم ان الجنة لا يكون فيها الفاحشة و هذا امر من امور الرؤيا و هل يثبت به شيء و قد اتفق ان رسول الله ذكر غيرة عمر في الرؤيا ثم حكاه له ، و من كان من اهل الرؤيا يعلم انه يتفق الراء و الخيالات للرأي مما شاهده و علمه في اليقظة ، ثم ان عمر اجاب باني اغار عليك يا رسول الله ، ولم لم يجعل هذا جوابا لدفع اعتقاد جواز الفاحشة ، و بالجهلة ذهب التعصب بهذا الرجل مذهباً عجيباً حتى ألحق بالجهال و اهل المضحك نعوذ بالله من سوء التعصب و الجدل بالباطل

و اقول

لاشبهة عندنا ان رؤيا الانبياء حق لانها من الوحي و يشهد له ما رواه الحاكم في المستدرک في كتاب التفسير^(١) و صححه هو و الذهبي في التلخيص على شرط الشيخين عن ابن عباس قال رؤيا الانبياء رحي و حيثذفان و اتقنا القوم على هذا فقد لزهم كل ماورده المصنفه و ان خالفونا وقالوا انها من الخيالات المصيبة تارة و المخطئة اخرى فلا معنى لذكر هذه الرواية و نحوها في فضائل عمر كما فعل القوم ، و منهم الخصم فيما سبق ، ولو نظرت الى ما رواه البخاري و مسلم في فضائل عمر رأيت الكثير منها على هذا النحو من

الخرافات، وأما قوله إن عمر أجاب باني عليك أغار إلى آخره فخطأ لأن رؤيا النبي صنبه على صحتها صدق من قول عمر.

قال المصنف قدس سره

وفي الجمع بين الصحيحين إن عمر قال يوم مات رسول الله ص والله مامات محمد ولا يموت حتى يكون آخرنا، وفيه عن عائشة من أفراد البخاري إن رسول الله ص مات وأبو بكر بالسنح يعني بالعالية، فقام عمر يقول والله مامات رسول الله، قالت وقال عمر ما كان يقع في نفسي إلا ذاك وليعثنه الله فليقطعن أيدي قوم وأرجلهم، فجاء أبو بكر فكشف عن وجه رسول الله ص وعرفه أنه قد مات، وقد روى الحميدى في الجمع بين الصحيحين اعتذار عمر عن ذلك من أفراد البخاري عن أنس أنه سمع خطبة عمر بن الخطاب الأخيرة حين جلس على منبر رسول الله ص وذلك في الغد من يوم توفي رسول الله ص فتشهد وأبو بكر صامت لا يتكلم، وقال عمر فأني قلت لكم أمس مقالة ما كانت في كتاب أنزله الله ولا في عهد عهده إلى رسول الله ص ولكن أرجو أن يعيش حتى يدبرنا. وهذا اعتراف منه صريح بأنه تعمّد قول ما ليس في كتاب ولا في سنة النبي ص وأنه كان مخطئاً فيه ثم اعتذر بأنه رجاء أن يعيش النبي ص في زمانه ويدبره وكل هذا اضطراب.

و قال الفضل

قد سبق الجواب على هذا الاعتراض وإن عمر اعترافه حالة مذهبة لموت رسول الله ص أغفله عن جواز الموت فإن المحب المفرط التائه لا يجوز موت حبيبته ويضطرب وينكر موته، وهذا من تجاهل العارف لفراط الدهشة ثم لما سكن اضطرابه اعتذر واعترف بأنه أخطأ في عدم جواز الموت والاعتذار عن الخطأ صواب عند أدلى الالباب

واقول

قد مر ما فيه في ما أخذ عمر وإن دعوى الدهشة لا تناسب الإسراع إلى السقيفة والعمل الذي عملته عمر بها والتزوير الذي زوره بنفسه لاجلها، ودعوى فراط المحبة لا تجتمع أيذاء النبي ص وهو بالحل المشجية بنسبة الحجر إليه في وجهه واللغة عنده ورد امره بأسوء رد ولا تجتمع مع الاعراض عن دفنه إياما، ومن العجب قوله وهذا من تجاهل المعارف فإن التجاهل إنما يحصل من الملةفت ولذا أضيف إلى المعارف وقد زعم إن عمر اعترفه

حالة مدهشة اغفلته عن جواز الموت على النبي ص فكيف تكون تجاهلاً، والحق ان كلامه من عمد العارف لعدم اندهاشه كما عرفت، ولعلمه يقيناً قبل موت النبي ص بانه يموت لانه نعى نفسه الشريفة اليهم مراراً عديدة، وقد تخلف عمر واصحابه عن جيش اسامة انتظاراً لوفاته ص ونسبه الى المجر وقال حسبنا كتاب الله علماً بمماته، وانما حكم بعدم موت النبي ص خوفاً من وقوع البيعة لأمير المؤمنين قبل حضور ابي بكر من السنح، فقال تلك المقالة ليشغل الناس عن التوجه الى بيعة علي ع الى ان يحضر ابو بكر ويتقاعع اعوانهما كما سبق توضيحه في مآخذ عمر.

ثم ان المصنفه هنا أخذ على عمر حصول الاضطراب في اقواله لانه حلف اولاً انه مامات رسول الله ص وهو دليل التيقن به، ثم اعترف انه قال عن غير مستند وانما رجاء، وقول الفضل اعترف بانه اخطأ والاعتذار عن الخطا صواب غير صالح لان يكون جواباً عن مؤاخذه المصنف لان الاعتذار عن الخطا انما يكون صواباً ما عدا اذا كان اعترافاً بالخطأ لا بتوجيه مافرط منه بالرجاء الذي لا يناسب وقوع اليمين منه في السابق

قال المصنف طاب ثراه

وفي الجمع بين الصحيحين في مسند ابي هريرة قال، كان رسول الله ص يرغب في قيام رمضان من غير ان يامرهم فيه بعزيمة فيقول من قام رمضان ايماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه وماتاً آخر فتوفي رسول الله ص والامر على ذلك، ثم كان الامر على ذلك في خلافة ابي بكر وصدرنا من خلافة عمر، ثم روى الحميدى في الجمع بين الصحيحين في مسند ابي هريرة من المتفق على صحته عن عبد الرحمن بن عبد الباري، قال خرجت مع عمر ليلاً في رمضان الى المسجد فاذا الناس اوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط فقال عمر لوجعت هؤلاء على قار واحد، لكان أمثل، ثم عزم فجمعهم على ابي بن كعب قال ثم خرجت معه ليلة اخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم فقال عمر بدعه ونعمت البدعة هذه والتي ينامون عنها افضل من التي يقومون يريد آخر الليل وكان الناس يقومون أوله، فلينظر العاقل وينصف هل يحل لاحد ان يبتدع بدعة ويستحسنها، وقد روى الحميدى في الجمع بين الصحيحين في مسند جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ص كل بدعة ضلالة، ويقول عمر انها بدعة ونعمت البدعة ويأمر بها ويحث عليها، وكيف استجاز

لنفسه ان يامر بامر الله ولا ينيه به اتراه اعلم منهما بمصلحة العباد معاذ الله تعالى ،
 اوان النبي ص كتمه نعوذ بالله منه اوان المسلمين في زمان النبي وابي بكر اعملوا ،
 وقد قال النبي من احدث في ديننا ما ليس منه فهو رد ، ورواه الحميدى في الجمع بين الصحيحين
 في مسند انس بن مالك قال كان رسول الله ص يصلى في رمضان فجيئت وقمت الى جنبه وجاء
 رجل آخر فقام ايضا حتى كئنا رهطا فلما احس النبي ص بنا خلفه جعل يتجور في الصلاة
 ثم دخل رحله فجعل يصلى صلاة لا يصاها عندنا قال قف انا له حين اصبحنا افطنت لنا الليلة
 فقال نعم وذلك الذى حملنى على الذى صنعت ، فاذا كان النبي ص امتنع ان يكون اماما فى
 نافلة رمضان ومنع من الاجتماع فيها فكيف جاز لعمر ان يخالفه ، ومع هذا يشهد على نفسه
 انه بدعة ابتدعه ، ومع ذلك يستمر اكثر المسلمين عليه ويهملون ما فعله النبي ص وابو بكر

و قال الفضل

قد سبق هذه المباحثة و ذكرنا من روايات الصحيح ان رسول الله ص صرح بانه
 يخشى ان يفرض عليهم الجماعة فى قيام رمضان فلا يطيقونه ، و لهذا ترك الجماعة و كان
 اولا يصلى الجماعة ، و لما كان فى زمن عمر ارتفع ذلك المحذور لاقطاع الوحى فجمع
 عمر فى القيام و جمع الناس لثلا يفوت عليهم فضيلة القيام و وقع الاجماع على الجماعة ،
 و ايضا ذكرنا ان البدعة لفظ مشترك قد يقال و يراد به ما يخالف اصول الشرع و منه
 البدعة ضالة و قد يقال و يراد به ما ابتدع فى الشرع و يكون موافقا للاصول الصحيحة
 الدينية و بهذا المعنى قد يكون مند و با و قد يكون مباحا ، و ما ذكر عمر انها بدعة
 و نعمت البدعة فهذا المعنى

واقول

سبق ما فيه فى ما أخذ عمر مفصلا ، و بالجملة يستفاد من كثير من اخبارهم
 و اقوالهم ان التراويح ليست من سنة رسول الله ص بل من بدع عمر و اولياته و لا
 يدفع الطعن ما يظهر منه الخلاف لانه من اخبارهم و محل التهمة ، و نحن لا نعرف
 عبادة مبتدعة و سنة بل لا يمكن لاعتبار التقرب و قصد الامثال فى العبادة ، و مع
 فرض الابتداع لا امر حتى تكون مسنونة و مقصودا بها الامثال ، و ليس عندنا اصل ديني
 يقتضى جواز الجماعة و ترك الفاتحة فى النافلة مع قوله لاصلاة الا بفاتحة الكتاب ، ولو

سلم ان الجماعة في نافلة رمضان غير محرمة فلاشك باستفادة مرجوحيتها من اخبارهم و مفضولية النافلة في المسجد عن النافلة في البيت فاذا فضل عمر التراويح و كونها في المسجد كان مبدعا و هو كاف في الطعن به

قال المصنف قدس سره

وروى الحميدى في الجمع بين الصحيحين عن ابي سلمة وجابر قال كنا في جيش فأتانا رسول الله ص قال قد اذن لكم ان تستمتعوا فاستمتعنا يعني متعة النساء ، و فيه في مسند عبدالله بن مسعود قال، كنا نغزو مع رسول الله ليس معنا نساء فقلنا الانستمنى فهنا ناعن ذلك ، ثم رخص لنا ان ننكح المرأة بالشوب الى اجل ثم قرأ عبدالله (يا أيها الذين امنو لا نحرموا ما احل الله لكم) ، و روى الحميدى في الجمع بين الصحيحين في مسند ابي موسى الاشعري عن ابراهيم بن ابي موسى ان اباہ كان يفتي بالمتعة فقال له رجل رويك ببعض فتياك فانك لاتدرى ما احدث امير المؤمنين في النسك فلقبه بعد ذلك فسأله فقال عمر قد علمت ان النبي قد فعله و اصحابه و لكن كرهت ان يظلموا مع-رسين بين الاراك ثم يرو حوا في الحج تقطر رؤسهم ، وفي الجمع بين الصحيحين للحميدى في مسند عمران بن حصين في متعة الحج و قد تقدم لعمران بن حصين حديث في متعة النساء ايضا ، قال انزلت آية المتعة في كتاب الله تعالى و فعلناها مع رسول الله ص و لم ينزل قران يحرمها و لم ينه عنها رسول الله ص حتى مات و قال رجل براهيه ماشاء، قال البخارى و مسلم في صحيحهما انه عمر، و هذا تصريح بان عمر قد غير شرع الله و شرعية نبيه في المتعتين و عمل فيهما برأيه و قال الله تعالى فكلوهما ما اذن الله فاحبط اعمالهم فان كانت هذه الروايات صحيحة عندهم فقد ارتكب عمر كبيرة و ان كانت كاذبة فكيف يصححونها و يجعلونها من الصحاح

و قال الفضل

قد سبق ان متعة النساء كانت الى عهد رسول الله ص ثم ابيحت و اختلف في انه تقرر الامر على الحرمة او الاباحة النص يقتضى الحرمة كما ذكرنا و اكثر العلماء على الحرمة و بعض الصحابة كانوا يقولون بالا باحة و لكن الاكثرون تابعوا راي عمر و اليه ذهب الائمة الاربعة و سائر اصحاب الحديث ، و من اعترض من الصحابة على عمر لم

يبلغه ان الامر تقرر على الحرمة فاي ذنب يتصور فيه لعمر حتى يقول انه فعل كبيرة نمود بالله من هذه الاعتقادات ، ثم ما ذكر في متعة الحج فقد ذكر نبي عمر و انه نهى عن المتعة فان للامام المجتهد ان يختار طريقا من الطرق المتعددة التي جوزها الشريعة و الحج ينمقد بثلاثة طرق بالافراد و القران و التمتع فكان لعمر ان يختار القران و الافراد و ينهى عن المتعة لمصلحة رهاها ، و هذا لاينا في كونه جائزا فان المباح قد يصير منها عنه لتضمنه امرا مكروها و لا مام النهي عنه ، و ايضا يحتمل ان عمر سمع من رسول الله شيئا في المتعة عمل بما سمع هو بنفسه لان الدليل عنده يقيني وامثال هذا لا يعد من الكبائر كما عده هذا الرجل و اساء الادب

و اقول

قد سبق ما فيه في مآخذ عمر فراجع ، و العجب ان الخصم قد تنصل قريبا من تجوز مخالفة ما يقوله النبي ص على سبيل الرأي فضلا عن الوحي ، و هنا يسوغ لعمر ان يجتهد في مقابلة نص الكتاب و السنة و اجماع المسلمين فيحرم متعة الحج الجائزة بالنص الى الابد لمصلحة رها فكانه لم يسمع قوله تعالى (و من لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون) وليت شعري اى مصلحة عملها عمر في تحريم متعة الحج و جهلها الله و رسوله و اى مكروه عثر عليه فيها دونها اى شيء سمعه من النبي ص فيها وقد تواتر عنه انها حلال الى الابد فانظر و اعجب

قال المصنف رفع الله مقامه

و روى مسلم في صحيحه باسناده الى ابي موسى الاشعري قال دخل عمر على حفصة و اسمع عندها فقال حين راي اسماء من هذه قالت اسماء بنت عميس قال عمر الحبشية هذه البحرية هذه ، فقالت اسماء نعم ، فقال عمر سميتا كم بالهجرة فنحن احق برسول الله منكم ، فغضبت و قالت كذبت يا عمر كلا والله كنتم مع رسول الله يطعم جائعكم ويعظ جاهلكم و كفاي دارا و ارض البعداء البغضاء في الحبشة و ذلك في الله و رسوله و ايم الله لا اطعم طعاما ولا اشرب شرابا حتى اذكر ما قلت لرسول الله ص و نحن كنا نؤذي و نخاف و ساذكر ذلك لرسول الله ص و اساله والله لا اكذب ولا ازيغ ولا ازيد على ذلك ، قال فلما جاء النبي ص قالت يا نبي الله ان عمر قال كذا و كذا فقال رسول الله ص ليس

باحق بى منكم وله ولاصحابه هجرة واحدة و لكم اتم اهل السفينة هجرتان وهذا نص من النبى ص فى تخطئته و تفضيل هجرة المرأة على هجرته و انها احق برسول الله منه و ليس لهذه المرأة بالخلافة فلا تكون له

وقال الفضل

هذا الفصل ايضا ذكر فيه امورا عجيبة تدل على عدم فهمه معانى الاخبار فبان المراد بقول النبى ص ليس باحق بى منكم تفضيل اهل الهجرتين على اهل الهجرة الواحدة لانتفضيل اسماء على عمر كما لا يخفى على كل من له ادنى معرفة ، ثم الاستدلال بان المرأة كانت احق برسول الله ولم تكن لها الخلافة فلا تكون له من المضاحك فبان الاحقية بمعنى الاكثرية للسعى لاجل رسول الله ص بالهجرتين اى نسبة لها بالخلافة

واقول

نم المراد تفضيل اهل الهجرتين على اهل الهجرة و لكن لما كانت اسماء من اهل الهجرتين و عمر من أهل الهجرة كانت افضل منه بالهجرة واحق منه بالنبى ص بحسب العموم بل بالخصوص والنصوصية لان التفاخر فى الفضل و الاحقية بالنبى ص قد وقع بينهما و النبى ص صوبها و خطأه ، فاذا كانت اسماء احق بالنبى ص من عمر وهى لاستحقاق الخلافة كان هو اولى بعدم استحقاق الخلافة لامتناع ان يكون الابعد عن النبى ص اولى بمنصبه ، ولا ينتقص بامير المؤمنين ع و ان كان من اهل الهجرة لمعلومية احتيئه بالنبى ص من وجوه عديدة كالتقاربة والام و العصبة فلا بد من تخصيص العموم به بخلاف عمر للعلم بعدم احقيته من بعض الجهات و الشاك فى غيرها ، بل نعلم بحسب ظاهر الحديث بانتفاء الاحقية له من وجه اصلا لاطلاق الاحقية فيه بالنبى ص لاهل الهجرتين فانه يقتضى ثبوتها لهم و انتفاءها عن غيرهم بلا تراحم فى جهات الاحقية هذا ولت شمرى كيف يرى القوم مقاما و فضلا لرجل يحسد امرأة و يذمها بقوله الحبشية البحرية و يفخر عليها حتى كذبه و خصمته بحججها القويمة و قول النبى الكريم ص ، فمن كان بهذه المثابة كيف يصلح للزعامة العامة لولا اقبال الدنيا وهذا الحديث قد رواه مسام فى كتاب الفضائل^(١) و البخارى فى كتاب المغازى^(٢)

قال الامام مصنف رفع الله درجته

و روى ابن عبد ربه في كتاب العقد الفريد في حديث استعمال عمر بن الخطاب لعمر وبن العاص في بعض ولايته فقال عمر بن العاص «قبح الله زمانا عمل فيه عمر بن العاص لعمر بن الخطاب والله اني لاعرف الخطاب يحمل على راسه حزمة من حطب و على ابنه مثلها و ما تمنى الا تمرة لا تبلغ مضغته» و هذا يدل على انحطاط مرتبته و منزلة ابيه عند عمر و بن العاص فكيف استجاز وا ترك بني هاشم و هم ملوك الجاهلية و الاسلام

و قال الفضل

قد علم الناس ان عمر كان من اشراف قريش من اولاد عدى بن لوى ، و كان امه مخزومية من صناديد قريش و لو طعن عليه عمر و بن العاص كان كطعنه على علي ابن ابي طالب ، فلا يبعد منه الطعن على الخلفاء، ثم ان العرب كانوا يعتادون ذكر مثالبهم فيما بينهم و ليس فيه حجة على دناءة عمر ، و ان فرضنا صحته فهي من الدلائل على انه اخذ الخلافة من جهة استحقاق الاسلام و فضيلته فيه لامن جهة النسب و الحساب و هذا هو المدعى

و اقول

لانعرف من زعم كونه من اشراف قريش و صناديدها الا الدعوى المجردة و قد اقر عمر بنفسه بما يقضى بخلاف ذلك كما سبق في ذيل ما اخذ ابي بكر عن الاستيعاب و تاريخي الطبرى و ابن الاثير و غيرها كما سبق هناك ايضا ما في دعوى كون امه مخزومية نسباً للاستلحاق، و اما تشبيه الفضل طعن ابن العاص بعمر بطعنه بامير المؤمنين ع فليس في محله لان طعنه بامير المؤمنين ع انما هو بالمشاركة في قتل عثمان و نحوه لا بالخسة و الدناءة كما طعن بعمر

و اما قوله و ان فرضنا صحته فهو من الدلائل على انه اخذ الخلافة من جهة استحقاق الاسلام و فضيلته فممنوع لانه لم ياخذها الا باجتماع قريش على عداوة علي ع و حسدهم له و ارادتهم صرف الامر عنه بكل وجه و رجائهم الامرة بعمر و نيل الكثير

من الدنيا في حياته مع نص أبي بكر و قد تشاطرا ضرعيا

قال المصنف طاب ثراه

و فيه خرج عمر بن الخطاب و يده على المعلى بن الجارود فلقيته امرأة من قريش فقالت له يا عمر فوقف لها، فقالت له كنا نعرفك مرة عمير أثم صرت من بعد عمير عمر ثم صرت من بعد عمر أمير المؤمنين فاتق الله يا ابن الخطاب وانظر في أمور الناس فإنه من خاف الوعيد قرب عليه البعيد ومن خاف الموت خشى الفوت

و قال الفضل ان صح هذا دل على فضيلة من فضائل عمر وانه كان يقف للنساء و الضعفاء و يتحمل أذاهم و يسمع منهم النصيحة و لا طعن فيه

و اقول ذكره في العقد الفريد في باب التواضع ص ٣٢٢ من الجزء الاول هو واضح الدلالة على ضعة عمر حتى عرفتها النساء كما هو محل قصد المصنف ره كما يدل ايضا على سوء رأى المرأة فيه حتى امرته بالتقوى هريدة ان عمله على خلافه و اغلظت له القول ، و لا دلالة في وقوفه لها على التواضع لاحتمال شرف المرأة او جريانه على العادة من الوقوف لنداء المنادى و الا فسيرته على الخلاف يضرب بدرته من لم يتم له ولم يخضع لمقامه

قال المصنف قد مدت نفسه

و قد روى ابو المنذر هشام بن محمد السائب الكلبي و هو من رجال السنة في كتاب المثالب قال كانت صهاك أمة حبشية لها شمن بن عبد مناف فوقع عليها نفيل ابن هاشم ثم وقع عليها عبدالعزيز بن رياح فجاءت بنفيل جـ د عمر بن الخطاب ، و من اعجب الاشياء نسبتهم الشيعة الى السب و لم يستجري الشيعة على مثل هذا القول و لا تعرضوا له و علماءهم يروونه ، و هذا من جملة قلة الانصاف فان الشيعة اقصى ما يقولون انه اخذ الامامة و هي حق أمير المؤمنين ع و غصبه ذلك وهذا المهم قد نقل عنه ماترى فاهملوا و اشتغلوا بذي الشيعة

و قال الفضل

الكلبي كتب المثالب و ذكر فيه مثالب العرب و ما يرمى به بعضهم بعضها من القدح بالانساب و لا صحة له و لا دليل فيه ، و هو لم يذكر هذه لمعائب الخلفاء كما

اعتاده الشيعة بل رواه عن مثالب قبائل العرب ثم انكحة الجاهلية على ما ذكره ارباب التواريخ على اربعة اوجه منها ان يقع جماعة على امرأة ثم من ولد منها يحكم فيه القائف او تصدق المرأة وربما كان هذا من انكحة الجاهلية، وما ذكر ان الشيعة لا يسبون عمر الابانة اخذ الخلافة ولا يقدحون فيه بشي آخر فكل هذا الكتاب يدل على كذبه في هذا الكلام والموعود بيننا وبينه عند رسول الله صلى الله عليه وآله اخذه بايذاء اصحابه وذكر مطاعن احبائه ثم يبعثه الى جهنم وبئس المهاد

واقول

قد روى ابن ابي الحديد نحو ذلك (١) فيؤيد ما ذكره الكلبي ومجرد عدم قصد الكلبي ذكر معائب خلفائهم بما هم خلفاؤهم لا يغير موضوع الثلب لهم، وامام اذكره من وجوه انكحة الجاهلية فتمحل بارد ولا يبقى معه موضوع للزنا في الجاهلية وهو كما ترى نعم قد يلحقون الولد بتولده من الزنا كما يلحقونه بالتبني وهو امر اخر .

واما تكذيبه للمصنف به بحجة ما تضمنه هذا الكتاب فخطا لان كل ما ذكره المصنف به فيه انما هو عنهم فهم الملقبون به لو كان ذنباً، على ان المصنف به انما نفى عن الشيعة السب بنحو ما ذكره الكلبي لا بما يدل على عصيان الخلفاء الثلاثة وعدم صلوحهم للخلافة الالهية فان ذكر مثله مما لا بد منه في مقام الحاجة واما ما احال عليهم من الموعود فنحن نحيله على مثله وعند الساعة يخسر المبطلون .

قال المصنف ضاعف الله اجره

وفي الجمع بين الصحيحين قال ان عمر بن الخطاب امر على المنبر ان لا يزداد في مهور النساء على عدد ذكره فذكرته امرأة من جانب المسجد بقول الله تعالى وآيتهم احداهن قطارا فلا تاخذوا منه شيئا فقال كل احدا علم من عمر حتى النساء، فلينظر العاقل المصنف هل يجوز لمن وصف نفسه بغاية الجهل وقلة المعرفة ان يجعل رئيسا على الجميع وكلهم اخضع منه على ما شهد به على نفسه

وقال الفضل قد سبق هذا الكلام وجوابه وانه ذكر هذا الكلام للتواضع والمعجب من هذا المرء كيف يكرر الكلام

واقول قد عرفت بطلان جوابه وانما كرر المصنف به هذا الحديث ونحوه لانه

ذكره اولاً للظن في عمر ليان عدم استحقاقه للخلافة، وذكره هنالظن فيه بما هو من الصحابة وللظن بالصحابة حيث رضوا به اميراً .

قال المصنف طاب مرقدہ

وفي الجمع بين الصحيحين للحميدي ان عمر امر برجم امرأة ولدت لستة اشهر فذكره على ع قول الله تعالى (وحمله وفصاله ثلاثون شهراً) مع قوله تعالى (الوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين) فرجع عمر عن الامر برجمها، وهذا يدل على اقدامه على قتل النفوس المحترمة وفعل ما يتضمن القذف .

وقال الفضل ما برده هذا الحلي الجاهل وما سمجه في تكراره وكودنيته وقد ذكرنا ان عمر حكم حكماً ثم ذكره عالم كتاب الله فرجع عن الحكم كيف يدل هذا على اقدامه وجرائته في قتل النفوس المحترمة نعوذ بالله من سماجة الرجل الحلي .

واقول

لم يسبق من المصنف ذكر لهذا الحديث في مطاعن عمر وان ذكرناه نحن عند الكلام على الخبر المتعلق بامر به رجم الحامل والمجنونة نعم ذكر المصنف نحوه في مطاعن عثمان وان عثمان لم يبال بتعليم امير المؤمنين ع له وما كان عنده الا ان بعث الى المرأة فرجمت، وهذا وان دل على ان عثمان اجرأ على النفوس المحترمة من عمر واشد في مخالفة احكام الله وعدم المبالاة بهالكن عمر ايضا جرى عليها لاستبداده وعدم ترويه في الحكم بقتل النفوس المحترمة بل تصديه للحكم فيها مع جهله ووجود عالم كتاب الله تعالى حرام لقوله تعالى (افمن يهدى الى الحق احق ان يتبع) الاية فانه اذا حرم بحكم الاية اتباع من لا يبتدى الا ان يهدى لم يجز له التصدي لما حرم، ثم ان هذا الحكم من عمر الذي لا يشرع له يتضمن القذف فيستحق عليه الحد .

قال المصنف طاب ثراه

وروى احمد بن حنبل في مسنده ان عمر بن الخطاب اراد ان يرجم مجنونة فقال له على مالك ذلك اما سمعت رسول الله يقول رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يبرأ ويعقل وعن الطفل حتى يحتلم فذكر عمر عنها الرجم وذكر ابن حنبل عن سعيد بن المسيب قال كان عمر يتعوذ من معظلة ليس لها ابو الحسن يعني علياً

و قال الفضل قد سبق جواب هذا وانه من الاحكام التي حكم بها امام فذكره عالم بالمسئلة فرجع ، وليس في هذا طعن ولا شك ان الخلفاء كانوا يستمدون من العلماء وسيما عليا .

و اقول قد عرفت ما فيه مما قبله ومما ذكرناه في نفس الحديث عند ذكره في مآخذ عمر ولا شك ان من يحتاج الى الاستمداد بالعلماء ويجهل مثل هذه الاحكام الواضحة ولا سيما المتعلقة بالنفوس المحترمة لجرى بان يكون ماموما اماما ومحكوما لاحكاما قال المصنف زيد اجره

و في الجمع بين الصحيحين للحميدى من عدة طرق منها في مسند ابن عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله ص وابي بكر وستين من خلافة عمر الثلاث واحدة فقال عمر بن الخطاب ان الناس قد استعجلوا في امر كانت لهم فيه اناة فلو افضناه عليهم فامضاه عليهم ، فلينظر العاقل هل كان يجوز لعمر مخالفة الله ورسوله حيث جعلوا الثلاث واحدة ويجعلها هونثا

و قال الفضل لم يجعل عمر الثلاث غير واحدة بل امرهم بالطلاق السني ان لا يوقع الثلاث مرة واحدة و قد اعتذر عمر عن هذا بان الناس يستعجلون في امر الطلاق و يطلقون الثلاث دفعة واحدة و هذا هو الطلاق البدعي ، و لم يحكم بان الثلاث لا تقع دفعة واحدة و ان ليس له في الوقوع حكم الواحدة ، ولا يفهم هذا من الحديث ، والحاصل انه يجعل الواحدة في الحديث صفة للطلقة و نحن نجعلها صفة للدفعة فمعنى الحديث و كان الطلاق في عهد رسول الله ص يقع الثلاث دفعة واحدة و هو الطلاق البدعي و الناس لم يكونوا يمتنعون من هذه البدعة و يقعون الثلاث دفعة فنهى عمر عن هذه البدعة

و اقول

لا يخفى ما في كلامه من التشويش والاضطراب فانه قال اولاً لم يجعل عمر الثلاث غير واحدة ثم ناقض نفسه فقال ولم يحكم بان الثلاث لا تقع دفعة واحدة ، ثم قال وان ليس له في الوقوع حكم الواحدة اى ولم يحكم بان ليس له في الوقوع حكم الواحدة وهو بمعنى كلامه الاول ، الا ان يقال ان لفظ (لا) في قوله لا تقع زائدة فتتفق الجملة كلها بالمقصود ،

وكيف كان فذا ذكره في معنى الحديث لا يلائم قوله فلو اضميناه عليهم فامضاء ادلوا رادعمر النبي عن البدعي بالمعنى الذي ذكر الفضل لقالوا نهيناهم عنه فنهيناهم، على انه لا يجامع عدالة الصحابة جميعا كما يرعمون فانهم كيف يستمرون في عهد النبي ص وبعده الى سنتين او ثلاث من اماراة عمر على هذه البدعة بالانه من الصحابة عن المنكر ولا مته عنه، بل كيف تقع هذه البدعة في عهد النبي ص وتستمر في عهده ولا يرفعها الى ان تجيء نوبة عمر فيتولى هو المنع عن هذه البدعة دون النبي ص، وما بال عمر لم ينه عنها في السنين الاول من امارته ولا في ايام ابي بكر وهما كسلطان واحد على انه اذا كان طلاق الثلاث في دفعة واحدة بدعة ونهى عمر فكيف ذهب اليه علماءهم واستمر عاينه عملهم، فلا اشكال ان عمر اول من اجاز طلاق الثلاث ثلاثا و تبعه السنة، و ان النبي ص كان يجعل الثلاث واحدة ويقول ان غيره لعب بكتاب الله تعالى كما استفاضت به اخبارهم، فقد روى مسلم في باب طلاق الثلاث عن طاوس ان ابا الصهباء قال لابن عباس اتعلم انما كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد النبي ص و ابي بكر و ثلاثا من اماراة عمر، فقال ابن عباس نعم، ونحوه ايضا في صحيح النسائي في طلاق الثلاث المتفرقة، و روى مسلم في الباب المذكور عن طاوس ان ابا الصهباء قال لابن عباس هات من هناك الم يكن طلاق الثلاث في عهد رسول الله ص و ابي بكر واحدة، فقال قد كان ذلك فلما كان في عهد عمر تتابع الناس في الطلاق فاجازه عليهم، ونحوه في الدر المنثور عن ابي داود والبيهقي في تفسير قوله تعالى من سررة البقرة الطلاق مرتان الآية، ونقل في كنز العمال في كتاب الطلاق (١) عن ابي نعيم عن طاوس قال قال عمر بن الخطاب قد كان لكم في الطلاق اناة فاستعجلتم اناتكم وقد جزا عليكم ما استعجلتم من ذلك، ثم نقل عن ابي نعيم عن الحسن ان عمر بن الخطاب كتب الى ابي موسى الاشعري ولقد هممت ان اجعل اذا طلق الرجل امرأته ثلاثا في مجلس ان اجعلها واحدة ولكن اقواما جعلوا على انفسهم فالزم كل نفس ما ألزم نفسه من قال لامرأته انت حرام على فهي حرام ومن قال لامراته انت بائنة فهي بائنة ومن قال انت طالق ثلاثا فهي ثلاث، و روى الحاكم في المستدرک (٢) وصححه عن ابن ابي مليكة ان ابا الجوزاء اتى ابن عباس فقال اتعلم ان ثلاثا كن يرددن على عهد

رسول الله ص الى واحدة قال نعم ، و روى مسلم في الباب السابق ما حكاه المصنف هنا عن الجمع بين الصحيحين ورواه ايضا احمد في مسنده (١) و الحاكم في مستدركه (٢) ونقله في الدر المنثور ب تفسير قوله تعالى (انطلاق مرتان) الاية عن عبد الرزاق وابي داود والنسائي والبيهقي، ونقل ايضا في تفسير هذه الاية عن ابن عباس قال «طلق ركانة امراته ثلاثا في مجلس واحد فحزن عليها حزنا شديدا فساله رسول الله ص كيف طلقته قال طلقته ثلاثا في مجلس واحد قال نعم فانما تلك واحدة فارجمها ان شئت» ونقل ايضا في الدر المنثور عن عبد الرزاق وابي داود والبيهقي عن ابن عباس قال «طلق عبدزيد ابوركانة ام ركانة» الى ان قال «قال راجع امر انك ام ركانة فقال اني طلقته ثلاثا يا رسول الله ص قال قد علمت وتلايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن» وروى النسائي في صحيحه تحت عنوان الثلاث المجموعة ومافيه من التعليل عن محمود بن لييد قال «اخبر رسول الله ص عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا فقام غضبان ثم قال يلعب بكتاب الله وانا بين اظهركم حتى قام رجل وقال يا رسول الله الا قتله» ونحوه في الكشف بتفسير سورة الطلاق وقد اشار رسول الله ص بقوله يلعب بكتاب الله الى قوله تعالى (الطلاق مرتان فامساك بمعروف او تسريح باحسان) الاية، فان قوله سبحانه الطلاق مرتان يدل على اعتبار الرجوع بعد الطلقة الاولى لتقع الطلقة الثانية ويصدق المرتان، فان الطلاق هو الفراق ورفع علقمة الزوجية، وبالضرورة لا ترفع العلقمة مرتين الا بالرجوع بعد الطلقة الاولى، وكذا يعتبر الرجوع بعد الثانية لتقع الثالثة فتحرم بعدها، كما قال سبحانه (فامساك) اي رجوع بعد الطلقتين (بمعروف او تسريح باحسان) اي بطلاقها مرة نالته (فان طلقها) اي نالته (فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) فالحل المنفي هو ما كان بعد الطلقة الثالثة المسبوقه بالطلقتين فلا تحرم بالطلاق ثلاثا مجتمعته فليت شعري اذا كان الكتاب ذا الاعلى ذلك بحيث سمي رسول الله ص خلافا لعبا بكتاب الله وصرح به السنة مع علم عمر فكيف حازله مخالفته، وكيف صح للقوم ان يتخذوه اماما ويتبعوه في اقواله وافعاله، وقد قال سبحانه (ولو تقول علينا بعض الاقاويل لاخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين) فهل يرون ان الله سبحانه هدده سيد رساله بهذا التهديد على القول عليه واطلق لعمر ماشاء هواه ، بل هو ليس من القول على الله تعالى وانما هو من

القول في عرض الله وفوق الله، ولذا اتبعوه دونه في هذا الحكم، ولا يكاد ينقض العجب من هؤلاء القوم اذا نظر المتأمل في هذا المقام واشباهه، ثم ان قول الخصم والطلاق السني ان لا يوقع الثلاث مرة واحدة مخالف لقول مذهبه الشافعي فانه يرى ان طلاق الثلاث دفعة واحدة من الطلاق السني كما حكا عنه الشعراني في كتاب الطلاق من الميزان.

قال المصنف قدس الله روحه

وروى الحميدى في الجمع بين الصحيحين في مسند عمار بن ياسر قال ان رجلا اتى عمر فقال انى اجنبت فلم اجدها، فقال لاتصلى فقال عمار الا تذكر يا امير المؤمنين اذ اننا وانت في سرية فأجنبتنا فلم نجد ماء فاما انت فلم تصل واما انا فتمسكت بالتراب وصليت فقال رسول الله ص انما يكفيك ان تضرب بيدك الارض ثم تمسح بهما وجهك وكفيك، فقال عمر اتق الله يا عمار، فقال ان شئت لم احدث به، فقال عمر نوليك ماتوليت، وهذا يدل على عدم معرفة عمر بظاهر الاحكام وقد ورد به القرآن العزيز في قوله تعالى (فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا) في موضعين ومع ذلك فانه عاشر النبي ص والصحابة مدة حياة النبي ومدة ابي بكر ايضا وخفى عنه هذا الحكم الظاهر للعام، اذ لا يفرق العاقل بين هذا وبين من قال في حقه رسول الله ص اقضاكم على، وقال تعالى ومن عنده علم الكتاب، وتعيها اذن واعية، وقال هو سلوني عن طرق السماء فاني اخبر بها من طرق الارض سلوني قبل ان تفقدوني والله لو نثيت لى الوسادة لحكمت بين اهل التوراة بتوراتهم وبين اهل الانجيل بانجيلهم وبين اهل الزبور بزبورهم وبين اهل الفرقان بفرقانهم .

و قال الفضل

ظاهر آيات القرآن ليس بنص في كيفية تيمم الجنب وهذا امر يعلم من السنة لان كيفية تيمم الجنب لا يفهم من النص، ولهذا تمسك عمار في التراب ولو كان النص يدل بصريحه على كيفية تيمم الجنب لم يقع لعمار التمسك في التراب، ويمكن ان يكون قد فهم من الكتاب والسنة ما يدل على ترك الصلاة للجنب لعدم صريح النص على هذا كما يعلم من التفسير ويمكن ان يكون يعرضه نسيان الحكم ولاندعى عصمته من الخطأ واما ما ذكر من علم امير المؤمنين فلا نزاع لاحد فيه وكما علمه لا يدل على جهل غيره .

واقول

لاشك ان قوله سبحانه (يأيا الذين آمنوا اذ اقمتم الى الصلاة فاعلموا) الى قوله تعالى (فام تجدوا ماء فتيهموا) نص في ثبوت اصل التيمم للصلاة كما هو محل الكلام، وان لم تكن نصاً في كيفيته فيكون عمر باسقاطه للتيمم و الصلاة الجامعة ناشرا لظوابط الواجبة بنص كتاب الله تعالى فالنص في الامرين، وذلك ليس عن نسيان لذكر عمار له ونسي كما رواه البخاري ومسلم والنسائي وغيرهما من عدة طرق ان آية التيمم نزلت في السفر لما ادركت المسلمين الصلاة وهم على غير ماء فتيهموا بعد نزول الآية، فمن جهل بمثل هذا الحكم او نساه لم يمكن ان يكون عالماً بالثبوت، وقول الخصم يمكن ان يكون قد فهم من الكتاب و السنة ما يدل على ترك الصلاة للجانب الى آخره من المضحكات، اذ آية آية اؤسنة يمكن ان يفهم منها الدلالة على ترك الصلاة لقياس عدم نصوصية الآية في وجوب التيمم على عدم نصوصيتها في كيفيته غلط لعدم التلازم بل الآية الكريمة نص في خلاف فعل عمار وان لم يكن نصاً في تمام الكيفية، فلا بد ان يكون فعله قبل نزول الآية اذ هو أجل من ان تخفى عليه صراحته في خلاف فعله، فاذا انضح لك حال عمر علمت انه لا يصلح أن يكون اماماً للمسلمين او يكون مجتهداً او ينسب اليه فضل فضلا عن ان يقرن بمن عنده علم الكتاب و باب مدينة علم النبي ص، وقول الخصم و كمال علمه لا يدل على جهل غير صحيح لكن المصنفه لم يرد ان يشب باخبار فضل امير المؤمنين ع جهل الخير وانما اراد ان يبين للمصنف الفرق بين عمر و بين من عنده علم الكتاب واقضى الامم ليه تبر بقله تعالى (أفمن يهدي الى الحق احق ان يتبع ام من لا يهدي الا ان يهدي) وقوله سبحانه (هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون)

هذا والا قربان عمر لم يكن بجهل ذلك الحكم ولا نسيه بل كان عامداً الى الخلاف - استكباراً عن مخالفة عمله الاول الذي وقع له مع عمار وتكبرا على عمار ان يخطئه ويرشده، و الا فام اشفق منه عمار و قال أن شئت لم احدث به ولو فرض انه كان شاكافى خبر عمار فقد كان اللازم عليه ان يستوضح الحال من بقية المسلمين

و اعلم ان البخاري روى في كتاب التيمم^(١) عن شقيق بن سلامة قال كنت عند

(١) في باب اذا خاف الجنب على نفسه المرض

عبدالله و ابى موسى فقال له ابو موسى ارايت يا ابا عبد الرحمن اذا اجنب فلم يجد ماء كيف يصنع فقال عبدالله لا يصلى حتى يجد الماء ، فقال ابو موسى فكيف تصنع بقول عمار حين قال له النبي ص كن يكفيك ، قال اولم تر عمر لم يقنع بذلك ، فقال ابو موسى فدعنا من قول عمار كيف تصنع بهذه الآية يعنى آية التيمم فمادري عبدالله ما يقول فقال انا لورخصنا ايم في هذا الاوشك اذا برد على احدى الماء أن يدعه ويتيمم ، و روى البخارى نحوه ايضا من عدة طرق وكذا مسلم فى باب التيمم و هو من الكذب على عبدالله بن مسعود ، فانه اعظم من ان يستيحي ترك الصلاة و يخالف الكتاب و السنة خوفا ان يعصى عاص فيترك الوضوء فى البرد و يتيمم ، و لو جازت مخالفة الله و رسوله و طرح الكتاب و السنة لهذه الاستحسانات الواهية لما بقى للشريعة رسم و اسقطنا كل الواجبات و ابجنا كل الجرمات

قال المصنف اعلى الله مقامه

و روى مسلم فى صحيحه باسناد الى سلمان بن ربيعة قال قال عمر بن الخطاب قسم رسول الله فقلت و الله يا رسول الله انير هؤلاء احق به منهم ، قال انهم خيرونى ان يسألونى بالفحش او يبخلونى فلست بباخل ، وهذه مراضة لرسول الله ص وهو العارف بمصالح العباد و من يستحق العطاء والمنع

و قال الفضل

قد عرفت شان عمر عند رسول الله ص فى الاحاديث التى مرت و أنه كان له منصب و مقام يذكر أ مثال هذه الاشياء عند رسول الله ص و هذا شان الوزراء فى المشاورات والمصالح ، الاترى جواب رسول الله ص يتضمن تصديق قول عمر حيث قال انهم خيرونى ان يسألونى بالفحش او يبخلونى ، والمراد انه يعطيهم هذا من غير استحقاق لهم بل لتأليف قلوبهم و غير هم احق بالعطاء ولكن المصلحة هذا و امثال هذا لا يعد من المطاعن

و اقول

انبات ذلك الشأن و المقام لعمر عند رسول الله انما هو من سوء فهم اوليائه استنتاجوه من سوء أدبه مع النبي ص ، لعدم معرفته و معرفتهم بمقام صفوة الله من عباده ، و اما من عرفه الله تعالى منزله و علو شأنه بقوله (لأتقدموا بين يدي الله و رسوله)

حيث ساوى سبحانه بين نفسه ورسوله في النهي عن التقدم بين يديهما، وبتوابعه تعالى (و ما آتاكم الرسول فخذوه) إلى غيرهما من الآيات الكريمة فلا يرى ذلك الامعاضة للحق بالباطل و سوء ادب و معرفة ، اذ ليس الحديث متعلقا بالمشاورة حتى يقول الخصم و هذا شأن الوزراء في المشاورات

و اما ما زعمه من تضمن جواب رسول الله ص لتصديق عمر ففيه انه بتكذيبه أليق لان فعل النبي ص التابع للمصلحة يستدعي كذب عمر في دعوى الاحقية لغير هؤلاء في المقام ، على ان ما زعمه موقوف على رجوع الضمير في قوله ص انهم خير وني الى من قسم النبي ص فيهم القسم و هو خلاف الصواب ، فانه راجع الى من لم يرض بعمل النبي كعمر بدليل رواية احمد في مسنده للحديث بلفظ الخطاب فانه رواه (١) عن عمر انه قال فيه قسم رسول الله قسمة فقلت يا رسول الله لغير هؤلاء أحق منهم اهل الصفة فقال رسول الله انكم تخيروني انكم تسألوني بالفحش و بين ان تبخلوني و لست بباخل و مثله في تهذيب التهذيب لابن حجر بترجمة سلمان بن ربيعة ، ولو سلم ان المراد بالحديث تصديق عمر فهو دليل على نقص من قسم فيهم رسول الله تلك القسمة و هو كاف في المدعى لما فيه من الطعن بالصحابة بانهم اتباع الدنيا و ان النبي ص يتألفهم ، و هذا الحديث رواه مسلم في كتاب الزكاة (٢) و اعظم منهما حكاية في كنز العمال (٣) عن الترمذي و ابن جرير و البزار و غيرهم عن ابن عمر قال جاء رجل الى رسول الله فسأله ان يعطيه فقال النبي ص ما عندى شيء ، لكن استقرض حتى يأتينا شيء فنعطيك ، فقال عمر يا رسول الله هذا أعطيت ما عندك فما كافك الله ما لا تقدر عليه فكره النبي ص قول عمر حتى عرف في وجهه ، فقال رجل من الانصار يا رسول الله انفق ولا تخف من ذي العرش اقلالا فتبسم رسول الله ص حتى عرف البشر في وجهه بقول الانصارى ثم قال بهذا امرت

قال المصنف طاب ثراه

و روى الحميدى في الجمع بين الصحيحين ان عمر لم يدر ما يحد شارب الخمر ورووا انه غير سنة نبه ص فيه

وقال الفضل ذكر العلماء ان حد الشارب للخمر لم يتعين في زمن رسول الله ص

و كانوا اذا أتوا بشارب الخمر يضربونه بالنعال و الجريد و أطراف الثوب ، ثم يمدوفاة رسول الله ص جمع ابو بكر من حضر ضرب شارب الخمر و قاسوه بأربعين جلدة فعينوا له ذلك ، وهذا كان بالاجتهاد فلا عجب ان عمل عمر بالاجتهاد لانه محل الاجتهاد

واقول

ان اراد انه لم يتعين لنقصان الدين اولا همال النبي ص حكم الله تعالى فهو باطل بنص الكتاب على اكماله و بضرورة الاسلام ، و ان اراد انه لم يتعين لجواز الزيادة والنقصان بحكم الله تعالى فتعيين ابي بكر و عمر ادخال في الدين ما ليس منه ، و كيف كان فلا شك ان عمر غير سنة رسول الله ص بمقتضى اخبارهم لانه اذا فرض انهم قاسوه بالأربعين فكيف جاز لعمر ضرب الثمانين بل بمقتضى بعض اخبارهم ان عمر غير سنة النبي ص مرتين ، روى البخارى في كتاب الحدود (١) عن السائب بن يزيد قال «كانتوني بالشارب على عهد رسول الله ص و امرة ابي بكر و صدرا من خلافة عمر و تقوم عليه بايدينا و نعالنا و ارديتنا حتى اذا كان آخر امرة عمر فجلد اربعين حتى اذا عتوا و فسقوا جلد ثمانين» نعم في كثير من اخبارهم ان تعيين الاربعين كان لابي بكر و الثمانين لعمر فيكون كل منهما مغيرا بتغيير واحد مستقل ، ثم اذا كان رسول الله ص يكتفى بالضرب بالايدي والنعال و اطراف الثوب فما وجه تعيينهم للجلد بالعصى ، فهل كان دين الله سبحانه غير صالح لدفع الفساد ، و دعوى ان المقصود بالحد والتأديب و هو منوط برأى الامام باطل لعدم الدليل عليه ولاستلزامه جواز تغيير حدود الله كلها و هو خلاف الاجماع والضرورة ، على انه لاجه حينئذ لتعيين الاربعين و الثمانين بل يلزم ايجاب ما يحصل به التأديب بحسب الاشخاص من دون تعيين عدد وآلة و ربما كان النعال اشد في تأديب بعضهم

قال المصنف قدس سره

وفيه انه سأل ابا أوفى ما كان يقرأ رسول الله ص في صلاة العيد وسأل ابا واقد الليثي ما كان يقرأ رسول الله ص في الاضحى والفطر وهذا من قلة المعرفة باظهر الاشياء التي هي الصلاة الجهرية

وقال الفضل

قد كان عمر سأل هذا عن أبي أوفى ليرى انه يوافق في ما قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان يكون ناسياً له فأراد ان يذكره، ولما شك ان عمر حضر في الاعياد عند رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة
والانسان قدير ضعه انسيان او يريد زيادة التحقيق وامثال هذا لا يعد من المطاعن

واقول

بمقتضى ظاهر كلامه انه يدور امر عمر بين الشك والانساني، وبالضرورة ان وقوع
اي الامر بين في اظهر الاشياء التي هي الصلاة الجهرية المتكررة في السنين العديدة يكون
من ادل الامور على قلة تدبره في الاحكام وقلة علمه واهتمامه بها، ولا سيما ان الذي سأل
عنه الرجلين امر واحد فيكون شكه او انسيانه مكرراً فكيف يصلح للامامة وادارة شئون
الامة على قانون الشرع في الكبير والصغير، هذا وقد روى مسلم في كتاب صلاة العيدين (١)
صدور المسئلتين من عمر لابى واقد، فلعل في النسخة غلطاً، اذ روى مسلم سؤال عمر لابى
أوفى في محل آخر اورواه البخارى فراجع

قال المصنف طاب ثراه

وفي الجمع بين الصحيحين ان ابا موسى استأذن على عمر بن الخطاب ثلاثاً فلم يأذن له
فانصرف، فقال عمر ما حملك على ما صنعت قال كنا نؤمر بهذا قال لتقيم على هذا بينة
اولاً فعلم بك فشهد له ابو سعيد الخدري بذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال عمر خفي على هذا من
امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ألباني عنه الصفق بالاسواق، وهذا امر ظاهر قد خفي عنه فكيف الخفي

وقال الفضل

ان سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرق علمها في الاصحاب وكان كل عالم من الصحابة يدرون بعض
سنته واحواله وكان ابو موسى يعلم هذه السنة وعمر كان لا يعلمه وكثير من هذه الاحكام
كان يعلمها بعض دون بعض وكانوا يذكرونه ويعلمونه من لا يعلم، فعدم علم عمر ببعض
السنن لا يقدح في علمه بالكلية

واقول

مثل هذه السنة التي هي محل الابتلاء ولا سيما للاخصاء والوزراء كعمر على زعمهم

لا يمكن ان يجلبها الخواص بل مطلق من سكن المدينة من الصحابة ولذا اشتهر علمها حتى عند الاصاغر منهم، فقد روى مسلم هذا الحديث (١) وقال في تيمته «فخرج (أى ابو موسى) فانطلق الى مجلس الانصار فقالوا لا يشهد لك الا اصغرنا تقام ابوسعيد» الحديث، وروى مسلم ايضا ان اباسعيد قال «كنت جالسا بالمدينة في مجلس من الانصار فانانا ابوموسى فرعا او مذعورا قلنا ماشاذا قال ان عمر ارسل الى ان آتية» الى ان قال فقال عمر اقم عليه البيعة والا اوجمتك فقال ابى بن كعب لا يقوم معه الا اصغر القوم قال ابوسعيد قلت انا اصغر القوم قال فاذهب به» وفي حديث آخر لمسلم ايضا «ان عمر قال فوالله لا وجعن ظهرك و بطنك اولتاثنين بمن يشهد لك على هذا فقال ابى بن كعب لا يقوم معه الا احدهما سناقم يا اباسعيد» الحديث ، و روى البخارى نحو ذلك في صحيحه (٢) واحمد في مسنده (٣) وهذه الاخبار صريحة باشتهار هذا الحكم حتى عند الاصاغر من الصحابة و باستهزائهم فى شأن عمر بانه لا يعلم حتى معلومات الاصاغر ، فمن هذا حاله فى قلة العلم حتى اقر على نفسه فى المقام بانه ألهاه الصفاق فى الاسواق كيف يصلح للإمامة ويحكم فى صغار الامور و كبارها ، وكيف اتخذه الصحابة اماما مع علمهم بحاله ، و ليت شعري بم استحق ابو موسى ان يفزعه عمر و يحلف ان يوجع ظهره و بطنه ان لم يأت بمن يشهد له ، فهل يحرم على الصحابي ان يعمل بما يروى عن النبي ص الا ان تكون له بيعة أو ان ذلك جهالة اخرى من عمر او انه عذاب على الصحابة سلطه الله عليهم لانهم اعانوه على ظلم آل محمد ص ، و من اعان ظالما على ظلمه سلطه الله تعالى عليه كما فى الخبر ، و قد روى مسلم فى ذيل بعض احاديث المقام انه شهد لابي موسى ابى ابن كعب ثم قال لعمر لا تكن يا ابن الخطاب عذابا على اصحاب رسول الله ص ، و فى رواية اخرى لا تكون عذابا على اصحاب رسول الله ص ، قال عمر سبحان الله انما سمعت شيئا فأحببت ان اثبت (اقول) هذا من الجواب المضحك فان المثبت لا يحلف على العقوبة بل يسأل العلماء فان شهدوا ثبتت عنده صحة الخبر و الا توقف ان لم يكن خبر الواحد

(١) فى باب الاستئذان من كتاب الاداب (٢) فى باب الخروج فى التجارة على ورقة من كتاب البيوع وفى باب التسليم والاستئذان على ورقة من كتاب الاستئذان

(٢) ١٦ ج ٣ ، و ص ٤٠٠ و ٤٠٣ و ١٠ و ١٨ و ٤ ج ٤

حجة عنده ، و من الغريب ان السنة يحكمون بمدالة كل صحابي و هذا عمل سيدهم مع اخص الصحابة به حتى مات و هو زال عنه

قال المصنف رفع لله درجته

و روى الحميدى فى الجمع بين الصحيحين فى مسند عمر بن الخطاب قال قال رسول الله اذا قال المؤذن الله اكبر الله اكبر فقال احدكم الله اكبر الله اكبر ثم قال اشهد ان لا اله الا الله قال اشهد ان لا اله الا الله ثم قال اشهد ان محمدا رسول الله قال اشهد ان محمدا رسول الله ثم قال حى على الصلاة قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال حى على الفلاح قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال الله اكبر الله اكبر قال الله اكبر الله اكبر ثم قال لا اله الا الله قال لا اله الا الله من قلبه دخل الجنة ، فهذه روايته وزاد بعد موت النبي ص الصلاة خير من النوم ، و روى الحميدى فى الجمع بين الصحيحين فى حديث ابى محذورة سمرة بن مبرما علمه الاذان الله اكبر الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله اشهد ان محمدا رسول الله ، ثم يودف يقول اشهد ان لا اله الا الله مرتين اشهد ان محمدا رسول الله مرتين حى على الصلاة مرتين حى على الفلاح مرتين الله اكبر لا اله الا الله ، و قال الشافعى فى كتاب الام اكره فى الاذان الصلاة خير من النوم لان ابا محذورة لم يذكره

و قال الفضل

روى مسلم فى صحيحه وكذا الترمذى والنسائى فى صحيحهم اعان ابى محذورة قال قلت يا رسول الله علمنى الاذان فذكر الاذان و قال بعد حى على الفلاح فان كان صلوة الصبح قلت الصلاة خير من النوم ، و عن بلال قال قال رسول الله لا تشوب فى شىء من الصلاة الا فى صلوة الزجر ، هكذا فى الصحاح ، و هو يقول ان التشوب من زيادة عمر ثم يترى على الشافعى انه ذكر فى الام ان ابا محذورة لم يذكر التشوب ، والحال ان مذهب الشافعى ان التشوب فى صلاة الصبح سنة من رسول الله لا خلاف فيه لاحد من اصحابه ، و هو اعلم من اصحاب الشافعى بمذهبه و هذا جهل من جهالاته

واقول

ما لصف وجهه و اقل حياه كيف افترى فى حديث ابى محذورة هذه الزيادة على

صحيح مسلم وهو يابى الناس ولا اثر لهافيه ، راجع باب صفة الاذان فى اول صحيحه من كتاب الصلاة تجد الحديث كما ذكره المصنفه بالزيادة ولانقصان ، كما انه لا وجود لهذا الحديث فى صحيح الترمذى حتى بدون الزيادة وانما اشار اليه اشارة ، نعم هو موجود بالزيادة فى صحيح النسائى فى الاذان فى السفر من طريق واحد ضعيف ، و رواه قبله من طرق بدون هذه الزيادة ، و حينئذ فلا يستبعد من الشافى ان يكون له قولان زان يفتى فى كتاب الام بكراهة الصلاة خير من النوم التفاتاً الى خلو حديث ابى محذورة عن هذه الزيادة فى اكثر طرقه واصحها

و اما حديث بلال فلم اجده فى صحيح مسلم والنسائى واما رواه الترمذى بسند ضعيف كما صرح به البزوى فى المصاييح وكيف كان فلا ينبغى التأمل فى ان لفظ (الصلاة خير من النوم) من البدع لخلو اكثر الاخبار الميينة لفصوله عنه منها حديث عمر الذى حكاه المصنف عن مسلم ، و قد رواه فى اوائل كتاب الصلاة فى باب استحباب النقول مثل قول المؤذن ، وللاخبار الدالة على انه لم يكن فى عهد رسول الله او انه من البدع و فى بعضها التصريح بانه من عمر (فمنها) ما رواه مالك فى موطأه تحت عنوان ماجاء فى النداء للصلاة قال بلغنى ان المؤذن جاء عمر بن الخطاب مؤذنه لصلاة الصبح فوجده نائماً فقال الصلاة خير من النوم فامرهم ان يجوها فى نداء الصبح ، و عن الزرقانى عند وصوله الى هذا الحديث من شرح الموطأ قال (هذا البلاغ اخرج به الدارقطنى فى السنن من طريق وكيع فى مصنفه عن امرى عن نافع عن ابن عمر عن عمر) ، (ومنها) ما رواه الترمذى فى باب ما جاء فى التثويب فى الفجر عن مجاهد ، قال دخلت مع عبد الله بن عمر مسجداً وقد اذن فيه و نحن نريدان نصلى فيه فثوب المؤذن فخرج عبد الله بن عمر من المسجد و قال اخرج بنا من عند هذا المبدع ولم يصل فيه ، و نحوه فى كتاب الصلاة من كنز العمال (١) نقل عن عبدالرزاق والضياء فى المختارة ، (و منها) ما فى الكنز ايضا عن الدارقطنى وابن ماجة والبيهقى عن ابن عمر ، ان عمر قال لمؤذنه اذا بلغت حى على الفلاح فى الفجر فقل الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم ، اقول ومثله عن ابن ابى شيبه من حديث هشام بن عروة (ومنها) ما فى الكنز ايضا عن عبدالرزاق عن ابن جريح قال ، أخبرنى

حسن بن مسلم ان رجلاً سأل طائوساً متى قيل الصلاة خير من النوم فقال اما انها لم تقال على عهد رسول الله ص (ومنها) ما في الكنز أيضاً عن عبدالرزاق عن ابن جريح قال «اخبرني عهروبن حفص ان سمعاً اول من قال الصلاة خير من النوم فقال عمر بدعة ثم تركه» الى غير ذلك من اخبارهم وهي كما تدل على ان الشؤيب ليس من شريعة رسول الله ص وانه من البدع فقد دل قسم منها وهو من رواية اعاضهم على انه من بدع عمر ولا ينافيه ما دل على ان سمداً اول من قاله فان عمر قد امر به وجعله سنة من بعده، كما لا يعارضه ما دل على انه من الرسول ص لضعفه عن المقاومة وكونه من رواية المتهمين بخلاف رواية كونه من عمر، فيصح حينئذ قول المصنفه انه من زيادة عمر وانه قد ابدع في الاذان ما ليس من روايته.

ثم ان عمر كما زاد في الاذان الصلاة خير من النوم نقص منه ومن الاقامة (حي على خير العمل) قال القوشجي وهو من متكلمي الاشاعرة في اواخر مبحث الامامة من شرح التجريد «صمد المنبر» وقال ايها الناس ثلاث كن على عهد رسول الله ص انا انهي عنهن و احرمهن و اعاقب عليهن وهي متعة النساء و متعة الحج و حي على خير العمل « و اعتذرنه بعد ما ارسله از سال المسلمات «بان مخالفة المجتهد لغيره في المسائل الاجتهادية ليس ببدع» انتهى وهذا العذر من الازائب اذ جعل رسول الله ص وعمر مجتهدين وسوغ لعمر مخالفة النبي ص، ومع ذلك لا يبقى أثر للرسالة بل ولا للربوبية لان النبي لا ينطق الا عن الوحي لا سيما في الاحكام، فيلزمه ان يكون الله سبحانه مجتهداً وعمر مجتهداً آخر وله تصويب الله و تخطئته، وهذا هو الكفر والخروج عن الدين ولا سيما انهم اخذوا على انفسهم العمل بقول عمر دون قول الله تعالى ورسوله

و يدل ايضا على ان حي على خير العمل من فصول الاذان ما في كنز العمال في كتاب الصلاة^(١) عن الطبراني «كان بلال يؤذن بالصبح فيقول حي على خير العمل» و نقل ايضا عن ابي الشيخ عن سعد القرظ قال «كان بلال ينادي بالصبح فيقول حي على خير العمل فامره النبي ص ان يجعل مكانها الصلاة خير من النوم» ونحن نصدقه في صدر الحديث ونكذبه في ذيله لما عرفت ان لفظ الصلاة خير من النوم ليس من سنة رسول الله ص،

وروى في السيرة الحميلية في باب بدء الإذان ومشرعته^(١) أن ابن عمر والامام زين العابدين على بن الحسين ع كانا يقولان في الاذان حى على خير العمل الى غير ذلك من اخبارهم (٢)

قال المصنف طاب مرده

وروى الحميدى في الجمع بين الصحيحين في مسند ابي موسى الاشعري قال قال عامر بن ابي موسى قال لى عبد الله بن عمر هل تدرى ما قال ابي لايك، قال لا، قال فان ابي قال لايك يا ابا موسى هل يسرك ان اسالمننا مع رسول الله و هجرتنا معه و جاهدنا معه و عملنا كله معه يرد كل عمل عملناه بعده ونجونا منه كفافاً رأساً براس، فقال ابوك لاي لا والله لقد جاهدنا بعد رسول الله وصلينا وصمنا وعملنا خيرا كثيرا واسلم على ايدينا بشركثير وانا ارجو ذلك، قال ابي لكنى انا والذى نفس عمر بيده لوددت ان ذلك يرد

(١) ص ١٠٥ ج ٢ في الطبعة الثانية (٢) قد وجدت بعد فراغى من هذا الكتاب بنحو عشر سنين ماله تعلق فى المقام احببت نقله وهو ما ذكره الفاضل محمد سعيد المر فى فى كتابه مبادئ الفقه الاسلامى المطبوع سنة ١٣٥٤ هجرية فى باب الاذان ص ٣٨ «واما حى على خير العمل فمذهب العترة زيادتها بين حى على الفلاح وبين الله اكبر ودليلهم فى ذلك عدا ما فى كتبهم ما يلى : روى البيهقى فى سننه ان على (زين العابدين) بن الحسين ع يقول فى اذانه اذا قال حى على الفلاح حى على خير العمل ويقول هو الاذان الاول، واورد فى شرح التجرىد مثل هذه الرواية عن ابن ابي شيبه، ثم قال وليس يجوز ان يحمل قوله هو الاذان الاول، الاعلى انه اذان رسول الله وزاد رواية اخرى عن ابن عمر انه ربما زاد فى اذانه حى على خير العمل واورد البيهقى هذه الرواية عن ابن عمر ايضا ونقل ابن الوزير عن المحب الطبرى الشافى فى كتابه احكام الاحكام ما لفظه ذكر الجملة بحى على خير العمل عن صدقة بن يسار عن ابي امامة سهل بن حنيف انه كانت اذان قال حى على خير العمل اخره سعيد بن منصور الى ان قال وقال علاه الدين مغلطاي الحنفى فى كتاب التلويح فى شرح الجامع الصحيح ما لفظه (واما حى على خير العمل فذكر ابن حزم انه صح عن عبد الله بن عمر و ابي امامة سهل بن حنيف انهما كانا يقولان حى على خير العمل ثم قال وكان على بن الحسين يفعل) انتهى وذكر سعد الدين التفتازانى فى حاشيته على شرح المعتمد على مختصر الاصول لابن العاجب ان حى على خير العمل كان ثابتا على عهد رسول الله وان عمر هو الذى امر ان يكف الناس عن ذلك مخافة ان يشط الناس عن الجهاد ويتكوا على الصلاة الى غير ذلك مما فى مبادئ الفقه الاسلامى وليت شعري فهل هذه الملة ظهرت لعمر وخفيت على الله ورسوله فانظر واعجب

لنا كل شيء، عملناه بعده ونجونا منه كفافاً رأساً برأس، ومن كتاب الجمع بين الصحيحين من مسند عبد الله بن عباس ^(١) انه لما طعن عمر بن الخطاب كان يتألم فقال ابن عباس ولا كل ذلك فقال بعد كلام امام ترى من جزعي فهو من اجاب واجل اصحابك والله لو ان لي ملء الارض ذهباً لافتديت به من عذاب الله قبل ان اراه وهذا اعتراف منه حال الاحتضار بانه وقع منه ما يستوجب المؤاخذه في حق بني هاشم وانه تمنى ان يفقدى بملا الارض ذهباً من عذاب الله لاجل ما جرى منه في حقهم

وقال الفضل

لا يخفى على من يفهم الكلام ان هذا من اعمال الصديقين حال الموت وانهم لا يرون اعمالهم في ذلك الوقت ويتواضعون عند الله ويعترفون بذنوبهم ، فان القدوم على الله امر صعب ولا يجزم المؤمن بقبول اعماله سيما من قصد الخلافة والزعامة الكبرى فانه امر صعب وخوف ، وليس هذا من باب الاعتراف بالذنب عند الناس بل هو من باب التواضع عند الله تعالى ولا يعرف هذا الا الصديقون الخائفون

و اقول

لا يخفى انه اذا كان الصديقون لا يرون اعمالهم شيئاً والمؤمنون لا يجزمون بقبولها وجب بمقتضى الحديث الاول ان لا يكون عمر صديقاً ولا مؤمناً لدلالته على انه يعد اعماله في ايام رسول الله ص شيئاً وانها مقبولة عند الله تعالى ، و اذا تمنى ان يرد بها اعماله بعده رأساً برأس ، وهذا ايضا من الاعتراف عند الناس بالذنب لان تمنى المعادلة بين العاملين يدل على الاقرار بفساد عمله بعد النبي ص ليكون العمل الصالح المعلوم منجياً من العمل الفاسد المعلوم ، وبالجمله طريق الصديقين ان لا يروا اعمالهم شيئاً ولا يعتمدوا على شيء منها اصلاً فابن هذا من تمنى المعادلة بين ما يحكم عليه بالقبول بلا دليل ر بين ما يعرف فساداً ، كما لا دخل له بالتواضع فانه لا يناسب الاعتداد بشيء من الاعمال ، وهذا في الحديث الاول الذي رواه البخاري في اواخر الجزء الثاني ^(١) واما الحديث الثاني الذي رواه البخاري ايضا في مناقب عمر ^(٢) فهو ايضا لا يناسب قول الصديقين لان تخصيص عمر لبعض الاعمال وتمنيه ان يفقدى من عذاب الله عليها بملء الارض ذهباً دليل على انها

(١) في باب مجرة النبي واصحابه الى المدينة من كتاب بدء الخلق (٢) من الكتاب المذكور

من الموبقات وأنه عرف منها الوبال عليه وهذا الربط له بكلام الصديقين ، وينفع المصنفه في اثبات الاعتراف بالذنب عند الناس ولا يخفى انه كما يحتمل ان يريد بالاصحاب في قوله من اجلك و اجل اصحابك ما فهمه المصنفه وهو خصوص بنى هاشم كما هو الاقرب يحتمل ان يريد بالاصحاب مطلق الرايا لا استيلائه عليهم و عمله فيهم بنير حق

قال المصنف : باب ثراه

وفي الجمع بين الصحيحين عن ابن عمر في رواية سالم عنه قال « دخلت على حفصة فقالت أعلمت ان اباك غير مستخلف قلت ما كان ليفعل قالت انه فاعل قال فحلفت ان اكلمه في ذلك فسكت حتى غدوت ولم أكلمه و كنت كأنما احمل يهمني جبلا حتى رجمت فدخلت عليه فسألني عن حال الناس و انا اخبره ، قال ثم قلت سمعت الناس يقولون مقالة فآليت ان اقولها لك زعموا انك غير مستخلف ، و انه لو كان راعي غنم او راعي أبل ثم جاء و تركها لرايت انه قدضيع فرعاية الناس اشد ، قال فوافقه قولي فوضع راسه ساعة ثم رفعه الي ، فقال ان الله يحفظ دينه و انى ان لا استخلف فان رسول الله ص لم يستخلف و ان استخلف فان ابا بكر قد استخلف فقال والله ما هو الا ان ذكر رسول الله ص و ابا بكر فقلت لم يكن ليعدل برسول الله ص احدا و انا غير مستخلف » وهذا يدل على اعتراف عبد الله بن عمر بما تشهد به العقول من ان المتولى لامور الناس اذا تركهم بغير وصية يكون قدضيع امورهم وقدشهد على رسول الله ص انه قبض ولم يستخلف وضيع الناس و ان عمر وافق ابنه ثم عدل عنه .

و قال الفضل

هذه الاخبار تدل على ان ابن عمر كان يزعم ان ترك الاستخلاف تضييع و هذا من اجتهاده ، ونهه عمران هذا في الاسلام ليس بتضييع لان الله تعالى تكفل حفظ دينه وليس امر الدين كأمر الملك ليحتاج الى حافظ الحوزة والتوصية بالخلافة الا ترى ان رسول الله ص لم يستخلف فهل ضاع امر امته وهل ظهر خلل او فساد في اصول الشرايع فلاستخلاف وعدم الاستخلاف بالنسبة الى اهل الاسلام مساو ، لانه ان استخلف الخليفة السابق فذاك حسن لانه راعي اهل الاسلام بالتكفيل من الخليفة اللاحق ، وان لم يستخلف فان اجماع المسلمين يقوم مقام الاستخلاف ، وهذا معنى قول عمر فان لم استخلف فان

رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستخلف وإن استخلف فابوبكر استخلف ، والمراد ان الاستخلاف وعدم الاستخلاف مساو بالنسبة الى حفظ الاسلام فانه يقول انانزلنا الذكر وانا له لحافظون
و قول

ان اراد ان الله سبحانه قد تكفل بحفظ الاسلام اى الشهادتين فلا دخل له بكلام ابن عمر حتى يكون ردأله لانه يرى وجوب الاستخلاف خوفا من اختلاف الرعية و وقوع الفساد فيها وظلم بعضهم بعضا ويرى ان ترك الاستخلاف تضيع للرعية، وان اراد انه تكفل بحفظ الحوزة وعدم ضياع امور الرعية اصلا فهو راجع الى القول بعدم الحاجة الى الامام وهو خلاف الضرورة وخلاف ما صرح به اصحابه كصاحب المواقف وشارحها وغيرهما، على ان عمر انما قال ان الله يحفظ دينه والمنصرف منه اصل الاسلام ولذا لم يكن رد القول ابنته، وان اراد انه تكفل بحفظ الحوزة بمقدار ما نصب الامة اما مألها فهو قول بعدم الحاجة الى امام فى الجملة وهو باطل لانه تخصيص بلا دليل وقوله سبحانه (انانزلنا الذكر واناله لحافظون) انما يدل على حفظ القرآن ولا ربط له بالمدعى واما ترك النبي ص للاستخلاف فهم لو سلم لا يقتضى التخصيص لاحتمال الخطأ فى فعله او الهجر الذى نسبوه اليه حاشاه، فلامحالة ان نسبة ترك الاستخلاف الى النبي ص نسبة للتضييع اليه حتى لو لم يضع امر الامة بعده فان اقدمه على التضييع لا ينافى عدم حصول التضييع لامر اتفاقى، ولو سلم ان النبي ص لم يضيع امر الامة بترك الاستخلاف لعلمه بالاستخلاف وحصول الاجماع بعده فهو لا يتم فى عمر وغيره ممن لا يعلم العاقبة ولا دلالة فى عمل النبي ص على ثبوت قاعدة كاية فيما بعده.

والحق ان وجه الحاجة الى الامام هو حفظ الحوزة والدين اصولا وفروعا علما وعملا ولا يحصل هذا الا اماما عالم بجميع الاحكام معصوم حتى عن الخطأ لا تضيع الامة الدينية ولو بضياع بعض احكامها فلا بد من النص من الله تعالى والاستخلاف من النبي ص او امام بعده والاجماع لا يقوم مقام ذلك ادلا على الناس بالمعصوم الذى لا يجهل شيئا من الاحكام، فقد ظهر ما ذكرنا انه بناء على ان النبي ص لم يستخلف لم يحصل مجرد التضييع من النبي ص بل حصل الضياع لعدم قيام معصوم محيط بجميع الاحكام مقامه .

ثم ان هذا الحديث الذى ذكره المصنفه قد رواه مسلم فى باب الاستخلاف وتركه من كتاب الامارة

قول المصنف اجزله الله ثوابه

ونقل ابن عبد ربه في كتاب العبدان معاوية قال لابن حصين اخبرني ما الذي شئت امر المسلمين وجماعتهم وفرق ملاهم وخالف بينهم ، فقال قتل عثمان قال ماصنعت شيئا قال فمسير علي اليك قال ، ماصنعت شيئا ، قال فمسير طلحة والزبير وعائشة وقتال علي ايهم ، قال ماصنعت شيئا قال ماعندي غير هذا يا امير المؤمنين ، قال فانا خبرك انه لم يشئت بين المسلمين ولا فرق اهواءهم الا الشورى التي جعل عمر في ستة ، ثم فسر معاوية ذلك في آخر الحديث فقال لم يكن من الستة رجل الارحها لنفسه ورجاها له قومه وطامعت الي ذلك انفسهم ، ولو ان عمر استخلف كما استخلف ابو بكر ما كان في ذلك اختلاف .

وقال الفضل

قد كان عمر يقول لا حمل امر الخلافة حيا وميتا وكان هذا من انقاء الله تعالى وكان يخاف ان يستخلف غير الاهل فيكون وزر فعله في رقبته ، وايضا جعل عمر الشورى لم يكن موجب الفتنة لان الامر تقرر على عثمان وهؤلاء الذين ادعى معاوية انهم كانوا يريدون الامر لانفسهم لم يخرجوا على عثمان حتى يكون وقوع الفتنة من قبلهم بل نقول انما شئت امر المسلمين خروج الفتنة الباغية بالاجتهاد والخطا على علي وهو كان صاحب الحق فخرجوا وتشتت امر المسلمين .

واقول

سبق انه قد تحملها اسوء تحمل لانه حصرها في ستة بعد ما عاب اكثرهم بما ينافي الخلافة ثم امر بقتلهم بالنهج المتقدم ولو كان من اهل التقوى لما امر بقتل من شهد لهم بان النبى ص مات وهو راض عنهم اذ كان يمكنه دفع ضرر المخالف منهم بالحبس ونحوه واما قوله كان يخاف ان يستخلف غير الاهل الى آخره فلا يتم الا ان يكون عمر شاكا حتى في الستة واذا كان شاكا في اهليتهم للخلافة فكيف اهلهم وعينهم ولم يترك الامر الى اختيار المسلمين ولو فرض انه كان معذورا في ادخال كل منهم لاهليته عنده للخلافة فلا محالة يكون معذورا في تعيين واحد منهم ، فلامعنى لخوف الوزر في الثاني دون الاول ، ولا عجب من اهل السنة فانهم بينما يقولون في كل صحابي بالعدالة اذ تراهم يعملون عمر يخاف وزر افعال خواص الصحابة .

و اما تعليله لعدم الفتنة في جعل الشورى بان الامر تقرر على عثمان فتجاهل ظاهر ، اما (اولا) فلان الامر وان تقرر او لا على عثمان لكن بمثل ذلك طمع فيها طلحة والزبير وقومهما حتى ألجوا الناس عليه ولا سيما طلحة واثاب (ثانيا) فلان الذي اراده معاوية بثبتت امر المسلمين هو ما وقع في البصرة وصفين وما تفرع عليهما من حرب النهروان والعداوة بين المسلمين ، ومن الواضح ان اقوى الاسباب فيه هو اطماع عمر للزبير وطلحة وقوم عثمان في الخلافة ، ومن المضحك ان الفضل اراد ان يشتم معاوية في قبال شتم معاوية لعمر فقال بل نقول الى آخره فماتم كلامه حتى عذر معاوية بقوله بالاجتهاد ادلائطاعه نفسه على شتم ذلك الباغى غصن الشجرة الملعونة في القران ، ثم ان هذا الخبر قد ذكره ابن عبدربه ص ٣٧٥ كما سبق ذكره في مطايع عمر

قال المصنف ضاعف الله اجره

و روى الحميدى في الجمع بين الصحيحين في مسند عمر بن الخطاب ان ابابكر قال ذلك يعنى يوم السقيفة ولن يعرف العرب هذا الامر الا لهذا الحى من قريش ، ثم قال عمر يوم الشورى بعد ذم كل واحد منهم بما يكرهه لو كان سالم مولى ابى حذيفة حيا مات خالجنى فيه الشكوك ، وبالإجماع ان سالما لم يكن قريشيا ، وقد ذكر الجاحظ في كتاب الفتيا هذه المناقضة

وقال الفضل

الصحيح من الخبر ان عمر قال لو كان ابو عبيدة بن الجراح حيالم اجعل الشورى لان رسول الله صماه امينا ، هذا ما صح من الرواية ، فان صح انه ذكر سالما فربما كان مذهبه ان القرشية ليست بشرط في الخلافة كما ذهب اليه كثير من العلماء ، و ايضا كلام عمر لا يدل على تولية الخلافة لانه قال لم يخالجنى فيه شك لاستحقاقه لكن لا يمكن التولية لعدم قرشيته فلا تناقض .

واقول

روى احمد في مسنده (١) عن ابى رافع قال في آخر حديثه قال عمر لو أدركنى احد رجلين ثم جعلت هذا الامر اليه لوقت به سالم مولى ابى حذيفة و ابو عبيدة بن الجراح

و روى الطبري في تاريخه (١) « انه قيل لعمر او استخلفت قال من استخلف لو كان ابو عبيدة بن الحراح حيا استخلفته فان سألتني ربي قلت سمعت نبيك يقول انه امين هذه الامة ، ولو كان سالم مولى ابي حذيفة حيا استخلفته فان سألتني ربي قلت سمعت نبيك يقول ان سالما شديدا الحبله و نحوه في كامل ابن الانير (٢) والعقد الفريد (٣) وقال في الاستيعاب بترجمة سالم و روى عن عمر انه قال (لو كان سالم حيا ماجر لمتهاشوري) ونقل في كنز العمال (٤) عن ابي نعيم عن شهر بن حوشب قال قال عمر بن الخطاب (لو استخلفت سالما مولى ابي حذيفة فسا لنى ربي ما حملك على ذلك لقلت يا رب سمعت نبيك يقول انه يحب الله حقا من قلبه ، ولو استخلفت معاذ بن جبل فسا لنى ربي ما حملك على ذلك لقلت يا رب سمعت نبيك محمدا يقول ان العلماء اذا حضروا ربهم كان معاذ بن جبل بين ايديهم) فهذه الاخبار تصرح بان عمر يستخلف سالما لو كان حيا وهى ليست باصرح فى ذلك من الخبر الذى ذكره المصنفه لانه فى مقام الاستخلاف الفعلى ، لكن الخصم أبى الاعناد ، وقد سمعت فى بعض هذه الاخبار ان عمر ذكر للخلافة من غير قریش معاذا ايضا اذ هو من الانصار فتبث به المناقضة ايضا ، وقد جاء ايضا ذكر معاذ فى رواية ابن قتيبة فى كتاب السياسة والامامة ص ٢٣ قال قال عمر « لو ادرت معاذ بن جبل استخلفته » الحديث و اما ما اجاب به عن المناقضة بقوله فر بما كان مذهبه ان القرشية ليست بشرط فى الخلافة فيه ان الامر اذا كان كذلك فيم تغلبوا على الانصار فى السقيفة ، و كيف يقول عمر زورت فى نفسى مقالة اعجبتنى فوالله ما ترك اى ابوبكر من كلمة اعجبتنى فى تزويرى الا قال مثاهوا افضل ، و قد كان من جملة ما قاله ابوبكر لن يعرف هذا الامر الا لهذا الحى من قریش .

ثم ان دعوى عمر الوثاقة فى سالم ومعاذ واى عبيدة دون عثمان مضرة بما يزعمه القوم من فضل عثمان على المسلمين جميعا - أسوى الشيخين ، فانه اذا كان عمر لم يثق بعثمان على طول صحبته له فكيف يكون افضل المسلمين ! والاعجب من ذلك دعوى عمر الوثاقة بهم دون على . وقد قال الله تعالى (انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا) الآية ، وقال رسول الله ص (من كنت مولاه فعلى واه) وهو أخو رسول الله ونفسه ، ومن هو منه بمنزلة هرون

من موسى . ولت شعري ما بال ابي عبيدة يستحق الخلافة بالارباب لكونه على روايته امينا ولا يستحقها على كذلك ، وقد اذهب الله عنه الرجس وطهره تطهيرا ، و ما بال معاذ يستحقها بالانزاد لعلمه ولا يستحقها على كذلك ، وهو الاذن الواعية ووارث علم النبي ص . باب علمه ومن عنده علم الكتاب و قربنه في ان من تمسك به امن الضلال ، و قد روى عمر نفسه حديث خبير . اما في هذا كله واضعافه ما يوجب وثاقه عمر بسيد المسلمين كما وثق بسالم ومعاذ و ابي عبيدة ، ما هذا الا اعجب العجب . واذا تأمل النصف ذلك علم صحة حاجات به الرواية عندنا من ان ابا بكر وعمر و ابا عبيدة ومعاذ او سالما قد كتبوا في حجة الوداع بينهم صحيفة جعلوا امينها ابا عبيدة و تماقد و افيها على دفع امير المؤمنين عن الخلافة ، وان يتداولوها فيما بينهم على ترتيب اسمائهم المذكورة واشهد و افيها اربعين من اصحابهم ، حيث علموا ان النبي ص يريد نصب امير المؤمنين ع خليفة بعده ، ثم دحر جواله الدباب ليلة العقبة بمد نص الغدير

قوله المصنف اجزل الله ثوابه

وقد ذكر ابا المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي من علماء الجمهور ان من جملة البغايا وذوات الرايات صعبة بنت الحضرمي ، و كانت لها راية بمكة و استصفت بابي سفيان فوقع عليها ابوسفيان ، وتزوجها عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم فجاءت بطلحة عبيد الله لستة اشهر فاختصم ابوسفيان و عبيد الله في طلحة فجعلوا امرهما الى صعبة فألحقته بعبيد الله ، ف قيل لها كيف تركت اباسفيان فقالت يد عبيد الله طلقه ويد ابى سفيان بكرة ، وقال ايضا وممن كان يلعب به و يتخنت ابى طلحة ، فهل يحل لعافل المخاصمة مع هؤلاء لعلى ع ، وقال ايضا ممن كان يلعب به و ينتحل عفان ابو عثمان فكان يضرب بالدفوف

وقال المصنف

قال ابن الجوزي في كتاب الموضوعات « وكان من كبار الكذابين وهب بن وهب القاضي و محمد بن السائب الكلبي و محمد بن سعيد المصلوب و ابى داود النخعي و اسحق بن نجیح الملقب و غياث بن ابراهيم النخعي والمغيرة بن سعيد الكوفي » و انعرض ان محمد بن السائب الكلبي من الكذابين الوضاعين وهو لا يعرف اسمه و حسب ان اسمه هشام

بن محمد، وهذا باطل لا يخفى على أهل الأخبار. ثم ما ذكره ليس إلا نشر الفاحشة ولا اعتماد على نقل صاحب المثالب فإن من صنف كتابا في شيء فلا بد يأتي بكل غث وسمين ويذكر فيه معائب الناس وليس فيه دليل ولا حجة، وكلامنا في الدلائل العقلية والشرعية وهو ينقل الكلام من كتاب المضاحك والمثالب وهو يتضمن نسبة الفاحشة إلى أنساب أكابر الصحابة وجماعة الخلفاء، والذين شهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم بالجنة وقد صرح بهذا بحيث لا يرتاب فيه، وقد صرح أن ولدنا لا يدخل الجنة فيجب الحكم بطلان ما رواه من كتاب المثالب، وإضا أن صرح هذا الخبر فليس فيه قدح لأن هذا من انكحة الجاهلية وقد صرح أن انكحة الجاهلية معتبرة ولا ينبغي بها النسب في الأمثلة.

واقول

لوا اعتبرنا كلام ابن الجوزي فلا شاهد به للخصم، فإن محمدا هو أبو هشام، وقد ذكرهما الذهبي في ميزان الاعتدال بترجمتين، وكنى الأب وهو محمد بابي النضر وكنى الابن وهو هشام بابي المنذر، وذكر في الترتيبين أن هشاما روى عن أبيه، ثم أنه إذا كان محمد من كبار الكذابين فما بال أصحابهم اشتدوا على روايته أذ روى عنه الترمذي في صحيحه كما ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال وابن حجر في تهذيب التهذيب، وما بال كبار رجالهم رواعنه كالسفيانين وحماذين سلمة وابن المبارك وابن جريج وابن اسحق وأبي معوية الضريرو وهشيم واسماعيل وأبي بكر بن عباث ويزيد بن زريع ومحمد بن فضيل ويزيد بن هرون، إلى كثير من علمائهم ورجالهم كما في تهذيب التهذيب، وفيه عن ابن عدي أنه قال هو معروف بالتفسير وليس لاحد أطول من تفسيره وحدث عنه ثقة الناس ورضوه في التفسير.

وأما نشر الفاحشة فهم أساسه وقد نقله المصنف عنه ليميز الخبيث من الطيب، وقد عرفت في آخر الكلام على مطاعن معوية أن أنصحابه عيروا ابن العاص بامه لشهرتها بالفاحشة، وهو دليل على أن نشرها لا يكون قبيحا مطلقا.

واما دعوى عدم الاعتماد على نقل صاحب المثالب فغير صحيحة بالنسبة إلى ما ينقله وعلماؤهم في مثالب أوليائهم، اذ يبعد جدا أن يكذبوا أو ينقلوا كذبا فيما يتعلق بهم، وأما قوله وكلامنا في الدلائل العقلية والشرعية، فصحيح وهذا منها، فإنه إذا ثبت أن ابن

انزالا لينجب ولا يدخل الجنة ولا خير فيه فقد ثبت ان اكابر اوليائهم كذلك، فلا يستحقون الخلافة والتعظيم وان يجعلوا في عرض امام المتقين و نفس النبي الامين صلى الله عليهم وعلى آلهما الطاهرين.

و اما قوله وشهد لهم رسول الله ص بالجنة فممنوع والحديث الذي رواه الترمذي في تبشير العشرة بالجنة موضوع كما مر تحقيقه في الاية الثانية والثلاثين من الايات التي استدلل بها المصنف رحمه على امامة امير المؤمنين ع راجع الجزء الثاني من كتابنا ص ١٤٤، وقد اخرج الترمذي من طرق تشتمل على حميد بن عبد الرحمن بن عوف وعبد الرحمن بن حميد وتنهي الى عبد الرحمن بن عوف وسعيد بن زيد وكلهم محل التهمة، مضافا الى ضعف كثير من رجال الاسانيد وكيف يكون طلحة من اهل الجنة وقد روى مسلم^(١) ان النبي ص قال من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة فمات ميتة جاهلية، و نحو هذا مستفيض في اخبارهم، حتى رواه مسلم والبخاري من عدة طرق، بل روى مسلم ان ابن عمر جاء الى ابن مطيع حين ما كان من يزيد من أمر الحرة ما كان، فقال سمعت رسول الله ص يقول من خلع يدا من طاعة لقي الله يوم القيامة لاحقة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية، ورواه احمد في مسنده من عدة طرق^(٢) فاذا كان هذا عندهم حال من خلع طاعة الرجز المارديزي صاحب الحرة و هادم الكعبة و قاتل سيد شباب اهل الجنة و هتك حرمة رسول الله ص، فكيف بمن خلع طاعة امام المتقين الذي اوجب رسول الله ص على اهله التمسك به وجعله عدل القرآن وقال حر به حر بي حتى قتل بسبب خلع طاعته له آلاف مؤلفة من المسلمين ثم قتل اعني طلحة وهو باق على عناده، ودعوى الاجتهاد لا تعرف وجهها، ولا سيما مع عدم وجه للاجتهاد عند ابن عمر في خلع يزيد المعلن بالفسق والفجور، واما ما ذكره في انكحة الجاهلية فقد عرفت ما فيه، على انه لا شيء في بيان الزنا اظهر من ان يقال انها من البغايا وذوات الرايات واستصفت بابي سفيان فوقع عليها

قال المصنف عز الله شانه

و روى البلاذري قال لما قتل الحسين كتب عبد الله بن عمر الى يزيد بن معاوية اما بعد فقد عظمت الرزية و جلت المصيبة وحدث في الاسلام حدث عظيم ولا يوم كيوم

(١) في باب الامر بلزوم الجماعة من كتاب الامارة (٢) كما في ص ٧٠ و ٨٣ و ٩٧ ج ٢

قتل الحسين ، فكتب اليه يزيد اما بعد يا احمق فاناجئنا الى بيوت مجددة وفرش مبهدة
وسائد منضدة فقاتلنا عنها فان يكن الحق لنا فعن حقنا قاتلنا ، و ان كان الحق لغيرنا
فابوك اول من سب هذا واستأثر بالحق على اهله

وقال الفضل

تعصب هذا الرجل بلغ حدا استدل بكلام يزيد حين اعترض عليه في قتل الحسين
واسترضى كلامه واستطابه لانه تكلم بما يوافق مذهبه ، ولوانه شتم ابا بكر و عمر لكان
ابن المطهر يحل عليه دم الحسين ، و اى دليل في كلام ذلك المنحوس المنكوس المردود
وكان في هذا المقام ينبغى ان يشئ على ابن عمر حيث شافه ذا سلطان ظالم بكلمة الحق

و اقول

لا شك انه لو استولى امير المؤمنين ع على خلافة رسول الله ص بعده و حل في
منصبه لما وليها بعده الا الحسنان و ما يلزمه ابوه و لامرت على و همها و اشباهها
ولكن لما دفع الشيخان امير المؤمنين ع عن مقامه و صفرا عظيم شأنه و شؤون اهل بيته
سهل الامر على معوية و امثاله ، و لاسيما بعدما مكناه في البلاد و او طآه رقاب الغياد ، فقال
بهما معوية ما نال ثم صير الامر بعده الى ابنه فجاء الى فرش مبهدة و وسائد منضدة من
ايه و ممن اسس له ، و هذا امر ضرورى وجدانى يدركه كل عاقل ، و لا يحتاج انباته
الى قول يزيد وغيره ، و ان كان قوله مؤيدا للمطلوب ، فالحسين ع لم يقتل الا بأسيا
الاولين ، و لذا قال القاضي بن قريعة من ابيات له

لولا حدود صوارم	امضى مضاربها الخليفة
لنشرت من اسرارال	محمد جملا ظريفه
واريتكم ان الحسين	اصيب في يوم السقيفة

بل انما بنيت جميع دول الضلال على ذلك الاساس ، و لذاترى العباسيين و هم
من ابند الناس عن الدين مجتهدين بتعظيم الثلاثة و اثبات أحقيتهم ، اذ لا تتم دعوى
استحقاقهم للخلافة الا بذلك و بمعاذة من امرت الامة بموالاتهم و التمسك بهم ، فقد ظمر بما
يينان يزيد قد شتم ابا بكر و عمر باعظم شتم ، فلا محل لقول الخصم و لوانه شتم ابا بكر
و عمر الى آخره ، و امام الحسن ع بل قطرة من دماء اقل انصاره فلا يساويه ابن المطهر

بقتل جميع اعداء الحسين فضلائع شتم بعضهم ، و اما ابن عمر فانما ترك المصنف ره الشاء عليه لانه لم يأت بواجبه اذ كان الواجب عليه نصر الحسين ع والتمسك به كما امره الله تعالى ، مع انه يحتمل فيه ان كتابه ليس لله بل ليرى الناس انه ممن ينكر المنكر ولينال مقاصده من يزيد كيف و ابن عمر فرع ابيه ورشحة منه في العداوة لآل الرسول ص ، ولذا لم يبايع امير المؤمنين مع علمه بانه من رسول الله بمنزلة هرون من موسى وانه مولى كل مؤمن ومؤمنة ، ومد يد اليعة الى اغصان الشجرة الملعونة كيزيد و ابيه و عبد الملك و الله ولي الحساب و اليه المرجع والمآب

قال المصنف قدس الله روحه

وروى الواقدي وغيره من نقلة الاخبار عندهم وذكروه في اخبارهم الصحيحة ان النبي لما فتح خيبر اصطفى لنفسه قري من قري اليهود ، فنزل جبرئيل بهذه الآية وآت ذا القربى حقه ، فقال محمد ص ومن ذوالقربى و ما حقه ، قال فاطمة تدفع اليها فدكا والعوالى فاستغلته حتى توفي ابوها ، فلما بويغ ابوبكر منعها فكلمته في ردها عليها وقالت انها الى وان ابى دفعها الى ، فقال ابوبكر فلا امنعك ما دفع اليك ابوك فاراد ان يكتب لها كتابا ، فاستوقفه عمر بن الخطاب وقال انها امرأة فطالبها بالبيعة على ما ادعت فامرها ابوبكر فجاءت بام ايمن و اسماء بنت عميس مع على ع فشهد و ابداك ، فكتب لها ابوبكر فبلغ ذلك عمر فاخذ الصحيفة فمحاها فحلفت ان لا تكلمهما و ماتت ساخطة عليهما ، و جمع المأمون ألف نفس من الفقهاء و تناظروا و أدى بحشهم الى رد فدك الى العلويين من ولدها فردها عليهم ، و ذكر ابوها لالعسكري في كتاب اخبار الاوائل ان اول من رد فدك على اولاد فاطمة عمر بن عبدالعزيز ، و كان معوية اقطعها لمروان بن الحكم و عمر بن عثمان و يزيد ابنه أثلاثا ، ثم غصبت فردها عليهم السفاح ، ثم غصبت فردها عليهم المهدي ، ثم غصبت فردها عليهم المأمون ، ثم قال اعنى اباهلال ثم غصبت فردها عليهم الواثق ، ثم غصبت فردها عليهم المعتمد ، ثم غصبت فردها عليهم المعتضد ، ثم غصبت فردها عليهم الراضى مع ان ابابكر اعطى جابر بن عبد الله عطية ادعاها على رسول الله ص من غير بيعة ، و حضر جابر بن عبد الله و ذكر ان النبي ص وعده ان يحوله ثلاث حثيات من مال البحرين فاعطاه ذلك ولم يطالبه بيعة ، مع ان العدة

لا يجب الوفاء بها والهبة للولد مع التصرف توجب التملك: فقل المرأته ان يجرى فاطمة مجراها، وقد روى سند الحفاظ ابن مردويه بأسناده الى أبي سديد قال لما نزلت وآت ذا القربى حقه دعا رسول الله ص فاطمة فاعطاها فذك، وقد روى صدر الأئمة اخطب خوارزم موفى بن احمد الملكى قال ومما سمعت فى المفاريد بأسنادى عن ابن عباس قال قال رسول الله ياءلى ان الله زوجك فاطمة وجعل صداقها الارض فمن مشى عليها مبغضاً لها مشى حراماً

وقال الفضل

قد قدمنا فى حقيقة خبر فذك ما هو الصحيح، وان ابا بكر عمل فيها ما عمل رسول الله وكان رسول الله يطعم اهله منها، ثم ينفق ما يفضل فى السلاح والكرام فاستن ابو بكر سنة رسول الله ص فى فذك ثم عمر عمل بذك ما عمل به ابو بكر، الا انه رد سهم رسول الله ص من بنى النظر الى عباس وعلى واختصما فيه كما ذكرنا من صحيح البخارى، ولو كان عمر مانعا من اعطاء فذك لفاطمة كيف لم يرد على الصدقات بالمدينة فى زمان خلافته، وامادعوى فاطمة فلم يصح فى الصحاح، ويذكرونها نقلة الاخبار من ارباب التواريخ ومجرد نقلهم لا يصير سببا للقدح فى الخلفاء، وان صح فقد ذكرنا وجهه

واقول

سبق هناك ما يطفى الغليل ويشفى العليل، ثم انه قد يظهر ما ذكره المصنفه هنا ان فذك من قرى خيبر وان النبى ص اصطفاه، وقد اوضحنا هناك انها من غيرها وانها لرسول الله ص بلا حاجة الى الاصطفاء لانها ممالم يوجف عليها بخيل ولا ركاب، فلا بد من حمل الكلام هنا على المسامحة

قال المصنف طاب ثراه

قال محمود الخوارزمى فى الفائق قد ثبت ان فاطمة صادقة وانها من اهل الجنة فكيف يجوز الشك فى دعواها فذك والموالى، وكيف يقال انها ارادت ظلم جميع الخلق واصرت على ذلك الى الوفاة، فأجاب بان كون فاطمة صادقة فى دعواها وانها من اهل الجنة لا يوجب العمل بما تدعيه الابينة، قل واصحابنا يقولون لا يكون حالها اعلى من حال نبيهم محمد ص ولو ادعى محمد ص ما لا على ذمى وحكم حاكم ما كان للحاكم ان يحكم له الا بالبينة وان كان نبيا ومن اهل الجنة، وهذا من اغرب الاشياء بل انه ليس بمستبعد عندهم حيث جوزوا الكذب على نبيهم نعوذ بالله من هذه الاقوال

وقال النضل

قد تقرر في الشرع ان الحاكم لا بد له من مستند في حكمه وذلك المستند للحكم اما البيئة العادلة او اليهين او علم الحاكم، ثم ان الحاكم ليس له ان يحكم بغير المستند، وكل هذه الامور تقرر في الشرع ولا خلاف في هذا، فالحاكم في حكمه مشروط عليه وجود المستند والحكم مشروط به فاذا فقد الشرط فقد المشروط، لان الحاكم اذا تيقن صدق المدعى فله الحكم، الا ترى ان في الحدود لا يجوز للحاكم ان يعمل بعلمه فاذا رأى الحاكم ان فلانا زنى وهو شاهد فعل الزنى بشرائطه المعتمدة في الشهادة على الزنى، فلا يجوز له الحكم مع وجود العلم اليقيني بالزنى، فالعلم اليقيني بصدق الحكم اذا فقد فقد مستند الحكم، لا يلزم بالحكم بل لا يجوز، والشبهة ان وافقوا في هذا فليس لهم الاعتراض على ابي بكر في عدم حكمه لفاطمة وطلبه البيئة منها، وان خالفوا في هذا الحكم فالبحت بينهم وبين اهل السنة في ذلك الاصل الذي يتفرع عليه هذا الحكم.

واقول

لا يصح الحصر في هذه الامور الثلاثة، بل هناك أمر آخر وهو الشاهد مع يمين المدعى كما سبق دليله في أمر فذك، فحينئذ لو سلم ان سيدة النساء هي المدعية المكلفة في الانبات وانها لا بيئة لها، فلا يصح لابي بكر ان يحكم عليها بعد شهادة امير المؤمنين ع لها من دون ان تشكل عن اليمين، ولو فرض انه لا يرى الحكم بالشاهد واليمين فليس لابي بكر ان يتولى على فذك بدون ان يحلف هو لانه الخصم او اظهر الخصماء كما سبق توضيحه

ثم ان قوله (او علم الحاكم) ان ازاد به اطلاعه ولا بد من زيادة قسم آخر وهو علم الحاكم بصدق المدعى ومطابقة دعواه للمواقع من غير جهة الاطلاع، كما تشهد له قصة شهادة خزيمه للنبي ص فانها تدل على جواز الشهادة للنبي ص للعلم بصدقه وهو يستدعي جواز الحكم له بالا ولوية بل بمقتضى عدم اجراء النبي ص في هذه القصة احكام التداعي على نفسه مع مداعة خصمه له يعلم مضي قوله ووجوب الحكم له بالبيئة، وبذلك يعلم ما في قول الخوارزمي ولو ادعى محمد على ذمي الى آخره، كما انه بمقتضى صحة شهادة خزيمه ينبغي لابي بكر والمسلمين ان يشهدوا للزهره لان يحكم عليها

فان النبي ص قد شرع الشهادة لمن يفيد قوله العلم بمقتضى عدم اذكره على خزيمة وانعامه عليه بجعل شهادته بشهادة رجلين ، و ان اراد بعلم الحاكم الاعم من الاطلاع فلا شك ان قول الزهراء زينب العالم اليقيني لشهادة الله تعالى لها بالطهارة ، ولا سيما بضميمة شهادة امير المؤمنين ع لها المظهر مثلها عن الرجب تطهيراً ، فلا بد لابي بكر من الحكم لفاطمة ع ولو سام ان ليس له الحكم لها فلا ريب ان له اعطاءها ما تدعيه بلا حكم كما اعطى جابرأ و ابا بشر المازني ما ادعياه من عدة النبي ص بالايمة ، و كما اعطى معاذ بن جبل ما اعطاه من مال اليمن الكثير بلا حجة بل لمجرد دعواه ان النبي ص ارسله ليجهده ، و كما اعطى ابا سفيان الصدقات التي لا تجل له بلا سبق دعوى منه كما مر في الكلام على فذك أليس من المروءة و شرع الاحسان و صلة سيد الرسل ان يصلوا بضعته بمال ايها ، اليس من الهدى والايمان ان يؤدوا أجر الرسالة بمودتها ولا يلجؤوا الى الخروج الى تلك المحافل الحاشدة حتى عادت منهم راعمة واجدة

و اما استشهاد الفضل لمطلوبه بعدم عمل الحاكم بعلمه و اطلاعه في الحدود فليس في محله لان الحدود من حقوق الله تعالى وقد بناها بفضله على التسامح لاسيما الزني الذي اعتبر فيه اربعة شهود ، ولولا المسامحة في الحدود لكان النقص بها وارداً على الفضل ايضاً لانه جعل اولاً عالم الحاكم و اطلاعه احد الامور التي يستند اليها الحاكم في حكمه و الحال ان ذلك غير كاف في الحدود كما ذكره ، و اما قوله فالعلم اليقيني اذا فقد مستند الحكم فلا يوجب الحكم ففيه انه خارج عن المقام لفرض افادة قول سيدة النساء العالم كما هو مفروض كلام الخوارزمي

قال المصنف اعلى الله مقامه

و روى الحديث في النجاشي بين الصحيحين ان بنى صهيب مولى بنى جذعان ادعوا يمتين و حجرة ان رسول الله ص اعلى ذلك صهيباً فقال مروان من يشهد لكم على ذلك قالوا ابن عمر يشهد فتضى لهم مروان بشهادته ، و في صحيح البخاري ان فاطمة ع ارسلت الى ابي بكر و سألته ميراثها من رسول الله ص مما افاء الله عليه بالمدينة من فذك و ما بقي من خمس خيبر فقال ابو بكر ان رسول الله ص قال لانورث ما ترك كنساء صدقة

وانما يأكل آل محمد ص من هذا المال و انى والله لا يغري شيئا من صدقة رسول الله عن حالها التى كانت عليه ، و ابى ان يدفع الى فاطمة منها شيئا فوجدت فاطمة على ابى بكر فهجرت فلم تتكلم معه حتى توفيت و عاشت بعد النبى ستة اشهر فلما توفيت دفنها زوجها على ليلا ولم يؤذن بها ابابكر صلى عليها على ، و ذكره ايضا فى مواضع آخر بهينه

وقال الفضل

ما ذكره من حكم مروان لبنى صهيب بشهادة عبد الله بن عمر وحده فربما يكون خطأ من مروان او رأى بنى صهيب اهلا للمصالح فأعطاهم من مالها وليس فى فعل مروان دليل فانه غير كثيراً من سنن رسول الله ص فى اعماله و احكامه ، و اما حديث البخارى فهو صحيح و هو يدل على ان فاطمة طلبت فذك على وجه الميراث و هذا يخالف روايته انها سألتها على وجه النجعة والهبه و بطل ما يذكر من دعوى فاطمة هبتها لان الحديث الصحيح دل على انها سألتها ميراثا حيث قال ارسلت الى ابى بكر وسألت ميراثها من رسول الله ص ولا يعارض هذا الخبر الصحيح اخبار المؤرخين ، و اما ما ذكر من مودة فاطمة على ابى بكر فقد ذكرنا وجهه ، فنرجو من الله ان يقدم على رسول الله استرضاه رسول الله لابي بكر و اخبرها ان ابابكر عمل بالسنة

واقول

ليس المقصود هو الاستدلال بفعل مروان فقط بل فى اقرار ابن عمر و غيره له على فعله ، و اما قوله او رأى بنى صهيب اهلا للمصالح الخ فهو خلاف ما صرح به الحديث من انه قضى لهم بشهادته ، وليت شعرى اذا صح هذا وجه فلم لم يعمل به ابوبكر فهل كان لا يرى بضعة الرسول اهلا للمصالح ، ثم انه اذا عرف الفضل ان مروان غير كثير امن سنن رسول الله ص فما بالهم زعموا عدالته واخذوا عنه نى صحاحهم واثمونه على دينهم و هذا الحديث قد رواه البخارى فى آخر كتاب الهبة.

و اما طلب الزهراء ع للميراث فلا عرف وجه ، ابطاله لدعوى النجعة اذا صدرت متعاقبين كما هو الوارد . و ما اشار اليه من توجيه غضبها ع قدم رماثيه وسيأتى منه ما ينفيه . و اما ما ترجماه فان كان من رجاء مالا يقع كفو له تعالى رب ارجوني املى اعمل صالحا فله وجه ، و هذا الحديث الثانى قد رواه البخارى فى غزوة خيبر من كتاب

المغازي ومسلم في باب قول النبي لآنور مائر كناه صدقة من كتاب الجهاد ، ورواه البخاري
ايضا مصرحا بلفظ النصب في باب فرض الخمس من كتاب الجهاد

قال المصنف رفع الهمد رفته

وهذا الحديث قد اشتهل على اشياء رذية (منها) مخالفة النبي ص امر الله تعالى
في قوله و انذر عشيرتك فكيف لم ينذر فاطمة وعليها والعباس والحسن والحسين
هذا الحكم ولا سمعه واحد من بنى هاشم ولا من ازواجه ولا احدهم خلق الله ، وروى
الحميدى في الجمع بين الصحيحين ان فاطمة والعباس أنيا ابابكر يلتصقان ميرانهما من
رسول الله ص وهما يطلبان ارضه من فداء و سهمه من خبير ، وفيه ان ازواج النبي ص
حين توفي رسول الله ص اردن ان يبعثن عثمان الى ابى بكر يسألنه ميرانهن

وقال الفضل

من اعجب المعجائب هذا الكلام وهذا الاستدلال فان الانذار هو تبليغ اصول الشرايع فلولم
يبلغ رسول الله ص كل فرع من فروع الشريعة الى كل واحد من الامة لزم عدم الانذار ،
وهذا من غرائب الكلام ، و كأن هذا الرجل رجل نزل من سماء من اجل لا يعرف
الحرم من البرد وهو جديد العهد بالاسلام ، او اخذه تعصب حتى اورده المورد الوبى يحكم
ان جميع الاحكام يجب ان يروى عن رسول الله ص جميع الانام والام يحصل الانذار
ام يزعم ان جميع احكام الشرع من جزئيات الفروع يجب ان يكون معلوما لجميع الصحابة
ام يزعم ان ابابكر ليس من اهل الرواية حتى يلقمه العلماء الحجر و يقتلوه بالخشب والمدر
و كل هذه امور باطلة فان الحديث رواه ابوبكر فانه سمع من رسول الله ص فروى و تقرر
الحكم و عمل به ثم بعده عمل الناس به .

واقول

يقال أنذره بالا مر اى اعلمه وحذره كما فى القاموس وغيره ، فلا يختص الانذار
بتبليغ اصول الشرايع بل يعم الاعلام بوجوب الصلاة مثلا والتحذير من العقاب بتركها
قال تعالى (فلولا نفر من كل فرقة طائفة ليتفقهوا فى الدين و لينذروا قومهم اذا رجعوا
اليهم لعلهم يحذرون) ثم لا ريب بأنه كما يطلب من الانبياء الانذار بالاصول يطلب منهم
الانذار بالفروع لانهم بعثوا بالامرين ، ولا بد من انذار كل فرد من الامة بما يتلى به

من الفروع والا لزم الاخلال بالارشاد ، وحينئذ فيكون تخصيص الاقربين بقوله تعالى (وانذر عشيرتک الاقربين) لانهم في اول الامر اولى من ينبغي ان يسمع منه اولمزيد العناية بهم اولغيرهما من المصالح ، فعلى ذلك لايمكن ان يخفى النبى ص عن اهل بيته حكم ميراثهم وهو محل ابتلائهم بالخصوص (فان قات) رب حكم يكون محل الابتلاء به هو الامام و الاحكام كاحكام القضاء و الحدود فلا يجب على النبى ص ان يعلم بها غير خليفته ومن ينصبه للقضاء ، و منها حكم ميراث النبى ص ، ولذا اعلم به ابابكر و ترك اهله (قلت) لايمكن ان يكون حكم ميراثهم خارجا عن محل ابتلائهم و هو ظاهر ولا دخالا فى محل ابتلاء ابى بكر بها و حاكم لانه خصم ولا يجوز ان يكون الخصم هو الحكم اذ لو جعلت حكومة مخصصة للحاكم اليه لضاعفت الحقوق التى عليه ولو فى بعض المقامات الا ان يكون معصوما (فان قلت) لاشك انه لايتوقف مضى قول ابى بكر على لحاظ كونه حاكما بل يكفى فى قبول قوله كونه راويا حين الابتلاء بالحكم اذ لايلزم بيان الحكم فعلا لمن يتبلى به فى المستقبل ، و انما يلزم بيانه له فى وقته ولو بواسطة من يعتمد عليه كابى بكر فى المقام فلا يحتاج الى اثبات مضى حكمه بما هو حاكم (قلت) لا يصلح جعل رواية الخصم محل الاعتماد حال الخصومة ضرورة الاتهام له ولو من خصمه ، ولذا اتهمت سيدة النساء ابابكر فى روايته بل قطعت بافترائه وقالت له لقد جئت شيئا فريا ، فكيف يمكن ان يجعله النبى ص واسطة فى التبليغ ، فحينئذ يكون ترك النبى ص لاعلامها واعلام باب مدينة علمه من اعظم الاخلال بالانذار ومن اكبر الفساد والنبى ص يجعل عنهما ، وبما ذكرنا يعلم ما فى كلام الفضل من الخلل والجهل .

قال المصنف اعلمى الله درجاته

(ومنها) نسبة هؤلاء الى الجهل وقلة المعرفة بالاحكام مع ائلازمته لرسول الله ص ونزول الوحى فى مساكنهم ، وهم يعلمون سره وجهه ، وقد روى الحافظ ابن مردويه باسناده الى عائشة ، وذكرت كلام فاطمة ع لابى بكر وقالت فى آخره (وانتم تزعمون ان لا ائرت لنا فحكم الجاهلية تبغون انى لا ائرت ابى ، يا ابن ابى قحافة افى كتاب الله ان تئرت اباك ولا ائرت ابى لقد جئت شيئا فريا فدنئتكها مرحولة مخطومة تلقاك يوم حشرك ونشرك فنعم الله الحكم والغريم محمد والموعود القيامة وعند الساعة يخسر المبطلون) .

وقال الفضل

لا يلزم من عدم علم طائفة بحكم من احكام الدين جهلهم وقلة معرفتهم فان اكثر الاحكام مما تقرر بعد رسول الله ص مع ان ابا بكر لما روى الحديث سأل تصديقه من الصحابة فصدقوه ، وربما لم يسمعونك الطائفة هذا الحديث أي دعي ان كل الفرع والاحاديث سمعه خواص رسول الله ص ، والاجماع ان ابا بكر كان من اكثر الناس ملازمة ومصاحبة لرسول الله ص ولا يمكن ان يدعي فيه بانه سمع من رسول الله ص كل الاحكام ، بل كثير من الاحكام كان يسأل عن غيره ، واما ما ذكر من حديث ابن مردويه من كلام فاطمة فلم يصح في الصحاح .

واقول

قد تجاهل في مراد المصنفه فان مراد انبات علم اهل البيت بحكم ميراثهم بدليل ان عدم علمهم به يستلزم جهلهم وقلة معرفتهم حاشاهم ، لان من جهل مثل هذا الحكم المختص به مع ملازمته النبي ص ليله ونهاره واتخاذ داره ونزل الوحي في مسكنه كان اولي ان جهل غيره ، وليس مراد المصنف ره انبات علم اهل البيت بكل فرع وان كان الحق انهم يعلمون بجميع ما نزل الله تعالى على نبيه .

واما ما زعمه من ان ابا بكر سأل تصديقه من الصحابة فصدقوه ، فكذب ظاهر اذ لم أجده اثر في رواية اصالة نعم ورد عندهم ان عمر سأل جماعة من الصحابة عندما تنازع عنده على العباس فصدقوه ، وقد اوضحنا لك كذبه عند الكلام على فذك في ما خذابي بكر .
واما ملازمة ابي بكر للنبي ص فغير بعيدة ولكن كم من سامع لا يستمع ومبصر لا يتبصر لقلة استعداد او عدم اهتمامه بالعلوم الشرعية ، ولذا لم يوجد له عندهم من الروايات الا النادر مع اهتمامهم بشأنه واتباعه بالمسلمين عامة اكثر من عامين .

واما ما رواه ابن مردويه ثلاثون وقف صحته على وجوده في صحاحهم ، فكهم اهملت صحاحهم صحيحاً عندهم حتى استدركوا احكامهم وغيره على الصحيحين احاديث لا تنحصر ، وليس ما جمعه البخاري ومسلم وغيرهما من اهل صحاحهم باولي بالصحة مما جمعه ابن مردويه ، كيف وقد عرفت في طي الكتاب ما في صحاحهم من المنكرات والمكفرات ، وعرفت في المقدمة ما في اسانيدهم من رجال الكذب والفسق ، وكيف يرجي من مثل البخاري ومسلم في شدة تعصبهم

وميلهم مع ملوك وقتهم عن مذهب اهل البيت ان يروا قول الزهراء لابي بكر لقد جئت شيئا فريا ، على انهم يخشون ان ترمى صحاحهم بالسقم ويخافون على انفسهم القتل كما داسوا في خصى النسائي حتى قتلوه لما قال لا اعرف لمعوية فضيلة الا لاشيع الله بطنه .

قال المصنف رُبع ائله منزله

(ومنها) انه يلزم عدم شفقة النبي ص على اهله واقاربه وخواصه فلا يعلمهم انهم لا يستحقون ميراثه ويعرف ابا بكر وحده ، حتى يطلبوا ما لا يستحقون ويظلموا حقوق جميع المسلمين ، مع انه عظيم الشفقة على الابرار حتى قال الله تعالى في حقه (فلعلك باخع نفسك على آثارهم ان لم يؤمنوا لانذهب نفسك عليهم حسرات) .

وقال الفضل

احكام الشرع يعلم من كتاب الله وسنة نبيه واجماع المسلمين والقياس الجلي ، فهذه الاصول الاربعة تعطى الاحكام ، والسنة تعلم من روايات الصحابة ولاكل الصحابة يروون جميع الاحكام بل كل طائفة من الاحكام رواها بعض الاصحاب ، والشفقة والرحمة تقتضي تهديد احكام الشرع كما مهد رسول الله ص لامتة ، ولا فرق في الشفقة بتبليغ الاحكام بالنسبة الى رسول الله ص بين القريب والبعيد ، فلا يلزم من عدم ذكر حكم من الاحكام لاقاربه عدم شفقه عليهم ، سيما ما يتعلق به حال بدموته لانه ذكر للخليفة بعده وهو كان يعلم ان الخليفة سيلغى ، فماترك شيئا من الشفقة والرحمة .

واقول

لاريد ان وظيفة النبي ص بيان الاحكام وان شفقه ثابتة على جميع الانام ، ولا سيما آل الكرام ، وذلك الحديث الذي اختص بعلمه ابو بكر مناف لشفقة النبي ص على اهل بيته اذ بين عمومات احكام الموارث واخفى عنهم الحكم المخصص لها المختص بهم ، ففتح لهم باب الظلم على جميع المسلمين وألجأ بضعته سيدة النساء الى المشاجرة فيما لا يستحقه بمحافل البداء ، ومجرد علمه بتبايغ خليفته لهم لو فرض صحة ذلك التبليغ لايُنفع بعد علمه بتكذيبهم له حتى ماتت بضعته غضبي عليه ، بل يلزم منه ايضا عذم شفقه على خليفته وعلى جميع امته الى آخر الابد لانه أدى الى اهانة خليفته باتهام خواصه وتكذيبهم له ، وأدى الى الخلاف والفتنة بين امته الى يوم الدين فيين ناصر

لأبي بكر مبرر لفعله وبين ناصر لها مكذب لفوله وناسب له إلى ظلم من أمر الله بمودتهم وأوصى النبي ص بحفظهم ، وكل هذا ناشئ من النبي ص ، وحاشاه ، لو كان تاركاً لبيان حكم أهله لأهله ؛ فهل أعظم من هذا طعن على سيد الانبياء و صفوة الله من أهل الأرض والسماء ؟ .

قال الله صمغاً جزل الله ثوابه

و (منها) ان ابا بكر حلف ان لا يغير ما كان على عهد رسول الله ص ، وقد روى الحميدى فى الجمع بين الصحيحين كان ابو بكر يتسم خمس النبي ص غير انه لم يكن يعطى قرابة رسول الله كما كان رسول الله يعطيهم ، وهذا تنبير مع انه حلف ان لا يغير فلم لا يبرع فاطمة ع ويقضى فيها بعض حقوق نبينا ص ، وروى الحميدى فى الجمع بين الصحيحين قال كتب عبد الله بن عباس الى نجدة بن عامر الحرورى فى جواب كتابه وكتب تسألنى عن الخمس لمن هو وانا نقول هو لنا وابى عليه اقومك ذلك .

وقال الفضل

لم يثبت فى الصحاح ان ابا بكر غير الخمس بل عمل فيه ماعمل رسول الله ص كما رواه البخارى فى صحيحه ، وان ذكر فى الصحاح انه غير الخمس فيعارضه هذا الحديث فلا يعتبر حكمه ، وهذا الحديث الذى حلف فيه ابو بكر ارجح وهو مؤكد بالحلف وهو من قوله وذلك الحديث ورواؤه ، وهذا من اسباب الترجيح لان الجلف بالفعل اذا كان قائلاً به ارجح من رواية الفعل كما اذكر فى الترجيح .

واقول

روى ابو داود فى صحيحه (١) نحو الحديثين من عدة طرق . وروى النسائى فى صحيحه (٢) نحو الحديث الثانى من طريقين ، وروى احمد فى مسنده (٣) نحو الحديث الاول عن جبير بن مطعم ، ونحو الحديث الثانى (٤) من عدة طرق عن ابن عباس ، وقال فى بعضها هولنا لقربى رسول الله ص قسمه رسول الله ص لهم وقد كان عمر عرض علينا منه شيئاً رأيناه دون حقنا فردناه عليه ، ومثله (٥) رواية ابى داود والنسائى ، فثبت برواية صحاحهم المذكورة

(١) فى باب بيان مواضع قسمة الخمس وسهم القربى من كتاب الخراج (٢) فى كتاب قسم الفئ (٣) ص ٨٣ ج ٤ (٤) ص ٢٤٨ و ٢٩٤ و ٣٠٧ و ٣٦٠ ج ١ (٥) فى بيان ان النبي ص قسمه لهم

ومسند احمد ان ابا بكر غير الخمس وماعمل فيه بعمل رسول الله ص فكان يمينه كاذبا حاشا ومخالفا بعمله حكم الله ورسوله كما ذكرناه فيما يتعلق بفدك. ومازعمه الفضل من المعارضة والترجيح فن الهمضاحك لان ابا بكر زعم انه لا يغير فقام شاهد عدل على انه قد غير، ودعوى المدعى لانعراض شهادة الشاهد عليه، على ان الترجيح بالحلف وبكونه من قوله سفسطة ظاهرة ادخل لهما في قوة السند واطهور الدلالة في المقام كما هو واضح

قال المصنف

(ومنها) ان ابا بكر أغضب فاطمة ع وانها هجرته وصاحبه ستة اشهر حتى ماتت واوصت ان لا يصلها عايلها، وقد روى مسلم في صحيحه قال قال رسول الله ص أن فاطمة بضعة مني يؤذي بني ما آذاها، في موضعين، وروى البخاري في صحيحه ان رسول الله ص قال فاطمة بضعة مني فمن أغضبها فقد أغضبني، وروى في الجمع بين الصحيحين هذين الحديثين، وروى صاحب الجمع بين الصحاح الستة ان رسول الله ص قال فاطمة بضعة مني فمن أغضبها فقد أغضبني؛ وانه قال فاطمة سيدة نساء العالمين، وفيه ان رسول الله ص سأل فاطمة فقال الأترسين ان تكوني سيدة نساء المؤمنين اوسيدة نساء هذه الامة، فقالت واين مريم بنت عمران وآسية امرأة فرعون، فقال مريم سيدة نساء عالمها وآسية سيدة نساء عالمها وفي صحيح البخاري عن عائشة ان محمدا ص قال يا فاطمة الأترسين ان تكوني سيدة نساء المؤمنين وسيدة نساء هذه الامة؛ وروى الثعلبي في تفسيره واني سميتها مريم ان رسول الله ص قال من آذى فاطمة او أغضبها فقد آذى اباها وأغضبه؛ وقد قال الله تعالى (ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاخرة) ثم يشهدون ويصيحون ان ابا بكر أغضبها وآذاها وهجرته الى ان ماتت؛ فاما ان تكون هذه الاحاديث عندهم باطالة فيازم كذبهم في شهادتهم بصحتها؛ او يطعنوا في القرآن العزيز وهو كفر؛ او ينسبوا ابا بكر الى ما لا يحل ولا يجوز .

وقال الفضل

قد ذكرنا فيما سبق ان الغضب قد يكون في حقوق الله تعالى وهذا لغضب يتبعه غضب الله تعالى وقد يكون في الحقوق المتعلقة بالشخص وهذا لا يوجب غضب الله، الا ان يكون الم غضب مبطلا ظلما في حق الغاضب و غضب فاطمة على ابي بكر في بحث شرعي عمل فيه ابو بكر بمقتضى علمه في الحكم الشرعي، فغضب عايله فاطمة فهذا لا

يوجب غضب الله تعالى الا ان يكون ابوبكر في حكمه ظالماً مبطلاً ولم يثبت هذا (فان قيل) هذا عام في حق الامة فان كل من غضب لله فله يغضب لغضبه فما فائدة تخصيصه بفاطمة واى منقبة لفاطمة تكون على هذا التقدير (قلنا) فيه منقبة عظيمة لفاطمة وهى انها لم تغضب لنفسها بل انما تغضب لحقوق الله تعالى فله دائماً يغضب لغضبه و كذا رسول الله ص يغضب لغضبه ولكن الغضب غضبان غضب يحصل من المخالفة لله وهو قهراً ينجر الى المعادة و غضب يحصل من عدم مراقبة المغضوب عليه حق الغاضب و عدم مراعاة خاطره ، و هذا فى الحقيقة ليس بغضب بل هو تغيير خاطر و تألم للقلب لهذا يتبعه الهجرة ، و كثيراً ما كان يغضب رسول الله ص على اصحابه مثل هذا الغضب ثم يرضى عنهم ، و هذا الغضب لا يستدعى اىذاء الغاضب حتى يدخل فى وعيد قوله تعالى (ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله فى الدنيا والاخرة) ونحن نحكم بان غضب فاطمة لابي بكر كان تألم للخاطر ، وهذا لا يستدعى ان تتأذى منه حاشاها ان تغضب على وزير ابيها وصاحبه فى الغار والله تعالى يحكم بينهم و يرضى كلهم بفضل و رحمته ، والاولى الاعراض عن هذه الموحشة التى يتألم منها المؤمن ويفرح بها المنافق

واقول

حاصل جوابه الذى بنى عليه اخيراً ما حصل من فاطمة ع ليس بغضب فى الحقيقة بل هو تغيير خاطر و تألم لقلب لان الغضب ينجر الى المعادة قهراً ولا معادة منها لابي بكر، وفيه مع ان لا نعرف وجه استلزام الغضب للمعادة ان المعادة حاصلة منها لابي بكر اذ اى معادة تطلب من المصونة الشريفة اكبر من مهاجرة له و عدم تكلمها معه الى حين و فاتها حتى ادى الى عدم حضور الشيخين جنازتها و الصلاة عليها ، فكأنه لا يعرف من المعادة الا ان تشهر عليهما الحرب و تسير بين الرجال من منهل الى منهل و من بلد الى آخر ، على ان تألم القلب مستلزم للاذية ان لم يكن عنها فيكونون ممن آذى رسول الله ص بايذائها و يدخلون فى وعيد الآية التى ذكرها المصنفه من سورة الاحزاب ، و قوله سبحانه فى سورة التوبة (الذين يؤذون رسول الله لهم عذاب اليم)

و اما قوله و كثيراً ما كان يغضب رسول الله ص على اصحابه ثم يرضى عنهم ففيه انه لا يدل على عدم غضب الله تعالى عليهم حين غضب النبي ص و استحقاقهم بايذائه لعنة

الله و عذابه قبل رضا رسوله ص، نعم بعد رضا الله يتوب الله عليهم و لكن فاطمة ماتت وعسى غصبى عليهما، فلا رافع لغضب الله و رسوله واذ يتهما عن الشيخين واعوانهما
و اما قوله حاشاها! ان تغضب على وزيرايها ففيه ان ابا بكر ان خالف حكم الله
فلا معنى لمحاشاتهما عن الغضب اياه وان لم يخالف حكم الله تعالى بل جرى على حكمه
فما معنى تألمها منه و هجر اناله الى الموت و لقاء الله سبحانه و هي الطاهرة المطهرة
من الرجس، و قد روى مسلم في كتاب البر و الصلة^(١) عن ابي ايوب ان رسول الله ص
قال لا يحل لمسلم ان يهجر اخاه فوق ثلاث ليال، و روى نحوه ايضا عن ابن عمر و ابي
هريرة، فهل يجوز ان تفعل سيدة النساء التي شهد الله بطهارتها من الرجس ما لا يحل
لها و تهجر ابا بكر الى الموت و هي ترى أن ابا بكر لم يفعل الا ما كلفه الله به
و اذره به رسوله ص

و اما قوله الاولى الاعراض عن هذه الحكايات فخطأ، اذ بها يعرف الحق من الباطل
و يفرح بها المؤمن لانها تكون حجة لدينه الذى يلقي به ربه يوم العرض عليه و يتألم بها
المنافق لانها تكشف عن نفاقه حيث ان الحجة لزمته و خالفها.

ثم ان المصنفه قال و اوصت ان لا يصليا عليها و هذا ليس لفظ الحديث الذى
ذكره لكنه اشتمل عليه معنى بلحاظ القرائن الدالة عليه، فان الحديث صرح بانها وجدت
على ابي بكر فهجرت حتى توفيت و ان عليا دفنها ليلا و صلى عليها ولم يؤذن بها ابا بكر
فان المفهوم عرفا من ذلك ان عدم ايدانه له بالصلاة و الدفن و ايقاعه لهما ليلا انما هو
لهجرانها له حتى توفيت، و هذا الهجر ان له يستدعي كراهتها الحضوره و وصيتها بعدم ايدانه
مع انه يمتنع بدون وصيتها ع ان يخالف امير المؤمنين ع السنة النبوية باعلام المؤمنين
بموت المؤمن لتشجيعه و الصلاة عليه، و يخالف العادة امرية القاضي باجلال سيدة النساء
باحضار اصحاب ايها و ولاة الامر بعده و وزرائه فى حياته كما زعموا، فلا يمكن ان
يدفنها لئلا مخفياً امرها عنهم بدون وصية منها. فيا أبى و امى الناصرة للحق الحكيمه
المقيمة للحجة فى حياتها و بعد وفاتها على ما يعرف الناس ضلال من ضل و يرشدهم الى
الطريق المستقيم، فهى لم تنزع القوم طلباً للدنيا بل لاهياء شريعة ايها و اظهار دين الله

(١) فى باب تحرير الهجر فوق ثلاثة ايام بلا عذر شرعى

سبحانه وما صارت سيدة النساء الابلزهد بالدنيا وخطامها والرغبة بماعندالله تعالى وعبادته ، لبالنظرالى النخيلات ومهاجرة المسلمين عليهاحتى الوفاة ، فالركن الاقوم للحق واظهاره انماقام بهاصلوات الله وسلامه عليها .

قال المصنف طاب ثراه

على ان عمر ذكر عن علي والعباس ذلك ، روى البخارى ومسلم فى صحيحيهما . قال عمر للعباس وعلى فلما توفى رسول الله ص قال ابوبكر اناولى رسول الله فجتتم . انت تطالب ميراثك من ابن اخيك ويطلب هذا ميراث امرأته من ابيها فقال ابوبكر قال رسول الله ص لانورث ماتركناه صدقة فرأيتماه كاذباً آثماً غادراً خائناً والله يعلم انه لصاقد بار راشد تابع للحق ، ثم توفى ابوبكر فقلت اناولى رسول الله وولى ابى بكر فرأيتمانى كاذباً آثماً غادراً خائناً والله يعلم انى لصاقد بار راشد تابع للحق فوليتها ثم جتتى انت وهذا وانتما جميع وامركما واحد فقلتما ادفعها الينا فلينظر العاقل الى هذا الحديث الذى فى كتبهم الصحيحة كيف يجوز لابى بكر ان يقول اناولى رسول الله وكذاالعمر ، مع ان رسول الله ص مات وقد جعلهمامن جملة رعايااسامة بن زيد ، وكيف استجاز عمران يعبرعن النبی بقوله للعباس تطلب ميراثك من ابن اخيك مع ان الله تعالى كان يخاطبه بصفاته مثل ياايها الرسول ياايها النبی ياايها المزمل ياايها المدثر ونادى غيره من الانبياء باسمائهم ، ولم يذكره باسمه الا فى اربعة مواطن شهد له فيها بالرسالة لضرورة تخصيصه وتعيينه بالاسم كقوله تعالى (وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل . ما محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين . برسول يأتي من بعدى اسمه احمد . محمد رسول الله والذين معه) ثم ان الله تعالى قال (لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضاً) ثم عبر عمر عن ابنته مع عظم شانها وشرف منزلتها بقوله لاميير المؤمنين ع ويطلب ميراث امرأته ، ثم انه وصف اعتقاد على والعباس فى حقه وحق ابى بكر بانهما كاذبان آثمان غادران خائنان ، فان كان اعتقاده فيهما حقاً وكان قولهما صدقاً لزم تطرق الذم الى ابى بكر وعمر وانهما لا يصلحان للخلافة ، وان لم يكن كذلك لزم ان يكون قد قل عنهم بهتاناً وزوراً ان كان اعتقاده مخطئاً ، وان كان مصيب لزم تطرق الذم الى على والعباس حيث اعتقدا فى ابى بكر وعمر مالىس فيهما ، فكيف

استصلحوه للإمامة مع ان الله قد تزهره عن الكذب وقول الزور، مع ان البخارى ومسلما ذكرنا في صحيحيهما أن قول عمر هذا لعلى والعباس بمحض مالك بن اوس وعثمان وعدد الرحمن بن عوف والزبير وسعد ، ولم يعتذر امير المؤمنين والعباس عن هذا الاعتقاد الذى ذكره عمر ولا احد من الحاضرين اعتذرا لابي بكر وعمر

وقال الفضل

اما قول عمر فقال ابو بكر انا ولي رسول الله ص ، فكل من تولى الخلافة فهو ولي رسول الله والمراد بالولي ههنا المتصرف في اموره بعده وهذا وصف الخليفة ولا يلزم ان يجعله رسول الله وليه ، كما قدمنا في معنى الخلافة وكذا قول عمر ، واما جعل رسول الله ص لهما من عسكرا سامة لا يقتضى ان يجعلهما رعيته فمع امره ص ان يذهب الى عسكر في تحت راية لا يصير رعيته لذلك الامير الذى هو صاحب الراية ، وكان اصحاب رسول الله ص يذهبون تحت الرايات في زمانه وبعده وذلك بامرهم فكانوا رعية لرسول الله ص لاصحاب الراية فان صاحب الراية من الرعايا ، وهذا طعن في غاية السماجة . واما قول عمر لعباس تطلب ميراثك من ابن اخيك فهذا على طريق محاورات العرب وهو يتضمن ذكر علة طلب الميراث فان علة الارث كونه ابن اخيه ، وليس فيه اساءة ادب قطعاً الا ترى ان عمر في صدر الحديث قال فلما توفى رسول الله ص فذكره بقلبه الشريف ثم ذكره في عين هذا الكلام بما يفيد علة طلب الميراث ، وليس فيه اصلا سوء ادب كما نقله ارباب المحاورات ، وعمر ما ذكر باسمه فلم يقل ثم جئت تطلب ميراث محمد حتى يرد ما يقول ويستدل به من الايات ، وكذا قوله لعلى وجاء هذا يطلب ميراث امرائه فهو ذكر علة الارث ، والاولى ترك ذكر النساء باسمائهن في محضر الرجال فاستعمل الادب في طلب ذكر فاطمة لانه اساء الادب ، ثم ما ذكره من اعتقاد على وعباس فيهما ان كان حقاً لزم تطرق الذم الى ابي بكر وعمر وان كان باطلا لزم تطرق الذم الى على والعباس ، فنقول هذا كلام ادخله هذا الكاذب في الحديث الصحيح من رواية البخارى ، فان الصحيح من الرواية ما ذكره البخارى في صحيحه ان عمر بن الخطاب قال ثم توفى النبي ص فقال ابو بكر فاما ولي رسول الله واتمنا حينئذ فاقبل على على والعباس تذكر ان ان ابا بكر فيه كما تقولان والله يعلم انه فيه صادق بار راشد تابع للحق ثم توفى الله ابا بكر فقلت انا ولي رسول الله ص و ابي بكر

فقبضته سنتين من امارتي واعمل فيه بماعمل فيه رسول الله وابو بكر والله يعلم اني فيه صادق بار راشد تابع للحق ثم جئتماني كلاكما الحديث ، هذا لفظ الحديث على ما نقله البخاري وليس فيه ما قال فرايمناه كايابا غادرا خائنا حتى يحتاج الى الاعتذار ، ولوسام انه مروي فهذا كلام يفرضه الحاكم ويقوله على سبيل الفرض والتقدير والزعم ، وامثال هذه كثيرة في المجاورات ان الحاكم اذا حكم بما لا يرضى به الخصم يقول له تحسبني ظالما ولست كذلك ، والمراد ان حكمي يقتضي ان يكون زعمك في هذا لان الحكم لم يكن برضاك ، فهذا هو الظاهر المناسب بحالك ولم برحقيقة هذه النسبة ، ولهذا لم يعتذر علي ولا العباس ولا احد من الحاضرين وامثال هذه يعرفها ارباب المجارات ولا يحملون هذا الكلام البتة على ارادة اثبات هذا الاعتقاد لهم ومن توغل في البغضاء والتمصب يجعل من كل ذرة جبلا .

واقول

نعم ولي الشخص هو المتصرف في اموره لكن لسلطانه عليه ولو في الجملة ، ولذا لا يصدق علي وكيل الشخص انه وليه مع انه المتصرف في اموره ، ويصدق علي المتصرف في امور الطفل والغائب انه وليهما لسلطانه عليهما لقصورهما فعلا عن هذا التصرف الخاص فاذا قال الشيخان انا وليا رسول الله من فلاق من كونه اسامة ادب معه من ولو سلم عدم اعتبار السلطنة في معنى لولي فدعواهما ايضا انهما وليا رسول الله غير صحيحة لان النبي من لم يستصلحهما في حين وفاته الا لان يكونا في جملة رعايا اسامة فكيف صلحا بمده للامامة على الناس عامة ومنهم اسامة ، على ان اضافة الولي الى رسول الله من بناء على عدم اعتبار السلطنة في معنى الولي تقتضي ظاهراً ان تكون الولاية مجعولة من النبي من لانها حينئذ من اضافة الصفة الى الفاعل لا المفعول وذلك باطل بالاتفاق .

واما ما اذكره على المصنف من دعوى كونهما من رعايا اسامة فهو مناقشة لفظية لا تصرفي مقصود المصنف به من ان النبي من جعلهم دون اسامة وتحت امرته فكيف . عمان انهما اميرا الناس حتى اسامة ، على انه قال في القاموس الراعي من ولي امر قوم جميعه رعايا والقوم رعية . وروي البخاري في اول كتاب الاحكام ان النبي من قال لكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته والرجل راع على اهل بيته وهو مسئول عن رعيته .

واما ما ذكره من ان قول عمر لعلي والعباس كان على طريق محاورات العرب فهو ظلم للعرب بجعل محاوراتهم متافية للاداب الا ان يريد بهم من ينادون النبي ص من وراء الحجرات ومنهم عمر فانه نادى رسول الله ص وهو في بيته نام النساء والصبيان ، ولو عقل الفضل لعرف ان معنى كلامه ان عمر ترك آداب الله تعالى المؤمنين في كتابه الكريم اتباعا لطريقة جهال العرب في سوء الادب في المحاورات وهو مطلوب المصنف ره . واما قوله وهو يتضمن ذكر علة طلب الميراث فطريف اذ اى حاجة الى بيان العلة في الميراث حتى ترك الادب مع رسول الله ص لاجلها كانت مشتملة على نكتة شريفة اولم يكن امير المؤمنين والعباس يعلما بها وهما يدعيان الميراث او كانت خفية على الحضور على انه كان يمكنه الجمع بين بيان العلة وتعظيم الرسول (ص) فيقول مثلا جئت تطلب ميراث ابن اخيك رسول الله ص .

واما ما ذكره من ان عمر قال لما توفي رسول الله ص فذكره بلقبه الشريف ، فيه ان المصنف ره لم يدع ان عمر لم يذكره قط باللقاب الشريفة بل يقول انه اساء الادب معه واستخف به في ذلك الكلام كما يعرفه كل مدرك . وقوله وعمر ما ذكره باسمه الى آخره صحيح لكن المصنف ره لم يدع انه ذكره باسمه بل يقول ان الله تبارك وتعالى مع كبريائه وعظيم سلطانه لم يخاطب رسول الله ص بالألقاب ولم يذكره باسمه الا وقرنه بما يفيد تعظيمه وهو الرسالة عند وجود الضرورة الموجبة لذكره باسمه ، وقد نهى عز وجل عباده المسلمين ان يجعلوا دعاء الرسول بينهم كدعاء بعضهم بعضا ، وعمر قد خالف الله في تعظيمه ولم يتأدب بمآداب به المسلمين ، نعم حمله عبدالرزاق على العمق ، فقد ذكر الذهبي في ميزان الاعتدال بترجمة عبدالرزاق انه قرأ لجماعة هذا الحديث ، فقال انظروا الى هذا الانوك يقول ابن اخيك ، من ايها ، لا يقول رسول الله ص ، ولكن باللعجب كان هذا وبالأعلى عبدالرزاق وسببا لتوهينه حتى خرق زيد بن المبارك كتبه عنه فكان عندهم عمر احق بالاتصاف من سيد الرسل ومحمولا منه كل فعل وقول حتى بالنسبة الى رسول الله ص وصفوته من خلقه .

واما قوله وكذا قوله لعلي وجاء هذا يطلب ميراث امرأته فهو ذكر العلة ، فخطأ لان كلام المصنف ره هنا في التعبير عن سيدة النساء بامرأته وهو لا دخل له في علة الميراث ،

أدلم يطلب أمير المؤمنين ع ميراثه من الزهراء حتى يكون قوله امرأته يانا لعللة الارث بل كان ميراث الزهراء من ايها رسول الله ص كما صرح به الحديث ، فيكون قوله امرأته اساءة ادب مع سيدة النساء بلا بيان للعللة لو كان ثمة حاجة اليها ، وقوله الاولى ترك ذكر النساء باسمائهن الى آخره ، صحيح ، لكن المصنف ره لم يشكل على عمر بعدم ذكرها باسمها بل يقول لم لم يعبر عنها بما تقتضيه الاداب كأن يقول بضعة الرسول ابنت النبي ص اوسيدة النساء اونحودك ، واعلم ان عمر لم يخل بالاداب مع النبي وبضعة فقط بل اخل بها مع هولاة ومولى المؤمنين اذ عبر عنه باسم الاشارة بلاشارة الى جهة من جهات عظمتة .

واما ما ذكره من ان المصنف ره ادخل في حديث البخارى ما ليس منه ، ففيه ان المصنف نقل الحديث من مسلم والبخارى لاتفاقهما في المعنى وذكره بلفظ مسلم الذي رواه في باب حكم الفى من كتاب الجهاد لان به تفصيل ما جملة البخارى ، فان قول البخارى واتما تذكر ان ابابكر فيه كما تقولان بمعنى قول مسلم فرأيتما كاذبا آتما غادرا خائنا بقرينة المقابلة بين قوله تقولان وقوله والله يعلم انه صادق بار راشد تابع للحق ، وكذا قول عمر في حديث البخارى والله يعلم انه صادق بار راشد تابع للحق يدل على انها يقولان بخلافه الذى صرح به حديث مسلم ، ومثل هذا الارتباط له بالادخال كما زعمه الخصم ، ولذا استمرت طريقة علماء القوم على نقل الاحاديث المتفقة في المعنى بل المتقاربة فيه بلفظ احدها كما يعرفه كل من اطلع على كتبهم الجامعة للاخبار كالدر المنثور وكنز العمال ونحوهما ، وهذا الحديث الذى ذكره الخصم قد رواه البخارى في باب حديث بنى النظر من كتاب المغازى ، وله حديث آخر رواه في اول كتاب النفقات وذكر فيه عن عمر انه قال واتما تزعمان ان ابابكر كذا وكذا ، وهو اقرب للدلالة على المقصود

واما ما زعمه من ان قول عمر كان على سبيل الفرض والتقدير فتأويل مضحك ، اذ كيف لا يكون على سبيل الحقيقة وامير المؤمنين ع والعباس يتنازعا عنده في ميراث النبي ص بعد سبق رواية ابي بكر وحكمه على الزهراء ع فان هذا النزاع بينهما لا يتم الا بتكذيبهما لابي بكر في حديثه وحكمهما بانه آثم غادر خائن على وجه يعلمان ان

عمر عالم بكذب حديث ابي بكر، وان موافقة عمر له في السابق لسياسة دعوته الى الموافقة، والافلول لم يعلموا ذلك فكيف تداعيا عنده في الميراث امن الجائر ان يتداعيا عنده في رجوع ارث النبي لايهما ليقتضي بينهما فيه على الحق وهما يعرفان تصديقه لابي بكر حقيقة وانه يعتقد صحة حكمه، فلا بد ان يكون قول عمر رأياً و رأيتاني كاذباً آنما غادرا خائناً كان على سبيل الحقيقة لا الفرض والتقدير، ولذلك يعتذران عمر اذ لا يمكن اعتذارهما عن امر لا يتم فعلهما الاب، وبهذا يعلم ان المتعين من الاحتمالات الثلاثة التي ذكرها المصنفه في قول عمر هو الاحتمال الاول او الثالث بل المتعين الاول عملاً بشهادة الله سبحانه لعلى بالطهارة من الرجز.

واما قوله ولم ذالم يعتذر على ولا العباس الى آخره فخطأ اذ لا يحسن السكوت منهما في مقام فرض الاساءة منهما بل اللازم على من لم يسيء أن يتصل عما نسب اليه وينكره اشد الانكار لاسيما مع تعلق الاساءة في الطعن بكبار الخلفاء بما يسقط دينهم ومرتبتهم

ادعاء عائشة بحجرتها

قال المصنف اعلى الله مقامه

وروى الحميدى في الجمع بين الصحيحين ان النبي ص اراد ان يشتري موضع المسجد من بنى النجار فوهبه له وكان فيه نخل وقبور المشركين فقلع النخل وخرّب القبور، وقد قال الله تعالى (لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم) ومن المعلوم ان عائشة لم يكن لها ولا لابيها دار بالمدينة ولا اثرها ولا بيت ولا اثره لواحد من اقاربها، وادعت حجرة اسكنها فيها رسول الله ص فسلمها ابوها اليها ولم يفعل كما فعل بفاطمة ع

و قال الفصل

قد ثبت ان رسول الله ص قد جعل كل حجرة ملكاً لصاحبتها الساكنة فيها من ازواجه، وهذا امر كان مقرراً في زمن رسول الله ص في حال حياته فلا يحتاج الى طلب البينة بعد الوفاة، بخلاف فذلك فانها كانت تحت يدى رسول الله ص كسائر اموال النبي، ولم تكن في تصرف فاطمة، فكان الواجب على ابي بكر طلب البينة، على انا قد أثبتنا قبل

ان حديث دعوى فاطمة النحلة و اقامة البينة لم يصح ، لانه صح في البخارى ان فاطمة طلبتها من ابي بكر ميراثا فلم يكن لها ان تطلبها نحلة وقد صح الاول فسقط الثانى ، لانه غير مذكور فى الصحاح والله اعلم ، وقد وجدت فى كتاب اعلام الحديث فى شرح البخارى لابي سايتمان الخطايبى انه قال « بلغنى عن سفيان بن عيينة انه كان يقول ازواج النبی ص فى معنى المعتدات اذ كن لا يجوز لهن ان ينكحن ابداً فبعرت لهن النفقة و تركت حجرهن لهن يسكنها » انتهى فعلى هذا فهو فى حكم الملك

و اقول

ما اسهل الدعوى على القوم بلا دليل فليت شعرى بم ثبت التملك الذى زعمه والقرالذى التزمه ، وغاية ما استدلوا به للتمليك قوله تعالى (وقرن فى بيوتكن) حيث اضاف البيوت اليهن وهو خطأ لان اضافة البيوت الى النساء لا تفيد الا الاختصاص من جهة السكنى كما قال تعالى فى حق المطلقات (ولا تخرجوهن من بيوتهن) على انه معارض بقوله تعالى (ولا تدخلوا بيوت النبی) وهوادل على ملك النبی ص اذ شأن الرجال ملك مساكنهم كما هو الغالب بخلاف النساء ، ولا سيما ذوات الازواج . والامر الاعجب ان الخصم بعد تلك الدعوى الخالية عن الدليل ادعى ان فذك لم تكن فى تصرف فاطمة ع مع قيام ادلتهم عليه ، فقد عرفت فى الطعن على ابي بكر بامر فذك ان اخبارهم مصرحة بانه لما نزل قوله سبحانه (وآت ذا القربى حقه) أعطى رسول الله فاطمة ع فذك و اقطعها اياها مضافا الى امتناع ان تدعى سيدة النساء النحلة ويشهد بها اقضى الامة و باب مدينة علم الرسول ص من دون ان تكون لها اليد فى حياة النبی ص لان الهبة بلا قباض خالية الاثر . واعجب من ذلك انكاره صحة دعوى الزهراء ع النحلة مع انها من اول المسلمات كما سبق وبيننا بطلان ما استند اليه فى الإنكار ، واعجب من ذلك كله قوله فكان السواجب على ابي بكر طلب البينة اذ كيف يجب وقد كان له ان يعطيها فذك كما اعطى جابراً و ابابشير ومعاذاً و اباسفيان تلك الاموال الحسيمة بعد النبی بايام سيرة من دون دعوى ابدعوى العدة بلاينة كما سبق ، بل اللازم عليه اعطاؤها وفاء لحق رسول الله ص ورعاية لحرمة وقضه بشرع الاحسان

واما مانسبه الى ابي سليمان الخطايبى فمن ادل الامور على عدم وجود دليل عندهم

على تملك النبي ص لازواجه حجرهن، والا فما الداعي له الى نقل سفسطة ابن عينة وای سفسطة اعظم منها فأنه لو سلم ان شبيه الشئ، فى الجملة بحكمه فكونهن فى معنى المعتدات لا يوجب ان يكون لهن الفقة والسكنى فان الاعتداد ليس سببا فى ذلك، ولذا لا يجب الاتفاق والسكنى للبائنة والمتوفى عنها زوجها، على ان حق الاسكن انما يكون للمرأة على الزوج، والحجر بعد النبي ليست له بل لورثته اول المسلمين، مضافا الى ان الكلام ليس فى مجرد السكنى بل فى اجراء جميع احكام الملك كدفن عائشة اباه وصاحبه فى بيت النبي ص بفراذه ولاذن ورثته ولا المسلمين، وكمزما الحسن الزكى ع عن دونه عند جده ص وقد جاءت رابكة على بغل وحولها بنو امية و مروان فقال لها ابن عباس :

تجملت تبغلت ولوعشت تفيلت لك التسع من الثمن وبالكل تملك

وقد ذكر بعض اخبار القوم ركوبها على بغل لكن بقصة اخرى كاذبة، فقد ذكر ابن حجر فى تهذيب التهذيب بترجمة عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن بن ابي بكر انه قال الزبير بن بكار اخبرنى عبدالله بن كير بن جعفر « ان عائشة ركبت بغلة و خرجت تصلح بين غلمان لها ولا بن عباس، فادركها ابن ابي عتيق فقال يعق ما يملك ان لم ترجعى، فقالت ما حملك على هذا، قال ما نفص عنا يوم الجمل حتى يأتينا يوم البغلة، والظاهر ان الراوى لم ينقل القصة على حقيقتها فان الاصلاح بين الغلمان لا يحتاج الى خروجها بنفسها وركوبها على بغلة بحيث خاف منها ابن ابي عتيق ان يكون كيوم الجمل، ثم ان الحديث الذى اشار اليه المصنف ره فى امر مسجد النبي ص قد رواه البخارى على نحو ورقة من آخر الجزء الثانى من صحيحه ورواه مسلم فى باب ابتناء مسجد النبي ص من كتاب المساجد .

خروج عائشة على امير المؤمنين

قال المصنف زاد الله فى اجره

وخرجت عائشة الى قتال امير المؤمنين ع ومعلوم انها عاصية بذلك اما (اولا) فلان الله تعالى قد نهاها عن الخروج و امرها بالاستقرار فى منزلها فهتكت حجب الله

ورسوله ص وتبرجت وسافرت في جحفل عظيم وجم غفير يزيد على سبعة عشر الفا واما (ثانياً) فلانها ليست ولي الدم حتى تطلب به ولالها حكم الخلافة فأى وجه خرجت للمطلب واما (ثالثاً) فلانها طلبته من غير من عليه الحق لان امير المؤمنين ع لم يحضر قتله ولا امر به ولا واطأ عليه وقد ذكر ذلك كثيراً واما (رابعاً) فلانها كانت تعرض على قتل عثمان وتقول اقتلوا نمثلاً لقتل الله نعملاً فلما بلغها قتله فرحت بذلك. فلما قام امير المؤمنين بالخلافة اسندت القتل اليه وطالبته بدمه ليغضاله وعداوتها معه، ثم مع ذلك تبعها خلق عظيم وساعدها عليه جماعة كثيرة ألوفاً مضاعفة، و فاطمة ع لما جاءت تطلب بحق ابنها الذى جعله الله لها فى كتابه العزيز و كانت محقة فيه لم يتابعها مخلوق و لم يساعدها بشر.

وقال الفضل

قد سبق ان من خرج على على فى ايام خلافته فهو باغ و الباغى عند الشافعى من يخرج على الامام لشبهة وهؤلاء خرجوا على على وهو الامام بشبهة ان فى عسكره قتلة عثمان، لانهم يطلبون دم عثمان من على، وهذا الرجل فيما مر من الكلام انت اعترف على بقتله عثمان وقد ابطالناه، فمادكره هنا من تبرئة على من دم عثمان مناقض لما ذكره هناك، ومادكر ان عائشة كانت عاصية فعند اصحاب الشافعى ان البغى ليس اسم الذم ولا هو من العصيان بشئ، لانه خروج بالشبهة، فصاحبه مجتهد مخطئ، و المجتهد المخطئ ليس بعاص، واما مادكر ان الله تعالى نهاها عن الخروج فذلك النهى مخصوص بالخروج مع التبرج لاكل خروج والخروج بالتبرج كان من دأب نساء الجاهلية ان يتبرجن بالعلى، فيخرجن لاراة التبرج والعلى للناس فيطمع الناس فيهن هذا تبرج الجاهلية، ولو كان الله تعالى امرهن بترك الخروج مطلقاً لكان يحرم عليهن الخروج للحج والجماعة وهذا باطل اجماعاً، فالنهي مخصوص بالخروج بالتبرج، واما مادكر انها ليست ولي الدم حتى تطلب به ولالها حكم الخلافة فجوابه انها خرجت محتسبة لان قتلة عثمان قتلوا الامام و هتكوا حرمة الاسلام فخرجت تريد الاحتساب واخطأت فى هذا الخروج مع الاجتهاد فيكون الحق مع على وهى لم تكن عاصية للاجتهاد، واما قولها اقتلوا نمثلاً فهذا شئ. لم يصح فى الصحاح وان صح فتعطل لم يكن من اسم له عثمان وربما ارادت

شخصاً آخر، وما ذكر انها كانت عدوة لامير المؤمنين فهذا كذب وزور وباطل ، بل ذكر ارباب الاخبار ان بعد الفراغ عن وقعة الجمل دخل على على عائشة فقالت عائشة ما كان بيني وبينك الا ما يكون بين المرأة واحماؤها فقال امير المؤمنين والله ما كان الا هذا ، وهذا يدل على نفى العداوة ، بل هذا من مقاولات و احوال يكون بين المرأة والاحماء ولا يسميه الناس عداوة ، وامامنا ذكر ان عائشة ساءدها الناس الكثير فاجاب انهم يطلبون بدم عثمان فتابعوها لان قتلة عثمان كانوا في عسكر على ، و اما قوله ولم ساد احد فاطمة فنقول لان دعوى الارث والرفع الى الحاكم لا يحتاج الى جرائع العساكر والمساعدة فان هذا دعوى وبينه وجواب من الحاكم مع اننا قد اثبتنا ان عوى فاطمة النحلة و اقامة البينة غير صحيحة

و اقول

لا عبرة بالاصطلاحات والعنديات وانما المدار على الدليل مع ان هذا الاصطلاح الذى نسبته الى الشافعى مخالف حتى لاهل اللغة ، قال فى القاموس «بغى عليه عدا وظلم وعدل عن الحق» ، ثم قال وقصة باغية خارجة عن طاعة الامام العادل ، وكيف لا يكون الباغى عاصيا وقد قال رسول الله ص ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم الى الجنة ، وفى رواية يدعوهم الى الله ، ويدعونه الى النار ، فجعل ص الباغين دعاة النار

بل لا اشكال بان الباغى على امير المؤمنين ع مهدور الدم فضلا عن كونه عاصيا لامور (الاول) قوله تعالى (فان بغت احداهما على الاخرى فقاتلوا التى تبغى) ، روى الحاكم فى المستدرک بمناقب على ع (١) وصححه مع الذهبى على شرط الشيخين عن الزهرى عن حمزة بن عبد الله بن عمر «انه بينما هو جالس مع عبد الله بن عمر اذ جاءه رجل من اهل العراق فقال يا ابا عبد الرحمن انى والله لقد حرصت ان اسمت بسمتك واقتدى بك فى امر فرقة الناس واعتزل الشرما استطعت وانى اقرأ آية من كتاب الله محكمة قد اخذت بقلبي فاخبرني عنها ، ارايت قول الله عز وجل (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان بغت احداهما على الاخرى) الآية ، اخبرني عن هذه الآية ، فقال

عبد الله مالك ولذلك انصرف عني، فانطلق حتى توازى غنا سواده ، اقبل علينا عبد الله ابن عمر فقال ما وجدت في نفسي من شيء في امر هذه الآية ما وجدت في نفسي اني لم اقاتل هذه الفئة الباغية كما امرني الله عز وجل ، ثم قال الحاكم هذا باب كبير قد رواه عن عبد الله ابن عمر جماعة من التابعين ، وروى في الاستيعاب من عدة طرق بترجمة ابن عمر انه قال ما آسى على شيء فاتني الا اني لم اقاتل مع علي الفئة الباغية، وفي بعضها انه قال ذلك حين حضرته الوفاة، ولا ريب أن البغي على علي لم يختص بمعوية بل هو شامل للناكثين والمارقين والاية عامة للجميع (الثاني) الاخبار المستفيضة او المتواترة القائلة ان عليا ع يقاتل على تأويل القرآن كما قاتل رسول الله ص على تنزيله فانها دالة على ان القتال معهما بحكم واحد واجب من الله سبحانه (الثالث) الاخبار التي قال فيها رسول الله لعلي حرك حربي وسلمك سلمى فانها دالة على وجوب حرب من حارب عليا (ع) كما يجب حرب من حارب رسول الله ص وان المحارب لهما بحكم واحد في وجوب قتله وهدر دمه .

(الرابع) الاخبار الآمرة لأمير المؤمنين ع بحرب الناكثين والقاسطين والمارقين وانه بعهد من النبي ص ، روى الحاكم في المستدرک بمناقب علي ع (١) عن عقاب بن نعلبة قال حدثني ابو ايوب الانصاري في خلافة عمر بن الخطاب قال امر رسول الله (ص) على بن ابي طالب بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين ، وروى الحاكم ايضا عن ابي ايوب قال سمعت النبي ص يقول لعلي بن ابي طالب تقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين، وحكى في كنز العمال في كتاب الفتن (٢) عن البزار وابي يعلى عن علي بن ابي ربيعة قال سمعت عليا على المنبر وأناه رجل فقال يا امير المؤمنين مالي اراك تستحل الناس استحلال الرجل ابله أبعد من رسول الله ص او شيئا رأيته قال والله ما كذبت ولا كذبت ولا ضللت ولا ضل بي بل عهد من رسول الله عهده الي وقد خاب من افترى عهدا لي النبي ص ان اقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين ، ونقل ايضا في كتاب الفتن (٣) عن ابن جرير في تهذيب الانار عن مخنف بن سليم عن ابي ايوب وعن ابن عساكر عن ابي صادق عن ابي ايوب نحو ما سبق الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة التي بهذا المضمون .

(الخامس) الاخبار العامة الامرة بقتل من خرج على امام زمانه ونازعه كالذي

رواه مسلم (١) عن عبدالرحمن بن عبدربه قال «دخلت المسجد فاذا عبدالله بن عمر وابن العاص ، الى ان قال « فقال اجتمعنا الى رسول الله (ص) وذكر كلاما لرسول الله من جملته و من بايع اماما فاعطاه صفقة يده و ثمرة قلبه فليطعه ان استطاع فان جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر فدنوت منه فقلت له انتدك الله انت سمعت هذا من رسول الله ص فاهوى الى اذنيه وقلبه بيديه ، وقال سمعته اذناى ووعاه قلبي ، فقلت له « هذا ابن عمك معوية يأمرنا ان نأكل اموالنا بيننا بالباطل و نقتل انفسنا والله يقول (يا ايها الذين آمنوا لا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض ولا تقتلوا انفسكم ان الله كان بكم رحيمًا) قال فسكت ساعة ، ثم قال اطعه فى طاعة الله و اعصه فى معصية الله » (اقول) نعمت الشهادة هذه فى حق معوية فإى عذر لهم يبقى بعد فى موالاته والاخذ عنه فى صحاحهم .

واما اجاب به الخصم عن عائشة وطلحة والزبير من انهم خرجوا على بشبهة ان فى عسكره قتلة عثمان فباطل لوجوه (الاول) انهم انما خرجوا على امير المؤمنين ع قبل ان يكون له عسكر وانما اتخذ العسكر لخروجهم عليه ، فأين القتلة الذين فى عسكره حتى خرجوا عليه لاجلهم ، ولو سلم فالمراد بقتلة عثمان اما من باشر قتله او الاعم منهم و ممن اعان عليه ، فان اريد الاول لم يجز الخروج على امير المؤمنين ع لاجلهم ابتداء بل لا بد اولاً من احضارولى الدم او نيابتهم عنه ثم محاكمة قاتليه الى امير المؤمنين ع فان ثبت قتلهم له وانه بغير حق طلبوا من امير المؤمنين ع ان يقتص منهم فان فعل فقد كفى الله المؤمنين القتال وان أبى كان لهم عذر فى الخروج عليه ، و نحن ما عرفنا ان عائشة وصاحيها فعلوا ذلك ، وان اريد الثانى فهم اظهر من اعان على عثمان لاسيما عائشة وطلحة كما سبق و ستعرف ، فاللازم عليهم ان يقودوا اولياء عثمان بانفسهم قبل حرب امير المؤمنين ولا ينتظروا ان يترى مروان بهم الفرص و يقتل طلحة عند الهزيمة (الثانى) انه لا وجه لجواز القاح الفتنة و شق عصى المسلمين والخروج على امام الزمان و ايقاعه فى محل الهلكة و تعرضه للقتل لاجل الطلب بدم امام آخر من شخص او اشخاص فى عسكره لعل له عذراً فى ايوائهم (الثالث) ان الذين باشروا قتل عثمان لم يكونوا

بالبصرة فاللازم عليهم ان يطلبوهم بمصرار الكوفة ، لانهم يخرجون الى البصرة من دون ان تكون مهتدة لهم ويلقحوا الفتنة فيها ويخلعوا امير المؤمنين ع ويقتلوا جمعا كثيرا من المسلمين الابرياء ويستهبوا بيت المال ، يفعلوا سائر الافعال الشنيعة ، ويكون ذلك كله بشبهة ان في عسكر امير المؤمنين قتلة عثمان ، سبحانهك اللهم هذا بهتان عظيم (الرابع) الاخبار المتعلقة ببينة الناس لامير المؤمنين وبيعة طلحة والزبير له وسبب خروجهما وعائشة عليه و سيرتهم ايام الخروج عليه الى انتهاء الحرب ، فانها كاشفة عن ان خروجهم للدنيا والرياسة والعداوة ، لالطلب بدم عثمان وبشبهة انهم في عسكر امير المؤمنين ع ، ولتقتصر على القليل فان الكثير لا يتحمله هذا الكتاب فتقول في تاريخ ذلك : روى الطبري في الجزء الخامس من تاريخه ص ١٥٢ وكل ما نقله عنه هنامن هذا الجزء « انه لما قتل عثمان دخل امير المؤمنين ع منزله فاتاه اصحاب رسول الله ص فقالوا ان هذا الرجل قد قتل ولا بد للناس من امام ولا يجد اليوم احدا أحق بهذا الامر منك ، فقال لا تفعلوا فاني اكون وزيراً خيراً من ان اكون اميراً فقالوا لا والله ما نحن بفاعلين حتى نابعك قال فقي المسجد فان يعنى لا تكون خفيا وابي الا المسجد ، فلما دخل دخل المهاجرون والانصار فبايعوه ثم بايعه الناس » وقال الحاكم في المستدرک (١) « اصح الروايات انه امتنع عن البيعة الى ان دفن عثمان ثم بويع على منبر رسول الله ص ظاهرا وكن اول من بايعه طلحة فقال هذه بيعة تنكث » وروى الحاكم فيه (٢) عن سفيان ابن عيينه قال « سألت عمرو بن دينار قلت يا ابا محمد بايع طلحة والزبير عليا قال اخبرني حسن بن محمد ولم ارا احدا قط اعلم منه انهما صمدا فبايعاه وهو في علية ثم تزلأ » .

و روى ابن ابي الحديد (٣) « انه لما بويع كتب الى معاوية يأمره بالبيعة له وان يوفد اليه اشراف الشام فكتب معاوية الى الزبير (لعبدالله الزبير امير المؤمنين سلام عليك اما بعد فاني قد بايعت لك اهل الشام فأجابوا واستوسقوا فدوّنك الكوفة والبصرة لا يسبقك اليهما ابن ابي طالب فانه لاشيء بعد هذين المصريين ، وقد بايعت لطلحة بن عبيدالله بعدك ، فأظهر اطلب بدم عثمان وادعوا الناس الى ذلك ، وليكن منكما الجد

والتشهير) فلما وصل الكتاب الى الزبير سرّبه واعلم به طلحة و اجمعا عند ذلك على خلاف على جاء الزبير وطلحة الى على فقالا قد رأيت ما كنا فيه من الجفوة في ولاية عثمان وقد ولاك الله الخلافة بعده، فولنا بعض اعمالك فقال لهما ارضيا بقسم الله لكما حتى ارى رأيي، واعلما اني لا اشرك في أمانتي الا من ارضى بدينه وأمانته ومن عرفت دخيلته، فانصرفا عنه وقد دخلهما الياس ثم ذكر انهما طلبان يولييهما البصرة والكوفة فامتنع فاستأذناه في العمرة فقال ما العمرة تريدان وانما تريدان الغدرة ونكث البيعة فحلفا بالله ما بالخلاف عليه ولا نكث البيعة يريدان، قال لهما فاعيدا البيعة لي ثانية فاعادهاا باشد ما يكون من الايمان والموانيق فاذن لهما، وقد ذكر ابن ابي الحديد في تمة الكلام ما فيه نفع فراجع

وروى الطبري (١) عن الزهري ابن الزبير وطلحة سالا امير المؤمنين ان يؤمرهما على الكوفة والبصرة فقال تكونان عندي اتجمل بكما، وروى الطبري (٢) وابن الاثير في كامله (٣) «ان عائشة خرجت من مكة تريد المدينة فانتهدت الى سرف فلقبها عبيد بن ام كلاب فقال له مهيم؟ قال قتل عثمان، قالت فصنعوا ماذا؟ قال اجتمعوا على علي، فقالت ليت هذه انطبقت على هذه ان تم الامر لصاحبك ردوني، فانصرفت الى مكة وهي تقول قتل والله عثمان مظلوما والله لا طلبين بدمه، فقال لها ولم والله ان اول من أمال حرفه لانت ولقد كنت تقولين اقتلوا نعم لا فقد كفر، قالت انهم استتابوه ثم قتلوه وقد قلت وقولي الاخير خير من قولي الاول فقال لها ابن ام كلاب:

فمنك البداة ومنك الغير	ومنك الرياح ومنك المطر
وانت امرت بقتل الامام	وقلت لنا انه قد كفر
فهبنا اطعناك في قتله	وقاتله عندنا من امر

الى ابيات آخر، قالوا واللفظ للطبري «فانصرفت الى مكة فنزلت على باب المسجد فقصدت للحجر فسترت واجتمع اليها الناس، فقالت ايها الناس ان عثمان قتل مظلوما والله لا طلبين بدمه» وروى نحوه ابن قتيبة في كتاب السياسة والامامة (٤) وقال ابن ابي الحديد (٥) «كل من صنف في السير والاخبار روى ان عائشة كانت

من اشد الناس على عثمان حتى انها اخرجت نوبا من ثياب رسول الله صلى الله عليه وسلم فنصبته في منزلها وكانت تقول للداحلن اليها هذا نوب رسول الله لم يبل وعثمان قد ابلى سنته ، قالوا اول من سمى عثمان نعثا عائشة والنعمل الكثير شعر اللحية والجسد ، وكانت تقول اقتلوا نعثا قتل الله نعثا ، ثم نقل ابن ابي الحديد عن المدائني في كتاب البجمل قال « لما قتل عثمان كانت عائشة بمكة وبلغ قتله اليها وهي بشراف ، فلم تشك في ان طلحة هو صاحب الامر وقالت بعدا لنعمل وسحقا ، ايه ذا الاصبع ايه اباشيل ايه يا ابن عم لكأني انظر الى اصبعه وهو يبيع له حثوا الابل ودعوهها ، قال : وكان طلحة حين قتل عثمان اخذ مفاتيح بيت المال واخذ نجائب كانت لعثمان في داره ثم فسد امره فدفعها ، ثم ذكر ابن ابي الحديد من نحوه هذا كثيرا ، وأنها لما بلغها قتل عثمان قالت ابعد الله ، حتى جاءها خبر البيعة لعلي قالت لوددت ان السماء انطبقت على الارض

وروى الطبري (١) « ان عائشة انصرفت راجعة الى مكة حتى اذا دخلتها أتاها عبد الله بن عامر الحضرمي وكان امير عثمان عليها ، فقال « اردك يا ام المؤمنين ، قالت ردني ان عثمان قتل مظلوما فاطلبوا بدم عثمان تعزوا الاسلام ، فكان اول من اجابها عبد الله بن عامر الحضرمي ، وذلك اول ما تكلمت بنو امية بالحجاز ورفعوا رؤسهم وقام معهم سعيد بن العاص والوليد بن عتبة وسائر بني امية ، وقد قدم عليهم عبد الله بن عامر من البصرة ويعلى ابن امية من اليمن وطلحة والزبير من المدينة ، واجتمع ملائمتهم بعد نظر طويل في امرهم على البصرة ، ثم قال « حتى استقام لهم الرأي على البصرة وقالوا يا ام المؤمنين دعي المدينة فان من معنا لا يقرنون لتلك الفوغاء التي بها واشخصى معنا الى البصرة فانا نساتي بلدا مضيعا وسيحتجون علينا ببيعة علي بن ابي طالب فتنهضينهم كما انهضت اهل مكة » وروى نحوه ابن الاثير في كامله (٢)

وروى الطبري (٣) عن الزهري « ان الزبير وطلحة ظهرا بمكة بعد قتل عثمان باربعة اشهر وابن عامر بها يجر الدنيا وقدم يعلى بن امية معه ببال كثير فاجتمعوا في بيت عائشة فأداروا الرأي فقالوا نسير الى علي فنقاتله فقال بعضهم ليس لكم طاقة باهل المدينة

ولكننا نسير حتى ندخل البصرة والكوفة فاجتمع رأيهم على ان يسيروا الى البصرة والى الكوفة فأعطاهم ابن عامر مالا كثيرا وابلا فخرجوا فى سبعمائة رجل ولحقهم الناس حتى كانوا ثلاثة آلاف رجل، فبلغ عليا مسيرهم فأمر على المدينة سهل بن حنيف الانصارى وخرج، فسار حتى نزل ذاقار ومعه جماعة من اهل المدينة، ثم روى الطبرى (١) وابن الاثير (٢) «انه أذن مروان حين فصل من مكة ثم جاء حتى وقف عليهما فقال فعلى أيكما اسلم بالامرة واودن بالصلاة، فقال عبدالله بن الزبير على ابي عبدالله وقال محمد ابن طلحة على ابي محمد، فأرسلت عائشة الى مروان فقالت مالك انريدان تفرق امرنا ليصل ابن أختي، فكان معاذ بن عبيد يقول والله لو ظفرنا لاقتلنا ماخلى الزبير بن طلحة والامر ولاخلى طلحة بين الزبير والامر» وروى ابن الاثير والطبرى ايضا «انهم لما بلغوا ذات عرق لقي سعيد بن العاص مروان بن الحكم واصحابه بها فقال ابن تذهبون وتتركون ناركم على اعجاز الابل وراءكم - قال ابن الاثير يعنى عائشة وطلحة والزبير - اقتلوهم ثم ارجعوا الى منازلكم، فقالوا نسير فلعلنا نقتل قتلة عثمان جميعا فخلا سعيد بطاحه والزبير، فقال ان ظفرك تمالن تجعلان الامر اصدقاني، قالالا حسدنا اينما اختاره الناس، قال بل اجمعوا له لولد عثمان فانكم خرجتم تطالبون بدمه، فقالاندع شيوخ المهاجرين ونجعاها لابنائهم»

وروى فى كنز العمال فى كتاب الفتن (٣) عن ابن ابي شبة ونعيم بن حماد عن عائشة «ان النبى ص قال لازواجه ايتكن التى تنبجها كلاب الجواب فامارت عائشة ببعض مياه بنى عامر لئلا نبحت الكلاب عليهما فسألت عنه، فقيل لها هذا ماء الجواب، فوقفت وقالت ما ظننى الارجعة انى سمعت رسول الله ص قال ذات يوم كيف باحدا كن تنبج عليهما كلاب الجواب، قيل لها يا ام المؤمنين انما تصالحين بين الناس» وروى الحاكم نحوه فى مناقب على ع (٤)

ليت شعرى اى فتنة بالبصرة مضت تصاحبها وهل الخلاف والفتنة الامنها، وهل بعد تحذير النبى ص محل للاصلاح، واصرح منه فى التحذير مع تعاقبه بخصوص عائشة ونبيها

ملواه بنى المستدرك قبل الحديث المذكور بقليل عن ام سلمة رض قالت «ذكر النبي ص خروج بعض امهات المؤمنين فضحكك عائشة فقال انظري يا حبيراء ان لا تكوني انت» ومارواه فى الكنز ايضا عن نعيم بن حماد فى الفتن وصححه عن طلوس «ان رسول الله ص قال لنسائه ايتكن تنبها كلاب كذا وكذا اياك يا حبيراء» ولولا صراحة كلام النبي ص فى التحذير والنهى لما ارادت عائشة الرجوع كما سمعت، وروى الطبرى ايضا (١) وابن الاثير (٢) قصة نباح كلاب الحوآب على عائشة وانها لما عرفت الموضع صرخت بأعلى صوتها وقالت انا والله صاحبة كلاب الحوآب فأناخت واناخوا يوم اوليلة، فجامعا ابن الزبير فقال النجا النجا قدا در ككم على بن ابي طالب فارتحوا

فما درى مع هذه الاحوال واتضح الحال هل يكون فى ذلك اليوم غرور لتابعيها وهل فى يومنا محل لدعوى نبوت الشبهة لها بقول موالها

ولنمدالى ماتحن فيه من التاريخ روى الطبرى وابن الاثير ما لم يخصه ان عائشة ومن معها لما كانوا بفناء البصرة ارسلت عبدالله بن عامر الى البصرة وكتبت الى رجال من اهلها ، فبلغ ذلك عثمان بن حنيف عامل على عايبها فأمر عمران بن حصين و ابا الاسود الدؤلى بالانصراف الى عائشة ليعالما عامها وعالم من معها فعاد ابو الاسود فقال يا ابن حنيف قدا تبت فانقر وطاعن القوم و جالدا صبر و ابرزلهم مستأشمر

فقال عثمان انا لله وانا اليه راجعون دارت رحى الاسلام ورب الكعبة ، واقبلت عائشة بمن معها حتى انتهوا الى المربد، فاتهم عثمان هناك فافترق الناس فرقتين فرقة له وفرقة لعائشة فتحانوا وتحاصبوا وارهجوا، ثم قال الطبرى وابن الاثير مالفظة «واقبل جارية بن قدامة فقال يام المؤمنين والله لقتل عثمان بن عفان اهون من خروجك من بيتك على هذا الجمد المالمون عرضة للسلاح انه قد كان لك من الله ستر وحرمة فهتكت سترك وابحت حرمتك انه من رأى قتالك فانه يرى قتلك ان كنت أتيتنا طائعة فارجمى الى منزلك وان كنت أتيتنا مستكرهة فاستعيني بالناس» ثم قال الطبرى «واقبل غلام من جينة على محمد بن طلحة وكان محمد رجلا عابداً، فقال اخبرنى عن قتلة عثمان،

فقال نعم دم عثمان ثلاثة اثلاث ثلث على صاحبة الهودج يعنى عائشة وثالث على صاحب
الجمال الاحمر يعنى طلحة وثالث على بن ابي طالب فضحك الغلام وقال لأراني على
ضلال ولحق بعلي ع وقال في ذلك شعرا:

سألت ابن طلحة عن هالك	بجوف المدينة لم يقبر
فقال ثلاثة رهط هم	اماتوا ابن عفان فاستعبر
فثلث على تلك في خدرها	وثالث على راكب الاحمر
وثالث على ابن ابي طالب	ونحن بدوية قرقور
فقات صدقت على الاولين	وأخطأت في الثالث الازهر

وروى الحاكم (١) عن اسراييل بن موسى قال سمعت الحسن يقول «جاء الزبير
وطلحة الى البصرة فقال لهم الناس ماجاء بكم قالوا انطاب بدم عثمان، قال الحسن يا سبحان الله
فما كان ليقوم عقول فيقولون والله ما قتل عثمان غيركم»

وروى الطبري (٢) عن الزهري انه لما بلغ طلحة والزبير منزل على بذي قار
انصرفوا الى البصرة فاخذوا على المنكر، الى ان قال فقدموا البصرة وعليها عثمان
ابن حنيف فقال لهم ما نقيم على صاحبكم فقالوا لم نره اولى بها منا وقد صنع ما صنع قال
فان الرجل امرني فاكتب اليه فاعلمه ما جئتم له، على ان اصلي بالناس حتى يأتينا كتابه
فوقفوا عليه وكتب فلم يلبثوا الا يومين حتى وثبوا عليه فقاتلوه فظهروا واخذوا عثمان
فأرادوا قتله ثم خشوا غضب الانصار فنالوه في شعره وجسده، فقام طلحة والزبير خطيبين
فقالا يا اهل البصرة توبة بحوبة انما اردنا ان يستعقب امير المؤمنين عثمان ولم نرد قتله،
فغلب سفهاء الناس الحكماء حتى قتلوه، فقال الناس لطلحة قد كانت كتبك تأتينا بغير هذا،
ثم ذكر قيام رجل، قال ما حاصله ان المهاجرين اول من اجاب رسول الله ص فلما توفى
بايعوا رجلا منهم من غير مشورة منا فريضنا وسلمنا، ثم مات واستخلف رجلا منكم فلم
تشاوروا فريضنا وسلمنا، فلما توفي جعل الامر الى ستة فاخترتم عثمان وبايعتموه من غير
مشورة منا، ثم انكرتم منه شيئا فقتلتموه من غير مشورة منا، ثم قال ما لفظه: ثم بايعتم
علينا عن غير مشورة منا، فما الذي نقيم عليه فقاتله هل استأثر بغيري او عمل بغير الحق

او عمل شيئا تنكرونه فنكون معكم عليه والا فها هذا ، فهموا بقتل ذلك الرجل فقام من دونه عشيرته فلما كان من الغد وثبوا عليه وعلى من كان معه فقتلوا سبعين ، ومثله في كامل ابن الاثير (١)

وروى الطبري (٢) وابن الاثير (٣) واللفظ للثاني ، قال « وبلغ حكيم بن جبلة ماصنع بعثمان بن حنيف فقال لست اخاف الله ان لم انصره ، فجاء في جماعة فقال له عبدالله بن الزبير مالك يا حكيم ، قال نريد ان نخلوا عثمان فيقيم في دار الامارة على ما كتبتم بينكم حتى يقدم على ، وایم الله لو اجد اعوانا مارضيت بهذه منكم حتى اقتلكم بمن قتلتم ولقد اصبحتم وان دماءكم لنا لالحال بمن قتلتم ، اما تخافون الله بم تستحلون الدم الحرام ؟ قال بدم عثمان ، قال فالذين قتلتم هم قتلوا عثمان اما تخافون مقت الله ! فقال له عبدالله لا نخلى سبيل عثمان حتى يخلع عليا ، فقال حكيم اللهم انك حكم عدل فاشهد ، و قال لاصحابه لست في شك من قتال هؤلاء القوم فمن كان في شك فليصرف وتقدم فقاتلهم » انتهى مع حذف بعض الزوائد كما في كثير من الاخبار السابقة ، ثم قال ابن الاثير « ولما قتل حكيم ارادوا قتل عثمان بن حنيف فقال لهم اما ان سهلا بالمدينة فان قتلتموني انتصر فخلوا سبيله فقصده عليا »

وروى الطبري (٤) عن عوف قال « جاء رجل الى طلحة والزبير وهما في المسجد بالبصرة فقال نشدتكما الله في مسيركما اعهد اليكما فيه رسول الله شيئا فقام طلحة ولم يجبه ، فناشد الزبير فقال لا ولكن بلغنا ان عندكم دراهم فجئنا نشارككم فيها » ونقل ابن ابي الحديد نحوه (٥) عن قاضي القضاة في كتاب المغني وعن ابي مخنف الا ان ابا مخنف ذكر هذا القول لطلحة والزبير معا .

وروى الطبري وابن الاثير بعد ما سبق « انه لما بايع اهل البصرة الزبير وطاحمة قال الزبير الالف فارس اسير بهم الى على اقلته قبل ان يصل اليها فلم يجبه احد ، فقال ان هذه هي الفتنة التي كنا نتحدث عنها ، فقال له مولاه اسميها فتنة وتقاتل فيها ، قال ويحك انا نبصر ولا نبصر ما كان امر قط الاعلامت موضع قدمي فيه غير هذا الامر ، فاني لا ادري ام قبل انا فيه ام مدبر » . ثم روى الطبري

• انه لما قدمت عائشة كتبت الى زيد بن صوحان (من عائشة بنت ابي بكر ام المؤمنين حبيبة رسول الله ص الى ابنها الخالص زيد بن صوحان اما بعد فاذا اتاك كتابي هذا فاقدم فانصرنا على امرنا هذا فان لم تفعل فخذل الناس عن علي) فكتب اليها (اما بعد فاننا ابناك الخالص ان اعتزلت هذا الامر ورجعت الى بيتك والا فاننا اول من نابذك) قال زيد بن صوحان رحم الله ام المؤمنين امرت ان تلزم بيتها و امرنا ان نقاتل فترك ما امرت به وصنعت ما امرنا به ونهتنا عنه • وروى الطبري (١) عن قتادة قال: نزل على الزاوية واقام اياما الى ان قال: فأقاموا ثلاثة ايام لم يكن بينهم قتال يرسل اليهم علي ويكلمهم ويردعهم، قال سارءالي من الزاوية يريد طلحة والزبير وعائشة وساروا من الفرضة يريدون ابا، فالتقوا عند موضع قصر عبيد الله بن زياد في النصف من جمادى الآخرة سنة ٣٦ يوم الخميس، فلما ترامى الجمعان خرج الزبير على فرس عليه السلاح فتقيل لعلي ع هذا الزبير قال اما انه احرى الرجاين ان ذكر بالله ان يذكر و خرج طلحة فخرج اليهما على ع فندنا منهما حتى اختلفا عنق دوابهم فقال علي ع لعمرى لقد اعدت ما سلاحا وخيلا ورجالا ان كنتم اعدت ما عند الله عذرا فاتقيا الله سبحانه ولا تكونا كالتي نقضت غزلها من بعد قوة انكنا، ألم اكن اخا كما في دينكما تحرمان دمي واحرم دما كما فهل من حدث احل لكما دمي، قال طلحة ألبت الناس على عثمان، قال علي يومئذ يوفيه الله دينهم الحق ويعامون ان الله هو الحق المبين ياطلحة تطالب بدم عثمان فاعن انه قتلة عثمان، يا زبير اتذكر يوم مررت مع رسول الله ص في بني غنم فظفر الى فضحك وضحكت له، فقلت لا يدع ابن ابي طالب زهوه، فقال لك رسول الله ص صه انه ليس به زهوه ولتقاتلته وانت له ظالم، فقال اللهم نعم ولود ذكرت ما سرت مسيري هذا، والله لا قاتلك ابدا، فانصرف علي ع الى اصحابه، فقال اما الزبير فقد اعطى الله عهدا ألا يقاتلكم، ورجع الزبير الى عائشة فقال لهما ما كنت في موطن منذ عقلت الا وانا اعرف فيه امرى غير موطني هذا، قالت فما تريدان تصنع قال اريدان ادعهم واذهب، فقال له ابنه عبد الله جمعت بين هذين الغارين حتى اذا حدد بعضهم لبعض اردت ان تتركهم وتذهب، احسست رايك ابن ابي طالب وعامت انها تحملها فتية انجاد، قال اني حلفت ان لا اقاتله واحفظه ما قال له، فقال كفر عن

بمينك وقاتله فدعا بغلام له مكحول فاعتقه ، فقال عبدالرحمن بن سالمين التميمي :

لم ار كالיום اخا اخوان اعجب من مكفر الايمان

بالعتق في معصية الرحمن

وروى ابن الاثير نحوه (١) ولم يذكر المصراع الاخير ولعله لما به اظهار فضيحة الزبير، وروى الطبري (٢) عن الزهري قال لما توافقوا خرج عليّ على فرسه فدعا الزبير فتوافقا فقال علي للزبير ماجاء بك قال انت ولا اراك لهذا الامر اهلا ولا اولسى به منا ، فقال علي لست له اهلا بعد عثمان ! قد كنا نعدك من بني عبد المطلب حتى بلغ ابنك السرء ففرق بيننا وبينك ، وعظم عليه اشيء فذكر ان النبي ص مر عليهما قتال لملي ما يقول ابن عمك ليقاتلنك وهولك ظالم ، فانصرف عنه الزبير وقال اني لا اقاتلك ، ثم ذكر قصته مع ابنه عبدالله وتكفيره عن يمينه ، ثم قال : وكان علي قال للزبير اتطاسب مني ثم عثمان وانت قتلتهم ساط الله علي اشدنا عليه اليوم ما يسكره ، وقال علي يا طاحنة جئت بعرس رسول الله ص تقاتل بها وخبات عرسك في البيت ، ثم قال فقال علي لاصحابه ايكم يعرض عليهم هذا المصحف وما فيه فان قطعت يده اخذه بيده الاخرى وان قطعت اخذه باسنانه ، قال فتى شاب انا ، فطاف علي اصحابه يمرض ذلك عليهم فلم يقبل ، الا ذلك الفتى فقال له علي اعرض عليهم هذا وقل هو بيننا وبينكم من اوله الى آخره والله في دماننا ودمائكم ، فحمل الفتى وفي يده المصحف فقطعت يده فاخذه باسنانه حتى قتل ، فقال علي قد طاب لكم الضراب فقاتلوهم .

و روى الطبري ايضا (٣) نحوه بطريق آخر و ابن الاثير (٤) وزاد فيه ان ام الفتى قالت .

لهم (٥) ان مسلما دعاهم يتلو كتاب الله لا يخشاهم
و امهم قائمة تراهم ياتهمرون الغنى لانتاهم

قد خضبت من علق ليحاهم

وفي رواية ابن الاثير للمصراع الرابع (تأمرهم بالقتل لانتاهم) .

وروى الحاكم في المستدرک (١) « انه لما كان يوم الجمل نادى على في الناس لاترموا احدا بسهم ولا تطعنوا برمح ولا تضربوا بسيف ولا تطلبوا القوم ، فان هذا مقام من افلح فيه فاح يوم القيامة فتوافقنا » الى ان قال « ثم الزبير قال لاسورة كانوا معه ارموهم برشق وكأنه اراد ان ينشب القتال فلما نظر اصحابه الى الانتساب لم ينتظروا وحملوا ، فبهزهم الله ورمى مروان طلحة بسهم فشك ساقه بجذب فرسه فالتفت مروان الى ابيان بن عثمان وهو معه ، فقال لقد كتبك احد قتلة ابيك ، وهذا الحديث كغيره يكذب مجاه في بعض اخبارهم ان الذين حرشوا الحرب هم قتلة عثمان خوفا من وقوع الصلح بين الفريقين فيقتلونهم ، وكيف يخافون القتال وعائشة وطلحة والزبير انظم منهم حربا ، واذا فرض توبة هؤلاء الثلاثة عن جناية قتل عثمان ، فالباقون يمكنهم اظهار التوبة اقتداء بالثلاثة .

وروى الطبري (٢) قال « لما انهزم الناس في صدر النهار نادى الزبير انا الزبير هلموا الي ابي الناس ومعه فولى له ينادى عن حواري رسول الله ص تنهزمون وانصرف الزبير نحو وادي السباع ، قال ومرة القعقاع في نهر بطنجة وهو يقول الى عباد الله الصبر الصبر ، فقال له يا ابا محمد انك لجريح وانك عما تريد لعليل فادخل الانيات ، فقال يا غلام ادخاني وابغني مكانا فادخل البصرة ومعه غلام ورجلان فاقتتل الناس بعده فأقبل الناس في هزيمتهم تلك وهم يريدون البصرة ، فاما رأوا الجمل أطافت به مضر عادوا قلوبا كما كانوا وعادوا الى امر جديد » وروى الطبري ايضا قبل هذا عن السري قال ما ملخصه « اقبل كعب بن سور حتى اتى عائشة فقال ادركي فقد ابى القوم الا القتال فركبت وألبسوا هودجها الادراع ثم بعثوا جملها فلما برزت من البيوت فوالله ما فجعها الا الهزيمة ، فمضى الزبير من سننه في وجهه فسلك وادي السباع ، وجاء طلحة سهم غرب يخل ركبته بصفحة الفرس فلما امتلا موزجه دما قتل وقال لغلامه اردفني وامسكني وابغني مكانا انزل فيه فدخل البصرة وهو يمثل مثله ومثل الزبير :

واخطأهن سهمي حين ارمي

فان تكن الحوادث اقصدتني

سفاهما سفت وضل حلمي

فقد ضيعت حين تبعث سهما

ندمت ندامة الكسبي لما
اطعتهم بفرقة آل لئى
و نحوه فى كامل الاثير .
شربت رضا بنى سهم برغمى
فالقوا للسباع دهمى واجمى

ولنكتف بهذا القدر فان الكثير لا يحتمله الكتاب ، وهو كما تراه صريح فى انهم انما اقدموا خلافا لامير المؤمنين وطلبا للامرة والمال حتى ما توا على الخلاف وعدم التوبة ، وقد اظهروا الطلب بدم هم اراقوه وسيلة لاعرا ضهم الردية ، ولا شبهة لهم من اول الامر الى آخره بأمرهم يمكن ان يكون لهم عذرا ، ولينظر المصنف انه لو كان الناس بايعوا فى اول الحال طلحة او الزبير اكانت عائشة تخرج طالبة بدم عثمان ، ولو ان الزبير وطلحة بلخازينة الدنيا من امير المؤمنين ع اكانا ينكثان البيعة ويتجشمان هذه المهالك وهذا غير خفى على من عذرهم ، ولكن التعصب داء لادواء له .

ولنعد الى المناقشة مع الفضل فى كلماته ، فاما مانسبه الى المصنف ره من الاعتراف بان امير المؤمنين ع قتل عثمان فقد سبق ماثبه لان المصنف انما نقل ان امير المؤمنين ع قال ان الله قتله وانا معه ، وفسره بان الله تعالى حكم بقتله وانا احكم بما حكم به ، وهذا لادخل له فى الاعتراف المدعى .

واما ما ذكره من اختصاص النهى بالخروج مع التبرج ، ففيه ان مراد المصنف هو الاستدلال بقوله تعالى (وقرن فى بيوتكن) الدال على وجوب القرار عليهن فى بيوتهن على خلاف ما فعلته عائشة لا بقوله تعالى (ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى) على ان معنى التبرج هو اظهار الزينة كما فى القاموس لا الخروج بالزينة وقد فهمت من الآية وجوب القرار عليها فى بيتها وحرمة هذا المسير عليها شريكتها فى خطاب الآية ام سلمة سلام الله عليها ، فقد روى الحاكم فى المستدرک فى مناقب على ع وصححه مع الذهبى على شرط البخارى ومسلم عن عمرة بنت عبد الرحمن قالت 'لما سار على ع الى البصرة دخل على ام سلمة يودعها فقالت سرفى حفظ الله وفى كنفه فوالله انك لعلى الحق والحق معك ، ولولا انى اكره ان اعصى الله ورسوله فانه امرنا ان نقر فى بيوتنا لسرت معك ، ولكن والله لارسلن معك من هو افضل عندى واعز على من نفسى ابنى عمر' وقد أقرها امير المؤمنين ع

على ما فهمت فاي عبرة بكلام الخصم واشباهه وقد فهم ذلك ايضاً زبدين صوحان حيث قال كما سبق امرت ان تلزم بيتها وامرنان تقاتل فتركت ما امرت به الى آخره، فاما قول الخصم ولو كان الله امرهن بترك الخروج مطلقاً لكان يحرم عليهن الخروج للحج والجماعة وهذا باطل اجمالاً، وفيه ان الاجماع دليل قيد للآية فيتبع بمقدار ويطبق اطلاق الآية محكمافي غيره ولوحل لمن مثل هذا الخروج الشنيع في الارض البعيدة بين الجماهير فاي خروج بعده يحرم .

واما ما زعمه من انها خرجت محتسبة لان قتلة عثمان قتلوا الامام وهتكوا حرمة الاسلام فطريف، اذ الاجهاد على الناس، مع ان خروجها على تلك الحال اعظم هتكا لحرمة الاسلام وحرمة رسول الله ص، وهل هو الاجرح على جرح وفساد فوق الفساد وسعى في قتل امام آخر وقتل ما لا يعد من النفوس البرية، ولو جاز الاحتساب في ذلك لجاز لكل اجنبي عن المقتول ان يقتل، قائله فلم يبق وجه لتخصيص ولي الدم على ان الذين سعوا في قتل عثمان هم اكثر الصحابة وهم يعتقدون ان في قتله نصر الاسلام لاهتك حرمة الاسلام، وهم اقرب الى الصواب من الخصم وكيف تحتسب عائشة في قتلهم وقتل من اخذ بقولهم وقد كانت هي وطلحة والزبير اعظم الساعين في قتله ولان زعمت توبتها فلعل غيرها قد تاب ولا يشترط في التوبة الحرب

واما ما نسب اليها من الاجتهاد في حرب امير المؤمنين ع فأطرف من سابقه اذ اى محل للاجتهاد في حربه بعد نباح كلاب الحوآب وقرار الزبير بحديث رسول الله، فضلاً عن امر الله تعالى لها بالقرار في بيتها، وما أبعد بين ما يراه الخصم من احتسابها واجرها واجتهادها، وبين ما يراه امير المؤمنين ع في حربه لهم، روى الحاكم في المستدرك في مناقب علي ع (١) عن طارق بن شهاب من حديث قال فيه امير المؤمنين ع (والله لقد ضربت هذا الامر فما وجدت بداً من قتال القوم او الكفر بما انزل على محمد ص) وليت شعري هل كان الخصم اعرف باحتسابها واجتهادها من عمار حيث حكم بان طاعتها خلاف طاعة الله تعالى، فقد روى البخارى على ثلثي كتاب الفتن ان عماراً صعد المنبر فقال ان الله تبارك وتعالى ابتلاك لم يعلم اياه طيعون ام هي، ولكن يا للعجب قد زاد الراوى في كلام عمار

شيئا اثبت به المناقضة لعماره ضعف الرأي، قال «قال ان عائشة قد سارت الى البصرة ووالله انها لزوجة نبيكم ص في الدنيا والاخرة ولكن الله تبارك وتعالى ابتلاكم» الى آخر ما ذكرناه فانها اذا كانت طاعتها خلاف طاعة الله تعالى في هذا المقام العظيم كيف تنال تلك المنزلة الجليلة وتكون زوجة خير خلق الله في الجنة ولا سيما بعد ما نهاها واعلمها بنباح كلاب الحوآب وكيف يتصور من عماراته في مقام دعوة الناس الى الخروج الى حربها يقدم هذه المقدمة المخذلة عن حربها.

واما عازمه الخصم من ان قولها اقتلوا نعثلا لم يصح في الصحاح، فقيه انه لا يشترط في التاريخ ان يكون من رواية صحاحهم انسته والاسقطنا عالم التاريخ الاننادر، واقوى ما عندهم في التاريخ كتابا الطبرى وابن الاثير وهما قد ذكرنا ذلك، بل استفان نقله عندهم، وقوله وان صح فنعثل لم يكن من اسماء عثمان وربما ارادت شخصا آخر خطأ ظاهرا لان اطلاقه عليه لا يتوقف على التسمية بل تكفى فيه المشابهة وهو من المشهورات، حتى قال في القاموس «النعل الرجل الاحمق ويهودى كان بالمدينة ورجل لحياني كان يشبه به عثمان اذ ايل منه» مضافا الى ما سبق في الاخبار من صراحة ارادتها لعثمان ولشبهة هذا الاطلاق عليه جاء في شعر حرب الجمل كما رواه الطبرى (١) عن هاني الخطابي قال :

أبت سيف مذبج وهمدان بان ترد نعثلا كما كان

واما انكاره لعداوتها لاميير المؤمنين ع فمن انكار الضروريات، وأية علامة للعداوة اكبر من عدولها عن السرور بقتل عثمان الى دعوى الطلاب بئاره بمجرد ان عرفت بيعة الناس لاميير المؤمنين ع، وتمت ان السماء انطبقت على الارض ثم ساق الجيوش وألقت الفتنة في بلاد الاسلام المطمئنة

ومارواه عنهم انها قالت ما كان بيني وبينك الا ما يكون بين المرأة واحمامها شبه بالهزل فانه اذا كانت الحرب الضروس من نحو ما يقع بين المرأة واحمامها ولم تدل على العداوة ولا تسمى بهافما العداوة وما الذي يقع بين الاعداء

واما قوله ان الناس كانوا يطلبون بدم عثمان متابعوها الى آخره ، ففيه ان الامر لو كان كذلك فلم لم ينصروه حين اطالوا عليه الحصار حتى قتلوه ، واين هم عن قتلة عثمان قبل دعوة عائشة وبمضهم بين اظهرهم وهم الاقلون فيهم ، بل عائشة والزبير وطلحة من اظهر مطلوبهم واكبر نازهم

واما قوله ان دعوى الارث والرفع الى الحاكم لانتحاج الى جبر العساكر ، ففيه ان المصنف رء لم يردانهم مساعدوها على الحرب ، بل اراد انهم ما ساعدوها بشئ اصلا حتى بالقول ، فماتبعها منهم احدني رد ابي بكر مع وضوح حجتها ولا تنظم لها بشر ، مع انها بضعة نبيهم ولم يخلف فيهم غيرها ، وما تفرق بها انسان ، فقال يا ابا بكر هب ان المال للمسلمين فتحن نزعى حرمة نينا ونحفظ غيبته باعطاه ما خلفه وكان يملكه لها ، على انه لو اراد المصنف رء عدم المساعدة بالحرب فهو في مجله لانهم راوا ابا بكر خالف حكم الكتاب العزيز وبطل الشريعة الاحمدية جهراً وانتزع ما تحت يدها قرأ وجعل نفسه حاكما وهو الخصم الالد فاذاها وآذى الله ورسوله بايذائها وبالضرورة ان حكم من فعل ذلك هو العزل ولو بالحرب

وبالجمل ان اراءنا المسلمين علموا ان عائشة اعظم المحرضين على عثمان ولما دعتهم باسم الطلب بئاره الى حرب امامهم واخى نبيهم ومولاهم الذي اوجب عليهم التمسك به كالقرآن اطاعوها وحاربوه وعلم المسلمون ان ابا بكر عدا على بضعة نبيهم وسيدة النساء وقبض ما في يدها وطلب منها البيعة على خلاف حكم الله تعالى ثم رد شهادة من شهد الله لهم بالطهارة وحكم عليها وهو الخصم وخالف صريح الكتاب في ميراث الانبياء ، وقد كان الواجب عليه لو لم يكن الحق لها ان لا يمنعها ما طلبت حفظا لنبيهم في بضعة وتفاديا عن ايذاء الله ورسوله بايذائها ومع ذلك لم يساعدها المسلمون بكلمة وقد استغانت بهم واستنصرتهم فهل ترى ذلك الا لثقلها على اعقابهم وكما قال الشاعر :

ما المسلمون بأمة لمحمد	كلا ولكن أمة لعيق
جاءتهم الزهراء تطلب ارضاها	فتقاعدوا عنها بكل طريق
وتوا نبرا لقتال آل محمد	لمساعدتهم ابنة الصديق
فعمودهم عن هذه وقيامهم	مع هذه يغنى عن التحقيق

قال المصنف طاب ثراه

ثم انها جعلت بيت رسول الله ص مقبرة لايها ولعمر وهما اجنيان عن النبي ص فان كان هذا البيت ميراثا كان من الواجب استئذان جميع الورثة وان كان صدقة للمسلمين يجب استئذانهم وان كان ملكا لعائشة كذبهم ماتقدم من انها لم يكن لها بيت ولا مسكن ولا دار بالمدينة، وقد روى الحميدى فى الجمع بين الصحيحين ان رسول الله ص قال ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة، وروى الطبري فى تاريخه ان النبي ص قال اذا غسلتموني وكفتموني فضعوني على سريري فى بيتي هذا على شفير قبري

وقال الفضل

قد سبق ان البيت كان لعائشة بتعليك رسول الله ص اياها، واما نسبة رسول الله ص البيت الى نفسه الشريفة فلان البيت له وهو مسكنه ومضجعه وعائشة زوجته ومن يفارق بين المرء والزوجة، ولكل منهما نسبة البيت الى نفسها، وليس بين المرء والزوجة فى البيت والمسكن افتراق واستقلال ولكل منهما ان يقول بيتي، واما قولهم ان عائشة لم يكن لها بيت ولا دار بالمدينة، فالمراد غير هذه الدار التى ملكها رسول الله ص، ثم نقول لولم يكن البيت لالكان ينبغى أن ينتزع عنها امير المؤمنين فى ايام خلافته سيما بعد ما قابلته وغلب عليها والالكان مقصرا فى حق بيت المال ان كان صدقة وفى حق اولاده ان كان ميراثا، ولكان ينبغى ان ينشب ابا بكر وعمر لانهما دفنا فى الارض المفصولة؛ ثم ان ازواج النبي ص قد تصرفوا فى بيوتهم فى حيزه تن تصرف الملاك ثم بعدهن تصرف الورثة فيها تصرف الملك حتى اشتراها عمر بن عبدالعزيز ايام وليد بن عبد الملك وجعلها من المسجد، ولو كان البيت لرسول الله ص لكان عمر بن عبدالعزيز يردها الى اولاد وطمة ويشتري منهم كما زعموا انه عمل فى فذلك مثل هذا، وامثال هذه الاعتراضات من باب الهذيان

واقول

قد عرفت قريبا ان دعوى التملك كاذبة ولا أثر له فى رواية اصلا وغاية ما استدلوا به قوله تعالى وقرن فى بيوتكن، وقد سبق ان الاضافة فيه ظاهرة فى الاختصاص من جهة السكنى بخلاف اضافة البيت الى النبي ص فانها ظاهرة الى الملك كما هو شأن الرجال

والغالب ، فمجرد اضافة البيوت اليهن لانتوجب الانتقال اليهن ، واما قوله المراد غير هذه الادار فتحكم وانما لم ينتزع امير المؤمنين ع البيت من عائشة فلتلا يتخذة معوبة واشباهه وسيلة الطعن عليه وخوفا من زيادة الفتن ، على انه لا يعبد ان عائشة لم تكن ساكنة البيت بعد دفنهما فلا محل لانتزاعه منها .

واما ما رواه من اشتراء عمر بن عبدالعزيز من ورنة ازواج النبي ص فمحل ريب عندي في صدقه لكثرة ما رايته عنه من الكذب كما كذب في المقام بدعوى التملك ، ولو صح ما رواه ففعل ابن عبدالعزيز ليس حجة علينا على انه انما رد فدك لثبوت النحلة عنده ، فلا يلزم رد البيوت من جهة الميراث لاحتمال انه يرى ان ماله النبي ص صدقة فتطبق على ازواج النبي ص وورثته .

قال المصنف ضاعف الله اجره

وروى الحميدي في الجمع بين الصحيحين عن عائشة قالت ما غرت على احد من نساء النبي ص مثل ما غرت على خديجة ، وما رأيتها ولكن كان النبي ص يكثر ذكرها وربما ذبح الشاة ثم يقطعها اعضاء ثم يبعثها في صدائق خديجة فربما قلت له كأنه لم يكن في الدنيا امرأة الا خديجة ، فيقول انها كانت وكانت وكان لي منها ولد قالت عائشة وامره به اوجبرئيل ان يبشرها ببيت في الجنة من قصب ، واهم المسلمون على ان خديجة من اهل الجنة ، وعائشة قالت امير المؤمنين بعد الاجماع على امامته وقتل بسببها نحو من ستة عشر الف صحابي وغيره من المسلمين وافشت سر رسول الله كما حكا الله تعالى ، وروى الحميدي في الجمع بين الصحيحين ان عمر خليفه ابيها شد عليها بذلك ، ونقل النزاع الى سوء صحتها لرسول الله ص فقال ان اباه ابا بكر دخل يوما على النبي وقد وقع منها في حق النبي ص امر مكروه ، فكلفه النبي ص ان يسمع ما جرى ويدخل بينهما ، فقال لها رسول الله ص تتكلمين او اتكلم فقالت بل تكلم ولا تقل الاحتقا ، فلينظر العاقل الى هذا الجواب و هل كان عنده الا الحق وينظر في الفرق بين خديجة وعائشة ، وقد انكر الجاحظ من اهل السنة في كتاب الانصاف غاية الانكار على من يساوي عائشة بخديجة او يفضلها عليها .

و قال الفضل

اما فضائل خديجة فهي كثيرة لأنحصى ، ووصفها رسول الله ص وقال ان لخديجة بيتا من قصب لافياها هم ولا نصب ومسايعها في خدمة رسول الله ص كثيرة ، وهكذا لكل واحدة من ازواج النبي ص فضيلة ، وليس لنا ولا مثالا ان ندخل في الفرق بين ازواج النبي ص وما كان لنا ان نتكلم في شأنهن بما يشبه طعنا او قدحاً فان هذا يرجع الى عرض رسول الله ص والتعرض لحرمة وهتك سترهن بعد السنين المتطاولة وكل هذا فيه خطر الكفر نعوذ بالله من هذا ، وما ذكر من افشاء سر رسول الله ص فهذا منسوب الى حفصة بلا خلاف بين المفسرين والمحدثين فان الاجماع منهم على ان رسول الله ص دخل في بيت حفصة مارية القبطية فغارت حفصة فجرمها على نفسه مراعاة لخطر حفصة واستكتمها السر فافشته عند عائشة ، واما ما ذكر من الغزالي ان عائشة قالت لرسول الله تكلم ولا تتل الاحقا فان عائشة كانت من اعلم الناس بان رسول الله ص لم يقل الاحقا ، ولكن هذا كلام يعرض للنساء عند مجادلة الرجل فتقوله من المغيرة ، ولم يذكر تنمة الحديث انها لما قالت هذا الكلام ضربها ابو بكر وقال اتحولين لرسول الله هذا وهل يقول غير الحق فقال رسول الله ص دعها ، فعلم ان رسول الله ص كان يعلم ان هذا الكلام منها من فرط الغيرة و من كلام مباحثات النساء مع الرجال لانها ذكرها معتقدة ان رسول الله قد يقول غير الحق ، واما التفضيل بين عائشة وخديجة فليس يتعلق بشئ من امور الدين والله اعلم بحقيقته .

و اقول

روى البخارى الحديث الاول في باب تزويج النبي ص خديجة او اخر الجزء الثاني و روى في هذا الباب احاديث كثيرة في عيرة عائشة من خديجة منها ما اخرجه عن عائشة قالت « استأذنت هالة بنت خويلد اخت خديجة على رسول الله ص فعرف استئذان خديجة فارتاع لذلك ، فقال اللهم هالة قالت فغرت فقلت مات ذكر من عجائز قريش حمراء الشدين هلك في الدهر قد ابدلك الله خيراً منها » ومثله في صحيح مسلم في باب فضائل خديجة ، وروى احمد في مسنده (١) عن عائشة قالت « كان النبي ص اذا ذكر خديجة

انني اعياها احسن الثناء ففرت يوما فقلت ما اكثر ما تذكرها حمراء الشدق قدأبدلك الله بهاخيراً منها، قال ما ابدلني الله عز وجل خيراً منها، قدأمنت بي اذ كفر بي الناس وصدقتني اذ كذبنى الناس وواستني اذ حرمني الناس ورزقني الله تعالى ولها اذ حرمني اولاد الناس، وروى مسلم في الباب المذكور احاديث كثيرة ايضاً في غيرة عائشة من خديجة

(منها) عن عائشة قالت ما غرت على نساء النبي ص الا على خديجة واني لم ادركها قالت وكان رسول الله ص اذا ذبح الشاة يقول ارسلوا بها الى اصدقاء خديجة قالت فأغضبته يوماً فقلت خديجة، فقال اني رزقت حبها، وهذه الاخبار و نحوها دلت على مطاعن في عائشة (منها) انها اغضبت رسول الله ص (ومنها) انها ذهت خديجة وشتمتها بقولها حمراء الشدقين، وقدروى البخارى ومسلم في كتاب الايمان عن النبي ص. قال (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده) ورويا ايضاً انه ص قال (سباب المسلم فسوق وقاله كفر) وعائشة قد اختارت للسب خيراً النساء وللقتل خيراً الاوصياء (ومنها) انها اغتابت خديجة ع بذلك اللفظ ان صدقت فيه وبهتتها ان كذبت فيه وكلاهما حرام، روى مسلم (١) عن ابي هريرة ؓ ان رسول الله ص قال اتدرون ما الغيبة قالوا الله ورسوله اعلم، قال ذكرك اخاك بما يكره قيل افرأيت ان كان في اخي ما اقول قال ان كان فيه ما تقول فقد اغتبته وان لم يكن فيه فقد بهته (ومنها) انها حسدت خديجة والحسد حرام قال رسول الله لا تحاسدوا كما رواه البخارى (٢) و مسلم (٣) وقد وصف الله به الكافرين، قال سبحانه (كفاراً حسداً) واثبت فيه الشر فقال (ومن شر حاسد اذا حسد) فان غيرة النساء من حسد بعضهم لبعض، قال في القاموس حسده تمنى ان تتحول اليه نعمته وفضيلته او يسلبهما، وعائشة قد غارت من خديجة وحسدتها على ثناء النبي ص عليها وحبها لها ففعلت حراماً، وقد صرح ترمذى في رواية الترمذى بلفظ الحسد فانه روى في فضل خديجة عن عائشة قالت «ما حسدت امرأة ما حسدت خديجة وهما تزوجني رسول الله ص الا بعد ما ماتت وذلك ان رسول الله ص بشرها ببیت في الجنة من قصب لاصخب فيه ولا نصب» ثم قال هذا حديث حسن صحيح،

(١) في باب تعريم النبية من كتاب البر والصلة والاداب (٢) في كتاب الاداب

(٣) في الكتاب المذكور

وهو دال على حسدها لها لبشارة النبي ص اياها بالجنة وهو أقبح من سابقه وأسوء اصناف الحسد .

وود غارت عائشة من صفية ايضاً بما يدل على النقصان الكامل، روى احمد في مسنده (١) عن عائشة قالت بعثت صفية الي رسول الله ص بطعام صنعت له وهو عندي فلما رايت الجارية اخذتني رعدة حتى استسلمني أفكل، فضربت القصعة فرميت بها، قالت فنظر الي رسول الله ص فعرفت الغضب في وجهه فقات اعوذ برسول الله ص ان يلعنني اليوم قال اولي الحديث، وروى نحوه البخاري (٢) لكنه لم يصرح باسم عائشة احتشاماً لها وهو مشتمل على منكرات أخر غير الغيرة كاتلاف الاناء بما فيه وهو حرام في نفسه مع كونه مال الغير، وفيه اهانة نعمة الله تعالى وكاغضب النبي ص و عدم المبالاة به اذ فلت الحرام بمراءى منه، وذلك دال على انحطاط رتبتها عن أداني النساء فكيف تقاس بخديجة احدى افاضل النساء وسيداتهن الأربع.

وقوله وليس لنا ولا مائتانا ان ندخل في الفرق بين ازواج النبي ص خطأ وتكشف بارد، اذ لسن افضل من الانبياء والملائكة وقد وقع البحث في ان ايهم افضل ووقع البحث في افضلية اى الخلفاء، كما ان قوله ومائتانا نتكلم في شأنهن بما يشبه طعنا او قدحا خطأ آخر، فان هداية الناس افضل الطاعات، واولي منه بالخطأ قوله فان هذا يرجع الى عرض رسول الله ص والتعرض لحرمة وهتك سترهن بعد السنين المتطاولة الى آخره، فانه لو تم كانوا هم المعرضين لذلك لروايتهم له في كتبهم المعتبرة عندهم، مع انه سبحانه قال (لا تزروا زرة وزر اخرى) وليس العمل غير الصالح من رسول الله ولا يلحق به قال تعالى (انه ليس من اهلك انه عمل غير صالح) وقد تعرض الله سبحانه لامرأة نوح وامرأة لوط وضرب بهما المثل وهتك سترهما بعد السنين المتطاولة وابقاه ثابتا على ممر الايام، كما فعل ذلك بالتى نحن في الكلام به لولين عدم امامتهما وصاحبتهما بقوله سبحانه (واذ أسر النبي) الآية وهتك سترهما ببيان عصيانهما اذ قال (ان تتوبا) وبيان تظايرهما على وجه افصح به عن عظم كيدهما، حيث قال (وان تظاهرا عليه فان الله هو مولاه) الآية اذ لولان كيدهما مما تشق الارض منه وتخر الجبال هدا لما هددهما بهؤلاء الانصار الذين لا يقوم لهم احد،

وما كفى سبحانه بهذا الهتك لهما حتى ضرب لاجلها المثل بامرأتى نوح ولوط فأبان
انهما من اهل النار، فقال تعالى (ضرب الله مثلاً) الى قوله عز من قائل (فخاتهما فلم ينفيا
عنهما من الله شيئاً وقيل ادخلا النار مع الداخلين)

واما ما زعمه من عدم الخلاف بين المفسرين والمحدثين في ان النبي افشت سر رسول الله
هي حفصة فممنوع لما في الدر المنثور في تفسير سورة التحريم عن ابن مردويه عن ابن
عباس انه ص أسرا الى عائشة في امر الخلافة بعده فحدثت بدحفصة وهو خير بعيد ، ادكما
اخبر النبي ص علماً بان الامة تغدبه ويغصبه الثلاثة يمكن ان يخبره عائشة

واما ما ادعاه من الاجماع على ان النبي ص دخل بيت حفصة الى آخره فباطل
للخلاف بينهم في ان الذي حرمه النبي ص هو مارية او شرب العسل وكثير من اخبارهم
على الثاني ، وسيذكر المصنف في البحث الآتي حديثاً به عن الجمع بين الصحيحين ، وهو
ما رواه البخاري في كتاب الطلاق (١) والنسائي ايضا في كتاب الطلاق بتاويل الابه
ومسلم في كتاب الرضاع (٢) عن عائشة قالت « ان النبي ص كان بمكث عند زينب بنت
جحش ويشرب عندها عسلاً فتواصيت انا وحفصة ان أيتنا دخل عليها النبي ص فلتقلاني
لاجد منك ريح مغافير » الحديث الآتي في كلام المصنف ره ورواه البخاري في تفسير
سورة التحريم وفي كتاب الايمان والذوق في باب اذا حرم طعامه وهو صريح في كذبها
والكذب كبيرة ، لاسيما على النبي ص ، حتى حرمتا عليه ما يحبه ، وما اعجب من هتين
المرأتين كيف لم تتأدبا بآداب الله ورسوله مع طول الصحبة ولم يريا لرسول الله ص
حرمة حتى آتاه وتظاهرتا عليه فاعتزل نساءه وطلق حفصة كما في مسند احمد (٣)

واما ما ذكره من ان عائشة كانت من اعلم الناس بسان النبي ص لم يقل الاحقا
فدعوى بلا دليل وظاهر كلامها دليل الخلاف . واما قول النبي ص دعها فلا شاهد به للخصم
لجواز كونه من باب واعرض عن الجاهلين ، مع انها لو كانت عالمة لكانت احق بالضرب
لان يمنع النبي ص عن ضربها فان العالم العاقد اولى بالمعقوبة ولا سيما نسله النبي ص
اللاتي جعل عذاب المذنبه منهن ضعفين فاجترأها على رسول الله واطهارها الشك في

(١) في باب لم يحرم ما احل الله لك

(٢) في باب وجوب الكفارة على من حرم امراته ولم ينو الطلاق (٣) ص ٤٧٨ ج ٣

أمره مع علمها بأنه لا يقول الاحق تكون من أسوء العالمين المخالفين بل تدخل ظاهر أفي
زهرة غير المؤمنين .

الأخبار التي تدل على مخالفات عائشة

قال المصنف قدس الله نفسه

وروى الحميدى فى الجمع بين الصحيحين ان ابن الزبير دخل على عائشة فى
مرضها فقالت له • انى قاتلت فلانا وسمت المقاتل برجل قاتلته عليه ، وقالت لوددت
انى كنت نسيا منسيا ، ومنه عن عائشة « أن النبي كان يمكث عند زينب بنت جحش فيشرب
عندها عسلا فأليت انا وحفصة ان أئتنا حتى دخل عليها رسول الله ص فلتقل انى اجدته »
ربح مغاير فدخل على احدهما فقالت له ذلك فقال بل شربت عسلا عند زينب بنت
جحش ولن اعوده ، فنزلت (يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك) الى قوله (ان تنوبا الى الله
- لعائشة وحفصة - فقد صغت قلوبكما) (واذا أمر النبي الى بعض ازواجه حديثا) لقوله
بل شربت عسلا ، وقال البخارى فى صحيحه وقال ابراهيم بن موسى عن هشام • ولن اعود
له وقد حلفت فلا تخبرى بذلك احدا ، وهذا يدل على نفسها فى الغاية ، وفيه ان عائشة
حدثت ان عبد الله بن الزبير قال فى بيع او عطاء اعطته والله لتنتهين عائشة او لاجبرن
عليها ولم ينكر عليه احد ، وهو يدل على ارتكابها ما ليس بسائغ ، وفيه عن ابن عباس
قال لو كنت اقربها او ادخل عليها لانتها حتى تشافئنى ، وهذا يدل على استحقاقها الهجران ،
وفيه عن نافع عن ابي عمر قال قام النبي ص خطيبا فاشار الى مسكن عائشة وقال ههنا الفتنة
ثلاثا من حيث يطلع قرن الشيطان ، وفيه قال خرج النبي ص من بيت عائشة فقال رأس الكفر
من ههنا من حيث يطلع قرن الشيطان .

وقال الفضل

ما روى عن عائشة انها قالت انى قاتلت فلانا فهذا اعتراف منها وندامه على الخروج
وهذا يدل على منقبتها وانها رجعت وندمت فى حياتها عن الخروج ، فان كان الخروج
ذنبا فقد صحت توبتها عنه والا فلا عليها شئ . من الخروج لانها عملت بالاجتهاد . واما
ما ذكره من حديث العسل فكان هذا من باب غير النساء بمضن على بعض وهل يؤخذن

بها، واما حمل السر الذي افشاه النساء، على شرب العسل فبيد ولم يذكره المنسرون ، نعم : كروا ذلك الحديث في هذا المبحث بل حملوه على وقوع رسول الله على مارية في بيت حفصة كما ذكرنا . و اما قوله فهذا يدل على بعضها في الغاية فهذا مخالف لما علم بالضرورة من الدين وهو ان رسول الله ص يجب عائشة حبا شديدا ولا يجب احدا من النساء مثل حبيبها، وهذا معلوم من ضروريات الاخبار الدينية فكيف يثبت انه يبنضها ، واما قول ابن الزبير لاحجرن عليها فهذا يدل على غاية كرمها وعطاياها حتى ان ابن الزبير فقد حبرها لكثرة عطائها و بسط يدها في المطية و قد انكرت عائشة على قوله حتى هجرته ، واما قوله ان رسول الله (ص) أشار الى حجرة عائشة وقالها الفتنة فما اجله بمعاني الاحاديث وما زلنا فهمه في تلقى معاني الاخبار كانت حجرة عائشة في جانب الشرق من المنبر و اشار رسول الله ص الى الشرق كما يفسره باقي الاحاديث وهوان رسول الله ص اشار الى الشرق وقد فسر رسول الله ص بقوله حيث يطالع قرن الشيطان والمراد منه الشرق ، لانه جاء في حديث آخر ان الشمس حين تطلع بين قرني الشيطان فهذا فسر رسول الله ص اشارته وانه يريد جانب الشرق؛ ولو كان المراد حجرة رسول الله ص التي كانت لدايشة فكيف يقال ان قرن الشيطان يطالع من حجرته المقدسة و الحال ان رسول الله ص يطالع من الحجرة، وهذا غاية الجرأة الموجبة لصحة تكفير ابن المطهر النجس وأنى لابن المطهر اساءة الادب لاهل حرم رسول الله ص والتكلم فيهم فهل هذا الاجرأة على الله ورسوله. وقد قال رسول الله ص يوم الافك من يذرنى فيمن آذاني في اهل بيتي، وهذا الرجل يؤذى رسول الله ص وقد قال رسول الله في شأن عائشة ذلك اليوم على المنبر وماء لمت على اهلي الاخير، ثم ان ابن المطهر جاء في آخر الزمان وأثبت في اهل بيت رسول الله ص الشر والفساد وسمى بيت رسول الله ص ومحل قبره المكرم مطلع قرن الشيطان، وجزاء هذا ان احداً من ملوك الاسلام يمد الى قبر ابن المطهر فيخرجه من حفرته ويحرقه فهناك قرن الشيطان ومنزب لعنة الرحمن

و اقول

لادليل في قول عائشة لوددت اني كنت نسيا منسيا على توبتها لاحت مال ارادتها الاسف من انها لم تشف فؤادها ولم يرد غليلها من امير المؤمنين ع بقرينة خطابها مع

ابن الزبير إذ يريد ان تظهر التوبة في خطابه عن امر يكون طامنا فيه وفي ابيه مع اقامته على الدواة الشديدة لولى المؤمنين ولوسام فهذا القول وحده ، لا يكفي في التوبة مالم تخرج عما اراقته من دراه المسلمين وما نهته من اموالهم فان السبب هنا وى من المباشر ، والتوبة من ظالم الناس لا تحصل بدون اداء الحقوق لاهلها واحتمال مذكورتها و عماها بالاجتهاد مخالف لعمالها من يوم استدادها لحرب امير المؤمنين الى انتهائه كما مريانه على ان الاجتهاد لا يستط حقوق الناس لاسيما بعد ظهور الخطأ . واما ما زعمه في قصة العسل من ان النساء لا يؤخذن على النيرة فمن الجهل الواضح اد لو فرض انهن لا يؤخذن على نفس الغيرة فكيف لا يؤخذن على ما ادت اليه من المحرمات كايذا . رسول الله ص والكذب عليه والظاهر على الكيد به .

واما استبعاد حمل السر على شرب العسل او تحريره فقوى جدا لكن لا يضر في طعن المصنف ره على عائشة بما اقرت به على نفسها من التواصي على النبي ص والكذب عليه وتسيب ان يحرم على نفسه ما يحبه اى امر كان ، على ان قوله لم يذكره المفسرون خطأ لان بيان سبب نزول الآى انما يؤخذ من الاخبار فكل ما يذكرونه من الروايات يكون بيانا لسبب النزول ، ولذا نقل السيوطى في باب النقول بعد ذكر طفتى الاخبار في سورة التحريم عن ابن حجر انه قال يحتمل ان تكون الآية نزلت في السبيين مما . واما ما نقله عن المصنف ره من قوله وهذا يدل على بنضها في النابة فخطأ لان النسخة الصحيحة هى نقصها بدل بنضها ، وبالضرورة ان من تنار لذلك الامر اليسير حتى ترتكب الحرام وتكيد سيد المرساين عما يحبه لاشد النساء نقصا واقهين شأننا على انه بناء على نسخته فالمقصود بنضها للنبي ص لعمها له عما يحب اذ ليس هو من شأن المحب ، وليس المقصود بنض النبي ص لها اذ لا ربط له بالحديث ، ودعوى انه ص يحبها حبيا شديدا ولا يجب من النساء مثاها كاذبة بشهادة عدم كنهه عندها كما يمكن عند زينب وام سلمة وغيرها من خديجة لاكثر ذكرها . والاخبار التى استدلو بها على حب النبي ص لها اكثرها من حديثها حتى ان مساما لم يرو عنه ذكر فضائلها حديثا في حب النبي ص لها الاعنها ، واكثر الاخبار التى استقادوا حب النبي ص لها انما كانت من قبيل ما اخبرت به من لعبها بالبنات في دار النبي ص بعلمه واستماعة الى لعب الجوار لها في بيته و ايناسه

لها : بالنظر الى لعب الحبشة في المسجد وخدعها على خده ، الى غيرها من الامور المنكرة المانحة للشرع والائيرة و شرف الرسالة ، وهل يحسن من عاقل ان يصدق امرأة تخبر بملء فيها ، بالاحياء انها دخلت بها امها على النبي ص عند زواجه بها فاذا رسول الله ص جالس على سرير وعنده رجال ونساء فأجلستها في حجره فوثب الرجل والنساء ، كما رواه احمد في مسنده (١)

واما ما اجاب به عن ارادة ابن الزبير المنعجبر عليها فلا يرفع الاشكال لان بسط يدها في العطية لو سلم لاستحق به التحجير اذا كان على النحو السابق ، فينبغي ان تكون ارتكبت مالا يجوز أزامراً سفها ، سواء كان بيعا ام عطاء ، واذا هدها ابن الزبير بالتحجير ولم ينكر عليه احد ، وانكر عائشة نفسها لا يرفع الاشكال ، على ان المرأة لا تمدح على الكرم فقد ورد عن امير المؤمنين ع خيار خصال الرجال شرار خصال النساء الشجاعة والكرم ، فان المرأة اذا كانت شجاعة غررت بنفسها كما فعلته عائشة يوم الجمل ، واذا كانت كريمة خانت بيت وليها ، وظنى ان عائشة لم تفعل ما تستحق به هذا القول من ابن الزبير ولكن بخلة الشديد دعاه الى هذه المقالة ادلم تكن خازنة وممسكة لكل ما في يدها ليبقي ارضا له ، فالاولى الايراد على عائشة بامور اخرى تشمل عليها الحديث فذكره بتمامه ان عرف صحة ما قلنا ، فنقول روى البخارى في كتاب الادب (٢) « ان عائشة حدثت عن عبدالله بن الزبير قال في بيع اوعطاء اعطته عائشة والله لنتهنين عائشة اولا حجرين عايتها ، فقالت اهو قال هذا ؟ قالوا نعم ، قالت هو لله على نذر ان لا اكلم ابن الزبير ابدا ، فاستشنع ابن الزبير اليها حين طالت الهجرة ، فقالت لا والله لا اشفع فيه ابد اولا واتحنت الى نذرى ، فلما طال ذلك على ابن الزبير كالممسور بن مخزومة وعبد الرحمن بن الاسود وقال لهما انشدكما بالله لما ادخلته ماني على عائشة فانها لا يحل لها ان تنذر قطيعتي ، فأقبل به المسور وعبد الرحمن حتى استأذنا على عائشة ، قالت ادخلوا ، قالوا اكنا ، قالت نعم ولم تلم ان معهما ابن الزبير فلما دخلوا دخل ابن الزبير عايتها الجحباب فاعتنق عائشة وطفق يناشدها ويبكي وطفق المسور وعبد الرحمن يناشدها الا ما كتمته وقيلت منه ، وبولان

ان النبي ص نهى عما قد عملت من الهجرة فانه لا يحل لمسلم ان يهجر اخاه فوق ثلاث ليال ، فلما اكثروا على عائشة من التذكرة والتجريح طقت تذكرهما وتبكي وتقول اني نذرت والنذر شديد ، فلم يزألها حتى كملت ان الزبير واعتقت في نذرها ذلك اربعين رقبة وكانت تذكر نذرها بعد ذلك فتبكي حتى تبل خمارها .

ففي هذا الحديث جهات من الطعن (الاولى) ما اشار اليه المسور وعبدالرحمن وهو أنها هجرت ابن الزبير فوق ثلاث وقد صرحت اخبارهم بجرمته كما رواه المسور وعبدالرحمن في هذا الحديث ، ورواه البخارى (١) عن انس وابى ايوب ورواه مسلم من طرق (٢) (الثانية) انها قطعت الرحم وهو حرام آخر بلا خلاف وقد روى مسلم (٣) ان رسول الله قال لا يدخل الجنة قاطع رحم ، وروى نحوه البخارى ايضا (٤) (الثالثة) انها نذرت المعصية واصرت على امضائه وهو خلاف الشريعة بروايتها فقد اخرج البخارى عنها (٥) ان النبي ص قال من نذر ان يطيع الله فليطعه ومن نذر ان يعصيه فلا يعصه ، ومثله في مسنده احمد (٦) (٧) ان النبي ص قل لا نذر في معصية الله ، وفي رواية اخرى قال ص لا وفاء لنذر في معصية ، وهذا هو الذى اشار اليه ابن الزبير في قوله السابق لا يحل لها ان تنذر قطيعتي ، ولا يصح حملها على التأديب الا يصح التأديب بنذر المعصية وهجران الدهر وقطعة الرحم ، ولا سيما انه لم يعلم ارتكابه حراما وانما اجترأ عليها واساء الادب فقط ، مع ان التأديب لا يناسب قولها بعد ان استشفع اليها لاول الله لا اشفع فيه ابدوا ولا تحث الى نذرى ، فان هذا القول انصب بالمثل والحقد لالتأديب ، كما ان ارادة التأديب المباح لا تقتضى ان تذكر نذرها وتبكي حتى تبل خمارها ، والظاهر ان بعض خصوصيات هذا الحديث من كذبات بعض الرواة كزعم عتقها اربعين رقبة فانه ليس كفارة لحلف النذر ولا تملك لها اصلا ، على انه نذر باطل في نفسه لكونه في معصية ولو بكت ذلك البكاء ليوم الجمل لكان اولي لها .

(١) في الباب المذكور (٢) في باب تعزيم الهجر فوق ثلاث من كتاب البر والعهدة والالاب

(٣) في باب صفة الرحم وتعزيم قطيعها من الكتاب المذكور (٤) في باب اثم القاطع من كتاب الازد

(٥) في باب النذر فيها لا يملك وفي معصية من كتاب الايمان والنذور

(٦) ص ٣٦ ٤١ و ٢٠٨ و ٢١٤ ج ٦ (٧) في باب لا وفاء لنذر في معصية من كتاب النذور

هذا واعلم ان الفضل لم يتعرض لحديث ابن عباس الدال على استحقاقها البجران فلعله غفل عنه والافهم لا يجوزون عن المكابرة والتاويلات السوفسطائية .

واما ما جاب به عن حديثي قرن الشيطان بقوله اشار رسول الله الى الشرق كما يفسره باقي الاحاديث ، فيه انه لا موجب لحميل اذ بم اشار رسول الله ص في باقي الاحاديث الى الشرق وفي هذين الحديثين الى مسكن عائشة كما هو ظاهر الطائفتين ، وفيه البخاري من اول الحديثين المشتمل على لفظ مسكن عائشة فانه رواه بعينه في باب ماجاء في بيوت ازواج النبي ص من كتاب الجهاد ، فيقتضى ان يكون فهم منه الاشارة الى بيت عائشة لتحسن روايته في هذا الباب ، وايضا لو اراد رسول الله ص الاشارة الى الشرق لما قال الراوي فاشار الى نحو مسكن عائشة اذ لم يقع وحده في الشرق من بيوت ازواج النبي ص وغيرها ، ولما اشار النبي ص بلفظ ههنا التي هي للاشارة الى القريب ، بل يزعم ان يقول هالك كما في حديث البخاري في كتاب الفتن الذي اشار فيه الى نجد فقال ص هناك الزلازل والفتن ، ومن هذا تعلم الكلام في ثاني الحديثين فان النبي ص اشار فيه باشارة القريب فيقتضى ان يريد به بيت عائشة مع ان السوق يقتضيه

وقوله كيف يقال ان قرن الشيطان يطالع من حجرته المقدسة طريف اذا اى مانع منه اذا اراد به النبي ص الكناية عن عائشة ولا يناني شأنه ص طوعه من الحجرة التي تطالع منها عائشة كما في نوح ولوط وزوجتيهما ، ولا ادري اى جرأة من المصنف ره وى اساءة ادب منه وهو انما نقل كلام رسول الله ص المروي في كتبهم ابرى الخصم ان النبي ص على الموجود فيها واظهاره لطالب معرفة الحق جرأة واساءة ادب فعليه لا يجوز للانسان ان يقرأ قوله تعالى (ان تتربا) وقوله (وان تظاهرا عليه) ولو كان مثل هذا جرأة على الله ورسوله لما ضرب الله تعالى لكشف حال عائشة وحفصة مثالا بما رأتى نوح ولوط فاه جرأة على ثلاثة من الانبياء بفضيحة اربع من نسائهم

واما ما ذكره من ان النبي ص قال يوم الافك من بعد رنى فيمن آذاني في اهل بيتي وقال ماء امت على اهلى الاخير ، ففيه مع انه من رواية عائشة وهى متهمة في ارادة جلب الفضل لنفسها ان ظاهره ارادة الايذاء بنسبة الفاحشة اليها وانه ما علم منها الا انها

ليست محل الفاحشة و هو حق لكنه لا ينفى كونها ذات فتنة كما دل عليه الحديث
وصدقه الوجدان

واما ما اتى به ردعا اليه قومه من نبش قبر المصنف ره و حرق جثته الزكية فهو
من قبيل اجتهاد عائشة وصاحبيها في ذنب لحيه عثمان بن حنيف و قتل النفوس البرية ،
وكيف يستحق المصنف ره ذلك وهو انما طمن بها بعصيان امر الكتاب الزبى بالقرار في
بيتها وطمن بانها صاحبة فتنة كمدلت عليه الاخبار وشهد به الوجدان ، فان اصاب او اخطأ
فهو مثاب لاجتهاده ولا يوجب ذلك نقصا في رسول الله ص . كما لا يوجب النقص فيه قوله تعالى
(نبت يدا ابي لهب) ولا سيما ان الزوجة أجنبية وكم من زوجة لنبي عاصية ذمها الله واولياؤه ،
فياءجا يرون عائشة قد آذنت حبيب الله وسيد النبيين وتظاهرت مع صاحبها عليه ودعت
الى قتل عثمان وسبيت ذبحه وهتكه وحاربت امام زمانها وشقت عصى المسلمين و لفت
الصفوف بالصفوف وقتلت الالوف والالوف ، ومع ذلك يعظمونها ولا يرون عذراً لمن
عرف منها ذلك وطمن فيها بسببه بل يستيحيون قتله ونبش قبره فالله هو الحكم بيننا وبينهم
وهو احكم الحاكمين

تهجين ذهب الهجيرة

قال المصنف اتلى الله درجه

ان لا ينظر العاقل بعين الانصاف ويجتنب التقايد واتباع الهوى والاستناد الى اتباع
الدنيا وبطاب الخلاص من الله تعالى وبعام انه محاسب غداً على القليل والكثير والقليل
والثقير ، فكيف يترك اعتقاده ويتوهم انه يترك سدى او يمتد بان الله تعالى قد رعى هذه
المعصية وقضاها فلا يتمكن من دفعها عن فيبري ، نفسه قولاً لا فعلاً ، فانه لا ينكر صدور الفعل
من الانسان الامكابر جاحد للحق او مريض العقل بحيث لا يتقدر على تحصيل شىء ألبتة ،
ولو كان الامر كما توهموه لك الله تعالى قد ارسل الرسل الى نفسه وانزل الكتب على
نفسه فكل وعد ووعد جاء به يكون متوجها الى نفسه لانه اذا لم يكن فاعل سوى الله
تعالى فالى من ارسل الانبياء ، وعلى من انزل الكتب ولمن تهدد ووعد وتوعد ، ولمن أمر
ونهى ، ومن اعجب الاشياء وأغربها انهم يعجزون عن ادراك استناد افعالهم اليهم مع انه

معلوم للصبيان والمجانين والبهائم ويقدرن على تصديق الانبياء والبله بصحة نبوة كل مرسل مع استناد الفساد والضلال والتليس وتصديق الكذابين واظهار المعجزات على ايدى المبطلين الى الله تعالى، وحينئذ لا يبقى علم ولا ظن بشئ من الاعتقادات البتة ويرفع الجزم بالشرائع والثواب والعقاب وهذا كفر محض، قال الخوارزمي حكى قاضي القضاة عن ابي علي الجبائي ان المجبر كافر ومن شك في كفره فهو كافر ومن شك في كفر من شك في كفره فهو كافر، وكيف لا يكون كذلك الحال عندهم ما تقدم وانه يجوز ان يجمع الله الانبياء والرسل وعباده الصالحين في اسفل ذلك الجحيم ليعذبهم دائماً ويخلد الكفار والمنافقين والبله وجنوده في الجنة والنهم ابد الابدين، وقد كان لهم في ذم غير الله متسع وفيمن عداه مقتنع، وهاهنا حكى الله اعتذار الكفار في الآخرة بانك خلقت فينا الكفر والعصيان، بل اعترفوا بصدور الذنب عنهم وقالوا ربنا ارجعنا نعمل صالحاً غير الذي كنا نعمل ربنا اخرجنا منها فان عدنا فانا ظالمون، حتى اذا جاء احدهم الموت قال ارجعوني لعلني اعمل صالحاً فيما تركت ان تقول نفس يا حسرتي على ما فرطت في جنب الله، ربنا اننا اطاعنا ساداتنا وكرهنا فافضلوا في السبيل، ربنا آتتهم ضعيفين من العذاب والهمم لعنا كبير اربنا ارض الذين اضلانا من الجن والانس نجعلهم اوت تحت اقدامنا وما اضلنا الا المجرمون، ثم ان الشيطان اعترف بانه استغواهم وشهد الله تعالى بذلك فحكى عن الشيطان ان الله وعدكم وعد الحق ووعدتكم واخلفتكم وما كن لي عليكم من سلطان الا ان دعوتكم فاستجبتم لي فلا تلوموني ولوموا انفسكم، وقال تعالى الشيطان سول لهم وأملى لهم، فردوا شهادة الله تعالى واعترف الشيطان وتزعمه وارفعوا الله في الزور والذم

وقال الفضل

كّرر في هذا الفضل اجمالاً ما ذكره تفصيلاً فهو يكرر الكلام اجمالاً وتفصيلاً، وقد اجبنا عن كل ما ذكره فيما سبق من الكلام، ولما كرر الكلام ألجأنا الى التكرار في الجواب، فتقول ما ذكرناه لا ينكر صدور الفعل عن الانسان المكابر جاحد، فالجواب انا نقول ايضاً فان انكر صدور الفعل عن الانسان مكابر وليس هذا محل النزاع بل محل النزاع ان الخلق والتأثير غير المباشرة والكسب او هما شئ واحد وليس هذا من الضرورية، واما قوله ولو كان كما توهموه لكان الله تعالى ارسل الرسل الى نفسه فالجواب عنه ان

نسبة خلق الافعال الى الله تعالى لا توجب ان يكون مرسل الى نفسه لان ارسال الرسل الى مباشر الاعمال السيئة والحسنة لا الى خالق الاعمال ، فار خالق الشيء ليس بقميص بالنسبة الى الخالق وان كان قبيحا بالنسبة الى المباشر والمخلوق فلا يازم ما ذكر ، واما قوله من اعجب الاشياء انهم يعجزون عن ادراك استناد افعالهم اليهم ، مع انه معلوم للصبيان والمجانين والبهائم ويتدرون على تصديق الانبياء والعالم بصحة نبوة كل نبي مرسل الى آخر كلامه ، فحاصله ان قول الاشاعرة ان الافعال مخلوقة لله تعالى بوجوب اسناد الضلال الى الله تعالى ، والجواب عنه ما ذكرناه مرارا ان هذا الايجاب ممنوع لان الفساد والاضلال مستند الى مباشر الفعل و كاسبه لانه محل الفساد والاضلال لا الى الخالق ، والفرق بينهما ظاهر ، وقوله وحينئذ لا يلقى علم ولا ظن بشيء من الاعتقادات ، قلنا اذا اسند الفساد والاضلال الى الله تعالى بمعنى انه حاشاه تعالى عن ذلك فاسد ضال ، لارتفع الجزم بالشرائع والثواب ، ولال من خلق ما بعد فساداً وضالاً بالنسبة الى المخلوق لا بالنسبة اليه فهو فاسد ، وهذا الفرق ظاهر فكيف يصح ان يقال ان قائل هذا كافر وهذا كافر محض ، وقد قل الله تعالى في مواضع عديدة من كتابه يضل من يشاء ويهتدي من يشاء ، واضل الله اعمالهم وادلهم الله على علم ليضل الله من يشاء ، فصرائح الايات تدل على نسبة الاضلال الى ذاته فكيف من قال بصرايح القرآن يكون قوله كفرا ، ولولا ان مذهب الشيخ الاشعري عدم تكفير احد من اهل القبلة لكان يجب تكفير ابن المطهر بهذا التكفير ، ولكن ذهب الفقهاء الى ان من جعل جهة الاسلام كفرا فهو كافر ، وهذا الرجل جعل جهة الاسلام وهو نسبة خلق الافعال الى الله تعالى لدلالة صرايح النصوص عليه كفرا فهو مكفر بهذا التكفير ، ثم مانتل عن الجبائي ان المجبر كافر ان اراد بالمجبر اهل السنة والجماعة من الاشاعرة فيجب تكفير الجبائي لانه ذهب من اصحابنا الى من يكفرنا فنحن نكفره

واما قوله ومن شك في كفره فهو كافر ، يدل على غاية تعصب هذا القائل وانه لم يكفر لاجل الخطأ في الاعتقاد بل يكفر لاجل التعصب المفرط لان الشك في كفر من لم يصرح الله تعالى بكفره بالخصوص ليس بكفر سيما من كان من اهل القبلة ومن المصلين ، كيف يكون الشاك في كفره كافرا وهذا غاية الجهل والتعصب ،

ولا يبعد من المعتزلة المنسوبة الى المجوس من كل عابد نار منحوس ان يكفروا من شك في كفر اهل القبلة ولنعم ما قلت فيهم قبل هذا شعرا :

لعصابة تركوا الجماعة وارتموا في الاعتزال لهم نفوس بالهـ
في خلق اعمال الورى قد اشركوا مثل المجوس تفوهوا بالالهـ

واما قوله انه يجوز على مذهبهم ان يجمع الله تعالى الانبياء والرسل في الجحيم ويجمع الكفار والشياطين في النعيم فالجواب انه لا يلزم من القول بعدم وجوب شيء على الله تعالى ان يفعل هذا فانه جرى عادة الله على انابة المطيع وعقوبة العاصي بعد اداء الاعمال ولم يجب عليه شيء ، وهذا لا يوجب ان يكون العاصي معصياً والمطيع معذباً ، كما يجوز ان لا يخاق الله الشعب عقيب الاكل وان جرى عادة الله تعالى على خلقه وهي لا تتخاف ، وبس المذهب مذهباً يجعل فيه الاشياء واجبة لازمة على الله تعالى كما يجب الاشياء للعبيد وينصب الانسان يوم القيامة نفسه خصماً لله تعالى ويقول اني عملت كذا وكذا ويجب عليك ان تعطيني كذا وكذا والا كنت آثماً خائناً لانك ما اديت حقى ولا تفضل لك على ، بل كل ما اناله فهو من عملى وسعبنى ، ولو أن جميع اعمال الانسان العابد الف سنة تقابل نعمة بصره لا توازيها ولا تعادلها فكيف يجوز رفع التفضل والقول بوجوب الجزاء . واما قوله هـ الاحكى الله تعالى اعتذار الكفار في الآخرة بانك خلقت فينا الكفر والعصيان ، فتقول في جوابه هذا دليل على ان خلق الاعمال لا يوجب العذر والاعتذار به فلم يذكر عذرهم ، وبهذا علم انه ليس يصح ان يكون عذرا فان الآخرة منزل انكشاف الاشياء ولو كان يصح بوجه لا اعتذروا به بل الملامة والعذاب في الآخرة لمباشرة العمل وبهذا اعتذروا بذنوبهم كما ذكره في الايات .

و اقول

الاجمال بعد التفصيل ربما يكون حسنا في الكلام الواحد لاشتماله على فائدة ، فكيف اذا كان في كلامين وفائدته في المقام ظاهرة وهي زيادة التنبية على الحق وتأكيد الحججة ، وقد عرفت ان كل مدرك يعلم ببديته انه موجد لفعله ومؤثر فيه لا انه محمل لفعل غيره كما يزعم القوم ، وعرفت ايضا ان الكسب الاشعري خال عن المعنى على انه ان كان للبعد تأثير في الكسب فقد وقع الاشاعة فيما فروا منه والا فلا فائدة في اثباته ،

كما انه لا معنى لارسال الرسل الى المباشر والمحل الذى لا تصرف له فى العمل وانما يتصور ارسالهم الى من له الاثر فى الاعمال ولا معنى ايضا لعدم قبح الفعل ممن اوجده وقبحه ممن لم يوجده ولم يؤثر فيه اصلا وانما كان محلا صرفا .

واما جوابه عن تعجب المصنف زه فتكثير لمورد التعجب اذ كيف يستند الضلال الى من لا اثر له فيه لمحض كونه محالا ولا يستند الى موجوده ومؤثره وهل هذا الاسفطة واما قوله ولا كل من خالق ما يعد فسادا وضلالا فهو فاسد ، فصحيح لكنه لا بد ان يكون مفسدا ومضلا فلا يبتنى ونوق بشرائعه ولا علم ولا ظن بشيء من الاعتقادات ، وهذا محض الكفر وليس من جهة الاسلام ولذا ورد ان القدريه مجوس هذه الامة ، والايات التى ذكرها الخصم لا يراد بها ظاهر معناها بقرينة حكم العقل ببطالانه وقيام الادلة على خلافه كقوله تعالى (الرحمن على العرش استوى . و خلقت بيدى . وجاء ربك و الملك) الى كثير من الايات فلا بد من حمل الايات التى ذكرها على ارادة فعل المقدمات التى لا يزول معها الاختيار والقدرة ، مضافا الى ان لفظ الضلال مشترك لفظا بين معان كثيرة منها الاهلاك والتدمير والتعذيب والخذلان

و اما قوله ولولا ان مذهب الشيخ الاشعرى عدم تكفير الى آخره ، فهو كلام من يرى ان مرتبة الاشعرى فوق مرتبة الانبياء فانهم اجازوا العمران يخالف النبی ص بالاجتهاد ولم يجيزوا لاحد مخالفة الاشعرى بالاجتهاد

واما تعليله لوجوب تكفير الجبائي بذهاب الكثير من اصحابهم الى تكفير من يكفرهم فمضحك لان الاعتبار بالدليل لا بقولهم كلا او بضا ونسبة الجبائي فى المقام الى التعصب خطأ لانه بعد فرض ان القول بالجبر مخالف لضرورة العقل والدين وان القول بما يخالف ضرورة الدين كفر بضرورة الدين يكون الشاك فى كفره من حكمت ضرورة الدين بكفره كافر ، وهكذا الكلام فى كفر الشاك بكفر الشاك

واما ما اشار اليه فى كلامه وشعره من اشراك المعتزلة بغير بعيد لانهم فوضوا الافعال الى العبد وجعلوه مستقلا تاما فى ايجادها بمقدماتها كما يستقل الله سبحانه فى افعاله ، واما نحن فنقول كما قال امامنا الصادق ع (لاجبر ولا تفويض بل امر بين امرين) كما سبق فى مسئلة خلق الافعال فى الجزء الاول . ولو كان مجرد تأثير العبد فى شيء شركا

لكن القول بالكسب ايضا شركا ان كان للعبد أثر فيه و الا تكن تطويلا امسافة الجبر بلا فائدة .

و اما قوله فالجواب انه لا يازم من القول بعدم وجوب شيء على الله تعالى ان يفعل هذا ففيه ان المصنفه لم يدع ازوم ان يفعل وانما ادعى زوم تجويز ان يفعل . وبالضرورة ان القول بجواز ان يخلد الله في النار انبياءه وعباده الصالحين ويشهد في اجنة اعداءه من الكفرة والشياطين مخالفاً للمدين ، ودعوى العادة من الله على خلاف ذلك غير نافعة بعد عدم وجوب الالتزام بعبادة على الله سبحانه اذ لا يجب عليه شيء عندهم ، بل غير مسموعة اصلا ممن لم يشاهد يوم القيامة ولم يعرف عادة الله تعالى فيه ، ودعوى العلم بها من وعد الله ووعديه باطلة اذ لا يجب عليه الوفاء بما وعد وتوعد لانه لا يجب عليه شيء ولا يقبح منه شيء

واما قوله بس المذهب مذهباً يجوز فيه الاشياء واجبة على الله تعالى كما يجب الاشياء للعبد الى آخره ففيه ما سبق من الفرق بين الوجوبين فان الوجوب على العبد انما هو من مولاه والوجوب على الله تعالى انما هو من عدله ونفسه فيجب عليه بعدله جزاء ما كلف عبده به والعدل لا يتخلف عما يجب عليه ولا يحتاج العبد الى ان ينصب نفسه خصم الله تعالى ولا الى ان يخاطبه بذلك الخطاب الذي تشدق به الفضل ولا يخاطب به الا الجائرون الظالمون ، ولواء منع ان يجب على الله تعالى شيء فكيف كتب على نفسه الرحمة وقال (كن حقاً علينا نصر المؤمنين وعلى الله قصد السبيل)

وقوله ولوان جميع اعمال الانسان العابد الخ مسلم لارب فيه وكيف يقدر العبد على جزاء اقل نعم ربه وكل شيء من بدنه وماله نعمة من نعم الله تعالى ، ولو قام العبد عمر الدنيا بالعبادة لما أدى شكر اقل القليل من نعمه سبحانه ، اذ كيف يؤدي العبد الدليل شكر عناية المولى الجليل به ولو بادى النعم ، ولكنه تعالى جلت آلاؤه لما ابتدأنا بالنعم تفضلاً ورحمة والجواد أجل من ان يطلب من عبده جزاء ما تفضل به عليه بل يوجب منه ذلك لغناه ، كان تكليفه لنا والاحاققة المشقة بنا خارجاً عن جزاء نعمه فكأنه تعالى كلفنا ولم يسبق له حق عايناه فلا بد ان نستحق بما كلفنا به جزاء والاقيح تكليفه لنا وادخاله المشقة علينا وهو مع ذلك يزيدنا من فضله فما يسديه لنا بعضه عدل لانه جزاء عملنا

وبعضه فضل بل كله فضل لان تكليفه لنا بأمر نستحق بالطاعة فيه الجزاء لطف منه وفضل ،
فما أظهره الخصم من استلزام قولنا انكار التفضل من الله عز وجل كذب ظاهر ومجرد وجوب
شكر النعم عقلا بطاعته وعبادته لا ينافي استحقات الاجر من حيث التكليف منه
واما قوله هذا دليل على ان خلق الاعمال لا يوجب العذر الى آخره ، فمن العجائب
ومكابرة العقل والضرورة ، لان خلق العمل في العبد قهرا عليه اذالم يكن صالحا للعذر
له فكيف يمكنه ان يعتذر باضلال السادات والكبراء والشياطين له ، والحال ان اضلالهم
له ليس بفعلهم وتأثيرهم فيترك الانسان وهو اكثر شي ، جدلا العذر القوي الواضح
ويعتذر بالعذر الضعيف الساقط ، وكيف يتصور ان يطلبوا الرجوع لان يعملوا صالحا ويقولون
ان عدنا فانا ظالمون وهم يعلمون انه لا اثر لهم في العودة كما في السابق او كيف
يتحسرون على تفریطهم وهم يعرفون ان الاثر لغيرهم .

قال المصنف طاب ثراه

وروى الحميدى في الجمع بين الصحيحين قال قدم على رسول الله سبي فاذا المرأة
من السبي تسعى اذ وجدت صبيا في السبي فاخذته فالزقته ببطنها فأرضعته ، فقال رسول الله ص
اترون هذه المرأة طارحة ولدها في النار قلنا لا والله قال الله ارحم بعباده من هذه المرأة
بولدها ، وفيه ان النبي ص قال ان الله مائة رحمة انزل منها رحمة واحدة بين الانس والجن
والبهائم والهوام فيها يتعاطفون وبها يترحمون وبها يعطف الوحش على ولدها فأخر الله تسعاً
وتسعين رحمة يرحم بها عباده يوم القيامة ، وفيه عن رسول الله ص قال ان الله يقول يوم
القيامة يا ابن آدم مرضت فلم تعدني قال يارب كيف اعودك وأنت رب العالمين قال اما
علمت ان فلانا مرض فلم تعده اما علمت انك لو عدته لوجدتني عنده ، يا ابن آدم استطعمتك
فلم تطعمني قال يارب كيف اطعمك وانت رب العالمين ، قال انه استطعمتك عبدي فلان
فلم تطعمه اما علمت انك لو اطعمته لوجدت ذلك عندي ، يا ابن آدم استسقيتك فلم
تسقني قال يارب كيف اسقيك وأنت رب العالمين ، قال استسقاك عبدي فلان فلم تسقه اما
علمت انك لو سقيته لوجدت ذلك عندي ، وفيه عن ابن مسعود قال سمعت رسول الله ص

يقول الله أفرح بتوبة عبده المؤمن من رجل نزل في أرض دويصة مهلكة ففقد راحلته فطلبها حتى اشتد عليه الحر والعطش ماشاء الله تعالى قال أرجع الى مكانى الذى كنت فيه فانام حتى أموت فوضع راسه على ساعده ليموت فاستيقظ فاذا راحلته عنده عايبا زاده وشرابه، فالله اشد فرحا بتوبة العبد المؤمن من هذا براحلته وزاده ، وقد صرح الله تعالى فى كتابه فى عدة مواضع برحمته واحسانه وتفضله، وكيف يتحقق ذلك ممن يخلق الكفر فى العبدو يعذبه عليه ويخلق الطاعة فى العبدو يعاقبه ايضا عليها، فهذه اصولهم الدينية التى يدينون الله تعالى بها، فيجب على العاقل ان ينظر لنفسه هل يجوز المصير الى شئ، منها وهل يحل له القول ببعضها

وقال الفضل

ما ذكره فى هذا الفصل ان الاحاديث دلت على فضل الله تعالى ورحمته و ترجمه على عباده وهذا لا يجتمع مع خلق الكفر فيهم والعقوبة عليه، والجواب ان الله تعالى كما هو رحيم على عباده المؤمنين قهار منتقم من عباده الكافرين، فالرحمة و اللطف لمن خلقه مؤمنا فى الازل والقهر والانتقام لمن خلقه كافرا فى الازل، والذى خلق فيه الكفر جعله من اهل القهر والذى خاق فيه الايمان جعله من اهل اللطف ، وهذه الاشياء جرت فى الازل لا تبديل لكلمات الله، ألم تسمع ماورد فى الحديث ان الله خلق الجنة وخلق النار فخلق لهذه اهلا ولهذه اهلاوهم فى اصلا بآبائهم، فماورد من اخبار الرحمة والشفقة فى المؤمنين وليس للكافر الذى خلق للنار من هذا نصيب، واما خلق الكافر والعقوبة عليه فقد مرجع الى جواب هذا وهو انه تعالى ليس بظالم فى هذا التصرف لانه ملكه وله ان يتصرف فى ملكه ما يشاء ، يفعل الله ما يشاء ويحكم ما يريد لا يسأل عما يفعل وهم يسألون هذا مذهب اهل الحق ومذهب اليه هذا الرجل وامثاله بدعة باطلة ناشئة من اصول فاسدة كما علمت فسأداها بحمد الله فى هذا الكتاب مفصلا

و اقول

حاصل جوابه ان الله سبحانه رحيم ببعض العباد غير رحيم ببعض آخر فانه خلق الكافر وليس له من الرحمة نصيب، وعليه فلا تكون رحمة الله سبحانه ذاتية وثابتة له من حيث

هو بل يرحم من يشاء لمحض الرغبة والتشبهى وهى على هذا صورة رحمة لاحقيقة لها ، وهذا هو الكفر المحض المخالف للكتاب والسنة وضرورة الدين واما قوله انه تعالى ليس بظالم فى هذا التصرف لانه ملكه الى آخره فلغو آخر تقدم جوابه وهوانه ليس من شأن الملكية التصرف فى المملوك كيف كان وان اضربه وعذبه بالاسباب بل هذا من شأن الملكية فان شأنها رعاية المملوك ورحمته فمن عذب مملوكه بالاموجب واضربه بالاداع فقد خالف مقتضى الملكية واساء بالضرورة وما يدرى الانسان بم يكلم هؤلاء وقد بنوا مذهبهم على خلاف الضرورة

المسئلة السادسة

في المبدأ

قال المصنف اعلى الله درجته

المسئلة السادسة في المعاد هذا اصل عظيم وانباته من اركان الدين وجاحده كافر بالاجماع، ومن لا يثبت المعاد البدني ولا الثواب والعقاب واحوال الآخرة فإني كافر اجماعاً، ولا خلاف بين اهل الملل في امكانه لانه تعالى قادر على كل مقدور، ولا شك في ان ايجاد الجسم بعد عدمه ممكن وقد نص الله تعالى عليه في قوله (وليس الذي خلق السموات والارض بقادر على ان يخلق مثلهم بلى) وقال تعالى (من يحيى العظام وهى رميم قل يحييها الذى انشأها اول مرة وهو بكل خلق عليم) والقرآن مملو من ذكر المعاد وان اختلفوا في كيفية الاعادة والاعدام وتفاصيل ذلك ذكرناها في كتبنا الكلامية لكن البحث ههنا عن شيء واحد وهو ان القول بانبات المعاد البدني الذى هو اصل الدين وركنه انما يتيم على مذهب الامامية، اما على مذهب اهل السنة فالان الطريق الى انباته ليس الا السمع فان العقل انما يدل على امكانه لا على وقوعه وقدينا ان العلم بصحة السمع وصدقه انما يتيم على قواعد الامامية القائلين بامتناع وقوع القبيح من الله تعالى لانه اذا جاز ان يخبرنا بالكذب او يخبر بما لا يريد ولا يقصده فحينئذ يمتنع الاستدلال باخاره تعالى على اثبات المعاد البدني والشك في ذلك كفر فلا يمكنهم حينئذ الجزم بالاسلام البتة، نعوذ بالله من هذه المقالات التى توجب الشك في الاسلام

وقال الفضل

قد سمعت فيما مراراً ان اجماع جميع الامة واقع على امتناع وقوع المبيح من الله تعالى وامتناع الكذب عليه تعالى عن ذلك، لكن المعتزلة ومن تابعهم من الشيعة وغيرهم اسندوا امتناع القبح والكذب عليه بالحسن والقبح العقليين والاشاعة اسندوها الى لروم النقص في صفاته، ولا نزاع في المدعى انما النزاع في طريق انباتها، فلا اشاعة يشتون من طريق لزوم النقص وهو محال، والمعتزلة والشيعة يشتون من طريق الحسن والقبح العقليين، وقد عرفت ايضا ان كل الدلائل التى اقام هذا الرجل على امتناع فعل

القيح من الله تعالى كلها من باب اقامة الدليل على غير محل النزاع ثم يكررى هذا المقام ويأتى بكلامه المفترى ويرتب عليه المفاسد .

و اقول

نعم قال الاشاعرة ان الله سبحانه لا يفعل القبيح ، لكن من حيث انه لا يقيح منه شيء ، فهو سبحانه موجد عندهم للقبائح من الكفر والفساد والزنا واللواط والسرقة ونحوها ، ولكن لا تكون قبيحة منه وهو غير معقول ، واما ما زعمه من انهم يقولون بامتناع الكذب عليه للزوم النقص فى صفاته ففيه انه لو تم فانما يتم فى اثبات امتناع الكذب فى كلامه النفسى الذى يقولون به لانه من الصفات ، واما بالنسبة الى كلامه اللفظى الذى يخلقه فى شجرة اوعلى السنة رساله من الملائكة والانبياء فلا يوجب هذا الدليل امتناع الكذب فيه لانه من الافعال لامن الصفات ، والمدار فى اثبات المعاد الجسماني على لزوم صدق هذا الكلام اللفظى لان الاخبار عن المعاد انما وقع بهذا الكلام وقد تقدم تمام الكلام فى الجزء الاول من هذا الكتاب فراجع ، وما زعمه ان الدلائل التى اقامها المصنف ره كلها من اقامة الدليل على غير محل النزاع باطل ، و يكفى فى معرفة بطلانه ان يعبر العاقل تلك الادلة اذنأ واعية وينظرها بنظرة من نظرات الانصاف والله ولى التوفيق .

قال المصنف شرف الله خاتمه

ومنع الاشاعرة من استحقاق الثواب على الطاعة والعقاب على المعصية وخالفوا فى ذلك نص القرآن وهو قوله تعالى (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) وقال تعالى (اليوم تجزى كل نفس بما كسبت اليوم تجزون ما كنتم تعملون هل جزاء الاحسان الا الاحسان) والقرآن مملو من ذلك ، وخالفوا ايضا المعقول وهو قبح التكليف المشتمل على المشقة من غير عوض لانه تعالى غنى عن ذلك ولولا العقاب لزم الاغراء بالقبيح لان لاميل الىه ، فلولا الزجر بالعقاب لزم الاغراء به والاغراء بالقبيح قبيح ، ولانه لطف اذمع العلم يرتدع المكلف من فعل المعصية ، وقد ثبت وجوب اللطف فلينظر العاقل وينصف من نفسه ويعتبر هذه المقالات التى هى اصول الدين وعليها تبنى القواعد الاسلامية هل يجوز المصير اليها والاعتماد عليها ، وهل يرضى العاقل لقاء الله سبحانه باعتقاد انه ظالم خالق للشركمكلف بما لا يطاق قاهر للعبد مكذب لما ورد فى القرآن

العزيم من قوله تعالى (لا يكلف الله نفسا الا وسعها . لا يكلف الله نفسا الا ما اتاهها . وما ربك بظلام للعبيد) الى غير ذلك من الايات وماوجه اعتذاره عند رسول الله ص وغيره من الانبياء المتقدمين في اعتقاده انهم غير معصومين ، وانه يجوز عليهم الخطأ والغلط والسهو والمعصية ، وان النبي ص وقع منه في صلاته حيث قال تلك الغرائق العلام منها الشفاعة ترتجي ، وانه بالقيام ، وانه قال ان ابراهيم كذب ثلاث مرات ، فان ارتضى لنفسه ذلك كفاه خزيا وعارا والحمد لله اولا واخرا وظاهرا وباطنا .

وقال الفضل

قد سمعت فيما سبق تفاصيل اجوبة ما ذكرهنا وكرر الكلام على دأبه ونقول متجشمين زحمة التكرار ان قوله منعت الاشاعة من استحقاق الثواب والعقاب مجاب بما ذكر سابقا ان القول بعدم الوجوب على الله تعالى لا يوجب القول بمنع استحقاق الثواب والعقاب ، فان قول الاشاعة انه لا يجب عليه شيء بل كل ما يعطى من الثواب فيفضله وما يعمل من العقاب فيعرف في ملكه بعد له في عبادته ، لكن جرت عادته تعالى باعطاء الثواب عقيب العمل الصالح والعقاب عقيب العمل السيء كما جرى عادته باعطاء الشيع عقيب اكل الخبز ، ولا يجب عليه الاعطاء لكن جرت عادته بهذا ولن تجد لسنة الله تبديلا ولن تجد لسنة الله تحويلا ، فعلى هذا كيف يخالف مذهبهم نصوص القرآن على ما ادعاه هذا الجاهل ، فان سائر النصوص المذكورة مثل قوله تعالى (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره واليوم تجزي كل نفس بما كسبت) يدل على وجود الجزاء وتحققه في الآخرة وهذا عين مذهب اهل السنة ولا تدل النصوص على وجوب الجزاء على الله تعالى . واما ما ذكر انهم خالفوا المعقول وهو قبح التكليف المشتمل على المشقة من غير عوض فكلام غير معقول لان العوض اذا كان مفقودا يلزم هذا القبح الا ان العوض كان غير واجب والكلام في عدم الوجوب ، وايضا لا يلزم الاغراء على من قال كل الخبز تشيع مع ان وجود الشيع عقيب اكل الخبز ليس بواجب ، واما وجوب اللطف فهو ممنوع كما علمت انه لا يجب عليه شيء . ثم ما ذكر من الطامات وجرى على دأبه في ميدان المزخرفات فنقول معجباله على طرزه ، فلينظر العاقل المتبصر هل يرضى العاقل لنفسه لقاء الله تعالى باعتقاده انه يجب عليه حقوق العباد وهو مديون لهم وله شركاء في الخلق مغلول اليد ليس له التكليف الا

بما يرضى به العبد كاذب في قوله وعصى آدم ربه وكاذب في قوله انه لا يخاف لدى المرسلون الامن ظالم ثم بدل من بعد سوء حسنا ، وما عذره عند الله في نسبة الكذب اليه في كلامه وان محمدا ص جاء للهداية ولم يهد الاسبعة عشر رجلا وشردمة قليلة في كل عهد ، وما عذره عند رسول الله ص اذ يشتم ازواجه ويشتم اصحابه ويكفرهم ويقتول لبيث رسول الله ص انه مطلع قرن الشيطان وغيره من المزخرفات والعقائد الباطلة التي ذهب اليها الرافضة المتسمية بالامامية ، والحمد لله الذي فضحهم واهرق دماءهم بسنان قاتلنا في آخر الزمان وابقى ذلهم وبطلان مذهبهم على صحائف الملوان وصلى الله على سيدنا محمد وآله واصحابه وعترته اجمعين والحمد لله رب العالمين .

وقم الفراغ من ذب هذا الشيطان المبتدع من العقائد الاسلامية الاصولية المسماة بعلم الكلام والآن نشرع في ابداء اباطيله في علم اصول الفقه وليعلم ان ما ذكره في اصول الفقه مما هو محل خلاف الائمة ان وافق كلام احد من الائمة الاربعة فلا نتكلم عليه الا اذا اساء الادب ونسبهم الى مخالفة النصوص لان جميع المذاهب الاربعة في هذا الامر واحد لان كلها مذهب اهل السنة فان وافق واحدا منهم فلا علينا ان نعارضه فيه فان السنة قد قامت وليس لنا عند معارضة خصم اهل السنة ان نرجح بعض اقاويل علمائها على بعض بل علينا قطع رقبة ابن المطهر بالمقضلب المشهر وهذا يحصل اذا وافق احدا من اهل السنة ، واما الترجيح في اقوالهم ومذاهبهم فليطلب من مصنفاتنا في اصول الفقه ، وان خالف المذاهب الاربعة فقطع رقبته ان شاء الله بالبرهان القاطع والبيان الساطع ، ونسأل الله التوفيق في كل حال وهو الموفق والمعين .

و اقول

قد سبق وجه التكرار ، واعلم انه متى قيل باستحقاق الانسان الثواب على عمله لزم القول بوجوبه والالم يكن حقا على العمل فلا وجه لقوله ان القول بعدم الوجوب على الله تعالى لا يوجب القول بمنع استحقاق الثواب ، والظاهر ان غرض الاشاعة انكار اصل الاستحقاق في الثواب والعقاب مدعين ان الثواب تفضل محض وان العقاب من باب التصرف في ملكه ولكن جرت عادة الله تعالى بهما ، وفيه ما عرفت من ان دعوى العادة في المنيات غير صحيحة لعدم الاطلاع على الغيب ودعوى استفادتها من الوعد والوعيد

ونحوهما غير صديدة لان الله سبحانه يمحو ما يشاء و يثبت ، مع انه لا يجب عندهم الوفاء بوعده و وعيده اذ لا يجب عليه شيء ، ولا يلزم بمقتضى قواعدهم صدق كلامه اللفظي كما ان تصرف المولى بملكه بالعذاب بالاذنب مناف لشؤون الملكية والمعدل كما سبق .

واما ما زعمه من ان الايات تدل على وجود الجزاء لاعلى وجوبه ففيه انها اذا دلت على وجوده فقد دلت على وجوبه اذا كان نوابا وعلى كونه حتما جزائزا للاستيفاء اذا كان عقابا ، لان عنوان الجزاء للشخص انما يكون على الحق له او عليه والا كان في الثواب تفضيلا محضا لاجزاء وفي العقاب ظلما صرفا لاجزاء ، واذا ثبت الحق للعبد على المولى في الثواب وجب جزاؤه وكان تركه ظلما واذا ثبت الحق للمولى على العبد في العقاب كان له استيفاءه منه والعفو عنه وتكون الزيادة عليه ظلما قال سبحانه (من جاء بالحسنة فله عشر امثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى الا مثله) وهم لا يظلمون وقال تعالى (ولنجزي كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون) وقال تعالى (فكيف اذا جئناهم ليوم لا ريب فيه ووفيت كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون) وقال تبارك وتعالى (توفي كل نفس ما عملت وهم لا يظلمون) وقال سبحانه (وما تنفقوا من خير يوف اليكم وانتهم لا تظلمون) الى كثير من الايات الكريمة . وبالجمله قد دلت الايات التي ذكرها المصنف ره على ان الثواب جزاء للعبد عما عمل من الخير فيكون حقا له والعقاب جزاء له على ما عمل من الشر فيكون حقا عليه ، فيثبت استحقاق العبد للثواب والعقاب ، ودلت الايات الاخر التي اشرنا اليها على انه لو لم يوف العبد ثوابه بمذمه ارتقصه كان ظلما له ، وانه لو زيد في عقابه على ما يستحقه كان ظلما له ، وقد خالف الاشاعرة نصوص الكتاب فاسكروا استحقاق الثواب والعقاب كما خالفوا العقل ايضا اما بالنسبة الى الثواب فلحكم العقل بقبح التكليف المشتمل على المشقة من غير عوض لان المولى لا يكلف عبده عوضا عما انعم عليه لقبح طلب الجواد الغني جزاء نعمه من عبده ، وحينئذ فلو كانه لزم ان يجعل له عوضا والافتداد خل عليه المشقة بالاعوض وهو قبيح وظلم ، كما نطقت به الايات .

واجاب الفضل بما حاصله انه يكفي في رفع القبح وجود العوض وان لم يجب وهو خطأ لانه اذا سلم توقف ارتفاع القبح على وجود للمعوض فقد لزمه القول بوجوبه لان ما يتوقف عليه زوال قبح التكليف يكون واجبا مع التكليف لامحالة

وأما بالنسبة الى العقاب فلان المولى اذا لم يجعل العقاب على المعاصى يلزم الاغراء بالقيح وهو المعاصى لان لنا ميلا اليها فلو آمننا المولى من العقاب عليها فقد أغرانا بالقيح ولان جعل العقاب لطف اذ مع العلم به يرتدع المكلف من المعصية واللطف واجب، واجاب الفضل عن الاول بمنع الاغراء مستدلا بانه لا اغراء فى قولنا كل الخبز تشبع مع عدم وجوب الشبع، وفيه انه غير مرتبط بالمدعى فان المدعى حصول الاغراء مع عدم جعل العقاب على المعصية والفضل يجيب بعدم الاغراء مع حصول الثواب بدون وجوبه وهو خبط، واجاب عن الثانى بمنع وجوب اللطف اذ لا يجب على الله شىء، وقد ابطلناه مرارا .

واما ما زعمه من معارضة المصنف به ببيان معتقدات الامامية فكذب او تهويل بالالفاظ المجردة، اما قوله يجب عليه حقوق العباد وهو مديون لهم فهو بمنزلة التمييز عن قوله تعالى (كتب ربكم على نفسه الرحمة) بان للعباد عليه حق الرحمة وهو مديون لهم وادى بأس فيه لولا التهويل الصورى والوجوب عليه سبحانه كما يكون بكتابة الشىء على نفسه يكون بمقتضى عدله .

واما قوله وله شركاء فى الخلق فكذب ظاهر ادلو ازم الشرك بمجرد نسبة الفعل الى العبد لزم ايضا بالقول بالكسب بناء على ان للعبد انرافيه، وللزم بنسبة العلم والقدرة الى العبد بالاولوية لان دعوى انصاف العبد بنحو صفات الله سبحانه اقرب الى الشرك من نسبة الفعل الى العبد .

واما قوله مغلول اليد فكذب قبيح نشأ من عدم مبالاة الخصم بالله تعالى فى سبيل اغراضه اذ ادى ربط لغل اليد بقولنا يمتنع على الله سبحانه فعل القبيح وعقاب عبده بالاجرم لانه منزّه عن القبح والظلم وان كان قادرا عليهما .

واما قوله ليس له التكليف بما لا يرضى به العبد فطريف لان قولنا لا يكلف الا بالاحسن لقبح التكليف بالقبيح لاجعل التكليف منوطا برضا العبد كيف واكثر العبيد لا يرضون الا بالقبيح كالكفر والزنا واللواط ونحوها . واما قوله كاذب فى قوله وعصى آدم ربه الى آخره فأطرف من سابقه لان ارادة خلاف الظاهر فى الكتاب العزيز كثير وهى لا تستلزم

الكذب كيف وهم قد خالفوا في آرائهم مالا يحصى من الآيات كالايات الدالة على ان العبد هو الفاعل، على ان (الافى) قوله تعالى (الامن ظلم ثم بدل حسنا بعد سوء) للاستدراك بمعنى لكن كما في الكشف وغيره، والمعنى والله اعلم لا يخاف لدى المرسلون لعدم الظلم منهم لكن من ظلم من غيرهم ثم بدل حسنا بعد سوء يكون محل الخوف ورجاء المغفرة واعلم ان الآية من سورة النمل وهي هكذا (ثم بدل حسنا بعد سوء) وقد اخطأ الفضل فيها فذكرها هكذا ثم بدل من بعد سوء حسنا

(فان قلت) على ما ذكرته يكون الصدق والكذب عبارة عن موافقة المراد للواقع ومخالفته له لاعتنا موافقة الظاهر للواقع ومخالفته وحينئذ فلا يصح من المصنف ره نسبة القوم الى تكذيب الله سبحانه في قوله لا يكلف الله نفسا الا وسعها (قلت) انما صحت النسبة من المصنف ره لانه لم يدع احدا ان المراد بالاية غير ظاهرها. فهما واحد ولا شك ان ظاهرها كذب بمقتضى مذهب الاشاعرة لان كل ما كلف الله تعالى به عباده انما هو من فعله عندهم ولا وسع للعبد فيه فعلا وتركه فيلزم تكذيبهم لهذه الاية ونحوها

واما قوله ان محمداً جاء للهداية فمسلم لكن لا يستلزم هداية الكل او الاكثر كما هو كذلك في الانبياء السابقين ولذا قال تعالى (وما اكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين) على انه ص قدا هتدى به الكثير واستشهد منهم الجم الغفير ثم بقى بعده قوم قال الله تعالى وأخبر في كتابه العزيز انهم ينقلبون على اعقابهم وأخبر رسول الله بانهم يرتدون على ادبارهم القهقري ويدخلون النار الامثل هل النعم كما سبق في رواية البخارى وأخبر ايضا بانهم يتبعون سنن من كان قبلهم حذو النعل بالنعل فانقلبوا كما انقلب قوم موسى وصالح وقد جاء الهداية.

واما قوله يشتم ازواجه واصحابه ففيه ان المصنف ره ما شتمهم ولكن شتمهم الكتاب العظيم واخبارهم فقد روى القوم انفسهم ان بيت عائشة مطلع قرن الشيطان ومنه الفتنة فمأذنب المصنف ره اذا نقاه عنهم.

واما قوله فان وافق واحدا منهم فلا علينا ان نعارضه فيه فخطا لان المصنف ره اذا بين مخالفة كل واحد منهم للمكتاب والسنة والعقل بحيث يعلم منه انهم لا يقفون على داي

ولا يبنون مذهبهم على اساس فكيف يحسن السكوت عن جوابه، وامامية كلماته فنحن نمر عليها كراما .

والحمد لله الذى وفقنا لجمال ما زخره كرماد اشتدت به الريح فى يوم عاصف وله الشكر على ان جعلنا من شيعة آل محمد ص وهذا لنا للتمسك بهم اتباعا لامر نبيه والصلاة والسلام عليه وعليهم وعلى جميع النبيين والصالحين الى يوم الدين .

وليقف الى هنا جواد القلم فان اصول الدين هى الاصل فان وفق الله تعالى الناظر فى هذا الكتاب لاتباع الحق فهو فى غنى عن الكلام فى اصول الفقه وفروعه والا فهو بعيد عن الهداية، وعسانا اذا سنحت الفرصة نتم الكتاب والله هو العوفق

وقد وقع الفراغ من تأليفه فى اليوم التاسع والعشرين من شهر ربيع الثانى من شهور سنة ١٣٥٠ خمسين بعد الثلاثمائة و الالف بيد مؤلفه

محمد حسن بن الشيخ محمد مظفر غفر الله تعالى له

ولو اديه وللمؤمنين انه ارحم الراحمين

فهرس دلائل الصدق = الجزء الثالث

(القسم الثاني)

٤٨ - قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الامة سندبرك

٥٠ - امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكر و عمر بقتل

اول من يظهر البدع قام بفعله وفيه

افتراق الامة الى ثلاث و سبعين فرقة

٥٤ - قول عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

٥٦ - ضرب عمر لابي هريرة رداً لامر

النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديث صلح العديبية

واعترض عمر

٦٤ - نداء عمر للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ان النساء والصبيان

٦٥ - منع عمر للنبي صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة على ابن ابي

٦٨ - قول عمر لسودة عرفتك

٧٠ - قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم اسبح لما حدثه

جابر باستجابة دعائه

٧١ - اعراضه عن ابي بكر وعمر في قصة

عير ابي سفيان

٧٥ - رؤيا النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخول الجنة وقصة

غيرة عمر

٧٧ - انكار عمر لول النبي صلى الله عليه وآله وسلم

٧٨ - بدعة التراويح

٨٠ - تحريم عمر للمتعتين

٨٢ - تخطئة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في رده على اسماء

وتفضيلها عليه

٨٣ - ذم ابن ابي لهب من زمانا صار فيه

واليا لعمر

٨٤ - قول المرأة كنت عيراثم صرت عمر

ثم امير المؤمنين

٨٤ - نسب نفيل جد عمر

٨٥ - افهام المرأة لعمر في منعه من زيادة

البهرو

٨٦ - امر عمر برجم من ولدت لسنه اشهر

وامره برجم المجنونة

٨٧ - امضاء عمر لطلاق الثلاث

(المطلب الخامس) فيما رواه الجمهور

في حق الصحابة

٢ - حديث انا فرطكم على العوض

والحق في معنى الصحابي وعدم

وجوب تعظيم كل صحابي

١٠ - حديث انهم لم يزالوا امرتين

١١ - الاحاديث والاختيار الدالة على ارتداد

عامة الصحابة الامثل هل النعم

١٣ - نضن الكتاب العزيز لغراهم من

الزحف في حين

١٧ - آية واذا رأوا تجارة اولهوا

٢٠ - آية ومنهم من بلذك في الصدقات

٢٣ - حديث عائشة عن قصة الافك وما

بعض من اختلاف الانصار وتنازعهم

٢٥ - فائدة فيها اشكال على حديث عائشة

في الافك

٢٦ - قول الانصار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ادركته

رغبة في فومه

٢٨ - حديث اذا فتحت فارس والروم اى

قوم انتم

٢٩ - حديث حزن لما ساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم

٣٠ - ذم النبي صلى الله عليه وآله وسلم جماعة من اصحابه لم

يحضروا الصلاة

٣٢ - حديث حذيفة ليلة الاحزاب

٣٣ - بعث خالد بنى خزيمة

٣٥ - بعث ابي بكر بسورة براءة وعزله

٣٨ - هزيمة ابي بكر وعمر في خيبر

٤٠ - تألم امير المؤمنين من الصحابة

والخطبة الشقشقية

٤٦ - قول امير المؤمنين لى في سبعة انبياء

اسوة

- ٩٠ - اسقاط عمر للصلاة عن لم يجد الماء
 ٩٢ - معارضة عمر للنبي في القصة
 ٩٣ - لم يدع عمر ما بعد شارب الخمر
 و تنفيره للسنة
 ٩٥ - جهل عمر بما يقرأ في صلاة العيد
 ٩٥ - استئذان ابي موسى وجهل عمر بالسنة
 ٩٧ - زيادة عمر في الاذان الصلاة خير
 من النوم
 ١٠٠ - اعتراف عمر بان اعماله تستوجب
 الواخذة
 ١٠٢ - انكار ابن عمر على ابيه عدم
 الاستغلاف
 ١٠٤ - قول معاوية ان الذي شتم امر الناس
 هو الشورى
 ١٠٥ - مناقضة كلام ابي بكر لمر في حصر
 الخلافة في قریش
 ١٠٧ - سب طلحة وكان عفان يلعب به
 ١٠٩ - رد يزيد لابن عمر
 ١١١ - حديث غصب فذك
 ١١٢ - قول الخوارزمي في ان فاطمة لا يجوز
 الشك في دعواها

- ١١٤ - اكتفاء مروان بشهادة ابن عمر
 وحده وغضب الزهراء على ابي بكر
 ١١٦ - حديث غصب فذك ولو ازم الردية
 ١١٩ - ادعاء عائشة بهجرتها فلمها
 لها ابوها
 ١٣١ - خروج عائشة على امير المؤمنين
 ١٥٠ - دفن عائشة لابيها ولعمر في بيت
 النبي
 ١٥١ - غيرة عائشة من خديجة و فضل
 خديجة والمقارنه بينهما
 ١٥٦ - الاخبار التي تدل على مضالقات
 عائش
 ١٦٣ - تهجين مذهب الهجيرة
 ١٦٨ - بيان رحمه الله و ورود الاخبار فيها
 المسئلة السادسة في المعاد
 ١٧١ - المعاد الجسماني
 ١٧٢ - استحقاق الثواب على الطاعة والعقاب
 على المعصية